مجموعة مؤلفين

التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية





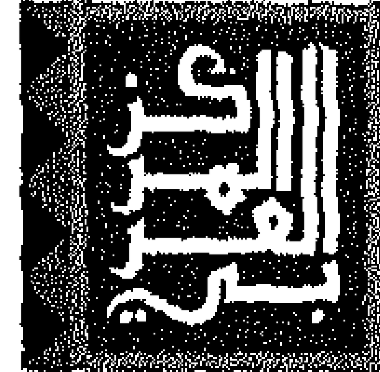
المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

التداعيات الجيوستراتيجية
للثورات العربية

التداعيات الجيوستراتيجية
للثورات العربية

التداعيات الجيوستراتيجية
للثورات العربية

أحمد سعيد نوفل
أسامة أبو إرشيد
بشارة خضر
حسن أبو هنية
خطّار أبو دياب
رشيد يلوح
سليمان سينسُويْ
سمير صالحة
طارق عبد الجليل
طلال عتريسي
الطيب محمد
عبد الوهاب القصاب
محجوب الزويري
محسن صالح
محمد جواد علي
محمد السيد سليم
محمد صالح صدقيان
محمد فايز فرحات
محمود محارب
مروان بشارة
مروان قبلان
نورهان الشيخ
هاني المصري
وليد عبد الحي



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

الفهرسة أثناء النشر إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية / أحمد سعيد نوفل ... [وآخ.].

655 ص. :ايض. ، خرائط ، جداول ؛ 24 سم.

يشتمل على إرجاعات ببليوغرافية وفهرس عام.

ISBN 978-9953-0-2932-0

1. الثورات - التأثير الجيوستراتيجي - البلدان العربية - مؤتمرات وندوات. 2. النظام الإقليمي العربي - مؤتمرات وندوات. 3. البلدان العربية - أحوال سياسية - مؤتمرات وندوات. أ. المؤتمر السنوي لمراكز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الوطن العربي : «تحولات جيوستراتيجية في سياق الثورات العربية» (1 : 2012 : الدوحة).

320.9174927

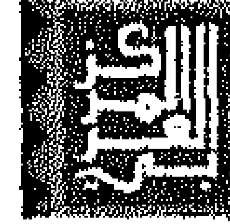
العنوان بالإنكليزية

The Geostrategic Implications of Arab Revolutions

by Multiple Authors

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشـر



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

شارع رقم: 826 منطقة 66
المنطقة الدبلوماسية الدفنة، ص. ب: 10277 الدوحة قطر
هاتف: 44199777 00974 فاكس: 44831651 00974
جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 1991839 00961
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى

بيروت، شباط/ فبراير 2014

المحتويات

القسم الثالث
المتغيرات الجديدة في الوطن العربي
وجهة نظر تركية وإيرانية

قائمة الجداول والأشكال والخرائط

الجداول

الأشكال

الخرائط

المساهمـون

أحمد سعيد نوفل

يعمل أستاذًا جامعيًا في قسم العلوم السياسية في جامعة اليرموك/ الأردن. وهو أيضًا باحث في قسم دراسات الشرق الأوسط في جامعة تورنتو - كندا. حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة السوربون في فرنسا. له كثير من الكتب والدراسات السياسية المنشورة.

أسامة أبو إرشيد

مؤسس صحيفة **الميزان** الصادرة باللغة العربية في الولايات المتحدة الأميركية، ومحرر فيها. حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة لفبرة في المملكة المتحدة. له كثير من الدراسات والأبحاث الأكاديمية والمقالات المنشورة باللغتين العربية والإنكليزية عن السياسات الداخلية والخارجية الأميركية.

بشارة خضر

يشغل موقع مدير مركز أبحاث ودراسات العالم العربي في جامعة لوفان - بلجيكا. يعمل أيضًا مستشارًا للسياسات الخارجية والأمنية في المفوضية الأوروبية. حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة لوفان - بلجيكا. له كثير من المنشورات الأكاديمية والصحافية عن الشراكة الأورو - متوسطية.

حسن أبو هنية

باحث أردني متخصص بشؤون الحركات الإسلامية، له مجموعة من الكتب باللغتين الإنكليزية والعربية، إضافة إلى مجموعة من الدراسات والمقالات في مجال الحركات الإسلامية.

خطّار أبو دياب

أستاذ محاضر في العلاقات الدولية في جامعة باريس. يعمل باحثًا في «المعهد الدولي للجيوبوليتك» في باريس، ومستشارًا ومحللًا سياسيًا في الشؤون الفرنسية والدولية. له كثير من المؤلفات والدراسات والأبحاث المنشورة عن نزاعات الشرق الأوسط والجيوبوليتك والعولمة.

رشيد يلوح

باحث في «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات»، يهتم بالعلاقات العربية - الإيرانية والسياسة الداخلية الإيرانية. عمل قبل انضمامه إلى المركز صحافيًا متخصّصًا بالشؤون الإيرانية، له أبحاث وترجمات عدة بين اللغتين الفارسية والعربية، ودراسات في الثقافة والإعلام والدراسات الإيرانية.

سليمان سينسُويْ

مؤسس المركز التركي- الآسيوي للدراسات الاستراتيجية» (تاسام)، إضافة إلى دار النشر ومجلة الدراسات الاستشرافية العلمية التابعة لهذا المركز.

سمير صالحة

كاتب ومحلل سياسي تركي. أستاذ القانون الدولي العام والعلاقات الدولية في جامعة دجلة ديار بكر - تركيا (1990 - 1999). كاتب مشارك في أكثر من صفحة رأي عربية وتركية، ومشارك في كثير من مراكز الأبحاث

والدراســـات التركية والإقليمية. حاز درجة الدكتوراه في العلوم السياســـية من جامعة باريس العاشرة في عام 1985.

طارق عبد الجليل

مؤســـس ومدير مركز القاهرة للدراســـات التركيـــة. أكاديمي متخصص بالشـــؤون التركية في جامعة عين شـــمس، ومحاضر في عدد مـــن الجامعات والمراكـــز البحثية التركية. أصدر عـــددًا من الكتب باللغتيـــن العربية والتركية، وترجم عددًا من الكتب من التركية إلى العربية.

طلال عتريسي

أستاذ علم الاجتماع التربوي وعلم النفس الاجتماعي في الجامعة اللبنانية. مدير مركز الدراســـات الاجتماعيـــة والتربوية في بيـــروت. رئيس تحرير مجلة **الملف التربوي**. حاز درجـــة الدكتوراه في علم الاجتمـــاع التربوي من جامعة السوربون في باريس.

الطيب زين العابدين محمد

أستاذ العلوم السياسية في معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية في جامعة الخرطـــوم. الأمين العام لمجلـــس التعايش الديني الســـوداني، كاتب صحافي وناشط في منظمات المجتمع المدني.

عبد الوهاب القصاب

باحث مشـــارك في «المركز العربي للأبحاث ودراســـة السياسات»، عمل ســـابقا مستشـــارًا للشـــؤون البحرية لرئيس الأركان العامة العراقي، ومستشارًا للأبحاث والتّطويـــر لرئيس الأركان العامـــة للقوّات المســـلّحة العراقية. وفي المجـــال الأكاديمي، عمل باحثًا في مركز دراســـات الوطن العربي في الجامعة المستنصرية، وباحثًا في مركز الدراسات الدولية في جامعة بغداد.

محجوب الزويري

يعمل أستاذًا محاضرًا في جامعة قطر. شـــغل سابقًا مدير مركز الدراسات الإيرانية في جامعة دارم - المملكة المتحدة. أصدر عددًا من الكتب عن إيران، وله الكثير من الدراســـات والمقالات الصحافية. حاصل على درجة الدكتوراه في التاريخ من جامعة طهران.

محسن صالح

المدير العام لـــمركز الزيتونة للدراسات والاستشـــارات منذ عام 2004 في بيروت. أستاذ مشارك في الدراسات الفلســـطينية، صدر له كثير من الكتب والدراســـات المحكّمة والمقالات. حاصل على شـــهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر في عام 1993.

محمد جواد علي

يعمل أســـتاذًا جامعيًا في جامعة الحصن في الإمـــارات العربية المتحدة. وكان قد عمل أستاذًا جامعيًا في جامعة بغداد، ورئيسًا لـمركز الدراسات الدولية فيها. لديه عدد من الإصدارات والأبحاث المنشورة.

محمد السيد سليم

أستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت، ومدير مركز الدراسات الآسيوية في كلّية العلوم الاجتماعيـــة في الجامعة ذاتها. له عدد مـــن الكتب والأبحاث الأكاديمية باللغتين العربية والإنكليزية. حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة كارلتون في كندا.

محمد صالح صدقيان

مؤســـس المركز العربي للدراســـات الإيرانية في طهران في عام 2005. متخصص بالشؤون الإيرانية. عمل في عدد من الصحف العربية وفي المجلّات

العالميــة منذ عام 1980. كتــب عددًا من المقالات والدراســات السياســية والاقتصادية عن إيران.

محمد فايز فرحات

يعمل خبيرًا في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ورئيس برنامج الدراســات الآســيوية في المركز ذاته، ورئيس تحرير سلسلة **كراسات استراتيجية**. حاصل على درجة الماجستير في العلوم السياسية.

محمود محارب

باحث في «المركز العربي للأبحاث ودراســة السياســات»، وهو أســتاذ جامعي فلســطيني. له عدد كبير من الكتب والأبحاث عن الصهيونية وإسرائيل. شــغل مواقع أكاديمية عديدة، آخرها مدير معهد الدراسات الإقليمية في جامعة القدس. حصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة ريدينغ في المملكة المتحدة.

مروان بشارة

أكاديمي ومحلل فلسطيني. يعمل محررًا ومقدمًا لبرنامج «إمباير» في قناة الجزيرة الإنكليزية. عمل أســتاذًا للعلاقات الدولية فــي الجامعة الأميركية في باريس ســابقًا. كتب ونشــر أبحاثًا ومقالات عدة باللغتين العربية والإنكليزية، وشارك في عدد من المؤتمرات الأكاديمية.

مروان قبلان

شغل سابقًا موقع مدير مركز شام للبحوث، وعميد كلّية العلاقات الدولية في جامعــة القلمون. له الكثيــر من الأبحاث فــي قضايا السياســة الخارجية والعلاقات الدوليــة. حاصل على شــهادة الدكتوراه في العلوم السياســية من المملكة المتحدة، وعمل ودرّس في جامعاتها.

نورهان الشيخ

أستاذة العلوم السياســية في جامعة القاهرة. تعمل مديرة لوحدة دراسات الشباب في جامعة القاهرة، ورئيسة لوحدة التدريب المتقدم في المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية في القاهرة. صدر لها عدد كبير من الكتب والدراسات والمقالات الأكاديمية في مجال الدراسات الروسية.

هاني المصري

كاتب صحافي ومحلل سياســي. يعمــل مديرًا عامًا للمركز الفلســطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاســتراتيجية (مسارات). شغل سابقًا منصب المدير العام للإدارة العامة للمطبوعات والنشــر فــي وزارة الإعلام (1995-2005).

وليد عبد الحي

أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك - الأردن. متخصص بالدراسات المســتقبلية في العلاقــات الدولية، لــه العديد من الكتب والأبحــاث العلمية المنشورة، كما ترجم عددًا من الكتب والدراسات من اللغة الإنكليزية إلى اللغة العربية. حائز درجة الدكتوراه في العلوم السياسية.

مقدمة

قد تبدأ الثورات العربية تحقيبًا جديدًا لتاريخ المنطقة العربية، إذا ما نجحت في تحقيق تحــوّل ديمقراطي. ويصحّ منذ الآن أن ننظــر إليها كثورات يتداخل فيها السياسي والاجتماعي إلى درجة يصعب معها فصلهما. لكن لا يمكن النظر إلى موجة التغيير والثورات العربية في إطارها الاحتجاجي الداخلي فحســب، على الرغم من مركزية هذا البُعد في انطلاقتها كثورات اجتماعية اجتاحت - في نمطها العام - الجمهوريات العربية، إذ دقّت في مناسبات عديدة أجراس التغيير والإصلاح في ملَكيات مثل البحرين والأردن والمغرب.

إن لهذه الثورات بُعدًا جيوســـتراتجيا مهمًّا أيضًا؛ يتمثل أساسًا في تأثيرها في الخريطة الجيوسياسية في المنطقة، وما يرتبط بها على مستوى العالم. وتبيّن في بعض الحالات أن للبعد الجيوســـتراتيجي تأثيره المباشر أيضًا في الثورات، وهذا يتفاوت من ثورة إلى أخرى.

لم يُنظَر إلى الثورات من هـــذه الزاوية في بداية انطلاقتها في تونس. وكان من الطبيعي أن يُنظر إلى تأثير الثورة المصرية الجيوســـتراتيجي، بســـبب وزن مصر الإقليمي. لكن بوصول الثورات إلى محاور جيوسياسية تشهد تباينات في توجهات الفاعلين الجيوستراتيجيين والإقليميين، مثل البحرين واليمن وسورية، بدت حركات الاحتجاج كما لو أنها تعكس نسقًا من التفاعلات داخل النظامين الدولي والإقليمي، نظرًا إلى تقاطع المصالـــح واختلافها، وانعكاس ذلك على مواقع الفاعلـــين الجيوســـتراتيجيين وأدوارهم في منطقة تُعـــد «بؤرة الأزمات عالميًا» لأهمية موقعها جيوسياسيًا وجيواقتصاديًا.

كما هي حال المنطقة العربية كحد جغرافي متأثر بأدوار الفاعلين الإقليميين والدوليين ومواقعهم، انطلقت الثورات العربية في ظلّ تغيرات جيوستراتيجية، وأحدثت تغيرات يبدو - إذا ما نُظر إليها نظرة استشرافية - أنها ستكون بالغة التأثير في تحديد الخريطة الجيوستراتيجية من ناحيتَي أوزان القوى وأدوارها والمحاور الجديدة المحتملة؛ بكيفية تتلاءم طردًا مع مقدرات الدول المعنية وطموحاتها وأهمية المنطقة العربية.

أوّلًا: توصيف المشهد الجيوستراتيجي قبل الثورات العربية

كانت السّمة العامة للتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي بعد نهاية الحرب الباردة تتمثل في ثبات مصالح القوى العظمى في الوطن العربي، وغياب الفعل العربي الرسمي على الساحة الدولية؛ إذ كان الوطن العربي بالنسبة إلى تلك المصالح ساحة جيوسياسية، ولم يكن فاعلًا استراتيجيًا. وتنافست الدول العربية في التقرب من الولايات المتحدة، كلٌّ واحدة منها على حدة، وفي إثبات أهميتها للحفاظ على مصالحها ونيل حظوتها. وإن إضعاف العراق بعد حرب الخليج الثانية، وتلاشي أي دور قائد لأي دولة عربية، ولا سيما بعد تنازل مصر عن دورها المركزي في الصراع العربي - الإسرائيلي في إثر السلام المنفرد الذي عقدته مع إسرائيل، هما عاملان ساهما في دفع القوى العظمى والدول الإقليمية إلى بلورة توجهاتها الاستراتيجية، وتوطيد مواقعها على حساب التخطيط الاستراتيجي العربي المشترك. واستفادت إسرائيل من هذا الواقع؛ إذ إن تحالفها مع الغرب وغياب الدور العربي حصّناها من أي تهديد أمني حقيقي من شأنه أن يغيّر معادلات الصراع القائمة. وتكرس هذا الواقع بعد احتلال العراق.

أشار احتلال العراق في نيسان/ أبريل 2003 إلى دخول الوطن العربي مرحلة جديدة، حاولت فيها الولايات المتحدة الأميركية تثبيت مواقعها الجديدة وتعزيزها في قيادتها النظام الدولي. وكان ذلك سعيًا منها إلى خلق فضاء الشرق الأوسط الجديد، الذي مثّل أحد أهم أهداف احتلال العراق. وواجه المشروع

الأميركي نمطين من ردّات الفعل، أحدهما مثّلته المقاومة التي عبّرت عن نفسها بالمقاومة الوطنية العراقية، والتي أردفها رفضٌ عربي جماهيري يمانع مساعي الولايات المتحدة الأميركية وأهدافها، في حين تماهى كثير من الأنظمة السلطوية مع المشروع الأميركي وتوازناته الجديدة من الناحية الجيوستراتيجية. وبدا كما لو أن معادلة عكسية الاتجاه بصدد النشأة في المنطقة العربية، أحد طرفيها مقاوم والآخر رسمي متخاذل، سلّم أدواته للهيمنة الخارجية (الولايات المتحدة الأميركية).

على المستوى الإقليمي، حقّقت المقاومة اللبنانية إنجازًا غيّر صورة الانتصارات الأميركية الإسرائيلية المتتالية بردع العدوان الإسرائيلي على لبنان في عام 2006، فثبّتت بذلك صورتها كمقاومة ناجعة، نجحت في طرد الاحتلال الإسرائيلي من لبنان في عام 2000، من دون توقيع اتفاق سلام. وتعود أهمّية إنجاز عام 2006 إلى أنه جاء بعد حرب العراق الذي تكرست فيه الهيمنة الأميركية. لكن المقاومة توقفت من الحدود اللبنانية عمليًا بعد هذه الحرب، وحاولت نقل شيء من نشاطها إلى غزّة لتجنّب الحرب على لبنان، مثلما فعلت سورية حين كانت تنقل صراعاتها إلى الساحة اللبنانية، واستفادت من فاعلية المقاومتين اللبنانية والعراقية؛ ففي رفضها الإملاءات الأميركية بعد حرب 2003 على العراق، راهنت على إمكان تشويش المشروع الأميركي في بعض دول الجوار. وقطفت ثمار هذا الرهان عند حفاظها على نظامها من الضغط الخارجي، وفكّ عزلتها دوليًا بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، وعودتها إلى ممارسة التأثير في السياسة اللبنانية الداخلية.

لم تتحوّل المقاومتان العراقية واللبنانية إلى محور فعلي؛ إذ التقتا بفعل تناقضهما مع الخصم ذاته، وجرى لقاؤهما مع سورية في مراحل محددة. غير أن المنطلقات ظلّت شبه متناقضة؛ فكانت المقاومة اللبنانية متماهية مع السياسة الإيرانية، في حين كانت المقاومة العراقية متناقضة معها.

في هذه المرحلة، اكتسب دور المقاومة المواجه للولايات المتحدة أهمية كبيرة بسبب تفرّد الولايات المتحدة الأميركية بقيادة النظام الدولي، وغياب قوى دولية يمكن أن توازن هذا الدور. فروسيا كانت تشكو اختلالات بنيوية تعود إلى مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. أمّا الصين فكانت دولة إقليمية كبيرة من ناحية الفاعلية دوليًا، ولها مقدرات اقتصادية وعسكرية تمكّنها من القيام بدور فاعل، لكنها كانت تعمل على مراكمة قوّتها الاقتصادية والمالية من دون التورط في صراعات في مناطق بعيدة. وحرصت على التوازن الاستراتيجي في المناطق المحيطة بها كدولة إقليمية عظمى (في تايوان وكوريا وبورما واليابان وباكستان والهند بالدرجة الأولى وفي جمهوريات وسط آسيا بالدرجة الثانية). كما تبنّت نهجًا براغماتيًا من وراء ذلك لا يعبّر عن نفسه إلّا من خلال مصالح اقتصادية وجدت لها مجالًا واسعًا في أفريقيا جنوب الصحراء وبعيدًا عن الوطن العربي.

مثّل التورط العسكري الأميركي المباشر في أفغانستان والعراق عبئًا على فاعلية دورها جيوستراتيجيًا، وبدت الإدارة الأميركية كما لو أنها غارقة في تفصيلات مشهد سياسي لا يمكن ضبطه. وهذا ما فرض تغييرًا في التخطيط الاستراتيجي بدأت معالمه تتضح في نهاية عهد الرئيس الأميركي السابق جورج بوش في عام 2007.

أدركت الدول العظمى حقيقة التورط الأميركي ونتائجه السلبية على العراق، فاستغلّت روسيا ذلك لاستعادة أنفاسها كفاعل دولي يستطيع أن يوازن الدور الأميركي في محاور جغرافية عديدة. لكنها ليست الاتحاد السوفياتي، ولا تمثّل أيديولوجيا بديلة للغرب، بل هي قوة ذات مصالح إمبريالية مثل غيرها. وبدت قوة عائدة تطمح قادتها السياسية (بوتين) إلى استعادة أمجاد الانتشار السوفياتي جيوستراتيجيًا. وتجلّى هذا الطموح في أثناء التدخل العسكري في جورجيا في عام 2008؛ إذ بدا كمحاولة لوضع حدود لتوسّع حلف شمال الأطلسي في منطقة تعدّها مجالًا حيويًا مرتبطًا بمفردات تعريف الأمن القومي لها. أمّا الصين فتعاظمت قوتها الاقتصادية

واستمرت في تحقيق معدلات نموٍّ مرتفعة، وغدت عنوانًا لكثير من الدراسات الجيوستراتيجية، بصعودها كقطب ينهي حالة الأحادية القطبية الهشة في النظام الدولي، ولا سيما بعد تبلور اعتمادية اقتصادية بين الولايات المتحدة وأوروبا من جهة، والصين من جهة أخرى. واستثمرت الصين بشكل كبير في سندات الخزانة الأميركية، مستفيدةً من حالة الوهن التي خلّفتها الأزمة المالية العالمية، الأمر الذي أهّلها لتتخطّى اليابان في عام 2009، وتصبح المستثمر الأكبر في سندات الخزانة الأميركية.

أدى التحدي الكبير الذي واجهته الولايات المتحدة الأميركية في العراق (وفي أفغانستان)، وانشغال الدول العربية بقضاياها الداخلية، وغياب أي دور عربي فاعل، إلى استغلال الفاعلين الجيوستراتيجيين الإقليميين الفراغ القائم كفرصة لبلورة النفوذ، وينسحب ذلك على حالة إيران بصورة خاصة؛ حيث ساهم التورط الأميركي في العراق وغياب الحضور العربي في أن تصبح إيران أبرز الفاعلين في هذا البلد بالاستفادة من وشائجَ فرعية (طائفية) ربطت تحالفاتها مع القيادات العراقية الجديدة. لذلك عمدت إلى تعزيز مصالحها القومية لا في الخليج العربي فحسب، بل وفي المشرق العربي أيضًا من خلال تعزيز الحلف الإيراني - السوري، وتطويره إلى مرحلة الالتصاق الاستراتيجي، وإنشاء محور اصطُلح على تسميته «محور المقاومة» بعد حرب تموز/ يوليو في لبنان عام 2006. وسار هذا المحور في اتجاه عكسي مع المخطّطات الأميركية، وقدم نفسه على مستوى الرأي العام كمحور «ممانع» أيضًا؛ أي رافض للانصياع لإملاءات السياسة الأميركية والوضع القائم، ومتناقض مع «محور الاعتدال» الذي ضمّ الدول المماثلة للسياسة الأميركية. ونتيجة لذلك، نشأ جسر استراتيجي، يبدأ من أفغانستان ويمر عبر العراق الذي هيمنت إيران على أوضاعه الداخلية على الرغم من الوجود الأميركي العسكري فيه، وينتهي على الساحل الشرقي للبحر المتوسط. وتحتل إيران على هذا الجسر موقعًا مسيطرًا باعتبارها أكفأ الفاعلين من ناحية القوة العسكرية والمقدرات القومية.

أمّا تركيا، فكانت أبرز الفاعلين جيوستراتيجيًا في المنطقة العربية بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام 2002؛ إذ راحت تتبنّى مقاربة مختلفة في سياساتها الخارجية، تقوم على مبدأ «محاور متعددة». وتعزّز هذا التوجّه بعد تيقّن الحزب - في إثر اكتمال دورته الأولى في الحكم - من فشل مساعيه للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وساهم في ذلك أيضًا احتلال العراق في عام 2003؛ إذ وجدت تركيا في سقوط نظام صدام حسين معضلة أمنية تهدد أمنها القومي. وعمدت إلى تقليص تداعياته من خلال دورها في مؤتمرات «دول جوار العراق»؛ من دون أن تنجح في مواجهة التغلغل الإيراني الحاصل، وتحكّم طهران في مفاصل الحياة السياسية الداخلية العراقية. لذلك لجأت إلى الانفتاح على سورية آنذاك، لتطوير علاقاتها معها، وإبعادها عن الاعتماد الكلّي على التحالف مع إيران، مستفيدة من واقع القيادة السورية المتأزّم على خلفية اغتيال رئيس وزراء لبنان السابق رفيق الحريري.

في عام 2005 تعطّلت مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي بسبب المعارضة التي أنتجتها دول رئيسة، ولا سيما فرنسا (وظلّ الموقف الفرنسي هذا عامل توتر في العلاقة بين الدولتين). وبدأت تركيا تميل في توجهاتها نحو الشرق، مع المحافظة على البُعد الأمني المتعلّق بوجودها كقوة عسكرية رئيسة في حلف شمال الأطلسي. وأمام واقع التقاطعات التاريخية والثقافية، لم تعارض الشرائح الشعبية العربية تصاعد الدور التركي في المنطقة العربية وتعاظمه؛ خصوصًا بعد التراجع الذي شهدته العلاقات التركية - الإسرائيلية، على خلفية العدوان الإسرائيلي على غزّة في عام 2009، والاعتداء على أسطول الحرية في عام 2010. ومثّل نظام الحكم في تركيا نموذجًا جاذبًا لهذه الشّرائح، خصوصًا أن تركيا كانت متحالفة مع الأنظمة الاستبدادية. وبالتالي، صار في الإمكان التعبير بحرّية عن الإعجاب بتركيا كدولة مسلمة وديمقراطية.

أمّا إسرائيل فكانت من أكبر المستفيدين من التغيّرات الجيوستراتيجية التي نجمت عن احتلال العراق بالنظر إلى تلاشي قوّة عسكرية عربية كانت تمثّل

تهديـدًا أمنيًا لها (على الرغم مـن ضربها في حرب الخليـج الثانية)، ودخول سـورية بعد اتهامها فـي قضية اغتيال الحريـري في أزمة دولية سـاهمت في صدور القرار رقم 1559 الذي أخرجها من لبنان عسـكريًا، ووضعها في عزلة دولية وعربية. كما حاولت إسرائيل الاسـتفادة من التفويض الأميركي لطمس القضية الفلسـطينية، وفرض حلول بدأت بالانسـحاب الأحـادي من غزّة في عام 2005، وانتهت بإضعاف السـلطة الفلسطينية وإجبارها على قبول الحلول الإسـرائيلية. وجرى ذلك في ظلّ تراجع الاهتمام العربي بالقضية الفلسـطينية نتيجة العوامل المذكورة سـابقًا، وانشـغال الدول العربية بمشكلاتها الداخلية، وزيادة الاسـتقطاب بين محور «المقاومة» ومحور «الاعتدال». كما أن التنسيق المصري – الإسـرائيلي تطوّر في هذه المرحلة إلى درجة التحالف، ولا سيما بعد فوز حركة حماس في انتخابات عام 2006 في غزّة.

بيد أن سـوء التقدير كان أحد أبرز الأخطاء الاسـتراتيجية الإسـرائيلية، لأنه جلب لها ورطات واهتزازات أمنية، أبرزها الفشـل العسـكري في حرب تموز/ يوليو 2006 في لبنان، والعـدوان على غزّة في عامي 2008 – 2009، وتنامي الدور الإيرانـي والإنجازات النووية التي حقّقتهـا، إضافة إلى التدهور في العلاقات التركيـة – الإسـرائيلية. وتمخّضت حربـا 2006 و2009 عن توقّف المقاومة، وهو ما يمكن اعتباره نجاحًا إسـرائيليًا، لكنهما أدتا أيضًا إلى اسـتقرارها كـ «قوى دفاعية» (بحسـب تعريف حزب الله لها) تحاول تجنّب الحرب مع إسرائيل، وتشكّل جزءًا من محور. ومثّل هذا نجاحًا إيرانيًا – سوريًا.

بعد توقّف المقاومة من لبنان وغزّة، وابتعاد التهديد الأمني عن إسـرائيل، وتعمّق الانقسام الفلسطيني، اتجه المجتمع الإسرائيلي إلى دعم خيارات القوة والاسـتيطان. وكان ذلك من خلال نجاح اليمين المتطـرف، وإقصاء «حزب كاديما» (يمين الوسط)، وتأليف حكومة إسرائيلية بالتحالف مع حزب «إسرائيل بيتنا»، ما شكّل أغلبية يمينية متطرفة أنتجت حكومة من أكثر الحكومات اليمينية اسـتقرارًا منذ إعلان الكيان الإسـرائيلي دولـةً في عـام 1948. لقد تفجّرت الثورات العربية في مرحلة ارتياح إسـرائيلي غير مسـبوق مـن تهميش قضية

فلسطين - دوليًا وإقليميًا - بسبب الانقسام وهدوء جبهات المقاومة. وعُدّت حرب غزّة - على مستوى الرأي العام - تصحيحًا عسكريًا نسبيًا لحرب لبنان، لقلّة عدد الضحايا الإسرائيليين فيها.

نجم عن هذه التغيرات غياب المواجهة العربية - الإسرائيلية عسكريًا، بعد أن بردت جبهات التوتر في غزّة وجنوب لبنان؛ إذ فرضت إسرائيل قواعد لعبة جديدة شبيهة بالقواعد التي كانت سائدة على جبهة الجولان، وهي أن ثمن المقاومة هو الحرب. وفي ما عدا الاختلاف الأيديولوجي المهمّ في ما يتعلّق بالموقف من إسرائيل، أصبحت القيمة العملية للمقاومة والاعتدال، إعلاميًا وسياسيًا، فاعلة في الخلافات العربية - العربية.

ومثّل وصول الرئيس الأميركي باراك أوباما إلى السلطة - في نهاية عام 2008- توصيفًا استراتيجيًا لجميع الوقائع السابقة. وفتحت - بذلك - تغيرات جيوستراتيجية تجلّت في النظام الدولي من خلال بروز دور صيني عالمي، وتنامي الحضور الروسي، وتراجع الولايات المتحدة رياديًا في موقعها القائد للنظام الدولي. إذ تراجعت الولايات المتحدة عن سياسات التدخّل العسكري المباشر، مثلما تراجعت عن الضغط على حلفائها، بما في ذلك مصر والسعودية، لإجراء إصلاحات سياسية. واعتمدت على تفويض حلفائها الإقليميين في المناطق التي تعتبرها حيوية. ومالت إلى احتواء الدول المتناقضة مع توجّهاتها عن طريق الاستفادة من نزوع قيادات هذه الدول إلى ترتيب العلاقة بها، فأرسلت أكثر من إشارة تنمّ عن قبولها بالأنظمة السياسية القائمة في إيران وسورية وليبيا، من دون القبول بسياستها الخارجية.

سار الاتحاد الأوروبي في فلك السياسة الأميركية، فحصل انفتاح على الدول التي كانت تُعدّ «مارقة» أو مصنّفة في «محور الشر»، وذلك بالاستفادة من الرغبة الجامحة لقيادة هذه الدول في التعاون مع الغرب. ووجدنا نمطًا أميركيًا جديدًا في التعاطي مع سورية، خصوصًا بعد تعيين روبرت فورد سفيرًا أميركيًا في دمشق عام 2010. وقابله من الجانب الأوروبي انفتاح اقتصادي، من خلال تفعيل مفاوضات الشراكة الاقتصادية، وتبنٍّ سياسي برز أول مؤشراته في دعوة

الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي الرئيس بشّار الأسد إلى حضور الاحتفال العالمي باليوم الوطني لفرنسا، والمشاركة في اجتماعات مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، وهو مشروع رأى فيه ساركوزي مدخلًا فرنسيًا لتحقيق حضور جيوستراتيجي، ويمنح فرنسا دورًا خاصًا في عملية السلام والتطبيع بين العرب وإسرائيل، وهي عناوين عبّرت عن رغبة فرنسا في موازنة نموّ الدور التركي في المنطقة العربية.

أضحى العقيد معمّر القذافي حليفًا معترفًا به أوروبيًا وأميركيًا، بعد أن حُسم موضوع الطائرة المدنية التي أُسقطت في لوكربي، والمشاريع التسليحية الليبية غير التقليدية بانصياع القذافي لإملاءات الغرب. وأصبح رئيس حكومة بريطانيا السابق مستشارًا لليبيا. وتوقّفت هذه الأخيرة تمامًا عن دعم المقاومة، ونصحت بالبدء في دعم قوى الاعتدال. وهكذا بدئ في ليبيا إعداد نجل القذّافي للرئاسة. وكان هناك أكثر من مؤشر إلى أن سيف الإسلام ينتمي إلى معسكر الاعتدال عربيًا، بما يتضمّنه من علاقة بمعسكر السلام مع إسرائيل.

من التغيرات الجيوستراتيجية أيضًا تدخّل الغرب وأفريقيا مرة أخرى لتمزيق وحدة السودان من خلال اتفاقية نيفاشا التي رعتها الولايات المتحدة الأميركية، والتي مهّدت لفصل جزء عضوي من الوطن العربي وافقت عليه القيادة السودانية. وأسرعت تلك القيادة إلى فتح صفحة جديدة في علاقاتها بالغرب، وتثبيط قرار المحكمة الجنائية الدولية الذي فعّلته الدول الغربية وظيفيًا ضدها. وكانت من وراء ذلك تتناسى أن سياسات المواجهة العسكرية والتفرد والإقصاء مهّدت الطريق لانفصال جنوب السودان بمؤامرة غربية - إسرائيلية، وأن تداعيات ذلك الانفصال ستترك تأثيرًا بيّنًا في قضايا عربية خطِرة مثل الأمن المائي العربي. وكانت تتجاهل أيضًا النفوذ الإسرائيلي المؤثر سلبًا في الوضع الجيوستراتيجي العربي، خصوصًا من جهة احتمال صنع فضاء جيوستراتيجي جديد في الجوار الأفريقي للوطن العربي، أقطابه الدولة الجديدة (جنوب السودان) وإريتريا وإثيوبيا وأوغندا وكينيا، ولا سيما أن الوضع المتفجّر في الصومال غدا عاملًا ذا تأثير سلبي من ناحية انتشار حالة القرصنة، وتحوّل

الصومال إلى بؤرة للتصارع والتوتر ستصبّ تأثيراتها السلبية في الوطن العربي.

من السـمات المهمة في هذه المرحلة، دور المنظمـات العابرة للحدود، ومنها القاعـدة، ومحاولتها التموضع في اليمن والعـراق. وقد اضطلعت بدور سـلبي في تفتيت لحمة المجتمع، وإضعاف روح المواطنة، وتوسـيع التفتيت الذي ينعكس سلبًا على الوضع الاستراتيجي العام للوطن العربي. ومن المفيد هنا الإشـارة إلى بروز حالة من تماهي خطابات بعض الحركات الإسلامية مع أهداف براغماتية، وهو ما سنجد انعكاسًا له في مرحلة ما بعد الثورات.

لمّا اشـتعلت الثورات العربية، لم تكن الأنظمة الممانعة – هي الأخرى – في حالة صدام مع الغرب. لذلك، فاجأت الثورات الولايات المتحدة وأوروبا في تورطها مع أنظمة الاسـتبداد. ففي وقت أعربت فيه إدارة أوباما عن رضاها عن «الأمر الواقع»، وتخلّيها عن التدخّل في شـؤون الـدول الأجنبية، بحجج واهية مثل نشـر الديمقراطية، انطلقت الشـعوب العربية فـي ثوراتها من أجل الديمقراطية. ولم تأت هذه الثورات خارج سياق السياسات الأميركية فحسب، بل كانت مناقضة لها، ولا سـيما بعد أن صارت تلك السياسات مع الاستقرار وبقاء الأنظمة القائمة.

عندما نشـبت الثورات، لم تكن مقاومة إسـرائيل هي القاعدة، بل كانت المقاومة قد اسـتقرت على حالة دفاعية فـي بلدانها. وعاد جهـد التطبيع مع إسرائيل وتجديد سورية المفاوضات معها بوساطة تركيا ليكون سيد الموقف.

ثانيًا: التغيرات الجيوستراتيجية في أثناء الثورات العربية

جاءت الثـورات العربية إذًا متناقضة مع التغيرات السـابقة، وفتحت باب التغييـر والإصلاح، خصوصًا فـي الجمهوريات الدكتاتوريـة وبعض الأنظمة الملكيـة. وعلى الرغم من أن واقـع التغيير غير قابل للتوصيـف بدقّة في هذا الوقت، نتيجة الاختلالات الناجمة عن المرحلـة الانتقالية في كثير من الدول العربية، فإن الثورات العربية أوجدت متغيرًا مهمًّا سـاهم في إحداث جملة من التغيرات مرحليًا، وسـيكون له الدور الأكبر في تحديد التغيرات الاستراتيجية

على المديين المتوسط والطويل في العالم العربي، خصوصًا بعد عبور المراحل الانتقالية، ويتمثّل هذا المتغير في «الرأي العام العربي». وإذا ما استثنينا دوره الفاعل على مستوى النظام السياسي، فإن له انعكاساته الإيجابية على إعادة تعريف الدول العربية لمفهوم أمنها الوطني، بشكل يقترب من الاتجاهات السائدة شعبيًا. والهدف من وراء ذلك هو ردم الهوّة التي وُجدت سابقًا بين النخب السياسية الحاكمة وشعوبها في الدول العربية. وأدى ذلك إلى نشوء بدايات غير مكتملة لكيانية عربية، يمكن تلمّسها بشكل واضح في انتعاش دور الجامعة العربية كمنظمة إقليمية ثقافية جامعة، ومحاولة الأنظمة العربية إنتاج تقاطعات جامعة داخلها. ودافعها الأساس ما زال متمثّلًا في هروب كلّ نظام من مقابلة جمهوره وحيدًا، ولا سيما في ما يتعلّق بقضايا عربية. ومن أجل ذلك، رُصد للجامعة خلال الثورة الليبية نشاط فاعل لكنه محدود، وما لبثت الجامعة أن اضطلعت بالدور الرئيس في طرح الحلول السياسية لقضايا الثورة السورية، مثل وقف إطلاق النار وسحب الجيش من المدن وإطلاق المعتقلين واقتراح خطوات سياسية لنقل السلطة.

تركت الثورات العربية آثارًا في مختلف تفصيلات المشهد الجيوسياسي، أتعلّق ذلك بدول المنطقة أم باللاعبين الدوليين والإقليميين؛ إذ لم تشخّص الثورتان التونسية والمصرية بوضوح معالم التغير الجيوستراتيجي في المنطقة العربية؛ نتيجة قصر مدتهما الزمنية، ومرورهما كالعاصفة. غير أن المدة كانت في الآن ذاته كافية لإثارة قلق إسرائيل – ودول أخرى – من إسقاطات تغيّر النظام المصري.

أزاحت الثورة المصرية الفريدة في عمقها واتساعها الشعبي وسلميتها رأس النظام، وأطاحت عوائقَ الإصلاح الرئيسة، وأهمّها التوريث. وزالت القوى التي تغلق الطريق للبدء في الإصلاح، من دون تدخّل خارجي في مصر. وحالت بسرعتها دون حصول تباينات في المواقف الدولية من التغيير. وحسمت إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما قرارها بالتخلّي عن الرئيس المخلوع حسني مبارك، مع المحافظة على علاقتها المتقدمة بأركان نظامه

الرئيسة، ولا سيما منها المؤسسة العسكرية التي ساهمت في منع التوريث وفي إزاحة مبارك عن سدة الرئاسة. وهكذا وقع تشكيل المجلس العسكري برئاسة المشير حسين طنطاوي، وتولّى من ثمّ قيادة المرحلة الانتقالية.

مع انطلاق الثورة الليبية، حصلت تفاعلات جيوستراتيجية أثّرت في الثورة مباشرة، لكنها قصرت أيضًا عن تشخيص المشهد العام للتفاعلات الاستراتيجية بين القوى الكبرى والدول الإقليمية. وتجلّت هذه التغيرات في اختلاف تعاطي اتجاهات الرأي العام العربي مع قضية التدخّل الخارجي. ففي الوقت الذي كانت فيه مؤشّرات الرأي العام العربي تقف بشدة ضد التدخّل الأميركي في العراق (حتى عندما حملت مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان)، لوحِظ تفاوت في الموقف من هذا التدخّل في حالة الثورة الليبية؛ إذ ساهم التعاطف الشعبي عربيًا مع الثورة الليبية في تعديل المواقف من التدخّل الخارجي، وحتى تأييده في بعض الحالات، خصوصًا بعد محاولة نظام القذّافي قمعها عسكريًا. وأمام ضغط الرأي العام العربي، تحركت الجامعة العربية بشكل فاعل، وطالبت باستصدار قرار من مجلس الأمن لـ«حماية المدنيين»، وهو ما كان عاملًا حاسمًا في دحر نظام القذّافي.

انحصرت التغيرات الجيوستراتيجية التي أحدثتها الثورة الليبية في المحدد السابق، بحكم أن الدول الغربية التي شاركت في مهمّة حلف شمال الأطلسي كانت على علاقات سياسية واقتصادية وثيقة بنظام القذافي؛ فهو منحها الاستثمارات النفطية والاقتصادية. وبناءً عليه، كانت عمليات الناتو جزءًا من حماية هذه الامتيازات (أو تحصيلها في حالة فرنسا التي «حُرمت» منها، وراقبت توسّع نفوذ تركيا وبريطانيا والولايات المتحدة في ليبيا)، وتعزيزًا لنفوذ فرنسا التقليدي في أفريقيا بعد أن شكّل القذّافي عائقًا أمام توجّهاتها.

استفادت بعض الدول العربية، خصوصًا قطر، من تعزيز حضورها في تفاعلات المشهد الثوري العربي؛ فقامت بالدور الريادي في المبادرة الدبلوماسية في مجلس التعاون الخليجي، وفي التأثير في فرنسا، وفي الدعم العسكري والتقني للثوّار الليبيين في الشرق والغرب لإنجاز الحسم.

كما ساهمت الثورة التونسية، ومن بعدها الثورة الليبية، في تنبّه دول المغرب العربي إلى المناخ الثوري العربي، فشرعت الأخيرة في التعاطي مع المطالب الشعبية بطريقة مختلفة عن السابق بحيث تميل إلى فتح باب الإصلاح الجزئي، وهو ما جرى في حزمة الإصلاحات التشريعية والإعلامية التي أعلنها الرئيس الجزائري في منتصف عام 2011، وما جرى في المغرب عندما اضطر الملك محمّد السادس - تحت تأثير التظاهرات الشعبية التي قادتها حركة 20 فبراير - إلى طرح تعديلات دستورية أقرّت باستفتاء شعبي (أُجري في تموز/ يوليو 2011)، وجرت بعدها انتخابات تشريعية تمكّن فيها حزب العدالة والتنمية من الفوز بأغلبية المقاعد، وتشكيل حكومة مغربية جديدة برئاسة عبد الإله بن كيران.

على الرغم من الشكوك التي تدور حول هذه الإجراءات الإصلاحية، ومدى نجاعتها في فتح باب التحوّل الديمقراطي في هذه الدول، فإنها تُبرز التأثير الجديد لـ «الرأي العام» في تغيير طريقة تعاطي الحكومات، وهو ما سنتطرق لاحقًا إلى تأثيره جيوستراتيجيًا.

شخّصت الحركة الاحتجاجية في البحرين والثورة في اليمن وسورية تفاعل القوى الدولية والإقليمية جيوستراتيجيًا بشكل واضح، وذلك لأسباب تتعلّق بأهمية الموقع الجغرافي لهذه الدول، وبتقاطعات وتباينات النفوذ الاستراتيجي للفاعلين الجيوستراتيجيين وحضورهم؛ حيث بلورت ثورة البحرين انقسامًا واستقطابًا دغدغ محددات طائفية حتى ضمن الإقليم (الخليج العربي). وتبنّت إيران بصورة واضحة الاحتجاجات في البحرين، ليقع توظيفها ضمن المنافسة والمشادة مع دول مجلس التعاون الخليجي، ولا سيما السعودية. وإن حماسة الحكومة العراقية بقيادة نوري المالكي والتيار الصّدري للتحركات في البحرين أكّدت الشكوك بشأن طبيعة الموقف الإيراني من البحرين، في حين أن دول مجلس التعاون الخليجي نظرت إلى الحركة الاحتجاجية في البحرين ضمن محددَين: **أوّلهما** الخشية من توسّع النفوذ الإيراني في منطقة الخليج، وبالتحديد بعد تجربة العراق، **وثانيهما** الخوف من انتقال العدوى الثورية إلى

أنظمة ملكية، ما يجعل باقي الأنظمة الملكيــة في الخليج عرضة لاحتجاجات مماثلة تقوّض الصورة التي تحاول نشرها عن استقرار هذه الأنظمة.

اتخذت المملكة الســعودية موقفًا مناهضًا للثــورات كافة، بما فيها الثورة ضد نظام خصم كالنظام الليبي؛ إذ عارضت طريقة التغيير بالاحتجاج الشعبي، وشــجّعت وجود أنظمة حكم ســلطوية. ورأت، مع الملكيــات الخليجية، أن الثــورات العربية ظاهرة تخص «الجمهوريات»، لأن الأنظمة السياســية فيها لا تتمتع بشــرعية تاريخية تجعلها في منأى عن رياح التغيير. وعزّزت هذه الفكرة طروحات قيمية ادّعت أن الأنظمــة الملكية أكثر مرونة من الجمهوريات، وهي قادرة على احتواء المد الثوري بالاختباء وراء هذه الشرعية التاريخية، كما جرى في الأردن والمغرب. بيد أن هذا التفكير يشــوبه الكثير من القصور، لســببين، **أوّلهما** أن فترة التسعينيات من القرن الماضي فتحت الباب لظهور صراع قيمي في شأن تشخيص اختلاف الأنظمة العربية دستوريًا. ولوحِظ بروز ظاهرة جديدة تحت عنوان «الجمهوريات الملكية»، وغــدت الجمهوريات العربية تُحكم من خلال أســرة حاكمة، محاطة بأجهزة أمنية خرجت عن وظيفتها القمعية لتتدخّل في الحياة السياســية والاقتصادية، بما يضمن مصالحها القائمة على بقاء النظام واســتقراره. وكان من نتيجة ذلك بــروز ظاهرة «التوريــث» التي نجحت في ســورية، في وقت كان يجري الإعداد للتوريث في مصر وليبيا واليمن (وربّما في تونس لغير الابن). ونشــبت الثورة العربية فــي الجمهوريات التي ناقضت منطق الجمهوريات بالأسر الحاكمة والتوريث.

يقود التحليل السوسيوسياســي إلى أن الملكيات تمتلك عناصر قوة نسبية في مقابل الجمهوريات الدكتاتورية، مثل الدِّين والشــرعية الأسرية التي تحافظ على الوحدة الترابية للدولة، وتحصّنها مرحليًا في وجه التغيير. لكنه يقود أيضًا إلى تشخيص قضايا الفقر والفساد وانعدام الحريات التي تعيشها الجمهوريات الدكتاتورية، كما يطرح مســألة الملكية الدســتورية. وتُظهر الرؤيــة التاريخية أن الأنظمة الملكيــة العربية كانت عرضــة لحركات ثوريــة وانقلابية في فترة الخمسينيات والســتينيات من القرن الماضي، كما أن تاريخ الثورات في العالم

يدلّ على أن الجمهوريات القومية - خصوصًا في أوروبا - نجمت عن ثورات ضد أنظمة ملكية.

أنتج التفكير السابق مقاربة خليجية موحّدة، بالوقوف ضد الحركة الاحتجاجية في البحرين، خصوصًا عندما أخذت لبوسًا طائفيًا، لكنها ترجمته جيوستراتيجيًا في مواجهة التوظيف الإيراني؛ حيث نظرت إيران إلى الاحتجاجات في البحرين على أنها فرص لتعزيز نفوذها في دول الخليج العربي، بناءً على تقاطعات مذهبية مع المعارضة البحرينية التي تقود الاحتجاجات سياسيًا. كما رأت أن نجاح الحركة الاحتجاجية في تحقيق أهدافها سيمنحها قاعدة نفوذ جيوستراتيجية في الشريط الساحلي العربي من الخليج. وأمام هذه المخاوف الجيوستراتيجية، بلورت دول مجلس التعاون الخليجي تدخّلًا عسكريًا لقوّات درع الجزيرة، فأفقدت بذلك الحركة الاحتجاجية زخمها المتصاعد، وفتحت صفحة من التوتر والتشابك الجيوستراتيجي مع إيران، امتد إلى ساحات أخرى كما في اليمن وسورية.

لم تكن ثورة اليمن - على الرغم من وضوحها مطلبيًا وسياسيًا - أقلّ تأثيرًا في التغيرات الجيوستراتيجية من الحركة الاحتجاجية في البحرين؛ إذ حاولت المملكة السعودية الحفاظ على نفوذها في اليمن المتصل جغرافيًا بدول مجلس التعاون، ولجم فاعلين إقليميين عن بلورة نفوذهم. فبدا الموقف الخليجي - باستثناء موقف قطر - مع تبايناته موحّدًا ومتقدمًا بعد طرح المبادرة الخليجية؛ تلك المبادرة التي حددت لليمن مسار الانتقال الآمن، مقارنةً بالهزّات والاختلالات التي كانت محتملة في حال فشلها، وذلك بحكم الخصوصية القبلية للمجتمع اليمني. كما انطوت مجريات الثورة بشكل طفيف على تنافس جيوستراتيجي بين المملكة العربية السعودية وإيران التي بدأت تدخل إلى اليمن قبيل الثورة مع التمرد الحوثي. والحقيقة أن أيًا منهما لم تقف مع الثورة في اليمن. لقد حتمت رياح التغير وجود تنسيق خليجي، ونجحت المبادرة الخليجية في تقليص فرص النفوذ الجيوستراتيجي لإيران في خليج عدن والبحر الأحمر، من خلال تحالفها مع الحوثيين (ومؤخّرًا مع الفئات

الأكثر راديكالية في الحراك الجنوبي). كما لجمت دورًا تركيًا حاولت أنقرة إنضاجه في أثناء تأخّر تنفيذ المبادرة الخليجية.

إضافةً إلى دور مجلس التعاون في دفع الجامعة العربية إلى اتخاذ موقف من نظام القذافي خلال الثورة، بلورت هذه المبادرة دورًا متقدمًا وياديًا لمجلس التعاون الخليجي في الدائرة العربية. إذ كانت مصر منشغلة بتفصيلات المرحلة الانتقالية، وغابت سورية بعد اتساع ثورتها وتجذّرها مجتمعيًا، وفشل الحل العسكري للنظام السوري في القضاء عليها.

ثالثًا: الجيوستراتيجيا من خلال الثورة السورية تحديدًا

انطلقت الثورة السورية في ظلّ واقع جيوستراتيجي معقّد؛ فالقيادة السورية التي وظّفت تقاطعات السياسة الخارجية السورية كإحدى أدوات إضفاء الشرعية السياسية على النظام الحاكم، اتجهت نحو التقرب من الغرب والولايات المتحدة، ضمن واقع تبريد جبهات التوتر. والتجأت إلى البحث عن التقاطعات المصلحية في ساحات جيوسياسية مختلفة، خصوصًا العراق قبيل الانسحاب الأميركي منه. وحافظ النظام السياسي السوري على تحالفه الاستراتيجي مع إيران، خصوصًا في ما يتعلّق بالبعد الأمني. وعمد إلى إنتاج تحالف آخر مع تركيا (عدّه النظام تحالفًا استراتيجيًا)، تركّز بشكل رئيس في الجوانب الاقتصادية التي استفادت منها تركيا، وأفادت النظام السوري سياسيًا بإخراجه من العزلة الدولية التي فُرضت عليه في عام 2005، واستمرت حتى وصول أوباما إلى الحكم في نهاية عام 2008.

ربّما تفاجأ النظام السوري بانتقال عدوى التغيير الثوري إليه؛ لأنه كان محكومًا بصورة نمطية فرضت عليه سوء تقدير قابلية المجتمع السوري للاحتجاج، ولا سيما عندما وضع شرعية بقائه في سلّة السياسة الخارجية المقبولة شعبيًا. ولذلك، رأى أن سبب الثورة في مصر هو سياستها الخارجية، وتجنب - بذلك - رؤية الأسباب الاجتماعية السياسية والحقوقية الداخلية للثورات.

لم تتوضّح أهداف الثورة السورية في الأسابيع القليلة لانطلاقتها؛ إذ طغت عليها آنـذاك مطالب الإصلاح، والمطالبـة بالتغيير الديمقراطـي بقيادة النظام نفسـه. فغابت المواقف الدولية في الأشـهر الأولى، وتوحّـدت على دعوات «وقف القمع والعنف، والبدء في العملية الإصلاحية». وكان الخوف من مصير المجتمع العراقي الماثل للعيان من أهمّ عناصر تـردد القوى المحلّية والدولية في الاندفاع لدعم هذه الثورة. ويضاف إلى ذلـك ارتباط ملفّات عديدة بموقع سـورية المهمّ جغرافيًا، ودورها عربيًـا وإقليميًا. أمّا الدول الكبرى المنشـغلة بمعطيات التدخّل العسكري في ليبيا فتراجعت حتى عن اللّهجة التصعيدية ضد أسلوب القمع والعنف.

اتسـعت الحركة الاحتجاجية في سـورية أفقيًا، وتصاعد سقف شعاراتها ليصل إلى مطالب «إسـقاط النظام». وفشل النظام سياسـيًا في التعاطي إيجابيًا مع المطالب السياسـية، عندما نزّل الحركة الاحتجاجية فـي خطاب المؤامرة والصهيونية، وفـي التدخّل الخارجي الذي لم يكن قائمًـا (وما زال حتى كتابة هذه السّطور الأقلّ حضورًا في الثورة السورية مقارنةً بالثورات العربية، وقياسًا بطول مدة الثورة وحجم القمع والضحايا الذين سقطوا بين المدنيين).

أمام الحلّ العسـكري الذي تبنّاه النظام، وإصرار الشـعب السوري على الاستمرار في الثورة، بدأت المواقف الدولية تتفاعل، وبدأت تدبّ الانقسامات بين القوى الكبـرى واللّاعبين الإقليميين. إذ دفع تعاطـف الرأي العام العربي مع الثورة الجامعةَ العربية إلى بلورة دور أجملته بداية تحت عنوان «الوسـاطة» والإصلاح. ومع تفاعلِ دور الجامعة العربية في الثورة السـورية مع الشارعيْن السـوري والعربي، علَت نبـرة الخطاب الغربي داعية الأسـد إلـى التنحّي. وتصاعـدت اللّهجة الدبلوماسـية التركية لتنهي فصلًا مـن التحالف بين تركيا وسورية اسـتمر ما يربو على سـتة أعوام. أمام هذا الواقع الجديد جيوسياسيًا، وقفت إيران إلى جانب النظام السـوري سياسيًا ولوجسـتيًا، فاتحة الباب أمام استمرار الاشتباك جيوسـتراتيجيًا مع دول مركزية في مجلس التعاون الخليجي من جهة، واسـتطرادًا مع تركيا، أبرز الفاعلين الجيوستراتيجيين الإقليميين في

المنطقة. وكان لوقوف نظام نوري المالكي في العراق مع النظام السوري - وهو المنتمي إلى عالم آخر، كونه نتاجَ التدخل العسكري الأجنبي وصاحب صورة سلبية جدًا على مستوى الرأي العام العربي - أثره الكبير في تعميق طابع التحالف المحيط بالنظام السوري.

أمّا روسيا فقاربت الثورة في سورية من منظور جيوستراتيجي بحت، فهي لا ترى في منطقة الشرق الأوسط مكانًا لتعظيم مصلحتها وأمنها القومي أكثر مما تراه في محيطها الإقليمي، ولا سيما بعض دول آسيا الوسطى. لكنها تعتبر سورية من المناطق ذات الحساسية بالنسبة إليها. فهي ترى في موقع سورية الجيوسياسي موطئ قدم على شواطئ المتوسط، يتيح منفذًا لأسطولها البحري في البحر الأسود في قاعدة سيفاستوبول إلى مياه البحر المتوسط. بيد أن موقفها في سورية جاء ضمن معطيات تتعدى هذا التفسير المبسّط، ويتعلّق بانكفاء الولايات المتحدة عن التدخل المباشر، ونزوع روسيا إلى استغلال هذا الانكفاء لتمنح نفسها دورًا مقابلًا للاستراتيجيا الأميركية. ورأت في ما جرى في ليبيا حدثًا معاكسًا لنزعة التطوّر هذه، ورفضت أن يحوّله الناتو إلى عملية تمدد مجددًا، بعد أن سبق لها أن أوقفت هذا التمدد في جورجيا. من هنا جاءت محاولة بوتين نفخ الحياة في سياسات الدولة العظمى بتوجّهات ذات بعدٍ دولي خارج محيطها الإقليمي.

ترى روسيا أن بقاء النظام السوري هو نفوذ جيوستراتيجي لها حتى لو كان هذا النظام ضعيفًا، كما أنه في حال تدهورت الأوضاع إلى منزلقات اقتتال أهلي، ستبقى حاضرةً عبر بدئها بتطوير خطاب أبرزُ عناصره موروث عن الاستعمار، وهو خطاب حماية الأقلّيات، الذي يسيء إلى الأقلّيات؛ حيث أصبح واضحًا منذ عهد بعيد أن المواطنين العرب من الطّوائف المختلفة لا يقبلون أن يعامَلوا كأقلّيات، ولا يجوز أن تفرض عليهم حماية الاستعمار أو الاستبداد. قررت روسيا مناهضة الثورة ومواجهة من يؤيدها، بعد أن استخدمت بالتوافق مع الصين حقّ النقض «الفيتو» مرتين في مجلس الأمن، وأعاقت بلورة إدانة أو إجراءات دولية رادعة ضد النظام السوري. ورأى المحلّلون الاستراتيجيون في

مواقف روسيا من الثورة الســورية دليلًا على نموّ دورها المتصاعد في مواجهة الولايات المتحدة في النظام الدولي. لكن روســيا البعيدة غير قادرة على لجم إرادة الشعب السوري التي سوف تقرر في النهاية.

موقف روسيا من الثورة السورية وضعها في تضاد مع اتجاهات الرأي العام العربي، ما حتّم عليها إجراء تراجع «تكتيكي» بإنتاج توافقات مع الجامعة العربية والغرب تجلّت في خطّة كوفي أنان، عندما رأت أن التغيير في سورية لا مناصَ منه، وأن انتصار النظام الســوري عسكريًا بقمع الثورة أمر غير واقعي، فنجحت في فرض إيقاع الحلّ السياسي حتى الآن، واستطاعت أن تكون اللّاعب الأبرز جيوستراتيجيًا في الثورة الســورية، في ظلّ عدم رغبة الغرب وتركيا والجامعة العربية في التدخّل حتى الآن، وغيــاب التصميم لديهم على أن يكون لهم دور فاعل حتى الآن. وبقي إصرار الشــعب السّوري على الاســتمرار في ثورته هو عامل الدفع الرئيس. وأخطأت القوى السياسية السورية التي راهنت منذ البداية على التدخل الخارجي وحددت موقفها وخلافاتها على هذا الأساس، وضيّعت وقتًا ثمينًا في مناقشــة هذا الموضوع. وربّما يتمكّن نضال الشعب السوري من تفعيل عناصر دولية لاحقًا، ولكنه يبقى الأســاس فــي المعادلة. لقد دحضت ثورة الشــعب الســوري نظريات المؤامرة دحضًا كاملًا، فهــي لا تمضي على الرغم من التقاعس العالمي فحسب، بل إن الشــعب يقود بها أيضًا نضالًا ضد النظام السوري وحلفائه الذين عدوا الثورة الســورية معادية لهم. ولذلك تبدو تحالفات النظام السوري مع إيران وروسيا والعراق عوامل بقائه الرئيسة، لكنها ســوف تؤدي في النهاية إلى عدم السماح للنظام السوري بالانتصار على الثورة المســتمرة حتى تحقيق أهدافها. فتشــخيص بقاء النظام كانتصار لهذا المحور سوف يساهم في منعه دوليًا.

أمّا على صعيــد التفاعــلات الإقليمية، فأنتجــت الثورة الســورية واقعًا جيوستراتيجيًا معقّدًا في الإقليم يبرز في التنافس بين تركيا وإيران، لأن المرونة السّابقة في النظام الدولي ســاهمت في إعطاء الدول الإقليمية دورًا أكثر فاعلية تعبّر به عن سياساتها وطموحاتها في المناطق الحيوية لمصالحها المباشرة.

ركّزت تركيا في علاقاتها مع الدول العربية في العقد الماضي على ضمان مصالحهـــا الاقتصادية وتعظيمها بالطرائق كلها بعد انزيـــاح في محور اهتمامها مـــن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبـــي باتجاه تفعيل دورهاً في الدائرة الشـــرق الأوســـطية. وواجهت تركيا في مواقفها من الثورات العربية مســـائل حدّت من فاعلية سياســـاتها التي تتعلّق بالمصالـــح الاقتصادية وتشـــابه تركيبتها العرقية والطائفية مع المجتمعات العربية. كما كانت آلية عمل النظام السياســـي التركي ببنيته البيروقراطية أحد أهمّ محددات السّياسة التركية تجاه الثورات العربية، من خلال معالجة مدخـــلات الرأي العام التركي، والانتخابـــات، ومواقف الجيش المتحفّظة، ووجود قضية كردية في تركيا وفي الـــدول المتاخمة لها. ويأتي في الدرجـــة الثانية تأثير معالجة مصالـــح تركيا في المنطقة العربيـــة، ومركزها في حلف الناتو.

وافقت تركيا خلال الثورات العربيـــة على نصب الدرع الأميركية المضادة للصواريـــخ على أراضيها، ورفضت المشـــاركة في «أســـطول الحرية 2». كما أعادت تنسيقها الأمني والاســـتخباراتي مع إسرائيل، خصوصًا مع تقدم الملف الكردي، وتراجع مستوى التنسيق مع كلٍّ من إيران وسورية[1].

أمّا إيـــران فتعاملت مع الثـــورات العربية بمـــا يلائم مصالحهـــا الوطنية وتحالفاتهـــا الإقليمية، حيث يولـــي النظام السياســـي في إيـــران اهتمامًا بالغًا بالسياسة الخارجية أساسًا، في غياب سياسة داخلية مركّبة أو ديمقراطية. إيران التي تدعم المقاومة، بما فيها حركتا حماس والجهاد الإسلامي، اتبعت سياسة مذهبية في تعاطيها مع الثورات العربية، إذ حاولت تقديم نفسها على أنها حاملة لواء الدفاع عن الشّـــيعة في الوطن العربي[2]، مع أنهم عرب وليســـوا إيرانيين،

---

(1) عقيل محفوض، «سورية وتركيا: «نقطة تحوّل» أم «رهان تاريخي»،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياســـات، 10/ 1/ 2012، ص 32. <http://www.dohainstitute.org/file/pdfViewer/2821b630-b92d-4af2-9981-70ec70cf9da2.pdf>.

(2) فراس أبو هلال، «إيران والثورات العربية: الموقـــف والتداعيات،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 20/ 7/ 2011، <http://www.dohainstitute.org/file/pdfViewer/dd2ac89c-2c80-45f2-9c3e-bea1c815a6f5.pdf>.

وهي نزعة تراهن على تحويل التنوّع الطائفي العربي إلى ولاءات سياسية على أقلّ تقدير.

بدا الدور الإيراني خلال الثورة العربية في تراجع كبير، خصوصًا بعد الموقف العدائي من الثورة السورية ونزوع طهران إلى إنتاج تحالفات تعتمد على التقاطعات المذهبية فحسب، ولا سيما في العراق، حيث تركّز الحكم في العراق في يد سلطة مدنية دكتاتورية تظهر نهجًا طائفيًا وإقصائيًا في الداخل العراقي، وفي مستويات تفاعلها مع النظام الإقليمي العربي، وساعدها في ذلك الغياب العربي عن الساحة العراقية وتراجع الدور التركي. من هنا يمكن تفسير مواقف نوري المالكي من الثورة السورية والاحتجاجات في البحرين، فهو تجاهل الخلافات السياسية والعداء الشّديد مع نظام الرئيس بشار الأسد في مراحل سابقة، وأنتج مواقف سياسية داعمة له، وإجراءات اقتصادية ساهمت في تلافي تأثير العقوبات الأوروبية، ولا سيما ما تعلّق بالاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية.

تباعدت العلاقات الإيرانية – التركية تبعًا للخلافات الحادة في شأن الثورة السورية؛ حيث بدأت الترجمة العملية لتصريح المتحدث باسم الخارجية الإيرانية في 21/ 7/ 2011: «لو خُيّرنا بين تركيا وسورية، فسوف نختار سورية بلا شكّ»[3]، وذلك من خلال ظهور التوتر الإيراني – التركي إلى العلن بعد أن استدعت تركيا السفير الإيراني للاحتجاج على انتقادات إيران لها على خلفية استضافتها مؤتمر «أصدقاء سورية 2»، وترشيح إيران لبغداد لاستضافة محادثاتها مع القوى الدولية في شأن برنامجها النووي بدلًا من أنقرة.

أفرزت الثورة السورية حالة من التنافر بين دولتين إقليميتين مختلفتين مذهبيًا، لكلٍّ منهما مصالحها في الوطن العربي. لكن، لا يمكن أن يسمّى هذا

(3) محفوظ، ص 38.

التعارض في المصالح استقطابًا؛ فالاستقطاب كان بين إيران والمملكة العربية السعودية التي اتخذت أوّل موقف مؤيد للثورات[4] مدفوع أساسًا بمنطق الصراع مع إيران، ومحاولة وقف تمدد نفوذها في الخليج ودول المشرق العربي.

- **اللاعبون الدوليون والإقليميون**

تفرض المتغيرات التي أفرزتها الثورات العربية والمواقف الدولية منها ضرورة تحديد طبيعة النظام الدولي السائد من أجل إتاحة إمكانية فهم حدود سلوك الدول الفاعلة في مجريات الثورات العربية. وتقتضي تركيبة النظام الدولي التمييز بين الدولة الأعظم (الولايات المتحدة) والدول الكبرى (روسيا والصين)، حيث تستطيع الدول الكبرى أن تستقلّ بقرارها وتدافع عن مصالحها الوطنية وتضمن أمنها القومي بمفهومه الواسع، التنموي والعسكري[5]، وتعبّر عن ذلك بعدم السماح للولايات المتحدة بالسيطرة على سياساتها ومقدراتها، ووضع حد لحريتها في فرض إرادتها على الوحدات الدولية الأخرى وتوسّعها الأمني غير المنضبط بالقوانين الدولية[6]. ونستطيع في خلاصة تركيبية أن نصل إلى مجموعة من النتائج توصِّف التغيرات الجيوستراتيجية في أثناء الثورات العربية:

- **الولايات المتحدة الأميركية**: أظهرت الثورات العربية حالة الانكفاء الأميركي النسبي كنهج، وفرضت الثورات على الولايات المتحدة - في ظلّ هذه الحالة - أن تعيد النظر في أدوات سياساتها الخارجية في الشرق الأوسط وتغير استراتيجيتها مستخدمة أدوات «القوّة الناعمة» التي تمظهرت في محاولة الإدارة الأميركية تجنّب التصادم مع اتجاهات الرأي العام العربي والتعاطي

(4) وكانت نقطة التحوّل بيان الملك عبد الله في شأن سورية في يوم 7 آب/ أغسطس 2011.

(5) عزمي بشارة، **أن تكون عربيًا في أيامنا**، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 85.

(6) بشارة، **أن تكون عربيًا**، ص 88.

معه بإيجابية، خصوصًا في ما يتعلّق بالتقاطعات مع الحركات الإسلامية التي أوصلتها صناديق الانتخابات إلى الحكم في عدد من الدول العربية، ومحاولة احتواء نتائج توسّعها. أمّا دور الولايات المتحدة رياديًا فشهد تراجعًا بناءً على المعطيات السابقة، لكنها حافظت على حضورها المتقدم في مناطق وجودها التقليدية، ولا سيما في منطقة الخليج العربي ومصر.

• **الصين**: تأثرت الصين جيوستراتيجيًا بالثورات العربية في ما يتعلّق بالبُعد المرتبط بدور الولايات المتحدة، لذلك ساهم الانكفاء الأميركي في بروز الدور الصيني مرحليًا في حالة تصاعد استراتيجي.

• **روسيا**: مع الثورة السورية، بدا الدور الروسي دورًا متصاعدًا ورئيسًا في الشرق الأوسط، يستطيع أن يوازن الولايات المتحدة والدول الإقليمية الأخرى في ساحات معيّنة فحسب.

• **تركيا**: تراجع الدور التركي استنادًا إلى موقف تركيا من الثورات المتأثر بتجاذبات داخلية، ومعطيات حزبية. وبدا الدور التركي مرتبطًا أمنيًا بالاستراتيجيا الغربية، لذلك سجّل حضوره العربي تراجعًا في أثناء الثورات، ويبدو الآن متعلّقًا بتطوّر دور تركيا في سورية. ولا ننسى أن جزءًا كبيرًا من شعبية القيادة التركية نجم عن ضعف شعبية الأنظمة العربية التي تقوم الشعوب العربية بالتخلّص منها حاليًا، فلا غرابة أن يخبو وهج القيادة التركية.

• **إيران**:ساهمت الثورات العربية في زيادة الاشتباك الخليجي الإيراني، وانتقل بعد الثورة السورية إلى توتّر عربي - إيراني على خلفية دعم إيران المطلق للنظام السوري، وموقفها العدائي من الثورة، بشكل أفقدها جزءًا كبيرًا من شعبية تمتعت بها سابقًا ضمن اتجاهات الرأي العام العربي. إذ انتقلت إيران من الهجوم الاستراتيجي إلى مرحلة الدفاع عن مواقعها، لا ضد أميركا أو إسرائيل، بل ضد ثورات شعبية عربية تهدد مواقعها ونفوذها.

• أنتجت الثورة السورية استقطابًا تركيًا - إيرانيًا، وأدى وجود نوري

المالكي في المحور الإيراني – السوري بعد سنوات من العداء مع النظام السوري إلى صبغ هذا المحور بصورة معيّنة. واقتصرت تحالفات إيران على النظام السوري وحكومة المالكي في العراق وحزب الله في لبنان، في حين عمدت تركيا إلى احتضان المعارضة السورية وتعزيز الضغط على نظام الأسد، هادفة إلى إنتاج نظام سياسي يتقاطع معها، من خلال فهم ضمني غير مصرح به للأغلبية الديمقراطية على أنها أغلبية مذهبية. وساهمت الثورة السورية في تَلاقٍ خليجي- تركي على الهدف نفسه. كما ساهم انضمام السعودية إلى داعمي الثورة السورية، وهي التي عارضت الثورات العربية كلها، في تأكيد طابع الانقسام المحوري حول النظام السوري.

• كان للرأي العام العربي دور كبير في تحديد التغيرات الجيوستراتيجية في مواقع اللاعبين الدوليين والإقليميين خلال الثورات، وانعكس بشكل كبير في بروز دور الجامعة العربية على نحو فاعل في ملفّات عربية أساسية، ولا سيما ملف الثورة السورية.

رابعًا: رؤية استشرافية للتغيرات الجيوستراتيجية بعد الثورات العربية

تبين سابقًا أن الثورات العربية وضعت «الرأي العام العربي» في خانة المحددات الأكثر تأثيرًا في التغيرات الجيوستراتيجية في هذه الفترة، وهي التغيرات التي بدأت تبلور «كيانية عربية» غير واضحة المعالم. لا شكّ في أن بروز الشعور بكيانية عربية إلى جانب تعزيز الوطنيات المحلّية سيترك تداعياته على التموضع الجيوبوسياسي في العالم العربي، وسيخلق تغيرًا في المفاهيم الاستراتيجية من جهة، ويحتّم تغيرًا جيوستراتيجيًا مستقبليًا في توجّهات الفاعلين الجيوستراتيجيين الدوليين والإقليميين من جهة أخرى.

من خلال عملية الاستقراء السابقة، يمكن أن نتوصّل إلى بعض النتائج المستنبطة من التفاعلات العربية الحالية التي يمكن الانطلاق منها في ما بعد

لاستشراف مواقع اللاعبين الجيوستراتيجيين وتوجّهاتهم. وأبرز هذه النتائج:

- **الاعتدال والمقاومة بمفاهيم جديدة:** ذكرنا أن الثورات العربية جاءت مع تغيرات جيوستراتيجية في المفاهيم السابقة. والفارق النوعي الذي أحدثته هو قدرة الرأي العام العربي على التأثير في مدخلات عملية صنع القرار، ما يعني تجاوز المفاهيم السابقة، لتصبح «الكيانية العربية» المتمثّلة في الرأي العام العربي هي «محور المقاومة» الحقيقي الذي يمكن البناء عليه في رفض الإملاءات الأميركية والإسرائيلية للأنظمة. وتدلّ النتائج الإحصائية التي أبرزها المؤشّر العربي الصادر عن «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» صواب هذه النتيجة؛ فـ 84 في المئة من الرأي العام العربي يرى في القضية الفلسطينية قضية العرب جميعًا لا قضية الفلسطينيين وحدهم، و51 في المئة من الرأي العام العربي يرى أن إسرائيل هي الأكثر تهديدًا للدول العربية، و22 في المئة يرى في الولايات المتحدة الداعمة لها دولة تهدد الأمن الوطني للدول العربية[7].

لا يعني ذلك من الناحية الاستشرافية أن الحرب هي نتيجة واقعة بين العرب وإسرائيل على المدى المنظور أو المتوسط، لكن توجّهات بعض الأنظمة العربية لن تكون تنازلية ومحابية لإسرائيل والغرب كما كانت سابقًا، والتغير في مفهوم الأمن الوطني للدول العربية سيحتم على الأنظمة العربية التشدد في مواجهة التصرفات العدوانية لإسرائيل، الأمر الذي سيعزل إسرائيل في المنطقة العربية ويحيّد تأثيرها كدولة تستطيع فرض توجّهاتها على محيطها الإقليمي، ولا سيما في الدول العربية المركزية مثل مصر.

- **التموضع الجيوبوليتيكي «كيانيًا»:** سيرسم التغيّر في تعريف الأمن الوطني للدول العربية خريطة جيوسياسية عربية جديدة تتبلور في محاورَ جغرافية متقاربة ثقافيًا. فالثورتان التونسية والليبية، واضطرار الأنظمة في

---

(7) «المؤشر العربي 2011،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 1/ 3/ 2012، <http://www.dohainstitute.org/Home/Details?entityID=5d045bf3-2df9-46cf-90a0-d92cbb5dd3e4&resourceId=7b817b45-8186-4979-82a3-76616ef2bc23>.

الجزائر والمغرب إلى الإصغاء لرأيها العام، كل ذلك قدّم مؤشّرات لكسر واقع «استدامة الخلافات» بين دول المغرب العربي. ووجدت الأنظمة الجديدة أو القائمة أن المعالجة الاجتماعية لمشكلات الفقر والبطالة والدخل والرفاهية لا تنحصر في إطار المعالجة الداخلية فحسب، وإنما تتطلّب تعاونًا إقليميًا يأخذ بالاعتبار «المتمّم والمكمل»، والقيمة المضافة للعنصر البشري، والموارد الطبيعية والاقتصادية في هذه الدول. لذلك، وجدنا ميلًا أمام جموح الرغبات الشعبية[8] إلى إنتاج إجراءات تكاملية ذات طبيعة اتحادية بين دول المغرب العربي، متجاوزةً «قطيعة» سياسية ونزاعًا بين عدد من دوله، ولا سيما النزاع المغربي - الجزائري[9]. ولا شكّ في أن هذه الإجراءات التكاملية ستفرض على دول أخرى توجّهات مختلفة، خصوصًا في إقليم وادي النيل؛ فهي ستفرض مواجهة المعضلات المائية والأمنية والغذائية والاقتصادية، وعلى النظام السياسي في مصر البحث عن بدائل تغنيه عن واقع الاستدانة والقروض والمساعدات الدولية التي تخلق تبعية اقتصادية وسياسية. وسوف تجد مصر نفسها مضطرة إلى البحث عن ساحات اقتصادية بكر يمكن للعنصر البشري والخبرات المصرية أن تتفاعل معها إيجابيًا، ولا سيما أن الموقع الجغرافي لمصر سيجعل من السودان وليبيا أبرز الدول التي يمكن للعنصر البشري المصري الإفادة والاستفادة منها، الأمر الذي سيحتم البحث أيضًا عن إجراءات

(8) أظهرت نتائج المؤشر العربي لعام 2011 أن 67 في المئة من الرأي العام العربي يرى أن التعاون العربي - العربي الحالي هو أقلّ ممّا يجب أن يكون عليه، وأن نحو ثلاثة أرباع الرأي العام العربي تؤيد إجراءات تكاملية ذات طبيعة اتحادية، انظر: «المؤشر العربي 2011».

(9) طرح الرئيس التونسي منصف المرزوقي في أثناء زيارته إلى ليبيا في كانون الثاني/ يناير 2012 فكرة الاندماج بين تونس وليبيا، و«إعادة ضخّ الحياة في المغرب العربي»، انظر: ب. سامية، «المرزوقي يدعو من طرابلس لإعادة بعث اتحاد المغرب العربي،» الخبر (الجزائر)، 3/ 1/ 2012، <http://www.elkhabar.com/ar/monde/275929.html>.

والجدير بالذكر أن الجزائر والمغرب وموريتانيا دعمت هذا التوجّه علانية، بل إن هذا الواقع ذلّل العقبات وخفّف الخلافات التي كانت موجودة بين ليبيا والجزائر، خصوصًا بعد زيارة رئيس المجلس الوطني الانتقالي مصطفى عبد الجليل إلى الجزائر في منتصف نيسان/ أبريل.

تكاملية اقتصادية تسمح في ما بعد بتكامل سياسي على أساس تعظيم المنافع والمصالح المشتركة بين هذه الدول[10].

- **بروز التفكير الاستراتيجي**: يُقصد بهذا المحدد استعادة أهمية التفكير الاستراتيجي لبعض الدول العربية التي يغيب عنها، نتيجة طبيعة النظام السياسي الذي يحكمها، ولا سيما في منطقة الخليج العربي ودوله المركزية كالمملكة العربية السعودية. إن حالة التحصّن الهشّ في المَلكيات الخليجية من حركات التغيير تعود في أغلبيتها إلى محددات الواقع السياسي الذي يحكم الاختلاف بين الجمهوريات والملَكيات[11]، لكن البُعد القيمي للامتداد الثقافي العربي يجعل هذه الملكيات مهددة برياح التغيير والإصلاح، خصوصًا مع تضافر تأثير الرأي العام في عملية صنع القرار. يفرض هذا الواقع جملة من التغيرات داخل هذه الملَكيات، ولا سيما محاولة حلّ المشكلات الاقتصادية الداخلية،

(10) بعد تطوّر النزاع بين السودان وجنوب السودان على الحدود والنفط إلى حرب عسكرية بين الدولتين، خصوصًا بعد احتلال دولة الجنوب لإقليم هجليج النفطي، كثفت مصر حركتها الدبلوماسية لإنضاج وساطة تنهي هذا النزاع من خلال مبادرة قدمها وزير الخارجية المصري محمد عمرو كامل. يلاحظ هنا سرعة التحرك المصري لاحتواء المشكلات والنزاعات في محيطها الجغرافي لارتباطه المباشر بأمنها القومي، في حين غُيب دور مصر عن نزاعات ومشكلات إقليم وادي النيل بسبب توجهات نظام مبارك الذي تغافل عن أهمية هذه المنطقة وارتباطها بالأمن القومي لمصر، ولا سيما في مسألة انفصال جنوب السودان، وقضية تقاسم مياه نهر النيل: انظر: «وزير الخارجية يواصل الوساطة بين الخرطوم وجوبا،» **الأهرام**، 17/ 4/ 2012، <http://www.ahram.org.eg/Arab%20world/News/143889.aspx>.

(11) يذهب كثير من المحللين إلى أن محددات عدة، أبرزها طبيعة النظام السياسي وشكل القيم والرموز في المجتمع وطبيعة الخطاب السياسي في الجمهوريات، تعزز من فرص الاحتجاج والثورات، في مقابل الشرعية التاريخية التي تكتسيها الملَكيات. وقد يكون هذا الجانب صحيحًا، ويتعلق بنوعية المطالب السياسية وأهداف حركات الاحتجاج، مثل المطالبة بالإصلاح مع المحافظة على شكل نظام الحكم كما في الأردن والبحرين والمغرب، لكن التذرع بهذا الجانب لإغفال الحاجة إلى الإصلاح خاطئ علميًا، على اعتبار أن الجمهوريات العربية التي حصلت فيها الثورات كانت تشبه الملَكيات إلى حد بعيد. وتجلى ذلك ببروز عائلة حاكمة، وميل إلى التوريث، وظهور فئة مستفيدة ونخبة تدعم بقاء النظام الحالي، وتحديد شكل التفاعلات المجتمعية عن طريق الريع، ما يعني أن الاختلاف بين الجمهوريات والملَكيات لا يُعَدّ حصنًا للأخيرة من حركات الاحتجاج والثورات. انظر: عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 16.

وفي الوقت ذاته فرض إعادة التفكير الاستراتيجي بشكل لا يرتكز على التقاطع مصلحيًا مع القـوى العظمى لتجاوز المعضلة الأمنية، ضمـن نهج تخلّي هذه الدول عن بعض «حلفائها» أمام رياح التغيير.

ساهمت المحددات السابقة في تنبّه صانع القرار الخليجي إلى التحديات العربية الجديـدة التي فرضتها الثورات العربية، فانتقـل من التفكير ضمن مبدأ التحصّن المرحلي إلى التفكير في المدى الأبعد في مواجهة هذه التحديات بناءً على فرص داخلية وخارجية، وأبرزها التنسيق ضمن الإقليم سياسيًا واقتصاديًا لإنتاج سياسـات تعاونية فـي المجال الاقتصـادي (الوحدة النقديـة، التعرفة الجمركية، السياسـات المالية)[12]، إضافة إلى نزوع إلى التشـارك في مواجهة تحديات أمنية وسياسية مسـتقبلية للاعبين جيوستراتيجيين إقليميين كإيران[13]، أو أقطاب صاعدة مثل الهند التي تضع منطقة الخليج في صلب مفهومها للأمن القومي الهندي. وما زال العائق الأساس أمام تبلور هذه الخيارات متعلّقًا بعقلية الأنظمة السائدة واهتمامات الحكّام ومخاوفهم.

---

(12) لا شـكّ في أن الثورات العربية فرضت على دول الخليج العربي زيادةً في التقارب ضمن معطى تماثل الأنظمة الخليجية، وساهم هذا التقارب في ظهور دعوات اتحادية من مستويات عليا قادرة في هذه الدول، أبرزهـا كان في اجتماع القمـة الخليجية الـ32 في الرياض في كانون الأول/ ديسـمبر 2011، حين دعا الملك السعودي إلى الانتقال بمجلس التعاون الخليجي من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد. انظر: هدى الصالح، محمد القشـيري ونايف الرشيد، «خادم الحرمين الشريفين يطالب بتجاوز مرحلة التعاون والوصـول إلى الاتحاد في كيان واحد،» **الشـرق الأوسـط**، 20/ 11/ 2012، <http://aawsat.com/details.asp?section=4&article=655144&issueno=12075>.

وعلـى الرغم من أن هـذه الدعوات تنحـو منحًى إعلانيًا أكثـر ممّا هو إجرائـي، فإن تحديات مسـتقبلية -خصوصًا إذا كانـت أمنية - سـتدفع في اتجاه إعـادة وضع هذه الدعـوات ضمن الخطط المستقبلية، ما يعني أن بروز التفكير الاستراتيجي كظاهرة ليس مرتبطًا بالجانب الرغبوي الإرادي لصانع القرار الخليجي، وإنما تفرض محددات بقائه أحيانًا هذا التفكير.

(13) برز هذا بصـورة جلية خلال اجتماع وزراء خارجية مجلـس التعاون الخليجي في الدوحة (17 نيسان/ أبريل 2012)، بغية إنتاج مواقف مشتركة مع مستجدات قضية الجزر الإماراتية الثلاث التي تحتلّها إيران، بعد زيارة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد إلى جزيرة أبو موسـى. وقد نتج من هذا الاجتماع لهجة تهديد إعلامية واضحة تجاه الاسـتفزازات الإيرانية فـي موضوع الجزر. انظر: «الإعلام القطري: اجتماع الدوحة رسـالة واضحة،» **البيان** (الإمارات)، 19/ 4/ 2012، <http://www.albayan.ae/one-world/arabs/2012-04-19-1.1633710>.

إن الاشتراك في التحديات والتهديدات يحتم الاشتراك في المعالجة بعيدًا عن أدوات سابقة لم تثبت نجاعتها، ما قد يمهّد الطريق لتعاون استراتيجي أوسع وأشمل بين دول مجلس التعاون الخليجي على نحوٍ يسمح بإنضاج تكامل إقليمي مرتبطٍ بتفكير استراتيجي لمواجهة هذه التحديات.

تؤشّر فاعلية هذه التغيرات بشكل آلي إلى تراجع أدوار اللاعبين الجيوستراتيجيين الدوليين والإقليميين ومواقعهم في المنطقة العربية، لكن السمة العامة للتراجع تتباين بحسب قوّة اللاعبين وقدرتهم من جهة، ومدى التقدم والتراجع الذي ستحقّقه القوى العظمى في النظام الدولي من جهة ثانية. وعليه، فإن التغيرات الجيوستراتيجية ضمن سيناريو تقدم الثورات العربية تتجلّى كما يلي:

- الولايات المتحدة الأميركية

طغت حالة الانكفاء الأميركي عن التدخّل المباشر بعد وصول أوباما إلى الحكم في عام 2008 على مسار التفاعلات في النظام الدولي قبيل انطلاق الثورات العربية. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة فوجئت بانطلاق الثورات، فإنها سرعان ما تخلّت عن مساندة بعض الدكتاتوريات العربية، وأنتجت مواقفَ منفتحة على القوى الجديدة - ولا سيما الإسلامية - نتيجة مرونة سياساتها الخارجية[14] وبراغماتية الحركات الإسلامية التي بدت مُفرَطة في بعض الحالات.

لا شكّ في أن بروز الكيانية العربية كمحدد رئيس يعكس تداعياته على

(14) لا تعود فكرة تقبّل الإسلاميين في الحكم إلى موعد انطلاق الثورات، بل كانت حاضرة في عمل العديد من مراكز الأبحاث في واشنطن، وفي ذهن صانع القرار الأميركي منذ تسعينيات القرن الماضي، مع جان اسبيزيتو مستشار الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون في عام 1994؛ حين نظر إلى الحركات الإسلامية بوصفها حركات براغماتية يمكن لأميركا أن تصل معها إلى تقاطعات تضمن مصالحها، لذلك لم نجد قلقًا كبيرًا على المدى القصير والمتوسط من فوز الإسلاميين في مصر أو تونس أو المغرب، في ظلّ ميل هذه الحركات إلى الانفتاح على الولايات المتحدة الأميركية ضمن فهمٍ رغبوي من أجل البقاء في السلطة.

التوجّهات الاستراتيجية للدول العربية، سيحتم تراجعًا في الدور الأميركي «الفاعل والمباشر» في قضايا المنطقة، خصوصًا إذا ما ظلّت مقاربتها لـ«أمن إسرائيل» تقتضي تبنّي سياسات اليمين المتطرف، خصوصًا في قضايا القدس واللاجئين والعملية السلمية.

إن تراجع الدور الأميركي رياديًا في المنطقة العربية لا يعني إطلاقًا غياب الحضور والتأثير، إذ إن القواعد الأميركية ما زالت قائمة، وما زالت تعد القوّة العسكرية- السياسية الرئيسة في المنطقة. لكن المقصود بالانكفاء هو الانكفاء عن المبادرة الريادية. وستمنح براغماتية السياسة الخارجية الأميركية الحضور الأميركي صورًا أخرى ضمن نهج «القوّة الناعمة» والميل إلى «الندب الإقليمي»، وتقاطع المصالح، خصوصًا في محاور جيوسياسية مثل الخليج العربي ومصر، ما يعني أن تراجع الدور الأميركي سيكون طفيفًا في النظام الدولي، لكنه سينعكس بأشكال جديدة في الشرق الأوسط لجهة بروز توجّهات أميركية تحافظ على الأمن القومي الأميركي والتحالفات الاستراتيجية ومصالح إسرائيل، وتأخذ بالاعتبار التحفّظات الشعبية واستجابة الأنظمة العربية لها، خصوصًا في ما يتعلّق بالصراع العربي - الإسرائيلي.

- الصين

تُعنى القيادة الصينية بتعريف نفسها باعتبارها قوّة إقليمية في محيطها الجيوسياسي، ولا تنظر إلى التغيرات في الشرق الأوسط من منظور مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، بل من حساسيتها تجاه مقاييس تقدُّم الولايات المتحدة الأميركية أو تراجعها. وعليه، فإن غياب الإرادة السياسية للقيام بدور فاعلٍ وريادي في هذه المنطقة سيجعل الحضور الصيني محكومًا من الناحية الجيوستراتيجية بالدور الأميركي، مع ميل الصين إلى التصدي لأي احتمالية تقدم أميركي[15].

---

(15) تسعى الصين إلى انتهاج سياسة انعزالية بالقدر الممكن، مع استثناءات تتمثّل في زيادة الدور الأميركي أو تقلصه. من هنا عمدت أيضًا إلى استغلال حالة الوهن الأميركي المحدود الذي يجعلها تحجم عن التدخل المباشر لموازنة احتمالات انعكاس الربيع العربي إيجابيًا على الحضور الأميركي =

ليس لدى الصين تخـوّف جيوسـتراتيجي من احتمالية ظهـور كيانات اتحادية عربية بحكم محددات سياسـتها الخارجية، لكنها ستسعى إلى منافسة الولايات المتحدة في المبـادرة إلى التعاون مع هـذه الكيانات، خصوصًا من البوّابة الاقتصادية. وبناءً عليه، فإن الانكفاء الأميركي سيحتم على الصين سياسة أكثر انخراطًا قد تسـتفيد منه في المدى المتوسط، لكنها ستتحمّل أعباء جديدة لم تدرجها ضمن اسـتراتيجيتها العامة[16]، ما قد يؤثر في دورها في المستقبل البعيد.

- روسيا

تطمح روسـيا إلى موقع في النظـام الدولي يفـوق مقدراتهـا القومية. ووجدت أن الثـورات العربية قد تنتـج تغيرات جيوسـتراتيجية في الإقليم لا تتلاءم وطموحها المتنامـي في عهد أوباما، فأبدت تحفّظـاتٍ ومواقف مناوئة لحصول التغير في ليبيا، وبفاعلية أكبر في سورية، إلى حد جعلها أبرز اللاعبين المؤثرين في الأزمة السورية.

ترى روسيا دورها في الشرق الأوسط من المنظور الاستراتيجي - الأمني، نظرًا إلى غيابها فـي المنطقة جيو - اقتصاديًا؛ وبناءً عليه، تسـتطيع في المدى المنظور - بحكم الانكفـاء الأميركي - تعزيز حضورهـا ودورها من دون أن يتسم هذا الحضور بالقدرة على الاستدامة، بسبب محدودية المقدرات القومية الروسية التي تمكّن روسيا من تحقيق حضورٍ أكبر أمام الولايات المتحدة ولكن في ساحات جغرافية أخرى.

= في المنطقة، فأنتجت تقاطعات مع روسيا في المؤسسات الدولية، من خلال استخدام الفيتو ضد مشروع قرار بشـأن سـورية، ليس رغبة في إعادة تفعيل نمط الحرب الباردة، وإنما تمسّـكًا بالعرف الذي حتم التنسيق بين روسيا والصين في مجلس الأمن منذ سبعينيات القرن المنصرم، ولمحاولة تحجيم تأثير قرار كهذا في تحسّن الصورة الأميركية في العالم العربي بعد تراجع سبّبته السياسات الأميركية في ما سبق.

(16) سجّلت الصين في عام 2011 معدلًا للنموّ قدر بـ 8 في المئة، وهو معدل منخفض مقارنة بـ 10.5 في المئة عام 2010، ويعود هذا الانخفاض أساسًـا إلى تراجع معـدل تجاراتها مع الولايات المتحدة ودول أوروبا بسـبب الأزمـة الاقتصادية فـي دول أوروبا، ما يعني أن الصيـن كانت اقتصاديًا مستفيدة من الاستقرار النسبي في النظام الدولي.

- تركيا

استطاعت تركيا قبيل اندلاع الثورات تحقيق مكانة ودور مهمّين في الشرق الأوسط بسبب توجّهات سياساتها الخارجية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكومة؛ إذ تحالفت مع الأنظمة الدكتاتورية في المنطقة من باب تفعيل العلاقات الاقتصادية بعد انزياح محور اهتمامها من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي باتجاه تفعيل دورها في الدائرة الشرق الأوسطية.

شكّلت بعض الثورات العربية، ولا سيما الليبية والسورية، إحراجًا للدور التركي. واستطاعت حسم الموقف في الأولى لجهة ضمان بقاء الاستثمارات التركية في ليبيا على الرغم من زوال نظام القذّافي الذي أدخلها بقوّة إلى شمال أفريقيا. أمّا في الثورة السورية، فحاولت تركيا من خلال تبنّي مؤتمرات المعارضة إنتاج موقفٍ يمكّنها من التوسّط بين المطالب الشعبية وبقاء النظام الحالي لعلاقاتها الجيدة معه بداية، لكنها فشلت، فبدأت تنتج مواقف تصعيدية ضمن مسارٍ هادئ اقتصر على تبنّي قوى المعارضة، بل محاولة احتوائها، والضغط الدبلوماسي أحيانًا والعقوبات أحيانًا أخرى. إذ احتضنت احتضنت تشكيلات المعارضة وتبنّت الدعوة إلى رحيل الأسد، لكن من دون التفكير في إجراءات تدخّل ملموسة[17]. وسوف يبقى لتركيا دور كبير في سورية بسبب موقفها المتبنّي المعارضة وبسبب كونها الدولة الأقوى والأكثر أهمّية وتأثيرًا من بين الدول المجاورة لسورية.

فرضت المواقف التركية ومحددات سياستها الداخلية - التي تخضع لتجاذبات حزبية وانتخابية عديدة - تراجعًا في حضورها بعد الثورات العربية،

---

(17) لا تزال تركيا ترى أن الأزمة السورية لا تؤثر في أمنها القومي بصفة مباشرة، لكن في حال انهيار الوضع في سورية إلى منزلقات فرعية، ستعود إلى مقاربة الوضع ضمن المعطى الأمني والمرتبط بالتحالفات ضمن الدائرة الأطلسية، خصوصًا أنها تُعَدّ القوة الثانية في حلف شمال الأطلسي بعد الولايات المتحدة الأميركية من ناحية تعداد القوّات العسكرية، وأن ملامسة الوضع في سورية للأمن القومي التركي ستخرج الأزمة السورية من كونها قضية رأي عام يخضع للتجاذبات بين الأحزاب داخل تركيا إلى كونها أزمةً تخصّ مجلس الأمن القومي التركي.

خصوصًا في حالتي الثورة الليبية والثورة السـورية. وبالطّبع سيساهم التموضع الجيوسياسي المتوقَّع في العالم العربي في ملء الفراغ الذي استغلّته تركيا سابقًا كفاعل جيوسـتراتيجي يحظى بقبول شعبي لإنضاج دور فاعل في المنطقة. ولا يعني هذا أننا سـنكون أمام واقع جديد يتدهور فيه الحضـور التركي عربيًا[18]، فنجاح الثورات العربية قلّص أدوار الدول التي تعتاش على سياستها الخارجية مثل إيران، ما يعني رجحان كفّـة التنافس التركي - الإيراني في المنطقة العربية لمصلحـة أنقرة، مع احتفـاظ تركيا بقـوّة اقتصادية تجعلها قـادرة على بلورة تقاطعات لبناء علاقات استراتيجية مع الدول العربية.

- إيران

تُعَدّ إيران الخاسـر الأكبر من الثورات العربية بعـد الأنظمة العربية على المديين القصير والمتوسط؛ حيث انتشر الموقف السلبي من دورها في الساحة العربية، ولم ينتج التغيير أنظمةً حليفة لها أو للولايات المتحدة في هذه المرحلة كما في مصر وتونس. أمّا سـورية فتعيش حالة من عدم الوضوح بسبب مراهنة إيرانية يبيّن مسار الثورة أنها خاسـرة، على الأقلّ لجهة بقاء النظام قويًا، لذلك ستحاول تقليص الخسائر بالقدر الأكبر في سورية، وتعظيم المكاسب في لبنان والعراق، بيد أن ذلك قد يفيد مرحليًا نظرًا إلى الحاجة إلى سـد الفراغ الناجم عن تراجع دور القوى الدولية، لكن العراق ولبنان يبقيان ساحات غير مستقرة، ولذلك لا يمكن ضمان وجود نفوذ قـوي فيها، خصوصًا في ظلّ افتقاد إجماع شعبي يرحّب بهذا الدور.

كما أن عودة مصر وتنامي دور السـعودية في ملفّات مثل سورية واليمن، سيكون لهما تأثيرهما السلبي في دور إيران، عدا عن الدور التركي واحتمالاته، خصوصًا بعد نشر الدرع الصاروخية على الحدود الجنوبية من تركيا أواخر عام 2012. وعليه، سـتمتلك إيران هامش مناورة، لكنه سـيصطدم دائمًا بحضور

(18) يمكن أن يتدهور الحضور التركي في الشرق الأوسط في حالة وحيدة تتمثل في قدرة النظام السوري على الانتصار على الثورة الشعبية.

فاعلين إقليميين ودوليين توجّهاتهم مناهضة لها، ولذلك فإن الدور الإيراني في المنطقة سوف يتعرض لانحسار جزئي.

تشعر إيران بأن التغير في سورية يستهدفها جيوستراتيجيًا؛ فهو يُكسب اللاعبين الجيوستراتيجيين الآخرين نقاط قوّة، في حين تعجز هي - بسبب طبيعة نظامها، والنظرة السلبية إلى دورها ضمن الرأي العام العربي - عن تجيير هذا التغير لمصلحتها، أو على الأقلّ الحد من الخسائر.

تؤشّر جميع المعطيات السابقة إلى أن الدور الإيراني سيتقوقع في حدود مغلقة في المنطقة، وسيعتاش بفاعليته على حكومات قريبة منه مذهبيًا، من دون أن يعني ذلك إمكان استدامة هذا الدور، خصوصًا في ظلّ الاختلالات البنيوية التي تعيشها إيران داخليًا، وتأثير انحسارها الخارجي على قوّة النظام في مواجهة المعارضة الداخلية التي نفترض أنها سوف تتعزّز نتيجة تأثير الثورات العربية وفشل السياسة الخارجية الإيرانية.

- إسرائيل

تنظر إسرائيل بعين الريبة والحذر إلى الواقع السياسي الذي تمخّض عن الثورات العربية، خصوصًا في دول كانت أنظمتها حليفة لها. وسيحاول اليمين المتطرف الاستفادة من التنافس الجيوستراتيجي في المنطقة بين اللاعبين الدوليين والإقليميين - وانشغال الدول العربية بترتيب أوضاعها لإنجاز ثوراتها، أو إتمام المرحلة الانتقالية - من أجل إنجاز توجّهاته الهادفة إلى إنهاء القضية الفلسطينية بحلول جزئية، واستكمال نهجه في توسيع الاستيطان، وفرضه كمعيق جغرافي وديموغرافي ليكون أحد المحددات الثابتة في أي عملية تفاوضية مقبلة. بيد أن استفادة إسرائيل من الوضع الثوري العربي ستكون في المدى المنظور والقصير، فتأثير الرأي العام العربي سيكون أبرز المحددات التي ستفرض محدودية دورها وسياساتها، على نحوٍ يجعلها معزولة في محيط عربي يفرض توجّهاته شعبيًا. وحتى على المدى القصير، ظهر أن للثورات أثرًا إيجابيًا في العلاقة بين المعسكرين الفلسطينيين المتخاصمين، كما أن لها أثرًا

في تصليب الموقف الفلسطيني الرسمي من المفاوضات، ولا سيما في غياب الضغط المصري على القيادة الفلسطينية للانصياع للإملاءات الأميركية.

إن الأمر الذي سيحسم الموقف من إسرائيل في النهاية هو قدرة الدول العربية التي شهدت ثورات على إقامة أنظمة ديمقراطية دينامية سياسيًا واقتصاديًا، ومتماسكة أمنيًا وعسكريًا، ومؤثرة دوليًا لصدقيتها كدولٍ ديمقراطية. كما سوف تحسمه قدرة هذه الأنظمة على تقديم نموذج ناجح داخليًا، ويعبّر في الوقت ذاته عن ميول الرأي العام العربي ونزعاته الحقيقية ضد الصهيونية وإسرائيل.

وحدة تحليل السياسات
في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات(*)

(*) الأوراق البحثية المتضمنة في هذا الكتاب، قدّمت في الأصل إلى الحلقة النقاشية المعنونة «تحولات جيوستراتيجية في سياق الثورات العربية»، والتي عقدت في سياق أعمال «المؤتمر السنوي الأول لمراكز الدراسات السياسية والإستراتيجية في الوطن العربي»، الدوحة، كانون الأول/ ديسمبر 2012.

القسم الأول

البنية الجيوسياسية في الوطن العربي

الفصل الأول

النظام الإقليمي العربي
استراتيجية الاختراق وإعادة التشكل

وليد عبد الحي

مقدّمة

يمثّل التداخل والتفاعل المطّرد بين وحدات المجتمع الدولي اتّجاهًا تاريخيًا تؤكّده المؤشّرات الكمية في القطاعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وتستدعي منهجية تحليل الظاهرة الدولية في نطاق هذا التفاعل التمييز بين منظورين للنظام الدولي، **أوّلهما** منظور تجزيئي (Reductionism) يرى المجتمع الدولي وحدات مستقلّة ومتباينة لكنّها تترابط بشبكة من التفاعلات ذات الصبغة التكتيكية العابرة والنفعية، وهو الاتّجاه الذي تبنّته النظرية الواقعية بشقّيْها القديم (مورغانثو) والجديد (كينيث والتز)، إذ ينظر هذا الاتّجاه إلى الوجود المتميز المنفرد لكلّ وحدة على أنه هو الأساس الاستراتيجي لفهم حركية الواقع الدولي. أمّا المنظور **الثاني** فمنظور كلّاني (Holism) يرى المجتمع الدولي بنية واحدة تنطوي في داخلها وحدات تتباين في بعض سماتها لكنّها تتفاعل بكثافة مطّردة كي تصبح هذه التفاعلات بين الوحدات هي الأساس الذي يُبنى عليه تحليل للظاهرة الدولية، بينما تمثّل تباينات الوحدات تنوّعًا داخل بنية النظام الدولي.

يترتّب على ما سبق بناء منهجيتين: **إحداهما** تتعامل مع الواقع الدولي: كـ«أطراف»، أي تحلّله انطلاقًا من الوحدات القائمة وتصبح هذه الوحدات، مثل الدول والمنظّمات الدولية والإقليمية، وحدة التحليل، **وثانيتهما** تتعامل مع الواقع الدولي كعمليات أو علاقات وتفاعلات، وتصبح هذه التفاعلات هي ذاتها وحدة التحليل، ما يمكن إيجازه بالتمييز بين منهجية الأطراف أو الوحدات (Actor Approach) ومنهجية العمليات (Process Approach).

تنتمي ظاهرة النظم السياسية المخترَقة إلى منهجية وسيطة بين العمليات والوحدات. بناء على ذلك، سنقيم تحليلنا لهذه الظاهرة في النظام الإقليمي العربي استنادًا إلى هذه المنهجية الوسيطة.

أولًا: الإطار النظري لتحليل النظم المخترَقة

لمّا كان الاعتماد المتبادل والترابط المطّرد بين وحدات المجتمع الدولي يفترضان تداخل أجزاء من الكيان السياسي مع أجزاء من كيان سياسي آخر، فإن ذلك يحيل حدود الكيان السياسي إلى حدود باهتة من ناحية، ويضع بعض الأسس لاحتمالات تقويض أواصر التكامل مع أجزاء الكيان السياسي الأخرى من ناحية أخرى. لذا، فإن سمات الكيان السياسي أضحت في العصر الحالي - نتيجة ترابطه بكيانات أخرى - تتحدّد لا من خلال حدوده التي تنتج من تجميع أجزائه بل من خلال أنماط التفاعل الرئيسة التي تتكرّر في نطاق حدوده الباهتة، وهو ما يحدّد هويته ويميزه من غيره من الكيانات السياسية (دولًا أو نظمًا إقليمية أو خلافهما).

يؤدّي انخراط الكيان السياسي في أنماط تفاعل يومية ومتواصلة مع الكيانات الأخرى إلى خلخلة متّصلة في بناه الأساسية، وتصبح مهمّة هذا الكيان لا منع الخلخلة والتذبذب في أنساقه الفرعية الدائمة التي يتشكّل منها، بل جعل هذه الخلخلة تدور في حدود مقبولة تحول دون انهيار الكيان، ما يدخلنا في دراسة التكيف السياسي وطرح التساؤل التالي: هل قبول الكيان

السياسي بالاختراق يقع ضمن التكيف السياسي مع البيئة المتغيرة من حوله، أم هو مؤشّر إلى وصول الخلخلة في بناه إلى مرحلة تمهيدية للانهيار؟

إن انتقال التحليل السياسي تدريجًا من نموذج «كرة البليـاردو» الذي لا يولي أهمّية للعوامل الداخلية في تحليل التفاعل الدولي إلى نموذج «بيت العنكبوت» حيث تنتقل الحركة من مكان إلى آخر بفعل الترابط بين الوحدات يجعل القدرة على تحديد ما هو متغير داخلي (يدخل في نطاق السيادة) وما هو متغير خارجي (البيئة الدولية) أمرًا غاية في التعقيد. إن تصريحًا معينًا للرئيس الإيراني، على سبيل المثال، يؤدّي إلى التأثير في أسعار النفط خلال دقائق، ما يؤدّي إلى تغيّر في ميزانيات جميع دول العالم؛ فالدول المصدّرة سيزداد دخلها والدول المستوردة سيزداد إنفاقها، الأمر الذي يؤثّر في توزيع مصادر الدخل داخل الدولة، الأمر الذي يؤكّد صعوبة تحديد ما هو داخلي وما هو خارجي، أو ما يسمّى تماهي الحدود (Blurring Boundaries).

تشكّل ظاهرة فيضان البيئة الدولية على بنية البيئة المحلية أمرًا يجعل تحديد معنًى دقيق لمفهوم الاختراق مطلبًا غاية في التعقيد؛ إذ لا بدّ من معيار يستند إليه يمكّنه من تحديد ما هو دولي وما هو داخلي، وتاليًا تحديد متى يمكن الإشارة إلى اختراق ما، الأمر الذي يفترض التمييز بين مفهوم النفوذ (Influence) ومفهوم الاعتماد المتبادل (Interdependence) ومفهوم التغلغل (Entryism) ومفهوم الاختراق (Penetration)، وهي مفاهيم متداولة في العلاقات الدولية لكنّ كلًّا منها يشير إلى بُعد معيّن في إطار التفاعل بين وحدات المجتمع الدولي.

النفوذ يعني التأثير «غير المباشر» في سلوك طرف آخر وقراراته من خلال استثمار متغيرات لها أثرها في الطرف الواقع تحت التأثير. أمّا الاعتماد المتبادل فيعني الحاجة المتبادلة بين طرفين، أي ما يقتضي تكييف السلوك لضمان استمرار هذه التبادلية. أمّا التغلغل فيعني الانخراط في الجسد السياسي للطرف الآخر بهدف التأثير فيه من داخله وتوجيه قراراته وتصرفاته باتّجاه معين (وهو النموذج الذي أبدعه تروتسكي بدعوته التروتسكيين الفرنسيين إلى التغلغل في القطاع الفرنسي في الاشتراكية الدولية في عام 1934).

تعدّ مساهمة العالِم الأميركي جيمس روزينيو الأكثر رواجًا في معالجة النظم السياسية المختَرَقة؛ إذ يرى أن العصر الحالي، بسِمات الترابط والتدويل التي تسِمه، يجعل من اقتصار تحليل النظم السياسية على المتغيرات الداخلية أمرًا غير مُجد، إذ لا بدّ من أن يتخذ متغير البيئة الدولية بعدًا مركزيًا في تفاعل النظام السياسي مع غيره من النظم، وهو ما يكوّن نقطة التلاقي بين دراسات النظم السياسية المقارنة من ناحية، والعلاقات الدولية من ناحية ثانية.

غير أن تعيين الحدود الفاصلة بين ما هو دولي وما هو محلي، أو ما هو داخلي وما هو خارجي، أمر ليس باليسر الذي يبدو للوهلة الأولى. غير أن النقطة الجديرة بالتنبيه هنا هي أن حدود النظام السياسي تتعين بالفعل أو بالنشاط والعمليات لا بالجوانب القانونية (Legalities)، ولعلّ ذلك ما دفعنا إلى التمييز بين النفوذ والتأثير والتغلغل وبين الاختراق[1]؛ فالنظام المختَرَق هو «نظام يكون فيه أطراف من خارج المجتمع الوطني تشارك بطريقة مباشرة وسلطوية مع أطراف وطنية في قرارات توزيع القيم أو حشد الدعم لأهداف تتبناها»، وهو أمر تتزايد مظاهره نتيجة التداخل المتواصل بين المتغيرات الخارجية والمتغيرات الداخلية في تشكيل توزيع القيم أو تحديد القرار المتّخذ.

ذلك يعني أن الاحتلال أو وجود القواعد العسكرية هو الشكل الأجلى لظاهرة الاختراق، إذ يشارك الطرف الخارجي بصورة مباشرة في صناعة قرار الطرف الداخلي، ما يُظهر في نماذج مثل العراق أو فلسطين أو ليبيا في مرحلة الصراع على إسقاط حكم القذّافي، إذ يصبح الطرف الخارجي طرفًا من الأطراف المشاركة في صنع القرار واتّخاذه.

يرى روزينيو أن ما يحدّد قابلية النظام للاختراق أو عدمه هو ما سمّاه «القدرة التكيفية»، ولعل هذه النقطة هي نقطة الارتكاز للنقد الذي وجّهه روزينيو إلى دراسات غابرييل إلموند (G. A. Almond) في شأن التغير في النظم السياسية. فبعد انتهاج تحليل يقوم على ثلاثة مستويات: الوطني وما دون

---

(1) James N. Rosenau, *The Scientific Study of Foreign Policy*, Rev. and enl. ed. (London; New York: Frances Pinter; Nichols Pub. Co., 1980), pp. 136-152.

الوطني وما فوق الوطني، يحدّد روزينيو كلّ مستوى منها، إذ يتضمّن المستوى الوطني هيئات صنع القرار السياسي في حكومة الدولة، بينما يتمحور المستوى ما دون الوطني حول هيئات وسياسات الإدارات المحلية، أمّا ما فوق الوطني فيشتمل على البيئة الدولية والإقليمية. ويحاول نموذج روزينيو تحديد مدى تدخّل الأطراف «غير الأعضاء» في كلّ مستوى من المستويات الثلاثة في عملية صنع القرار واتّخاذه.

ذلك يعني، من منظور روزينيو، أن الاختراق مرهون بـ«مشاركة أطراف خارجية في صنع القرار» في نظام سياسي معيّن، مع ضرورة التمييز بين المشاركة في «شؤون متعدّدة» أو في «شأن واحد»، أي بين تدخّل في صنع القرار في شأن محدّد ينتهي معه التدخّل بانتهاء هذا الشأن، وبين تدخّل في شؤون مختلفة ومتعددة.

رأى ل. كارل براون، في دراسة قديمة نسبيًا، أن إقليم الشرق الأوسط هو الإقليم الأكثر «اختراقًا» بين النظم الإقليمية الأخرى، إذا اعتمدنا منظور روزينيو للنظم المخترَقة[2]، غير أنه أضاف إلى نظرية روزينيو اشتراط أن يكون المشاركون الخارجيون في العملية السياسية من «القوى الكبرى ومشاركين في مجالات متعدّدة». كما أضاف أن النظام حتى يُعدّ مخترَقًا لا بدّ من إدخال الزمن، إذ إن مشاركة طرف خارجي في العملية السياسية مرّة واحدة أو لفترة قصيرة لا تدلّ على اختراق، أيْ إن مفهوم الاختراق لدى براون محدّد في الآتي:

– طرف خارجي يشارك بشكل مباشر في صنع القرار واتّخاذه.

– اقتصار الطرف الخارجي على الدول الكبرى (وهو بعدُ ملتبس نوعًا ما نظرًا إلى صعوبة تحديد الدولة الكبرى، هل هي في إطار النظام الدولي أم في إطار النظام الإقليمي؛ إذ كانت مصر في الحرب اليمنية في فترة الستينيات من

---

(2) L. Carl Brown, *International Politics and the Middle East: Old Rules, Dangerous Game*, Princeton studies on the Near East (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984), pp. 3-5.

القرن الماضي تشـــارك في اتّخاذ القرار في اليمن أكثرَ مـــن أي دولة كبرى من دول النظام الدولي).

- ألّا يقتصر الاختراق على بُعد واحد فقط.

- أن يأخذ الاختراق مساحة زمنية ممتدّة.

يوافق ريمون هينبوتش على اعتقاد أن النظام الإقليمي الشـــرق الأوسطي هو النموذج الأكثر وضوحًا للنظم الإقليمية المخترَقة، مشيرًا إلى استثمار القوى الرأســـمالية الموضوعات الثلاثة لتحقيق هذا الاختـــراق، وهي النفط والصراع العربي - الصهيوني وتفتّت القوى المحلية(3).

من ناحية أخرى، يمكـــن الربط بين الاختراق وانتشـــار جماعات الضغط الخارجية (Lobby)؛ حيث دلّت دراســـة تطبيقية شـــملت 400 مؤسّســـة دولية اقتصادية فـــي 25 دولة على أن هنـــاك علاقة بين عدد المنتســـبين إلى جماعة الضغط وحجم الشراكة الأجنبية ومســـتوى التطوّر الاقتصادي في الدولة. كما أن هناك علاقة إيجابية بين نســـبة الاســـتثمار الأجنبي في الشـــركات المحلية وعدد المتحكّمين بالقرار(4). وتكفي الإشـــارة إلـــى دور البنك الدولي - على ســـبيل المثال - في تكييـــف القرارات الخاصـــة بالتوظيف ودعم الســـلع، بل وأحيانًا في تحديد أعضاء الحكومة الوطنية؛ إذ تؤكّد أغلبية الدراسات الخاصّة بالتصويت في الأمم المتحـــدة (الجمعية العامّة) وجود علاقة بين نمط تصويت الدولة، ولا ســـيما دول العالم النامي، ووجود طلب للدول لدى البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي للحصول على قرض. وبيّنت إحدى الدراســـات بشأن تصويت 188 دولـــة، خلال الفترة 1970 - 2002، وجـــود هذه العلاقة، كما

(3) Raymond Hinnebusch, *The International Politics of the Middle East*, Regional international politics series (Manchester: Manchester University Press; New York: Distributed exclusively in the USA by Palgrave, 2003), p. 14.

(4) Nauro F. Campos and Francesco Giovannoni, *Lobbying, Corruption and Political Influence*, IZA Discussion paper; no. 2313 (Kiel: Leibniz Information Centre for Economics in cooperation with institute for the study of labor (IZA), 2006), pp. 21-22.

أكّدت أن التصويت يكون أكثر انسـجامًا مع توجهات مجموعة الدول السـبع (G7)، خصوصًا التوجّه الأميركي(5).

1 - مؤشّرات الاختراق

يسـتدعي الإقرار بالمتغير المركزي في مفهوم الاختراق - أي المشاركة المباشرة في صنع القرار واتّخاذه - تحديد فضاءات هذا الاختراق، أي تحديد البنية الفرعية في الجسد السياسي التي يشملها الاختراق:

أ - اختراق السلطة

ربما يكون الاختراق هنا من خلال المستشـار الخارجي في أي قطاع من القطاعات، أو خبير السـلطة، أو المندوب الدولي في هيئات السـلطة. وتشير دراسة أعدّها خبير عسكري أميركي، عمل سـنوات عدة في الدول الإسلامية، إلى أن الخبراء يتدخّلون في صنع القرار، ويقول: «في عالم ما بعد 11 أيلول/ سـبتمبر، يمكن لمنصب استشاري في المستوى السياسـي والاستراتيجي في العالم الإسـلامي أنْ تكون له نتائج مهمّة وفورية للمصالح الأميركية، ويجعل من المستشار الأميركي شخصية رئيسة في عملية صنع الزعيم الأجنبي للقرار». وتحدّد الدراسـة الشـروط التي يتعيّن على المستشـار أن يراعيها خلال عمله ليكون أكثرَ تأثيرًا في توجيه سياسة الدولة المضيفة(6).

ب - اختراق المجتمع

ربما يأخذ الاختراق هنا أشكالًا مثل التسـميم السياسي الذي سنأتي إليه لاحقًا، أو ارتباط قوى سياسـية معيّنة بقوى خارجية تتحكّم بقرارها بنسـبة أو أخرى (على غرار ارتباط بعض الأحزاب الشـيوعية العربية بالاتحاد السوفياتي

(5) Axel Dreher and Jan-Egbert Sturm, «Do IMF and World Bank Influence Voting in The UN General Assembly?» CESifo Working Paper, no. 1724 (April 2006), pp. 6, 32-33.

(6) Michael J. Metrinko, *The American Military Advisor: Dealing with Senior Foreign Officials in the Islamic World* (Carlisle Barracks, Pa: Peacekeeping and Stability Operations Institute and Strategic Studies Institute, U.S. Army War College [2008]), pp. 3, 5 and 52.

في فترة معينة، أو ارتباط هيئات مجتمع مدني عربية بالولايات المتحدة)، وهو ما سنتناوله في الصفحات التالية.

ج - اختراق النخبة

يتمثّل الاختــراق هنا بما ســمّته دراســات التكامل الدولي، ولا ســيما التيار الوظيفي منهــا، في تذويــت (Internalization) النخــب الداخلية لأهداف نخب خارجية، أي تتبنّى الأهداف ذاتها التي تتبنّاهــا نخبة الدولة التي تمارس الاختراق.

2 - قياس الاختراق

أشرنا ســابقًا إلى صعوبة الفصل بين المتغير الداخلي والمتغير الخارجي، أي صعوبة أن نعزو تغيرًا في سياســة الدولة إلى «اختــراق» أو القول إنه نتيجة متغيرات داخلية، ويبدو أن أغلب الدراســات يقيس مؤشّر الاختراق من خلال منهجين: **أولهما** هو تتبّع الإجراءات، ويعني تحديــد الهدف الأوّلي ثم متابعته خلال مراحل تطوّره، وتحديــد التغير الذي أصابه عنــد كلّ إجراء، ثمّ تحديد الأطــراف التي تقف وراء التغيــر، وتحديد دور الأطراف «غيــر الأعضاء» في هذا التغيير. **وثانيهما** هــو النفوذ المدّعَى، ويكون ذلك من خلال اســتجواب الجماعات الضاغطة في شــأن تقويمهــا تأثيرها أو تأثير جماعــات غيرها في عملية صنع القرار، إذ يجري قياس الفارق بين ما بدأت السلطة باتّخاذه الهدف الأفضل لها، وبين ما انتهت إليه في قراراتها، وتفســير الفــارق على أنه نتيجة تدخّل الجماعة الضاغطة.

استنادًا إلى المناقشة الســابقة، يمكن تحديد المؤشّرات الدالّة على النظام المخترَق في الآتي:

أ - وجود طرف خارجــي (دولة، أو منظّمة دولية أو إقليمية، أو شــركة) يساهم مباشــرة في أي مرحلة من مراحل صنع القرار. وأشار كارل براون إلى أن من الضروري تحديد عدد الأطراف الخارجيين المشــاركين في عملية صنع

القرار لتحديد ما إذا كان النظام مختَرَقًا أم لا. وقد ربط براون هذه المسألة بمدى وقوع الدولة في سياسات التنافس بين الدول الكبرى، وفي هذه الحالة يكون من مصلحة النظام المختَرَق استمرار التنافس بين القوى الكبرى في شأنه(7)، أي إن بعض الدول قد يسمح لقوى خارجية بدور في صنع قراراتها بهدف الحصول على مكاسب أكبر من الأضرار الناتجة من المسّ بـ«مبدأ السيادة». وأُشير كثيرًا إلى الجذب المصري للاتّحاد السوفياتي في الحقبة الناصرية للمشاركة في إدارة حرب الاستنزاف في عام 1969.

ب - أن تكون المشاركة في صنع القرار في «شؤون عديدة» ولفترة غير عابرة، أي إن التأثير في قرار واحد وفي فترة عابرة، قد تقتضيه ظروف طارئة، ليس اختراقًا؛ فلا بدّ من أن يكون للتأثير في القرار طابع استراتيجي من ناحية، ويؤدّي إلى وجود الطرف الأجنبي بصورة شبه متواصلة في هياكل صنع القرار من ناحية أخرى.

وهناك عدد من المؤشّرات التي تجعل الدولة موضع اختراق:

- الضعف الاقتصادي والسعي إلى تلقّي المساعدات؛

- العجز العسكري والسعي إلى حماية خارجية من أي خطر يهدّد بقاء الكيان السياسي، أو أي من مقوّماته الرئيسة.

- افتقاد التماسك الاجتماعي، والاستعانة بالخارج للمساهمة في صوغ البنية المجتمعية بأبعادها المختلفة.

لكن المناقشة السابقة تتجنّب ظاهرة تحتاج إلى بعض التمحيص في مجال الاختراق السياسي، وهي مدى الاختراق العكسي من دولة صغرى لدولة كبرى: فهل يمكن الاعتقاد أن اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة - على سبيل المثال - نمط من أنماط الاختراق العكسي؟ ذلك ما يدخلنا في نطاق الفارق بين الاختراق والنفوذ، فالنفوذ يعني التأثير غير المباشر، بينما الاختراق

---

(7) Brown, p. 3.

يعني المشاركة في صنع القرار بصورة مباشرة. كما أن النفوذ قد يؤدّي إلى نتائجَ معيّنة أو يفشـــل، بينما الاختراق يشـــارك في صنع القرار، ما يعني أن الاختراق يشـــتمل على النفوذ بينما العكس غير صحيح. ومن أمثلة ذلك أوروبا الشرقية خلال الحرب الباردة، فيتنام خـــلال الحرب الفيتنامية، لبنان خلال فترة الوجود العســـكري الســـوري، دول الخليج خلال الحرب على العـــراق، اليمن خلال الوجود العســـكري المصري، ألمانيا واليابان بعد الاحتلال في الحرب العالمية الثانية، كوبا في فترة ما قبل عام 1958 ... إلخ[8].

ثانيًا: نظريات العلاقات الدولية والنظم المختَرَقة

إذا انتقلنـــا إلى نظريات العلاقـــات الدولية المعاصرة في تفســـيرها النظم المخترَقة بالمعنى الذي حددناه، نجد ما يلي[9]:

- **النظرية الواقعية الجديـــدة** (Neorealism): ترى هذه النظرية التي يعبّر عنها كينيث والتز (K. Waltz) أن «الفوضى» في النظـــام الدولي، نظرًا إلى عدم وجود ســـلطة دولية عليا، تجعل من الأمن المتغيِّر الرئيس في اســـتراتيجية الدولة، ما يجعل الاختراق يتم من هذه الناحية، إذ تسعى الدولة إلى مشاركة الآخرين في ضمان أمنها من خلال مساهمتهم في صوغ اســـتراتيجياتها الأمنية، وقد يكون مجلس التعاون الخليجي مثالًا نموذجيًا لحالة الاختراق هذه من منظور المنهج الواقعي الجديد.

- **البنيوية** (Structuralism) **الماركســـية** التـــي تبني تحليلها علـــى أن البنية الرأسمالية للنظام الدولي تجعل التبعية الاقتصادية إحدى ركائز النظام، ويكون الاختراق من خلال هذه التبعية، إذ تحدّد وظيفة الكيان السياســـي في إطار بنية النظام الرأســـمالي الدولي، ويتركـــز الاختراق بصورة جلية في مـــا يُطلِق عليه

---

(8) James N. Rosenau, *The Study of World Politics*, 2 vols (London; New York: Routledge, 2006), vol. 1: *Theoretical and Methodological Challenges*, pp. 177-186.

(9) Raymond Hinnebusch and Anoushiravan Ehteshami, eds., *The Foreign Policies of Middle East States*, The Middle East in the international system (Boulder, Colo: Lynne Rienner Publishers, 2002), pp. 1-5.

إيمانويل والرشتاين (I. Wallerstein) في نظريته عن النظام العالمي اسم دول المحيط وشبه المحيط، إذ يكون لهذه الدول دور ميكانيزم التكييف لدول المركز الرأسمالي عند مواجهة أزمة ما، ويكون الاختراق هنا بنيويًا يصعب معه الفصل بين مقوّمات بنية المركز وبنية الأطراف.

- **البنائية** (Constructivism)، وتفترض، طبقًا لألكسندر ويندت (A. Wendt)، أن هُوية الدولة تتحدّد بأنماط التفاعل مع الأطراف الأخرى، أي إن التفاعل يؤلّف منظومة القيم والأهداف والاستراتيجيات للدولة، بمعنى آخر أن هوية الدولة ليست سابقةً على التفاعل بل تتحدّد من خلاله. وذلك يعني أن الاختراق كان من خلال صوغ هوية الدولة التي تحدّدت بدورها من خلال التفاعل مع الكيانات أو الأطراف الأخرى في النسق موضوع الدراسة.

قد يكون التفاعل على مستويَيْن: **أوّلهما** التفاعل السلبي بين الهويات الفرعية وهوية الدولة (هوية الأقلية مع هوية الدولة، أو هوية الشعب مع الهوية القومية، أو الهوية القومية مع الهوية الدينية... إلخ)، **وثانيهما** التفاعل بين الدولة والأطراف الخارجية في النظام الدولي.

ثالثًا: هل النظام الإقليمي العربي نظام مخترَق؟

إن المناقشة النظرية السابقة تفترض البحث **أوّلًا** في مدى مشاركة الأطراف «غير الأعضاء» في بنية النظام الإقليمي العربي وفي صوغ «التوجّهات والقرارات الاستراتيجية العربية». وتفترض **ثانيًا** تحديد أبعاد الاختراق استنادًا إلى المنظور الواقعي الجديد أو المنظور البنيوي، أو المنظور البنائي بالدلالات التي أتينا إليها سابقًا.

1 - مصادر الاختراق

يحتاج الاختراق، بالمفهوم الذي تناولناه، إلى بيئة تمهيدية لولادته، وتتمثّل الملامح الكبرى لهذه البيئة في الظروف التمهيدية التالية:

أ- التهديد العربي – العربي

نقصد به تهديد الدول العربية بعضها لبعض ولو بمستويات تهديد مختلفة، بما يدفع كلًّا منها إلى البحث عن «حام» لها، وهي الخطوة الأولى أمام الاختراق. وقد يأخذ التهديد أشكالًا مختلفةً لكنّها متمحورة في مضمونها حول صورتين: تتمثّل **الأولى** في تهديد السيادة الإقليمية للدولة، وهو كثيرًا ما كان على المناطق الحدودية، بينما تتمثّل الصورة **الثانية** في تهديد النظام السياسي والعمل على تغييره بطريقة قسرية.

تدلّنا البيانات الكمية المتوافرة على أن بعض الدول العربية تعرّضت للتهديد الأمني من جانب بعضها الآخر بصورة مباشرة أو غير مباشرة 37 مرة خلال الفترة الممتدّة بين عامي 1947 و2010، أي بمعدّل مرة واحدة كل 1.7 عام، وهو معدّل كافٍ لتأكيد حالة عدم الاستقرار في العلاقات العربية البينية، فضلًا عن الصراعات الداخلية في كلّ بلد عربي(10). وتشير المؤشّرات الكمية إلى أن منطقة الشرق الأوسط شهدت في مرحلة ما بعد غزو العراق في عام 2003، وحتى قبل اندلاع موجة الثورات العربية مباشرة، ما يقرب من 76 حالة صراعية، بينها تسعة صراعات ذات جوانب دولية، و12 صراعًا إقليميًا، وأكثر من 40 صراعًا داخليًا. وتراوح تلك الصراعات بين صراعات مكشوفة، وأزمات عنيفة، وتوتّرات حادّة كامنة قابلة للانفجار في أي وقت، منها 16 حالة صراعية ترتبط بعوامل قومية تتعلّق بنزعات انفصال أو حكم ذاتي.

من ناحية أخرى، تتّسم صراعات المنطقة العربية بنسبة عالية من الصراعات الممتدّة، فهناك 30 صراعًا مستمرًّا لمدّة تجاوزت 30 عامًا، وثمانية صراعات مستمرّة لأكثر من 20 عامًا، و11 صراعًا مستمرًّا لأكثرَ من عشرة أعوام تقريبًا، ونحو ستّة صراعات تجاوزت خمسة أعوام. والمفاجأة هي أن هناك 26 صراعًا مستمرًّا لأكثر من عام، ما يعني تسارع معدّل الصراعات

---

(10) <http://en.wikipedia.org/wiki/List_of_modern_conflicts_in_the_Middle_Easthiswwwtoryguy.com/list_of_wars_middle_east.html>.

القصيـرة المدّة، ويشـير إلى قدرة متدنيـة على التعايش وضبـط النفس على الساحة الإقليمية[11].

نتيجةً لذلك، تزايـدت اتفاقات التعاون الأمني بيـن دول عربية وأحلاف ودول أجنبية، وهو مـا يفتح المجال لتكييف الحاجـات الأمنية للدولة العربية مع حاجات القوى الخارجية. ولعل اتفاقات التعـاون الأمني بين دول الخليج وحلف الناتو منذ عـام 2006 دليل على ذلك[12]. كمـا أن الولايات المتحدة مارست نشاطًا عسـكريًا ضد دول عربية مرات عدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى عام 2012 بلغ مجموعها 21 مرة[13]. لكن هذه الممارسـات كانت تلقى الموافقة العلنيـة أو الضمنية من دول عربية أخـرى، ولعل مثال التدخّل العسكري لحلف الناتو في عام 2012 في ليبيا يعزّز هذا التوجّه.

ذلك يعني أن التهديد البيني في الوطن العربي يقود الدول الأضعف غالبًا إلى البحث عن سـند دولي عبر الاتفاقات أو التحالفـات مع القوى الخارجية لمواجهة تهديد الـدول العربية الأخـرى، ما يمثّل قاعـدة للاختراق وتكييف القرارات السياسية وغيرها للدولة بما يخدم مصلحة القوى الخارجية.

ب- الدولة الإقليمية المركز

نعني بهـا التنافس بين الدوّل العربية لاحتلال موقـع «الدولة المركز» في المنطقـة، فكثيرًا ما لجأت بعـض الدول إلى القوى الخارجية لمسـاندتها في تحقيق هـذا الموقع، ما يُغري الـدول الخارجية باسـتثمار التلهّف على موقع الدولة المركـز لانتزاع تنازلات من الدولة العربية فـي موضوعات معيّنة تعني الدولة الخارجية. وتُعدّ كلٌّ من مصر والعراق والسـعودية والجزائر والمغرب القوى الأكثر سـعيًا لتحقيق مكانة الدولة «المركـز». وعلى الرغم من مزاحمة

(11) محمد عبد السـلام، «ما بعد الثـورات: إدارة الصراعات الداخلية فـي المنطقة العربية،» السياسة الدولية، العدد 189 (تموز/ يوليو 2012).

(12) R. Chuck Mason, *Status of Forces Agreement (SOFA): What Is It, and How has it Been Utilized?* (Washington: Congressional Research Service, 2012), pp. 27-29.

(13) <http://academic.evergreen.edu/g/grossmaz/interventions.html>.

دول أخرى هذه المجموعة، فإنها كلّها فشـلت في سعيها. وإذا استثنينا الحقبة الناصرية، فمـن الصعب الحديث عن دولـة عربية «مركز». غيـر أن التنافس بين الدول العربية على هذا الموقع دفعها إلى الاسـتناد إلى القوى الخارجية، ولعل الثورات العربية خلال عامـي 2011 و2012 تعكس بعض ملامح هذا التنافس[14].

ج - الإرث التاريخي والشركات المتعدّدة الجنسية

إن العلاقات الاسـتعمارية القديمة أبقت شبكة من الروابط بين المستعمر السـابق وقطاعاتٍ في الدولة بعد الاسـتقلال (لاحظ أن أغلـب تجارة دول المغرب العربي مع فرنسـا، وليبيا مع إيطاليا... إلخ). كمـا إن مصادر الدخل في الدول العربية تتداخل مكوّناتها مع الخارج من خلال المسـاعدات (الأردن والولايـات المتحدة) أو الاعتماد على الضرائب والجمـارك في قطاع التجارة الخارجيـة (مصـر والأردن والمغرب) أو الاعتمـاد على عوائـد النفط طبقًا لمتطلّبات السـوق الخارجية، وكلّ ذلك يقود بصورة أو أخرى إلى مستوى من مستويات الاختراق.

تمثّل الشـركات المتعدّدة الجنسـية إحدى أدوات الاختـراق من حيث تأثيرها في صنع القرار، ولا سيما الاقتصادي. وتشير بعض الدراسات إلى تأثير الشركات المتعدّدة الجنسية في عدد من الميادين من هذه الناحية، وهي[15]:

- استعانة الشـركات المتعدّدة الجنسـية بحكوماتها للضغط على الدولة المضيفة باتّجاه تبنّي مواقف معيّنة.

- الضغط باتّجاه دفع منظمات دولية لتبنّي مناقشة سياسة معيّنة أو إقرارها.

(14) Marc Lynch, *The Arab Uprising: The Unfinished Revolutions of the New Middle East* (New York: PublicAffairs, 2012), chap. 4

(15) Evren Koksal, «The Impact of Multinational Corporations on International Relations: of the graduate school of social sciences A Study Of American Multinationals» (Thesis submitted to Middle East technical university, December 2006), pp. 112-113, and John Baylis and Steve Smith, eds., *The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations* (Oxford: Oxford University Press, 1998), p. 292.

- مباشرة الضغط على سفارة الدولة المضيفة من خلال نفوذ الشركة في الدولة حيث المقرّ الرئيس للشركة.

- التأثير في حكومة الدولة المضيفة من خلال شبكة علاقات تقيمها الشركة مع وزراء أو شخصيات ذات نفوذ في الدولة المضيفة.

- الضغط المباشر على الدولة المضيفة من خلال التهديد بسحب استثمارات الشركة، أو الانتقال إلى دولة أخرى ما لم تستجب الدولة بالتنازل عن بعض الشروط البيئية أو عن شروط العمل أو النظام الضريبي... إلخ.

أشار عدد كبير من الدراسات إلى أنواع مختلفةٍ لهذه الممارسات، ولا سيما شركات النفط وشركات الطيران وشركات إنتاج الأسلحة. ودلّت دراسة كمية على وجود علاقة بين حجم أرباح الشركات المتعدّدة الجنسية ومؤشّر الفساد في الدولة المضيفة؛ أي إنه كلّما كان الفساد أعلى ازدادت أرباح الشركة، ما يعني أن جزءًا من أرباح الشركات هو نتيجة بيئة الفساد التي تعمل في نطاقها، إذ يوجِد الفساد بيئة ميسّرة للاختراق(16). وقدّمت صحيفة **الفايننشال تايمز** البريطانية نماذج للعلاقة بين الفساد والشركات المتعدّدة الجنسية في الدول العربية مثل ليبيا والسعودية ومصر وتونس واليمن(17).

تحدّد بعض الدراسات المتخصّصة نماذج للتأثير الذي تمارسه الشركات المتعدّدة الجنسية في الدول العربية؛ إذ تشير بعض هذه الدراسات إلى الدعم المالي لأصحاب النفوذ ولبعض الأحزاب، والمساهمة في الدعاية الانتخابية، بل والتدخّل في موضوعات التوريث السياسي وتبادل السجناء بين دول عربية ودول أجنبية... إلخ(18). ولعل من المفيد التذكير بدور شركات النفط في تشكّل

(16) Christos Pantzalis, Jung Chul Park and Ninon Sutton, «Corruption and Valuation of Multinational Corporations,» *Journal of Empirical Finance*, vol. 15, no. 3 (June 2008), pp. 387-417.

(17) <http://www.ft.com/cms/s/2/23fe9960-6712-11e1-9e53-00144feabdc0.html#axzz24lghxy4g>.

(18) لمزيد من التفاصيل، انظر: صفية حمدي، «دور الشركات متعددة الجنسيات في عملية نقل السلطة في مصر،» **الدستور**، 2010/11/13، ومحمد السيد سعيد، **الشركات متعددة الجنسية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978)، ص 278 وما بعدها.

بعض الدول العربية أو في تحديد الحدود السياسية لبعض الدول، بل وفي صوغ بعض سياسات بعضها الآخر[19].

تمثّل المساعدات بأنواعها المختلفة، مثل المساعدات العسكرية والتقنية أو المنح المالية أو القروض، ولا سيما الميسّرة منها، إحدى أدوات الاختراق. وبيّنت إحدى الدراسات علاقة وثيقة بين الروابط التاريخية الاستعمارية وتقديم المساعدات من الدول الاستعمارية التقليدية إلى دول دون غيرها، وأن طريقة التصويت في الأمم المتحدة (مع أو ضد مشاريع الدولة المانحة) تشكّل عاملًا أكثر أهمية من نمط البنية الاقتصادية أو طبيعة النظام الانتخابي؛ ما يعني أن السلوك السياسي للدولة المتلقية المساعدة يشكّل مدخلًا للاختراق وتكييف القرار السياسي[20]، وتتعزّز هذه التصورات بالدراسات الأمبريقية الخاصة بالعلاقة بين أنماط التصويت في الجمعية العامّة للأمم المتحدة وتلقّي المساعدات؛ ودلّت دراسة متخصّصة للفترة 1973 - 2002 على الترابط الوثيق بين حجم ومواعيد المساعدات التي تقدّمها الولايات المتحدة للدول النامية، وأنماط التصويت في الأمم المتحدة[21]. وتتأكّد هذه النتيجة من خلال دراسة أخرى تتبّعت حجم المساعدات للدولة النامية وعضوية مجلس الأمن، إذ وجدت هذه الدراسة أن حجم المساعدات للدولة يتزايد خلال فترة عضويتها في المجلس، ولا سيما في الفترات التي تعرض خلالها على المجلس قرارات ذات طبيعة استراتيجية[22].

غير أن هذه القاعدة لا تنطبق بصورة كبيرة على الحالة العربية؛ فعند مقارنة أنماط التصويت العربي ودرجة اتساقه مع المواقف الأميركية تبين أن

---

(19) Giacomo Luciani, «Oil and Political Economy in the International Relations of the Middle East» <http://www.princeton.edu/~gluciani/pdfs/Chapter%20in%20Fawcett.pdf>.

(20) Alberto Alesina and David Dollar, «Who Gives Foreign Aid to Whom and Why?» *Journal of Economic Growth*, vol. 5, no. 1 (March 2000), pp. 33-63.

(21) Axel Dreher, Peter Nunnenkamp and Rainer Thiele, «Does US Aid Buy UN General Assembly Votes? A Disaggregated Analysis,» *Public Choice*, vol. 136, no. 1 (July 2008), pp. 139-164.

(22) Ilyana Kuziemko and Eric Werker, «How Much is a Seat on the Security Council Worth? Foreign Aid and Bribery at the United Nations,» *Journal of Political Economy*, vol. 114, no. 5 (June 2006), pp. 905-930.

هناك تباينًا واضحًا في أغلب الأحيان كما يظهره الجدول (1-1):

الجدول (1 - 1)

درجة التوافق الأميركي - العربي في التصويت في الأمم المتحدة

الدولة	2003 (نسبة التوافق المئوية)	2010 (نسبة التوافق المئوية)	حجم المساعدات في 2010 (مليون دولار أميركي)
الكويت	34	33	0.015
قطر	34	32	0.010
المغرب	30	34	35
الإمارات	30	32	0.240
الأردن	29	33	843
تونس	29	32	19
السعودية	27	32	0.208
اليمن	26	غ.م	67
الجزائر	26	30	3
عمان	6	30	15
السودان	25	31	427
ليبيا	24	31	0.780
مصر	21	31	1555
لبنان	20	32	283
سورية	16	16	0
موريتانيا	13	32	غ.م

المصدر: <http://www.thepowerhour.com/news2/islamics_votes.htm>, <http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/UN/Arab_freq10.html>, and <http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL32260.pdf>.

يدل الجدول (1-1) على أن أعلى درجات التوافق في التصويت مع الولايات المتحدة كان من الكويت وقطر والمغرب (وهي الأقل حصولاً على مساعدات مالية)، بينما كان أدناه من سورية وموريتانيا (وهما أيضًا ضمن الدول الأقل حصولاً على المساعدات الأميركية). غير أن استبعاد الموضوعات الخاصة بالقضية الفلسطينية، نظرًا إلى صعوبة تصويت الدولة العربية بصورة توافقية فيها مع الولايات المتحدة، يجعل القاعدة السابقة (التوافق بين التصويت وحجم المساعدات والقروض) أكثر وضوحًا. ويلاحَظ أن مصر التي تحصل على أكبر قدر من المساعدات من الولايات المتحدة ليست هي الأعلى في درجة التوافق مع الولايات المتحدة في التصويت. وفي دراسة أخرى يتبين لنا أن هناك تباينًا بين الدول المانحة في دوافع تقديم المساعدات؛ إذ تدل الدراسة، من خلال مقارنة اتّجاهات المساعدات لعدد من الدول المانحة، على أن دولة مثل الولايات المتحدة تعطي أولوية للأبعاد «الأمنية»، بينما تركّز اليابان على «المنافع التجارية»، في حين تذهب فرنسا نحو «النفوذ الكولونيالي». كما يتبين أنْ لا علاقة ارتباطية بين مستويات الفقر والمساعدات من الدول المانحة، ما يعني أن دوافع الاختراق أكبر من الدوافع الإنسانية[23].

في مجال القروض أو العلاقة بالمؤسّسات الدولية المالية، تشير دراسة للقروض قدّمت من خلال صندوق النقد الدولي على مدى خمسة أعوام إلى أن أكثر المستفيدين من هذه القروض هم «الحكومات والأفراد الذين ساهموا في ترتيب الاتفاق»، من دون أن ينعكس ذلك بجدوى اقتصادية ويصبح هؤلاء ثقوبًا يتسلّل من خلالها نفوذ القوى الخارجية، ولا سيما الدول صاحبة المساهمات الأكبر في الصندوق[24]، ولعل الإعفاءات التي حصلت عليها بعض الدول العربية نتيجة معاهدات السلام مع إسرائيل، أو نتيجة المشاركة في الحرب على العراق، تأكيد لهذه الآراء.

(23) Ward Warmerdam with Arjan de Haan, «The Roles of Aid in Politics: Putting China in Perspective, An Annotated Bibliography» (International Institute of Social Studies, February 2011), pp. 14-26.

(24) Robert J. Barro and Jong-Wha Lee, «IMF Programs: Who is Chosen and what are the Effects?» *Journal of Monetary Economics*, vol. 52, no. 7 (October 2005), pp. 1245-1269.

إذا ربطنا هذه المؤشّرات بتبعات ما سـمّي بإجماع واشنطن (Washington Consensus) منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي (تحرير التجارة وتقليص تدخّل الدولة في النشـاط الاقتصادي وحقوق ملْكية أكثر انضباطًا... إلخ)، فإن ذلك يشير إلى تأثير البيئة الدولية في تكييف القرار الاقتصادي للدولة التي تقبل هذه الشروط.

من بين جوانب اختراق الاقتصاد العربي ظاهرة غسيل الأموال التي تتمثّل فـي العمل على تحويـل الأموال ذات المصـدر «القذر»، مثـل عمولات بيع السـلاح، أو تجارة الرقيق الأبيض أو المخدّرات... إلخ إلى أموال يبدو أن لها مصدرًا شرعيًا. وتساهم في عملية الغسيل مؤسّسات عديدة، مثل بعض البنوك (بالإيداع أو إعادة الإقراض، أو شـيكات قابلة للتطهيـر، أو تجزئة الإيداعات «Smurfing») أو البورصات، أو شـركات التأمين، أو صناديق الاستثمار، أو عبر التجارة الإلكترونية، أو الوسـائط الإلكترونية مثل البطاقات الذكية، والتحويل الإلكتروني للنقود، أو الشيكات الإلكترونية، أو من خلال الفواتير والمستندات المـزوّرة، أو من خـلال أوراق اليانصيب والجوائز، أو عبر شـركات الصرافة والشركات المتعدّدة الجنسية... إلخ.

أخضعت الولايات المتحدة الكثيـرَ من المرافق الاقتصادية العربية للرقابة والضبط لضمان عدم تسـرّب الأموال عبـر هذه القنوات إلـى جهات معادية لها[25].

2- النخب العربية

نعني بها وجود نخب مرتبطة بصـورة أو بأخرى بقوى خارجية، أكان عبر الرباط اللغـوي (الفرانكوفيلـي Francophile) لا الفرانكوفونـي (Francophone) فحسـب، أم عبر الرباط التجاري (فئة الكومبرادور) أم الديني (بعض الشرائح

(25) أكاد يسـار الخصاونة، «العلاقة بين العولمة الاقتصادية وعمليات غسـيل الأموال عالميًا» (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، الأردن، 2012)، ص 108-86.

المذهبية)... إلخ، إذ تُــذَوّت (Internalize) هذه النخب توجّهات الخارج لتصبح جزءًا ممّا عندها.

في مجال اللغة، يشــكّل التعليم أحد مظاهر الاختراق، إذ يمثّل أداة تنظيم الإدراك الإنســاني للذات والكون والآخر. ويؤدّي الشــكل الــذي يأخذه هذا الإدراك إلى تحديد أنماط الســلوك والتفاعل. ويتكوّن التعليم من ثلاثة أبعاد: اللغة والمنهج والمعلومة، وتشكّل اللغة، لا بصفتها أداة تواصل فحسب، جسد الأفكار كما يقول بعض الفلاســفة، أمّا المنهج فيمثّل الــدرب الذي يقود إلى مكان ما، بينما المعلومة هي كلّ ما نكتشفه.

تشير المعطيات الكمية إلى تزايد انتشار اللغات الأجنبية في الوطن العربي (الإنكليزية والفرنســية... إلخ)، وهي أمور كان للظروف التاريخية الدور الأكبر فيها؛ فاللغة الفرنسية على ســبيل المثال هي الســائدة في الصحافة والمكتبات العامّة والجامعية ولوحات الإعلانات وأســماء المحــال التجارية في المغرب العربي، بينما تجد اللغة الإنكليزية هي الســائدة في المشرق العربي، بمعنى أن انتشار لغة ما لم يكن نتيجة «إرادة ذاتية وتخطيط متعمّد من الدولة العربية»، بل هي نتيجةَ ظــرف تاريخي، لكن بعض المثقّفين العــرب اعتقد أن اللغة الأجنبية الموروثة «غنيمة حرب»، على حدّ تعبير الكاتب الجزائري كاتب ياسين.

لا ريب في أن وســائل الإعلام تعزّز ســطوة اللغات الأجنبية في الثقافة العربية المتداولة، ما يســاهم في تعزيز الخلل في بنية الوجدان الفردي ويعمّق الانفصال بيــن الفرد وإرثــه التاريخي. وتــدلّ الأرقام الدولية علــى أن اللغة الإنكليزية هي الســائدة بنســبة 90 في المئة من المواقع على شبكة الإنترنت، و85 في المئة من الاتصالات الدولية عبــر الهاتف، و70 في المئة من الأفلام التلفزيونية والســينمائية و65 في المئة من برامج الإذاعــات في العالم كله. أمّا في مجال الأعمال، فالإنكليزية شــرط أســاس للحصول على عمل أو منصب مرموق[26]، فــإذا علمنا أن هناك 750 فضائية عربية فــي عام 2010، و60 في

(26) كمال بشــر، «اللغة العربية بين العوربة والعولمة» (ورقة قدمت إلى: مؤتمر مجمع اللغة في دورته الثامنة والستين، 1 نيسان/ أبريل 2002)، <www.arabicademy.org.eg>.

المئة من برامجها مواد مستوردة من الدول الأجنبية، ندرك عمق مؤشّر الاختراق الثقافي[27].

كي نثبت أن التعليم - ولا سيما التعليم الجامعي - أداة سياسية، نشير إلى الدعوات الأميركية وتوصيات مراكز الدراسات الغربية إلى زيادة دور برامج الدراسات الشرق الأوسطية في البرامج الأكاديمية الأميركية من ناحية، ودور الدراسات الأميركية في الجامعات العربية من ناحية أخرى (البرنامج الأول بدأ في عام 2005 في الجامعة الأردنية)[28]. وهي دعوات تعيد إلى الأذهان آليات الاستشراق والتبشير التي عرفتها المنطقة في فترات تاريخية ليست بعيدة.

نشير في المجال نفسه إلى إنشاء المجلس الأعلى للفرانكوفونية في عام 1970، ثم دعوة الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران إلى أول «قمّة فرانكوفونية» في عام 1986، في فرساي. وشارك في القمّة رؤساء الدول الناطقة جزئيًا أو كليًا بالفرنسية (41 رئيسًا)، وتحوّلت القمّة بعد ذلك بإحدى عشرة سنة إلى «المنظّمة الدولية للفرانكوفونية» برئاسة شخصية عربية (بطرس غالي). وعقدت المنظّمة أول مؤتمر قمة في عاصمة بلد عربي هي بيروت في عام 2002، وكان قد جاء في أعقاب حوادث أيلول/ سبتمبر 2001 فاقتصرت أعماله على إدانة الإرهاب.

تشمل عضوية المنظّمة عددًا من الدول العربية: المغرب ولبنان وتونس ومصر وجزر القمر وجيبوتي. واللافت هو غياب الجزائر وسورية، وهما أقرب تاريخيًا إلى اللغة الفرنسية من مصر، ما يعني أن البُعد السياسي حاضر في وظيفة هذه المنظّمة ذات الطابع اللغوي؛ إذ تقاوم حكومة البلدين فكرة تدعيم اللغة الفرنسية على حساب اللغة العربية. وتشير دراسة قامت بها مؤسّسة الفكر العربي إلى أن الهدف المعلن لهذه المنظّمة هو دعم العلاقات الثقافية الفرانكوفونية، لكنّها تحولت إلى أداة للعمل السياسي المباشر، بل إن

(27) <http://www.alriyadh.com/Contents/05-04-2004/Mainpage/Thkafa_11132.php>.

(28) Robert Satloff, *Devising a Public Diplomacy Campaign toward the Middle East (Part II): Core Elements* (Washington, DC: The Washington Institute for Near East Policy, 2001).

حركة الترجمة التي تشجّعها تكون وفقًا لمعايير سياسية تعتمد في انتخاب نوع معيّن من ذلك النتاج الفكري والأدبي دون غيره، خدمةً للمصالح الفرنسية في العالم. ففي عام 2007 أُنشـئت في المنظمة «خلية تفكير استراتيجية» مهمتها التفكير فـي القضايا الآتيـة: الهويـة الفرانكوفونية في زمـن العولمة، أوروبا والفرانكوفونية، حـوار الحضارات، الهجرات في العالـم، الصناعات الثقافية والتعليم[29].

لا شـكّ في أن الروابط التاريخية تبقي المجال مفتوحًا للاختراق الثقافي وغيره، ولا سـيما مـن خلال نخـب معيّنة، ولعـل ظاهرة ما يُسـمّى «حزب فرنسـا» في الجزائر مؤشّـر ذلك. وكثيرًا ما جرت الإشـارة إلى عبارة ديغول القائلة «سـنخرج من الجزائر ونترك فيها من يرعى مصالحنا». وسـعت النخبة الفرانكوفيلية إلى بعض السياسات التي تعزز فكرة الاختراق مثل:[30]

- وقف تعميم اللغة العربية والدفاع عن الفرنسـية (وهـو ما أكّده رئيس الحكومة الجزائرية السابق رضا مالك).

- تعطيل المشـاريع التي تسـاهم في الاسـتقلال الاقتصادي عن فرنسا (وأكده محمد بوخالفة - رئيس سـابق للجنة التخطيـط والمالية في البرلمان الجزائري).

- ارتفاع نسبة مساهمة فرنسـا في المشاريع الجزائرية (أثبته رئيس الجبهة الوطنية موسى تواتي).

- مقاومة تجريم الاستعمار (أشار إليها خير الدين بوخريصة رئيس جمعية 8 ماي 1945).

- الضغـط للانضمام إلى المنظّمـة الفرانكوفونية (شـرح الجهد في هذا الاتجاه بوجمعة غشير رئيس الرابطة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان).

---

(29) جيروم شاهين، «هل الفرانكوفونية لغة أم سياسة؟» المستقبل، 13/12/2011، ص 19.
<http://www.almustaqbal.com/storiesv4.aspx?storyid=499129>.

(30) <http://www.algeriatimes.net/algerianews17125.htm>.

3 - الاختراق الخشن

المقصود استخدام القوة والاحتلال في الحالات التي تسعى فيها قوى إقليمية عربية إلى ترتيب المنطقة العربية بصورة قد تؤثّر في المصالح الاستراتيجية للدول الكبرى (عبد الناصر بعد عام 1956، صدّام حسين في فترة التسعينيات من القرن الماضي... إلخ). فإذا كانت الأدوات السابقة تمثّل «اختراقًا ناعمًا»، فإن القوة العسكرية والأمنية تمثّل الوجه الخشن للاختراق.

يوضّح الجدول (1-2) توزيع القوات الأميركية في المنطقة العربية حتى كانون الأول/ ديسمبر 2011. ويتبيّن منه أن منطقة الخليج منطقة تركّز القوات الأميركية، وأن هذه المنطقة هي الأكثر احتواء على المصالح الأميركية، ولا سيما الطاقوية منها.

الجدول (1-2)

عدد أفراد القوات الأميركية في الدول العربية حتى 31 كانون الأول/ ديسمبر 2011

الدولة	مشاة	أساطيل	مارينز	جوية	المجموع
الجزائر	2		6	2	10
البحرين	21	1812	272	30	2135
مصر	167	22	23	26	238
العراق	0	0	0	0	0
الأردن	11	0	16	12	39
الكويت	0	0	0	0	0
لبنان	5	0	0	0	5
ليبيا	0	1	0	0	1
المغرب	2	2	10	5	19
عمان	3	1	10	20	34

يتبع

تابع

قطر	370	4	30	192	596
السعودية	146	20	28	76	270
سورية	2	0	5	0	7
تونس	4	1	9	1	15
الإمارات	6	12	69	88	175
اليمن	7	0	11	0	18
المجموع	751	1879	498	468	3596

المصدر: <http://siadapp.dmdc.osd.mil/personnel/MILITARY/history/hst1112.pdf>.

يوجد حتى منتصف عام 2012 نحو 40 ألف عسكري أميركي في منطقة الخليج، منهم 23 ألفًا في الكويت[31].

غير أن الاختراق الخشن أخذ مظاهر جديدة من خلال منح أدوار للشركات الأمنية في ضبط إيقاع الحراك في المجتمع المحلي. وتشير الأدلّة كلها إلى انتشار الشركات الأمنية الأجنبية لحماية الأشخاص والمصالح النفطية وغيرها في الدول العربية. وسردت التقارير الصحافية فيضًا من هذه المعلومات، ولا سيما في بعض دول الخليج والأردن[32]. ويتمثّل النشاط الأبرز للاختراق الذي تمارسه هذه الشركات الأمنية في المظاهر التالية[33]:

- تشجيع الكفاءات العسكرية على الهروب من مؤسّساتها بإغرائها برواتب عالية تصل إلى حدّ الألف دولار يوميًا.

---

(31) <http://www.southasiaanalysis.org/>.

(32) Emily B. Hager and Mark Mazzetti, «United Arab Emirates Confirms Hiring Blackwater Founder's Firm,» *The New York Times*, 15/5/2011. <http://www.nytimes.com/2011/05/16/world/middleeast/16prince.html>.

(33) وليد عبد الحي، **انعكاسات العولمة على الوطن العربي**، سلسلة أوراق الجزيرة؛ 21 (قطر: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، 2011)، ص 67.

- ضغط الشـركات الأمنيـة على الحكومـات لإعادة النظـر في بعض تشريعاتها، بما يتيح لهذه الشركات حرية العمل الأمني داخل هذه الدول.

- قيام الشـركات في بعض الأحيان بنقل الأسـلحة عبر الحدود من دون الخضوع لرقابة السـلطات الحكومية في الدولة حيث تعمل الشـركة. وتشـير الدراسـات إلى أن الشركات تنقل الأسلحة في خمسـين دولة في العالم، منها دول عربية. وبلغ عدد الشركات الأمنية التي عملت في العراق حتى عام 2011 نحو 55 شركة.

- تمارس الشـركات عمليات تجنيد للأفراد عبر الحـدود، وتنقلهم من دولة إلى أخرى، بل يشير محمد حسـنين هيكل إلى أنه «يعرف أن لشركة بلاك ووتر» ولو باسم جديد للشركة - سـتة آلاف عنصر يعملون في داخل وخارج سورية»[34].

من الضروري في هذا المجال أيضًا الربط بين ظاهرة «عولمة السـجون» وظاهرة الاختراق، إذ تشـير الدراسـات إلـى أن هناك 66 دولة فيها سـجون معولمة، منها تسـع دول عربية. وتعني «عولمة السجون» أن تحتجز دولة معيّنة في سـجونها أفرادًا من دولة أخرى لحسـاب دولة ثالثة. ويكون نقل السجناء لها عبر شركات طيران أو وسـائط نقل تابعة لدولة رابعة[35]. بل إن الأمر امتدّ إلى القضاء، فحتى عام 2007 كان هنـاك 300 قاض دولي يعملون في قضايا مختلفة، ويحقّقون فيها خارج نطاق عمل السلطات القضائية المحلية، ومن بين الدول العربية التـي وقعت ضمن دائرة عمل القضاة الدوليين السـودان ولبنان وليبيا وفلسطين[36].

من زاوية أخرى، يتبين لنا من تقرير منظّمة الشفافية أن من بين 93 ميزانية

(34) <http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=907290>.

(35) Stephen Lendman, «America's Secret Prisons,» 17/3/2012, <http://dissidentvoice.org\2010\03\amiricas-secret-prisons>.

(36) وليد عبد الحي، «أثر العولمة على حقوق الإنسان والحريات العامة،» **مجلة الرسالة**، السنة 2، العدد 5 (كانون الثاني/ يناير 2006)، ص 18.

دفاعية جرت دراستها لدول مختلفة، هناك 13 ميزانية فقط فيها حدّ معقول من الشفافية. كما أن قطاع الإنشاءات حقّق درجة شفافية - طبقًا لمقياس المنظّمة - بلغت 5.3 من 10، وحقق الدفاع درجة بلغت 6.6 من 10، وهما من القطاعات الأكثر صلة بالفساد، ومن القطاعات التي تعتمد فيها الدول العربية على الشركات الأجنبية أكثر من غيرها من القطاعات[37]. بل يتبين من التحقيقات الصحافية الغربية أن 40 في المئة من الفساد في التجارة الدولية حتى عام 2011 يتركّز في تجارة السلاح[38]، غير أن المنطقة الأعلى في حجم شراء الأسلحة هي المنطقة العربية، وأن تقديم الرشى إلى مسؤولين عرب لدفع دولهم إلى عقد صفقات التسلّح هو أمر شائع، وتقدّم الصحف الغربية وبرقيات ويكيليكس كمًّا من التقارير عن هذه الرشى[39].

في جميع الحالات السابقة، يزداد الاختراق عمقًا كلّما تطابقت مصالح الدولة من منظور سلطتها السياسية مع مصالح القوى الكبرى. أمّا عند تناقض المصالح فإن المقاومة للخارج تزداد ليتقلّص في أثر ذلك الاختراق. كما أن الانقسام في بنية النظام الدولي يفرز تباينًا في مستويات الاختراق؛ فكلّما كان النظام الدولي أميلَ إلى التعدد القطبي كان مجال الاختراق أقلّ.

4 - الاختراق الإقليمي

أدّت الثورة الإيرانية تحديدًا إلى إثارة مدى الاختراق الإيراني للنظام الإقليمي العربي. ولعلّ «التماثل» المذهبي بين قطاعات في المجتمع العربي والمذهب السائد في إيران هو ما وضع هذه المسألة موضع المناقشة. ونظرًا إلى ظروف تاريخية، وإلى اتّكاء بعض قوى المعارضة العربية على إيران في فترة من الفترات، استمر بعض التأثير الإيراني في هذه القوى، ولا سيما

---

(37) <http://www.ft.com/cms/s/2/23fe9960-6712-11e1-9e53-00144feabdc0.html#axzz24lghxy4g>, and <http://bpi.transparency.org/bpi2011/results/>.

(38) <http://www.guardian.co.uk/commentisfree/2012/aug/16/serious-fraud-office-arms-trade>.

(39) <http://bristolagainstarmstrade.wordpress.com/military-sales-to-middle-eastn-africa/>.

في العراق ولبنان، على الرغم من المبالغـــات أحيانًا في حجم هذا الاختراق أو التغلغل. ولعل ما وصل إليه تقرير لجنة بســيوني في البحرين يعزّز وجود المبالغة، حيث انتهى تقرير هذه اللجنة التي تشــكلت بقرار من ملك البحرين إلى عدم وجود أدلّة على دور إيراني في الأزمة البحرينية المعاصرة[40].

غير أن لإيران امتدادات اقتصادية من خلال الأقليات الإيرانية التي تحمل جنســيات عربية، ولا ســيما في دول الخليج، أو من خــلال بعض الجمعيات الخيرية في العراق ودول الخليج.

أمّا بقية القوى الإقليميـــة الأخرى غير العربية، مثل تركيـــا، فلا أدلّة على وجود اختراق لها في المنطقة بالمعنى الـــذي حدّدناه للاختراق والتغلغل، ولا يتعدّى نشاطها حدود التأثير والنفوذ النسبي.

5 - منظّمات المجتمع المدني وظاهرة التغلغل

تمثّل فكـــرة «التغلغل»، بالمعنى الذي أشـــرنا إليه ســـابقًا، محاولة الدول الكبرى، ولا ســـيما الولايات المتحدة، فـــي العمل على التشـــابك مع القوى السياســـية والاجتماعية والاقتصاديـــة، ومحاولة التأثير في النســـيج المجتمعي بكامله، أكان بالانخراط المباشـــر في هذه القوى أم بالتغلغل غير المباشـــر من خلال الأفراد الذين يتبنّون المنظور الأميركي.

قد تكون إحدى دراسات مؤسّسة راند (RAND) المعنية بمواجهة ما تعتبره تطرفًا إســـلاميًا ومعاديًا للسياســـة الأميركية بصورة خاصـــة، والغربية عمومًا، نموذجًا واضحًا لهذا التوجّه. وتســـتند هذه الدراسة الاســـتراتيجية في توجّهها المركزي[41] إلى تصوّر يرى أن أغلبية المسلمين تنتمي إلى الاتّجاه المعتدل في الفكر الإسلامي، لكن المتطرّفين تمكّنوا من بناء شبكات وتنظيمات مكّنتهم من

(40) Mahmoud Cherif Bassiouni [et al.], «Report of the Bahrain Independent Commission of Inquiry,» Presented in Manamah, Bahrain on 23 November 2011 (Final Revision of 10 December 2011), p. 387, paragraph no. 1584.

(41) Angel Rabasa [et al.], *Building Moderate Muslim Networks* (California: RAND Center for Middle East Public Policy, 2007), pp. 63-70, and 113.

السيطرة، وقت يفتقر المعتدلون إلى الإمكانات، الأمر الذي يجعلهم في «حاجة ماسّة إلى الخارج».

اســتنادًا إلى خبرة الولايات المتحدة في فترة الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفياتي، ترى الدراسة إمكان الاســتفادة من هذه الخبرة، ولا سيما في نطاق تطوير المنظّمات والهيئات الليبراليــة، وتكرار ذلك في توظيف هذه الخبرة في بناء شبكات إسلامية في الدول الإسلامية، خصوصًا الدول العربية.

يقوم مشــروع راند على العمل على مستويات ثلاثة: التنظيمات الإسلامية المعتدلة الموجودة فعلًا، والتنظيمات القابلة للتوجّه المعتدل، وأخيرًا خلق بيئة ثقافية تشجّع الاعتدال والتسامح.

وتدعو الدراســة إلى البدء بتنظيمات – حتى لو كانت سرّية على أن تكون موثوقة – والعمل معها، مع التركيز علــى الليبراليين والعلمانيين ورجال الدين الشــبّان والنشــطاء الاجتماعيين والنســاء المنخرطات في دعوات المســاواة والصحافيين والكتّاب المعتدلين. وتتحدّث الدراســة عن التنظيمات والهيئات المختلفة المرشّــحة لأن تكون – ضمن الركائز للانطلاق في هذه الاستراتيجيا في المنطقة العربية – تنظيمات وهيئات استراتيجية.

من ناحية أخــرى، تدل المعطيــات التي قدّمتهــا مجلة **نيويــورك تايمز** على أن الولايــات المتحدة قامت بتدريب عناصر مــن دول عربية على «تعزيز الديمقراطيــة» فــي دولهم من خــلال برامج موّلتهــا الولايــات المتحدة عبر مؤسّســات، مثل المعهد الجمهوري الدولي (International Republican Institute) والمعهــد الديمقراطــي الوطنــي (National Democratic Institute) وبيت الحرية (Freedom House) والصندوق الوطنــي للديمقراطيــة (National Endowment for Democracy). وهذا الأمر يثير حفيظة الأنظمة السياسية الأكثر تناغمًا في توجّهاتها الاســتراتيجية مع الولايات المتحدة. ولمّا كانت هذه المؤسّسات تتلقّى الدعم المالي من الولايات المتحدة، فمن غير الممكن فصل توجّهاتها عن التوجّهات الاســتراتيجية للحكومة الأميركية؛ فالصندوق الوطني للديمقراطية الذي أُنشئ

في عام 1983 يتلقّى دعمًا من الحكومة الأميركية بقيمة 100 مليون دولار سنويًا. كما أن بيت الحرية يتلقّى القسط الأكبر من ميزانيته من الحكومة الأميركية عبر وزارة الخارجية[42].

تعود تقاليد التغلغل في جسد الهيئات السياسية ومنظّمات المجتمع المدني إلى فترة مبكّرة، ولعل الولايات المتحدة هي الأكثر استخدامًا لهذا النمط من التغلغل. وكشفت الدراسات المختلفة الخاصة بهذا الموضوع، ولا سيما من ممارسيها داخل الجهاز الحكومي الأميركي مثل وكالة الاستخبارات الأميركية، عن نماذج واسعة من التغلغل. ويوجز أحد الكتب المهمّة في هذا المجال هذا النمط من التغلغل في ثلاث صور:[43]

الصورة الأولى: تجنيد أجهزة الاستخبارات الأجنبية بعض أفراد النخب البارزين في البلد موضع التغلغل، حيث يُطلب منهم إنشاء منظّمات أو هيئات معيّنة، ولا سيما منظمات أو هيئات ذات طابع علمي للترويج لأفكار وسياسات معيّنة تعود في محصّلتها النهائية بالنفع إلى الدولة المتغلغلة.

الصورة الثانية: تقديم المساعدات المالية إلى منظمات قائمة فعلًا، بهدف دفعها نحو مساندة سياسات داخلية معيّنة تريدها الدولة المتغلغلة.

الصورة الثالثة: المساندة السياسية والمعنوية لمنظمات معيّنة مثل منظمات حقوق الإنسان، ويكون الدعم بطريقة غير مباشرة من خلال ما يلي:

- الدعوة إلى المشاركة في فاعليات مؤتمرات دولية تكون معنية بموضوعات معيّنة تهمّ الدولة المتغلغلة.

- توظيف بعض أفراد النخب كمستشارين في هيئات معيّنة، أو للعمل في الجامعات بصفتهم أكاديميين، أكان في هيئات تابعة للدولة المتغلغلة أم في هيئات دولية، بهدف تعزيز فرص هؤلاء الأفراد في الترقية في مناصبهم في

(42) Ron Nixon, «U.S. Groups Helped Nurture Arab Uprisings,» *The New York Times*, 14/4/2011, <http://www.nytimes.com/2011/04/15/world/15aid.html?_r=1&pagewanted=all>.

(43) Philip Agee, *Inside The Company: CIA Diary* (England: Penguin Books, 1975), pp. 69-79.

بلادهم ليصبحوا أكثر تأثيرًا في صنع القرارات في مستويات مختلفة في دولهم، أو أكثر تأثيرًا في توجهات الرأي العام المحلي.

ومن الضروري الإشارة إلى أن هذه النخب قد لا تكون متنبّهة إلى أنها تروّج لأفكار وسياسات تريدها الدولة المتغلغلة، بل قد تسير في اتجاه ما تعتقد أنه قناعاتها الذاتية، لكنها متناغمة في النهاية مع توجهات الدولة المتغلغلة.

يشير تقرير حديث ومفصّل في مجلة **المستقبل العربي** بشأن أشكال الاختراق للجسد السياسي والاجتماعي العربي إلى[44] «مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط» التي أطلقتها الخارجية الأميركية في كانون الأول/ ديسمبر 2002، ويتضمّن برنامجها مساعدة المنظّمات الأهلية في المنطقة. وأعلن مكتبها، مقره في تونس، في شباط/ فبراير 2008 فتح باب الترشيح للحصول على مساعدات موجّهة إلى المنظّمات المهنية والجامعات والهيئات غير الحكومية وجماعات النساء. ووصلت المبالغ المخصّصة لعام 2008 إلى 3 ملايين دولار، أمّا حجم التمويل الممنوح للمشاريع الفردية فيراوح بين 15 ألف دولار و25 ألف دولار للمشروع الواحد. وأفاد المكتب بأن «المبادرة» التي أطلقتها الإدارة الأميركية في كانون الأول/ ديسمبر 2002 منحت مساعدات تجاوزت قيمتها 430 مليون دولار، لتمويل 350 مشروعًا في 17 بلدًا من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

يشير التقرير أيضًا إلى أن المبادرة قامت بإنشاء ثلاثة مكاتب إقليمية: **الأول** يشمل لبنان وشمال أفريقيا، **والثاني** في أبو ظبي موجّه إلى بلدان الخليج العربي، **والثالث** في القاهرة مخصّص لمصر. وأطلقت السفارة الأميركية في تونس برنامج المبادرة المحلي تحت عنوان «المبادرة للتحول في تونس»، وتشمل مسؤولياته إدارة برامج المبادرة في كلٍّ من الجزائر ومصر ولبنان وليبيا والمغرب وتونس وإسرائيل والأراضي الفلسطينية والأردن. وتبلغ قيمة

(44) أحمد النظيف، «أسرار الاختراق الأمريكي لمنظمات المجتمع المدني في تونس،» على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=303282>.

الاعتمادات المالية المخصّصة لهذه المبادرة أكثر من 50 مليون دولار سنويًا. ويعمل في المكتب الإقليمي في تونس عشرة موظّفين يشملون دبلوماسيين أميركيين وموظّفين من المنطقة ذوي تجارب في مجالات الإصلاح الديمقراطي ونشاط المجتمع المدني وإدارة المنح والمساعدات المالية. ويقوم هؤلاء جميعًا بالتنسيق مع سفارات الولايات المتحدة في المنطقة.

ينظّم المكتب الإقليمي في تونس مؤتمرات إقليمية (مؤتمر نساء الأعمال ومؤتمر القادة الطلاب)، كما يساهم في برامج التبادل (منحة القادة الشبّان وبرنامج تدريب سيدات الأعمال الشابّات). ويمنح المكتب أيضًا العديد من آليات التمويل (المنح الصغرى والمنح المتخصصة)، ويساهم في تنظيم المؤتمرات وتسهيل تبادل الزيارات وإعداد الندوات ودورات التكوين.

موّلت المبادرةُ في عام 2011 منظّمة مغربية تسمّى «منتدى المواطنة» في برنامج شراكة مع نادي اليونسكو يهدف إلى تكوين القيادات الشبابية بمنظور أميركي، ولا سيما في ما يتعلّق بالصراع العربي - الصهيوني. وقالت مسؤولة البرنامج في معرض حديثها عن أهدافه المعلنة: «يعتزم مكتب المبادرة تخصيص 20 مليون دولار لدعم التحوّل في تونس، وهو أمر من شأنه أن يساعد في ترسيخ المكتسبات التي تحقّقت في تونس في حقبة ما بعد الرئيس بن علي، ومساعدة التونسيين وهم يحقّقون تقدّمًا نحو التطور الديمقراطي والرخاء الاقتصادي المستدامين».

ينوي مكتب المبادرة إقامة شراكات مع منظّمات محلية ودولية لدعم مجهود التحوّل الحاصل، وبوجه خاص، فإن مبلغ الـ20 مليون دولار من المساعدات الجديدة المقترحة سيعزّز الجهد الرامي إلى القيام بما يلي:

- تأسيس قطاع إعلامي مستقل ومهني وتعدّدي يقدم المعلومات بصورة شفافة وبنّاءة؛

- تكوين مجتمع أهلي مستقل قادر على أن يكون له دور محوري في دعم التربية المدنية والدفاع الفاعل عن القضايا؛

- تعزيز أحزاب سياسية وتطويرها؛

- تطوير إطار سليم للانتخابات؛

- تشجيع الإصلاحات الاقتصادية.

يشير تقرير مجلة **المستقبل العربي** المذكور سابقًا إلى نشاط الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) في تونس (وهي منظّمة حكومية تتبع لوزارة الخارجية الأميركية، مديرها ومساعده يعينهما الرئيس الأميركي ويصادق عليهما الكونغرس الأميركي، ما يحول دون تصنيفها منظّمة غير حكومية مستقلّة)؛ إذ إنها رصدت أكثر من 60 مليون دينار تونسي (نحو 41.3 مليون دولار). ومن مشاريع تلك الوكالة تمويلها ما يسمّى «مدارس المواطنة» في كلّ البلاد التونسية، وهي أندية مسيسة يُستَمال فيها الطلاب الأذكياء الذين يرجّح أن يتبوّأ بعضهم مناصب مهمّة في المستقبل.

قامت الوكالة بعد الثورة التونسية ببرنامج إطلاق «شبكات المجتمع المدني الإقليمية»، وهي تهدف إلى جمع مجموعة كبيرة من الجمعيات في إطار شبكات ينسّق بينها أحد العاملين في الوكالة. وتهدف هذه الشبكات إلى إنشاء أكبر قاعدة بيانات تتعلق بالمجتمع المدني. و«نجحت الوكالة في إنشاء الشبكة الإقليمية بالجنوب الشرقي وشبكة الوسط»[45].

6 – أدوات الاختراق المساعدة

إذا كانت الأدوات السابقة التي أتينا إلى عرضها تمثّل المحاور الاستراتيجية للاختراق، فإنها تتّكئ أحيانًا على متغيرات مساعدة، وتتمثّل في الآتي:

أ– التسميم السياسي

يعني محاولة نشر أفكار أو قيم معيّنة في مجتمع معيّن، والعمل على نقل مكانة هذه الأفكار والقيم من مستوى القيم التابعة إلى مستوى القيم العليا في

(45) أحمد نظيف، مرجع سبق ذكره.

المجتمع المســتهدَف. ويكون إنجاز هذا الهدف بطريقة غير مباشرة من خلال اســتقطاب نخب فكرية وثقافية مختارة تتبنّى هذه الأفــكار والقيم في المرحلة الأولى، لتقوم في ما بعــد بترويجها بصورة منظّمة بيــن صفوف المجتمع من خلال وسائل الإعلام والثقافة والمناهج التعليمية المختلفة[46].

يكون التركيز في التســميم السياســي على تشــكيك الفرد والمجتمع في عدالة قضاياه بصورة تدريجية ليصل إلى حدّ خلخلة البنية العقيدية والتماســك النفسي للمجتمع. ولا بدّ من أن تستند عملية التشــكيك هذه إلى الفهم الجيد للبنية العقيدية والمركّب السيكولوجي للمجتمع لتحديد نقاط الضعف والتسلل من خلالها. وتتعزّز هذه العملية عبر تقديم المنظومة القيمية للمهاجم بديلًا أكثر نجاعة.

يعدّد رفعت ســيد أحمد 16 جهة أميركية تمارس التســميم السياسي في المجتمــع المصري من خــلال فروعها التــي تعمل داخل مصر مــع مفكّرين ومثقّفين وإعلاميين وهيئات مجتمع مدني، وهو أمر يمكن الاســتدلال به على تكــرار نموذجه في عدد من الــدول العربية[47]. ويمكن الاعتقــاد أن كثيرًا من التقارير الخاصــة بالحريات في العالــم العربي التي تصدرهــا هيئات أميركية أو غربيــة هي نماذج في بعض ما تورده للتســميم السياســي، إذ تختلط بعض الحقائق في بنية فكرية توحي بتوجّهات معيّنة تستهدف تحطيم التماسك النفسي للمجتمع المتلقّــي[48]. وإذا كان الخطاب الأيديولوجي والدعائي الســوفياتي

(46) حامد عبد الله ربيع، «احتواء العقل المصري،» **الأهرام الاقتصادي**، 31/ 1/ 1983.

(47) مثل: الجامعة الأمريكية في القاهرة، ومؤسســة راند الأميركية، والمركز الثقافي الأميركي، ومركز البحــوث الأميركية في القاهرة، ومؤسســة فورد فاونديشــن، وهيئة المعونــة الأميركية، ومعهد ماساتشوستس وفرعه في القاهرة معهد «إم أي تي» في مبنى جامعة القاهرة، ومؤسسة روكفلر للأبحاث، ومؤسســة كارنيغي، ومعهد التربيــة الدولية والمتخصص في منح الســلام، ومعهــد بروكينغز، ومعهد دراسات الشرق الأوســط الأميركي، ومعهد المشــروع الأميركي، والأكاديمية الدولية لبحوث السلام، ومشروع ترابط الجامعات المصرية والأميركية ومقره المجلس الأعلى للجامعات في القاهرة. لمزيد من التفاصيل، انظر: رفعت ســيد أحمد، **علماء وجواسيس: التغلغل الأميركي - الإسرائيلي في مصر** (لندن: دار رياض الريس للكتب والنشر، 1989)، ص 43.

(48) إبراهيم البيومي غانم، «كوميديا تقرير الحريات الدينية،» **الأهرام**، 26/ 10/ 2011، <http://www.ahram.org.eg/Issues-Views/News/109102.aspx>.

يتوجّه إلـى الطبقة العاملة، والخطـاب الديني يتوجّه إلـى العامّة في الأغلب، فإن الخطاب الأميركي تحديدًا يركّز على النخب اعتقادًا منه أن تسـميم العقل النخبوي يقود إلى تسميم الثقافة السـائدة. ويمكن ملاحظة نماذج التسميم في تغييب قيـم معيّنة مثل المقاومة لمصلحة السـلام، أو تغليب قيم حوار الأديان على حسـاب أولوية الحقوق بيـن الأديان، أو إعلاء قيمة النمو على حسـاب عدالة التوزيع، أو تغليب تعبير الانتحاري على الاستشهادي، أو الإرهاب على المقاومة، أو القضية الشرق الأوسطية بدلًا من القضية الفلسطينية... إلخ. وعلى الرغم من أن القيم التي يراد ترويجها لتسميم المنظومة القيمية تبدو ذات مدلول إيجابـي ويصعب رفضها أحيانًا، فـإن إعلاء مكانة تلك القيم يسـتهدف إعادة تركيب المنظومة بما يستجيب لأهداف معيّنة.

ب - حلف الضواحي

تتمثّل الفكرة المركزية في هذه الاستراتيجيا في تعزيز النزعات الانفصالية للثقافات الفرعية في المجتمع العربي، ومحاولة مدّ جسور العلاقة مع الكيانات السياسية التي ستنبثق من هذه الثقافات الفرعية. ولعل دراسة عوديد يينون بشأن استراتيجية إسـرائيل في الثمانينيات[49]، وما كتبه زئيف شيف في الفترة نفسها تقريبًا، ودعا فيه إلى تقسـيم العراق إلى ثلاث دول، من المؤشّـرات إلى هذا التوجّه[50].

تعود تقاليد اختـراق المنطقة العربية عبـر قناة الأقليـات إلى المراحل الأخيرة من الدولة العثمانية، وبـروز مصطلح «الرجل المريض»، عندما بدأت فرنسـا برعاية الموارنة والأمازيـغ، وبريطانيا برعاية الدروز، وروسـيا برعاية الأرثوذكس. وبقيت هـذه التقاليد حتـى الفترة المعاصرة مـن خلال القوى

---

(49) Oded Yinon, «A Strategy for Israel in the Nineteen Eighties,» with a foreword by, and translated by Israel Shahak, *KIVUNIM*, no. 14 (February 1982), <http://cosmos.ucc.ie/cs1064/jabowen/IPSC/articles/article0005345.html>.

(50) Ze'ev Schiff, «The Dissolution of Iraq into a Shiite State, A Sunni State and the Separation of the Kurdish Part,» *Haaretz*, 2/6/1982.

الكبرى والقوى الإقليمية، كما هي الحال في السياسات الإسرائيلية والإيرانية والإثيوبية.

تقبلت بعض الأقليات دور الحليف للقوى الكبرى بفعل عاملَي ضغط: **أوّلهما** الخوف من السلطة المركزية، **وثانيهما** الخوف من الأقليات الأخرى المنافسة لها. وتطوّر هذا الدور إلى تحوّل تدريجي من هويات ثقافية إلى كيانات سياسية واقتصادية، بل وعسكرة هذه الهويات[51]. ولعل العلاقات الإسرائيلية بالأقليات في جنوب السودان وأكراد العراق وبعض القوى المسيحية في لبنان، بل ومحاولات التواصل مع أمازيغ المغرب العربي، مؤشّرات إلى هذه الاستراتيجيا المساعدة كلها.

ج - الفوضى الخلّاقة

من دون العودة إلى تأصيل مفهوم الفوضى الخلّاقة في التنظير السياسي ومدى اشتقاقه من مفاهيم العلوم الطبيعية، ولا سيما نظريات بريغوجين وغيره[52]، فإن طرح المفهوم لمعالجة أوضاع الشرق الأوسط، ولا سيما بعد أزمة الاحتلال العراقي للكويت وما ترتب عليه، تبلور بشكل واضح في عام 2005 مع ما طرحته وزيرة الخارجية الأميركية السابقة كوندوليزا رايس استنادًا إلى بعض أدبيات المحافظين الجدد.

تقوم الفكرة المركزية لهذا المفهوم على تدمير بنية قائمة مختلّة لتشييد أخرى جديدة من ركام القديمة. ورأت الوزيرة رايس - والمحافظون الجدد - أن منطقة الشرق الأوسط منطقة مضطربة لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية، وأن عدم الاستقرار يحتاج إلى إعادة تشكيل المنطقة بصورة تعالج مواطن الخلل في هذه البنية الشرق الأوسطية.

---

(51) Saad Eddin Ibrahim, «Management and Mismanagement of Diversity: The Case of Ethnic Conflict and State-Building in the Arab World,» Discussion Paper Series; no. 10, Unesco, <http://www.unesco.org/most/ibraeng.htm>.

(52) Joan Pere Plaza, *Chaos Theory and its Application in Political Science* (Spain: UAB, 2006).

رابعًا: استراتيجية إعادة التشكل
نموذج الشرق الأوسط الكبير

عرفت العقود الأربعة السابقة عددًا من التحوّلات في بنية النظام الدولي من ناحية والنظام الإقليمي الشرق الأوسطي من ناحية أخرى. ودفعت هذه التحوّلات إلى التأثير في استراتيجيات القوى الدولية والإقليمية في نطاق تفاعلها المتبادل. وتمثّلت هذه التحوّلات بأبعادها الرئيسة في الظواهر التالية:

- الثورة الإيرانية في عام 1979 وما نتج منها من تغيرات في التوازنات الإقليمية وفي البيئة الجيوسياسية للمنطقة.

- ظهور النزعة التصالحية بين العرب وإسرائيل بمستويات مختلفة، مرخية ظلالها على شبكة العلاقات الدولية والإقليمية، بل على الثقافة السياسية في المنطقة أيضًا.

- تنامي الحركة الإسلامية ونزوع بعض أجنحتها إلى العنف المسلّح الذي بلغ ذروته في تنامي ظاهرة العمليات «الاستشهادية أو الانتحارية» التي اجتاحت المنطقة (فلسطين ولبنان والعراق والجزائر واليمن، وسورية في المرحلة اللاحقة) وبعض الدول الأخرى.

- انهيار الكتلة الاشتراكية الذي أدّى إلى تفرّد الولايات المتحدة بالقرار الدولي إلى حدٍّ كبير، ولا سيما خلال الفترة المباشرة للانهيار، وانعكاس ذلك على مكانة القوى اليسارية في الشرق الأوسط، وانتشاء الفكر الليبرالي والديني نتيجة الزهو بالانتصار الأيديولوجي.

- عدم تحقيق استراتيجيات وكالة الطاقة الدولية بشأن التحكّم في قطاع الطاقة نجاحًا ذا شأن، واستمرار احتلال النفط موضع الصدارة في مصادر الطاقة، الأمر الذي عزّز التنافس على الشرق الأوسط، ولا سيما في ظلّ احتلاله المركز الأوّل في الاحتياطي المؤكد من النفط والغاز.

- تداعيات حروب الخليج (الحرب العراقيــة الإيرانية واحتلال الكويت واحتلال العــراق) التــي أدّت إلى تنام متســارع في ظاهرتيــن: تزايد الإنفاق الدفاعي (حيث تحتلّ بعض الدول العربية المراكز الخمســة الأولى عالميًا في نســبة الإنفاق الدفاعي إلى إجمالي الناتج المحلي)، وتزايد الوجود العسكري الأجنبي، ولا سيما الأميركي في المنطقة، وحلف الأطلسي.

- تنامي المكانــة الصينية، خصوصًا المكانــة الاقتصادية، وما ترتّب على ذلك من تغيّر في بنية النظام الدولي.

- العودة التدريجية إلى الدور الروســي، ولا سيما في بناء توازنات دولية، مثل مجموعة البريكس ومنظّمة شــنغهاي، ما انعكس على التوازنات الشــرق الأوسطية وعلى دور الأمم المتحدة.

- الأزمــة الاقتصاديــة العالمية وما ترتّــب عليها من توتــرات اجتماعية وسياســية واهتزاز الثقة في بعض مظاهر التكامل الإقليمي، بل والتشكيك في جدوى الليبرالية والنيوليبرالية كمخرج بديل للنمط الاشتراكي الذي أشرنا إلى أزمته.

- تنامي التيار الفكري بين دارســي العلاقات الدوليــة بدخول الولايات المتحدة مرحلة التراجع في المكانة الدولية، وهو أمر يمكن سرد مؤلّفات كثيرة تنبّأت به، ولعلّ أبرزها ما كتبه بول كينيدي.

- اســتمرار الضغط المتزايد على الوظيفة التقليديــة للدولة، ما دفع إلى تراخي مفهوم الســيادة بكلّ ما لذلــك من تداعيات علــى التفاعلات الدولية، ولا سيما مفهوم التدخّل الإنساني وحقوق الإنســان... إلخ. وكان ذلك نتيجةً لتنامي ظاهرة العولمــة التي جعلت التدفّــق المالي والســلعي والفكري يؤثّر كثيرًا في مفاهيم المواطَنة التقليدية وفي مكانة الأيديولوجيات ودرجة تماســك الثقافــات الفرعية في ظلّ العلمنة، وفي إيقاعات القــدرة على التكيف مع تغيّر سريع ومتسارع في جميع أنساق المجتمعات، وإذا الهياكل التقليدية عاجزة عن القدرة على البقاء في وجه هذا التغيّر.

من المؤكّد أن المنطقة العربية لم تكن بمنـأى عن تبعات هذه التحوّلات الجذرية، الأمر الذي دفع إلى بروز النقاش في شـأن آليـات المنطقة للتكيف مع هذه التحوّلات كي لا يصل إلى حالة الانهيـار، وبرز تياران في إطار آليات التكيف: **الأول** هو التكيف الداخلي الذي تكفلت به القوى المحلية في المنطقة، ويمكن اتخاذ ظاهـرة «الربيع العربي» في بعض ملامحها مؤشـرًا إلى محاولة هذه القوى المحلية «إعادة تشكيل» بنية المنطقة من خلال الإرادة الذاتية، وهو ما تجلى في التغيرات التي أصابت بعضًا من النظم السياسـية العربية (وهذا أمر لا يدخل بجوهره في نطاق دراسـتنا هذه). **والثاني** هو التكيف الخارجي الذي قام على فكرة إعادة بناء الشـرق الأوسـط وتوظيفه في إطار التنافس الدولي. وشـرعت القوى الدولية وبعض القوى الإقليمية في البحث في مسـألتين من هذه الناحية: **الأولى** ما هي أنسـب الطرائق لإعادة تشكيل بنية المنطقة، **والثانية** ما هو نمط البنية الجديدة؟ ولعل ذلك هو الذي يفسّـر مشروع الشرق الأوسط ومشروع الشرق الأوسط الكبير، والمشـروع المتوسّطي، ومشروع الاتحاد من أجل المتوسّط، وممرّ السلام الياباني، وغيرها من المشاريع.

قد يرافق ظهورَ هذه المشاريع في فترات مختلفة من العقود الأربعة المشار إليها سـابقًا جهد فكري لبلورة الإجابة عن السـؤالين السـابقين، لكنه يسعى بصورة أو أخرى إلى تقديم تصـوّرات للبنية أو الصورة الجديدة للمنطقة، طبقًا لتوجّهات الدولة الموجّهة إلى هذه المشاريع الفكرية[53].

يمكن الاعتقاد أن مشروع الشرق الأوسـط الكبير هو الأكثر اندفاعًا نحو التحقّق (كما سـنوضّح)، ولا سـيما أن الدولة العظمى هي التي تتبنّاه. كما أن كثيرًا من قسمات المشروع - كما سنوضّح - تعكس آليات الاختراق التي أتينا إلى مناقشتها في الصفحات السابقة.

---

(53) من نماذج هذه الدراسـات الخاصة بإعادة تشـكيل المنطقة العربية أو الشـرق الأوسطية سياسـيًا واقتصاديًـا واجتماعيًـا، انظـر: Carl Conetta, Charles Knight and Lutz Unterseher, «Toward Defensive Restructuring in the Middle East,» Project on Defense Alternatives, Research Monograph #1 (February 1991); Roger Owen, *State, Power and Politics in the Making of the Modern Middle East*, 3rd ed. (London ; New York: Routledge, 2004), pp. 113 and 219-229, and Vicki Preibisch, *The Political Logic of Economic Restructuring in The Middle East*, Seminar Paper (Germany: Grin, 2006), pp. 15-17.

من الضروري بدايةً تحديد «الشرق الأوسط» في المنظور الأميركي؛ حيث نجد معهد الشـــرق الأوسط في واشـــنطن يطابق بين الشـــرق الأوسط والعالم الإســـلامي، بينما تحدّده وزارة الخارجية الأميركية بأنـــه «المنطقة الممتدّة من شـــمال أفريقيا والهلال الخصيب ودول الخليج»، ويستثني التحديد تركيا، بينما تشتمل مسؤوليات القيادة المركزية في تقســـيمات وزارة الدفاع الأميركية على دول القـــرن الأفريقي ومصر والســـودان والأردن وإيران والعراق وأفغانســـتان وباكستان، ما يعني أن الشرق الأوسط ليس مفهومًا جيوسياسيًا أو جيوستراتيجيًا محدّدًا، وإنما يضيق ويتّسع تبعًا لنطاق المصالح الاستراتيجية العليا؛ أمر تؤكّده تباينات تعريفات الإقليم في الموســـوعة الفرنسية عن تعريفات المعهد الملكي البريطاني أو التعريفات الإسرائيلية. غير أن تقسيم الإقليم إلى مركز (Heartland) وحواف (periphery)، يشير تقريبًا إلى أن المنطقة العربية تقع في معظم التعريفات الغربية في القلب أو في المركز[54].

من دون العودة إلى مقدمات ظهور هذا المشـــروع (كمشـــروع الشـــرق الأوسط الذي طرحه شـــمعون بيرس في عام 1993)[55]، فإن أول ذكر لفكرة الشرق الأوســـط الكبير جاء في دورية *Joint Force Quarterly* في عام 1995[56] من خلال سلســـلة وثائقية وتحليلية للمفهـــوم، وتمحورت كلّهـــا حول فكرة محدّدة هي توسيع نطاق عمل القيادة العســـكرية الأميركية الوسطى لتمتدّ نحو آسيا الوســـطى. وتقوم الأفكار الرئيسة على الربط بين الشرق الأوسط التقليدي (الصغير) ودول آسيا الوســـطى والدول المحاذية لها في باكستان وأفغانستان، ويتمثل هذا الترابط في ما يلي[57]:

- الثروة النفطية في الخليج العربي وحول بحر قزوين وآسيا الوسطى.

---

(54) Jed C. Snyder, «Turkey's Role in the Greater Middle East,» *Joint Force Quarterly*, no. 9 (Autumn 1995).

(55) Shimon Peres and Arye Naor, *The New Middle East* (New York: Henry Holt, 1993).

(56) *Joint Force Quarterly*, no. 9 (Autumn 1995), pp. 31-64.

(57) Hans Binnendijk, «Focus on the Middle East,» *Joint Force Quarterly*, no. 9 (Autumn 2005), pp. 4-5, and J. H. Binford Peay, «The Five Pillars of Peace in The Central Region,» *Joint Force Quarterly*, no. 9 (Autumn 1995), pp. 32-35.

- شبكة الأنابيب النفطية العابرة لروسـيا وإيران وتركيا والهند وباكستان وأفغانستان.

- تنشـيط طريق الحرير الجديدة لربط آسـيا بأوروبا من خلال التنسـيق المشترك بين الصين وإيران.

- إن هذه المنطقة فيها أكبر عدد من الدول النووية (روسيا والصين والهند وباكستان وإسرائيل، فضلًا عن هواجس المشروع النووي الإيراني).

- تشكيل تركيا مفصلًا يربط بين المنطقة ومنطقة عمل الحلف الأطلسي.

- طغيان الطابع الإسلامي على هذه المنطقة من الناحية الثقافية، مع تزايد مكانة الإسلام السياسي.

تَعزّز الجهد الفكري الخاص باستراتيجية الشرق الأوسط الكبير بالدراسة التي أنجزها معهد بروكينغز في عام 1997[58]، ثم نشـر معهد أبحاث السياسة الخارجية الأميركي دراسة مستقبلية بعد ذاك بعامين عن الشرق الأوسط الكبير، واشتملت على سيناريوين: **أحدهما** متشـائم يفترض استمرار النظم السلطوية والحـروب، والآخر متفائل يفترض تطوّرًا سياسـيًا واقتصاديًـا واجتماعيًا في الشرق الأوسـط الكبير[59]. وعادت فكرة الشرق الأوسط الكبير بصورة رسمية في اجتماع مجلس الناتو في براغ عـام 2003، عندما تقدم المندوب الأميركي نيكولاس بيرنز بورقة تحت عنوان «الناتو والشـرق الأوسط الكبير»، وجاء فيها ما نصّه: «إن على الناتو أن يتّجه جنوبًا وشـرقًا ليغطي نشـاطه الشرق الأوسط الكبير»[60]، وجاء النص على النحو التالي:

---

(58) Geoffrey Kemp and Robert E. Harkavy, *Strategic Geography and the Changing Middle East* (Washington, DC: Carnegie Endowment in Association with Brookings Institution Press, 1997).

(59) Adam Garfinkle, «The Greater Middle East in 2025» (The Foreign Policy Research Institute, December 1999).

(60) Nicholas Burns, «The New Nato and the Greater Middle East,» Paper Presented at: *Nato and The Greater Middle East, Conference Proceedings* (Prague: Prague Security Studies Institute, 2004), p. 189.

NATO's mandate is still to defend Europe and North America. But we don't believe we can do that by sitting in Western Europe, or Central Europe, or North America. We have to deploy our conceptual attention and our military forces east and south. NATO's future, we believe, is east, and is south. It's in the Greater Middle East.

بعد ذلك، توالت التأكيدات الأميركية والأوروبية للمشروع على لسان الرئيس بوش في شباط/ فبراير 2004. كما بحث وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في آذار/ مارس 2004 موضوع الشرق الأوسط الكبير، وبحثه اجتماع مجموعة الدول الثماني (G 8)... إلخ، وصولاً إلى تصريحات كوندوليزا رايس التي أشرنا إليها سابقًا.

خامسًا: مضمون مشروع الشرق الأوسط الكبير

ينطوي المشروع في أبعاده الرئيسة الواردة في الدراسات التي أشرنا إليها على تصوّرات تقوم في هدفها النهائي على الاختراق بصور مختلفة بنية المنطقة باتّجاه إعادة تشكيلها. ولعل أبرز المحاور تظهر في الآتي:

- **البعد السياسي**، ويتمثّل في الآتي:

• العمل على تطوير نظم ديمقراطية، مع إيلاء أولوية لـ «القوى الإسلامية» المعتدلة. ولعل جهد مؤسسة راند الأميركية واضح في هذا المجال؛ حيث أشرنا في الصفحات السابقة إلى تقريرها (انظر الهامش 41)، كما كانت المؤسسة ذاتها قد أنجزت تقريرًا آخر في عام 2003 عن التوجّه نفسه[61]. ويتبيّن لنا من خلال هذا الجهد التركيز على «إضعاف الإسلاميين المعادين للولايات المتحدة، وتشجيع الليبراليين والحداثيين، والعمل نشرًا وتوزيعًا على الإنتاج الفكري للمؤيدين للولايات المتحدة في المنطقة، وتشجيع الشباب الليبراليين على الكتابة لوسائل الإعلام، وإدخال الفكر الليبرالي في مناهج التعليم الديني، وإيجاد منابر (كالفضائيات) ليعرض الليبراليون أفكارهم من خلالها، وتنبيه الشباب للتاريخ العربي قبل الإسلام أو التاريخ العربي المنفصل

(61) Cheryl Benard, *Civil Democratic Islam: Partners, Resources, and Strategies* (Santa Monica, CA: RAND, National Security Research Division, 2003), pp. 25-48.

في تطوره عن التراث الإسلامي، وتشجيع منظّمات المجتمع المدني، وتعزيز التباينات بين الإسلاميين والقوى التقليدية (كالأقليات والقبائل وزعماء الريف)، والعمل على تشجيع التعاون بين الليبراليين والتقليديين، وتشجيع المبادئ الفقهية التي تساند السلام مع إسرائيل، وتشجيع الطرائق الصوفية، وربط «المتطرّفين» بحركات غير شرعية، وتأكيد عجز القوى المتطرّفة عن إدارة الدول، وتعزيز مشاعر الدونية لدى المنتمين إلى الحركات المعادية للولايات المتحدة، وتشجيع نشر الفضائح التي قد يقع فيها الإسلاميون المعادون للولايات المتحدة، وتعزيز الانشقاقات في صفوف الإسلاميين، وتأكيد فكرة أن فصل الدين عن الدولة يؤدّي إلى تعزيز الدِّين... إلخ.

• العمل على تسوية الصراع العربي - الصهيوني بصورة خاصة من خلال الضغط المستمر على القوى المقاوِمة للسلام مع إسرائيل.

• تطوير التنسيق الأوروبي - الأميركي في معالجة مشكلات المنطقة.

• ينطوي المشروع على تصوّر يطالب بإعادة رسم الحدود السياسية في المنطقة للتناغم مع الحدود الاجتماعية؛ إذ إن التنوعات الإثنية في الشرق الأوسط الكبير هي المسؤولة - في رأي بيرنز - عن التوترات في المنطقة، وللجم هذه التوتّرات لا بدّ من إعادة تشكيل المنطقة لتتطابق حدودها الاجتماعية (التنوعات اللغوية والطائفية والقومية... إلخ) مع الحدود السياسية، وهو أمر يتّسق مع فكرة الدولة اليهودية التي يطالب بها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو.

- **البعد العسكري**، ويتمحور حول ما يلي:

• توسيع نطاق عمل حلف الناتو ليتجه جنوبًا وشرقًا (ما تعزّز بالهجوم على ليبيا في عام 2012).

• إعادة توزيع القوات الأميركية في المنطقة بما يتلاءم مع المهمّات الجديدة.

- **البعد الاقتصادي والاجتماعي**، ويتمثّل في التصوّرات التالية:

• تعزيـز الانفتـاح الاقتصادي وتنميـة القطاع الخاص في دول الشـرق الأوسط الكبير؛

• التشديد على إعادة النظر في مناهج التعليم في المنطقة؛

• تأكيد حقوق المرأة؛

• تسهيل دخول دول المنطقة في منظمة التجارة العالمية؛

• أولوية النمو الاقتصادي على عدالة التوزيع.

خلاصة

نظـرًا إلى تباين مسـتويات التطـوّر في النظـم السياسـية والاجتماعية والاقتصاديـة بين الـدول العربية، فإن شـبكة تفاعلاتها تتباين مـن دولة إلى أخرى، مـا يترتّب عليه تبايـن في مسـتويات الاختراق الأجنبـي للدولة أو التغلغل فيهـا أو النفوذ عليها، طبقًـا لما أوضحناه في بدايـة البحث. غير أن النظر إلى المنطقة العربية باعتبارها بنية مترابطة يكشـف عن مستوى عميق من الاختراق العسـكري والسياسـي والاجتماعي والاقتصادي، الأمر الذي يُفقد المنطقة، كنظام إقليمي، القدرة على التخطيط المسـتقل، كما يجعلها أسـيرة الخلافات البينية بقدرٍ يسـهّل على القوى الخارجية الدخول من خلال شقوق البنية الإقليمية للتلاعب بها.

تسـعى دول الاختراق والتغلغل إلى ضمان التدفّق الطاقوي لأسـواقها، وضمان الأمن الإسـرائيلي، وتوظيف قدرات المنطقة في تنافس القوى الدولية المختلفة.

تعقيب

الطيب زين العابدين محمد

يوحي عنوان الدراسة خطأً بأن هناك نظامًا عربيًا منسجمًا ومتماسكًا، مع أن الدراسة تقول غير ذلك، وأن هناك استراتيجيا ثابتة لاختراق النظام العربي وإعادة تشكله وفق خطّة مدروسة ومبرمجة، هي حاليًا قيد التنفيذ، على الأقل منذ انفجارات 11 ايلول/ سبتمبر 2001، وبذلك يكون تنفيذها قد قطع شوطًا يسمح بتقويم نجاحها أو فشلها. والحقيقة أن هناك سياسات وأفكارًا أميركية وإسرائيلية متّفقة في كثير من أجزائها ومختلفة في بعضها الآخر، لا تستحقّ أن يُطلَق عليها مصطلح استراتيجيا، لأن هذه السياسات تتباين من بلد إلى آخر وتخضع للتغيير والتبديل بحسب مردودها العملي في أرض الواقع أو اتّجاهات الرأي العام الأميركي تجاهها، مثل سياسات الرئيس جورج بوش في محاربة الإرهاب وغزو أفغانستان والعراق. وحاول الرئيس أوباما التنصّل منها كلها لما لقيته من فشل، وما تكلّفته الخزينة الأميركية من أموال طائلة. وإذا كان تعريف منطقة الشرق الأوسط نفسه غير متّفق عليه داخل الأجهزة الأميركية المختلفة، وفي مراكز الأبحاث المموّلة من الدولة، فكيف تكون هناك استراتيجيا موحّدة وثابتة تجاه العالم العربي؟

يعرِّف الكاتب النظام المخترق بأنه «نظام يكون فيه أطراف من خارج المجتمع الوطني يشاركون بطريقة مباشرة وسلطوية مع أطراف وطنية في قرارات توزيع القيم أو حشد الدعم لأهداف يتبنّونها»، وهو تعريف ملائم على

الرغم من عموميته، لأن كلمتَي «مباشرة وسلطوية» تحتملان درجات ووسائل مختلفة من التدخّل. واستشهد الكاتب بتقويم اثنين من الخبراء المحلّلين لسياسات الشرق الأوسط يقولان إنه «الإقليم الأكثر اختراقًا بين النظم الإقليمية الأخرى»، وأحسب أنه استنتاج صائب تشهد له دلائل كثيرة. والداعي إلى الاختراق عند الدول الرأسمالية الكبرى، على حدّ قول أحدهما، هو: النفط، والصراع العربي - الإسرائيلي، وتفتّت القوى المحلّية؛ وهي أسباب منطقية وكافية تدعو إلى تدخّل الدول الكبرى. وفي حديثه عن مؤشّرات الاختراق، يتحدّث الكاتب عن اختراق السلطة من خلال المستشار الخارجي في قطاع من القطاعات، أو المندوب الدولي في هيئات السلطة، واختراق المجتمع عن طريق ارتباط قوى سياسية معينة بقوى خارجية، واختراق النخبة الداخلية التي تتبنّى أهداف نخب خارجية. وأظن أن الكاتب تجاهل أكثر أنواع الاختراقات حدوثًا في العالم العربي؛ وهي التوجيهات المباشرة التي تصدر من رئيس الدولة الكبرى (غالبًا هي الولايات المتحدة) أو مبعوثه الرفيع المستوى إلى رئيس الحكومة في العالم العربي، من دون وسيط؛ فالمجتمع والنخبة لا دور لهما يذكر في اتّخاذ قرارات الدول العربية، لكنهما ربما يؤثّران تدريجًا على المدى البعيد. ويذكر الكاتب ثلاثة أسباب تجعل الدولة قابلة للاختراق: الضعف الاقتصادي والعجز العسكري وافتقاد التماسك الاجتماعي والحاجة إلى الاستعانة بالخارج. وهنا أيضًا يتجاهل الكاتب عاملًا مهمًّا وهو «هشاشة النظام السياسي» الذي يجعل الدولة تطلب تأييدًا خارجيًا يحميها من انتقادات المنظّمات الحقوقية الدولية ومحاسباتها وربّما من الثورات والانتفاضات الداخلية، أو يعينها على توريث السلطة لمن يشاء الحاكم.

تحدّث الكاتب في صفحات عديدة (حوالى 20 صفحة) عن البيئة التمهيدية التي توفّر الظروف الملائمة لعملية الاختراق وهي: التهديد العربي - العربي، الدولة الإقليمية المركز، الإرث التاريخي والشركات المتعدّدة الجنسيات، النخب العربية، الاختراق الخشن، الاختراق الإقليمي. وتتداخل بعض هذه العوامل مع ما ذُكر سابقًا عن مؤشّرات الاختراق عن طريق المستشار الخارجي، أو غيره من القوى المرتبطة بالخارج. وبما أن الحديث

عن الظروف الملائمة للاختــراق أخذ حيزًا يبلغ نصف البحث، فهو يحتاج إلى توضيح وتحليل.

يقصد الكاتــب بالتهديد العربــي - العربي تهديد الــدول العربية بعضها لبعض، ما يدفع الدولة المهدَّدة إلى البحث عن حليــف دولي يعطيها الحماية حتى ولو تدخّل في شؤونها السيادية. ويستدل الكاتب بأن بعض الدول العربية تعرّض للتهديد الأمني مــن دول عربية أخرى 37 مرّة في الفترة من 1947 إلى 2010، واســتمر ذلك أحيانًا لأعوام طويلة. وعلى ســبيل المثال، أدّى تهديد دولة عربية لدولة عربيــة أخرى إلى عقد اتفاقات وتحالفــات أمنية خاصة بين الدول الخليجية ودول حلف الناتو. ويعني الكاتب بالدولة الإقليمية المركز أن بعض الدول مثل مصر والعراق والسعودية والجزائر تريد أن تقوم بدور مركزي في منطقتها، ما يدفعها إلــى البحث عن حليف يعضد موقفها ويســعى بدوره إلى تحقيق سياســاته في المنطقة. ويبدو أن الــدول الكبيرة في المنطقة زهدت في القيام بــدور مركزي لتكلفته السياســية والاقتصادية. وبما أنها هي نفســها أصبحت تابعة، بدرجة ما للدول الغربية الكبرى، فإنه لم يعد باســتطاعتها قيادة المنطقة والتصدّي لقضاياها الكبيرة. وفتح ذلك الباب لدول صغيرة مثل قطر أن تقوم بدور إقليمي أكبر من الدول التي تفوقهــا مكانة وقدرات. وقصد الكاتب بالإرث التاريخــي، العلاقات القديمة مع الدولة المســتعمرة اقتصاديًا وثقافيًا، وتمثّل شركاتها المتعدّدة الجنســيات إحدى أدوات الاختراق، مستعينة بقوّتها الاقتصادية وبحكوماتها. ولا تمثّل هذه الشــركات بيئة ملائمة للاختراق، بقدر ما هي نفســها أداته الفاعلة، ولا تتورّع في سبيل ذلك عن الرّشوة أو الفساد مع المسؤولين المتنفّذين.

يتحــدّث الكاتــب بعد ذلك عــن النخــب العربية والاختراق الخشــن، والاختــراق الإقليمي، وهي كلّها وســائل للاختراق أكثر منهــا بيئة ممهّدة له. ويعني بالنخب العربية تلك المرتبطــة بقوى خارجية لعوامل ثقافية أو اقتصادية أو دينية؛ إذ تســتبطن هذه المجموعات توجّهات القوى الخارجية لتصبح جزءًا من توجّهاتها الذاتية. ولعل ذلك يفسّر حرص الدول الغربية على نشر مؤسساتها

التعليمية ولغاتها في المجتمعات العربية. واستشهد الكاتب بعبارة مشهورة للرئيس ديغول الذي أجبرته حركة التحرير الجزائرية على التخلّي عن الجزائر: «سنخرج من الجزائر ونترك فيها من يرعى مصالحنا». أمّا الاختراق الخشن فهو استخدام القوة العسكرية واحتلال الأرض حماية لمصالح الدول الكبرى أو حلفائها في المنطقة، وحدث ذلك ضد مصر وسورية والعراق.

حظيت منطقة الخليج العربي بوجود مكثّف للقوات الأميركية، والشركات الأمنية الأجنبية، وذكر الباحث تفاصيل ذلك. وبالطبع، فإن مثل هذا الوجود العسكري هو الأكثر تأثيرًا في القرار الوطني، بل قد يعني إذا لزم الأمر تغيير حاكم بآخر أسلس. ويقصد الكاتب بالاختراق الإقليمي تفعيل الانتماء المذهبي لمصلحة دولة إقليمية، وهي تحديدًا إيران بعد ثورتها الإسلامية في عام 1979. وقلّل الكاتب من هذا التأثير على الرغم من وضوحه في حالات العراق وسورية ولبنان والبحرين، ولا أحسبه «اختراقًا» بقدر ما هو التقاء مصالح دعمها الانتماء المذهبي، مثل معظم الأقلّيات في العالم العربي التي تبحث عن حليف خارجي لأن النظام القائم لا يحفظ لها حقوقها. ولا يختلف هذا النوع من الاختراق عمّا سمّاه الكاتب بارتباط بعض النخب العربية بقوى خارجية لعوامل ثقافية أو اقتصادية أو دينية. وتطرّق الكاتب إلى تغلغل منظّمات المجتمع المدني الأجنبية، خصوصًا الأميركية والأوروبية التي تخدم سياسات بلدانها وثقافاتها في المجتمعات العربية بقصد التأثير في مجموعات أو تنظيمات بعينها تحمل الرؤية الأجنبية ذاتها، وهي لا تختلف في هذا عن العلاقة بين جهة محلّية ترتبط بأخرى خارجية. استشهد الكاتب في دعم أطروحته بدراسات قامت بها مؤسّسة راند الأميركية وبرامج «تعزيز الديمقراطية» التي تنفّذها مؤسّسات أميركية مثل المعهد الجمهوري الدولي والمعهد الديمقراطي الوطني وبيت الحرّية والصندوق الوطني للديمقراطية. وبما أن نشر الديمقراطية، والحرّيات العامة، ورعاية حقوق الإنسان، وضمان حقوق المرأة، وغيرها، أصبحت من سمات العصر الحديث، وتعتمدها الأمم المتحدة في مواثيقها، بل وتستعمل معيارًا في تقديم القروض والمنح والإعفاء من الديون، فإنه ينبغي ألّا ينظر إليها

وكأنها اختراقـات أجنبية ضد المصالح الوطنية، وكأنمـا الوطن العربي يعادي تلك التوجّهـات الديمقراطية. وبما أننـا نعيش في عصر انفجـار المعلومات عبر الفضائيات والشـبكة العنكبوتية ووسـائل الاتّصال الأخرى، فإن الحديث عن اختراق الأفكار والمبـادئ والمعلومات لوطن مـا، أصبح غير ذي معنى، لأن الحواجز والسـدود التي تخترق قد زالت، وأصبحت المناعة الذاتية للفرد والمجتمـع هي الواقي الحقيقي مـن الأفكار والقيم الهدّامـة. وعلى كلٍّ، فإن التأثير الثقافي الأجنبي للسياسات والبرامج الموجّهة يحتاج إلى دراسة تطبيقية ميدانية فـي المجتمعات العربيـة، حتى نعرف مدى تأثيرهـا الفعلي في خدمة المصالح الأجنبية، وننظر كيف نكيفها لمصلحتنا ونحمي مجتمعاتنا من آثارها الضارّة.

يذكر الكاتـب عند حديثه عـن أدوات الاختراق المسـاعدة «التسـميم السياسي» الذي يهدف إلى نشر أفكار أو قيم من مسـتوى «القيم التابعة»، إلى مستوى القيم العليا في المجتمع المسـتهدف، ويتمّ ذلك من خلال استقطاب نخب فكرية وثقافية مختارة تتبنّى هذه الأفكار والقيم وتقوم بترويجها. ويحدّد رفعت سـيد أحمد 16 جهة أميركية تمارس التسـميم السياسـي في المجتمع المصري، من خلال تعاونها مع مفكّرين ومثقّفيـن وإعلاميين وهيئات مجتمع مدني، وهو أمر يمكن تكراره في عدد من الـدول العربية. وينطبق على مفهوم «التسميم السياسي» ما قلناه سابقًا عن التأثير الثقافي الذي يخدم مصالح أجنبية، ولا يمنع ذلك مـن أن تراقب الدولة المنظّمات الأجنبيـة التي تعمل في بلدها وتتأكّد أنها تمارس نشـاطًا مشـروعًا وبصورة قانونية لا تضرّ بأمن المجتمع. ويدخل في مجال «التسـميم السياسـي» ما سـمّاه الكاتب حلف الضواحي، وهو محاولة الجهات المخترقة أن تعمـل لتعزيز النزعات الانفصالية للثقافات الفرعية، وهي سياسـة اسـتعمارية قديمة عُرفت بسياسـة «فرّق تسُد»، تحاول كلٌّ من الدولة العبرية وحلفائها فـي أميركا وأوروبا ترويجها في العالم العربي. والحصانة من مثـل هذا الاختـراق هي إعطـاء الأقلّيات حقوقها السياسـية والاقتصادية والثقافية. ويمكن أن نضيف إلـى ذلك مفهوم «الفوضى الخلّاقة» التي تهدف إلى تدمير بنية قائمة مختلّة في نظر الدولة الأجنبية، لتشيد بدلًا منها

بنية جديدة تخدم سياساتها في المنطقة، كما عملت لذلك إدارة الرئيس جورج بوش عقب احتلال العراق للكويت.

أخيرًا تحدّث الكاتب عن استراتيجية إعادة تشكيل الشرق الأوسط التي طرحها شمعون بيرس في عام 1993 وتبنّتها إدارة الرئيس بيل كلينتون إلى نهاية عهدها في عام 2000، وتمسّك بها الرئيس جورج بوش (2000-2008) الذي حاول بدوره تسويقها لحلف الناتو، وبدأ تنفيذها عسكريًا في العراق وأفغانستان لكنها باءت بفشل ذريع ما زالت أميركا تعاني تداعياته السياسية والاقتصادية. وتقوم الفكرة، كما ذكر الكاتب، على الربط بين الشرق الأوسط التقليدي، ودول آسيا الوسطى التي تضمّ إيران وباكستان وأفغانستان، لأنها كلّها تدخل في نطاق مصالح أميركا الاستراتيجية العليا، المتمثّلة في تدفّق الطاقة إلى أسواقها بأسعار معقولة، وضمان الأمن الإسرائيلي، وتوظيف إمكانات المنطقة في تنافس القوى الدولية الكبيرة.

يهدف المشروع إلى إعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط وفقًا للسياسات التالية: تطوير النظم الديمقراطية مع إضعاف القوى المعادية للولايات المتحدة، والعمل على تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، وتطوير التنسيق الأوروبي - الأميركي لمعالجة مشكلات المنطقة، وتوسيع نطاق عمل حلف الناتو جنوبًا وشرقًا، وتعزيز الانفتاح والتعاون الاقتصادي، وتأكيد حقوق المرأة. ويخلص الكاتب إلى نتيجة صحيحة وخطِرة هي أن المنطقة العربية تتعرّض لمستوى عميق من الاختراق العسكري والسياسي والاجتماعي، الأمر الذي يُفقدها القدرة على التخطيط المستقل، ويجعلها أسيرة للخلافات البينية.

نبدي الملاحظات الآتية على دراسة الكاتب الجيدة والحافلة بالمعلومات الموثّقة:

- تجاهل الكاتب الفشل الذريع الذي مُني به مشروع الشرق الأوسط الكبير، حتى إنه ما عاد يُذكر في عهد الرئيس أوباما، وكان يجب تحليل الأسباب التي أدّت إلى فشله.

- انشغال الإدارة الأميركية بمشـــروع الملفّ النووي الإيراني سيضطرّها في المســـتقبل القريب إلى التعاون مع الدول العربية. والسؤال هو: هل ستكون الدول العربية في موقف يجعلها تفرض أجندتها الوطنية، وعلى رأســـها قضية فلســـطين في صفقة التعاون مع أميركا، أم أنها ستُساق إلى مواجهة عسكرية مع إيران ستكون هي أول ضحاياها؟(*)

- لم يتعـــرّض الكاتب لآثار الربيع العربي الذي جاء على غير ما تشـــتهي أميركا وحليفتها إســـرائيل؛ فهو سيؤسّـــس لأنظمة أقل من الأنظمة الاستبدادية السابقة قابلية للاختراق والتبعية؛ لكن أميركا ستجد نفسها مضطرة إلى التعامل مع الأنظمة الديمقراطية الجديدة التي ســـتعطي وزنًا أكبر للرأي العام المحلّي الذي يرفض الاختراق والتبعية والتسليم بالشروط الإسرائيلية من أجل التعايش معها في سلام. كما أن الرئيس أوباما في فترة إدارته الثانية سيكون أقل حماسة لناحية الدخول فـــي مغامرات عســـكرية جديدة في المنطقـــة، وأكثر جرأة في التعامل مع الممارسات الإسرائيلية المخالفة للقوانين الدولية، خصوصًا في ظل أوضاع اقتصادية صعبة بالنسبة إلى أميركا.

- على الرغم مـــن أن الكاتب توصّل إلى نتيجة خطِرة هي تعرّض المنطقة إلى اختراق عميق، بقصد إعادة تشكيلها بواسطة أميركا وحليفتها إسرائيل، فإنه لم يتقدّم بمقترح في كيفيـــة التصدّي لهذا الاختراق العميق وإعادة التشـــكيل. أحســـب أن مثل هذا المقترح كان ينبغي أن يكون زبدة الموضوع الذي يستحق النقاش في مثل هذا المؤتمر، لأن قضية إثبات الاختراق في حدّ ذاتها مشـــاهدة ولا تحتاج إلى بحث متعمّق.

- وبما أن الكاتب ســـلّم بـــأن أســـباب القابلية للاختـــراق هي الضعف العســـكري والاقتصادي، ونزيـــد عليها الضعف السياســـي، فـــإن الوقاية من الاختراق تعتمد على امتلاك القوة السياســـية والاقتصادية والعســـكرية. وأهم

(*) كتب هذا البحث قبل الاتفـــاق الإيراني مع الدول الكبرى في شـــأن حق إيران في تخصيب اليورانيوم، وذلك في 25/ 11/ 2013.

هذه العوامل القوة السياسية التي تستند إلى تماسك الجبهة الداخلية، ما يعني تغييرات جذرية في المنطقة، تقوم على الاختيار الطوعي للحكّام عن طريق التحوّل الديمقراطي، والمساواة التامّة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، ورعاية حقوق الإنسان، والتوافق بين القوى السياسية والاجتماعية على الثوابت الوطنية. وتعني القوة السياسية أيضًا تقوية العلاقات الخارجية الاستراتيجية ودعمها على المستويين الإقليمي والدولي، وتفعيل دور الجامعة العربية ودور منظّمة التعاون الإسلامي، وتقوية الصّلة بدول العالم الثالث الناهضة عسكريًا واقتصاديًا، مثل الصين والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا. وتعني القوة الاقتصادية تقديم الدولة للخدمات الأساسية، مثل الصحة والتعليم ومياه الشرب، مجانًا، ومحاربة الفقر والبطالة والفساد، والمساواة في فرص العمل من دون محاباة أحد، ودعم القطاعات المنتجة وتشجيع الاستثمار ونقل التقنية الحديثة وغرس روح العمل وروح المسؤولية في أداء الواجب في الناشئة. وتعني القوّة العسكرية تدريب الشباب على مهمات الجندية، والعمل بنظام القوات الاحتياطية، وتأسيس قوات عسكرية قومية محترفة تقوم على الكفاءة والمهنية والالتزام بالقانون، واقتناء المعدّات العسكرية المتطوّرة التي تضاهي ما يمتلكه الخصم المتربّص بالبلاد. إن امتلاك أسباب القوة بالنسبة إلى دول العالم العربي يحتاج إلى وقت ليس بالقصير، لكن لا بدّ من وضوح الرؤية وسلوك الطريق الصحيحة والتكاتف لتحقيق الأهداف القومية.

الفصل الثاني

أهداف الولايات المتحدة واستراتيجياتها في العالم العربي

مروان بشارة

خلاصة تنفيذية

تسعى هذه الدراسة إلى تحديد مصالح الولايات المتحدة وأهدافها في المنطقة العربية من خلال العمل على الإجابة عن سؤالين رئيسين: **الأوّل**، ما هو الاختلاف بين إدارة باراك أوباما وسابقاتها في ضوء وعودها بالتغيير، وبعد التحوّلات المأساوية التي تعصف بالمنطقة العربية؟ والثاني، إلى أي مدى تعكس استراتيجية هذه الإدارة دبلوماسيتها العامّة بشأن الديمقراطية والحرّية والعدالة في المنطقة؟ (لن تتطرّق الدراسة إلى الموقف السياسي الكامن وراء السياسات، وفيها دور مجموعات الضغط).

باختصار، تبيّن الدراسة كيف رفع أوباما سقف التوقّعات عندما لم تقتصر وعوده على تغيير سياسة الولايات المتحدة الخارجية فحسب، وإنما شملت وضع حدٍّ للعقلية التي دفعت بواشنطن إلى الحرب. إلّا أن وعوده بقيت حبرًا على ورق. وعلى الرغم من تعهّد إدارته إبعاد الولايات المتحدة

عن سياسة إدارة بوش المتهوّرة التي أدّت - إضافة إلى المِحن التي سبّبتها - إلى شنّ حرب العراق الغبية وحرب أفغانستان التي افتقرت إلى الإعداد. وعلى الرغم من اختلاف الأسلوب والمنهج لدى إدارة أوباما، فإن الأهداف الكلّية والاستراتيجيات الإقليمية للإدارة الجديدة بقيت منسجمة مع المبادئ الأميركية التقليدية في المنطقة، فعانت سياسة أوباما الخارجية، على غرار سابقاتها، التناقض نفسه بين دبلوماسيتها العامة واستراتيجيتها الفعلية تجاه المنطقة والثورات العربية. صحيح أن أساليب واشنطن في ظل حكم أوباما تغيرت، إلّا أن استراتيجيتها ومصالحها الجوهرية بقيت ثابتة إلى حدٍّ كبير، وتتلخّص في ثلاث مصالح رئيسة: أولوية ضمان حرّية الوصول إلى مصادر الطاقة في المنطقة، والحفاظ على تفوّق الولايات المتحدة على جميع القوى الدولية والعالمية، واحتواء جميع قوى الممانعة العربية لضمان سيطرة أجندة الاستراتيجيا الأميركية في المنطقة العربية. وأصبح ضمان أمن إسرائيل أيضًا أحد ثوابت المصالح الجوهرية.

مقدّمة

في مطلع ولاية أوباما الأولى، تعارضت سياسته مع توجّهات سلفه الجيوستراتيجية بشدّة، ولا سيما تلك المتعلّقة بنشر القوّات البرّية واستخدام القوّة النارية في الشرق الأوسط الكبير لفرض التحوّل في العالم العربي بالإكراه والاحتلال المباشر.

رحّبت شعوب المنطقة وحكوماتها، إضافة إلى العالم قاطبة باستثناء إسرائيل، بوعود التغيير في مجال السياسة الخارجية والقطيعة النهائية مع عقيدة بوش القاضية بتفرّد الولايات المتحدة، بينما تستطيع العمل مع أطراف متعدّدة. ولم يكن العرب استثناءً؛ إذ كان كثيرون منهم توّاقين إلى رؤية نهاية عهد بوش ومعجبًا بمسيرة أوباما، الرجل الأسود الذي ارتقى اجتماعيًا فأصبح رئيسًا للقوة العظمى الوحيدة في العالم، بعد أن كان ناشطًا منظّمًا للمجتمعات المحلّية الفقيرة.

أمّا خطب الرئيس أوباما الثلاث الرئيسة التي وجّهها إلى العالمين العربي والإسلامي خلال سنته الرئاسية الأولى فرأت فيها واشنطن وعواصم أخرى تحوّلًا عن عهد بوش، وتأكيدًا لاستعداد الإدارة الأميركية الجديدة لفتح صفحة جديدة مع العالمين العربي والإسلامي قائمة على الاحترام والمصالح المتبادلة. بيد أن هذه الكلمات البرّاقة لم تترافق مع أي فعل ملموس أو محدّد؛ ففي حين اعترف بوش بحالات التعثّر السياسية الكبرى التي وقع فيها، افتقر الرئيس أوباما عند تسلّمه مهامه إلى أي سياسة محدّدة، ولم يكن يملك الوضوح المطلوب للتعبير عنها.

في نهاية عام 2010، بدا العالم العربي مفتقرًا إلى القيادة، غارقًا أبدًا في الركود والاستقطاب والاضطهاد. وواصل المستبدّون العرب تسابقهم سعيًا إلى استرضاء الولايات المتحدة التي احتوتهم ضمن نظامها الإقليمي الفوضوي. وأغفلت واشنطن تمامًا التغيرات التي هزّت المنطقة، نظرًا إلى تعاملها الطويل مع المنطقة من منظور النفط وإسرائيل و«الحرب على الإرهاب». لكن ذلك لم يمنع إدارة أوباما من أن تدّعي بوقاحة في البداية، أن الفضل في انطلاق الثورات العربية السلمية يعود إليها؛ لا بل سرّبت إلى الجسم الإعلامي في واشنطن لدى اندلاع الانتفاضات أنها منهمكة في وضع اللمسات الأخيرة على الأجندة الرسمية للديمقراطية في شأن العالم العربي. ونسب العديد من الخبراء النافذين نهوض الحركات الديمقراطية الشبابية إلى «استراتيجية أوباما في عدم التدخّل» وخطاباته الملهمة.

أولًا: تأسيس نموذج الاختلاف

1 - الدبلوماسية العامّة للولايات المتحدة واستراتيجيتها في العالم العربي

لطالما شهدت سياسة الولايات المتحدة الأميركية تعارضًا بين استراتيجيتها في العالم العربي ودبلوماسيتها العامة فيه؛ فطوال نصف القرن المنصرم تبنّت الولايات المتحدة مكافحة الشيوعية وروّجت لها علانية (ترومان وأيزنهاور ونيكسون)، ودافعت عن حقوق الإنسان (كارتر)، والتحرّر

(ريغان)، والسلام (كلينتون)، والحرّية (بوش). وفي الوقت نفسه، حرّضت واشنطن على تدبير الانقلابات على قادة وطنيين منتخبين، ودعمت أنظمة قمعية وساندت الاحتلال العسكري، كما شنّت حروبًا وعمليات عسكرية سرّية غير شرعية في المنطقة؛ إذ أقرّت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس في كلمتها في القاهرة في عام 2005: «لقد سعت بلادي لمدّة 60 عامًا إلى بسط الاستقرار على حساب الديمقراطية في هذه المنطقة من الشرق الأوسط، ولكنها لم تحقّق أيًا منهما».

منذ أن تبوّأت الولايات المتحدة موقع القوى الاستعمارية الأوروبية منذ أكثر من نصف قرن، دأبت باستمرار على تعزيز تدخّلها الاستراتيجي في المنطقة الذي بلغ ذروته في حربَي الخليج الأولى (1991) والثانية (2003). وحافظت واشنطن على ثبات أهدافها حتى عندما عمدت إلى تغيير خطابها أو استراتيجيتها أو تحالفاتها، فحدّدت أهدافها في عقيدتها المعلنة، وركّزت على النهوض بمصالحها الجيوسياسية. وبغية تنفيذ تلك الأهداف كان عليها أن تُبقي على أسطولها وقواعدها وانتشار قواتها في المنطقة لحماية وجودها الدائم فيها، وإبعاد الاتحاد السوفياتي والقوى الأخرى عنها، وصدّ موجة القومية العربية (والمدّ الإسلامي لاحقًا). وقدّمت واشنطن مصالحها الاقتصادية بصورة ملحوظة، الأمر الذي ضمِن لها امتياز الوصول بحرّية ومن دون عوائق إلى مصادر الطاقة في المنطقة؛ إذ أعلن الرئيس أوباما في كلمته في 19 أيار/ مايو 2011: «على مدى عقود من الزمن، انتهجت الولايات المتحدة العمل على مجموعة من المصالح الجوهرية في المنطقة، وهي مكافحة الإرهاب، ووقْف انتشار الأسلحة النووية، وضمان حرّية حركة التجارة، وضمان أمن المنطقة، والذود عن أمن إسرائيل؛ والسعي إلى سلام عربي - إسرائيلي».

غذّت الولايات المتحدة منذ منتصف القرن العشرين معارك لا تعدّ ولا تحصى في العالم العربي، متذرّعة بدايةً بالحرب الباردة ضد الشيوعية، ثمّ بمكافحة القومية العربية لتحمي حلفاءها وعملاءها ولإبعاد القوى العالمية والإقليمية الأخرى عن المنطقة. وكان على العرب أن يختاروا في كلّ عقد

تقريبًا بين واشـنطن وأحـد «الأشـرار» الإقليميين الذين تحدّدهم واشـنطن. وانقسـموا بالتالي وفقًا لتأييدهـم لعبد الناصر في مصر في أوائل السـتينيات، ولعرفات في فلسـطين في أوائل السـبعينيات، وللخميني فـي إيران في أوائل الثمانينيات، ولصدّام حسين في العراق في التسـعينيات، ومن ثمّ لبن لادن في أفغانستان في عام 2001.

للمفارقـة، لم تتبـنَّ الولايـات المتحدة يومًا «سياسـة عربية» رسـمية قائمة بذاتها، على الرغم مـن تدخّلها الطويل في المنطقـة ووجود من يُعرف بـ«المسـتعربين» في وزارة الخارجية، بـل اعتمدت في الواقع الاسـتراتيجيا الإمبريالية الكلاسـيكية «فرّق تسُـد» بالتعاون مع عملاء إقليميين، عربٍ وغير عرب. ونبذت واشـنطن تقليديًا الوحدة العربية، إذ رأتها فكـرة خيالية تحمل تهديدًا، ورفضت الأيديولوجيا الخطرة للقومية العربية. ونظرت إلى الإسـلام السياسي نفسه بصفة أنه تهديد وأرضية خصبة للأفكار المعادية للغرب. صحيح أن الإدارات المتعاقبة للولايات المتحدة أطلقت شـعارات عـن الديمقراطية والإسـلام، إلّا أنها أبدت دومًا عدم مبالاة تجاه شعوب المنطقة وتجاه طغاتها، واستحوذت المصالح الاقتصادية الأميركية و«أمن إسرائيل» على جلّ اهتمامها، تاركة العرب تحت وطأة أنظمتهم.

وعندما كانت الإدارات الأميركية تدعو إلـى الديمقراطية، كانت تروّجها كدبلوماسـية عامة تعزّز «القـوّة الناعمة» للولايات المتحدة. وكانت تسـوّقها «سـلعة» جاهزة متوافرة لـدى وزارة الخارجية الأميركيـة والوكالة الأميركية للتنمية الدوليـة والمنظّمات غير الحكوميـة التابعة لهما، بغية تشـييدها على أنقاض السيادة الوطنية.

من ناحية أخرى، سـرعان ما أثبت غزو العراق وأفغانستان واحتلالهما أن اللجوء إلى «القوّة الصلبة»، من خلال شنّ الحروب في سبيل تعميم الديمقراطية الأميركية، لم يكن سـوى مهزلة؛ إذ أُصيبت الإدارة الأميركيـة بالإرباك نتيجة الانتخابات في مصر وتونس والمغرب، فاحتارت بيـن اعتمادها القوة الناعمة والقوة الصلبة، تمامًا كما تجاهلت فـي الماضي الانتصارات الانتخابية للجبهة

الإســلامية للإنقاذ في الجزائر ولـ «حماس» في فلسطين، إضافة إلى الحكومة الائتلافية التي يشــارك فيها «حزب الله» في لبنان. وكانت واشنطن قد استاءت أيضًا من نتائج الانتخابات في العراق وأفغانستان.

حــال كلّ ما ســبق دون أن يثــق العرب بالخطــاب الأميركي في شــأن الديمقراطية، علمًــا أن حكومات نيابية عربية تمثيلية ســتكون أقلّ اســتعدادًا لقبول الإملاءات الأميركية، وأكثر ميلًا إلى معارضة محور الولايات المتحدة - إسرائيل؛ حيث أكّدت استطلاعات الرأي باستمرارعداء العرب لخطط واشنطن في المنطقــة، ورأى نحــو 80 في المئة ممّن شــملهم الاســتطلاع أن تدخّل الولايات المتحدة العســكري عزّز الإرهاب وقلّص فرص السلام، بينما شكّك 70 في المئة منهم في صدق نيتها في تعميم الديمقراطية، وأرجعوا دوافعها إلى طموحها لتحقيق الســيطرة الإقليمية. ولو أن تحالفًا يضمّ الدول الإسلامية غزا كندا والمكسيك واحتلّهما، لَغضب الأميركيون حتمًا[1].

2 - موجز تاريخي ضروري

قامت الاســتراتيجيا الأميركية في المنطقــة العربية منــذ لحظة تدخّلها الكثيــف فيها علــى دعامتيــن: احتواء التوسّــع الســوفياتي وضمــان تدفّق النفط الرخيص؛ إذ أقرّ الرئيــس ترومان بأهمّية نفط الخليــج في خطابه أمام الكونغرس في 24 أيار/مايو 1951، وأعلن أن الشرق الأوسط «يحتوي على نصف احتياطيــات النفط في العالم»، وحذّر أيضًا من الضغط الســوفياتي في هذه المنطقة المضطربة.

في النصــف الأول من خمســينيات القرن الماضي، راهنــت أميركا على ما يســمّى الدول العربية «المعتدلة»، فأوصى ترومان بمستويين من التحالفات العسكرية الإقليمية: قيادة الشرق الأوسط المســتوحاة من النموذج البريطاني،

(1) «Iranians Favor Diplomatic Relations With US But Have Little Trust in Obama,» World Public Opinion, 19/9/2009, <http://www.worldpublicopinion.org/pipa/articles/brmiddleeastnafricara/639.php>.

ومنظّمة الدفاع عن الشـــرق الأوســط التي عُرفت أيضًا بحلف بغداد. وشـــمل هذا التحالف تركيا والعراق الملكية (الخارجة من الصف العربي) وباكســتان، وانضمّت إليه إيران لاحقًا في عام 1955. ورفضت مصر هذا الحلف، في حين تفاقم الوضع في عام 1955 بســبب الغارات الإســرائيلية على غزة التي كانت حينها تحت السيطرة المصرية.

حذا الرئيس أيزنهاور حذو ترومان، ووثّق إلى حدٍّ كبير العلاقات الأميركية بالحلفاء العرب، وخفّف من الاعتماد على بريطانيا من دون المساس بمستوى العداء لمصر القومية العربية، ووسّــع الدور العســكري الأميركي في المنطقة معزّزًا تدخّل بــلاده فيها بغية مواجهة التهديــدات الخارجية العدائية. وتخيلت عقيدة كلٍّ من أيزنهاور وترومان دورًا رئيسًا للحلفاء العرب في حماية المصالح الأميركية وفي مواجهة الاتحاد الســوفياتي في المنطقة، ودورًا صغيرًا غير مهم لإســرائيل. وبالفعل، وفي أعقاب الهجوم الثلاثي الذي شــنّته إسرائيل وفرنسا وبريطانيــا على مصر في عام 1956، ضم أيزنهــاور صوته إلى صوت الاتحاد الســوفياتي للمطالبة بإعادة جميع الأراضي المحتلّة إلى مصر، وإجبار إسرائيل على الانسحاب إلى الحدود الدولية.

استحالت عقيدة أيزنهاور، بما تشــمله من طلب لسلطات استثنائية تسعى إلى الحدّ من تنامي النفوذ الســوفياتي في المنطقة، إلــى قانون أقرّه الكونغرس الأميركي في آذار/ مارس 1957، ما أدّى إلى تعزيز علاقات الولايات المتحدة بالمملكة العربية الســعودية والأردن ولبنان والعراق بغية مواجهة سورية ومصر إلى حدّ تدخّل الأخيــرة في اليمن. وبدأت السياســة الخارجية الأميركية تولي اهتمامًا خاصًا بالبلــدان المعنية من خلال تدخّلها المباشــر في لبنان لمصلحة الرئيس كميل شــمعون ضد مــا وصفه بالدعم الســوري لتمــرّد عام 1958. وســاهمت الولايات المتحدة أيضًا في زعزعة التحالف السوري - المصري، وفي تبديد تقارب البلدين مع الاتحاد الســوفياتي. فتناول بعض التقارير تواطؤ الولايات المتحدة لإطاحة عبد الكريم قاســم، بينما أكّــدت تقارير أخرى علم الولايات المتحدة بانقلابات 1963 من دون أن تحرّك ســاكنًا. لكن منعًا لأي

التباس، لن تتطرّق الدراسة إلى تلك الانقلابات. وقدّمت الولايات المتحدة مساعدات جديدة للأردن وفق عقيدة أيزنهاور، بعد أن أحبط الملك حسين العملية الديمقراطية في مملكته وألغى نتائج انتخابات عام 1957.

ثانيًا: الحروب بالوكالة والصراع العربي – الإسرائيلي

نتيجة المحاولات الفاشلة لاحتواء معسكر القومية العربية في أوائل الستينيات، وفيها فشل التقارب مع مصر الناصرية، اضطرّت واشنطن إلى إنشاء علاقات أوثق مع إسرائيل. تدخّلت الولايات المتحدة في شؤون المنطقة منذ الخمسينيات لبسط نفوذها على المنطقة بدلًا من الدول الأوروبية الحليفة الآفلة، بغية احتواء التأثير المتنامي للقوميين العرب والنفوذ السوفياتي، والتزامًا منها بإسرائيل. واعترفت حكومة إشكول بالولايات المتحدة قوّة عظمى صاعدة، وراعيًا استراتيجيًا محتملًا لها، بديلًا من النفوذ الآفل لراعييْها الاستعمارييْن بريطانيا وفرنسا. وعبّرت وزارة الخارجية الإسرائيلية عن ذلك أفضل تعبير قبل حرب 1967 بعام واحد، حين حدّدت الأساس الجيوسياسي لما أصبح العلاقة التبعية الأكثر أهمّية في الشرق الأوسط طوال النصف الثاني من القرن العشرين؛ إذ صرّح المتحدّث باسم الخارجية الإسرائيلية لصحيفة **نيويورك تايمز** الأميركية قائلًا: «توصّلت الولايات المتحدة إلى استنتاج مفاده أنه لم يبق بإمكانها الردّ على جميع الحوادث في العالم، وعليها أن تعتمد على قوّة محلّية تكون بمنزلة قوّة ردع صديقة تشكّل خطّ الدفاع الأول الذي يدرأ مخاطر التدخّل الأميركي المباشر. وتشعر إسرائيل بأن هذا التعريف ينطبق عليها»[2].

منذ ذلك الحين، دعمت العقائد الرئاسية الأميركية عمومًا إسرائيل وإيران والسعودية لاحقًا على حساب العالم العربي، ووسّعت حدودها الجغرافية والاستراتيجية – الاقتصادية. إلّا أن هناك اعتبارين استراتيجيين عجّلا حرصها على بناء علاقة تبعية جديدة مع إسرائيل: **أوّلًا**، تمتّع إسرائيل بالتفوّق العسكري

(2) *New York Times*, 12/6/1966.

على جميــع جيرانها قبل عام 1967، وثانيًا، اســتغلال ما تتيحه قوّة إســرائيل لعرقلة نفوذ الاتحاد الســوفياتي في الشرق الأوســط عن طريق تدمير جيوش حلفائه وعملائه وتجهيزاتهم السوفياتية[3].

فــي أعقاب حــرب 1967، أُعجب الرئيس جونســون بنجاح إســرائيل في إنزال هزيمة في عميلَيْن ســوفياتيين - ســورية ومصر - في غضون ســتّة أيام فقط، مســتخدمة أســلحة أميركية وغير أميركية. بعد تلك الحرب، منحت واشنطن إسرائيل دعمًا سياسيًا واقتصاديًا وعســكريًا غير مسبوق، وباتت ترى العالم العربي من منظور إسرائيل والصراع العربي - الإسرائيلي. وغدا واضحًا أيضًا أن سياســتها تجاه العالم العربي ستكون رهينة حسابات واشنطن للحرب الباردة.

لم يبدِ الرئيس الأميركي نيكسون اهتمامًا خاصًّا بالعلاقات الاستراتيجية بإســرائيل. لا بل إنه، وفقًا لمستشــار الأمــن القومي هنري كيســنجر، رأى في نصر عام 1967 كســبًا للســوفيات الذين «أصبحــوا أصدقاء العرب في حين تحوّلت الولايــات المتحدة إلى عدوٍّ لهم». وفــي خطابٍ ألقاه في 27 كانون الثاني/ يناير 1969، شــبّه نيكســون الشرق الأوســط بـ«برميل بارود شــديد الانفجار» لأنه كان يعتقد «أن الانفجار القادم في الشرق الأوسط قد يتضمّن مواجهة بين القوى النووية». لكن إذا قُدّر لذلك أن يحدث، كان على الولايات المتحدة الأميركية أن تســتعدّ لمواجهة أي تحدّيات استراتيجية قد تبرز في المنطقة. ولم يدعم كيسنجر، ولا نيكسون لاحقًا، خطّة وليام روجرز الدبلوماســية من أجل حلّ الصراع العربي - الإســرائيلي على أســاس قرار الأمم المتحدة 242، علمًا أن روجــرز كان وزير خارجية الولايات المتحدة وقتذاك. وأسرّا للقادة الإســرائيليين ألّا يلقوا بالًا لتلك الخطّة حتى لو وافق عليها عبد الناصر[4].

(3) Stephen Green, *Taking Sides: America's Secret Relations with a Militant Israel* (New York: W. Morrow, 1984), pp. 168-169 and 174.

(4) Henry Kissinger, *White House Years* (Boston: Little Brown, 1979), p. 564, and *Department of State Bulletin* (17 February 1969), pp. 142-143.

ثالثًا: النفوذ الإقليمي

ضمنت واشنطن التفوّق العسكري لإسرائيل وإيران، وتبنّتهما «شرطيين إقليميين» أو «نفوذين إقليميين» بغية إضعاف النظام القومي العربي والتحالف السوفياتي العربي. ويُعرف ذلك التوجّه أيضًا بعقيدة نيكسون التي حَدّدتْ على مدى عقد من الزمن (1969-1979) سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. ووُضعت عقيدة نيكسون في عام 1969 نتيجة تنامي المعارضة الداخلية في الولايات المتحدة بسبب تدخّلها العسكري في فيتنام، بهدف الحدّ من تدخّل الولايات المتحدة المباشر في الخارج، من خلال بناء تحالفات إقليمية تتولّى الدفاع عن المصالح الأميركية الحيوية في جميع أنحاء العالم. وفي الشرق الأوسط، أدّت هذه العقيدة إلى تفويض دولتين - إسرائيل وإيران - للدفاع عن مصالح الولايات المتحدة في المنطقة. أمّا دور إيران، الشرطي الإقليمي في منطقة الخليج، فتقرّر حين أعلنت بريطانيا نيتها الخروج منها في مطلع السبعينيات، في حين تعزّز الدور المماثل لإسرائيل عندما تعاون الإسرائيليون لإنقاذ عرش الملك حسين إبان أزمة عام 1970 حين أوشك مقاتلو منظّمة التحرير الفلسطينية المدعومون من سورية أن يطيحوه[5].

تجاهلت الولايات المتحدة اقتراحات الرئيس المصري أنور السادات في عام 1971 بشأن سلام يقوم على تنفيذ قرار مجلس الأمن 242، وأصرّت على ألّا تقدّم إسرائيل أي ردٍّ إيجابي ما لم تخرج مصر من الفلك السوفياتي. صحيح أن عقيدة نيكسون - كيسنجر التي ارتبطت بفيتنام بصورة رئيسة، حدّدت استراتيجية «الفتنمة» - أي جعل فيتنام الجنوبية تتولّى مهمّة الحرب مع فيتنام الشمالية بدلًا من الولايات المتحدة - في تسليح وكلائها الإقليميين ودعمهم بغية تنفيذ سياستها وصون مصالحها وشنّ حروبها، حجرَ الزاوية في سياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة العربية؛ إذ ادّعى كيسنجر أن نيكسون أراد

(5) Steven L. Spiegel, *The Other Arab-Israeli Conflict: Making America's Middle East Policy, From Truman to Reagan*, Middle Eastern studies; monograph 1 (Chicago: University of Chicago Press, 1985), pp. 196-203.

تعزيز قوة إسرائيل فحسب «لأنه لم يرغب في أن تضطرّ الولايات المتحدة إلى خوض معارك إسرائيل». وقال كيسنجر إنه عندما أصبح السوفيات أكثر تورّطًا (في «حرب الاستنزاف» المصرية): «كان علينا مواجهة السوفيات والمتطرّفين العرب، وإلّا بدت التنازلات الإسرائيلية أنها نتيجة تدخّل القوات السوفياتية»(6).

يعبّر الردع الإسرائيلي للتدخّل السوري أو للانتصار الفلسطيني في أزمة 1970 في الأردن «عن نموذج للخدمات الاستراتيجية التي يمكن [إسرائيل] تقديمها إلى الولايات المتحدة»، وكان ذلك بمنزلة الدليل الحاسم على قدرة إسرائيل على أداء الدور الإقليمي الذي تطلبه منها الولايات المتحدة. وحاول كيسنجر التخفيف من الأذى المحتمل الناجم عن الأعمال الإسرائيلية، إلّا أنه بدلًا من ذلك، عبّر عن إيمانه بالأهمية الاستراتيجية لإسرائيل من خلال رفعه التوصيات التالية: «ضمان الردع الإسرائيلي، وتزويدها الأسلحة على المدى الطويل، والتعهّد بعدم إجبارها على الخضوع لتسوية لا ترتضيها، وجعل مساعي روجرز المتواصلة ‹عقيمة›، وتقليصها لتقتصر على ترتيبات جزئية»(7).

نجم عن تورّط إسرائيل كوكيل للولايات المتحدة في حرب 1973 آثار مأساوية؛ إذ اقتنع كيسنجر في 9 تشرين الأول/ أكتوبر أن «إسرائيل تعرّضت لهزيمة استراتيجية بغضّ النظر عمّا ستؤول إليه الحوادث»، فباتت أكثر اعتمادًا على حماية واشنطن وعلى مساعدتها المباشرة أكثر من أي وقت مضى، من أجل القيام بالمهمّات التي توكلها إليها الولايات المتحدة. فهزيمة إسرائيل الاستراتيجية تعني هزيمة الولايات المتحدة. ودعا كيسنجر الولايات المتحدة الأميركية وقتئذ إلى «إعادة تقويم جوهرية للاستراتيجيا»، مشيرًا إلى أن «هزيمة إسرائيل بوساطة الأسلحة السوفياتية ستكون بمنزلة كارثة جيوسياسية للولايات المتحدة»(8).

---

(6) Kissinger, *White House Years*, pp. 371 and 570-571.

(7) Camille Mansour, *Beyond Alliance: Israel in U.S. Foreign Policy*, translated from the French by James A. Cohen, The Institute for Palestine Studies Series (New York: Columbia University Press, 1994), pp. 99 and 104-105.

(8) Henry Kissinger, *Years of Upheaval* (Boston: Little, Brown, 1982), pp. 493-494.

اتّخذت الحكومة الأميركية في أثناء حرب 1973 جميع إجراءات التأهّب النووي الضرورية من أجل دعم إســـرائيل، فزوّدتها بكمّيات كبيرة من الأسلحة الجديدة من خلال جســـر جوّي طارئ ربطها بالولايـــات المتحدة، وقت كان القتال دائرًا، وكانت مصر تتقدّم في الجنوب، بينما انشـــغلت وحدات كبيرة من القوات الإسرائيلية على الجبهة السورية. تحرّكت إدارة نيكسون – كيسنجر في الأيام الأخيرة للحرب لوضع القوات الأميركية، ولا سيما الفرقة 82 المحمولة جوًّا، في حالة تأهّب، وأرســـلت حاملات طائراتها إلى شرق البحر المتوسط، ما أرعب الســـوفيات حتى ظنوا أن القيادة الأميركية أصابهـــا مسٌّ من الجنون. لا شـــكّ في أن تلك التدابير عبّرت عن التزام أميركا العميق ضمان عدم هزيمة إسرائيل، وإن كان هناك من يعزو ذلك إلى حسابات داخلية لدى نيكسون تتعلّق بأزمة ووترغيت، إلّا أنها في الواقع عزّزت موقع إســـرائيل مقارنةً بوضعها قبل نشوب الحرب؛ إذ بات من المستحيل على العرب إعلان انتصارهم، وضمنت الولايات المتحدة حاجتهم إلى البقاء تحت رحمة الدبلوماســـية الأميركية بعد الحرب[9].

بدت سياســـة «الخطوة خطوة» التي دشّنها كيســـنجر بين إسرائيل ومصر جذّابـــة، لأنها، وفقًا لكميل منصـــور في كتابه **أكثر من تحالـــف**، «أتاحت إبقاء العرب في موقع التوسّل لأطول فترة ممكنة أمام الولايات المتحدة التي تملك مفتاح التسوية، وأجبرت العرب على دفع أغلى ثمن ممكن لواشنطن في مقابل استعادة مساحات صغيرة من الأراضي، وسمحت لإســـرائيل باستعادة عافيتها تدريجيًا نتيجة صدمة الحـــرب، وأتاحت لها تقديرًا دقيقًا للنتائج المحتملة لكلّ خطوة من ‹خطوات› كيسنجر، لتســـتطيع القيام بردٍّ أفضل على الخطوة التالية». وأصبح جليًا منذ منتصف السبعينيات أن حســـابات استراتيجية أساسية تتجاوز الصراع العربي – الإسرائيلي تكمن وراء سياســـة واشنطن ومساعي وساطتها، ولا تتعلّق بالسلام بمقدار ما تتعلّق بالمصالح[10].

---

(9) Janice Gross Stein, «Flawed Strategies and Missed Signals: Crisis Bargaining between the Superpowers, October 1973,» in: David W. Lesch, ed., *The Middle East and The United States: A Historical and Political Reassessment*, 2nd ed. (Boulder, Colo: Westview Press, 1999), pp. 213-216.

(10) Mansour, p. 116.

عزّزت الولايات المتحدة شبكة وكلائها من خلال دعم عملائها العرب غير الديمقراطيين وتسليحهم، في مقابل تأمين خدمات استراتيجية وأمنية واستخباراتية ودبلوماسية واقتصادية. عُرفت تلك الأنظمة بالأنظمة «المعتدلة»، بغضّ النظر عن نظام حكمها الاستبدادي وانتهاكاتها حقوق الإنسان والحقوق السياسية. لكن النفعية بقيت عاملًا ثابتًا في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، لأن «الأنظمة الاستبدادية تشكّل محطّة جامعة تقدّم جميع الحاجات، وهو ما يسهّل كثيرًا التعامل معها مقارنةً بالمجالس النيابية ووسائل الإعلام غير القابلة للضبط»[11]. وكان يعدّ إرهابيًا كلٌّ من رفض اقتراحات الولايات المتحدة أو مبادراتها، فهوجم أو قوطع أو أُبعد، بغضّ النظر عن العقيدة أو القاعدة الشعبية. وتبدّلت قائمة المعتدلين والمتطرّفين من حين إلى آخر، بناءً على «إصلاحات» في سياستهم الخارجية، فعُدّت مصر، على سبيل المثال، عدوًّا، بدءًا من الخمسينيات حتى السبعينيات، غير أنها سرعان ما تحوّلت إلى عميل بعد فترة وجيزة من توقيع اتفاقات كامب ديفيد في عام 1979.

رابعًا: منظور الحرب الباردة: دول معتدلة وأخرى متطرّفة

بيّنت جين كيركباتريك - مستشارة الرئيس الأميركي ريغان والسفيرة لدى الأمم المتحدة في ما بعد - أن واشنطن قسّمت العالم العربي في الثمانينيات إلى نوعين من الأنظمة: الأنظمة «الشمولية» والأنظمة الاستبدادية. وأقامت إدارة ريغان علاقات وثيقة بالأنظمة الاستبدادية بغية القضاء على الأنظمة الشمولية.

ارتقت الولايات المتحدة بمكانة إسرائيل، لتغدق عليها قيمة استراتيجية على الرغم من - أو ربّما بسبب - اعتداءاتها المتكرّرة الأحادية الجانب في المنطقة، ومن ذلك قصف المواقع النووية العراقية (1981) واجتياح لبنان (1982) والقمع الرهيب في الأراضي الفلسطينية المحتلّة. وأوضح بول وولفويتز، أحد أقطاب مثقّفي المحافظين الجدد في إدارة الرئيس ريغان، ذلك

(11) James Traub, «The Myth of the Useful Dictator,» *Foreign Policy*, 18 March 2011, <http://www.foreignpolicy.com/articles/2011/03/18>.

حين قال: «لقد استمعت في الأشهر القليلة الماضية إلى هراءٍ كثير يفيد أن هذه الأزمة بيّنت انتفاء حاجتنا إلى التعاون الاستراتيجي مع إسرائيل بانتهاء الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفياتي كتهديد رئيس. فقد اندلعت أزمات إقليمية عدّة في الماضي، ولم يؤدّ فيها الاتحاد السوفياتي أي دور، بينما اضطلعت إسرائيل بدور حاسم في حفظ الاستقرار، وقد تندلع أزمات مشابهة في المستقبل»[12].

أتاحت نهاية الحرب الباردة لواشنطن فرض «سلام أميركي» جديد في المنطقة، فتحرّكت بسرعة لتنشر نحو نصف مليون جندي في منطقة الخليج، وطردت القوات العراقية من الكويت بعد اجتياحها له في عام 1990. ووجد العالم العربي نفسه مرّة أخرى منقسمًا بين العراق والكويت، وانقسمت آراء الدول الأعضاء في الجامعة العربية بشأن قرار المشاركة في العمليات العسكرية في العراق، وتساوى عدد الدول الموافقة وعدد الدول المتحفّظة. وأبرزت الحرب دور الولايات المتحدة بوصفها الشرطي الوحيد في العالم، كما بيّنت بوضوح قدرتها على توجيه صفعة قوية إلى الوحدة والنظام العربيين.

بعد فترة وجيزة، تغيّر تصنيف الأنظمة العربية من دول استبدادية معتدلة وأخرى شمولية متطرّفة، ليراوح في التسعينيات بين دول مؤيدة وأخرى معارضة لـ «عملية السلام» التي ترعاها الولايات المتحدة، وهي مبادرة إقليمية تحوّلت إلى نظام الأمر الواقع للشرق الأوسط في الفترة التي تلت الحرب الباردة. إلّا أن الفشل المتوقّع للولايات المتحدة في إنشاء «شرق أوسط جديد» على مقاس رغباتها ومحسوب على إسرائيل، جعل من عملية السلام الأميركي الدائم موضوعًا خلافيًا؛ إذ حافظت واشنطن على المظهر الخارجي لعملية السلام بالتوازي - ورأت مع إسرائيل في كلّ خطوة عربية مستقلّة تبديدًا لمساعيهما «السلمية». لكن بعد مرور سبع سنوات، وبعد توقيع سبعة اتفاقات موقّتة، غدا واضحًا أن هذا السلام الدبلوماسي كان غير كافٍ لتحقيق السلام، لكنه ملائم

(12) Karen L. Puschel, *US-Israeli Strategic Cooperation in the Post-Cold War Era: An American Perspective*, JCSS Study; no. 20 (Jerusalem: Jerusalem Post; Boulder, Colo: Westview Press, 1992), p. 105.

تمامًا لعملية أدّت إلى شلّ عملية السلام بعد فشل قمّة كامب ديفيد في عام 2000 واندلاع الانتفاضة الثانية بعد فترة وجيزة.

في غضون ذلك، مهّد انهيار الشيوعية وهزيمة - أو فشل - التمثيل السياسي للقومية العربية العلمانية، الطريقَ لصعود الإسلام السياسي في العالم العربي. وتبنّى هذا الإسلام السياسي العديدَ من البرامج القومية العلمانية العربية الشعبية والشعبوية، ولا سيما مناهضة الإمبريالية ومعاداة الاحتلال والهيمنة الإسرائيلية في المنطقة. وأفسحت هزيمة المشروع الناصري بدءًا من عام 1967 المجال للإخوان المسلمين، تمامًا كما مهّد الإذلال الذي تعرّضتْ له حركة «فتح» الطريق لحركة «حماس»، مثلما سمح تراجع الجبهة الوطنية اللبنانية بصعود «حزب الله».

اتّسمت حقبة التسعينيات برعاية إدارة كلينتون لـ«عملية السلام». وعلى الرغم من الضجّة المثارة بشأن آفاق تحوّل المنطقة وعرض ملامح «شرق أوسط جديد»، فإن العملية فشلت في تحقيق السلام. وبفضل رعاية الأمم المتحدة للمنتدى الإقليمي، حافظت فكرة عملية السلام على زخمها حتى في فترات توقّف المفاوضات. أمّا المهزلة فكمنت في تصنيف مؤيدي عملية السلام الأميركية معتدلين، وعُدّ رافضوها متطرّفين.

خامسًا: «أسرلة» السياسات الأميركية في الشرق الأوسط

بعد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001، كان على النظام العربي أن ينقسم مرّة أخرى إلى دول «معنا وأخرى ضدّنا» في «الحرب العالمية على الإرهاب» التي شنّتها الولايات المتحدة. وأوجز بوش عقيدته في خطاب شهير له ادّعى فيه أن الحرّية في أميركا منوطة بقضية الحرّية في الخارج. وقُيض للعقيدة الجديدة أن تطبّق في حربين أساسيتين تميزتا بانتشار عسكري أميركي واسع في المنطقة بلغ ذروة جديدة في عام 2003. وأدّى تطبيق «برنامج الديمقراطية» على ظهر الدبّابات وحاملات الطائرات إلى تدمير العراق وتمزيق نسيجه الوطني وإذكاء الكراهية وتفاقم المشاعر المعادية لأميركا في نهاية المطاف. وأدّى في الوقت

نفسه إلى إضعاف التيار العلماني والليبرالي في المنطقة، والتسبّب بوفاة مئة ألف عراقي على الأقل.

حاولت إدارة بوش أيضًا أن تفرض على وكلائها في المنطقة انتخابات ارتأت أنها قد تؤدّي إلى مزيد من الانفتاح السياسي أو «الحرّية» في بلاد العرب والمسلمين، كما لو أن إجراء الانتخابات فحسب يُتوَّج بالديمقراطية. واستندت الولايات المتحدة إلى مصر لإجراء انتخابات أكثر انفتاحًا، وطلبتْ من إسرائيل أن تسمح لـ «حماس» بخوض الانتخابات الفلسطينية في الأراضي المحتلّة. إلّا أن الأمور سارت في اتّجاه معاكس، إذ زُوّرتْ الانتخابات المصرية 2005-2006، وانتهى المطاف بسجن أغلبية أعضاء المجلس التشريعي الذين ينتمون إلى حركة «حماس» التي أُطيحت حكومتها بالتواطؤ مع إدارة بوش. وبطريقة مماثلة، حثّ بوش المملكة العربية السعودية على إجراء انتخابات، إلّا أن الانتخابات التي أُجريت كانت بلدية لا علاقة لها بالسياسة أبدًا. واهتزّت صدقية بوش في شأن الديمقراطية لدى إشادته بضيفه الرئيس زين العابدين بن علي في أثناء زيارته البيت الأبيض في عام 2004، إذ رأى فيه حليفًا في الحرب على الإرهاب، وأثنى على الإصلاحات التي قامت بها تونس والمتعلّقة «بحرّية الصحافة»، كما مدح عملية إجراء «انتخابات حرّة وتنافسية» في تونس.

تبدّت ازدواجية القادة العرب في تقديمهم الولاء وتوفيرهم الدعم الضمني والصريح لسياسات بوش في العراق وأفغانستان وفلسطين في سياق «حربه العالمية على الإرهاب»، في مقابل تخلّي الولايات المتحدة عن الضغط عليهم من أجل التحوّل إلى النظام الديمقراطي. وأدّى فشل «برنامج الحرّية» الذي يسعى إلى تحقيق الحرّية بوساطة الحرب، إلى تعزيز النظام الاستبدادي في المنطقة بسبب استغلاله التفويض المطلق الذي منحته إياه حرب الولايات المتحدة لقمع المعارضة السياسية الداخلية. وتسبّبت استراتيجية إدارة بوش التي تلت 11 أيلول/ سبتمبر، والمتمثّلة في «نقل الحرب إلى أرض العدو»، بإغراق المنطقة في حمّام دم راعب أو، وفقًا لمصطلحات «المحافظين الجدد»، «فوضى خلّاقة»، كان الديمقراطيون الليبراليون والعلمانيون أول ضحاياها.

تولّت إســرائيل، من جانبها، متذرّعةً بمكافحة الإرهــاب، زمامَ المبادرة لتصبح بطلــة الحملة الصليبية ضدّ ما يُعرف في الغرب بالأصولية الإســلامية. وبطبيعة الحال، يغدو كلّ شــيء منطقيًا عندما يؤخذ في الحســبان إيمان بوش الصادق بأن شــارون كان «رجل ســلام». قــد تكون إدارة بــوش تطرّقت إلى التحوّل إلــى النظام الديمقراطي، لكــن الولايات المتحــدة دعمت في الواقع المستبدّين من الحكام العرب تحت ذريعة «الأمن القومي».

في حلول نهايــة أعوام حربــه الثمانية، عمّــق بــوش وأركان إدارته من المحافظين الجدد[13] الانقســامات الإقليمية في إطار اســتراتيجية الأمر الواقع التي عرّفتها وزيرة الخارجية كوندوليزا رايــس بـ«الفوضى الخلّاقة»، وأنذرتْ بمزيد من التشــظّي فــي العالم العربي، لا على المســتوى الإقليمي فحســب بل على المســتوى الوطني الداخلي أيضًــا، بدءًا بالعراق وانتهاءً بما شــهدناه مؤخّرًا في السودان وفلســطين ولبنان والصومال. وخلال هذه الفترة، أطاحت

---

(13) من اللافت أن بعض الخبراء والمثقفين قدّر «برنامج الديمقراطية» الخاص بالرئيس جورج دبليو بوش، وهو البرنامج الذي ادّعى أنصاره أنه هو من زرع بذور التغيير عندما جعل قضية الديمقراطية في الشــرق الأوســط إحدى أولويات الأمن القومي الأميركي، وتعهّد أن تبذل الولايات المتحدة كلّ ما يلزم من أجل قضية الحرّية. وكتب إليوت أبرامز، مســاعد بوش السابق لشؤون الأمن القومي في الشرق الأوســط، في صحيفة **واشنطن بوســت** الأميركية: «إن الثورة في تونس وموجة التظاهرات العملاقة في مصر والمسيرات الأخيرة في اليمن تثبت بوضوح أن بوش كان محقًّا». فكتب صاحب العمود الصحافي تشــارلز كراوثمر الذي ينتمي إلى مجموعــة المحافظين الجدد: «اليوم، يدعم الجميع من دون اســتثناء ‹برنامج الحرّية›. بالطبع، لم يدعمها بالأمس سوى جورج بوش وتوني بلير وعصبة من المحافظين الجدد الذين يملكون طاقة اســتثنائية خلّاقة، إذ تحدّوا المفهوم الســائد عن الوضع الاستثنائي للعرب»، انظر: Charles Krauthammer, «From Freedom Agenda to Freedom Doctrine,» *Washington Post*, 10/2/2011, <http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2011/02/10/AR2011021005339.html>.

وعقّب على الموضوع نفسه مجموعة معلّقين أمثال فريد زكريا من شبكة CNN، الذي قال: «لكن لا بدّ من إعطاء الرئيس جورج دبليو بوش حقّه. فقد لمس المشكلة، وآمن أنّ العرب ليسوا عاجزين وراثيًا عن تحقيق الديمقراطية. وقد دعم القضية الكبرى للإصلاح العربي بوســاطة القيم الأخلاقية الأميركية، انظــر: Fareed Zakaria, «Interview with Henry Kissinger; Interview with Zbigniew Brzezinski,» CNN, 23/1/2011, <http://www.cnnstudentnews.cnn.com/TRANSCRIPTS/1101/23/fzgps.01.html>.

بدورها ردّدت مجلة **الإيكونوميســت** البريطانية الفكرة أعلاه فــي مقالة بعنوان «هل جورج بوش على حقّ؟ مع اندلاع انتفاضة مصر، بدا فجأةً «البرنامج العربي للحرية» أكثر حكمةً قليلًا»: «Was George Bush right? As Egypt Erupts, His Arab «Freedom Agenda» is Suddenly Looking a Little Cleverer,» *The Economist* (3 February 2011).

واشـنطن أنظمة، وأقامت تحالفات مع أسـوأ منتهكي حقوق الإنسـان بهدف زعزعة الاستقرار، واحتكرت العملية السياسية الإقليمية، وتدخّلت في الشؤون الداخلية للدول التي تنعم بالسيادة، واجتاحت دولًا معادية.

سادسًا: أوباما: التغيير الموعود

منذ مطلع عهد أوبامـا، بات التناقض جليًا بين الخطاب والاسـتراتيجيا، فالتزامه الانسـحاب من الشـرق الأوسـط الكبير تعرّض لاختباره الأوّل في أفغانستان؛ إذ بعد طول تمعّنٍ وتردّد، وسّع البيت الأبيض الاستراتيجيا الأفغانية لتشمل أفغانسـتان وباكسـتّان، وصعّد الحرب من خلال الزجّ بقوات من 50 ألف جندي ألحقهم باسـتراتيجية عسكرية أكثر عدوانية، لمكافحة التمرّد بقيادة الجنرال ديفيد بترايوس، وشـملت انتشارًا واسعًا للقوات، إضافةً إلى حزمة من الحوافز والتهديدات لمن رفض التعاون مـع الاحتلال الأميركي. وأطلق أيضًا حملة جديـدة للطائرات من دون طيار – وهي غيـر قانونية في رأي الأغلبية – غطّت جميع أنحاء المناطق الممتدّة من أفغانسـتان وصـولًا إلى اليمن، مرورًا بالصومال.

تحدّث الرئيس أوباما في الشرق الأوسط عن علاقة تقوم على «المصالح المشـتركة والاحترام المتبادل»، ولا سيما مع إيران، بيد أنه بحلول عام 2010 شـرع في توجيه الإنذارات إلى طهران. ودعا أيضًا إلـى تبنّي نهج أكثر واقعية وأقـلّ تدخّلًا في المنطقة، وأوضـح أن الولايات المتحـدة لن تحاول فرض التغييـر على الأصدقاء والأعداء على حدٍّ سـواء، ولن تسـعى إلى ممارسـة التأثير السياسي عليهم بالقوّة. ولكنّه التزم توسـيع العمليات السرّية الأميركية في الشـرق الأوسـط (كما كشـفت صحيفة **نيويـورك تايمز** فـي أيار/ مايو 2010). وناشد رئيس الوزراء الإسـرائيلي الصلف بنيامين نتنياهو تجميد بناء المسـتوطنات اليهودية ثمّ أنّبه لاحقًا، لكنه اسـتمرّ في توفير الدعم لإسرائيل بطرائق مختلفة، ما جعله في الواقع أحد أصدقاء إسـرائيل الأكثر إخلاصًا في التاريخ الحديث.

1 - البراغماتية الجديدة

تبنّت إدارة أوباما سياسات براغماتية تجاه المستبدين من الحكّام العرب، بهدف تحقيق مزيد من التعاون الإقليمي. ورأت في زيارة أوباما إلى مصر قبل 18 شهرًا من اندلاع الثورة، تأييدًا للرئيس حسني مبارك، الدكتاتور المريض البالغ من العمر 81 عامًا، الذي وصفه أحد المدوّنين المصريين بأنه «يحكم بالأحكام العرفية والشرطة السرّية وغرف التعذيب. ولا تستطيع أي كلمة قد يتفوّه بها الأستاذ أوباما تغيير النظرة السائدة أن الأميركيين يدعمون دكتاتورًا بتوفيرهم مساعدات سنوية له تتجاوز المليار دولار»[14].

أمِل الرئيس البراغماتي خلال جولته الأولى في المنطقة بتحسين العلاقات بالمستبدّين من العرب من دون فرض أي مطالب أو شروط في مجالَي حقوق الإنسان والديمقراطية. فقد زار الرياض قبل القاهرة، ووصف مبارك بأنه «حليف قوي الشكيمة»، وأشاد بـ «حكمة العاهل السعودي وحفاوته اللطيفة». ولم تخفَ دلالة ذلك الثناء عن العالم العربي. وفي الواقع، قرّرت إدارة أوباما تقليص الميزانيات المخصّصة للمنظّمات غير الحكومية في العالم العربي، التي سبقت دعم الديمقراطية في المنطقة. وتزامن انفتاح أوباما على العالم العربي وتوسيع نطاق الحرب في أفغانستان لتصل إلى باكستان، وتكثيف الهجمات بوساطة الطائرات من دون طيار في بلدان مثل اليمن، وفشله في الوقت نفسه في الضّغط على إسرائيل لتجميد زحفها الاستيطاني على الأراضي الفلسطينية المحتلّة. وبحلول الربيع العربي، وصلت شعبية أوباما إلى أدنى مستوياتها بين الجماهير العربية التي سبق أن رأت فيه رجل دولة واعدًا. وعند اندلاع الثورات العربية، بذلت إدارته جهدًا بائسًا كي تظهر مظهر الداعم للجماهير العربية من خلال تسريبها إلى وسائل الإعلام، وبصورة انتقائية، تقارير تفيد بوجود مخطّط أوّلي للتحوّل إلى النظام الديمقراطي في العالم العربي.

(14) Hossam El-Hamalawy, «Right Time, Wrong Place,» *New York Times*, 2/6/2009, <http://www.nytimes.com/2009/06/03/opinion/03alHamalawy.html>.

2- الردّ الأميركي على الثورات العربية

اضطـرّت إدارة أوباما، نتيجة التطورات المأسـاوية في تونس ومصر، إلى إعادة النظر في سياسـاتها وتحالفاتها في المنطقة. فما إن تجاوز البيت الأبيض الصدمة الأولـى والغموض والالتباس، حتى سـعى إلى التمسّـك بشـركائه المستبدّين من خلال الدعوة إلى الإصلاح والانتقال السلمي. وحين افتتن العالم بـ «الثورة» التونسـية التي أطاحـت نظام بن علي التسـلطي، أبقت الحكومات الغربية على لامبالاتها الواضحة، أو أصيبت بالإرباك في أحسن الأحوال.

عندما اجتـاح التغيير مصر، تكرّرت المماطلة نفسـها. وشـكّل موقف الإدارة الأميركية هذا تناقضًا مأسـاويًا جليًا مع موقفهـا الداعم لـ «الانتفاضة» الإيرانية قبل عامين، إذ كان فوريًا وحماسيًا! وعبّرت ملاحظة وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون في شـأن عدم انحياز الولايات المتحـدة خلال المواجهات التي عمّت إيران، عن النفاق الغربي المعتاد، مقارنةً بتصريحاتها المتعاطفة مع التظاهرات في إيران عقب الانتخابات التشريعية في عام 2009. فعلى المثال، أعلن أوباما قائلًا: «بالنسـبة إلي، من الخطأ التزام الصمت»[15] تجاه القمع في إيران. صحيح أن ذلك لا يعني أنه اتّخذ موقفًـا من الانتخابات الإيرانية، وأنه كان في استطاعته أن يعبّر بصراحة أكبر، إلّا أن واشنطن كانت متحمّسة للثورة الخضـراء؛ إذ رأت فيها حركة مواليـة للغرب. ولم تبـدأ الولايات المتحدة، ومعها زعماء غربيون آخرون، اتّخاذ مواقف أكثر وضوحًا والإدلاء بتصريحات متماسكة لمصلحة انتقال سلمي منظّم للسلطة، إلّا بعد أن تأكّدوا أن حلفاءهم آيلون إلى السقوط.

غير أنه سـرعان ما ارتبكت الولايـات المتحدة حين اتّضـح لها أن هذه الانتفاضات هي ثورات تبشّـر بقطيعـة تامّة مع الماضـي؛ ورأت فيها مخاطر متعدّدة ولم تلحظ فيها فرصًا يجب اسـتثمارها والدفاع عنها ورعايتها. وتلعثم

---

(15) «President Obama on Protests in Iran: 'It would be Wrong for me to be Silent',» ABC News, 15/6/2009, <http://abcnews.go.com/blogs/politics/2009/06/president-obama-on-protests-in-iran-it-would-be-wrong-for-me-to-be-silent/>.

الرئيس أوباما قائلًا: «لدى الولايات المتحدة شراكة وثيقة مع مصر. وكان الرئيس مبارك متعاونًا جدًّا. نحن نتعاون في عدد من القضايا، ويضطلع أولئك المنتشرون في الشوارع بمسؤولية الاحتجاج سلميًا». وأكّد نائبه جو بايدن: «مبارك ليس دكتاتورًا»[16]، في حين علّق السكرتير الصحافي للبيت الأبيض روبرت غيبس: «نحن لسنا بصدد الاختيار بين من هم في الشوارع ومن هم في الحكومة»، وكأنه يساوي أخلاقيًا بين الطغاة والمحكومين[17]. وعندما استوعبت الحكومة الأميركية أخيرًا كنْه الانتفاضات التي كانت تجتاح الدول العربية، قرّرت إدارة أوباما اتّخاذ موقف انتقائي يقضي بدعم التغيير في ليبيا وسورية، والتزام الصمت تجاه البحرين واليمن.

3 - الموقف في ضوء النتائج

عندما فهمت إدارة أوباما أخيرًا خطورة التغيير الذي يجتاح المنطقة وأدركت نطاقه، بدءًا بتونس وصولًا إلى اليمن، مرورًا بمصر والبحرين وليبيا وسورية، بدأت تؤكّد خطاب التغيير الديمقراطي استجابةً لما بات يُعرف بـ «الربيع العربي»، وتحدّثت بصورة إيجابية وحماسية عن دعم الديمقراطية، متخلّيةً بوضوح عن براغماتية مبكرة وتواطؤ أوّلي. إلّا أن دبلوماسيتها العامة أربكت استراتيجيتها الجديدة المحسوبة والأكثر تعقيدًا، والمتباينة بحدّة بل المتناقضة مع خطابها؛ إذ حافظت إدارة أوباما على السلوك الإمبريالي الجوهري تجاه العرب، على الرغم من الاختلاف الحادّ بين الاستراتيجيا الجديدة وسابقتها (في أثناء إدارة بوش) من ناحية مقاربتها ووسائلها ونطاقها. وسرعان ما أعادت توجيه استراتيجيتها نحو الأسس المبدئية القديمة الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط من خلال تعزيز نظام المحسوبية لديها المتمحور حول العملاء الإقليميين، القدامى منهم والجدد، وهو ما يضاعف نفوذها الجيوسياسي ومصالحها الاقتصادية في غرب آسيا وما وراءها لتبلغ الحدّ الأقصى. وسيكون

(16) «Biden: Mubarak is not a Dictator, But People have a Right to Protest,» PBS Newshour, 27/1/2011, <http://www.pbs.org/newshour/bb/politics/jan-june11/biden_01-27.html>.

(17) Brian Montopoli, «White House: We're not Taking Sides in Egypt,» CBS News, 31/1/2011, <http://www.cbsnews.com/8301-503544_162-20030108-503544.html>.

الحكم على نتائج الثورات تبعًا لموقفها من مصالح الولايات المتحدة، لا وفقًا للمستوى التمثيلي للعملية السياسية وديمقراطيتها.

4 - قاعدة «كلّ حالة على حدة»

قرّر الرئيس أوباما التعامـــل مع كلّ حالة على حـــدة، رافضًا التعامل مع الربيع العربـــي بمجملـــه، ودعمه وفق مقيـــاس واحد. فشـــكّلت مصر الثقل الأهمّ بين دول الربيع العربي، ولم تكن الولايات المتحدة لتســـمح للتغيير أن يمضي فيها من دون رقابة. وكان ثمّة خطر كبير بعد استثمار عشرات مليارات الدولارات في هذا البلد منذ توقيع اتفاقات كامب ديفيد في عام 1979. وتُعدّ مصر، إلى جانب السعودية، أحد أهمّ وكيلين عربيين نظرًا إلى حجمها ودورها الإقليمي.

بناءً عليه، ســـارعت واشنطن، بالشـــراكة مع الجيش المصري، إلى تأمين تغييرٍ بطـــيء ومدروس. وتزامن وجـــود كبار الضبّاط المصريين في واشـــنطن لحضور اجتماعات التنسيق نصف السنوية مع لحظة اندلاع الثورة، فبات جدول الأعمال واضحًا: ســـيطرة العســـكر على وتيرة التغيير في فترة مـــا بعد مبارك. وكيّفت إدارة أوباما دعمها للثورة في كلّ بلد وفقًا لمساندة تلك الثورة لأهداف واشـــنطن في المنطقة. فدعمت الرئيس اليمني الجديد (نائب الرئيس السابق) عبد ربه منصور هادي بعد أن أيد الحكومة الأميركية في الحرب غير الشـــرعية التي تشـــنّها على بلاده بطائرات من دون طيار، معربًا علنًا عن تأييده الولايات المتحدة التي تواصل انتهاكاتها للســـيادة اليمنية بذريعة محاربة تنظيم القاعدة. وفي المقابل، تلقّى هادي تأييدًا مباشرًا من الرئيس أوباما في مناسبات عدّة. أمّا بالنسبة إلى التحالف مع مصر، فشدّد الرئيس الأميركي على أن التحالف يتوقّف على أداء قادتهـــا المنتخبين حديثًـــا. وأوضح أنه لن يعدّ الإخوان المســـلمين حلفاء له ما لم يحدّدوا موقفهم. وقدّم الاعتداء الإسرائيلي على غزة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 فرصـــةً للرئيس المصري الجديد كي يظهر صدقيته؛ فبعد إدانة مقتضبة ومماطلة، مضى مرسي في وساطة ناجحة لوقف إطلاق النار بين

إسرائيل و«حماس» بعد مشاورات وثيقة مع واشنطن وتنسيق مباشر مع الرئيس أوباما.

دعمت واشـنطن أيضًا قادة ليبيا ما بعد القذافي عندما فتحوا سوق الطاقة وإعادة الإعمار، وتبنّـوا مواقف «صديقة» تجـاه الولايات المتحـدة إقليميًا. وتقرّبت إدارة أوبامـا أيضًا من النظام الجزائري لكسـب دعمه في حربها ضد ما تعدّه مجموعة تابعة للقاعدة في مالي؛ واسـتمرّت في دعم الملكية الأردنية المتعاونة معها في مواجهة الانتفاضة الشعبية على حكومتها.

سابعًا: استرجاع ربيع الناتو: الولايات المتحدة تحاول تطهير خطاياها في العراق

رأت الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون في ليبيا فرصة سانحة، بعد أن أتـت ردّة فعلها على ثورتَي تونس ومصر بطيئـة، وافتضاح علاقاتها الوثيقة مع الطغاة العرب. ومثل وحش هائج، استمات نظام القذافي لوضع حدٍّ للثورة والحؤول دون نجاحها. فليبيا بلد غني نسـبيًا ومنتج للنفط ويقع على الحدود الجنوبيـة لأوروبا، بين مصر وتونس. وكانت شـروط تغييـر النظام قد أينعت فيه. ولـم يكن لديه التعقيدات الإقليمية التي يعيشـها اليمـن، ولم يكن يعاني الفقر كاليمن. باختصار، كان الموقع الأسهل بالنسبة إلى الناتو كي يشقّ طريقه داخل الربيـع العربي. ونجحت الدول الأعضاء في حلـف الناتو في الحصول على عقوبـات من مجلس الأمن الدولـي ضد نظام القذافي وفقًـا للقرار رقم 1970، ثمّ جاء القرار رقم 1973 الأكثر فاعلية، وصيغ بأسلوب فضفاض يتيح التحرّك العسكري مع استبعاد نشر القوات البرّية. وفي غضون ساعات، تدخّلت قوّات الناتو بذريعة حماية المدنيين مـن غضب القذافي «باتّخاذ كل الخطوات الضرورية» لذلك.

وكما هو متوقّع، هلّلت وسائل الإعلام الغربية (الليبرالية منها والمحافظة) لشـجاعة فرنسـا وبريطانيا، وللقيـادة الأميركيـة لحؤولها دون وقـوع «إبادة جماعيـة». ولم يُعْـنَ كثيرًا أولئـك الذين روّجـوا للرئيس الفرنسـي نيكولا

ساركوزي ولرئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون وللرئيس الأميركي أوباما، بالتضحيات الجسيمة التي قدّمتها المقاومة الليبية. كان هذا هو الغرب «المستعد للقتال دفاعًا عن قيمه في وجــه البربرية»، وفقًا لصحيفة **نيويورك تايمز**، «الأمل الأكبر أن يكون القرن الحادي والعشــرون أقلّ وحشية من القرن العشرين»[18]. كان مدهشًا مدى قصور ذاكرة وسائل الإعلام، ومدى الاستسهال في الاستشهاد الانتقائي بالتاريخ.

سرعان ما تبين أن معظم الذرائع المعتمدة لشــنّ الحرب كانت إمّا مبالغًا فيها وإمّا مفتعلة لتبرير التدخّل العســكري الغربي. واستند قرار الأمم المتحدة وقصف الناتو الذي تلاه إلى حالة طارئة مبالغ فيهــا لإنقاذ بنغازي من «الإبادة الجماعية» في أعقاب تهديد القذافي لها؛ إذ لطالما اتّسمت تصريحات القذافي بطابع تهديدي، وعندما اســتولت قواته على مدن أخــرى، لم تُرتكب فيها مثل هــذه الفظائع. كان ثمّة تضليــل أيضًا بخصوص حــالات الاغتصاب الجمعي واستخدام المرتزقة الأفارقة. وجرى استغلال مبدأ «حقّ الحماية» المثير للجدل والمشاعر لتبرير التدخّل العســكري الغربي بذرائع إنسانية. بدت ليبيا، بصورة متزايدة، وكأنها العراق، وكان من الصعب تجاهل الإحســاس بأننا أمام مشهد سبق أن رأيناه[19].

لم تكن عســكرة الربيع العربي في ليبيا بادرة خير لها أو لدول عربية أخرى كسورية واليمن؛ حيث شوّه استغلال الغرب للتصعيد في ليبيا الثورة العربية أيضًا، متزامنًا مع احتمال وقوع مزيد من أعمال التدخّــل الأجنبية المماثلة التي طالما رفضها العرب بســبب انتقائيتها ودوافعها الأنانية. صحيــح أن التدخّل في ليبيا كان لمصلحة الشــعب، لكن ذلك لا ينطبق على التدخّل في كلٍّ من البحرين أو سورية. وشجّع هذا التدخّل حلف الناتو الذي استعاد نشاطه على تناول العملية الليبية كنموذج أوّلي لعمليات تالية في أفريقيا ومناطق أخرى من الجنوب.

---

(18) Roger Cohen, «Score One for Interventionism,» *New York Times*, 29/8/2011, <http://www.nytimes.com/2011/08/30/opinion/30iht-edcohen30.html>.

(19) انظر: Maximilian C. Forte, «A Victory for the Libyan People? The Top Ten Myths in the War against Libya,» *CounterPunch* (31 August 2011).

شهد تدخّل حلف الناتو منعطفًا غريبًا، إذ قد يبدو وكأنه مؤامرة، لكنه ليس كذلك؛ ففي أواخر عام 2010، قرّرت فرنسا وبريطانيا تنظيم مناورات حربية تحت اسم عملية ميسترال الجنوب، بمشاركة آلاف العسكريين والمعدّات من كلا البلدين. ونصّ السيناريو على قيام خصمين عسكريين قديمين بتوحيد قواهما للقيام بقصف دكتاتور جنوبي متخيَّل. وجرى تمرير المناورات بقرار خيالي من مجلس الأمن ورقمه 3003، وتقرّر البدء بها في 21 آذار/ مارس 2011. والواقع أن القصف الفعلي على ليبيا بدأ يوم 19 آذار/ مارس. إنها مصادفة بالتأكيد، لكنها تسلّط الضوء على العقليتين الفرنسية والبريطانية، وتفسّر عدم القيام بمساع دبلوماسية جادّة فعلية. كانت القاذفات رابضة مسبقًا على المدرجات، لكن لم يكن ممكنًا إنجاز مهمّة ليبيا - وفق ما خلص إليه حلف الناتو في ما بعد - من دون الدور العسكري الكبير والمتطوّر للولايات المتحدة.

تبيّن النتائج في ليبيا وسورية حتى الآن بوضوح أن عسكرة الثورة وحماسة الغرب لاستخدام القوّة العسكرية - على الرغم من الدعم من شريحة واسعة من السكّان - تعنيان أن ثمن التغيير باهظ على المجتمع والدولة والمواطنين.

ثامنًا: الأعوام الأربعة المقبلة

1 - إدارة الأزمة

تشير التصريحات الأولى لإدارة أوباما أن ليس ثمّة تغيير جذري في الأعوام الأربعة المقبلة مقارنةً بالأعوام الأربعة الأخيرة. محليًا، لا تزال الإدارة منشغلة بالأزمة والانتعاش الاقتصاديين، بينما تواصل على الصعيد العالمي انشغالها بـ «محورها الآسيوي»، عبر تعزيز التركيز الاستراتيجي على آسيا بدلًا من العالم العربي وأوروبا. كما أنها ستبقي على العقوبات على إيران، وستشدّدها على الأرجح إلى أن تصبح طهران أكثر استجابة لمطالب واشنطن. وستستمرّ في دعمها لإسرائيل على الساحة الدولية وتحافظ على

تفوّقها العسكري على جيرانها العرب، بغضّ النظر عن تجاوزاتها في الأراضي المحتلّة، كما تَبين في تصويت الهيئة العامّة للأمم المتحدة في شأن فلسطين والردّ الإسرائيلي عليه بتوسيع النشاط الاستيطاني.

2 - القيادة من الخلف: العملاء والحلفاء

لن يتوقّع أحد أن تصبح الولايات المتحدة انعزالية بأي شكل من الأشكال بسبب تورّطها في أفغانستان وباكستان، إلّا أنها في المقابل لن تحاول نشر أي قوّات كبيرة على الأرض، وإنما ستواصل التدخّل من وراء الكواليس في المنطقة العربية وفي بعض الدول العربية عندما ترى ضرورة لذلك. وستواصل أيضًا قيادة الحلفاء والعملاء من الخلف بدلًا من اتّخاذ خطوات أحادية صريحة، ويشمل ذلك دعم الأنظمة المستبدّة التي تضع نفسها في خدمة سياسات الولايات المتحدة.

3 - القيادة من الجو

يبدو أن إدارة أوباما شرعت في توسيع تدخّلها العسكري من الجو، من خلال توسيع مراقبة الأقمار الاصطناعية وشنّ هجمات الطائرات من دون طيار على الدول العربية والإسلامية كلّما كان ذلك ضروريًا. وبعد أن أنشأت أول مركز قيادة في أفريقيا، ووضعت ذراعًا أمنية خاصة متخصّصة بالحرب الإلكترونية، وعيّنت لقيادتها جنرالًا بأربع نجوم، ستعتمد الإدارة أيضًا على أحدث ثورة في الشؤون العسكرية لتعزيز نفوذها إلى الحد الأقصى وتقليص تدخّلها المادي في المنطقة. هذا ما حدث حتى الآن في باكستان وأفغانستان والصومال واليمن وليبيا.

4 - تشكيل ما بعد الثورة

أمّا في ما يتعلّق بالثورات العربية فمن الواضح أن الولايات المتحدة ستحاول أن ترصد عن كثب مسار التغيير في جميع دول الربيع العربي، وفي كلٍّ منها على حدة، وتراقب نطاق التحوّل ومساره فيها بكلّ الوسائل المتاحة،

ولا سيما الضغط الدبلوماسي والأسلحة والحوافز الاقتصادية. وستضاعف محاولاتها للتأثير في مصر ما بعد مبارك واليمن ما بعد صالح وليبيا ما بعد القذافي، بهدف احتواء أي مقاومة محتملة للإملاءات الغربية، أو لجم أي قواسم مشتركة ناشئة قد تعزّز الوحدة العربية.

5 - العثور على فرصة في الخطر المحدق

ثمّة تصوّر متنام بأن واشنطن قد تستفيد من تصاعد التوتّرات المذهبية في المنطقة، تمامًا كما فعلت في النزاع المذهبي في العراق، بغضّ النظر عن تداعيات ذلك على العالم العربي وعلى استقراره على المدى الطويل. ووفقًا لصحيفة **نيويورك تايمز**، قد يشكّل صعود المحور السنّي الجديد فرصة للولايات المتحدة وإسرائيل في مواجهة إيران وحلفائها وعملائها الذين يدورون في فلكها. وعلى الرغم من أن النعرات المذهبية العابرة للحدود الإقليمية قد تثبت أنها الخطر الأكبر الذي يواجه المنطقة في العقود المقبلة، يبدو أن إدارة أوباما مستعدّة لفرضها. وهذا يتّفق تمامًا مع استشراف أوباما في خطابه في آذار/ مارس 2011 عن الشرق الأوسط حين قال: «ستأتي أوقات لن تتطابق فيها مصالحنا القريبة المدى تمامًا ورؤيتنا البعيدة المدى للمنطقة». وغني عن القول إن واشنطن دعمت السعودية طويلًا في مواجهة إيران، على الرغم من إدراكها الإيحاءات المذهبية الواضحة لنزاعهما الإقليمي.

قد تكون الولايات المتحدة، وربّما روسيا، راضيتين عن اقتتال يدور بين متطرّفي السنّة والشيعة، ما دامت أسعار النفط تنخفض ومبيعات الأسلحة ترتفع والعرب يزدادون وهنًا. وقد ثبت منذ أمدٍ بعيد أن العنف المذهبي هو الأكثر بشاعة ورعبًا بين أشكال العنف السياسي. وبما أن أغلبية دول الشرق الأوسط هي موطن لمختلف المذاهب الدينية والإثنيات، فلا بدّ من أن تبدّد نذر العاصفة المذهبية المتجمعة أي بارقة للتعايش المشترك. إن واشنطن تعي ذلك تمامًا.

خلاصة

يمكن المرء أن يستنتج أن إدارة أوباما لا تختلف في الواقع كثيرًا عن سابقاتها عندما يتعلّق الأمر بالدفاع عن مصالحها الاستراتيجية الجوهرية في المنطقة العربية. وعلى غرار سابقاتها، فإنها تشكو تناقضًا رئيسًا بين دبلوماسيتها العامّة واستراتيجيتها، أو تناقضًا ناشئًا عن العمل وفقًا لقيمها الجوهرية بدلًا من مصالحها الآنية. وخلافًا لالتزامها المبدئي بـ«إنهاء العقلية» التي دفعت الولايات المتحدة إلى الحرب، عملت إدارة أوباما على توسيع نطاق الحرب في أفغانستان لتشمل باكستان، وبقيت متورّطة عسكريًا على جبهات عدّة.

تعتمد إدارة أوباما في المنطقة العربية سلوك سابقاتها: جمهورية أقل وإمبريالية أكثر، وتثير الشقاق غالبًا عمدًا أو غيابيًا. ولا تزال واشنطن أيضًا تنكر وضعها الإمبراطوري الفعلي، وتفضّل بدلًا من ذلك الاضطلاع بدور أخلاقي مرشد باعتبارها الوصي على الأمن والاستقرار والسلام وحقوق الإنسان.

تصرّفت إدارة أوباما أيضًا بصورة مغايرة لسابقاتها. وبرهنت طوال الأعوام الأربعة المنصرمة عن أن القوة العظمى تدار بطريقة أفضل وأكثر فاعلية عندما تتصرّف ضمنيًا بصورة أقل تبجّحًا وعدوانية وعنفًا، مع الحفاظ على مستوى الردع العسكري والمصالح الجوهرية نفسها. وفي الواقع أثبتت الإمبراطورية الأميركية أيضًا في حقبة ما بعد الحرب الباردة أنها أصبحت أكثر - وليس أقلّ - فاعلية وأكثر تماسكًا عندما قلّصت دورها ومجالها العسكري في المنطقة العربية. لكن ينبغي ألّا تتحمّل واشنطن وحدها مسؤولية تجنّب فوضى إقليمية كبرى تنجم عن توسّع وجودها العسكري في المنطقة أو تتسبّب بانكماشه.

الولايات المتحدة تميل إلى تقليص تدخّلها الخارجي، بسبب توسّعها العسكري المفرط قياسًا بالتحدّيات الاقتصادية التي تواجهها، وتحقيقها الاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة بعد اكتشاف مكامن غاز محلّية جديدة. لكن ينبغي ألّا

يُفسّر تبنّي التعددية والنأي عن الأحادية المتهوّرة بأنهما نزعة انعزالية. وبالتالي، فإن انسحاب القوات العسكرية الأميركية من أفغانستان من دون إعادة انتشارها في منطقة الخليج أو في أماكن أخرى في المنطقة، يمثّل التحدّي الأكبر لأوباما في الأعوام الأربعة المقبلة.

على الرغم من جميع أوجه التشـــابه بين إدارة أوباما وســـابقاتها في شأن المصالح الأميركيـــة الجوهرية في المنطقـــة، تتيح تعددية أوبامـــا وبراغماتيته مجالًا أوسع من المجالات المتاحة سابقًا للتأثير في سياسة الولايات المتحدة. ويستطيع العرب اغتنام الفرصة، ولا بدّ لهم من أن يفعلوا.

تعقيب

أسامة أبو إرشيد

مثّل غزو العـــراق واحتلاله فـــي آذار/ مارس 2003، ولا يـــزال، مفصلًا فارقًا في تاريـــخ الولايات المتحدة وعملية صنع القرار في السياســـة الخارجية الأميركية. إذ إن ارتداداته كانت كارثية أميركيًا بكلّ ما تحمله الكلمة من معنى، أكان لناحية تداعياته على سمعة الولايات المتحدة ومكانتها دوليًا واستراتيجيًا، أم لناحية مساهمته في استنزاف الاقتصاد الأميركي ودفعه إلى حافّة ركود عميق لمّا يتعافَ منه. وكمحصّلة لذلك، فإنه ليس من قبيل المبالغة القول إن تداعيات الغزو الأميركي للعراق ساهمت إلى حدٍّ كبير في إعادة تعريف أولويات السياسة الخارجية الأميركية وإعادة صوغها.

من ثمّ، خلص كثيـــر من المراقبين والمحلّلين والأكاديميين والسياسّـــيين الأميركيين وغيرهـــم إلى أن قرار غزو العراق وسياســـات إدارة الرئيس جورج بوش الابن في ذلك البلد ما بعد احتلاله مثّلا أكبر كارثة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الأعـــوام الثلاثين الأخيرة[20]؛ فقـــرار إدارة بوش الابن غزو العراق واحتلالـــه، وكان بلا غطاءٍ قانوني من مجلـــس الأمن الدولي، في حرب «غير شرعية»، على حدّ وصف الأمين العام للأمم المتحدة حينئذ، كوفي

(20) Peter Beinart, «Why Hagel Matters,» The Daily Beast, 7/1/2013, <http://www.thedailybeast.com/articles/2013/01/07/why-hagel-matters.html>.

أنان،[21] قد ساهم من حيث نتائجه في خسارة الولايات المتحدة القوة والتأثير والمكانة والسمعة عالميًا[22]، كما ساهم في تدهور الاقتصاد الأميركي وارتفاع أسعار النفط وتراجع قيمة الدولار، فضلًا عن أنها استهلكت النتائج القدرات العسكرية والدبلوماسية والمالية الأميركية، ونالت من سمعة الولايات المتحدة، وسمحت بتنامي القوة والتأثير والنفوذ الصيني في فضاء شرق آسيا تحديدًا، في ظل الانشغال الأميركي في حرب عصابات وشوارع لم تعتدها من قبل[23]. وعلى حد تعبير الصحافي الألماني جوزف جوفي، فإن حرب العراق كانت «الحرب الخطأ، ضد العدو الخطأ في الوقت الخطأ»[24]. بل إن بعض المحلّلين السياسيين الأميركيين لا يتردّد في وصف المغامرة الأميركية في العراق بأنها «هزيمة»[25]، ذلك أن الولايات المتحدة خرجت من العراق خائبة بعد فشلها في تأمين وجود عسكري طويل الأجل لها هناك عبر مفاوضات إدارة الرئيس باراك أوباما - وقبلها إدارة بوش - مع حكومة رئيس الوزراء العراقي، نوري المالكي في أواخر عام 2008[26]، كما أنها لم تنجح في تحقيق أي هدف من أهدافها المعلنة لغزو العراق، فلا هي وجدت أسلحة دمار شامل زعمت امتلاك عراق صدّام حسين لها، ولا هي تمكّنت من إثبات أي علاقة ربطت نظام الرئيس الراحل بـ«الإرهاب العالمي» والقاعدة. كما أنها لم تحصل على عقود تفضيلية في سوق النفط العراقية، ولم تتمكّن من ضمّ العراق إلى خانة حلفائها

---

(21) <http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/3661134.stm>.

(22) Warren P. Strobel, «Iraq War's Cost: Loss of U.S. Power, Prestige, Influence,» *McClatchy Newspapers*, 15/3/2008, <http://www.mcclatchydc.com/2008/03/15/30413/iraq-wars-cost-loss-of-us-power.html>.

(23) Strobel, «Iraq War's Cost,» and Stephen M. Walt, «Top 10 Lessons of the Iraq War,» *Foreign Policy*, 20 March 2012, <http://www.foreignpolicy.com/articles/2012/03/20/top_ten_lessons_of_the_iraq_war>.

(24) Strobel, «Iraq War's Cost».

(25) Stephen M. Walt, «Lessons of Two Wars: We will Lose in Iraq and Afghanistan,» *Foreign Policy*, 16 August 2011, <http://walt.foreignpolicy.com/posts/2011/08/16/lessons_of_two_wars_we_will_lose_in_iraq_and_afghanistan>.

(26) Lesley Clark, «After War in Iraq, Biden Heralds New Era of US Involvement,» The Christian Science Monitor, 30/11/2011, <http://www.csmonitor.com/World/Middle-East/2011/1130/After-war-in-Iraq-Biden-heralds-new-era-of-US-involvement?nav=408368-csm_article-bottomRelated>.

في المنطقة، ذلك أن عراق اليوم أصبح ســاحة نفوذ إيرانية باعتراف الأميركيين أنفسهم، محطمةً بذلك (أي الولايات المتحدة) توازن القوى في الخليج العربي لمصلحة إيران[27]. أضــف إلى ذلك أن الولايات المتحدة فشــلت في تحقيق هدف آخر زعمته إدارة بوش، ألا وهو جعل العــراق أنموذجًا للديمقراطية في منطقة الشرق الأوســط. فعلى العكس من ذلك، انتهى الأمر بالعراق اليوم إلى أن يكون دولة متشــرذمة طائفيًا وعرقيًا، يســتبدّ فيها المالكي بالحكم من دون شركائه الآخرين من الشــيعة والســنّة والأكراد، على الرغم من إجراء أكثر من انتخابات شعبية هناك... إلخ.[28].

دع عنك أن حرب العراق والسياســات الأميركية الفاشــلة فيه أدّتا - كما يقول أوباما نفســه ومعه كثير من المراقبين السياسيين الأميركيين - إلى صرف التركيز الأميركي عن أفغانســتان، بما ســمح بــأن تقوى حركــة طالبان هناك واســتنزافها القوات الأميركيــة وإضعاف حكومة الحليــف الأميركي، الرئيس الأفغاني، حميد كرزاي، بل وحتى تمدّدها إلى باكستان.

طبعًا، لا يمكن إرجاع كلّ فشل أميركي في السنوات الاثنتي عشرة الماضية (منذ هجمات أيلول/ سبتمبر 2001) إلى غزو العراق، ولكن استغراق الولايات المتحدة في تركيزهــا لأكثر من ثمانيــة أعوام، هي عمر الاحتــلال الأميركي للعراق (آذار/ مارس 2003 - كانون الأول/ ديسمبر 2011)، على هدف واحد وإهمال التحديات الأخرى، داخلية أكانت أم خارجية، ســاهم إلى حد كبير في الأزمات الأميركية المتتالية[29]، فاجتياح العراق واحتلاله كانا «استثمارًا أميركيًا فاشلًا»[30]، لم يعد على الولايات المتحدة بما كانت تتوخّاه من ذلك القرار.

(27) Walt, «Lessons of Two Wars».

(28) Anthony H. Cordesman [et al.], «The Real Outcome of the Iraq War: US and Iranian Strategic Competition in Iraq» (Center for Strategic and International Studies, 8 March 2012), <http://csis.org/publication/real-outcome-iraq-war-us-and-iranian-strategic-competition-iraq>, and Walt, «Top 10 Lessons».

(29) Howard LaFranchi, «How the Iraq War has Changed America,» The Christian Science Monitor, 10/12/2011, <http://www.csmonitor.com/USA/Foreign-Policy/2011/1210/How-the-Iraq-war-has-changed-America>.

(30) LaFranchi, «How the Iraq War has Changed America».

إن تكلفة الاحتلال كانت باهظة الثمن أميركيًـا، كما كانت طبعًا، باهظة الثمن مـرّات ومرّات مضاعفة عراقيًا. لكن العراق وشـعبه لم يختارا الحرب والغزو والاحتلال، بل هي جرائم فُرضت عليهم (اسـتخدام تعبير جرائم هنا ليس منطلقًا من موقف مبدئي وأخلاقي فحسب، بل أيضًا انطلاقًا من أن قرار الغزو والاحتلال لم يكن بنـاءً على تفويض من مجلـس الأمن الدولي «مع التحفـظ هنا»، كما أن عددًا كبيـرًا من التحقيقات الأميركيـة والدولية أدانت أفعال القوات الأميركية في العراق كما في مجزرة الحديثة وسجن أبو غريب واغتصاب النسـاء وقتل المدنيين، وفيهم النساء والأطفال... إلخ). وتاليًا، لم يكن في وسـع العراقيين تجنّب عشـرات آلاف القتلى والجرحى، واحتلال وتدمير بلدهم وشرذمته عرقيًا وطائفيًا وجهويًا (فحتى خطّة الغزو لم تكن قط مدروسة بصورة صحيحة، وهو ما أدّى إلى شـرذمة البلد)[31]، فهذا كلّه كان جرّاء القرار الأميركي العدواني الذي كان بلا غطاءٍ شـرعي أممي، ولا حتى ذريعة قانونية أو سياسـية وحيدة صحيحة، حيث ثبـت أن المزاعم الأميركية كلها جرى التلاعب بهـا أو اختلاقها أصلًا. وهذا موضوع آخر سـنعود إليه لاحقًا.

على الجانب الآخر من المشهد، كانت التكلفة الأميركية الباهظة اختيارية لا مفروضة ولا حتى ضرورية، وهذا ما قاله باراك أوباما نفسه[32]. وهكذا، فإن مقتل قرابة 4500 جندي أميركي، وجرح أكثـر من 32.000 آخرين، وصرف أكثر من مئتي ألف مليار دولار[33]، واسـتنزاف القوات العسكرية الأميركية في ذلك البلد – حيث خدم في سـنوات احتلال العراق التـي فاقت الثماني، أكثر

(31) وزير الخارجيـة الأميركي حينئذ، كولن باول، حذّر من قـرار الغزو وقال للرئيس بوش إذا دمرت العراق فإنك ستكون مسـؤولًا عن إعادة بنائه، لكن تحذيرات باول لم يجر الاستماع إليها، انظر: «Chaos in Baghdad, Colin Powell on the Bush Administration's Iraq War Mistakes,» *Newsweek* (13 May 2012), <http://www.thedailybeast.com/newsweek/2012/05/13/colin-powell-on-the-bush-administration-s-iraq-war-mistakes.html>.

(32) خطـاب باراك أوبامـا في القاهرة فـي الرابع مـن حزيران/ يونيـو 2009، <http://www.nytimes.com/2009/06/04/us/politics/04obama.text.html?pagewanted=all&_r=0>.

(33) <http://www.reuters.com/article/2013/03/14/us-iraq-war-anniversary-idUSBRE92D0PG20130314>.

من مليون جنـــدي[34] - وعجز الولايات المتحدة عـــن التركيز على التحديات الاستراتيجية الأخرى التي تواجهها، كالتمدّد الصيني في فضاء المحيط الهادئ الآسيوي، واســـتمرار تطوير كوريا الشـــمالية قدراتها النووية، ومقاومة طالبان في أفغانستان وباكســـتان، وتزايد النفوذ الإيراني في المنطقة، وتراجع اقتصادها بصورة كبيرة[35]... إلخ، كانت كلّها جرّاء قرارات أميركية لم تُدْفَعْ لها ولم تكن مرغمة على اتّخاذها، بقدر مـــا أنها كانت مرتبطة بمفهوم الهيمنة الأميركية على العالـم وأفـــكار حالمة لما يُعرف بتيار «المحافظين الجـــدد» الذي كانت له اليد الطولى في إدارة بوش الأولى.

لا شـــك إذًا في أن ثمّة توافقًا إلى حدٍّ كبير، يصـــل إلى حدّ الإجماع، بين المحلّلين والمراقبين والأكاديميين والسياسيين الأميركيين، حتى من الجمهوريين الذين ينتمي إليهم جورج بـــوش الابن على أن حرب العـــراق وتداعياتها كانتا كارثيتين بالنســـبة إلى الولايات المتحدة، وأضعفتا موقفها الاستراتيجي في كثير من الجبهات الدولية، فضلًا عـــن آثارهما الكارثية في الاقتصاد الأميركي، الأمر الذي يلخصّه المسؤول السابق في إدارة جورج بوش، ورئيس مجلس العلاقات الخارجية حاليًا، ريتشـــارد هاس بقوله إن الآثار المترتّبة على السياسة الخارجية الأميركية بسبب غزو العراق واحتلاله «سلبية بوضوح»[36].

لكن كيف وصلت الولايات المتحدة إلى المعضلات الاســـتراتيجية التي تجد نفســـها فيها اليوم إنْ داخليًا أو خارجيًا؟ وكيف تورّطت في حرب لم تكن «حكيمةً منذ البدء»[37]، ولم يخطّط لها بصورة ســـليمة - فـــي بلد يباهي العالم بوزنه وكفاءة مراكز الدراســـات فيه - في أفق التنبؤ بالعقبات والتحديات التي

---

(34) Tom Vanden Brook, «U.S. Formally Declares End of Iraq War,» USA Today, 15/12/2011, <http://usatoday30.usatoday.com/news/world/iraq/story/2011-12-15/Iraq-war/51945028/1>.

(35) Mark Landler, «Iraq, A War Obama didn't Want, Shaped his Foreign Policy,» *The New York Times*, 17/12/2011, <http://www.nytimes.com/2011/12/18/us/politics/iraq-war-shaped-obamas-foreign-policy-white-house-memo.html?pagewanted=all&_r=0>.

(36) «Haass: On Balance, Iraq War's Impact on U.S. Foreign Policy 'Clearly Negative',» Council Foreign Relations, 14/3/2006, <http://www.cfr.org/iraq/haass-balance-iraq-wars-impact-us-foreign-policy-clearly-negative/p10132>.

(37) «Haass: On Balance».

قد تترتّب على الاحتلال، على الرغم من أن هناك كثيرين ممّن حذّروا حتى قبل غزو العراق عمليًا[38]؟

من دون الإجابة عن ذينك السؤالين، لن نتمكن من فهم حقيقة الوضع العالمي الذي تجد أميركا نفسها فيه اليوم، دع عنك الإجابة أصلًا عن موضوع هذه الدراسة: تأثير الانسحاب الأميركي من العراق في أولويات الاهتمام الأميركي في العالم.

أولًا: غزو العراق: من الواقعية السياسية إلى أوهام «المحافظين الجدد»

يتفق اليوم المراقبون والأكاديميون والسياسيون الأميركيون على أن غزو العراق واحتلاله في عام 2003 ما كانا لولا نفوذ وتأثير ما يُعرف بـ«تيار المحافظين الجدد» في إدارة جورج بوش الابن الأولى. فعلى حد تعبير الصحافي والكاتب الأميركي المعروف توماس فريدمان في مقابلة له مع صحيفة هآرتس الإسرائيلية في نيسان/ أبريل 2003: فإن «العراق كان الحرب التي أرادها المحافظون الجدد.. الحرب التي سوّقها المحافظون الجدد، أستطيع أنْ أعطيك أسماء 25 شخصًا كلّهم يقيمون ضمن مسافة قريبة جدًّا من هذا المكتب (حيث المقابلة في واشنطن)، لو استبعدوا إلى جزيرة صحراوية قبل عام ونصف عام من الآن لما كانت حرب العراق»[39].

لا أريد أنْ أتورّط هنا في التأريخ لـ«تيار المحافظين الجدد» وخلفياتهم وقناعاتهم الأيديولوجية وحقيقة أن أغلب من دفع لغزو العراق من بينهم هم يهود، أمثال دوغلاس فيث، المسؤول الرفيع في وزارة الدفاع الأميركية (2001- 2005)، وتشارلز كروثمور، الكاتب الصحافي الشهير، وريتشارد بيرل، ووليام كريستول، وبول وولفويتز، وإليوت إبرامز («لم نعرف بالجميع

(38) Brian C. Schmidt and Michael C. Williams, «The Bush Doctrine and the Iraq War: Neoconservatives Versus Realists,» The American University Of Paris, Working Paper, no. 61 (November 2007). <http://www.aup.edu/pdf/WPSeries/AUP_wp61-WilliamsSchmidt.pdf>.

(39) <http://www.haaretz.com/news/features/white-man-s-burden-1.14110>.

هنا، لأننا سـنعرّف بهم لاحقًا»)[40]، فهـذا خارج نطاق تركيز هذه الدراسـة. لكني سأسعى إلى تسـليط الضوء بقدر الضرورة لشرح دور ذلك التيار وأفكاره في توريط الولايـات المتحدة في حربٍ جاءت بنتائـجَ كارثية عليها كما يقول خصومهم، وتاليًا الدفع فـي مرحلة تاليةٍ لإعادة تعريـف الأولويات الأميركية وصوغها في السياسة الخارجية.

وكي لا نستغرق في التأريخ لهذا التيار ومعتقداته، ستلجأ هذه الدراسة إلى اعتماد التاريخ الرسـمي المتعارف عليه لبدء علاقة هذا التيار بالملف العراقي ودفعه باتّجاه غزو العراق ضمن رؤية استراتيجية أوسع لدور الولايات المتحدة ومكانتها العالمية. إن مثل هذه المراجعة ستفيدنا أيضًا من زاويتين، **الأولى** فهم ذلك الجدل الذي دار في أروقة الإدارة ومراكز الدراسـات الأميركية بين «تيار المحافظين الجدد» و«تيار الواقعيين السياسـيين» في شـأن مسألة غزو العراق والقناعات الأيديولوجية والاسـتراتيجية، وبصورة أعمّ مسـألة استخدام القوة العسـكرية الأميركية كآلية من آليات السياسـة الخارجية الأميركية. أمّا **الثانية**، فإنها سـتعيننا على فهم أثر ذلك النقاش وما ترتّب علـى غزو العراق في إعادة تعريف الأولويـات الأميركية في العالـم آنيًا، في مرحلة ما بعـد غزو العراق والانسحاب الأميركي منه.

ثانيًا: التأسيس الفلسفي للهيمنة الأميركية وغزو العراق

خلال عمليـة «عاصفة الصحراء» التي قادتهـا الولايات المتحدة لإخراج القـوات العراقية من الكويت أواخـر عام 1990 ومطلع عـام 1991، قرّرت إدارة الرئيس الأميركي جـورج بوش الأب، تحت تأثير «الواقعيين» الذين كانوا أصحاب اليـد الطولى فيها، من أمثال وزير خارجيته جيمس بيكر، ومستشـاره للأمن القومي برينت سـكوكروفت، ورئيس هيئة الأركان الأميركية المشـتركة كولن باول بأنْ لا مصلحة للولايات المتحدة في إسـقاط نظام الرئيس العراقي صدّام حسين واحتلال العراق، مكتفية في ذلك بسياسة «الاحتواء».

---

(40) <http://www.haaretz.com/news/features/white-man-s-burden-1.14110>.

هذه الغلبة لمصلحة تيار «الواقعيين السياسيين» في إدارة بوش الأب والذين لا يرون مانعًا في استخدام القوّة لحفظ المصالح الأميركية وتعزيزها - غير أنهم يرفضون توظيف القوّة لمصلحة مبادئ عليا، مثل نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان[41]... إلخ - لم تعنِ غياب تيار «المحافظين الجدد» من بقايا «الريغانية» (نسبة إلى الرئيس الأميركي الأسبق رونالد ريغان (1981- 1989) عنها. صحيح أن وجود «المحافظين الجدد» كان ضئيلًا في إدارة بوش الأب تلك، لكن أعدادهم الضئيلة كانت متمركزة في مواقع قرار نافذة في وزارة الدفاع الأميركية تحديدًا تحت قيادة وزير الدفاع حينئذ، ديك تشيني ذي الانتماء الأيديولوجي الغامض.

في عام 1992 قامت تلك المجموعة، بتوجيه من تشيني، بإعداد «وثيقة التخطيط والإرشاد الدفاعية» (DPG) الأميركية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي. وكانت الشخصيات المركزية الثلاث التي عملت على إعداد هذه الوثيقة هي: لويس ليبي الذي سيصبح مديرًا لمكتب تشيني كنائبٍ للرئيس في إدارة بوش الابن، وبول ولفويتز، ونائب وزير الدفاع دونالد رامسفيلد في إدارة بوش الابن الأولى، وزلماي خليل زاد الذي خدم في إدارتي بوش الابن سفيرًا للولايات المتحدة في أفغانستان، ثمّ العراق، ثمّ سفيرًا في الأمم المتحدة، بالتعاون مع شخصيات أخرى سيكون لها دور أيضًا في إدارة بوش الابن مثل ريتشارد بيرل، رئيس الهيئة الاستشارية للتخطيط الدفاعي في إدارة بوش بين عامي 2001 و2003[42].

إن مُعِدّي تلك الوثيقة كانوا مهووسين بالقوّة الهائلة التي أبانتها القوات المسلّحة الأميركية في حرب العراق، كما أنهم أرادوا أنْ يؤسّسوا لنظام عالمي أميركي جديد في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي في أواخر عام 1991، عنوانها الأبرز عدم السماح بنشوء وقيام قوى عالمية أو

(41) A'Ishah Waheed, «The US Invasion of Iraq: Failings and Consequences» <http://www.e-ir.info/2011/08/01/why-did-the-united-states-invade-iraq-in-2003-and-what-went-wrong-with-the-subsequent-occupation-what-impact-has-the-war-had-on-us-foreign-policy/>.

(42) <http://www.rightweb.irc-online.org/profile/1992_Draft_Defense_Planning_Guidance/>.

إقليمية جديدة قادرة على تحدّي الهيمنة الأميركية. وكان واحدًا من القواسم المشتركة التي جمعت تلك المجموعة، عدا عن انتمائها إلى تيار المحافظين الجدد، استياؤها الكبير من قرار إدارة بوش الأب، تحت تأثير «الواقعيين»، عدم استكمال غزو العراق وإسقاط نظامه، وهو ما رأوا فيه فرصة ضائعة لتعزيز الهيمنة الأميركية عالميًا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

غير أن هذه الوثيقة سرّبت بطريقة أو بأخرى إلى كلٍّ من صحيفتي **نيويورك تايمز** و **واشنطن بوست**، ما أثارامتعاضًا كبيرًا في صفوف الديمقراطيين وكثير من رموز الإدارة الجمهورية من تيار «الواقعيين»، الأمر الذي أرغم إدارة بوش الأب على المسارعة في الإعلان عن سحبها مباشرة[43].

لكن، ما هي النقاط التي انطوت عليها هذه الوثيقة وأثارت جدلًا كبيرًا ووحّدت كثيرين من الجمهوريين والديمقراطيين في مشهد نادر الحصول في واشنطن، في معارضتهم لها؟

إن أهمّ الخطوط العريضة لتلك الوثيقة هو أنها دعت **أوّلًا** إلى مضاعفة الإنفاق العسكري بصورة كبيرة، في مسعى للحفاظ على مكانة أميركا الجديدة، باعتبارها القطب الأوحد والأقوى عالميًا، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتدمير أي قوة تسعى إلى جبهة هذا الواقع الجديد[44]. **ثانيًا**، تضمّنت تلك الوثيقة دعوة إلى منع بروز أي قوى إقليمية أو عالمية منافسة للولايات المتحدة وهيمنتها؛ فحسبما جاء في الوثيقة: «هدفنا الأول أنْ نمنع بروز أي منافس جديد لنا، أكان في المناطق التابعة للاتّحاد السوفياتي السابق أم في أي مكان آخر، قادر على أن يمثّل تهديدًا للنظام (الدولي) كذلك الذي مثّله الاتحاد السوفياتي السابق... وهذا يتطلّب منّا أنْ نسعى إلى منع أي قوة معادية من السيطرة على منطقة تملك ثروات، بحيث لو تمكّنت قوة من السيطرة عليها، فإن ذلك قد

---

(43) <http://www.rightweb.irc-online.org/profile/1992_Draft_Defense_Planning_Guidance/>.

(44) <http://www.rightweb.irc-online.org/profile/1992_Draft_Defense_Planning_Guidance/>.

يســمح بولادة قوة عالمية جديدة. هذه المناطق تشــمل غرب أوروبا وشــرق آسيا ومناطق الاتحاد السوفياتي السابق وجنوب غرب آسيا»[45]. **ثالثًا**، أسّست تلك الوثيقة لمفهوم الهجمات الاســتباقية أو الوقائية. **رابعًا**، دعت إلى تجاهل التعاون والقانــون الدوليين إذا لم يكونــا متناغمين مع المصالــح الأميركية. **خامسًــا**، أكّدت ضرورة التدخل الأميركي بصورة انتقائية في أي إشكالات أو صراعات في العالم قد تهدّد مصالح حلفاء أميــركا وأصدقائها أو تهدّد النظام الدولي الجديد، حتى ولو كانت تلك الإشــكالات والصراعــات غير مرتبطة مباشرةً بمصالح الولايات المتحدة[46]. وتخلص الوثيقة إلى أن على الولايات المتحــدة أن «تظهر القيادة الضروريــة واللازمة لإقامة وحمايــة نظام (دولي) جديد يعمل على إقناع المنافسين المحتملين بأن عليهم ألا يسعوا إلى دور أكبر أو أن يسلكوا سياسات عدوانية لحماية مصالحهم المشروعة»[47].

على أي حال، وعلى الرغم من أن إدارة بوش الأب سحبت تلك الوثيقة، فإن توصياتها لم تمت، وسيعاد بعثها في مرحلة ما بعد هجمات أيلول/ سبتمبر 2001، الأمر الذي ســنعود إليه لاحقًا. وكذلك خسارة بوش الأب لانتخابات أواخر عام 1992 أمام الديمقراطي بيــل كلينتون، وخروج هذه المجموعة من الإدارة ومواقع التأثيــر في القرار الأميركي، كل ذلك لم يعــن كليًا غيابهم عن المشــهد خلال ســنوات حكم كلينتون (1993-2001). فتحــرّر المجموعة وتيار المحافظين الجدد من أعباء الالتزامات السياســية أتاح لهما فرصة العمل على تطوير أفكارهما وأجندتهما للسياسة الخارجية الأميركية بحرّية، وسيعمل هذا التيار في ســنوات حكم كلينتون الثماني عبر منظمة أسســوها تحت لافتة: «مشروع للقرن الأميركي الجديد» (PNAC).

من يقرأ إعلان المبادئ المؤسّس لتلك المنظمة في عام 1997 سيجد أنها تدافع وتستلهم مبادئ «وثيقة التخطيط والإرشاد الدفاعية» السالفة الذكر. وبعد

(45) <http://www.rightweb.irc-online.org/profile/1992_Draft_Defense_Planning_Guidance/>.

(46) <http://www.rightweb.irc-online.org/profile/1992_Draft_Defense_Planning_Guidance/>.

(47) <http://www.rightweb.irc-online.org/profile/1992_Draft_Defense_Planning_Guidance/>.

عرضها تلك المبادئ التي ناقشناها أعلاه، فإنها تعلن، وبوضوح: «يقع على عاتق الولايات المتحدة دور حيوي في الحفاظ على السلم والأمن في أوروبا، آسيا، والشرق الأوسط. وإذا تجاهلنا مسؤولياتنا فإن ذلك يعني أننا نستدعي تحديات لمصالحنا المركزية. ينبغي أن نكون قد تعلّمنا من تاريخ القرن العشرين أن من الضروري لنا أن نصوغ الحوادث قبل أن تولد الأزمات، وبأنه يجب علينا أنْ نتصدّى للتحديات قبل أن تصبح أكثرَ خطورة. تاريخ هذا القرن (العشرين) يجب أن يكون قد علّمنا أن نعلي من أهمية القيادة الأميركية»[48].

عبر نظرة سريعة إلى أسماء موقّعي إعلان المبادئ هذا، نجد من بينهم ديك تشيني وبول وولفويتز وليبي وزلماي خليل زاد ودونالد رامسفيلد (ذكرنا من قبل المناصب التي شغلوها في إدارتي جورج بوش الابن) وإليوت إبرامز الذي عمل مسؤولًا رفيعًا في مجلس الأمن القومي لإدارة بوش الابن في دورتيها الرئاسيتين (2001-2009)، وبيتر رودمان الذي عمل مسؤولًا رفيعًا في وزارة الدفاع تحت إدارة بوش الابن في الفترة 2001-2007.

في عام 1998، بعثت المنظّمة ذاتها رسالة إلى الرئيس كلينتون، وقّعها عدد من رموز «المحافظين الجدد»، طالبوه فيها بالتخلي عن سياسة «الاحتواء» نحو العراق، محاجّين بأنها والحصار غير كافيين للتخلّص من نظام صدّام حسين، والتأكّد من عدم سعيه إلى امتلاك أسلحة دمار شامل تهدّد أمن المنطقة واستقرارها وحلفاء أميركا فيها. ودعا أولئك في رسالتهم إلى تطوير استراتيجيا جديدة يكون هدفها التخلّص من نظام صدّام عبر المزاوجة بين الأساليب السياسية والدبلوماسية والعسكرية. ومن بين الأسماء التي وقّعت تلك الرسالة وليام كريستول وروبرت كيغين، وكلاهما من رموز المحافظين الجدد. ووقّعها أيضًا جون بولتون أحد المسؤولين السابقين في وزارة الخارجية والسفير الأميركي الأسبق للأمم المتحدة الذي خدم أيضًا في إدارة بوش بين عامي 2001 و2006، وريتشارد أرميتاج مساعد وزير الخارجية في إدارة بوش الأولى (2001-2005)، وهو غير محسوب على تيار «المحافظين الجدد»،

(48) <http://www.newamericancentury.org/statementofprinciples.htm>.

فضلًا عــن كلٍّ من إليوت إبرامز وزلمــاي خليل زاد وريتشــارد بيرل ودونالد رامسفيلد وبول وولفويتز... إلخ[49].

لم يتوقّف جهد منظّمة «مشروع للقرن الأميركي الجديد» في سياق سعيها إلى تأسيس إطار استراتيجي جديد للسياسة الخارجية الأميركية عند هذا الحد. بل إنها ستخطو خطوة أخرى إلى الأمام في أيلول/ سبتمبر 2000، أي قبل شهرين تقريبًا من الانتخابات الرئاســية فــي ذلك العام، وهي الانتخابــات التي جاءت بجورج بوش الابن. تمثّلت تلــك الخطوة بإصدار المنظّمة تقرير ضخم بعنوان: «إعادة بناء دفاعات أميركا: الاســتراتيجيا، القوات، والمــوارد لقرن جديد»[50]، أعــدّه باحثون من «معهــد أمريكان إنتربرايــز» (وهو أحد معاقــل «المحافظين الجدد» في واشنطن)، وهدف إلى وضع إطار استراتيجي إرشادي جديد للرئيس الأميركي القادم، وهو لم يكن معروفًا حينئذٍ، في مجال السياســة الخارجية[51]. وفي هذا التقرير، نجد معدّيه يعلنون منذ البداية، ومن دون أي مواربة، استلهامهم المبادئ ذاتها الواردة في «وثيقة التخطيط والإرشاد الدفاعية» السالفة الذكر[52].

من المســائل المثيرة في التقرير دعوته إلى غزو العراق كإحدى الوسائل المتوافرة للولايات المتحــدة «ليكون لها دور طويل الأمــد في أمن الخليج». ومرّة أخرى تبرز أســماء كلٍّ من تشــيني ورامســفيلد وولفويتز باعتبارهم أبرز المساهمين في إعداد ذلك التقرير.

ثالثًا: إدارة بوش الابن الأولى غزو العراق كهدف

مع نجاح بوش في الانتخابات الرئاسية أواخر عام 2000، وتسلّمه مقاليد الأمور مطلع عــام 2001، جاء معه كثير من رمــوز «المحافظين الجدد»، كما

(49) <http://www.newamericancentury.org/iraqclintonletter.htm>.

(50) «Rebuilding America's Defenses: Strategy, Forces, and Resources for a New Century» (A Report of The Project for the New American Century, September 2000), <http://www.newamericancentury.org/RebuildingAmericasDefenses.pdf>.

(51) <http://www.rightweb.irc-online.org/profile/1992_Draft_Defense_Planning_Guidance/>.

(52) <http://www.rightweb.irc-online.org/profile/1992_Draft_Defense_Planning_Guidance/>.

أوضحنا من قبل، وتقلّدوا مناصب حسّاسة في إدارته. غير أن نفوذ «المحافظين الجدد» في إدارة بوش الأولى لم يكن مطلقًا، بل وازنته رموز أخرى من مدرسة «الواقعيين»، من أمثال وزير الخارجية كولن باول، ومستشارة الأمن القومي حينئذ، كوندوليزا رايس، وريتشارد أرميتاج، ومسؤول التخطيط في وزارة الخارجية، ومستشار باول، ريتشارد هاس (2001-2003)... إلخ.

يجادل بعض المراقبين والأكاديميين بأن سياسات إدارة بوش الخارجية في أشهرها الأولى وقبل هجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001 كانت تميل أكثر إلى آراء «الواقعيين» بسبب تأثير رايس فيه. غير أن هذه الهجمات أعطت اليد العليا لرؤى «المحافظين الجدد» وقناعاتهم. وبحسب أولئك المراقبين، فإنه لولا الهجمات ما كان لإدارة بوش أن تبرّر للرأي العام الأميركي مسألة استخدام القوة العسكرية للدفع بالأجندة السياسية الخارجية الأميركية وغزو العراق، كما كان يريد «المحافظون الجدد»[53].

غير أن ثمّة من يرى أن هذا التحليل غير دقيق على إطلاقه، ذلك أن إدارة بوش مالت إلى مواقف أحادية في فترة ما قبل هجمات أيلول/ سبتمبر؛ ففي فترة زمنية قصيرة منذ تسلّم بوش منصبه حتى وقوع الهجمات، رفضت إدارة بوش الانضمام إلى عدد من الاتفاقات الدولية، مثل اتفاق المحكمة الجنائية الدولية، واتفاق كيوتو في شأن التغير المناخي. كما رفضت التقيد باتفاق منع الأسلحة البيولوجية، وقامت أيضًا بالانسحاب من اتفاق الحدّ من الصواريخ الباليستية الموقّعة مع روسيا[54].

أمّا في ما يتعلّق بالعراق فإنه من الضروري هنا أن نشير إلى أن برنامج الحزب الجمهوري الانتخابي لعام 2000 دعا إلى «التطبيق الكامل» لـ «قانون تحرير العراق» وإزالة نظام حكم صدّام حسين. هذا القانون صيغ في أروقة الكونغرس الأميركي كسياسة إرشادية في عام 1998، عبر دعوته إلى إحداث

---

(53) Waheed, «The US Invasion of Iraq».

(54) Schmidt and Williams, «The Bush Doctrine».

تغيير في النظام العراقـي. وبتوقيع الرئيس كلينتون في ذلـك العام تحوّل إلى قانون. وكان هذا القانون إحدى الحجج التي تذرّعت بها إدارة بوش في تشرين الأول/ أكتوبر 2002 للقيام بغزو عسكري للعراق[55]. أضف إلى ذلك الحقيقة التي أشـرنا إليها من قبل، وهي أن عددًا ممّن سـاهموا في إعداد تقرير «إعادة بناء دفاعات أميركا: الاسـتراتيجيا، القوات، والموارد لقرن جديد» الذي أعدته منظمة «مشروع للقرن الأميركي الجديد» في عام 2000 شغلوا مناصب مرموقة في إدارة بوش، مثل تشيني ورامسفيلد وولفويتز.

بحسـب وزير المال في إدارة بوش الابن الأولى، بـول أونيل (2001-2003)، تمت مناقشـة «خطط طارئة» لمهاجمة العراق منـذ الاجتماع الأول لمجلس الأمن القومـي الأميركي بعد خطـاب التنصيب للرئيـس في كانون الثاني/ يناير 2001[56].

إذًا، من الواضح من خلال العرض السـابق، أن التفكيـر في غزو العراق كان موجودًا منذ تسـلّم بوش الابن للرئاسة، وأن العديد من شخصيات الإدارة البارزة من المحافظيـن الجدد كانـوا متحفزين للأمـر، وكان كلّ ما يلزم هو الذريعة لإقناع الـرأي العام الأميركي بالذهاب إلـى الحرب. وكانت هجمات أيلول/ سبتمبر بمنزلة هدية من السـماء لأولئك كي يشرعوا في تطبيق مبادئهم الشرسة في السياسـة الخارجية الأميركية، كما أنها ساهمت في إقناع رأي عام متشكّك في التورّط في مغامرات عسكرية خارجية، بعد حرب فيتنام (1955-1975). أضف أن تلك الهجمات أخلّـت بالتوازن القائم في إدارة بوش الابن الأولى بين معسكريْ «الواقعيين السياسيين» و«تيار المحافظين الجدد» لمصلحة الأخير، على الرغم من اعتراضات «الواقعيين» على فكرة غزو العراق، إذ رأوا فيها مغامرة غير محسـوبة النتائج، وأن العراق يمكن «احتواؤه» بما يجعل من الحرب أمرًا غير ضروري[57].

(55) <http://thomas.loc.gov/cgi-bin/query/z?c105:H.R.4655.ENR>.

(56) <http://www.cnn.com/2004/ALLPOLITICS/01/13/oneill.bush/>.

(57) Schmidt and Williams, «The Bush Doctrine».

رابعًا: العراق.. «حقل تجربة» لأيديولوجيا المحافظين الجدد

بعد تلك الهجمـــات بدا من الواضـــح جنوح إدارة بوش الابـــن في فترتها الأولى إلى قناعات المحافظين الجدد، وكان أول تعبيرات ذلك ما كشف عنه في «الاســـتراتيجيا الدفاعية الوطنية» في عام 2002، وهي الاستراتيجيا لتي أسّست لما أصبح يُعرف في ما بعـــد بـ«مبدأ بوش»، خصوصًا تبنّـــي الهجمات الوقائية أو الاســـتباقية، حيث لاحظ كثير من المراقبين مدى التشـــابه بينهـــا وبين «وثيقة التخطيط والإرشاد الدفاعية» التي أعدّها بعض رموز «المحافظين الجدد» - ممن شـــغلوا مناصب حساســـة في إدارة بوش الابن - عـــام 1992، زمن إدارة بوش الأب[58].

تكـــوّن «مبدأ بوش» من أربعة عناصر رئيســـة تســـتلهم كلّهـــا روح أفكار «المحافظين الجدد»[59]:

- أميركا هي القوة العالمية الوحيدة المهيمنة، وهي ستسعى إلى الحفاظ على هذا الواقع وترســـيخه. نجد تأكيدًا لهذا المعطى فـــي التقرير الذي قدّمه بوش في أيلول/ ســـبتمبر 2002 بشأن «اســـتراتيجية الأمن القومي للولايات المتحـــدة الأميركية»، حيث جـــاء: «ينبغي أن نبني وأن نحافـــظ على دفاعاتنا إلى الدرجة التي لا يمكن منافســـتها»[60]، مضيفًا: «قوّاتنا ينبغي أن تكون قوية بما فيه الكفاية لردع أي منافســـين محتملين عن الســـعي إلى بناء قوة عسكرية على أمل التجـــاوز، أو حتى معادلة قوة الولايات المتحدة»[61]. إن طرح بوش هذا يتوافق مع منطق «المحافظين الجـــدد» الرافضين مبدأ «توازن القوى» في العلاقـــات الدولية، الذي فيه، بحســـب رأيهم، تهديد لأمن أميركا واســـتقرار النظام الدولي[62].

---

(58) <http://www.rightweb.irc-online.org/profile/1992_Draft_Defense_Planning_Guidance/>.

(59) لمزيد من التفاصيل في هذا الموضوع، انظر: Schmidt and Williams, «The Bush Doctrine».

(60) «U.S. National Security Strategy: Transform America's National Security Institutions to Meet the Challenges and Opportunities of the 21st Century,» US Department of State, 20 September 2001, <http://2001-2009.state.gov/r/pa/ei/wh/15430.htm>.

(61) «U.S. National Security Strategy».

(62) Schmidt and Williams, «The Bush Doctrine».

- حق الولايات المتحدة في استخدام «الضربات الاستباقية» أو «الوقائية» متى اعتقــدت أن ثمّة تهديدًا لأمنهــا أو مصالحها. ويتعزّز هــذا المبدأ بـ«مبدأ الواحد فــي المئة» الذي أسّــس له نائب الرئيس، تشــيني، القائــل إن التركيز ينبغي أن يكون على نية العــدو، لا قدراته الفعلية، في تحديد داع لتوجيه ضربة «اســتباقية» أو «وقائية»(63). وهكذا، فإن الهجوم على العراق أصبح مبرّرًا لدى إدارة بوش، لمجــرّد وجود احتمال امتلاك نظام صدّام أســلحة دمار شــامل، أو برامج لتطويرهــا، أو أنه قادر حتى على تطويرها يومًا مــا ليهدّد بها مصالح الولايات المتحدة وأمنها(64)، ومن ثمّ فإن عملية التلاعب وتســييس واختلاق «الأدلة» الاســتخباراتية الزاعمة امتلاك العراق أســلحة دمار شامل، أو برامج مستقبلية لذلك، كانت أمرًا مشروعًا في نظر إدارة بوش. بحسب ذلك المنطق: «ينبغي أن نردع ونقاوم أي تهديد قبل أن يصبح واقعًا»(65).

- حقّ الولايات المتحدة في التصرّف أو التحرّك بصورة أحادية، أكان بغطاء شــرعي قانوني أم بغيره في حال رأت الولايات المتحدة أو استشعرت أي تهديد حالي قائم أو مســتقبلي قادم لأمنها ومصالحها كما أوضحنا في النقطة السابقة. هذا المنطق - المنطلق من هوس «المحافظين الجدد» بالقوة العسكرية الأميركية الهائلــة - كان واضحًا في قــرار إدارة بوش غزو العراق مــن دون غطاء قانوني من مجلس الأمن الدولي، وانتهاك أحد قــرارات ذلك المجلس (1441)، وهي جعلت مــن ضمن مبرّراتها لغزو العــراق عدم التزام هــذا الأخير، كما زعمت، بقرارات مجلس الأمن الدولي!(66). ولعل من المفيد هنا أن نشير في هذا السياق إلى أن قرار بوش غزو العراق جاء ضمن القرار الســري ذاته الذي وقّعه في 17 أيلول/ ســبتمبر 2001 - أي بعد أقل من أســبوع واحد مــن هجمات أيلول/ سبتمبر- لغزو أفغانســتان. معنى ذلك، أن بوش لم ينتظر معلومات استخباراتية

(63) Michiko Kakutani, «Personality, Ideology and Bush's Terror Wars,» The New York Times, 20/6/2006, <http://www.nytimes.com/2006/06/20/books/20kaku.html?pagewanted=all>.

(64) Waheed, «The US Invasion of Iraq».

(65) Waheed, «The US Invasion of Iraq».

(66) للمزيد عن المزاعــم الأميركية، انظر خطاب الرئيس جورج بوش أمــام الجمعية العمومية للأمم المتحدة في 12/ 9/ 2002، <http://www.un.org/webcast/ga/57/statements/020912usaE.htm>.

مزعومة عن تورّط العراق في تلك الهجمات، كما كان يصرّ على أجهزته الاستخبارية أن تجد دليلًا مباشرة بعد الهجمات، فضلًا عن أن القرار لم يكن مرتبطًا أصلًا في ذهن إدارته بأي قرارات أمنية أو تفويض من مجلس الأمن[67].

طبعًا، كان منطق إدارة بوش الأولى هذا متوافقًا مع حساسية «المحافظين الجدد» بإزاء أي صيغ للتعاون الدولي المشترك، وحتى القانون الدولي نفسه والأمم المتحدة، الأمر الذي أشرنا إليه سالفًا.

- نشر الديمقراطية، هذا العنصر مرتبط بإحدى قناعات «المحافظين الجدد» وهي وجوب أن يكون لدى الولايات المتحدة الرغبة في استخدام القوة العسكرية في سياستها الخارجية، في سياق سعيها إلى تحقيق مبادئ «أخلاقية» ومُثُل تؤمن بها، ومن ذلك طبعًا نشر الديمقراطية، كما يقول هؤلاء[68]. المثير أن إحدى الركائز الأيديولوجية لـ«المحافظين الجدد» هي إيمانهم باللزومين «الخير المطلق» و«الشر المطلق»، وهو التعبير الذي وجد طريقه إلى خطاب بوش في حالة الاتحاد أمام الكونغرس في 29 كانون الثاني/ يناير 2002 عن «محاور الشر» الثلاثة: العراق وإيران وكوريا الشمالية[69]. دع عنك طبعًا القناعات الدينية المعززة لهذا المعطى في تفكير بوش[70]، وعملية الشيطنة الممنهجة التي تعرّض لها صدّام حسين ونظامه.

---

(67) يقول ريتشارد كلارك في كتابه *Against All Enemies* وكان مستشارًا خاصًا لدى الرئيس بوش لمكافحة الإرهاب، إن الرئيس أصر على فريقه للأمن القومي بعد هجمات أيلول/ سبتمبر بأن يبحثوا عن أي صلة تربط نظام صدام حسين بالهجمات، وبأنه لم يعجبه جواب وكالة الاستخبارات الأميركية المركزية (سي آي إيه) النافي للأمر وتحديد المسؤولية في «القاعدة». يشير كلارك أيضًا، إلى أن وزير الدفاع رامسفيلد ونائبه ولفويتز كانا يصران على مسؤولية العراق على الرغم من نفي كل المعلومات الاستخباراتية المتوافرة لذلك.

لمزيد من التفاصيل، انظر: <http://govinfo.library.unt.edu/911/report/911Report_Ch10.htm>, and <http://www.issues2000.org/Archive/Against_All_Enemies_War_+_Peace.htm>.

(68) Waheed, «The US Invasion of Iraq».

(69) <http://edition.cnn.com/2002/ALLPOLITICS/01/29/bush.speech.txt/>.

(70) لمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع، انظر: Rupert Cornwell, «Bush: God Told Me to Invade Iraq,» *The Independent*, 7/10/2005, <http://www.commondreams.org/headlines05/1007-03.htm>, and Jonathan Turley, «Report: Bush Told French President Jacques Chirac that Iraq War was Biblically Ordained with Story of Gog and Magog,» 25/5/2009, <http://jonathanturley.org/2009/05/25/report-bush-told-french-president-jacques-chirac-that-iraq-war-was-biblically-ordained-with-story-of-gog-and-magog/>.

المحصلة من كلّ ما سبق أن غزو العراق واحتلاله كانا، بحسب المفكّر الأميركي نعوم تشومسكي، تجربة أولى ضرورية لمفهوم «الحرب الوقائية»، مع أمل أن يصبح معيارًا أميركيًا دوليًا مقبولًا. أمّا سبب اختيار العراق ليكون نطاق التجربة الأولى لهذا المفهوم، فإنه عائد، عند تشومسكي، إلى أن العراق كان «هدفًا سهلًا جدًّا وعاجزًا عن الدفاع عن نفسه»[71]. وبالتالي، كانت قراءة «المحافظين الجدد» لنتيجة غزو مستقبلي حينئذٍ للعراق، بأن انهيار المجتمع وسقوط النظام سيكونان أمرًا سهلًا[72]. أضف أن إدارة بوش أرادت تحويل العراق إلى «وكيل خاضع» للهيمنة الأميركية في إطار استراتيجيا أوسع لتعزيز السيطرة الأميركية على الخليج العربي وإمدادات النفط فيه وتعزيز مصالح أميركية أخرى في المنطقة[73].

هكذا اكتمل الإطار النظري لـ «المحافظين الجدد» في إدارة بوش لغزو العراق وإسقاط نظام الرئيس صدّام حسين، غير أن مساعي «المحافظين الجدد» تلك وجدت مقاومة، وإن كانت ضعيفة جدًّا وفاشلة، من تيار «الواقعيين» المتراجع والمتهالك في الإدارة بسبب هجمات أيلول/ سبتمبر. وكان رمز تيار الواقعيين الأبرز المحذّر من الذهاب إلى غزو العراق من دون تفويض وتعاون دوليين، وزير الخارجية كولن باول الذي استطاع فعلًا أن يقنع بوش بضرورة الذهاب إلى مجلس الأمن الدولي لتقديم «القضية» الأميركية ضد نظام صدام.

كانت حجّة باول ومن معه من تيار الواقعيين في إدارة بوش الابن الأولى، أن ذهاب الولايات المتحدة إلى الحرب منفردةً سيجعل أميركا تبدو دولة إمبريالية، وستكون مصدرًا لتهديدات أكبر للأمن القومي الأميركي[74]. غير أن ذهاب باول إلى مجلس الأمن مطلع شباط/ فبراير 2003، وعلى الرغم

(71) Waheed, «The US Invasion of Iraq».

(72) Waheed, «The US Invasion of Iraq».

(73) Waheed, «The US Invasion of Iraq».

(74) James Pinkerton, «Powell has Painted Bush into a UN Corner,» *Newsday*, 18/2/2003, <http://newamerica.net/node/6564>.

من أنه قدّم في «مرافعته» ما زعمه من «دلائل» اســتخباراتية من صور تجسّس فضائية ومكالمات مسجّلة مزعومة لمسؤولين عراقيين، وغير ذلك من المزاعم الاســتخبارية[75]– (اتّضح في ما بعد أن تلك «الأدلّة» كانــت كلها مختلقة) – تؤكّد عــدم امتثال العراق لقــرارات مجلس الأمن الصادرة فــي حقّه، لم تقنع مجلس الأمن المتشــكّك في إعطاء تفويض قانوني أممــي للولايات المتحدة لغزو العراق. فكان أن مضت الولايات المتحدة، تماشيًا مع تعاليم «المحافظين الجدد» و«مبدأ بــوش»، إلى الحرب بقرار منفرد – في ســياق مفهوم «الحرب الاستباقية» – مع ما ســمّي «تحالف الراغبين»، ومن دون أدنى اهتمام بالشرعية القانونية الأممية، وكان اجتياح العراق واحتلاله وإسقاط نظام البعث فيه.

إذا كان غزو العراق واحتلاله عملية ســهلة نســبيًا وأشــبعت غرور بوش و«المحافظين الجدد» بالقوة العســكرية الأميركية الهائلة، فــإن ما ترتّب على الغزو والاحتــلال كان ذا آثار وتداعيــات كارثية على الولايــات المتحدة لم يتحسّــب لها هؤلاء، وجَرَّت على الولايات المتحدة قرابة عشرة أعوام عجاف استنزفت القوة والعظمة الأميركيتين بصورة كبيرة.

خامسًا: ما بعد الفشل الأميركي في العراق: العودة إلى الواقعية السياسية

إذًا، ما كانت عســكرة السياســة الخارجية الأميركية في إدارة بوش الابن الأولى وإعطاؤها الأولية في هذا النطاق ليمرّا مــن دون أثمان أميركية باهظة، إن داخليًا أو خارجيًا. وكما أريد للعراق أن يكون «حقل التجربة» الأول لتعاليم «المحافظين الجــدد» و«مبدأ بوش» المؤسّــس عليهــا – خصوصًا في معطى «الهجمات الاســتباقية» – وذلك في أفق فرض الهيمنة الأميركية الأحادية على العالم، فإن العراق أيضًا ســيكون على الرغم من إدارة بوش الأولى موقع فشل طموحات فرض الهيمنــة الأميركية عالميًا، على الأقل في فترتي رئاســة بوش الابن، وفترتي رئاسة أوباما الأولى والثانية حتى اللحظة.

(75) <http://www.un.org/apps/news/storyAr.asp?NewsID=6079&Cr=iraq&Cr1=inspect>.

طبعًا، لا يحتاج الفشــل الأميركي فــي العراق إلى كثير تدليــل هنا إذا ما اعتمدنا قراءة عكسية زمنيًا لتسلسل الحوادث، على أنه ضرب من ناحية صدقية تنظيرات «المحافظيــن الجدد» وقيمتهــا وأوهامهم الحالمــة، وأظهر بصورة صارخة حدود القوة والعظمــة الأميركيتين. ومن ناحية أخــرى دفع الولايات المتحدة - راغمةً أم راغبةً، ولا شــكّ راغمة - إلى أن تعود إلى التفكير بصورة أكثر واقعية مذ اســتوعبت أن للقوة العســكرية الهائلة حدودًا من حيث القدرة على الإنجاز لا يمكن تخطّيها.

سادسًا: أيديولوجيا «المحافظين الجدد» وتوريط أميركا: أين الخلل؟

لكن ما هي أوجه الخلل في حســابات «المحافظيــن الجدد» وتنظيراتهم الحالمة كما أبانتها حرب العراق وكانــت ذات تداعيات كارثية على الولايات المتحدة؟

الإجابة لن تكون ســهلة، لا لأن ثمّة صعوبة في تحديد أوجه الخلل هذه، بقدر ما أن الأمر متعلّق بصعوبة حصرها واختصارها هنا ضمن سياق ينبغي ألّا يخرج عن هدف الدراسة الأساس. لذلك، سنسعى إلى الإيجاز في مناقشة أوجه الخلل هذه بما يبقينا ضمن موضوع الدراســة، وبما يخدم فكرتها بحيث تعيننا على تلمّس أولويات السياسة الخارجية الأميركية في مرحلة ما بعد الانسحاب الأميركي من العراق وفهم كيفية تشــكّلها والعودة إلى منطــق «الواقعيين» في ضوء فشل ذلك الغزو.

في تقدير هذه الدراســة أنه ينبغــي أن تنطلق نقطة البداية فــي فهم أوجه الخلل من نقد طغيان سقوف الأيديولوجيا المرتفعة والهائمة في أحيان كثيرة في الطوباوية على حسابات وحقائق في الواقع المعقّد. هذا أمر ينسحب على الفضاء العام للعمل السياسي، كما ينسحب على الإطار التنظيري لـ «المحافظين الجدد».

أشــرنا ســابقًا إلى أن إحدى نقاط الخلاف المركزية بين تيار «الواقعيين السياســيين» و«المحافظين الجدد» ترتبط بمسألة عســكرة السياسة الخارجية الأميركية وربطها بمبادئ وقيم أخلاقية وأيديولوجية عليا، من ذلك مثلًا نشــر

الديمقراطية، أو حشـر العسـكرة في ثنايا جدليتي «الخير» و«الشر» كما فعلت إدارة بوش الأولى في سياق حربها العالمية على ما نعتته بـ«الإرهاب».

كما أسلفنا أعلاه، لا يرى تيار «الواقعيين» مانعًا في توظيف القوة العسكرية الأميركية في السياسة الخارجية، لكن ذلك مرهون بتحقيق مصالح أميركية عليا، وضمن حدود الضرورة(76). وبالتالي، وبحسب تحليل «الواقعيين السياسيين»، فإن ربط إدارة بوش الأولى للقوة العسكرية بمبادئ وقيم أخلاقية وأيديولوجية قاد إلى تلك الأخطاء الكارثية في السياسـة الخارجية الأميركية(77). ويسـوق الواقعيون أمثلة كثيرة على هـذا الأمر، منها أن العراق لم يتحوّل إلى ديمقراطية فاعلة، كما أن الغزو الأميركي لم يحوّل منطقة الشـرق الأوسط أيضًا إلى واحة للديمقراطية، بل وجد «الدكتاتوريون» العـرب في فوضى العراق المترتّبة على انهيار السـلطة المركزية ذريعة قوية لتحذير شـعوبهم من خطر الفوضى إذا ما سقط «النظام»(78).

مسـألة أخرى مرتبطة بهيمنـة أوهـام الأيديولوجيا على حقائـق الواقع تتعلّق بنظرية «المحافظين الجدد» أن غزو العراق، الهدف السـهل، «اسـتباقيًا» أو «وقائيًا»، سـيكون باعثًـا للرعب في قلـوب خصوم الولايـات المتحدة، وسيدفعهم إلى التسـليم بالهيمنة الأميركية وعدم التفكير أبدًا في تحدّيها. لكن الغزو الأميركي للعراق جاء بنتائج عكسية، من ذلك، مثلًا، أن «محوري الشر» الآخرين، وفق نظرية بوش الابن، كوريا الشمالية وإيران، لم ترتعدا ولم ترتدعا، بسـبب القوة العسـكرية الأميركية الهائلة التي أبرزتها في العـراق، بقدر ما أن ذلك كان حافزًا أكبرَ لهما لتسريع وتيرة التسلّح والسعي إلى امتلاك أسلحة غير تقليدية لمواجهة أي عدوان أو غزو أميركي محتمل لهما(79).

الأمر نفسه ينطبق على حساسـية «المحافظين الجدد» إزاء الأمم المتحدة

(76) Waheed, «The US Invasion of Iraq».

(77) Schmidt and Williams, «The Bush Doctrine».

(78) Strobel, «Iraq War's Cost».

(79) Schmidt and Williams, «The Bush Doctrine».

والقانون الدولي وصيغ التعاون الدولي؛ فكما أن لدى «الواقعيين» الحساسيات ذاتها، إلّا أنهم رفضوا المنطق «الأحادي» الذي نَظَّر له «المحافظون الجدد» واتّبعته إدارة بوش الأولى في غزوها العراق. فالمنطق «الأحادي» الأميركي قاد إلى غزو سهل نسبيًا للعراق وإسقاط نظامه، غير أن مسألة الاحتلال أثبتت أن لها تعقيدات من نوع خاص لم تكن القوات الأميركية مهيأة أو مستعدّة لها، الأمر الذي دفع بالإدارة الأميركية، بعد أن استوعبت أنها تغرق «في الوحل العراقي»[80]، إلى أن تعود إلى الأمم المتحدة - بعد شهرين من الغزو - راغمة طلبًا للعون الأممي في بلد محت سياساتها له هي نفسها جميع مقوّماته في الوحدة الوطنية والتماسك الشعبي والنظام القانوني[81].

ليس ذلك فحسب، بل إن القوة العسكرية الأميركية الهائجة والمنفلتة من أي عقال هزّت الصورة الأميركية عالميًا، وأصبح يُنظر إليها على أنها دولة عدوانية وتشكّل خطرًا على السلم العالمي[82]، خصوصًا مع سقوط الصدقية الأميركية في العراق واتّضاح زيف ذرائع الغزو لذلك البلد. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإنها دفعت خصوم أميركا الآخرين إلى بناء وتعزيز قدراتهم العسكرية وحضورهم الدولي والإقليمي، خصوصًا الصين وروسيا، مستفيدتين في ذلك من التورّط الأميركي في «الوحل العراقي».

أبعد من ذلك، ارتبطت كارثية قرار احتلال العراق وعدوانيته أيضًا بسوء تخطيط قاتل لعملية الاحتلال تلك. فحتى في سياق التخطيط لمرحلة ما بعد الاحتلال، كانت الأيديولوجيا الطوباوية حاضرة. وهاك بعض النماذج: فمثلًا،

---

(80) الغريب أن صاحب توصيف «الوحل العراقي» هو ديك تشيني نفسه في مقابلة أجراها في عام 1994 ودافع فيها عن قرار إدارة بوش الأب بعدم اجتياح العراق في مطلع التسعينيات. وقد كشف عن تسجيل تلك المقابلة في آب/ أغسطس 2007. <http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/1560915/Dick-Cheney-Iraq-quagmire-video-hits-the-web.html>.

(81) لمزيد من التفاصيل، انظر: <https://www.globalpolicy.org/political-issues-in-iraq/un-role-in-iraq.html>.

(82) لمزيد من المعلومات عن تراجع الاحترام للولايات المتحدة عالميًا، انظر: <http://www.nytimes.com/2003/06/04/world/after-the-war-opinion-world-s-view-of-us-sours-after-iraq-war-poll-finds.html>.

افترض «المحافظون الجدد» أن الشعب العراقي سيخرج مهلّلًا ومرحّبًا بالقوات الغازيـــة كـ «محرّرين» لهم من نظـــام عبودية صدّام[83]، فمـــاذا كانت النتيجة؟ أيضًا، افترض أولئك أن الشعب العراقي سيسلّم باحتلال بلده، فهو في قناعتهم حينئذ، شعب منهار معنويًا ووطنيًا، فكانت النتيجة مقاومة شرسة وحرب شوارع (ســمّتها أميركا تمرّدًا)، استهلك القوة العســكرية الأميركية الهائلة واستنفدها، وحوّل قواتها العسكرية على الأرض إلى قوات أقرب إلى الشرطة لكنها عاجزة عن كبح جماح ثورة المقاومة المســلّحة[84]. وهكذا، بدلًا من أن يكون الغزو الأميركي للعراق «نزهة» ســريعة تنتهي خلال أشــهر، ولا تتطلّب وجود أكثر من 100.000 جندي أميركي في مرحلة مــا بعد الغزو، فإنه تحوّل إلى جحيم استلزم بقاء عشرات الآلاف من القوات الأميركية على الأرض، بل مضاعفتهم في ما بعد في ما عُرف بـ «التصعيد» في أواخر عام 2006.

لعل من المفيد هنا أن نشــير إلى أن قائد أركان الجيش الأميركي الأسبق، الجنرال إريك شينســكي، أخبر لجنة القوات المســلّحة في مجلس الشــيوخ الأميركــي في شــباط/ فبراير 2003، أي قبــل الحرب بنحو شــهر واحد، أن الأمر ســيتطلّب «مئات الآلاف من الجنود» لتأمين العــراق. ولم يمض يومان على تلك التصريحات حتى خرج رامســفيلد ونائبه وولفويتز يخطّئانه ويصرّان على أن الأعداد المطلوبة ســتكون أقل من ذلك كثيــرًا. ولم يمض وقت حتى اضطرّ شينسكي إلى تقديم اســتقالته، فأشيع حينها أن ذلك كان بسبب امتعاض رامسفيلد من تقديراته تلك[85].

---

(83) في 16/ 3/ 2003، وقبل أيام من غزو العراق، قال تشــيني في مقابلة تلفزيونية إن الشعب الأميركي سيستقبل الجنود الأميركيين «كمحررين». <https://www.mtholyoke.edu/acad/intrel/bush/cheneymeetthepress.htm>.

(84) انظر: Walt, «Top 10 Lessons».

(85) Eric Schmitt, «Threats and Responses: Military Spending; Pentagon Contradicts General on Iraq Occupation Force's Size,» *The New York Times*, 28/2/2003, <http://www.nytimes.com/2003/02/28/us/threats-responses-military-spending-pentagon-contradicts-general-iraq-occupation.html?src=pm>.

عــن أســباب اســتقالة شينســكي، انظــر: <http://www.cnn.com/2004/ALLPOLITICS/10/08/factcheck/>.

معلوم الآن، بسبب تقديرات رامسفيلد الخاطئة ومن ورائها تقديرات «المحافظين الجدد» أن الولايات المتحدة بقيت تغرق أكثر فأكثر في «وحل العراق»، إلى أن اضطر بوش مرغمًا في أواخر عام 2006، أي في إدارته الثانية، إلى الاعتراف بأن الاستراتيجيا الأميركية في العراق لا تعمل بصورة صحيحة، وأصدر قرارًا بزيادة عديد القوات الأميركية العاملة على الأرض بأكثر من 30.000 جندي إضافي، ليصل عدد القوات الأميركية العاملة في العراق إلى 170.000 جندي. وما كان ذلك إلّا بعد استقالة رامسفيلد وبدء بوش رئاسته الثانية في عام 2005[86].

إن أخطاء «المحافظين الجدد» في هذا السياق نجمت في جانب كبير منها عن أنهم تعاملوا مع الحرب في العراق وردّة الفعل المتوقّعة من جانب نظامه وشعبه بمنطق النظريات الفيزيائية أو الرياضية، بمعنى أن ضربة عسكرية أولية هائلة للعراق ستجبر النظام على الاستسلام فورًا. لكن ضربات «الصدمة والترويع» الجوية الخاطفة والمدمّرة لم تدفع النظام إلى الاستسلام بل ضاعفت من جرعات التحدّي والمقاومة. وعندما سقط النظام، ظنّ أولئك أن الشعب سيعاملهم فاتحين محرّرين لا غازين محتلّين. فكان أن اندلعت مقاومة شرسة جعلت أميركا تغرق في ذلك البلد وتستنفد قوتّها فيه. ذلك الغرق الأميركي قاد إلى أمرين: **الأول** أن أميركا لم تتمكّن من تحقيق ما ابتغته من وراء الحرب، فلا هي حظيت بالسيطرة على ثروات العراق النفطية، ولا هي تمكّنت من نقل الرعب إلى خصومها الآخرين، كسورية وإيران وكوريا الشمالية. ذلك أنها لم تعد تملك القدرة على شنّ عدوان عسكري آخر، وهي غارقة في «أوحال» العراق. **الثاني** أن الولايات المتحدة بسبب تورّطها في العراق واتّضاح نظريات «المحافظين الجدد» أنها لم تزد على كونها أوهامًا أو طموحات غير واقعية، عجزت عن متابعة التحديات الأخرى التي تواجهها استراتيجيًا، وبالتالي هَمَدَ مفهوم الهيمنة الأميركية عالميًا من تلقائه. فحربها ضد طالبان والقاعدة في أفغانستان أصبحت ضحية لنقل الجهد والتركيز والإمكانات إلى العراق، في

(86) لمزيد من التفاصيل في شأن الوجود الأميركي العسكري في العراق ومراحله، انظر: <http://www.reuters.com/article/2011/12/15/us-iraq-usa-pullout-idUSTRE7BE0EL20111215>.

حين كانت روسيا والصين وكوريا الشمالية وإيران تضاعف من مدّ نفوذها في فضاءاتها الإقليمية، وتعزّز قدراتها العسكرية في ظلّ غياب، أو عجز، أميركي واضح.

أمّا ثالثة الأثافي فتمثّلت في أن العراق حتى وهو تحت الاحتلال الأميركي المباشر تحوّل إلى ساحة ملحقة بطهران؛ إذ راح النظام الإيراني يصفّي مشكلاته مع أميركا على أرض العراق، فكان هو المستفيد الأول من إسقاط نظام صدّام واحتلال العراق، ذلك أن الولايات المتحدة نابت عنه في ما عجز عنه من قبل، أي إزالة العقبة الكؤود من وجه طموحاتها التوسعية في الإقليم. كما أن العراق تحت الاحتلال الأميركي وما بعد صدّام، أضحى منفذًا لكسر الحصار الغربي على إيران، وساحة حيوية لاقتصادها عبر التهريب والتصدير إليه. وفوق هذا وذاك أن من سيُنتخبون لقيادة العراق حينئذ هم شخصيات وتيارات محسوبة على إيران، والمالكي هو الأنموذج الأبرز(87). بكلمات أخرى، تحوّل الاحتلال الأميركي للعراق إلى قيد عليها بدلًا من أن يكون قيدًا على إيران كما كان يُرتجى من قبل.

بهذا، وجدت الولايات المتحدة نفسها في ورطة في العراق من أي زاوية نظرت؛ فلا هي وجدت أسلحة الدمار الشامل المزعومة أو برامجه، وهو ما أضعف صدقيتها داخليًا وخارجيًا وهزّ صورتها عالميًا، ولا الشعب العراقي عاملها كمحرّر وفاتح، خصوصًا مع تورّطها في جرائم انتهاكات جسيمة في محاربتها المقاومة المسلحة، كما حدث في أبو غريب... إلخ، ولا العراق أصبح ديمقراطية ناجحة يُتغنّى بها، ولا هي نجحت، أو أوفت بعهودها بإعادة بناء العراق. كل ما جنته أميركا من غزو العراق هو أنها جلبت الفوضى والدمار إلى ذلك البلد، وغرقت هي في أوحاله، واستنزفت قوّتها وتركيزها فيه، وسلّمته على طبق من ذهب إلى إيران التي تقوّت أكثر فأكثر من ذلك الغزو الذي قادته الطوباوية ليكون كارثة أميركية بكلّ ما تحمل

(87) Eric Davis, «U.S. Foreign Policy in Post-SOFA Iraq» (Foreign Policy Research Institute, September 2011), <http://www.fpri.org/enotes/2011/201109.davis.iraq.html>.

الكلمة مـــن معنى. وفوق هذا وذاك، ســاهم غــزو العراق، بتكاليفــه المالية المهولة، في إضعاف الاقتصاد الأميركـــي ودخوله ركودًا عميقًا، ما دفع الرأي العام الأميركي، المُستاء حينئذ من التكلفة البشرية والاقتصادية والاستراتيجية لذلك الاحتـــلال على الولايات المتحدة، إلى معاقبـــة الحزب الجمهوري في انتخابات الكونغرس النصفية في عـــام 2006، فضلًا عن ضغطه على الإدارة لبدء الانســحاب من العراق، الأمر الذي ستدشّــنه مفاوضـــات واتفاقية إدارة بوش مع حكومة المالكي أواخر عام 2008، ليكتمل الانســحاب تحت إدارة أوباما - المدين هو الآخر إلى حدّ كبير بفوزه بالرئاسة في عام 2008 لأخطاء الجمهوريين في العراق - في أواخر عام 2011[88].

سابعًا: إدارة بوش الثانية: الاستيقاظ من الأوهام والعودة إلى واقعية «حدود القوة»

أمام هذه الضربات المتتالية والسقوط المريع لأفكار «المحافظين الجدد» التي كانت تعيش أوهام الســيطرة الأحادية المطلقة على العالم، لم تجد إدارة بوش الثانية بدًّا من أن تتخفّــف من أعباء نظريـــات «المحافظين الجدد» ومن العودة إلى المســـار الطبيعي الذي ميّز السياســـة الخارجية الأميركية في أغلب فتراتها في تاريخها المعاصر.

فجأةً أدركت إدارة بوش الثانية، بفعل الفشل المتتالي والأزمات المتراكمة، أن ليس ثمة حل عســكري لكلّ معضلة. وكما يقول جوزيف ني، مساعد وزير الدفاع الأميركي الأسبق، فإن أصحاب المنطق الأحادي في إدارة بوش الأولى كانوا مثل «الطفل الصغيـــر الذي يحمل بيده مطرقة ويظنّ أن كلّ مشـــكلة هي مسمار»[89]. ويوضح ني أن المســـؤولين في إدارة بوش الثانية بدوا أكثر تفهّمًا لواقع أن توزيع القوة السياســـية في العالم اليوم أشبه ما يكون بـ «رقعة شطرنج

(88) Marc Lynch, «Bush's Finest Moment on Iraq: SOFA, not the Surge,» Foreign Policy, 18/1/2009, <http://lynch.foreignpolicy.com/posts/2009/01/18/sofa_not_the_surge>.

(89) Joseph S. Nye, «American Foreign Policy after Iraq,» Project Syndicate, 12/3/2007, <http://www.project-syndicate.org/commentary/american-foreign-policy-after-iraq>.

ثلاثية الأبعاد»، في القسم العلوي منها، تأتي القوة العسكرية، وهو عمليًا يتميّز بالأحادية، من حيث إن أميركا هي القوة العسكرية الأعظم اليوم ولا يوجد لها منافس في هذا الإطار. أمّا في قسمها المتوسّط فثمّة الوضع الاقتصادي عالميًا، وهو متعدّد الأقطاب، بحيث إن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تفرض ما تريده من دون تعاون من أوروبا واليابان والصين، ودول أخرى. وهناك القسم الأدنى من اللعبة، ويتعلّق بقضايا عالمية خارج سيطرة الحكومات، وتتضمّن كلّ شيء «من التغير المناخي، إلى الأمراض المعدية، إلى الإرهاب العابر للقارّات. وفي هذا القسم تتوزّع القوى بصورة فوضوية، وليس من المنطق زعم الهيمنة الأميركية عليها»[90].

بحسب ني، فإن أغلب مشكلات العالم اليوم هي تلك الموجودة في القسم السفلي من رقعة الشطرنج، والطريقة الوحيدة للتعامل الناجح مع هذه التحديات لن تكون إلّا عبر التحالف مع الآخرين «وهذا يتطلّب القوة الناعمة للجذب، كما القوة القاسية للإرغام. لكن لا يوجد حل عسكري بسيط يحقّق النتائج التي نتوخّاها»[91].

بناءً على التحليل السابق، يرى ني أن إدارة بوش الثانية، وبعد التخفّف من بعض «متطرّفي الأحادية»، بدأت التعامل مع بعض المشكلات العالمية المعقّدة مثل كوريا الشمالية وإيران بمنطق تعدّدي (أي عبر التعاون الدولي). وهكذا وجدنا إدارة بوش الثانية عملت عبر الأمم المتحدة على إرسال قوات حفظ سلام إلى جنوب لبنان بعد العدوان الإسرائيلي صيف 2006[92]. ولا بدّ من التذكير هنا مرّة أخرى بأن إدارة بوش الأولى كانت تكنّ اشمئزازًا خاصًا للأمم المتحدة، لكنّها في دورتها الثانية انعطفت أكثر نحو منهج «الواقعيين» الذين وإن كانوا لا يحملون حبًّا ضائعًا للأمم المتحدة، فهُم يرونها وسيلة للتعبير عن القوة الأميركية من خلالها. نجد أيضًا أن إدارة بوش الثانية سعت إلى الحدّ

(90) Nye, «American Foreign Policy».

(91) Nye, «American Foreign Policy».

(92) Nye, «American Foreign Policy».

من انتشار الأسلحة النووية عالميًا، لكن هذه المرّة من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما أنها سعت إلى التفاوض مع «محوري الشر» الآخرين كوريا الشمالية وإيران، بعد أن أصبح استخدام الخيار العسكري ضدّهما أمرًا غير واقعي في ضوء التجربة الأميركية المريرة في كلّ من العراق وأفغانستان، وهما الدولتان المدمّرتان أصلًا، فما بالك بإيران وكوريا الشمالية القويتين عسكريًا على الأقل. وكان من اللافت هنا تصريحات رايس، منذ أصبحت وزيرة للخارجية (2005-2009)، من أن الوقت الآن هو للدبلوماسية[93]. أضف أن الممارسة الأميركية في كلّ من أفغانستان والعراق جعلت من الصعب على أميركا أن تطلب أي دعم أو عون دولي فيهما، فما بالك إذا طلبته من أجل حرب جديدة[94].

مرة أخرى نذكّر هنا بأسباب إسهابنا في تفكيك أفكار «المحافظين الجدد» وذرائعهم لغزو العراق، ثمّ بأسباب السقوط الذريع لتلك الأيديولوجيا في إدارة بوش الأولى، والعودة إلى خط الواقعية في السياسة الخارجية الأميركية في إدارته الثانية. فمن ناحية، هذا أعاننا على فهم السياق الذي غُزِيَ العراق فيه واحتُلّ. ومن ناحية ثانية، أعاننا على فهم المعضلات البنيوية التي تجد أميركا نفسها فيها اليوم، إن داخليًا أو خارجيًا. ومن ناحية ثالثة، فإن العرض التحليلي السابق أوضح لنا أسباب العودة إلى الواقعية في السياسة الخارجية الأميركية، وهذه الواقعية هي التي لا تزال إلى اليوم تساهم في إعادة صوغ الأولويات الأميركية في السياسة الخارجية منذ مرحلة مبكّرة في إدارة بوش الثانية.

ثامنًا: إدارة أوباما: ترسيخ الواقعية في السياسة الخارجية

من النقطة الأخيرة بالذات أريد أن أدلف إلى رئاسة باراك أوباما وأولويات السياسة الخارجية في عهد إدارته الأولى ومطلع إدارته الثانية اليوم؛ ذلك أن

(93) <http://www.cnn.com/2005/ALLPOLITICS/01/18/rice.confirmation/index.html>.

(94) Anne Applebaum, «The Real Cost of the War in Iraq,» Slate, 30/8/2010, <http://www.slate.com/articles/news_and_politics/foreigners/2010/08/the_real_cost_of_the_war_in_iraq.html>.

هذه الدراســة تجادل بأن التحوّل الذي رأيناه في السياسة الخارجية تحت إدارة أوباما والتخفّف الواضح من عسكرتها وميلها إلى التعاون الدولي والعمل إلى حدٍّ كبير عبر الأطر الدولية والأخرى الحليفة، أمور ليست بالضرورة عائدة إلى رؤية أخلاقية يؤمن بها الرجل، بقدر ما أن الأمر متعلّق بحقيقة أميركا التي ورثها من إدارة سلفه بوش.

إن أميركا التــي ورثها أوباما في عام 2009 مختلفــة عن تلك التي ورثها بوش عن كلينتون في عام 2001، أكان لناحية المكانة الاســتراتيجية والسمعة الدولية، أم لناحية اقتصادها ووحدتها الداخلية. أبعد من ذلك، فإن أوباما ورث أميركا مســتنزفة في معركتين أساسيتين في كلٍّ من العراق وأفغانستان، في حين أن التحديات الاســتراتيجية الحقيقيــة للولايات المتحدة كانــت لا تكاد تجد لها وقتًا لدى صانع القرار الأميركي للتعاطي معهــا. نقطة أخرى مهمّة في هذا الســياق متعلّقة باتّهام بعض الجمهوريين لأوباما بإضعــاف الولايات المتحدة بســبب سياســاته الخارجية المتردّدة والمهزوزة، كما يقولون، والحقيقة، كما أشرنا ســالفًا، أن مقدّمات تراجع القوة الأميركية ارتســمت ملامحها أكثر في ظلّ إدارة بوش الثانية، وهي مرتبطة بتلك المعضلات الاســتراتيجية التي تنوء تحتها الولايات المتحدة وتُســتنزف جرّاءها بسبب سياسات إدارة بوش الأولى بالدرجة الأولى.

هكذا، فــإن تراجع العامل العســكري فــي منظومة السياســة الخارجية الأميركية والحذر من إعطاء دور سياســي للقــوات الأميركية، كما تؤكّده إدارة أوباما اليوم (مع ضرورة تأكيد الاســتثناء في الســياق الأفغاني بسبب تعقيدات الوضع هناك وارتباطه بتركة إدارة بوش الثقيلة)، أمران بدآ في إدارة بوش الثانية. وإن حديث أوباما عن أن لا مزيد من الحروب ولا لإرســال عشــرات الآلاف من القوات الأميركية تحت قيادته إلى مناطق مختلفة من العالم من دون ذريعة مشــروعة، وأن الحرب خيار أخير، وينبغي أن يكون ضمن استراتيجيا مدروسة بصورة صحيحة، وخطّة معدّة بعناية[95]، كل ذلك أمر لا يتعلّق بفلســفة الرجل

(95) انظر خطاب أوباما عن حالــة الاتحاد أمام الكونغرس فــي 12/ 2/ 2013، <http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2013/02/12/president-barack-obamas-state-union-address>.

فحسب، بل كذلك بالإمكانات الأميركية المستنزَفة اليوم، فضلًا عن سمعة أميركا الأخلاقية المتضعضعة عالميًا بسبب حروب «الإرهاب» وأفغانستان والعراق. ولعل من المفيد هنا أن نشير إلى أن الرئيس بوش نفسه رفض الخضوع في آخر ولايته الثانية لضغط نائبه تشيني والمحافظين الجدد واللوبي الصهيوني وإسرائيل لشنّ هجوم عسكري على إيران[96]، وذلك - وهو الأمر المثير هنا - أن تقارير الاستخبارات الأميركية والمنظّمات الدولية كانت تؤكّد في ذلك الوقت أن برنامج إيران النووي ليس سلميًا، على عكس الحال في العراق[97]. وبالتأكيد لا يمكن فهم موقف بوش ذاك إلّا بالنظر إلى التكلفة الأميركية الباهظة في العراق وما ترتّب من رفض الرأي العام الأميركي للدخول في مغامرة عسكرية أخرى غير محسوبة النتائج والتكاليف بعد أن رأى الشارع الأميركي فشل حربي أفغانستان والعراق ودفع ثمنهما. والأمر نفسه ينسحب على منطق إدارة أوباما المائل أكثر إلى العمل عبر الأطر الدولية والحليفة، كالناتو مثلًا، فهي نتاج الفشل الذريع لمنطق الأحادية الأميركية استنادًا إلى تنظيرات «المحافظين الجدد» التي حكمت إدارة بوش الأولى. والتحلّل من هذه الأيديولوجيا بدأ في إدارة بوش الثانية لا في إدارة أوباما[98].

هكذا، وفق تعبير دينيس روس- مبعوث السلام الأميركي الأسبق إلى الشرق الأوسط، وأحد أعضاء مجلس الأمن القومي السابقين في إدارة أوباما- فإن الوضع الجديد الذي تجد الولايات المتحدة نفسها فيه اليوم يجعلها بحاجة إلى شرعية دولية لتتحرّك، فضلًا عن مشاركة في التكاليف[99]. ويؤيد المسؤول

---

(96) عن رفض الطلب الإسرائيلي، انظر: Yitzhak Benhorin, «Report: US Refused to Help Israel Attack Iran,» Ynetnews, 11/1/2009, <http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3653927,00.html>,

وعن فشل مساعي تشيني، انظر: «Cheney Aide: Bush won't Attack Iran,» UPI, 17/9/2008, <http://www.upi.com/Top_News/2008/09/17/Cheney-aide-Bush-wont-attack-Iran/UPI-84641221678878/>.

(97) LaFranchi, «How the Iraq War has Changed America».

(98) Nicholas Kralev, «Iraq War Defines Foreign Policy,» *The Washington Times*, 15/1/2009, <http://www.washingtontimes.com/news/2009/jan/15/iraq-war-defines-foreign-policy/?page=all>, and Nye, «American Foreign Policy».

(99) Landler, «Iraq, A War Obama didn't Want».

الســـابق في إدارة بوش الابن، إليوت إبرامز هذا الرأي، وإن كان من باب النقد لإدارة أوبامـــا، بقولـــه إن إدارة أوباما تريد اســـتخدامًا أقل للقوة في السياســـة الخارجية، والســـعي للحصول على شـــرعية ودعم دوليين، فضلًا عن محاولة التفاوض مع الخصوم[100].

في مـــا يلي، أريد أن أســـتعير بضع فقـــرات بتصرّف محدود من دراســـة ســـابقة لي بعنوان: «مصالح وأهـــداف الولايات المتحدة فـــي النظام العربي»، قُدّمت ضمن فاعليات «المؤتمر السّـــنوي الأول لمراكز الدراســـات السياسية والاســـتراتيجية في الوطـــن العربي»، الذي عقـــده «المركـــز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» في كانون الأول/ ديسمبر 2012:

ثمّة خطابان لأوباما يؤكّدان المعطى الذي أشـــرنا إليه آنفًا وهو أن أميركا التي ورثها في عامي 2008/ 2009 هي غير أميركا التي ورثها بوش في عامي 2000/ 2001. ومن ثمّ فإن أميركا لم تعد تملـــك الإمكانات والقدرات ذاتها عالميًا بصورة عامة.. كما من قبل، كما أنها لم تعد تتمتّع بالنفوذ غير المحدود ذاته، دون أن يعني هذا أن أميركا قد خســـرت مكانة اللاعب الأســـاس والأبرز عالميًا. لكنها الآن، ليســـت اللاعب الوحيد، وهي غير قادرة دائمًا على فرض طبيعة ونوعية النتائج بقدر ما أنها تنافس (مع أفضلية طبعًا) على توجيهها.

الخطاب الأول جاء في شهر كانون الأول/ ديسمبر 2009 أمام الأكاديمية العســـكرية الأميركية، ويســـت بوينت في نيويورك الذي أعلـــن فيه أوباما عن قراره إرســـال المزيد من القوات الأميركية إلى أفغانســـتان. في ذلك الخطاب قال أوباما: «كرئيـــس أرفض أن أضع أهدافًـــا تتخطّى مســـؤولياتنا وإمكاناتنا ومصالحنـــا. ويجب عليّ أن أوازن بين كلّ التحديات التـــي تواجه أمّتنا. أنا لا أمتلك تـــرف التركيز على تحدٍّ واحـــد فقط». وأضاف منتقـــدًا بصورة ضمنية سياســـات إدارة ســـلفه بوش: «على مدى الأعوام العديدة الماضية فقدنا ذلك

(100) Landler, «Iraq, A War Obama didn't Want».

التوازن. لقد فشلنا في تقدير العلاقة بين أمننا القومي واقتصادنا»[101]. **الخطاب الثاني** ألقاه أيضًا أمام الأكاديمية نفسها في شهر أيار/ مايو 2010 وقال فيه: «على مرّ تاريخ البشرية لم تتمكّن أمّة تعاني تراجع حيويتها الاقتصادية، أن تحافظ على تفوّقها العسكري والسياسي». مضيفًا «كما لا يمكن أن تقع (المسؤولية العالمية) على كاهل أميركا وحدها. خصومنا يرغبون في أن يروا أميركا تفرط في استخدام قوّتها. وفي الماضي، كان لدينا دائمًا البصيرة لتفادي العمل بمفردنا»[102].

تعزّز هذا المعطى أيضًا مع إعلان إدارة أوباما في شهر آذار/ مارس 2012 «الاستراتيجية الأميركية الدفاعية الجديدة» التي تجعل مجال تركيزها الجيوستراتيجي منطقة «آسيا - المحيط الهادئ» (Pacific Asia) في مسعى منها لاحتواء تصاعد قوة الصين اقتصاديًا وعسكريًا في ذلك الفضاء الإقليمي، وقت تجد الولايات المتحدة نفسها مضطرة إلى خفض نفقاتها الدفاعية جرّاء الأزمة الاقتصادية[103]. وبناءً على هذه الاستراتيجية الدفاعية الجديدة التي تتطلّب تقليل عديد القوات الأميركية ونفقات وزارة الدفاع، فإن أميركا لم تعد قادرة على خوض حربين متزامنتين في آن، غير أنها ستحتفظ بالقدرة «على منع أي معتد مغامر في إقليم آخر (في حال انشغال الولايات المتحدة بحرب) من تحقيق النتائج التي يتوخّاها عبر فرض كلفة (عسكرية) عليه لن يكون قادرًا على تحمّلها»[104]، بمعنى إبقاء أميركا على قدرة الردع، خصوصًا في بحر الصين الجنوبي وفي مضيق هرمز الذي يشهد تهديدًا إيرانيًا متزايدًا بإغلاقه.

دفعت ثلاث حقائق هذه الاستراتيجية الجديدة: **الأولى**، انتهاء الحرب الأميركية في العراق واستعداد الولايات المتحدة لسحب قوّاتها العسكرية المقاتلة من أفغانستان أواخر عام 2014. **والثانية**، الأزمة الاقتصادية الأميركية

---

(101) <http://www.whitehouse.gov/the-press-office/remarks-president-address-nation-way-forward-afghanistan-and-pakistan>.

(102) <http://www.cbsnews.com/2100-201_162-6509577.html>.

(103) <http://www.reuters.com/article/2012/01/05/us-usa-military-obama-idUSTRE8031Z020120105>.

(104) <http://www.reuters.com/article/2012/01/05/us-usa-military-obama-idUSTRE8031Z020120105>.

الخانقة التي تستوجب إحداث اقتطاعات من ميزانيـــة وزارة الدفاع. **والثالثة**، تصاعد التهديد الصيني والإيراني للنفوذ الأميركي في منطقة «آسـيا - المحيط الهادئ» والشرق الأوسط[105].

هذه الاستراتيجية الأميركيـة الدفاعية الجديـدة التـي وإن أبقت على أهمية الشرق الأوسـط ضمن سـياق المصالح الحيوية الأميركية عبر استمرار استراتيجيتها لمنع بروز أي منافس إقليمي لسيطرتها فيه (تحديدًا إيران الآن)، غير أنهـا قلّصت عمليًا من الرغبة الأميركية في الانخراط المباشـر في حروب المنطقة وهمومها، خصوصًا عملية السـلام العربية - الإسـرائيلية. فالولايات المتحدة تتعامل الآن مع الملفّات الأخرى، كعملية السـلام بمنطق (المهدّئات) لا الحلول الجذرية، جرّاء انشـغالاتها العديدة دوليًا واسـتغراقها في همومها الداخلية.

هكذا، وعلـى عكس اسـتراتيجية إدارة بوش، فـإن إدارة أوباما تخوض حربها الآن مـع «القاعدة» وأي خصوم آخرين عبر طائـرات من دون طيار، أو مسـتخدمةً تفوّقها الجوي والتكنولوجي عوضًا عن إرسـال قوّات برّية. وكان أوضح تعبير عن هذا التوجه الأميركي الأخير فـي ليبيا، وذلك في أفق التركيز على مصادر التهديد الحقيقية، كما تراهـا الولايات المتحدة القادمة من الصين تحديدًا، وبدرجة أقلّ من إيران، في ظلّ تراجع نفقاتها العسـكرية جرّاء أزمتها الاقتصادية الطاحنة.

يعيننا ما سبق على فهم بعض الأبعاد والأسـباب التي دفعت باتّجاه تغيير عميق في فلسـفة السياسـة الخارجية الأميركية وأولوياتها جرّاء الأكلاف التي ناء تحتها كاهل الولايـات المتحدة، إن داخليًا أو خارجيًا. هذه الأكلاف الثقيلة مرتبطة إلـى حدٍّ كبير بقرار غزو العراق الذي اتُّخذ، كما أسـلفنا من قبل، على أسـس أيديولوجية حالمة بالدرجة الأولى لـ«تيار المحافظين الجدد». ولكن، بدلًا من أن تنجح الولايات المتحدة في إعادة صوغ الشـرق الأوسـط ورسم

---

(105) <http://www.nytimes.com/2012/01/06/us/obama-at-pentagon-to-outline-cuts-and-strategic-shifts.html?_r=0>.

خريطته ثقافيًا وفكريًا وجغرافيًا، اســتنادًا إلى مصالحها، فإن تورّطها في الشرق الأوســط (حرب العراق)، إضافة إلى حربي «الإرهاب» وأفغانستان، ساهمت مشــتركة، إلى حدٍ بعيد، في ترســيم القــوة الأميركة وتحديدهــا عالميًا عبر استنزافها بصورة كبيرة.

تاسعًا: ما بعد الانسحاب من العراق أولويات الولايات المتحدة عالميًا

ســبقت الإشــارة إلى أن قرار غزو العراق والتورّط الأميركي في أوحاله اســتغرقا الاهتمام الأميركي بصورة كبيرة أثّرت في قدرتها على تقصّي مصالح حيوية أخرى لها ومتابعتهــا، ومن ذلك حربها في أفغانســتان. لكن، إذا كانت أميركا قد انســحبت من العراق أواخر عــام 2011، مكتفية بحجم الخســائر الاســتراتيجية التي تكبّدتها جرّاء ذلك، فإنها لا تــزال متورّطة في «وحل» آخر في أفغانستان، في معركة لا تزال تستنزفها عسكريًا واقتصاديًا واستراتيجيًا. ولا يبدو أن ثمّة أملًا في الأفق بأن تكســب الولايات المتحــدة الحرب هناك قبل انســحابها المفترض في أواخر عام 2014؛ فلا طالبان انكسرت شوكتها، ولا نظام كرزاي في وضع يؤهّله للحفاظ على الاستقرار والاستمرار بعد انسحاب القوات الأميركية والدوليــة. أضف أن المعركة مع طالبان وحلفائها امتدّت إلى الجوار الباكستاني، حيث فُتِحَت جبهة جديدة للولايات المتحدة في بلد يمتلك قدرات نووية. وضاعفت تلك الهجمات التي تشــنّها طائرات أميركية بلا طيار من الغضب على الولايات المتحدة هناك.

هل هذا كلّ شيء؟ لا؛ فثمّة تحدٍّ قادم من «القاعدة» وشقيقاتها في اليمن وشمال أفريقيا والصومال ومالي... إلخ. إلى التحديات التي فرضها «الربيع العربي» منذ أواخر عام 2010 على السياســة الخارجية الأميركية وحيرتها وارتباكهــا حينئذٍ في التعامل معه، وموقفها المتــردّد والمرتبك والغامض - ولا نبالغ إذا قلنا المتواطئ أيضًا على ســورية الدولة والدور - إلى الآن في التعامل مع تداعياته، وتحديدًا في ســورية... إلخ. هــذا فضلًا عن التحدّي

الإيراني، والفشل في دفع عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية في الشرق الأوسط... إلخ. فضلًا عن التحدّي الجديد القادم من كوريا الشمالية التي أعلنت في 11 آذار/ مارس 2013 إلغاء الهدنة الموقّعة في عام 1953 مع جارتها وعدوّها اللدود كوريا الجنوبية، وتهديدها بـ«ضربة نووية وقائية» ضد حليفتها الولايات المتحدة(106).

ليس هذا فحسب، بل هناك أيضًا التحدّي الاستراتيجي المركزي الذي تواجهه الولايات المتحدة اليوم، وأشرنا إليه من قبل، والمتمثّل في صعود الصين في فضاء المحيط الهادئ الآسيوي، في حين أن الولايات المتحدة تجد نفسها الآن تتصرف هناك من موقع ضعف جرّاء انشغالها في العقد الماضي خارج المنطقة الحيوية لاقتصادها ومكانتها الاستراتيجية(107).

عاشرًا: إعادة صوغ التأسيس الفلسفي للسياسة الخارجية الأميركية

هذه التحديات وغيرها، إذا أضيف إليها الواقع الاقتصادي الأميركي المترهّل، تؤدّي كلها إلى الاستنتاج أن القوة الأميركية في طور التراجع، وهو الاستنتاج الذي يحرص أوباما على إنكاره حين قال في خطاب له في قاعدة عسكرية في ولاية تكساس في 31 آب/ أغسطس 2012، أي في الذكرى الثانية لانتهاء المهمات القتالية للقوات الأميركية في العراق، وردًّا على انتقادات وجّهها المرشح الجمهوري إلى الرئاسة حينئذ، ميت رومني، شاملًا سياسة إدارته الخارجية: «إذا سمعتم أحدًا يحاول القول إن أميركا في طور الأفول وإن تأثيرها يتراجع فلا تصدّقوه»(108).

لكن ما هو تعريف القوة عند أوباما؟ «تحالفاتنا لم تكن أقوى ممّا هي عليه

(106) «North Korea Threatens Pre-emptive Nuclear Strike against US, South Begin War Games,» 11/3/2013, <http://newyork.newsday.com/news/world/north-korea-threatens-pre-emptive-nuclear-strike-as-u-s-south-begin-war-games-1.4790711>.

(107) LaFranchi, «How the Iraq War has Changed America».

(108) <http://www.cbsnews.com/8301-503544_162-57504716-503544/marking-end-of-iraq-war-obama-defends-foreign-policy-record/>.

اليوم. نحن نقود باسم الحرية، وفي ذلك الوقوف مع الشعب الليبي الذي تحرر أخيرًا من حكم معمّر القذّافي»[109]. بِمَ يذكّرنا ذلك؟

هذا يعيد إلى أذهاننا ما أشـــرنا إليه آنّفا من تصريحات لأوباما في ويست بوينت في خطابين منفصلين من أن أميركا لن تضع أهدافًا تتجاوز مســؤولياتها وإمكاناتها ومصالحهـــا. وهي لذلك لن تتورّط في تحمّل المســؤولية العالمية وحدها، بمـــا يعنيه ذلك من اســـتنزاف لقوّتيها العســـكرية والاقتصادية. أيضًا، يذكّرنا أوباما بما أشــــرنا إليه من ملاحظات ســـابقة في شـــأن فلســـفة سياسته الخارجية الباحثة عن شرعية دولية ومشاركة في التكاليف. هذا ما رأيناه في ليبيا تحديدًا فـــي آذار/ مارس 2011، حيث التدخّل الأميركـــي المحدود ضد نظام القذّافي لم يأتِ إلّا بعد قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973، وبغطاء جامعة الدول العربية، وكان عبر المســـاعدة في فرض منطقة حظـــر جوّي ضد طيران النظام، وهجمات بصواريخ توماهوك، وضمن حلف عســـكري أوسع، مشكّل من قوى في حلف الناتو وأطراف عربيةٍ أخرى[110].

عودة إلى تصريحات أوباما الســـابقة في القاعدة العســـكرية في تكساس وقوله: «حول العالم، هناك انطباع جديد نحو الولايات المتحدة وثقة جديدة في قيادتنا». مضيفًا، عندما يُســـأل الناس أي دولة يحترمون أكثر، فإن «دولة واحدة تأتي دائمًا في المقدّمة، وهي الولايات المتحدة الأميركية»[111].

لا يعنينا هنا مناقشـــة مزاعم أوباما هذه، لكن يعنينا تلمّـــس طبيعة التغيير الحاصل في فلســـفة السياســـة الخارجية الأميركية التي ترتّبت على كارثة غزو العراق أميركيًا، فضلًا عن حرب أفغانستان والحرب العالمية على «الإرهاب». ومرّةً أخرى، نُذَكّر هنا بأن إرهاصات هذه الفلســـفة بدأت بالتشـــكّل في إدارة

(109) <http://www.cbsnews.com/8301-503544_162-57504716-503544/marking-end-of-iraq-war-obama-defends-foreign-policy-record/>.

(110) Peter Bergen, «Why Libya 2011 is not Iraq 2003,» CNN National Security Analyst, 21/3/2011, <http://www.cnn.com/2011/OPINION/03/20/bergen.libya.us/index.html>.

(111) <http://www.cbsnews.com/8301-503544_162-57504716-503544/marking-end-of-iraq-war-obama-defends-foreign-policy-record/>.

بوش الثانية جرّاء الأكلاف الاستراتيجية الكارثية التي ترتّبت على تورّطها في العراق وأفغانستان وحرب «الإرهاب».

بسبب فلسفة إدارة أوباما هذه في فضاء السياسة الخارجية، فإن في الولايات المتحدة من السياسيين، وتحديدًا من المنتمين أو القريبين من الحزب الجمهوري، من يتّهم إدارة أوباما بما يصفونه بـ «القيادة من الخلف» أو حتى تبنّي سياسة انعزالية. لكن هل الأمر فعلًا كذلك؟

الجواب السريع، هو لا. لكن في الأمر بعض تفصيل.

بالنسبة إلى تهمة «القيادة من الخلف» التي ارتبطت بالتحرّك الأميركي في ليبيا، هي في حقيقتها إشارة إلى توجّه إدارة أوباما إلى التحرّك عبر الأطر الدولية والتحالفاتية، واستنادًا، بصورة عامّة - ليس بالضرورة دائمًا وتكفي الإشارة هنا إلى ما يسمّى «الحرب على الإرهاب» والانتهاكات القانونية والإنسانية التي تترتّب عليها - إلى شرعية دولية. وفي تقدير هذه الدراسة أن في ما سبق من شرح وتفصيل في الملابسات الاستراتيجية، إن داخليًا أو خارجيًا، وهي قادت إلى صوغ هذا التوجّه، ما يغني عن مزيد من الشرح هنا. ونكتفي بأمرين: **الأول**، التذكير مرّة أخرى بأن إرهاصات هذا التوجه بدأت في إدارة بوش الثانية، وبأنها مرتبطة بالمعضلات الاستراتيجية التي تجد أميركا نفسها فيها اليوم (وفصّلناها من قبل داخليًا وخارجيًا)، والسبب يعود - إلى حدٍّ كبير - إلى سنوات حكم إدارة بوش العجاف أميركيًا وعالميًا. أمّا الأمر **الثاني** فمرتبط بالأزمة الاقتصادية الأميركية الخانقة، وتجاوز سقف المديونية الأميركي حاجز الـ 16 تريليون دولار[112]، وهو ما قاد إلى صراع مرير بين الحزبين الأميركيين الحاكمين، الديمقراطي والجمهوري، وترتّب عليه - بعد فشلهما في الاتفاق على تخفيض مدروس لنفقات الحكومة الفدرالية - اقتطاعات كبيرة تلقائية مفروضة (Sequestration) في النفقات بلغت نحو 1.2 تريليون دولار على مدى السنوات العشر التالية. ووزّعت هذه الاقتطاعات التلقائية - التي بدأت رسميًا في مطلع

---

(112) <http://www.foxnews.com/politics/2012/09/04/who-do-owe-most-that-16-trillion-to-hint-it-isnt-china/>.

آذار/ مارس 2013- ضمن معادلة تقضي بتقاسم هذه الاقتطاعات التلقائية المفروضة بنسبة 50- 50 في المئة تقريبًا بين النفقات الدفاعية والاجتماعية الداخلية[113].

بحسب هذه الاقتطاعات، فإن ميزانية وزارة الدفاع الأميركية سيحسم منها لهذا العام (2013) 46 مليار دولار، وستصل إلى 500 مليار دولار على مدى الأعوام العشرة المقبلة. وهذا طبعًا ما سيكون له أثر كبير في جاهزية القوات العسكرية الأميركية وقدرتها[114]. وبهذا، فإن المسألة ليست مرتبطة بفلسفة أوباما وقناعاته فحسب، بقدر ما هي مرتبطة أيضًا بإمكانات أميركا وقدراتها اقتصاديًا اليوم، وكثرة التحديات التي تواجهها سياستها الخارجية.

أمّا تهمة الانعزالية فلا تبتعد كثيرًا عن السياقات السابقة، مع ضرورة التأكيد مرّة أخرى أن إدارة أوباما لا تتبنّى سياسة انعزالية كما يقول خصومها. والواقع أن الحزبين الأميركيين الرئيسين كليهما يتّفق في شأن تحسّسهما من تهمة تبنّي سياسات انعزالية، ذلك أن ثمّة رأيًا في الولايات المتحدة يرى أن سياسات أميركا الانعزالية في حقبتي العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي قادت إلى الكساد الكبير وصعود الزعيم الألماني النازي أدولف هتلر في أوروبا... إلخ. وبحسب هذا الرأي، لولا نهج سياسة الرئيس الأميركي فرانكلين روزفلت (1933-1945) الخارجية الأكثر انخراطًا وفاعلية، والمعبّرة عن القيادة الأميركية عالميًا، لما أمكن مواجهة تلك التحديات وغيرها داخليًا وخارجيًا[115]. وبغضّ النظر عن دقّة هذا الرأي، فإنه ذو أثر كبير في فضاء الحياة السياسية الأميركية؛ فما من نقاش مركزي يجري في شأن السياسة الخارجية الأميركية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة إلّا ويتضمّن اتّهامات متبادلة بين

---

(113) <http://www.cnn.com/2013/02/06/politics/cnn-explains-sequestration>.

(114) مثلًا، بسبب هذه التخفيضات في نفقات الدفاع، قرر وزير الدفاع السابق، ليون بانيتا، تأجيل إرسال حاملة الطائرات الأميركية يو أس. أس هاري ترومان إلى الخليج العربي بشكل مطلق في مطلع شباط/ فبراير 2013. <http://abcnews.go.com/blogs/politics/2013/02/pentagon-delays-carrier-deployment-because-of-budget-uncertainty/>.

(115) Gregory Metzger, «Is Obama an Isolationist? Thinking Clearly about a Slogan & a Slur,» *Commonweal* (July 2011), <http://www.readperiodicals.com/201108/2411982281.html>.

مراكز الدراسات والإعلام ونخبة العمل الدبلوماسي، أو حتى السياسيين، بتبنّي سياسات انعزالية[116]. وبغضّ النظر عن الحزب الذي ينتمي إليه الرئيس الأميركي، ما من رئيس في ما بعد الحرب الباردة إلّا اتّهم خصومه السياسيين أيضًا في السياسة الخارجية بتبنّي منهج انعزالي؛ فبوش الأب، الجمهوري، اتّهم خصومه المعارضين لحرب العراق الأولى (آب/ أغسطس 1990 - شباط/ فبراير 1991) بتبنّي خطٍّ انعزالي. وكلينتون الديمقراطي اتّهم خصومه المعارضين لاتفاق التجارة الحرّة لشمال أميركا (NAFTA) في عام 1993، وللتدخل الأميركي في كوسوفو في عام (1998- 1999) بتبنّي وجهات نظر انعزالية. والأمر نفسه فعله بوش الابن، الجمهوري، مع معارضي الغزو الأميركي للعراق في عام 2003[117]؛ فهؤلاء الرؤساء الثلاثة اعتبروا وجهات النظر الانعزالية بمنزلة انسحاب أميركي من العالم وتخلٍّ عن القيادة.

فماذا عن أوباما؟

أنموذج أوباما في هذا السياق هو، مرّة أخرى، ليس لرؤية أخلاقية أو فلسفية مختلفة يتبنّاها بالضرورة - هذه الدراسة لا يعنيها تأكيد ذلك وليس موضوعها فيه - وإنما لأن الملابسات التاريخية والسياسية لصعود نجمه وطنيًا كانت مختلفة. فأوباما ترشّح لمجلس الشيوخ الأميركي في عام 2004 عن ولاية إلينوي التي تميل إلى الحزب الديمقراطي. وجاء في ذروة التورّط الأميركي في العراق وبدء تشكّل رأي عام معارض لذلك التورّط، وأوباما كان معارضًا لتلك الحرب. ثمّ إنه لمّا ترشّح للرئاسة في عام 2008 حافظ على معارضته تلك للتورّط الأميركي في العراق، ما مكّنه من تخطّي منافِسته الرئيسة في الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي، هيلاري كلينتون، إذ صوّتت كعضو في مجلس الشيوخ لمصلحة غزو العراق عسكريًا. وفي أيلول/ سبتمبر 2008، وقبل الانتخابات العامة بنحو شهرين، تدهورت حالة الاقتصاد الأميركي بصورة كبيرة، ودخلت أسوأ مراحل الركود الذي لاحت إرهاصاته

(116) Metzger, «Is Obama an Isolationist?».

(117) Metzger, «Is Obama an Isolationist?».

أواخر عام 2007، الأمر الذي رجّح كفّة أوباما في انتخابات الرئاسة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2008 ضد منافسه الجمهوري جون ماكين. ومن المعروف أن أحد الأسباب المركزية التي عُزي إليها الركود العميق في الاقتصاد الأميركي حينئذٍ، عائد، كما أشرنا من قبل، إلى الكلفة الهائلة لحربي أفغانستان والعراق وحرب «الإرهاب» عمومًا. لكن إذا كانت حرب أفغانستان مبرّرة في الوعي الجمعي الأميركي بسبب إيوائها تنظيم «القاعدة» الذي شنّ هجمات أيلول/ سبتمبر 2001، فإن حرب العراق لم تكنْ مبرّرة، وهي حرب خيار، كما أشار أوباما، وأوضحنا من قبل.

ضمن هذين المعطيَين، ومعارضة التورّط الأميركي في العراق، وما ترتّب عليه من كلفة اقتصادية هائلة على الولايات المتحدة، تشكّل أحد ملامح فلسفة أوباما في السياسية الخارجية. ومن ثمّ وجدنا أوباما يتحدّى التعريفات التقليدية لجدليتي القيادة الأميركية العالمية في مقابل مفهوم الانعزالية. وكنا قد أشرنا من قبل إلى خطابين لأوباما في أكاديمية ويست بوينت أبدى فيهما معارضته لتدخّل أميركي عالمي ما وراء إمكاناتها ومصالحها. وسيقدّم أوباما بُعدًا آخر لملامح سياسته الخارجية متمثلًا في تكاملية القوة الاقتصادية الأميركية في الداخل والقيادة الأميركية عالميًا، أو ما سيقول هو عنه إنه حان الأوان لـ «البناء هنا» في أميركا.

في أيار/ مايو 2012، وبعد زيارة أوباما إلى أفغانستان وتوقيعه اتفاقًا مع الرئيس الأفغاني، كرزاي، يحدّد ملامح العلاقات الأميركية - الأفغانية لمدّة عشرة أعوام بعد الانسحاب الأميركي المفترض من أفغانستان في أواخر عام 2014، قال أوباما: «كما اتّفق تحالفنا، فإن الأفغان سيكونون مسؤولين عن أمن بلدهم في نهاية عام 2014. لأن بعد أكثر من عقد واحد من الحرب، آن الأوان لبناء الوطن، هنا في أميركا»[118].

هكذا، لئن بدا منطق أوباما كمنطق الانعزاليين، فإنه تبنّى عمليًا إطارًا

(118) <http://abcnews.go.com/blogs/politics/2012/05/obamas-weekly-address-time-to-focus-on-nation-building-here-at-home/>.

جديدًا وموقفًا وسـطًا بين دعاة الانعزالية ودعاة التدخّل المباشـر في كلّ شيء في السياسة الخارجية الأميركية. هذا الإطار قائم على أن أميركا تتدخّل بدرجة ما تتطلّب مصالحها وإمكاناتها وضمن تحالفات وغطاء شرعي دولي، من دون أن تتورّط فـي الأحادية المكلّفة (التدخّل في ليبيـا أنموذجًا)، وبما لا يؤثّر في اسـتقرار الاقتصاد والنموّ الأميركيين، الناظم الأسـاس والموضوعي لعظمتها وقوّتها العسكرية ونفوذها الدولي.

حادي عشر: هاغل وزير دفاع يدرك حدود القوة الأميركية

سيؤكّد أوباما هذا التوجّه الفلسفي في سياسـاته الخارجية بتسميته تشاك هاغل لمنصب وزير الدفاع في إدارتـه الثانية مطلع العام الجاري. وهاغل هذا، كان عضوًا جمهوريًا في مجلس الشيوخ الأميركي عن ولاية نبراسكا (1997-2009)، كما أنه أحد العسـكريين الذين قاتلوا من قبل في حرب فيتنام. وعلى الرغم من أنه كان ضمن من صوّتوا في مجلس الشيوخ في عام 2002 لمصلحة الغزو الأميركي للعراق، فإنـه أصبح في مرحلة لاحقـة معارضًا لهذه الحرب وأسـلوب إدارة بوش لها، كما عارض زيادة عديد القوات الأميركية في العراق في أواخر عام 2006[119]. بل إنه كان واحـدًا من ثلاثة جمهوريين في مجلس الشيوخ الأميركي ممّن وقعوا مشروع قرار ديمقراطيًا غير ملزم في تموز/ يوليو 2007 يطالب إدارة بوش بسـحب القوات الأميركية بصورة أحادية من العراق خلال 120 يومًا[120]، وهي الأمور التي جلبت عليه سـخط زملائه في الحزب الجمهوري.

أبعد من ذلك، فإن هاغل الذي عيّنه أوباما في عام 2009 رئيسًـا مشاركًا للمجلس الاستشاري لشؤون الاستخبارات، يقدّم نصائحه إلى الرئيس مباشرة، وأبدى كثيرًا من القلق حيال استمرار أي تدخّل أميركي في العراق وأفغانستان، معتقدًا أن كسب المعركة أو خسـارتها في ذينك البلدين أمر لا يعني الولايات

---

(119) <http://www.cnn.com/2007/POLITICS/01/11/iraq.congress/index.html>.

(120) <http://news.bbc.co.uk/2/hi/americas/6296397.stm>.

المتحدة بقدر ما يعني البلدين نفسيهما. وصرح بعد استقالته من ذلك المجلس في عـــام 2011 أن على الرئيـــس أوباما أن يبـــدأ التفكير في الانســـحاب من أفغانستان[121].

يمكن أن نعزو تســـمية أوباما لهاغل وزيرًا للدفاع، وهو ما أُقر في شباط/ فبراير 2002 بعد معركة شرســـة مـــع الجمهوريين في مجلس الشـــيوخ، إلى التوافق الكبير بين فلسفة الرجلين في مجال السياسية الخارجية الأميركية، الأمر الذي يعزّز الانطباع بأن أوباما يريد أن يجعل من خيار استخدام القوة العسكرية خيارًا أخيرًا في سياسته الخارجية.

هاغل هو أحد المقتنعين بأن للقوة العســـكرية الأميركية حدودًا لا تستطيع أن تتجاوزها. وقد تأثّر صوغ أفكاره في هذا المجال بمشاركته جنديًا في حرب فيتنام. كما أنه أحد السياســـيين المتشـــكّكين في نجاعة أي تدخّل عسكري في إيران، ويرى، بحســـب تصريحات له في عام 2007، أن ثمّـــة أرضية للتعاون الأميركـــي - الإيراني، كما يمكن معالجة موضوع ملـــف إيران النووي بصورة ســـلمية[122]. وهو يشـــاطر أوباما الرأي في واحد من أهمّ تصوّراته للسياســـة الخارجية الأميركية، ألا وهو ضرورة تحقيق توازن بين البناء العسكري خارجيًا، وبناء الاقتصاد الوطني الأميركي. وتاليًا، يُعَدّ هاغل أحد الأصوات المدافعة عن تخفيف جرعة العسكرة في السياســـة الخارجية الأميركية وضرورة البحث عن تحالفات وغطاء دولي، ذلك أن حربًا جديدة قد تضعف الأمن القومي الأميركي وتضاعف من مديونية الدولة[123].

لذلك، ثمّة مـــن يجادل بـــأن حملـــة الجمهوريين وبعـــض أذرع اللوبي الصهيوني على ترشـــيح أوباما لهاغل لم تكن مرتبطة أساسًا ببعض تصريحات هاغل الناقدة لبعض سياســـات إســـرائيل، بقدر ما أن الأمـــر مرتبط بقلق هذه

(121) <http://journalstar.com/news/local/govt-and-politics/chuck-hagel-says-time-to-wind-down-in-afghanistan/article_51442bec-9265-5eaf-a69d-4a84de0a443c.html>.

(122) <http://www.foxnews.com/opinion/2013/02/21/chuck-hagel-is-willfully-blind-about-iran/>.

(123) Beinart, «Why Hagel Matters».

الأطراف من أن وجود هاغل على رأس وزارة الدفاع الأميركية قد يقلّل إمكان شنّ الولايات المتحدة هجومًا عسكريًا على إيران[124].

ثاني عشر: أولويات السياسة الخارجية في المدى المنظور

إن المناقشة التفصيلية السابقة للمعطيات والسياقات التي أوصلت الولايات المتحدة إلى حيث هي اليوم، بعد تورّطها في الوحل العراقي وما ترتّب عليه من تداعيات، فضلًا عن مناقشتنا طبيعة ونوعية التحدّيات التي تواجهها أميركا في هذا المفصل التاريخي، ستعيناننا بصورة كبيرة على محاولة فهم تأثير التورّط الأميركي في العراق، ثمّ الانسحاب منه، في جنوحها نحو الواقعية في رسم أولوياتها في سياستها الخارجية.

تجنّب أوباما في خطابه الأول عن حالة الاتحاد أمام الكونغرس في فترة رئاسته الثانية، في 12 شباط/ فبراير 2013، الخوض كثيرًا في السياسة الخارجية الأميركية، مفضّلًا التركيز على الأجندة المحلية، وعلى رأسها الاقتصاد، لأنها ستكون هي الحكم الحقيقي على رئاسته. لكنّ قلّة تركيز أوباما على السياسة الخارجية تعدّ بحدّ ذاتها مؤشّرًا إلى فلسفة إدارة الرجل في السياسة الخارجية، وهي انعكاس لحقيقة أميركا - المتضعضعة داخليًا وخارجيًا - التي ورثها من إدارة بوش، الأمر الذي مرّ من قبل. وهناك أمور تقتضي الإشارة، منها:

- لعل أولى القضايا التي تثير الانتباه في خطاب أوباما ذاك هو موضعته إلى حدٍّ كبير للسياسة الخارجية الأميركية في إطار اقتصادي، وإعطاء الأولوية لبناء الوطن الأميركي؛ فهو وإن تحدّث عن التحديات الأمنية القادمة من «الجماعات المتطرّفة» والاستراتيجيا القادمة من كوريا الشمالية وإيران بسبب ملفّيهما النوويين، فضلًا عن الوضع في سورية ورياح التغيير في الشرق الأوسط وإعادة تأكيد التزام أميركا أمن إسرائيل والتوصّل إلى سلام دائم في المنطقة... إلخ،

---

(124) Beinart, «Why Hagel Matters».

يعود ليؤكّد أنه ينبغي ألّا تستغرق الولايات المتحدة في التهديدات، بل يجب أن تلتفت أيضًا إلى الفرص.

هذه الفرص كلّها اقتصادية لتقوية الاقتصاد الأميركي: «حتى ونحن نحمي شـعبنا، علينا أن نتذكّر أن عالم اليوم لا يعرض المخاطر فحسب، بل يعرض الفرص كذلك. لتعزيز الصادرات الأميركية ودعم الوظائف الأميركية ولفتح أبواب الأسواق المتنامية في آسيا، فإننا نعتزم استكمال المفاوضات في شأن الشراكة عبر المحيط الهادئ. وهذه الليلة، أعلن أننا سوف نبدأ محادثات شراكة شاملة وتجارية واستثمارية عبر الأطلسي مع الاتحاد الأوروبي - لأن التجارة الحرّة والنزيهة عبر المحيط الأطلسي سوف تدعم الملايين من الوظائف الأميركية ذات الأجور الجيدة»[125].

يذهب وزير الخارجية، جون كيري، أبعد من ذلك في توضيح هذا البُعد في خطابه أمام جامعة فرجينيا في العشرين من شباط/ فبراير 2013، عبر تأكيده أن الدبلوماسية الأميركية تتكامل مع الاقتصاد الأميركي، وأنها تقوم بدور محوري في السهر على خدمة الاستثمار والاقتصاد الأميركي[126]. مرّةً أخرى، الإشارة هنا إلى ضرورة وضع قدرات أميركا الاقتصادية والدبلوماسية كلها في بناء الوطن واقتصاده أولًا.

لا شكّ في أن حديث أوباما عن تعزيز العلاقات والتبادل التجاري عبر الهادئ مع القارّة الآسيوية يتّسق وتوجّه إدارته - الذي مر من قبل - للتركيز على ذاك الفضاء الجيوستراتيجي؛ فتنامي النفوذ الصيني هناك استراتيجيًا وعسكريًا، مستغلًا التورّط الأميركي في كلٍّ من أفغانستان والعراق من قبل، كما أسلفنا، يثير قلق الولايات المتحدة. ثمّة جانب آخر يقلق الولايات المتحدة من تنامي النفوذ الصيني في المنطقة أيضًا، هو الاقتصاد؛ فـ«آسيا تعدّ قوة المستقبل، ويتوقّع الخبراء أن تستحوذ على نحو 50 في المئة من النمو الاقتصادي الدولي

(125) <http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2013/02/12/president-barack-obamas-state-union-address>.

(126) <http://www.state.gov/secretary/remarks/2013/02/205021.htm>.

خارج الولايات المتحدة. ولا شـّك في أن للأزمـة الاقتصادية أثرها في توجّه الولايات المتحدة للتركيز على القارّة الآسـيوية. فالصين وبقية النمور الآسيوية حافظتا على معدّلات نمو اقتصادي مهمّة في مرحلة الكسـاد العالمي. وتمثّل هذه الدول وغيرها في القارّة فرصًا تصديرية للشـركات الأميركية. كما أن نمو الهند الاقتصادي يثير شهية دوائر المال والأعمال في الولايات المتحدة. فالهند اليوم تحتلّ المرتبة التاسـعة في زمرة الاقتصادات العشرة الأضخم في العالم، ومرشّـحة لتخطّي إيطاليا في غضون عامين فقط. هذا النمو المتسارع في ثاني أكبر دول العالم من حيث تعداد السـكان يعنى زيادة الطبقة الوسطى بعشرات الملايين، وهي التي قد تمثّل طوق النجاة للشركات الأميركية التي تعاني اشتداد حدّة التنافس داخليًا وخارجيًا. وفي عام 2010 فاق مجموع صادرات الولايات المتحدة إلى آسـيا مجمل صادراتهـا إلى أوروبا أول مرّة في التاريخ. وتشـير إحصاءات التجـارة الخارجية الأميركية إلى وجود تسـع دول آسـيوية ضمن قائمة الدول الخمس والعشرين الأولى من حيث التبادل التجاري مع الولايات المتحدة[127].

- البُعد الآخر الذي يمكن أن نستشفّه في سياق حديث أوباما عن السياسة الخارجية وأولويات بلده عالميًا، هو السـعي ما أمكن إلى تقليل جرعة خطاب العسـكرة في السياسـة الخارجية، وضرورة العمل من خـلال الأطر الدولية والتحالفية. ولا شكّ في أن هذا المعطى - الذي يندرج هو نفسه ضمن الإطار الاقتصادي - يمثّل أحد تداعيات التورط الأميركي في العراق وأفغانستان، وفي حرب أميركية طويلة وغير مُعَرّفَة، ولا يعرف فيها عدوٌّ محدّد. ففي سياق حديثه عن الانسحاب العسـكري الأميركي المنتظر من أفغانستان أواخر عام 2014، والتحدّيات التي تشـكلها «القاعدة» و«التنظيمات المتطرّفـة» المرتبطة بها من الجزيرة العربية إلى أفريقيا، قال: «إننا لن نحتاج إلى إرسال عشرات الآلاف من أبنائنا وبناتنا إلى الخارج لاحتلال دول أخرى. عوضًا عن ذلك، سـوف نحتاج

(127) محمود حمد، «أميركا والتوجه الاستراتيجي شرقًا.. الفرص والتحديات،» مركز الجزيرة للدراسات، 25/ 2/ 2013، <http://studies.aljazeera.net/reports/2013/02/201322411521920549l.htm>.

إلى دعم دول كاليمن وليبيا والصومــال، لتتولّى أمنها بذاتها، وكذلك إلى دعم الحلفاء الذين يأخذون الحرب إلى الإرهابيين، كما نفعل في مالي»[128].

- إن تركيز السياســة الخارجية الأميركية على الفضاء الآسيوي اقتصاديًا واستراتيجيًا، فضلًا عن محاولة احتواء الصين الصاعدة بسرعة وقوة، لا يعنيان أن الولايات المتحدة ســتتخلّى عن التزاماتها في مناطق أخرى من العالم، ومن ذلك طبعًا الشرق الأوسط. فمجرّد إشارة أوباما إلى قضايا المنطقة في خطابه، يعــدّ اعترافًا أميركيًا بأنــه لا يمكن للولايــات المتحدة أن تغفــل ذلك الجزء الحسّاس من العالم على الرغم من كلّ ما يقال عن تراجع أهمية منطقة الخليج في الحســابات الأميركية، مع تزايد الإنتاج النفطي في الولايات المتحدة[129]. ثم إن هــذا الالتزام لن يكون أولوية أميركية على الأقــل في هذه المرحلة. ولا مؤشّــرات إلى أن جولة وزير الخارجيــة الأميركي، جون كيــري، إلى أوروبا والشرق الأوسط أواخر شــباط/ فبراير وأوائل آذار/ مارس 2013 (على عكس سابقته هيلاري كلينتون التي كانت أول جولة لها في جنوب وشرق آسيا) تمثّل دليلًا على تغيير في المقاربة الأميركية المركّزة أكثر على الفضاء الجيوستراتيجي الآسيوي في شقّيه الجنوبي والشرقي[130].

ما يمكن أن نخلص إليه في هذا الســياق هو أن الاستراتيجيا الأميركية في المنطقة ســتبقى حريصة على عدم دخولها (أي المنطقة) في فوضى، وضمان عدم خروج التطوّرات فيها عن نطاق سيطرتها ونفوذها وقدرتها على الاحتواء، لكن من دون الانخراط الكامل في مشكلاتها، وفي ذلك ملفّ السلام العربي- الإســرائيلي. ولا شــكّ في أن إعادة تشــكيل بنيامين نتنياهو حكومة إسرائيلية يمينية جديدة سيحدّ من رغبة إدارة أوباما في محاولة الاستثمار مجدّدًا في ملف السلام.

---

(128) خطــاب أوباما عن حالــة الاتحاد أمام الكونغــرس فــي 12/ 2/ 2013، <http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2013/02/12/president-barack-obamas-state-union-address>.

(129) Kenneth Rapoza, «So Long Middle Eastern Oil, Hello American,» *Forbes* (12 November 2012), <http://www.forbes.com/sites/kenrapoza/2012/11/12/so-long-middle-eastern-oil-hello-american/>.

(130) «هل ثمة من تغيير في أولويات إدارة أوباما الاســتراتيجية؟» مركز الجزيرة للدراســات، 11/ 3/ 2013، <http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2013/03/201331195316266879.htm>.

على صعيد الملف السـوري، على الرغم من حديث أوباما في خطابه عن حالة الاتحاد عن «إبقاء الضغط على النظام السـوري الذي يقتل شـعبه، فضلًا عن دعم زعماء المعارضة الذين يحترمون حقوق السـوريين جميعًا»[131]، فإن موقف إدارته إلى الآن لا يزال متردّدًا وغامضًا ومتقلّبًا، وهو يميل أكثر إلى تقليل الانخراط فيه. كما أننا نعرف الآن أن أوباما رفض مطالب - في صيف 2012- وزيري خارجيته ودفاعه السابقين، هيلاري كلينتون وليون بانيتا، ورئيس وكالة الاستخبارات المركزية السابق، ديفيد بترايوس، لتسليح المعارضة السورية[132]. والإشارات التي تأتي من المسؤولين الأميركيين متناقضة؛ ففي «مؤتمر أصدقاء سورية الذي عُقد في روما أواخر شباط/ فبراير 2013، أعلن كيري أن الولايات المتحدة ستقدّم مسـاعدات «غير قاتلة» للمعارضة السـورية[133]، ثمّ ألمح في الدوحـة بعد أيام، في أوائل آذار/ مارس في سـياق وقائـع المؤتمر الصحافي الذي جمعه مع رئيس الوزراء وزير الخارجية القطري، الشيخ حمد بن جاسم، إلى إمكان قبول الولايات المتحدة بتقديم سـلاح إلـى بعض قوى «المعارضة المعتدلة في سـورية»، قبل أن يعود في المؤتمر الصحافـي ذاته إلى القول إن إعلان جنيف يمثّل إطار الحل للمعارضة والحكومة السـوريتين ولا يسـتبعد دورًا مستقبليًا للرئيس بشّار الأسد[134]. ووصل الموقف الأميركي المتقلّب الآن إلى حد إعلان كيري في 12 آذار/ مـارس 2013 في مؤتمر صحافي مع وزير الخارجية النرويجي في واشـنطن: «نريد أن نتمكّن من رؤية الأسد والمعارضة جالسين إلى الطاولة لإنشاء حكومة انتقالية بحسب إطار العمل الذي وضع في جنيف»، مضيفًا أن اتفاق جنيف يتطلّب موافقة متبادلة من كلا الطرفين لتشكيل الحكومة الانتقالية. وقال: «لا بدّ من أن يغير الأسـد حساباته فلا يظنّ أنه قادر على إطلاق النار إلى ما لا نهاية، ولا بدّ أيضًا من معارضة سورية متعاونة تأتي

---

(131) <http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2013/02/12/president-barack-obamas-state-union-address>.

(132) <http://www.rawstory.com/rs/2013/02/07/panetta-the-pentagon-and-clinton-supported-arming-syrian-rebels/>.

(133) <http://www.cnn.com/2013/03/05/politics/kerry-interview>.

(134) <http://www.aljazeera.net/news/pages/d75420da-7504-4c39-ba62-d8a461722125>.

إلى الطاولة»[135]، وهو عكس الموقف الذي يشير إلى ضرورة تخلّي الأسد عن السلطة كما أعلن أوباما في الماضي غير مرّة. ولا يستبعد أن تطوّر الموقف الأميركي هذا يأتي في إطار صفقة مع روسيا في المنطقة، بل وحتى مع إيران في ما يتعلّق بملفّها النووي.

أمّا التعامل مع تداعيات «الربيع العربي»، فمن الواضح أن الولايات المتحدة استوعبت الحوادث التي سبّبت لها إرباكًا في البداية، وهي تعمل الآن على احتواء نتائجه ونطاقه في المنطقة، وضمان ألّا تؤدي آثاره إلى تشكيل صداع جديد لها ولمصالحها الأخرى في المنطقة. ففي خطاب حالة الاتحاد الأخير لم تحظ التغيرات الجارية في المنطقة إلّا بعبارات قليلة من كلام أوباما، على عكس خطابه السابق، حيث قال: «في الشرق الأوسط، سنقف مع المواطنين ما داموا يطالبون بحقوقهم العالمية، كما سندعم التحوّل المستمر نحو الديمقراطية. هذه العملية ستكون فوضوية، ولا نستطيع الافتراض بأننا قادرون على التحكّم بمسار التغيير في بلد مثل مصر، ولكنّنا نستطيع - وسنفعل ذلك - أن نضغط من أجل احترام الحقوق الأساسية لجميع الناس»[136].

- تراجع جرعة العسكرة في السياسة الخارجية الأميركية جرّاء نتائجها الكارثية في حقبة بوش الابن، لا يعني انسحابًا أميركيًا من العالم، بقدر ما يعني أن الولايات المتحدة ستعطي أولوية أعلى لـ«القوّة الناعمة» من دون أن يعني ذلك التخلّي كليًا عن «القوة المتوحشة»، غير أن «القوّة المتوحّشة» ستكون عامل ردع وتهديد، لا مقدّمة لهجمات استباقية أو وقائية، كما كانت عليه الحال زمن بوش الابن.

هكذا نجد أن أوباما يؤكّد في خطابه السابق أن الولايات المتحدة ستساهم في جهد محاربة الفقر في العالم، كما أنها ستدعم المشاريع التعليمية

(135) <http://norway.usembassy.gov/kerry_eide.html>.

(136) <http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2013/02/12/president-barack-obamas-state-union-address>.

والصحّية... إلخ.[137]، وهو المعنى ذاته الذي أكّده كيري في خطابه أمام جامعة فرجينيا في 20 شباط/ فبراير 2013[138].

هذا في ما يتعلّق بالوجه «الناعم» لسياسة أوباما الخارجية، أمّا وجهها «المتوحّش» فإن الولايات المتحدة ماضية بهجماتها الصاروخية من طائرات بلا طيار على من تعتقد أنهم «إرهابيون» في اليمن وباكستان وأفغانستان... إلخ. كما أن الخيار العسكري مع إيران يبقى حاضرًا في خطاب إدارة أوباما، وإن كانت تصرّ على أنه خيار أخير، وأن الأولوية هي للحل الدبلوماسي.

خلاصة

من خلال العرض المفصّل السابق لمقدّمات الغزو الأميركي للعراق وتداعيات هذا الغزو، ومن ثمّ الانسحاب منه بعد النتائج «الكارثية» التي حصدتها الولايات المتحدة فيه ومنه، يمكن القول إن توجّه الولايات المتحدة في هذه المرحلة نحو الداخل لـ«إعادة بناء الوطن» إنما يجيء في سياق محاولة لترميم الأعطاب الكبيرة التي لحقت بالولايات المتحدة، وفي ذلك رفاهيتها، جرّاء اتّباع إدارة بوش الأولى أيديولوجيا «المحافظين الجدد» الحالمة بتفرّد أميركي متجاوز قدرات أميركا وإمكاناتها.

بالتالي، فإن إعطاء الأولوية للدبلوماسية على العسكرية في المدى المنظور لا يندرج بالضرورة في سياق الاتّساق مع فلسفة خاصة بأوباما، بقدر ما أنها نتاج واقع أميركي صعب ومترهّل في هذا المفصل التاريخي. ولعل في ردّ الحزب الجمهوري على خطاب حالة الاتحاد الأخير الذي ألقاه أوباما أمام الكونغرس، وأشرنا إليه آنفًا، ما ينبئنا بالكثير. ذلك أن الردّ الجمهوري لم يتطرّق قط إلى السياسة الخارجية، ولا حتى إلى نقد ما جاء في خطاب أوباما عنها. وتتضاعف أهمية هذه النقطة إذا علمنا أن الجمهوريين يرون أنفسهم الأقدر

(137) <http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2013/02/12/president-barack-obamas-state-union-address>.

(138) <http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2013/02/12/president-barack-obamas-state-union-address>, and <http://www.state.gov/secretary/remarks/2013/02/205021.htm>.

تاريخيًا على إدارة السياسة الخارجية وإبراز العظمة والقيادية الأميركيتين.

هذا ينبغي ألّا يدفعنا إلى الاعتقاد جازمين بأن الولايات المتحدة لن تلجأ إلى استخدام القوة وإرسال قوات عسكرية في مهمّات خارجية كبيرة، على الرغم من إشارات أوباما المتكرّرة إلى أن أميركا تحت قيادته لن تذهب إلى حرب إلّا في حالة الضرورة القصوى. فقرار الحرب أو السلم ليس قرارًا أميركيًا فحسب (التطورات الحالية في كوريا مثال واضح)، وأميركا، أكانت في ظل إدارة بوش أم في ظل إدارة أوباما، لن تقبل تحدّي حقيقة كونها القوة العسكرية الأعظم على وجه الأرض، وتاليًا محاولة أي تهديد قد يؤثّر في هذه المكانة ونفوذها ومصالحها الحيوية والمباشرة.

مع ذلك، فإن أي توجّه أميركي إلى حرب جديدة لن يُتّخذ من دون عميق تفكّر ونقاش، فلئن اضطرّت أميركا إلى الذهاب إلى حرب أو اختارتها أو دُفِعَتْ إليها نيابة عن طرف ثالث، كما في حالة إيران بسبب الضغط الإسرائيلي، فإنه لن يكون في مقدورها وإن انتصرت عسكريًا أن تمنع وقوع المزيد من الترهّل في قوتها واقتصادها، فضلًا عن تراجع مكانتها عالميًا. فكما في تجربتيها في حربي العراق وأفغانستان، فإن أميركا تستطيع أن تبدأ حربًا، كما أنها تملك قوة تدميرية هائلة، لكنها لا تملك بالضرورة القدرة على تحقيق نصر استراتيجي حاسم يجنّبها مخاطر استنزاف جديد.

الفصل الثالث

الاتحاد الأوروبي والعرب
من «الحوار» إلى «الربيع العربي»

بشارة خضر

مقدّمة

ينظر كثيرون من الأوروبيين إلى العالم العربي، في أحسن الأحوال، على أنه بئر نفط وسوق ضخمة. ويرَونه، في أسوأ الأحوال، بيئة مضطربة وخطرة. لذلك، فإن الوصول إلى النفط واختراق الأسواق والمصالح الأمنية هما العاملان اللذان أثّرا إلى بعيد في صوغ السياسات الأوروبية تجاه هذه المنطقة.

سعت السياسات الأوروبية خلال خمسة وستّين عامًا مضت - معتمدةً مسمّيات ومشاريع مختلفة - إلى تحقيق الأهداف نفسها: الطاقة والأسواق والأمن. وتبدو تلك المساعي جلية في السياسة المتوسطية الشاملة (1972 - 1992)، والحوار الأوروبي - العربي (1973 - 1989)، والسياسة المتوسطية المتجدّدة (1990- 1996)، والشراكة الأوروبية - المتوسطية (1995 - 2008)، وسياسة الجوار الأوروبية (2004 - 2012)، وأخيرًا، الاتحاد من أجل المتوسط (2008 - 2012). وفي بعض الأحيان، كان يجري انتهاج سياستين أو ثلاث سياسات متداخلة في آن معًا.

أمّا الأهـداف الأخرى، مثل حـلّ النزاعات وحقوق الإنسـان والتّرويج للديمقراطيـة، فغالبًا ما كانت تأتي إلـى ذكرها الوثائق الرسـمية الصادرة عن الاتحاد الأوروبي (المذكّرات الإعلامية للهيئة الأوروبية، وإعلانات المجالس الأوروبية، وقـرارات البرلمان الأوروبي). لكن الفجـوة بين الأقوال والأفعال هائلة. وكان الدور الأوروبي في حلّ الصراع العربي - الإسرائيلي هامشيًا بيانيًا، وغالبًا كان متردّدًا إن لم يكن مفكّكًا، في حين أُرجئت مسـألة حقوق الإنسان والديمقراطية التي يُفترَض أن تكون جوهر السّياسات الأوروبية، لأسباب تتعلّق بـ«السياسة الواقعية»، ولم يؤخذ المجتمع المدني العربي جديًا، بوصفه شريكًا في الحوار.

أخذ الربيع العربي الاتحاد الأوروبي علـى حين غرّة، وأظهر مدى حيوية المجتمع المدني العربي. فتابع الاتحاد التطوّرات المتلاحقة في كثير من البلدان العربية، واضطر إلى الاسـتجابة على عجل للتحدّيات الجديـدة. وتمثّل هذه الدراسة محاولة لتسـليط بعض الضوء على العلاقات الأوروبية السابقة بالعالم العربي، وتقديم تقويم نقدي للاستجابة الأوروبية الجديدة.

أولًا: السياسات الأوروبية تجاه العالم العربي ومنطقة المتوسّط 1957 - 2012

تنـدرج العلاقات بين الجماعـة الاقتصادية الأوروبية - المسـمّاة لاحقًا الاتحاد الأوروبي - تحت أربع فئات:

- **الحوار الأوروبي - العربي المتعدّد الأطراف** (1974 - 1989)؛

- **شـبكة اتفاقات الاتحاد الأوروبي المتعدّدة الأطراف والاتفاقات الثنائية** (مع كلّ بلد جنوبي) بموجب السياسـة المتوسطية الشاملة (1972 - 1992)، والسياسـة المتوسـطية المتجدّدة (1992 - 1995)، والشـراكة الأوروبية - المتوسطية (1995 - 2008)، والجوار الأوروبي (2004 - 2012) والاتحاد من أجل المتوسط (2008 - 2012)؛

- **الاتفاقات المتعدّدة الأطراف مع هيئـات دون إقليمية**، مثل الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي (1988)؛

- **علاقات دون إقليمية أخرى**، بين بعض الدول الأوروبية الأعضاء وبعض البلدان العربية أو المتوسـطية، مثل فكرة عقد المؤتمر المعني بالأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسـط (1990)، أو مبادرة 5+5[1] (1990)، أو المبادرة الفرنسـية - المصرية المعروفة بمنتدى منطقة البحر الأبيض المتوسط (1992).

تثبّت هذه الوفرة من المبادرات حقيقة بسيطة هي أن العالم العربي هو تُخم أوروبا الأول. فالمسافة التي تفصل بين إسبانيا والمغرب هي 14 كلم فقط: بل يمكن للمرء أن يقول، إذا أخذنا الجيبين الإسبانيين في الحسبان (سبتة ومليلة) في المغرب، إن الأراضـي الأوروبية محاذية للأراضي العربيـة. ولا غرابة إذًا في أن علوم التاريخ والاقتصاد والسياسـة العربية والأوروبية متشابكة إلى هذه الدرجة. وبناء عليه، فـإن الجوار الجغرافي هو أسـاس العلاقات الأوروبية - العربية.

لكن العالم العربي يُرى في أوروبا «الفارق» الأقرب، في حين ترى أوروبا نفسها «المرجع» الأقرب.

ترك تاريخ أوروبا الاسـتعماري أثـره في دينامية العلاقـات عبر حوض المتوسـط. وكان الاتحاد الأوروبي - ولا يزال - الشـريك التجاري الرئيس للعالم العربي (نحـو 50 في المئة من مجموع التجـارة العربية و62 في المئة من مجموع التجارة المغاربية). تأتي مثل هذه المبادلات العمودية المفرطة في العلاقات التجارية متباينة مع تجارة بينية عربية ضعيفة. وهنا تكمن الخصوصية

(1) مبادرة «5 +5 دفاع» هي شراكة أُنشـئت بين خمس بلدان تقع شمال خمس بلدان من الضفّة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسّط الغربي. أطلقها في 21 كانون الأول/ ديسمبر 2004 وزراء دفاع كلّ من الجزائر وفرنسا وإيطاليا وليبيا ومالطا وموريتانيا والمغرب والبرتغال وإسبانيا وتونس.

الأولى للعلاقـات الأوروبية - العربيـة، إذ هناك طرفـان: **الأول**، أي الاتحاد الأوروبي، فهو أكثر المناطق تكاملًا في العالم، إذ تبلغ نسـبة التجارة الداخلية فيه 72 في المئة تقريبًا، في حين أن الطـرف **الثاني**، أي العالم العربي، هو أقل مناطق العالم تكاملًا، إذ تراوح تجارته البينية بين 10 و12 في المئة في أحسن الأحوال.

إن العالم العربي شـريك ضروري لأوروبا في قطاع واحد وحيد، هو الطاقة. فأكثر من 50 في المئة مـن واردات الاتحاد الأوروبي النفطية و18 في المئة مـن مجموع وارداته من الغاز[2] تأتي مـن العالم العربي. وتصدّر البلدان العربية غير المنتجة للنفط، بصورة رئيسـة، منتجات زراعية وبعض المنتجـات الصناعية ذات القيمة المضافة الضئيلة (المنسـوجات) والمواد الخام، لكنّها تصدّر مهاجرين أيضًا. وقدّرتُ في دراسـة أجريتها مؤخّرًا أن مجموع عدد العرب الذين يعيشـون في أوروبا بين سـبعة ملايين وثمانية ملايين نسـمة (80 في المئة منهم من أصل مغاربي)، آخذًا في الحسـبان العـرب المهاجرين والعـرب والمغتربين، المجنّسـين وغير المجنّسـين، النظاميين وغير النظاميين[3].

نظرًا إلـى هذه الدرجـة العالية مـن التبعيـة، لا غرابة فـي أن الجماعة الاقتصادية الأوروبيـة، وبعدها الاتحاد الأوروبي، سـعيا دائمًا إلى ربط العالم العربي بسوقهما من خلال مروحة واسعة من المبادرات والأطر السياسية. ومن دون الدخول في كثير من التفصيلات، تسـعى هذه الدراسة إلى تقويم مساهمة هذه السياسـات والمبادرات في جَسـر الهوّة بين المنطقتين، وتشـجيع التغير الديمقراطي في العالم العربي.

---

(2) Bichara Khader, «European Interests in the Arab World,» Casa Arabe, European Union and the Arab World, Casa Arabe - CIDOP (Barcelona Centre for International Information and Documentation, Madrid, 2010), pp. 14-29. See also: Michael Sakbani, «Europe 1992 and the Arab Countries, » in: Bichara KHADER (ed.), The EEC and the Arab World, Special issue of: *Journal of Arab Affairs*, vol. 12, no. 1 (Spring 1993), pp. 113-124.

(3) Bichara Khader, coordinateur, *Les Migrations dans les rapports euro-méditerranéens et euro-arabes: études de cas* (Paris: l'Harmattan, CERMAC, UCL Belgique, 2011), p. 229.

1- الحوار الأوروبي - العربي (1973- 1989)

عشية توقيع معاهدة روما في عام 1957، كانت أوروبا تفقد نفوذها في الشرق الأوسط، في حين كانت فرنسا تسعى إلى السيطرة على حركة التحرير الجزائرية. وبعد حرب السويس التي شاركت فيها فرنسا وبريطانيا وإسرائيل، أشارت القوى العظمى الجديدة (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي) إلى أن الزمن تغير، وأنها هي التي ستضع القواعد من الآن فصاعدًا وتملأ الفراغ الاستراتيجي. بيد أن أوروبا أخذت، بعد حرب 1967، تعود إلى المشهد العربي، بفضل الجنرال ديغول والسياسة المسمّاة «السياسة الفرنسية تجاه العرب». إلّا أن حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 وأزمة النفط الأولى في عام 1973[4] كانتا هما اللتين أطلقتا الحوار الأوروبي - العربي.

أمّا المبادرة التي فعّلت الحوار بين العرب والأوروبيين فكانت مبادرة عربية، تجسّدت في إعلان قمّة الجزائر (28 تشرين الثاني/ نوفمبر 1973) الذي اقترح إجراء حوار مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية. وقدّم الاقتراح وقتئذ أربعة وزراء عرب إلى القمّة الأوروبية المنعقدة في كوبنهاغن (10 - 14 كانون الأول/ ديسمبر 1973) ورحّب به الأوروبيون، خصوصًا من هو معني منهم بإمدادات نفطية مستقرّة «بأسعار معقولة». وفي الواقع كشفت أزمة النفط التي رفعت أسعار النفط أربعة أضعاف، للأوروبيين مدى تبعيتهم وهشاشتهم. لذلك، لم يتردّدوا في قبول عرض الحوار العربي.

انطلق الحوار الأوروبي - العربي في باريس على المستوى الوزاري في 30 حزيران/ يونيو 1974، وتبنّته رسميًا القمّة العربية التي عُقدت في الرباط في 28 تشرين الأول/ أكتوبر 1974. لكن أهداف كلا الجانبين كانت مختلفة في طبيعتها؛ ففي حين كان العرب معنيين في الدرجة الأولى بتحديد سياسة أوروبية مشتركة ومتماسكة تجاه القضية الفلسطينية، سعى الأوروبيون أساسًا إلى تحقيق

---

(4) Bichara Khader (sous la direction de), *Coopération euro-arabe: diagnostic et prospective, actes du colloque organisé à Louvain-la-Neuve, 2-4 décembre 1982,* 3 vols (Louvain: CERMAC, 1983), et H. Jawad, *The Euro-Arab Dialogue, A Study in Collective Diplomacy* (Reading: Ithaca Press, 1992).

أرباح اقتصادية ومالية وأخرى في مجــال الطاقة. وبين عامي 1974 و1980، تقدّم الحوار بسلاسة على الرغم من انتقاد إسرائيل والولايات المتحدة لأسباب بينة. وتمّ تحقيق جميــع الأهداف التي أعلن عنهــا الأوروبيون: لم يفرض أي حظر نفطي بعد ذلك، واســتمرّت إمدادات النفط من دون توقّف، وأعيد تدوير معظم فوائض الأموال العربية إلى السوق المالية الأوروبية[5]، وفتحت الأسواق العربية أبوابها على مصراعيها أمام الصادرات الأوروبية.

تحقّق الهــدف العربي أيضًا، إذ ذكر إعلان البندقيــة الصادر في حزيران/ يونيو 1980 الموقف الأوروبي المشترك من القضية الفلسطينية بصورة واضحة لا لبس فيها. ولعل هي أول مرّة التي اختُبِرَت فيها قدرة الأوروبيين على صوغ سياسة خارجية مشــتركة[6]. إلّا أن الحوار العربي - الأوروبي تأجّل مرة أخرى بســبب عدد من التطوّرات، منها اغتيال أنور السادات (1981)، وما نجم عنها من عزلة مصر عن النظام الإقليمي العربي، والانقســامات الداخلية في صفوف الدول العربية خــلال الحرب العراقية - الإيرانيــة (1980 - 1989)، والغزو الإسرائيلي للبنان (1982)، إضافة إلى التدهور الأول الذي شهدته أسعار النّفط (1982)، وانتخاب كلٍّ من مارغريت ثاتشــر في المملكة المتحدة وفرانســوا ميتران في فرنســا (1981)، والانشــغالات الداخلية الأوروبية (اتفاقية السوق الموحّدة والتوسّــع الثاني وانضمام اليونان (1981) والتوسّع الثالث - انضمام إسبانيا والبرتغال (1986). وشــهد النظام الإقليمي العربي تجزئة لم يسبق لها مثيل، في حين كانــت أوروبا حريصة على تفادي مناهضــة الولايات المتحدة بقيادة الرئيس ريغان.

بعد سقوط جدار برلين في تشرين الأول/ أكتوبر 1989 والتعزيز الملموس

(5) كنتُ قد ذكرتُ في تقرير قدّمته إلى الجامعة العربية في عام 1984 أن قيمة الصناديق السيادية لأربع دول خليجية (الســعودية وقطر والإمارات والكويــت) بلغت 400 مليــار دولار أميركي، انظر: Bichara Khader, «Arab Money in the West» (Report to the Arab League, 1984).

(6) أدّى شــقيقي نعيم خضــر - وكان الممثّل الرســمي الأول لمنظّمة التحرير الفلســطينية في بروكسل وقتئذ - دورًا مهمًّا في الحوار الأوروبي - العربي. اغتيل في بروكسل بعد مرور عام على إعلان البندقية (1 حزيران/ يونيو 1981).

لدور ألمانيا في الشرق، غيّر فرانسوا ميتران رأيه، فحاول إعادة إحياء الحوار الأوروبي – العربي المحتضر، من خلال الدعوة إلى عقد المؤتمر الوزاري الأوروبي – العربي في باريس (22 كانون الأول/ ديسمبر 1989). لكن في واقع الأمر، كان ميتران يحاول تعزيز الدور الفرنسي في الجنوب لموازنة الدور الألماني الذي استعاد حيويته في الشرق. هذا المسعى لم يعمّر طويلًا، صحيح أن الحوار استعاد مساره، لكن غزو الكويت بعد ذلك بثمانية أشهر أخرجه عن هذا الخطّ إلى أجل غير مسمّى.

في هذه التمارين الدبلوماسية المتعدّدة الأطراف، تَعامَل الأوروبيون مع أنظمة عربية مفروضة، ما أدّى بصورة غير مباشرة إلى دعم أنظمتها الاستبدادية. وجرى تهميش المنظّمات المدنية العربية تهميشًا كاملًا، بل جرى تجاهلها. وكانت مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان تُثار أحيانًا، إلّا أنها سرعان ما كانت توضع جانبًا. وفي ذروة سلطتها، لم يكن مزاج الأنظمة العربية يسمح بأي تدخّل أجنبي، مسلّحة بالذريعة الزائفة القائلة بـ «الخصوصيات الثقافية».

2 – الاتفاقات المتعدّدة الأطراف والاتفاقات الثنائية

يُقصد بهذا التعبير المبادرات السياسية التي اتّخذها الاتحاد الأوروبي خلال الأربعين عامًا الأخيرة بهدف تعزيز التعاون بين الجماعة الأوروبية (المتعدّد الأطراف) وكلّ دولة متوسطية على حدة (الثنائي).

أ – السياسة المتوسطية الشاملة

تعرض هذه «المقاربة» الشاملة التي وُضعت في عام 1972، مظلّة عامة لجميع الامتيازات التجارية السابقة، وتضمّ سلسلة ضمن الاتفاقات الثنائية في شأن المساعدات التنموية والتعاون التجاري المعقودة مع سبع دول ساحلية على حدود أوروبا الجنوبية، وتشمل الأردن وتستثني ليبيا وألبانيا. صحيح أن المقاربة الشاملة لم تتضمّن الأراضي الفلسطينية، إلّا أن الجماعة الأوروبية قدّمت إلى الفلسطينيين معونات مالية محدودة (مساهمة في ميزانية وكالة الأمم

المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى المعروفة بالأونروا ومعونة الدول الأعضاء). عُقد اتفاق تفضيلي في عام 1986، قدّم بعض الامتيازات التجارية. وجرى ضمّ دول متوسطية من غير الأعضاء مثل تركيا وقبرص ومالطا في إطار السياسة المتوسطية الشاملة. لكن الجماعة الأوروبية عرضت على هذه الدول «اتفاق ارتباط» يمهّد للعضوية المحتملة في مقابل «اتفاق تعاون» موقّع مع دول المشرق والمغرب.

تتضمّن اتفاقات التعاون كلّها عنصريْن: بروتوكولات مالية (مساعدات وقروض من الصندوق الأوروبي للاستثمار) واتفاقات تجارة تفضيلية. أمّا هدفها العام فهو تعزيز التجارة الأوروبية في منطقة المتوسّط وفتح السوق الأوروبية، من خلال شروط صارمة، أمام المنتجات المتوسطية الصناعية والزراعية. وتشمل أيضًا بندًا اجتماعيًا يتعلّق بإدارة مسألة الهجرة التي غدت همًّا جسيمًا في أوروبا، ولا سيما مع إغلاق الأراضي الأوروبية في وجه موجات هجرة جديدة بعد عام 1973.

بعد ثمانية عشر عامًا من التنفيذ (1972 - 1990)، لم تَفِ السياسة المتوسطية الشاملة بوعودها؛ وظلّت التجارة دافعها، ولم تحفّز استثمارات أوروبية (1 في المئة فقط من الاستثمارات الأوروبية جرى توجيهها إلى منطقة المتوسط الجنوبية)، ولم تساهم في جسر فجوة الرخاء الاقتصادي بين ساحلَي المتوسط (1 إلى 10 من زاوية الناتج المحلّي الإجمالي)، ولم تعزّز التكامل الإقليمي في الجنوب.

في معرض الدفاع عن سياسة الجماعة الأوروبية ضد مثل هذه الملامة، لا بدّ من الاعتراف بأن الدول المتوسطية العربية نفسها لم تظهر أي اهتمام بتأجيل خلافاتها لتشجيع ترتيبات التعاون في ما بينها. وكان ترتيب التعاون الناجح الوحيد هو إنشاء مجلس التعاون الخليجي في عام 1981، لكنه لم يكن معنيًا بالمقاربة المتوسطية الشاملة. وأنشأت معاهدة مراكش اتحاد المغرب العربي في عام 1989، لكنه لم يكن واعدًا بالكثير.

أثارت جميع اتفاقات التعاون الموقّعة مع الدول المتوسطية العربية مسألة حقوق الإنسان من دون أن توضّح «مشروطية للديمقراطية» محدّدة وفاعلة؛ فغالبًا ما كانت مقاربة الاتحاد الأوروبي الإقليمية المبنية على القيمة «تتعرّض لتشكيك المقاربة المبنية على المصلحة التي تتبنّاها الدول الأعضاء الحريصة على بناء علاقة مميزة في مجالات التجارة والاستثمار والمشتريات العامة والطاقة»[7].

ب - السياسة المتوسطية المتجدّدة (1990- 1996)

كما ذُكر آنفًا، ساهمت المقاربة الشاملة في تعزيز التجارة الأوروبية في الحوض الجنوبي للمتوسط. وتابعت الدول الأعضاء سعيها لتحقيق مصالحها التجارية كالمعتاد، وقت ادّعى الاتحاد الأوروبي الالتزام بضرورة التكامل الإقليمي وبقضايا حقوق الإنسان. وردًّا على منتقديها، خرجت الهيئة الأوروبية بسياسة جديدة تبنّاها المجلس الأوروبي في معاهدة روما الثانية في كانون الأول/ ديسمبر 1990 عُرفت باسم «السياسة المتوسطية المتجدّدة».

في الواقع، لم تكن النتيجة تكرارًا للمضمون ذاته في قالب مختلف؛ إذ جرت زيادة المنح والقروض الأوروبية بصورة كبيرة، فبلغت ذروة مجموع الأموال المتوافرة للمنطقة (وفيها تركيا وقبرص ومالطا) خمسة مليارات من وحدات النقد الأوروبية ECU (السابقة لليورو) خلال الفترة 1991 - 1996. وأول مرّة، رصد الاتحاد الأوروبي مبالغ احتياطية مخصّصة لتمويل مشاريع إقليمية (دراسات جدوى ودورات تدريبية وبعثات لدعم المؤسّسات الإقليمية والتعاون في حماية البيئة). وجرى تعزيز حرّية التجارة مع السوق الأوروبية وتطويرها. كما جرى تشجيع التواصل بين الشعوب من خلال التعاون اللامركزي: الحرم الجامعي المتوسطي والمدن المتوسطية والإعلام المتوسطي وغيرها.

---

(7) Michael Leigh, «European's Response to the Arab Spring,» *GMF Policy Brief* (October 2011), p. 2.

مع ذلك، فإن تقويمًا أعمق لهذه السياسة لا يُبيّن أي جديد يُذكر في المقاربة الجديدة. فالأموال المخصّصة للتعاون الإقليمي لم تمثّل سوى حصّة ضئيلة من مجموع المساعدات، وتأثّر التعاون اللامركزي سلبًا بسبب سوء الإدارة. وبصورة معاكسة، «حقق» التحسّن في حرّية التجارة «أقصى حدٍّ من التقدّم في الدولتين الأكثر تطوّرًا، وهما إسرائيل وتركيا»[8].

كانت مقاربة التواصل بين الشعوب المحاوَلة الحقيقية الأولى لإشراك المجتمع المدني في السياسة الأوروبية المتوسطية، من خلال شبكات تعاون تضمّ الجامعات والمدن والصحافيين والنساء والمهاجرين. لكن، بصورة عامة، كان بُعْد الأمن البشري غائبًا، أكان في تعامل الأوروبيين مع إسرائيل خلال الانتفاضة الأولى (1987 - 1993)، أم في تعاملهم مع الدول العربية المتوسطية.

ج - العلاقات دون الإقليمية المحدّدة

يتناول هذا المبحث من الدراسة بإيجاز مقترح المؤتمر المعني بالأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وصيغة 5+5، ومنتدى منطقة البحر الأبيض المتوسط، وأخيرًا العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والخليج.

(1) المؤتمر المعني بالأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

تقدّمت كلٌّ من إسبانيا وإيطاليا بمقترح في شأن عقد ذلك المؤتمر خلال مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذي تناول منطقة البحر الأبيض المتوسط وعُقد في ميورقة في إسبانيا في 24 أيلول/ سبتمبر 1990، شارك فيه الأعضاء الأوروبيون في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، إضافةً إلى ثماني دول متوسطية (بما فيها ليبيا، باستثناء الأردن). وأراد مؤيدو المبادرة إنشاء منتدى للنقاش على غرار المنبر الذي أُطلق في هلسنكي في عام 1975 وجمع دولًا من الكتلتين الغربية والشرقية. لكن السياق الجيوسياسي في منطقة البحر

(8) Gary Miller, «An integrated Communities Approach, » in: Khader, The EEC and the Arab World, p. 66.

الأبيض المتوسّط (التوتّرات التي تزامنت وغزو العراق للكويت وردّة الفعل الغربية العنيفة ضده، والقمع الإسرائيلي للانتفاضة الأولى، واستمرار الأزمة في قبرص) لم يبدُ ملائمًا لعقد مثل هذا المؤتمر، فلم يرَ المؤتمر المعني بالأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط النّور قط.

(2) صيغة 5 +5 (المجموعة المتوسطية الغربية)

صحيح أن فكرة إنشاء إطار أصغر للتعاون بين أكبر أربع دول أوروبية متوسطية وخمسة بلدان مغاربية طُرحت منذ عام 1988، إلّا أنها اكتسبت زخمًا بعد إطلاق الاتحاد المغاربي العربي في عام 1989، والمشاركة الشخصية لبتينو كراكسي (رئيس الوزراء الإيطالي حينئذ) وفيليب غونزالس (رئيس الوزراء الإسباني). وعُقد اللقاء الوزاري الرسمي الأول في روما في تشرين الأول/أكتوبر 1990. وانضمّت مالطا في وقت لاحق إلى المجموعة الأوروبية، بوصفها عضوًا كامل العضوية، فأصبح لدينا خمس دول من كلّ جانب. وباستثناء النزاع في شأن الصحراء الغربية، لم يكن ثمّة عقبة كأداء أمام هذه المقاربة التعاونية. وأُنشئت ثماني مجموعات عمل لتعزيز التعاون الإقليمي ومعالجة قضايا محدّدة كالديون والهجرة والاكتفاء الغذائي الذاتي والحوار بين الثقافات والتّقانة والبحث العلمي والنقل والاتصالات والبيئة ومساعدة مالية محدّدة. وعُقد اجتماع ثانٍ بعد عام (26 و27 تشرين الأول/أكتوبر 1991) من أجل مناقشة تداعيات حرب الخليج.

كان يُفترض بمجموعة الـ 5 +5، بسبب إطارها الضيق، أن تركّز على قضايا محدّدة تنعم بأهمية مشتركة لدى الدول الشاطئية. وكان يفترض أن يبدي طابعها الحكومي الدولي - بعيدًا عن الإطار الرسمي للهيئة الأوروبية وهو أكثر جمودًا - مرونةً أكبر في الاستجابة للتحدّيات المشتركة، إلا أن الدول الأوروبية الشمالية نظرت إلى هذه المبادرة منذ نشأتها بارتياب، واعتقدت أنها تقوِّض الإجماع الأوروبي. وفي الجنوب، شعرت مصر أنها منبوذة في حين أنها الدولة المتوسطية الأكثر اكتظاظًا بالسكان والأوسع نفوذًا.

أيًا يكن الأمر، فــإن مجموعة 5 + 5 لم تنحنِ لمثل هــذا الضغط، لكنها تلقّت الضربــة من داخلها، حيث اندلعــت الأزمة الجزائرية فــي عام 1992، وفُرض الحظر على ليبيا بعد قضية تفجير طائرة لوكربي، ما فاقم توتّر العلاقات بين الأعضاء الشماليين والأعضاء الجنوبيين، وجمّد تلك المساعي الجمعية.

مع انتهــاء الأزمة الجزائرية ومصالحة ليبيا الغرب، اســتُؤنفت العملية في لشــبونة بداية في كانون الثاني/ يناير 2001، ثمّ في طرابلس الغرب (أيار/ مايو 2002) وفي سانت مكسيم (نيسان/ أبريل 2003) في أعقاب الغزو الأميركي للعــراق (19 آذار/ مــارس 2003)، متزامنًا والدعم الرســمي من ثلاث دول أوروبية أعضاء في مجموعة الـ 5 + 5 (إيطاليا وإسبانيا والبرتغال).

مع ذلك، اجتمع رؤســاء الدول والحكومات في تونس في 5 - 6 كانون الأول/ ديسمبر 2003، أول مرّة. ومنذ ذلك الحين، عُقدت اجتماعات منتظمة لوزراء الخارجية. وكان الاجتماع التاســع في شــباط/ فبراير 2012 في سياق سياسي متحوّل بصورة كاملة.

يلقى منتدى الـ 5 + 5، بطابعه الحكومــي الدولي المعلن، ترحيبًا خاصًّا من جانب الــدول العربية المتوســطية، لاعتقادها أن مثل هــذا المنتدى يعزّز سلطتها ويدعم شــرعيتها. لكن تبيّن في عامي 2010-2011 أنه لم يقوَ على إكسابها مناعة في وجه الاستياء الشعبي. وكانت دولتان مشاركتان في مجموعة الـ 5 + 5 (هما تونس وليبيا) مسرحًا لزلزال سياسي.

(3) منتدى منطقة البحر الأبيض المتوسط

جرى اســتثناء مصر من مجموعة الـ 5+5، كما تبيّن آنفًا. وردًّا على ذلك، أقنعت مصر فرنســا بالمشــاركة في رعاية منتدى آخر، هو منتدى منطقة البحر الأبيض المتوسّط الذي تمّ إطلاقه في الإسكندرية في 3-4 تموز/ يوليو 1994. ومع أن المشــكلات المطروحة هي نفســها تقريبًا، فإن منتــدى منطقة البحر الأبيض المتوســط يختلف عن مجموعة الـ 5 + 5 بمسألة العضوية؛ فهو يضمّ في الواقع خمس دول أوروبية (فرنســا وإيطاليا وإســبانيا والبرتغال واليونان)

وستّ دول متوسطية (مصر وتركيا ومالطا وتونس والجزائر والمغرب). ولم تُدعَ ليبيا وموريتانيا إلى الانضمام، في حين أن المنتدى ضمّ دولًا متوسطية أخرى مثل تركيا واليونان.

أُنشئ هذا المنتدى بوصفه إطارًا دوليًا آخر غير رسمي للتعاون بين الحكومات. وجرى تأليف ثلاث مجموعات عمل (سياسية واقتصادية وثقافية). لكن الدول الأعضاء الإحدى عشرة ألزمت نفسها، منذ تأسيسه بـ«شراكة حقيقية وشاملة وفاعلة» في المجالات التي تتمتّع بالمصلحة المشتركة (الأمن والازدهار والتفاهم المتبادل... وغيرها) في إطار «تعزيز حكم القانون والديمقراطية القائمة على تعدّد الأحزاب».

كان من شأن عملية إطلاق الشراكة الأوروبية المتوسطية في تشرين الثاني/ نوفمبر 1995 أن تشكّك في فائدة منتدى منطقة البحر المتوسط. لكن الاجتماعات ظلت تُعقد بانتظام في الدول الأعضاء، من دون تأثير ملموس أو قيمة مضافة.

مجدّدًا، جرت الاتصالات على المستوى الرسمي، فتبنّت بعض الدول الجنوبية قضايا إصلاحية لا لشيء سوى أن تراها «عيون أوروبا»، ومن دون أي قناعة.

(4) الحوار بين حلف الناتو ومنطقة البحر المتوسط[9]

من أجل استكمال صورة المبادرات المحدودة الإطار في ما يتعلّق بمنطقة حوض المتوسط، يمكن المرء أن يذكر أيضًا مبادرة حلف الناتو التي تعكس انتقال تركيز الحلف نحو منطقة البحر المتوسط والمنطقة العربية. إذ انطلق الحوار المتوسطي في عام 1994. وينبغي تحليل هذه المبادرة في سياق تحوّل الناتو بعد انهيار الكتلة السوفياتية وازدياد المخاطر والتحدّيات المتنامية الملموسة التي تواجهها دول الناتو انطلاقًا من حوض المتوسط والعالم العربي

(9) انظر: Pierre Razoux, «Comment redynamiser le dialogue Méditerranéen de l'OTAN avec les pays du Maghreb?» Research paper, Nato Defense College, Rome, December 2010, p. 12.

عمومًا. وتذرّع مســؤولو الناتو في ذلك الحين بأن لا مستقبل للحلف ما لم يتمّ توسيع منطقة مسؤوليته الجغرافية باتّجاه الجنوب. وقامت تلك الذريعة على أن للدول الأعضاء في الناتو مصالــح حيوية في المنطقة، وأن على الناتو أن يكون مســتعدًّا للتدخّل حال تعرّضت هذه المصالح للتهديــد، أو للدفاع عن الدول ضد التهديدات الممكنة وفقًا لبديهية «اردعْ إذا وجب عليك ذلك، واسْــعَ إلى التكامل إن وجدتَ إلى ذلك سبيلًا».

من الغريب أن الحوار المتوسطي شمل بداية خمس دول عربية (موريتانيا والمغرب وتونس ومصر والأردن) إضافة إلى إســرائيل. وانضمّت إليه الجزائر فــي وقت لاحق، ما جعلهــا الدولة العربية السادســة. لكن فــي ضوء العلاقة الخاصة التي تربط إســرائيل بالغــرب، وهي لا تحتاج إلى تعزيــز، يتبين أن ما يُسمّى بصورة مغلوطة الحوار المتوســطي ليس في واقع الأمر سوى حوار بين الناتو والعرب.

لماذا قبِل العرب بحوار يديــره الناتو، في وقت يُنظر إلــى الناتو على أنه حليف عسكري لا مؤسّسة ملائمة للتعاطي مع «قضايا أمنية غير مباشرة»، وفي وقت جرى تشــويه صورة الناتو كثيرًا في نظر الشعوب العربية؟ والجواب عن ذلك بسيط: تعزيز الشرعية الدولية للأنظمة العربية الحاكمة التي كانت تتعرّض لهجوم شديد في الداخل ومن منظّمات حقوق إنسان دولية.

تُعقد اللّقاءات المنتظمة منذ عام 1994. ووُضع برنامج للتعاون يشــتمل على طائفة واسعة من ضروب النشاط بين الدبلوماسية العامة وتخطيط حالات الطوارئ المدنية وإدارة الأزمات وأمن الحدود ومراقبة التدريبات العســكرية، وترتيب زيارات تقوم بها قوات الناتو البحرية الدائمة.

بعد هجمات 11 أيلول/ ســبتمبر 2001، قرّر حلف الناتــو في قمّة براغ التي عُقدت في عام 2002 أن يطوّر الحوار المتوسطي بتضمين محتواه المزيد من الأفكار. وعُرضت فكرة الملْكية المشــتركة في قمّة إســطنبول التي عُقدت في عام 2004 ودفعت خلالها أربع دول خليجيــة (الكويت وقطر والإمارات

والبحرين)، في ظل خشـيتها من تداعيات الغزو الأميركـي للعراق، إلى إقامة ارتباط مشابه بالناتو، ما أدّى إلى ولادة مبادرة إسطنبول لعام 2004. لكن خلافًا للحوار المتوسطي الذي يحرّكه الناتو، تبدو مبادرة إسطنبول مطلبًا تحرّكه دول الخليج نفسها.

د - الاتفاق المتعدّد الأطراف مع منظّمات دون إقليمية: العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والخليج (1988-2012)

عندما اقتُرح الحوار بين الجماعة الأوروبية المشـتركة ودول الخليج في أوائل الثمانينيات من القرن العشـرين كانت الدول الخليجيـة في ذروة قوّتها الاقتصادية. وكان وزير خارجية ألمانيا هانس ديتريش غنشـر أول من دعا إلى فتح الحوار مع دول الخليج في اجتماع عُقد في بروكسِل في 15 كانون الثاني/ يناير 1980. وفي الخامس من شـباط/ فبراير 1980 صادق المجلس الوزاري الأوروبي على المقترح الألماني، وطلب من الهيئـة الأوروبية أن تجسّ نبض دول الخليج السـتّ، إضافةً إلى العراق «في شـأن إمكانـات متابعة مبادرات الجماعة الأوروبية».

بعد محادثات استكشـافية أجراها ممثّلـو الهيئة فـي دول الخليج، قرّر المجلس الأوروبي وقف الحوار في أيلول/ سـبتمبر 1980. وكان الفرنسيون معارضين لتلك الخطوة، لأنهم كانوا يعتقدون أنه كان هناك في الأسـاس إطار للحوار(متمثّلًا في الحوار الأوروبي - العربـي) ولا حاجة إلى تكراره[10]، في حين أن الدول الخليجية نفسها، إضافة إلى العراق والكويت والعربية السعودية، رأت أن النفـط هو دافع الحـوار بين الجماعـة الاقتصاديـة الأوروبية ودول الخليج، وأنه لم ينجم عن رؤية استراتيجية تشمل مسائل على المدى القصير أو الطويل، ولم تتضمّن جميع الأبعاد الاقتصادية والسياسـية. وأكّدت هذه الدول أنها تفضّل تطوير علاقاتها من خلال الحوار الأوروبي - العربي.

---

(10) Bichara Khader, *L'Europe et les pays arabes du Golfe: des partenaires distants*, Horizons euro-arabes (Paris: Publisud; Ottignies (Belgique): Quorum, 1994).

هكذا، تأجّلت مبادرة الحوار إلى حين. لكن بعد تأسيس مجلس التعاون الخليجي مباشرة، قرّر المجلس الأوروبي في أيلول/ سبتمبر 1981 الشروع في محادثات تمهيدية مع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي بغية دراسة التعاون المقترَح. وجرى تبادل الزيارات بين الأمين العام لمجلس التعاون عبد الله يعقوب بشارة الذي زار المقرّ الرئيس الأوروبي، والمندوبين الأوروبيين الذين زاروا السعودية في آذار/ مارس 1983. وبعد الزيارات الاستطلاعية، عُقدت سلسلة من الاجتماعات الأخرى بهدف استكشاف الإمكانات لمفاوضات رسمية في شأن اتفاق للتعاون بين المنطقتين.

عُقد أول اجتماع، على المستوى الوزاري، في لوكسمبورغ في 14 تشرين الأول/ أكتوبر 1985. وعُقد لقاء ثانٍ في بروكسِل في 23 حزيران/ يونيو 1987 بموافقة المجلس الأوروبي، في أعقاب نقاش تقرير يتناول العلاقات الأوروبية - الخليجية في البرلمان الأوروبي في 19 شباط/ فبراير 1987. وبعد عام واحد من ذلك، وقّع في 15 حزيران/ يونيو 1987 عن الجانب الأوروبي كلٌّ من رئيس المجلس الأوروبي غنشر والمفوّض كلود شيسون، ووقّع عن الجانب الخليجي وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل والأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الله بشارة.

أرسى الاتفاق علاقة تعاقدية بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية ودول مجلس التعاون الخليجي. وشمل طيفًا واسعًا من الموضوعات؛ من التعاون الاقتصادي والزراعة وصيد الأسماك والصناعة والطاقة والعلوم والتّقانة والاستثمار والبيئة والتجارة. لكن الاتفاق لم يحلّ المسألة الرئيسة التي ظلّت موضوع الخلاف في جميع الاتصالات بين الجماعة الأوروبية ومجلس التعاون، وهي الصادرات البتروكيميائية الخليجية.

إن السبب الذي دفع الدول الخليجية إلى التخلّي عن تحفّظاتها تجاه اتفاق محدّد مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية لا يزال موضع جدال. وأعتقد أن الدول الخليجية أدركت أن التدهور الهائل في أسعار النفط وتباطؤ اقتصاداتها قدّما لها حوافز جديدة مكّنتها من التوصّل إلى اتفاق دولي مع أوروبا. وعلى

الأرجح أتاح صغر حجم مجلس التعاون الخليجي مقارنةً بجامعة الدول العربية ظهوره بمظهر متماسـك، ما يعزّز قوّته التفاوضية. ولسـوء الحـظّ، كان غزو الكويت (في الثاني من آب/ أغسـطس 1990)، والنتائج الكارثية لتحريرها من خلال عمل عسكري شنّه الغرب، إضافةً إلى الصدمة النفطية العكسية الثانية في عام 1998 - كلّها عوامل أدّت إلى تبدّد قـدرة مجلس التعاون الخليجي على التفاوض من موقع قوي في شأن اتفاق تعاون مُحسّن مع الاتحاد الأوروبي.

لا يزال الاتحاد الأوروبي والدول الخليجية منذ تسعينيات القرن الماضي يتفاوضون في شـأن اتفاق تعاون ثانٍ. ولا يزال تضارب الآراء في شأن مسائل حقوق الإنسـان، أو صادرات المنتجات الحسّاسة كالبتروكيميائيات، أو مسألة العضوية فـي منظّمة التجارة العالمية، يعرقل توقيع اتفاق مُحسّـن. ويشـكّك العديد مـن دول الخليج، بحقٍّ، فـي الرعاية الأوروبية. وبذلـك، فإن الاتحاد الأوروبي يهدر فرصة ذهبية لتعزيز حضوره في منطقة[11] يبلغ مجموع تجارتها 128 مليـار يورو، وتنعم بفائـض اقتصادي يربو على 15 مليـار يورو (بلغت واردات الاتحاد الأوروبي من الخليج 56 مليار يورو، في حين بلغت صادرات الاتحاد الأوروبي 72 مليار يورو في عام 2011).

لماذا لا يـزال التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومجلـس التعاون الخليجي يطير على ارتفاع منخفض جدًّا بعد أن انطلق، وبعد مرور أكثر من 24 عامًا على المفاوضات؟ عادةً يُشارُ إلى بعض الأسباب، مثل:

- الاختـلاف في طبيعـة كلّ من المنظّمتيـن الإقليميتيـن. كان الاتحاد الأوروبي مدفوعًا بالأسـباب الاقتصادية في حين كان حافـز مجلس التعاون الخليجي الأسباب الأمنية.

- ممانعة بعض الدول، مثل فرنسـا وبريطانيا، تحويـل علاقاتها التقليدية بدول الخليج إلى علاقات أوروبية.

---

(11) Eckart Woertz, «Qatar y el descuido europeo de la región del Golfo Pérsico,» Notes internationals CIDOB, no. 46 (February 2012).

– لا يرغب الاتحاد الأوروبي في معـاداة الولايات المتحدة الأميركية في منطقة تعدّ «احتياطيها السياسـي» و «منصّة قفزها» الجيوسياسـية. ومع أن هذا الفهم قد يكـون صحيحًا من وجهة النظر السياسـية، فإنه ليـس من الصحيح الافتراض أن الخليج هو سـوق أسـيرة للولايـات المتحـدة، إذ إن الروابط الاقتصادية بين مجلس التعاون الخليجي وأوروبا تفوق كثيرًا الروابط بينه وبين الولايات المتحدة.

– إن مصلحة الاتحاد الأوروبي الحيوية لـدى مجلس التعاون الخليجي هي الوصول إلـى الطّاقة والإمدادات الآمنـة. لكنها مصلحة يشـاطرها إياها المجتمع الدولي. وهكذا، فإن ثمّة شـعورًا يعتري الدوائر الأوروبية بأن علاقة متميزّة ببلدان الخليج لن تسـاهم فـي تعزيز مصالح أوروبا. فأوروبا ليسـت الوكيل الحصري للطاقة. وتبعًا لذلك، فإن الشـراكة الاسـتراتيجية مع الخليج ليست حاجة مُلحّة.

– المعارضة الشّرسـة التي يبديها قطاع صناعة البتروكيميائيات الأوروبية تجاه توقيع اتفاق استراتيجي يتضمّن منطقة تجارة حرّة.

أيًا تكن الأسـباب، فإن العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي كانت طوال الأربعة وعشـرين عامًا الأخيـرة خجولة وضحلة. لكن، تواصلت الأعمال كالمعتاد على المستوى الثنائي (دولة مع دولة).

بيد أن تطوّرات جديدة تدفع أوروبا إلى تغيير مسـارها، وإعطاء مزيد من الزخم لعلاقتها بالخليج. ومن دون مبالغة في ذكر التفصيلات، نذكر ما يلي:

– تدفـع التّجارة المزدهرة بين آسـيا ومجلس التعـاون الخليجي أوروبا إلة إعادة النظر فـي موقفها، كي لا يجري تجاوزها، وتُسـتبدل بدول لا ترتبط صورتها بالماضي الاستعماري وبالرّعاية الرّاهنة.

– ثمّة اعتقاد شـائع في الدوائر الأوروبيـة أن احتياطي الطاقة الضخم في

الدول الخليجية لا يمكن أن يضاهى في أي بلد آخر، وأن من مصلحة أوروبا أن تحافظ على علاقة متميزة مع منطقة الخليج.

- إن شهية الصين المفتوحة حديثًا على النفط تنهك صيغة العرض والطلب. فمع أن التأثير المباشر للطّلب العالمي على النفط قد يكون مبالَغًا فيه من دون شكّ، فإن المنافسة التقليدية بين المنتجين ستخلي المجال أمام منافسة جديدة بين المستهلكين. ولا تستطيع أوروبا أن تقف متفرّجة مكتوفة، إذ إن مصلحتها الحيوية لا تقتصر على الوصول إلى النفط - الأمر الذي لا يطرح مشكلة حقيقية في الوقت الراهن - بل يشمل المشاركة في عمليات استخراج النفط وفي الصناعة النفطية نفسها.

- في حال استمرار زيادة الطلب العالمي على النفط، سيكون ثمّة صعوبات في زيادة كمّية الإنتاج بما يلبّي حاجات المستهلكين في المستقبل. فدول مجلس التعاون الخليجي التي تتمتّع بأكبر احتياطي في العالم، تتبوّأ موقعًا يؤهّلها للزيادة في الإنتاج، لكن ذلك ممكن مع مرور الوقت وتوافر الاستثمارات والخبرة التقنية المطلوبة. ولهذا، فإن ثمّة شعورًا متزايدًا بأن أوروبا لا يمكنها أن تغيب عن هذه السوق ذات الطاقات الهائلة، أو أن تغفل عنها.

للأسباب المذكورة أعلاه، يبدو أن العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي باتت تحتاج إلى بداية جديدة، وهي ضرورة وليست تعبيرًا عن رغبةٍ فحسب. إنه أمر تفرضه المصالح والشواغل المشتركة. ومن المتوقّع أن تتعزّز أهمّية مجلس التعاون الخليجي في الأعوام المقبلة. أمّا الذين يعتقدون أن عهد النفط قد ولّى، فهم يبرهنون ببساطة على توقّعات زائفة. صحيح أن استبدال النفط يبدو مستحبًّا من المنظور البيئي، إلّا أنه لا يزال بعيد المنال. وهذا يعني أن على أوروبا أن تُظهر الحزم ووضوح الغرض. فالتوصّل إلى اتفاق تجارة حرّة مع مجلس التعاون الخليجي هو من مصلحتها. وهذا قد يستثير عداء الصناعات البتروكيميائية، لكن الأرباح الجمعية ستفوق بلا شكّ الآلام الفردية.

إن تمسّـــك أوروبا بقضية حقوق الإنســـان أمر مفهوم وضـــروري. لكنّ المســـؤولين الخليجيين يدركون أن وضع حقوق الإنســـان يجب أن يتحسّن، وأن هذا الوضع يتحسّـــن بالفعل. لكنّهم يؤكّدون أن كثيرًا من المشكلات يعود في جزء كبير منه إلى ممارســـات اجتماعية وثقافية تقليدية، أكثر ممّا يعود إلى إســـاءات حكومية منهجية، وأن على الاتحاد الأوروبي أن يدرك جيدًا أن الأمر يتطلّب وقتًا لأن التغير في الممارسات الاجتماعية لا يمكن إملاؤه أو فرضه، بل يجب أن يأتي من الداخل وأن يكون مسلَّمًا به على الصعيد الاجتماعي.

هـ- العودة إلى المسار الثنائي - المتعدّد الأطراف في العلاقات الأوروبية - المتوسطية (الشراكة الأوروبية المتوسطية والآلية الأوروبية للشراكة والجوار والاتحاد من أجل المتوسط)

في بداية التسعينيات، انخرط الاتحاد الأوروبي أو بعض الدول الأوروبية، إمّا في سياســـاتٍ متعدّدة الأطراف (السياســـة الأوروبية المتجـــدّدة) وإمّا في مبادرات تعـــاون أصغر (مجموعة الـــ 5+5، أو منتدى منطقـــة البحر الأبيض المتوسط) أو حتى في الحوار المتوسّطي. لكن مع انتهاء النظام الثنائي القطبية، أخذ الاتحاد الأوروبي يغيّر مركز نشاطه باتّجاه الفجوة بين الشمال والجنوب؛ حيث شعر أن السياســـة الأوروبية المتجدّدة لم تكن طموحة بما يكفي لتفادي زعزعة الاستقرار الناجمة عن التفاوتات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، لذا كان عليه أن يضع سياسة أكثر شـــمولًا تجاه حوض المتوسّط. وهذا التغير في التركيز على حوض المتوسّط، وقت طرح بعض المفكّرين السياسيين المثيرين للجدل وإن كانوا نافذين، مثل صموئيل هانتنغتون، مســـألة البعد الثقافي للأمن بما مفاده أن صراع الحضارات[12] يقع على غرار النضال الذي يســـتلهم الدِّين في مناهضته القيم الغربية.

نظرًا إلى خـــوف الاتحاد الأوروبي مـــن المغالطة التي قـــد تنطوي عليها هذه الأطروحة، شـــعر بالضرورة الملحّة لتبيان المخاطر التي قد تنشأ عن مثل

(12) Samuel P. Huntington, «The Clash of Civilizations?» *Foreign Affairs*, vol. 72, no. 3 (Summer 1993), pp. 22-49.

هذا التشـــخيص التبســـيطي الذي يبالغ في تأكيد مفهوم «صراع الحضارات». وكان واضحًا تمامًا للأكثرية الســـاحقة من الأوروبيين أن عديدًا من منابع القلق المتّصلة بالأمن جنوبي المتوسّط ليست عسكرية، ولا تقوم على أساس ثقافي، بل هي في معظمها «قضايا أمنية غير مباشـــرة»[13]، مثـــل التفاوتات الاقتصادية والانقسامات الديموغرافية وموجات الهجرة واستمرار حكم الأنظمة السلطوية. وفي هذا الســـياق من الآراء المتضاربة في شـــأن أمن حوض المتوسّط، برزت فكرة «الشراكة الجديدة» إلى الواجهة.

و – الشراكة الأوروبية – المتوسطية أو (عملية برشلونة) 1995[14]

في البداية، اقتصرت فكرة الشـــراكة المقترحة على الدول المغاربية. وأكّد البيان الصادر في نيسان/ أبريل 1992 بشأن «العلاقات المستقبلية بين الجماعة [الأوروبيـــة] والمغرب» ضـــرورة المضي قُدُمًـــا نحو بناء شـــراكة أوروبية – مغاربية[15]. وفي الأثناء، كانت مفاوضات سرّية بين الفلسطينيين والإسرائيليين تُجرى، ووُقّع في أوســـلو «الاتفاق الانتقالي» ثم أبرم فـــي البيت الأبيض (13 أيلول/ ســـبتمبر 1993). وقبل أيام من حفل التوقيع، أصدرت الهيئة الأوروبية بيانًا في شأن «العلاقات المستقبلية والتعاون بين الجماعة [الأوروبية] والشرق الأوســـط»[16]، تبعه في نهاية أيلول/ ســـبتمبر 1993 بيان آخر في شـــأن «دعم الجماعة [الأوروبية] لعملية السلام في الشرق الأوسط»[17].

حثّت التطوّرات الجديدة في الشرق الأوســـط (انطلاق العملية السلمية) الاتحاد الأوروبي على تحويل «شـــراكته الأوروبية – المغاربية» إلى «شـــراكة

---

(13) Stelios Stavridis and Natividad Fernaìndez Sola (coordinadores), *Factores poliìticos y de seguridad en el aìrea euro-mediterraìnea* (Zaragoza: Prensas Universitarias de Zaragoza, 2009).

(14) Communication de la Commission sur l'Avenir des relations entre la Communauté et le Maghreb, Brussels European Commission (Sec/92/40).

(15) Communication de la Commission sur l'Avenir des relations entre la Communauté et le Maghreb, Brussels European Commission (Sec/92/401).

(16) European Commission (COM 93/375).

(17) European Commission (COM 93/376).

أوروبيـــة – متوســطية» (EMP)، فـــي بيانـــه الصادر فـــي 19 تشـــرين الأوّل/ أكتوبر 1994. وبعد عام من ذلك، عُقد مؤتمر في برشـــلونة (27 – 28 تشرين الثاني/ نوفمبـــر 1995) لإطلاق الشـــراكة. ووقّعت إعلان برشـــلونة في حينه 15 دولة عضوًا فـــي الاتحاد الأوروبـــي و12 دولة متوســـطية (8 دول عربية: المغرب والجزائر وتونس ومصر والأردن والسلطة الفلسطينية ولبنان وسورية، إضافةً إلى إســـرائيل ومالطا وقبرص وتركيا). واستُثنيت ليبيا التي تنعم بساحل يبلغ طوله 1300 كلم على البحر المتوسّط، بســـبب الحظر المفروض عليها. إن مؤتمر برشـــلونة الذي عُقد في أجواء من «الآمـــال العريضة»، جمع العرب والإسرائيليين معًا فيما هو يشير بوضوح إلى أن الاتحاد الأوروبي ليس «وسيط سلام» بل هو «طرف يسهّل السلام».

إن الجديد في هذه العملية، المســـمّاة عملية برشـــلونة، هو إدخال تعاون شـــامل قائم على ثلاث «رزم»: الرزمة السياســـية والأمنية والرزمة الاقتصادية والمالية والرزمة الاجتماعية والثقافية. والهدف الرّئيس هو تأسيس منطقة تجارة حرّة في حوض المتوسّـــط بحلول عام 2010، من خلال الليبرالية الاقتصادية. لكن الهمّ الحقيقي للاتحـــاد الأوروبي كان يتعلّق بانعـــدام الأمن على حدوده الجنوبية بسبب الأزمة الجزائرية وتداعياتها على الأراضي الأوروبية، وموجات الهجرة غير الشرعية. وبحســـب ما يقوله ريفكِند، وزير الخارجية البريطاني في ذلك الحين، فإن «إحدى أهمّ الوســـائل التي تمكّننا من تحقيق الأمن السياسي هي النموّ الاقتصـــادي»، وهو ما يحتّم على الاتحاد الأوروبي أن يســـاعد دول شمال أفريقيا وشرق المتوسّط على تطوير قدراتها الاقتصادية. ويضيف ريفكند: «إن الاستقرار السياسي سيتدفّق من هناك»[18].

في الفتـــرة بيـــن عامـــي 1996 و2000، تقدّمـــت الشـــراكة الأوروبية المتوسطية بسلاســـة. جرى توقيع بعض اتفاقات الشّـــراكة والمصادقة عليها، وتخصيص مليار يورو ســـنويًا للدول الجنوبية الشـــريكة. كما جرى تشـــجيع

---

(18) Malcom Rifkind, «British Initiative in Investments Barriers,» *Foreign Secretary's Brief*, British Foreign Office, 28 November 1995.

منظّمات المجتمع المدني على إنشاء شبكات. وأنشأت المعاهد البحثية (المنتدى الأورومتوسّطي لمعاهد العلوم الاقتصادية FEMISE والشبكة الأورومتوسطية لمراكز الأبحاث التي تُعنى بالسّياسة والأمن EuroMeSCO) شبكات خاصّة بها. وعلى الصعيد الاقتصادي، خُفضت التعريفات الجمركية أو أُلغيت، وخُصخص كثير من مؤسّسات القطاع العامّ. لكنها خطوة لم تثمر فوائدَ تشمل إيجاد الوظائف أو زيادة حصّة الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي، إلّا بصورة محدودة.

بعد عام 2000، تدهور المشهد الجيوسياسي الإقليمي؛ ففشَلُ مفاوضات كامب ديفيد بين الفلسطينيين والإسرائيليين (تمّوز/ يوليو 2000)، واندلاعُ انتفاضة الأقصى (تشرين الأوّل/ أكتوبر 2000)، وهجماتُ 11 أيلول/ سبتمبر 2001، وغزو أفغانستان (2001) وما تلاها من غزوٍ للعراق (2003) - بدعمٍ من ثلاث دول متوسطية رئيسة هي: إسبانيا وإيطاليا والبرتغال - كلّها عواملُ سمّمت المناخ العام في حوض المتوسّط، وكشفت عن غموض عملية برشلونة برمّتها.

اتّضح أكثر من أي وقت مضى أن هدف عملية برشلونة لم يكن تشجيع الإصلاح في حوض المتوسّط الجنوبي، بل تشجيع «النظام» و«الاستقرار». وكما كتبت منى يعقوبيان بصراحة: «أطلقت أوروبا عملية برشلونة بغية إيجاد «محجر صحّي» لتحمي نفسها من انعدام الأمن المحتمل»[19]. وبتعبير آخر، لم يكن تحديث الاقتصاد وتحريره «هدفًا بحدّ ذاتهما»، بل أداة لتقليص الرغبة في الهجرة، ولتقليل جاذبية الحركات المتطرّفة، وإيجاد بيئة أقلّ اضطرابًا في المناطق «الأقرب خارج حدودها».

من الزاوية الثقافية، لم تَحُل مساهمة الشراكة الأوروبية المتوسطية في حوار الحضارات - من خلال تمويل مئات النّدوات والتقارير المتعلّقة بهذه المسألة - دون تفشّي رُهاب الإسلام في أوروبا بصورة متسارعة؛ إذ اشتملت

(19) Mona Yacoubian, «Promoting Middle East Democracy: European Initiatives» (Special Report; 127, United States Institute of Peace, 13 October 2004), p. 7.

هذه الشـــراكة على بعض القواعــد العامّة، لكنّها أخفقت فــي تطوير مجموعة محدّدة من الأعــراف المقبولة. وفي هــذا الصّدد، لم يتــمّ تحقيق طموحات «الرزمة» الثالثة لهذه الشــراكة في ما يخصّ العلاقات الاجتماعية والثقافية، ما دفــع رومانو برودي، رئيس الهيئــة الأوروبية آنذاك، إلى إنشــاء «مجموعة من الحكماء من أجل حوار الحضــارات في حوض المتوسّــط» في عام 2003، بهدف إدخال بعض الأفكار لتشــجيع التفاهم المتبادل. وأدّى ذلك إلى تأسيس «مؤسّسة آنا لندت» من أجل الحوار المتوسّطي، ومقرّها الإسكندرية.

في ما يتعلّق برزمــة الأمن، لم يوقَّع قطّ الميثاق الأوروبي - المتوســطي للســلام والأمن المقترح، وهو الميثاق الــذي كان يُفترَض أن يكــون «تمرينًا على الدبلوماســية الاســتباقية»[20]، بســبب غياب لغة وتصــوّرات وأولويات مشــتركة. ولم يُعالج أو يحلّ أيًّا من النزاعات المعلّقة في حوض المتوسّــط. وعلى العكس، فإن العملية السلمية خرجت تمامًا عن مسارها. ولا تزال الأزمة القبرصية معلّقة. ولا تزال مسألة الصحراء الغربية من دون حلّ. وكان لبنان في عام 1996 مســرحًا لصراع جديد بين إســرائيل و«حزب الله»، في حين وقف الاتحــاد الأوروبي جانبًا. ومن الواضح، أن الاتحــاد الأوروبي لم يكن يمتلك الشجاعة ولا الوســائل ولا الإرادة ليقوم بدوره في دبلوماسية حلّ المشكلات. ففي ظــلّ القيود التي تفرضها سياســة متــردّدة في مســائل الخارجية والأمن المشترك، وتضارب الآراء والأولويات الخاصّة بالدول الأعضاء، ظلّت سياسته حبيسة نموذج «القاسم المشترك الأصغر».

على جبهة الإصلاح السياسي، كانت نتائج الشراكة الأوروبية - المتوسطية هي الأخرى مخيبة، على الرغم من بيان اســتراتيجية الأمن الأوروبية (ESS) في عام 2003، وكونه أكّد الصّلة بيــن الأمن الداخلي والأمن الخارجي، لافتًا إلى أن «أفضل حماية لأمننا هي دول ديمقراطية تنعم بحوكمة رشــيدة»، من خلال عملية نقــل تجربة الاتحاد الأوروبي نفســه في مجالات تحقيــق الديمقراطية

(20) Dimitris Xenakis, *The Politics of Order-Building in Europe and the Mediterranean*, Themata: Policy and Defense; 19 (Athens: Defence Analyses Institute, 2004), p. 123.

والتنمية والتكامل. ويؤكّد روبيرتو أليباني المنطق الذي يعزّز استراتيجية الأمن الأوروبية: «إذا كان من الممكن تشجيع الحوكمة الجيدة في الدول المجاورة - أي إذا كانت ممكنة مساعدتها في أن تصبح ديمقراطية ومزدهرة ومتعاونة على المستوى العالمي - سيكون حلّ الأزمات الإقليمية أسهل، وتمسي معالجة عوامل الاضطراب تحت سيطرة أكثر كفاءة. ومن شأن ذلك أن يسهّل على الاتحاد الأوروبي الحفاظ على استقراره»(21).

للأسف، فإن التطوّرات اللاحقة ستكشف خواء التفكير الرغبي هذا؛ فدول حوض المتوسّط الجنوبي لم تنخرط جديًا في الأمن التعاوني، أو في إصلاحات جدّية ولم تحقّق التماسك الإقليمي. واستمرّ الاتحاد الأوروبي في التعاطي مع أنظمة سلطوية. ولم تطبّق قطّ الشرطية السياسية التي هي جزء لا يتجزّأ من اتفاقات التعاون. والأسوأ أن بعض القادة الأوروبيين ذهب إلى حدّ الثناء على التقدّم الذي حقّقه في هذه المنطقة بعضُ الأنظمة العربية كالنظام التونسي برئاسة بن علي. ومن هنا جاء الانتقاد الذي يوجّهه كثير من منظّمات المجتمع المدني إلى الشراكة الأوروبية - المتوسطية، إذ ترى أنه لم يجرِ الإصغاء إلى صوتها بما فيه الكفاية لأن الاتحاد الأوروبي واصل رعاية علاقات حميمة مع الأنظمة، وأحيانًا مع منظّمات مجتمع مدني نخبوية تفتقر إلى أي قاعدة اجتماعية حقيقية في بلدانها لكنّها «تنسجم مع الأوروبيين»(22).

تنشأ جميع هذه التناقضات من عملية عامّة تقوم على «النزعة الأمنية»: فالخوف من وصول الأحزاب الإسلامية إلى السلطة عبر انتخابات حرّة أدّى إلى تغير عام في أولويات أوروبا من التشجيع على الديمقراطية إلى تأمين

(21) Roberto Aliboni and Abdallah Saaf, *Human Security: A New Perspective for Euro-Mediterranean Cooperation*, with an introduction by Atila Eralp, 10 Papers for Barcelona 2010 (Barcelona: The Institute for Security Studies (EUISS) and The European Institute of the Mediterranean (IEMED), 2010), p. 12.

(22) Lorenzo Fioramonti, «Promoting Human Rights and Democracy: A New Paradigm for the European Union, » in: Joel Peter, ed, *The European Union and the Arab Spring: Promoting Democracy and Human Rights in the Middle East* (Lanham, Md: Lexington Books, 2012), p. 28.

«استقرار» أنظمتها الصديقة. واعتمدت هذه الأنظمة على هذا الخوف من خلال تقديم نفسها على أنها حصن منيع في وجه الإرهاب العالمي، وحارسة لبوّابات الهجرة غير الشرعية، أو مزوّدة للخدمات الأمنية، في حين كانت تقوم بـ «إصلاحات تجميلية» لتمويه قبضتها السلطوية على الحكم.

أصبح واضحًا بعد عام 2000 أن استراتيجية «الأمن التعاوني» الأولى الابتدائية باتت تتحوّل إلى «سياسات للتعاون الأمني». وتبدّت للعيان أولى علامات هذا التحوّل خلال الأزمة الجزائرية (1992-1999)، بل إنها بدت أكثر جلاءً بعد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر الإرهابية، والغزو الأميركي للعراق (2003)، وبعد الانتخابات المصرية في عام 2005 التي فاز الإخوان المسلمون فيها بـ 88 مقعدًا من مجموع 454 مقعدًا. لكن المظهر الأكثر مشهدية ردّة فعل الاتحاد الأوروبي على انتصار حركة «حماس» في الانتخابات الفلسطينية التي أُجريت في عام 2006، حين كان للخوف الدّفين من البديل «الإسلامي» أن يتفوّق ببساطة على الضرورة الديمقراطية.

مع تصاعد الهجرة غير المنتظمة، وظّف الاتحاد الأوروبي مزيدًا من الوقت في التفاوض في شأن اتفاقات إعادة قبول الأعضاء، وفي إدارة تنقّل البشر، وفي عمليات مراقبة الحدود مع شركائه المتوسطيين بوساطة موارد خارجية، أكثر من الوقت الذي كرّسه للتشجيع على حكم القانون. وباختصار، حلّ بناء الرقابة أو بناء النظام مكان بناء الإقليم في حوض المتوسّط. وواجه المثال الذي تبنّاه الاتحاد الأوروبي في شأن «شركاء ينعمون بحوكمة رشيدة»، التحدّيات الخاصّة بضرورة وجود شركاء مستقرّين ومسيطر عليهم بصورة جيدة.

ز - سياسة الجوار الأوروبية (2004 - 2012)

في بداية عام 2000، جرت مفاوضات من أجل التوسّع الخامس. وكانت تتعلّق بعشر دول، تقع ثماني دول منها في أوروبا الوسطى والشرقية، وفي جزيرتين متوسطيتين هما قبرص ومالطا. وكان هذا التوسّع هو الأكبر في نوعه، خصوصًا بعد إضافة الدولتين اللّتين شملهما التوسّع السادس (رومانيا

وبلغاريا). وبهذه التوسّعات الأخيرة زاد عدد سكّان الاتحاد الأوروبي بأكثر من 103 ملايين نسمة (إذ وصل عدد السكّان بذلك إلى 500 مليون نسمة)، وأضاف إحدى عشرة لغة جديدة إلى اللغات الاثنتَي عشرة القائمة (فوصل إلى ثلاث وعشرين لغة مختلفة)، ووسّع مساحته 40 في المئة، وامتدّت حدوده البرّية إلى ستّة آلاف كلم، وحدوده البحرية إلى خمسة وثمانين ألف كلم. وبذلك تجسّد هاجس الاتحاد الأوروبي في الفترة بين 2003- 2004، في كيفية تأمين حدوده الخارجية من جيرانه الجدد. وكان يُفترَض بسياسة الجوار الأوروبية (ENP) أن تقدّم الجواب.

أوضح رومانو برودي، رئيس الهيئة الأوروبية، في محاضرة ألقاها أمام طلبتي في جامعة لوفان، في كانون الأوّل/ ديسمبر 2002، الفلسفة السياسية التي تقوم عليها المبادرة الجديدة. وأكّد عنصرين مركزيين: «حلقة الأصدقاء» و«كلّ شيء باستثناء المؤسّسات». ولقي هذان العنصران مزيدًا من الإيضاح في بيان الهيئة الصادر في 11 آذار/ مارس 2003، تحت عنوان «أوروبا الأوسع: إطار جديد للعلاقات بجيراننا في الشرق والجنوب»[23] وفي «استراتيجية الأمن الأوروبية» الصادرة في 12 كانون الأوّل/ ديسمبر 2003[24]، وكانت الهيئة تعني بحلقة الأصدقاء سياسة «السياج الجيد» التي تهدف أساسًا إلى تعزيز حسن الجوار بين دول مزدهرة تنعم بحوكمة جيدة. ولهذا الغرض، سيقدّم الاتحاد الأوروبي المساعدات المالية والتقنية والسياسية. وستكافَأ الدول التي يكون أداؤها جيدًا بزيادة إمكان وصولها إلى السوق الوحيدة: إنها ستحصل على كلّ شيء باستثناء المشاركة في «عملية اتّخاذ القرار المؤسسية».

تمامًا كما هي الشراكة الأوروبية - المتوسطية، يشكّل العَرْض محفّزًا لسياسة الجوار الأوروبية: إنها الردّ الاستراتيجي للاتّحاد الأوروبي على

---

(23) European Commission (COM/2003/0104 final).

(24) «أوروبا آمنة في عالم أفضل: الاستراتيجية الأمنية الأوروبية،» الهيئة الأوروبية، بروكسل، 2003. انظر أيضًا: Alvaro de Vasconcelos, ed, *The European Security Strategy 2003-2008: Building on Common Interests*, with foreword by Helga Schmid (Paris: Institute for Security Studies, 2009).

التحدّيات التي طرأت على مشهد أوروبا الجيوسياسي. وإنها سياسة أوروبية من أجل الجيران أكثر ممّا هي سياسة مع الجيران: «سياسة مقلوبة» تهدف إلى منع استيراد الاضطرابات والمخاطر الخارجية. يشكّل الالتزام والمِلْكية حجريْ الزاوية في هذه السّياسة الجديدة: «شارِكْ ولا تُكرِهْ»، كما يكتب إيمرسون ونوتشيفا[25].

هل من باب المصادفة أن يُنشَر بيان سياسة الجوار الأوروبي في آذار/مارس 2003، في الشهر نفسه الذي وقع فيه الغزو الأميركي للعراق؟ ولم يُقصد بالشراكة الأوروبية - المتوسطية أن تكون ردًّا متوسطيًا على «الدبلوماسية الأميركية التي ستعرض عضلاتها»، لكن لا شكّ في أن الاتحاد الأوروبي سعى إلى النّأي بنفسه عن الخطاب الثقافي الخاصّ بهانتنغتون والمفاهيم الخطرة مثل «الحرب الصليبية التي يشنّها الطيبون ضدّ الشرّ»، أو «الحرب على الإرهاب» التي فهمها كثير من البلدان الإسلامية أنها حرب صليبية جديدة يشنّها الغرب على دينهم. وشعر الاتحاد الأوروبي المنقسم على نفسه في مسألة الغزو الأميركي للعراق، أنّه من الأهمية بمكان أن يعرض رؤيته الخاصّة للأمن. لا عجب إذًا من أنّه نشر خلال عامي 2003 - 2004 وثيقتين مهمّتين: «تعزيز علاقات الاتحاد الأوروبي بالعالم العربي» (2003)، و«تقرير انتقالي بشأن شراكة الاتحاد الأوروبي الاستراتيجية مع حوض المتوسّط والشّرق الأوسط» (2004). وتؤكّد هاتان الوثيقتان أهمّية الحفاظ على قوّة الإقناع التي يمارسها الاتحاد الأوروبي (خلافًا لقوّة الإكراه)، وتعزيز التعددية (خلافًا للأحادية الأميركية)، وضرورة وجود استراتيجيا شاملة خاصّة بالسياسة الخارجية، والأهمّ من ذلك، أن الوثيقتين أكّدتا التزام الإصلاح الديمقراطي. في حين تبنّت الولايات المتحدة «مبادرة الشرق الأوسط الكبير» (2004)[26]. وأعلنت

(25) M. Emerson and G. Noutcheva, «From Barcelona Process to Neighborhood Policy: Assessments and Open Issues,» CEPS Working Document, no. 220 (March 2005), p. 20.

(26) للاطلاع على تقويم نقدي للمبادرة الأميركية، انظر: Bichara Khader : «Le Grand moyen orient: télé -évangélisme ou destinée manifeste, » dans: *Le Monde arabe expliqué à l'Europe: histoire, imaginaire, culture, politique, économie, géopolitique* (Paris: l'Harmattan; Louvain-la-Neuve: CERMAC: Academia-Bruylant, 2009).

مجموعـــة البلدان الثمانية G8 «الشـــراكة من أجل التقدّم ومســـتقبل مشـــترك» (حزيران/ يونيو 2004).

عكس هـــذا التكاثر فـــي المبادرات فـــي أعقاب غزو العـــراق (2003)، إضافةً إلى التوسّعين الخامس (أيار/ مايو 2004) والسادس (2007) للاتّحاد الأوروبي، إجماعًا عامًّا - على الرغم من اختلاف المقاربات - على أن الأنظمة الشـــمولية في العالم العربي هي المشكلة لا الحلّ للاضطرابات، ويعني هذا أن من مصلحة الغرب التركيـــز على الإصلاح وعلى منظّمـــات المجتمع المدني بوصفها «عوامل تغيير».

بيد أن الفلســـفة والهندســـة اللّتين تقوم عليهما سياســـة الجوار الأوروبية تتناقضان مع النيات المعلَنة بشأن إصلاح تدريجي من الأسفل إلى الأعلى. وفي واقع الأمر إن هذه السياســـة هي سياســـة بين حكومات تقوم على أساس نمط ثنائي من التوزيع المحوري[27] وركنها الرئيس هو «خطّة العمل» التي تتقدّم بها كلّ دولة جارة وتناقشها مع المسؤولين الأوروبيين. وفي ظلّ مثل هذه الشروط، من الصّعب تصوّر تخلّي الأنظمة السلطوية طواعية عن السلطة، أو حتى القبول بالمشـــاركة فيها، وأن تضمن بجدّية حكم القانون. وبتعبير آخر، فإن الإصلاح الديمقراطي الحقيقي يعني الانتحار السياسي للأنظمة القمعية. ومن هنا مفارقة سياســـة الجوار الأوروبية: كيف يمكن للاتّحاد الأوروبي أن يساهم في إرساء الديمقراطية في دول سلطوية وبموافقة هذه الأنظمة عن طواعية[28]؟

بعد الهجمات الإرهابية في مدريد (2004) ولندن (2005)، ومع ازدياد موجات الهجرة غير الشـــرعية إلى الاتحاد الأوروبي، عـــاد نموذج الأمن إلى الواجهة. وفقد الضّغـــط من أجل الإصلاح زخمه. وطغـــى مفهوم «الحوكمة» على مفهوم «الإصلاح الديمقراطـــي» من أجل تفادي معـــاداة الأنظمة العربية المشاركة في سياســـة الجوار الأوروبية. وبطريقة نبيهة تمامًا، أدخلت الأنظمة

---

(27) Aliboni and Saaf, p. 21.

(28) Richard Youngs, «Europe's Uncertain Pursuit of Middle East Reform?» Carnegie Endowment for International Peace, Carnegie Papers, no. 45 (11 June 2004).

نفسها بعض «الإصلاحات» غير المهمّة استجابةً منها للمطالب الأوروبية بالحدّ الأدنى. فأنشــأ بعضها «منظّمة للدفاع عن حقوق الإنســان» خاصّة بها ودعت بعض منظّمات المجتمع المدني التي لم تتحدَّ التوزيع القائم للسلطة، للانضمام إليهــا - مثل بعض النقابــات العمّالية والغرف التجاريــة - أو تلك التي كانت تعتمد على الحكومة ماليًا مثل منظّمات الخدمات غير الحكومية. وفي تناقض صارخ، تعرّضت للقمع الشديد المنظّمات غير الحكومية التي تدافع عن قضايا وتناصرها، أهي إسلامية أم ليبرالية أم غيرها.

من الواضح أن الاتحاد الأوروبي تابع سياســة «الأعمــال المعهودة» مع جيرانه. بل إنه لم يكن ســعيدًا بأدائه هو؛ ففي بيانٍ صدر فــي عام 2005[29]، انتقد الاتحاد الأوروبي تقديم الأمن على الإصلاح. وفي الواقع، كان اختلاف الرؤى يتنازع الاتحاد: فإذا أراد أن يظلّ أمينًا لقيمه، عليه أن يدفع باتّجاه إصلاح ديمقراطي حقيقي، لكن إذا كان يسعى إلى الدفاع عن مصالحه المباشرة، فعليه أن يحافظ على علاقات ودّية بالأنظمة الاســتبدادية. وظلّ الاتحاد الأوروبي، حتى الربيع العربي، في هذا المأزق المزعج، واتّســمت سياســته بالافتقار إلى التّماســك. وهكذا ضغط في عــام 2005 من أجل إنهاء «الاحتلال الســوري للبنان» في حين عزّز علاقاته بإسرائيل التي يعود احتلالها للأراضي العربية إلى عام 1967. وعاقب حركة «حماس» على انتصارها في الانتخابات الفلسطينية في عام 2006 ففرض عليها ثلاثة شــروط لم يفرضها قطّ على إســرائيل. كما أنه فشــل في الإصغاء إلى أصوات غير مألوفة مثــل منظّمات المجتمع المدني الإسلامية[30].

مع هذا الكمّ الهائل مــن التناقضات، حصدت سياســة الجوار الأوروبية

---

(29) European Commission, «Tenth Anniversary of the Euro-Mediterranean Partnership: A Work Programme to Meet the Challenges of the Next Five Years,» Brussels, 12 April 2005 (COM (2005) 139 final).

(30) Kristina Kausch, «Europe's Engagement with Moderate Islamists,» and Nona Mikheldize and Nathalie Toccli, «How can Europe Engage with Islamist Movements?» in: Michael Emerson, Kristina Kausch and Richard Youngs, eds, *Islamist Radicalisation: The Challenge for Euro-Mediterranean Relations* (Madrid: Center for European Foreign Policy Studies and Fride, 2009), pp.129-150 and 152-169 sqq.

بالأحرى نتائجَ مخيبة، وفشلت في تحقيق أي تغيير جوهري؛ إذ واجهت جاذبية الاتحاد الأوروبي تحدّيًا متمثّلًا في غياب المساواة في معاملة الجيران (الشرق والجنوب) وفي «إبراز صورة أوروبا على أنها حصن»[31].

بحلول عام 2007، كان الاتحاد الأوروبي غارقًا في القلق. وتركت ردّة فعله الناعمة على الحرب بين إسرائيل و«حزب الله» في لبنان (تمّوز/ يوليو 2006) تأثيرًا سلبيًا في صدقيته في المنطقة. ومثّل الدّعم الذي منحه للسلطة الفلسطينية، على حساب حركة «حماس» التي سيطرت على قطاع غزة في عام 2007، تحدّيًا لسياسته الفلسطينية القائمة على الدعم. وغدا الاستياء الشعبي والثقافي العربي ملموسًا، وشاع إحساس عام بأن الاتحاد الأوروبي لا يزال لاعبًا متردّدًا لا فاعلًا ينعم بصدقية. ومن المستغرَب حقًّا أن إسرائيل ليست على اقتناع بأنّ الاتحاد الأوروبي «حليف» يمكن الاعتماد عليه.

ح - الاتحاد من أجل المتوسط (2007 - 2012)[32]

في حين كان الاتحاد الأوروبي يطبّق سياستيه التوأم (الشراكة الأوروبية المتوسطية وسياسة الجوار الأوروبية)، وفي حين كانت المبادرات دون الإقليمية تتّخذ مسارها الخاصّ، قام ساركوزي، المرشّح الرئاسي الفرنسي حينئذ، بأخذ الجميع على حين غرّة بإعلانه مبادرة فرنسية، في شباط/ فبراير 2007، سُمّيت «الاتحاد المتوسّطي»، وعُرفت في ما بعد باسم «الاتحاد من أجل المتوسّط» (UfM) في أثناء قمّة باريس المنعقدة في 13 تمّوز/ يوليو 2008.

ليس المجال هنا للغوص في نشوء هذه المبادرة وردات الفعل عليها وتطوّراتها اللاحقة. ويكفي القول إن الفكرة الفرنسية «جُعلتْ أوروبية» (المجلس الأوروبي في آذار/ مارس 2008)، وأن وزراء الخارجية اتّفقوا في

(31) Eduard Soler and Elina Viilup, «Reviewing the European Neighbourhood Policy: A Weak Response to Fast Changing Realities, » Notes Internationals CIDOB, no. 36 (June 2011), p. 2.

(32) Bichara Khader, *L'Europe pour la Méditerranée: de Barcelone à Barcelone, 1995-2008* (Paris: l'Harmattan; Louvain-la-Neuve: Academia-Bruylant: CERMAC, 2009), pp. 173-232.

مرسيليا، في تشـــرين الثاني/ نوفمبر 2008 على برنامج للعمل، وأن أمانة عامّة أُنشـــئت في برشـــلونة (2008) فبات هناك ثلاثة أمناء عامّيـــن عرب منذ ذلك التاريخ حتى الآن: السفير أحمد مساعدة من الأردن الذي سرعان ما تنحّى عن المنصب، ويوسف عمراني الذي استقال لأنه اختير وزيرًا في الحكومة المغربية الجديدة، والسفير المغربي الحالي فتح الله السجلماسي.

في تناقض صارخ مع الشـــراكة الأوروبية المتوســـطية وسياســـة الجوار الأوروبية، فإن الاتحاد من أجل المتوسّـــط هو اتّحاد مشاريع؛ فهندسته تختلف عن «الرزم الثلاث» في الشـــراكة الأوروبية المتوسطية وعن «خطط العمل» في سياسة الجوار الأوروبية. وهو يهدف إلى تنفيذ ستّة مشاريع ذات أولوية يُفترَض أنها تشجّع التكامل الإقليمي: طرق رئيسة بحرية وبرّية، وإزالة التلوّث، والطاقة المتجدّدة - خصوصًا الطاقة الشمســـية، وحماية المدنيين، والتعاون في مجال الأعمال والأبحاث. لكن الاتحاد من أجل المتوسّط لا يختلف عن الأطر التي سبقته في أنّه يضمّ الدول العربية وإسرائيل في الإطار نفسه.

إن المنطق الذي يقوم عليه الاتحاد من أجل المتوسّـــط أنه لا يمكن تعزيز التكامل الإقليمي إلّا من خلال مشـــاريع إقليمية ظاهرة ومهمّة. وتقوم فلســـفته العامّة على المســـاواة والملْكية والتدرجية والمســـؤولية المشـــتركة والشراكة المتعدّدة الأطراف. وعلى نحوٍ ما، اســـتعاد الاتحاد من أجل المتوسّط التعددية التي كانت شـــبه غائبة في سياســـة الجوار الأوروبية، لكـــن تعدّديته تقوم على أســـاس «علاقات تقليدية بين دول لا على أســـاس نموذج مـــن العلاقات بين المجتمعات»(33).

وافقت الدول العربية على المشـــاركة، بعضها بحماســـة (مصر والمغرب والأردن وتونس)، وبعضها الآخر بتردّد (سورية ولبنان وليبيا). أمّا الجزائر فلم تكن حتى معنية بالمشاركة، لكنّها غيرت رأيها من بعد. واختير الرئيس المصري الأسبق مبارك «رئيسًا مشـــاركًا» يعمل بالارتباط مع ساركوزي (رئيس الاتحاد

(33) Aliboni and Saaf, p. 21.

من أجل المتوسّط). وكان الأردني أحمد مساعدة الأمين العام الأوّل للاتحاد. ووقّعت كلّ من مصر والأردن معاهدة سلام مع إسرائيل. هل هي مصادفة أم هو خيار دبلوماسي؟ هذا أمر يستحقّ المزيد من البحث.

المؤكّد أن إسرائيل كانت أوّل عقبة كأداء أمام هذه السياسة الوليدة. وفي الواقع، كان أوّل اجتماع لوزراء الخارجية لدول الاتحاد من أجل المتوسّط (3-4 تشرين الأوّل/ نوفمبر 2008) على وشك الانهيار بسبب معارضة إسرائيل مشاركة جامعة الدول العربية. أُلغي الاعتراض، لكن إسرائيل حصلت على منصب «نائب الأمانة العامّة». وبعد شهرين من ذلك، شنّت إسرائيل هجومها على قطاع غزّة (كانون الأوّل/ ديسمبر 2008 - كانون الثاني/ يناير 2009)، وأُصيب الاتحاد من أجل المتوسّط بالشّلل طوال ستّة أشهر تقريبًا.

للاتّحاد من أجل المتوسّط حاليًا أمانة عامّة فاعلة في برشلونة، ويجري إعداد دراسات الجدوى لكن الأزمة الاقتصادية تشلّ الاتحاد الأوروبي، في حين لم يبد القطاع الخاصّ أي حماسة للإسراع في المشاركة في المشاريع المحدّدة. وإذا تحسّن الوضع الاقتصادي، يمكن القول إن الاتحاد من أجل المتوسّط سينطلق على الأرجح وفقًا لقاعدة «الهندسة المتغيرة» يشارك فيها الرّاغبون والقادرون.

هنا أيضًا، تغيب مسألة حكم القانون والأمن البشري. وتخضع المشاريع الكبرى للأولويات. ويجري التلميح إلى الإصلاح السياسي لكنّه يظلّ بعيدًا عن أن يكون حجر الأساس في هذه المبادرة.

خلاصة

ظلّت سياسات الترويج للديمقراطية هدفًا دائمًا للاتحاد الأوروبي. والاتحاد نفسه هو «مشروع سلمي عظيم يتحقّق من خلال التكامل والتحرّك التدريجي الذي يتجاوز التكامل الاقتصادي لينجز مجتمعًا للقيم»[34]. هذا

(34) Irene Menendez Gonzalez, *Arab Reform: What Role for the EU,* Egmont Paper, 8 (Brussels : Academia Press, 2005), p. 6.

العرض السريع للسياسات الأوروبية في حوض المتوسّط وفي المنطقة العربية لا يعني أنّ الاتحاد الأوروبي، بوصفه مروّجًا للديمقراطية، يملك سجلًا ممتازًا. بالتأكيد لم يشــأ الاتحاد الأوروبي معاداة الأنظمة الاستبدادية القائمة؛ إذ جرى بالتدريج اســتبدال الشــروط التي وضعها الاتحاد الأوروبي، مع أنّها لم تُطبّق قطّ، وإحلال مبدأ الملْكية المشتركة محلّها، وهي ملْكية تربط الإصلاح باتفاق الشركاء أنفسهم. ومن الواضح أنّ هؤلاء الشركاء كانوا على قدْرٍ كبير من التردّد يمنعهم من الانخراط في إصلاح حقيقي، لأسباب مفهومة.

لا عجب إذًا، أن بعد مرور خمســين عامًا على اتفاقــات التعاون والعمل المشترك مع الدول العربية، لم ينبثق أي نظام عربي ديمقراطي. وعلى العكس، فما شــهدناه لم يكن «اقتصادًا ليبراليا للسّــوق» بل «أنظمة حكم استبدادية غير ليبرالية محدّثة» تنتج محسوبية رأسمالية توزّع السلطة والثروة بشكلٍ غير عادل. ولا يكمن هذا الخلل في المناهج والأدوات والوسائل التي يستخدمها الاتحاد الأوروبــي، ولكنّه يعود إلى تفضيل الأمن على حســاب الإصلاح السياســي، المعروف بـ «مأزق الديمقراطية والأمن»[35].

هذا ما يفسّر لمَاذا بقيت السياسات الأوروبية في شأن «الإصلاح السياسي» غير متماســكة إلى حدٍّ بعيد: الفشــل في تطبيق الفقرة الشــرطية والدعم غير المشروط إلى مصر وتونس والأردن والمغرب، والتسامح مع الآخرين. وحتى في المفاوضــات بين الجماعــة الأوروبية - والمجلس العــام، كان الإصلاح السياسي هامشيًا، إن لم يكن غائبًا بوضوح. وينجم هذا الاتّجاه نحو التواطؤ مع أنظمة ســلطوية قائمة «من الخوف الدفين الذي يخشى البديل الإسلامي الذي ســيحلّ مكان القومية العربية العلمانية»[36]. وهذا ما يفسّــر بعض الشيء عجز

(35) Helle Malmvig, *Cooperation or Democratisation: The EU's Conflicting Mediterranean Security Discourses*, DIIS Working Paper, 2004/8 (Copenhagen: Danish Institute for International Studies, 2004).

(36) Alvaro de Vasconcelos, *Listening to Unfamiliar Voices: The Arab Democratic Wave*, with a preface by Pierre Vimont (Paris: Institute for Security Studies, 2012), p. 106.

الاتحاد الأوروبي عن التواصل مع الحركات الإسلامية الإصلاحية الرئيسة[37].

مرّةً أخـــرى، انطلاقًا من هذه الخلفيـــة، جاء الربيع العربـــي بمنزلة دعوة الاتحاد الأوروبي إلـــى اليقظة، وهو ما اضطـــرّه إلى إعادة النظر في سياســـته السابقة، وإلى إعادة تكييف سياساته انســـجامًا مع الواقع الجديد الذي برز في حوض المتوسّط وفي العالم العربي بكامله.

ثانيًا: الاتحاد الأوروبي والربيع العربي

أخذت الثورة الشعبية العربية التي انطلقت من تونس وامتدّت إلى دول عربية أخرى الأغلبية الساحقة من الخبراء الأكاديميين على حين غرّة: إذ لم تكن الثورة متوقّعة، وأتى تأثيرها البيّن مفاجئًا، بل لم يكن يحلم أحدٌ قطّ بنتائجها. وفي أقلّ من عام واحد، سقطت أربعة أنظمة عربية، دامت عقودًا اجتاحت خلالها الأمواج الديمقراطية العالم بأســـره. فالنظام التونســـي الذي كان يعدّ حصنًا للاستقرار، أُســـقط، وفرّ بن علي من بلاده. وفُرض على الرئيس المصري المخلوع مبارك التخلّي عـــن الحكم، وتعرّض في ما بعد للمحاكمة والســـجن. وكان على علي صالح الموافقة على خطّة انتقالية نسّـــقها مجلس التعاون الخليجي. أمّا العقيد الليبي القذافي فأُصيب، ربّما في غارة جوّية شنّها الناتو، ثمّ أُعدم على أيدي أفراد من شعبه.

اندلعت اضطرابات شعبية في بلدان أخرى. ومن أجل استباق الاضطراب الشـــعبي، أدخل ملك المغرب بعض الإصلاحات المتواضعـــة. ووعد الملك الأردني بمحاربة الفساد. أمّا الجزائر فتحدّت العاصفة: وكانت الحرب الأهلية الأخيرة (1992 - 1999)، والاقتصاد المدعوم حكوميًا، والنسيج الاجتماعي المتباين كلّها «عوامل قوية تحول دون التّعبئة» [الشعبية].

في البحرين، دعا الحُكم الملكي السنّي القوّات المسلّحة التابعة لمجلس

(37) انظـــر: Roberto Aliboni, *Promoting Democracy in the EMP: Which Political Strategy*, Euromesco Reports (Lisbon: The Euromesco secretariat at the IEEI, 2004).

التعــاون الخليجي من أجل إعــادة النظام فــي البلاد. وفي ســورية، تحوّلت الاحتجاجات الســلمية إلى تمرّد مســلّح، لكن النظام على الرغم من إضعافه يواصل ضرباته العنيفة ضدّ القرى والمدن موقعًا حصيلةً ضخمة من القتلى في صفوف شعبه.

بدّدت الموجة الديمقراطية حتى الآن، ســلمية كانت أم عنيفة، الكثير من الأوهام المنتشرة في الغرب، خصوصًا في أوروبا. ومن بينها، نجد **الوهم الأول**، ما يسمّى «الاستثناء العربي» الذي يقول إن العرب غير معنيين بالديمقراطية ولا يكترثون بها، وهم غير مســتعدّين لها. أمّا **الوهم الثاني** الذي تقوّض فهو وهم «دكتاتورنا الجيد» الذي يقول إنّ الدكتاتوريين الموالين للغرب يمثّلون رهانات أفضل ممّا يمثّل البديل الإسلامي. ففي مقالة نُشرت في المجلّة الأميركية **فورين أفيرز** في عام 2005، حاجج غريغــوري غوز بأن «الولايات المتحدة ينبغي ألّا تشجّع الديمقراطية في العالم العربي لأن حلفاء واشنطن من العرب السلطويين يمثّلون رهانات مستقرّة من أجل المستقبل». وفي عام 2011 قدّم الكاتب نفسه هذا الاعتراف المذهل: «في ذلك الصدد، كنت على خطأ جسيم»، مضيفًا، «لم أكن وحيدًا في تشكّكي بشأن آفاق تغيير ديمقراطي شامل في ظلّ هذه الأنظمة الاستبدادية التي تبدو وكأنه يستحيل زعزعتها»[38].

هذا في حين يكمــن **الوهم الثالث** في أن العالم العربي نفســه وهم، وأن جاذبية الهوية العربية المجتازة للحدود تلاشــت. وبرهنت الثورات العربية أن هذا الوهم خاطــئ، فلم يكن من باب المصادفة أن تجتــاح موجة التغيير عددًا من الدول العربية في آنٍ، بالطريقة نفســها وبالشّــعارات نفســها تقريبًا، تُهتَف باللّغة العربية نفســها. ويقرّ غريغوري غوز بأن «الأكاديميين ســيحتاجون إلى تقويم الأهمّية المســتعادة للهوية العربية كي تفهم مســتقبل سياســات الشرق الأوسط»[39].

(38) F. Gregory Gause, «Why Middle East Studies Missed the Arab Spring: The Myth of Authoritarian Stability,» *Foreign Affairs* (July-August 2011), p. 82.

(39) Gause, p. 86.

أمّا **الوهم الرابع** فهو ما يسمّى «الشـارع العربي» الذي يُفترَض أن يكون غير عقلاني، ومتقلّبًا وصاخبًا وعنيفًا. وقوّضـت الثورات العربية هذا الوهم؛ فليس ثمّة رأي عربي عام متنوّع وعقلاني فحسـب، بـل ثمّة دائمًا قوى تعمل من أجل التغيير تمور تحت السطح وفوقه ما دام هناك حضور فاعل لمنظّمات المجتمع المدني، على الرغم من جميع أشكال السيطرة القمعية التي تمارسها الدولة.

الوهم الخامس هو أن الأنظمة السلطوية غير قابلة للزّعزعة. وبرهن الربيع العربي مدى هشاشة هذه الأنظمة. وفي الواقع، لم يجرؤ المجتمع على زعزعة الأنظمة، لا لأنها مستقرّة، بل لأن المجتمع لم يجرؤ على زعزعتها فبدت ثابتة. ولذلك، كان تحطيم جدار الخوف عاملًا حاسمًا في الثورات الرّاهنة.

كما أن الثـورات العربية حطّمت أوهامًا أخرى، ولا سـيما وهم «التدمير الخلّاق» (غزو العراق)، ووهم الديمقراطية المفروضة عسـكريًا، أو حتى وهم «الثورات من خلال موقع التّواصل الاجتماعي الفيسـبوك». إذ انبثقت الثورات العربية من عوامل داخلية، لا من قـرارات جرى اتّخاذها في الولايات المتحدة أو في أروقـة الاتحاد الأوروبي. أما الفيسـبوك ومواقـع التواصل الاجتماعي فخدمت بوصفها أدوات، لكنّها لم تحلّ قط محل الفاعلين الحقيقيين أنفسهم.

أُخذ الاتحاد الأوروبي على حين غرّة بسـبب حجم التطـوّرات الجارية على الشواطئ الجنوبية للمتوسّـط. وكان عليه أن يردّ على ما لقّبه أحد الكتّاب بـ «التسـونامي العربي»[40]. وفي هذا الجزء من البحث، سـأقوم بتحليل الردّ الأوروبي على الربيع العربي، وما إذا هو في مستوى التحدّيات المقبلة.

1 - الاستجابة الأوروبية

بعد فترة قصيرة مـن التردّد أدرك الاتحـاد الأوروبي أن مـا كان يجري في العالم العربي لم يكن «شـغبًا من أجل الخبز»، بل هو شـيء يحمل مغزى

(40) Antoine Basbous, *Le Tsunami arabe* (Paris: Fayard, 2011).

استثنائيًا، وشعر بأن عليه أن يجاري الديناميات الجديدة. وصدر بيانان عن الهيئة الأوروبية، نُشر **الأول** في آذار/ مارس 2011 تحت عنوان «الشراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك»[41]، في حين نُشر **الثاني** في أيار/ مايو 2011 تحت عنوان «استجابة جديدة لجوارٍ متغير»[42]، وجرى إنشاء مرفق للمجتمع المدني جديد (بقيمة 22 مليون يورو لعام 2011) إلى جانب رزمة معونات باسم «تعزيز الشراكة والنموّ الشامل» (SPRING) (بقيمة 65 مليون يورو لعام 2011 و285 مليون يورو لعام 2012)، كما قُدّم اقتراح بإنشاء «صندوق أوروبي للديمقراطية».

أ - الشراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك مع حوض المتوسط الجنوبي[43]

يصف بيان الهيئة الأوروبية الصادر في 8 آذار/ مارس 2011 الحوادث الجارية في «جوارنا الجنوبي» بأنها «تحمل أبعادًا تاريخية» سيكون لها عواقب دائمة». ولذلك، ينبغي ألّا يكتفي الاتحاد الأوروبي بأن يكون «مشاهدًا متفرّجًا»، وعليه «أن يدعم رغبة الشعب في جوارنا» من خلال «خطوة نوعية إلى الأمام»، ضمن «التزام مشترك» بـ «القيم المشتركة: الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والحوكمة الجيدة وحكم القانون».

ستقوم المقاربة المقترحة الجديدة على أساس التفاضل والشروط والمساءلة المتبادلة على ثلاثة عناصر: التحوّل الديمقراطي وبناء المؤسسات، وشراكة أقوى مع الشعب، ونموّ مستدام وشامل.

(41) «المفوضية الأوروبية تطلق شراكة طموحة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك مع جنوب المتوسط،» بوابة اليوروميد، 8/ 3/ 2011، <http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id=24445&id_type=1&lang_id=470>.

(42) «استجابة الاتحاد الأوروبي للربيع العربي: مذكرة صادرة عن المفوضية الأوروبية في 16 ديسمبر/ كانون الأول 2011،» بوابة يوروميد، <http://www.enpi-info.eu/main.php?id=297&id_type=3&lang_id=470>.

(43) European Commission, Brussels, 5 March 2011 (COM (2011) 200 Final).

في المدى المباشـــر، قرّر الاتحاد الأوروبي زيادة المعونة الإنسانية لتوفير الغذاء والملجـأ للاجئين المتدفّقين من ليبيا، وتســهيل إجلاء مواطني الاتحاد الأوروبي من خلال آلية حمايــة المدنيين الخاصة بالاتحــاد (MIC)، والتعامل مــع «إمكان حدوث تدفّقــات جديدة مــن اللاجئين والمهاجريــن إلى الدول الأوروبية»[44].

يقترح البيان، بشــكل أكثــر عمومية، مقاربة جديدة على أســاس الحوافز وعلى المزيد من التفاضل. وتســمّى هذه المقاربــة «المزيد في مقابل المزيد»، وهي تكافئ الإصلاح الأســرع بمزيد مــن الدعم في المســاعدات والتجارة والمكانة المتقدّمة.

يعلن الاتحاد الأوروبي ضرورة استعداده لتوفير الدعم للمجتمع المدني، وإنشــاء مرفق جوار خاص بالمجتمع المدني، وأن يبرم «شراكة تنقّل» مستفيدًا الاستفادة كلّها من التحسّن في سياسته بإزاء منح تأشيرات الدخول.

ثمّة اهتمام خاص يوليه البيان لتشــجيع المشــاريع الصغيرة والمتوسّطة، وإيجاد فرص العمــل، وزيــادة القروض التــي يقدّمها الصنــدوق الأوروبي للاستثمار، وتوسيع عمل المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير في دول المنطقة الجنوبية، والتفاوض بشــأن «مناطق حرّة عميقة وشاملة». وجاء البيان إلى ذكر التعاون القطاعــي في مجالات الطاقة وبرنامج الدّعــم الريفي، وتطوير التعليم وتقانات الاتصــال. ويؤكّد «التعاون الإقليمي» أنّ الاتحاد من أجل المتوســط خطوة جيدة في هذا الاتجــاه، مضيفًا في ملاحظة نقديــة أن الاتحاد من أجل المتوســط «لم يحقّق النتيجة المتوخّاة»، وأنه «في حاجــة إلى الإصلاح»، كي يكون «وسيطًا» يجمع الدول والمؤسّسات حول «مشاريع ملموسة»، وفقًا لمبدأ «الهندسة المتغيرة».

أخيرًا، ينوي الاتحاد الأوروبي زيادة المعونات المالية المباشــرة لحوض المتوســط الجنوبي (5.7 مليار يورو تُقدّم بموجب بند أدوات شــراكة الجوار

---

(44) Frontex Joint Operation Hermes 2011, 20 February 2011.

الأوروبي للفترة 2011-2013)، وقروض الدعم من بنك الاستثمار الأوروبي من خلال مرفق الجوار (NIF).

ب - استجابة جديدة لجوار متغير: مراجعة لسياسة الجوار الأوروبية

جرت مراجعة سياسة الجوار الأوروبية (ENP) قبل الربيع العربي. لكن الحوادث الأخيرة جعلت من قضية هذه المراجعة أكثر إلحاحًا وإلزامية. ويعيد البيان المشترك(45) أن «الشراكة مع جيراننا هي ذات منفعة متبادلة»، لكنها في حاجة إلى تعديل. ويجب أن تقوم المقاربة الجديدة على المساءلة المتبادلة وعلى التزام مشترك للقيم العالمية، ودرجة أعلى من التفاضل، وبناء شامل للمؤسّسات، وعلى ديمقراطية إلزامية وعميقة. لكن البيان يضيف أن «الاتحاد الأوروبي لا يسعى إلى فرض نموذج أو وصفة جاهزة للإصلاح السياسي». ومن أجل تحقيق الأهداف المعلنة، يدعم الاتحاد الأوروبي تأسيس «صندوق أوروبي للديمقراطية» و«مرفق دعم المجتمع المدني» (CSF).

على الجبهة السياسية، يؤكّد البيان نية أوروبا «تعزيز تدخّلها في حلّ النزاعات الطويلة». هذا كلّ ما في الأمر.

من الواضح تمامًا أنّ الشراكة الاقتصادية هي حجر الأساس في البيان الذي يكرّر أهمّية التعاون الصناعي وتنمية الرّيف والتنمية الريفية والنموّ الشامل والاستثمارات المباشرة والعلاقات التجارية وإيجاد فرص العمل. وفي هذا الصدد، فإنّ المقترح الأكثر وضوحًا «منطقة تجارية حرّة عميقة وشاملة» (DCFTA) يتزامن مع تفكيك تدريجي لحواجز التعرفة الجمركية وتحقيق تكامل اقتصادي تدريجي. ويكمّل هذا الهدف التطوير المقترح لـ «حيّز مشترك للمعرفة والابتكار».

في ما عنى القضية الشائكة المتمثّلة في انتقال البشر، سيعمل الاتحاد الأوروبي على «السعي لعملية تسهيل منح تأشيرات السفر، وتطوير شراكة

(45) European Commission, Brussels, 25 May 2011 (COM (2011) 383).

الانتقـــال القائمة وتشـــجيع الاتصالات بين الشـــعوب». ولا يعطـــي البيان أي تفصيلات في شأن طريقة إعمال هذا الهدف.

ج - تعليقات نقدية على البيانات

صحيح أن الربيع العربي حفّز اســتجابة الاتحاد الأوروبي، لكن ثمّة غيابًا في البيانين لأي إشارة واضحة إلى العالم العربي، أو الشباب العربي، أو الهوية العربية. ويشـــير البيانان (الأول مـــن 16 صفحة والثاني مـــن 21 صفحة) إلى «الجوار الجنوبي» أو «حوض المتوسّط الجنوبي»، مع أن اليمن والبحرين ليسا منهما. وبعض الدول فقط مذكور بالاسم (مصر وتونس). وهذا ليس سهوًا غير ذي شأن.

إضافةً إلى ذلك، تشـــمل الأهداف الثلاثة الرئيســـة لهذه السياسات، كما وردت فـــي البيانين، المال والســـوق والتنقّل. هل يمثّل ذلك اســـتجابة جديدة حقيقية؟ يبدو أن المحلّلين يتّفقون على أن الجواب هو بالنّفي.

من بيـــن الأهداف الثلاثة، يبقـــى توفير المال هو الأســـهل، مع أن الأزمة الاقتصادية قد تعرقل توفيره. وفي ما عنى الوصول إلى الأسواق، من الواضح أن بعض الدول الأعضاء ستقاوم إزالة الحواجز الأوروبية أمام المنتجات الزراعية المتوسطية، لتبقى في جميع الأحوال مقيدة بالسياسة الزراعية المشتركة (CAP). وفي ما عنى شـــراكة التنقّل، يواجه الاتحاد الأوروبي معضلة حاجة السوق إلى موجات جديدة من المهاجرين، في حين أن القادة الأوروبيين «غير قادرين على إقناع الرأي العام في بلادهم بهذه الحقيقـــة»[46]، إذ هو يعارض موجات هجرة جديدة.

إن المبدأين اللذين يوجّهان الاستجابة بكاملها: «المزيد في مقابل المزيد»، و«المســـاءلة المتبادلة». فمبـــدأ «المزيد فـــي مقابل المزيد» يربـــط المكافآت

(46) Basma Kodmani, «The Logics of European Actors in the Face of Democratic Changes in the Arab World,» in: Euro-Mediterranean Foundation of Support to Human Rights Defenders (EMHRF), *Democratic Change in the Arab Region: State Policy and the Dynamics of Civil Society* (Brussels: EMHRF, 2011), p. 38.

بالإصلاح. إنه سياسة «جزرة» يُفترَض أن تشكّل دافعًا أو «حافزًا» أفضل من «سياسة العصا» المرتبطة بمشروطية سلبية. فكلّ دولة تنخرط في «ديمقراطية عميقة ومستدامة» ستكافأ بـ «رفع مكانتها»، وزيادة المعونات وتعزيز الحوار السياسي. ويتضمّن هذا المبدأ عناصر الامتثال والتفاضل والمكافأة والمشروطية الإيجابية. ومن الواضح أنه أفضل كثيرًا من مقاربة «الأقل في مقابل الأقلّ». لكنّه يظلّ مفهومًا يحمل بعض الالتباس. ففي الواقع، من الذي يحدّد المعايير القياسية «للإصلاح العميق»؟ ومن هو المُخوّل إجراء تقويم للأداء؟ وهل الجيران الجنوبيون مستعدّون أو راغبون في قبول الوصفات الخارجية وتطبيقها بصورة كاملة، حتى في مقابل مكافأة؟

من جهة أخرى، ماذا تعني «المساءلة المتبادلة» التي هي مبدأ إرشادي آخر؟ هل يمكن للجيران الجنوبيين مساءلة الاتحاد الأوروبي بشأن تقصيره في مسألة التنقّل وتنامي رهاب الإسلام وغياب الإجماع لديه على مسائل في السياسة الخارجية، مثل عضوية فلسطين في نظام الأمم المتحدة؟ هل يمكن للجيران الجنوبيين التشكيك في المعايير المزدوجة التي يستعملها الاتحاد الأوروبي في تعامله مع حركة «حماس» وإسرائيل؟ هل يمكنهم أن يطلبوا توضيحًا لسبب تجاوز المجلس الأوروبي قرارات برلمان الاتحاد الأوروبي المتعلّقة بالصراع العربي - الإسرائيلي، كالقرار الذي جرى تبنّيه في 5 تموز/ يوليو 2012، وكان شديد الانتقاد للممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلّة. وكيف يمكن ممارسة هذه المساءلة وتنفيذها؟

ثمّة طائفة من الأسئلة المقلقة الأخرى. وكما كرّرنا هنا، فإن المبدأين الإرشاديين «المزيد في مقابل المزيد» و«المساءلة المتبادلة» أصبحا الأيقونتين الجديدتين في القاموس الأوروبي. لكن هذه المفاهيم لم تخضع لنقاش مع الأطراف المعنية نفسها. كيف يمكن أن ترقى استجابة أوروبية نموذجية إلى مستوى التحدّيات التي تفرضها البيئة الجديدة من دون أن تكون مفتوحة للمُدخَلات الثقافية التي يقدّمها المعنيون بالأمر؟ وهذا سؤال مشروع آخر يفسّر، إلى بعيد، ردّة الفعل السلبية من شبكات اجتماعية عربية تجاه الاستجابة

الأوروبية، باعتبارها «استجابة تقوم على غياب الإجماع». ولذلك فإن البيانات الأوروبية الأخيرة تعاني غيابًا للملكية المحلّيــة: أي غياب المدخلات الثقافية العربية. لا عجب إذًا، كما يشــير تقرير منظّمة أوكسفام، أن «التحوّل إلى الجَزَر من العِصي...ليس جديدًا تمامًا»(47).

ماذا عن مفهوم «منطقة تجارية حرّة عميقة وشــاملة»؟ فهو يبدو مفرطًا في التطفّل، وهو بالتأكيد غير مُقنِع. لا شكّ في أن للتجارة الحرّة مزايا كثيرة؛ فهي تعزّز الكفاءة عبر زيادة المنافســة، وتحفّز الإنتاجية، وتدعم الاســتثمار الأجنبي المباشــر والتجارة واللوجســتيات التجارية، وتحسّــن المناخ العام للأعمال.

في الدول الليبرالية والديمقراطية، يجري تحريــر الاقتصاد والخصخصة وفقًــا لقواعد ومعاييــر معيّنة. لكنها في الدول الســلطوية غالبًا مــا تؤدّي إلى تمركز القوّة الاقتصادية في أيدي أقلّية تعرقل النموّ لتهميش الأكثرية الســاحقة من الســكّان. وكانت هذه هي الحال منذ قيام الصندوق الدولي بفرض برامج التكيف الهيكلي. فالخصخصة التي فُرضت على عجل أدّت ببساطة إلى تحويل الاقتصادات القائمة على الخطط إلى اقتصادات عشــائرية، في حين أن تحرير الاقتصاد عادةً يفيد الاقتصادات الأكثر تطوّرًا وتنوعًا.

لذلك، وعلى سبيل القاعدة العامّة، ليس من الحكمة من جانب المانحين، كالاتحاد الأوروبي، إرفاق شرط يتعلّق بالسياسة الاقتصادية كتحرير الاقتصاد. وتتبنّــى المنظّمات غير الحكوميــة العربية هذا الرأي، إذ تــرى أن «دعم النموّ الاقتصادي يجب أن يترسّــخ في دعم خيارات الشــعوب في نموذج اقتصادي منقّح»(48). وبتعبير آخر، يجب أن يقرّر الشــعب نوع النموذج الاقتصادي الذي يريده، وأي نوع من التحريــر الاقتصادي هو الأكثر ملاءمة، وما هي الســرعة

(47) «Power to the People? Reactions to the EU's Response to the Arab Spring» (Report, Oxfam Briefing Note, 15 November 2011), p. 5.

(48) «Power to the People?» p. 3.

والقطاعات التي يختارها. فالتحرير الاقتصادي ليس إكسير الشفاء في ذاته، خصوصًا إذا جرى تطبيقه في دول لا يزال القطاع الخاص فيها مقيّدًا[49].

علاوة على ذلك، فإن الدول العربية التي تشهد تحوّلًا ديمقراطيًّا تواجه تحدّيات اقتصادية هائلة، وأولويتها الأولى إعادة الاقتصاد إلى مساره، وتخفيف الفقر، ومعالجة الاختلالات في الموازنة. وعليه، تبقى منطقة تجارية حرّة عميقة وشاملة هدفًا بعيد المنال، وهي بالتأكيد ليست هدفًا مباشرًا.

على الاتحاد الأوروبي ألّا يتعجّل في هذا الاتّجاه؛ فهو لا يستطيع أن يطبّق في حوض المتوسط والمنطقة العربية «عدّة الأدوات نفسها» التي استعملها في أوروبا الشرقية، وتتوجب عليه المرونة من خلال تكييف مقاربته مع الأوضاع المتغيرة. يجب إيلاء الأهمّية لتخفيف الفقر، وتمكين المرأة، والمساواة بين الجنسين، ومشاركة الشباب، وإيجاد الوظائف، والتنمية المستدامة. ويبدو البحث عن علاقات اقتصادية أكثر عدالة أشد إلحاحًا من سياسات التحرير الاقتصادي نفسها. ولا بدّ في هذا الصدد من أن يوضع برنامج المعونات الذي يطبّق خلال أعوام عدّة، على نحوٍ يستهدف تعزيز التنافسية والابتكار وتقانة المعرفة.

على الاتحاد الأوروبي أن يشجّع الدول العربية على الانخراط في عملية تكامل شامل وعميق في ما بينها، وإلّا ستظلّ «أسواقًا أسيرة» للفاعلين الخارجيين. والواجب أن تكون أولويتها بالضبط إيجاد حقل نشاط على المستوى الاقتصادي من خلال التشجيع على التكامل الإقليمي. وهذا من مصلحة العرب ومن مصلحة الاتحاد الأوروبي نفسه. وقد يتضاعف حجم التجارة بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية ثلاث مرّات على الأقل إذا استطاعت الدول العربية الوصول إلى درجة التكامل نفسها التي وصل إليها الاتحاد الأوروبي.

(49) «المزيد مقابل المزيد، استجابة الاتحاد الأوروبي للربيع العربي،» رسالة من منظّمات المجتمع المدني العربية موجّهة إلى الاتحاد الأوروبي، 18 تشرين الأول/ أكتوبر 2011.

د – أدوات المقاربة الأوروبية الجديدة

في سياق سعيه إلى إشراك الشعوب، لا الحكومات فحسب، اقترح الاتحاد الأوروبي أداتين رئيستين: مرفق المجتمع المدني (CSF) و«الصندوق الأوروبي للديمقراطية».

– مرفق المجتمع المدني

يهدف الاتحاد الأوروبي من خلال هذه الأداة إلى «دعم منظّمات المجتمع المدني، وصقل قدرتها علـى المدافعة والمناصرة، وتطويـر إمكاناتها لمراقبة الإصلاح وتطبيق وتقويم برامج الاتحاد الأوروبي»(50). ويُعدّ هذا الدعم أساسيًا لأن من شأنه تمكين منظّمات المجتمع المدني من عرض همومها، والمساهمة في صنع السياسات، ومساءلة الحكومات وضمان توجيه النموّ الاقتصادي نحو التخفيف من الفقر والنموّ الشامل.

هذا المقترح، ولو أنه يستـحقّ الإطـراء والثّناء من حيـث نياته، تواجهه منظّمات المجتمع المدني العربية بالتشـكيك؛ إذ لم تترك المقترحات المشابهة فـي الماضي كبير أثر: كان الدعـم المالي المخصّص غيـر كافٍ، والتعقيدات البيروقراطية مخيبة وأقساط الدعم بطيئة للغاية، علاوة على أن اختيار منظّمات المجتمع المدني كان في أكثـر الأحيان لا يقوم على كفاءتهـا، وكان اعتباطيًا أحيانًا: إذ أشرك الاتحاد الأوروبي منظّمات مجتمع مدني تبدو مقبولة وتجاهَل منظّمات أخرى ذات قاعدة اجتماعية حقيقية. وفي كثير من الأحيان، كان يجري تحويل المعونة الأوروبية لدفع الرواتب الخاصّـة بالموظّفين الإداريين، وكان يمكن لكثير من المنظّمات أن يختفي ببساطة من دون المعونة الأوروبية.

فوق ذلـك، تبدو المخصّصـات المالية ضئيلة، قياسًـا بمجموع الأموال المخصّصة للمسـاعدات. وعليه، ينبغي ألّا يتوقّف الأمر عند حدّ زيادة الموارد وجعْل توفيرها سريعًا وسلسًـا، بل على منظّمات المجتمع المدني التي تتلقّى

(50) «Power to the People?» p. 4.

التمويل أن تستهدف في برامجها في الدرجة الأولى تلك المناطق الريفية واتّحادات المزارعين والمنظّمات الشبابية وقضايا التمييز بين الجنسين والتدريب والتشبيك وبناء الائتلافات.

في العالم العربي الذي يمرّ بمرحلة انتقال سياسي على الاتحاد الأوروبي أن يتفادى تولّي موقع القيادة، فينزع بذلك الشرعية عن تحوّلٍ يقوده الشعب. وعليه أن يكون ذكيًا بما يكفي لعدم استعداء الدول التي استعادت كرامتها وتطالب بمزيد من الشفافية في العلاقات بين المانحين الخارجيين والفاعلين المحلّيين.

- الصندوق الأوروبي للديمقراطية

تختلف هذه الأداة عن مرفق المجتمع المدني لأنها تسعى إلى تشجيع إنشاء منظّمات مجتمع مدني، وتوفير المساعدات للنّقابات وسواها من الفاعلين الاجتماعيين، مثل المنظّمات غير الحكومية غير المسجّلة.

لا تزال هذه الأداة قيد النقاش، ولم تحشد بعدُ ما يكفي من التأييد، إذ يشكّك كثير من المحلّلين في قيمتها المضافة قياسًا بالأدوات القائمة مثل الهيئة القديمة المسمّاة «الأداة الأوروبية من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان» (EIDHR) التي أُنشئت في عام 2007 لدعم الترويج للديمقراطية.

وكخلاصة عامّة لهذا الجزء من البحث، اتّخذت مبادرات الاتحاد الأوروبي الجديدة هيئة «مبادرات تدريجية» لا ترقى إلى مستوى الاستراتيجيا الشاملة التي تتطلّبها استجابة جوهرية وكفوءة للتحدّيات الهائلة التي تواجه المنطقة العربية. فليس للاتحاد الأوروبي الكثير ليقدّمه، إذ تكبّله أزمة اقتصادية عميقة، ومناخ عام من التشاؤم حيال مستقبل الربيع العربي. وفي ما يخصّ المساعدات المالية، قامت الدول الخليجية بتعهّدات مالية ضخمة يبلغ مجموعها مليارات الدولارات لمصر وتونس واليمن. وفي حين تتحمّل تونس وزر مئات آلاف اللاجئين من ليبيا، كانت الدول الأوروبية تثير جلبة عظيمة حيال 20 ألف مهاجر يسعون إلى إيجاد ملجأ فيها.

هل يعني ذلك أنّ الاتحـاد الأوروبي يضيّع فرصـة لتعزيز دوره الفاعل؟ من المبكر إعطاء جواب شـافٍ عن هذا السـؤال. وفي الواقع، يسعى الاتحاد الأوروبي، وجعلته جرأة الشّـباب العربي وإحساسـه بالكرامـة متواضعًا، إلى اسـتخلاص الدروس ممّا وقع في العالم العربي، ومن أسباب وقوعه وكيفيته. وأحد هـذه الدروس أن على الاتحـاد الأوروبي أن يركّز أكثر على الشـعوب لا على الحكومات فحسـب. ولهذا السـبب جاء بالأدوات الجديدة المتمثّلة في «مرفـق المجتمع المدني»، و«الصنـدوق الأوروبـي للديمقراطية». لكن، على الاتحاد الأوروبـي أن يخصّص مزيدًا من المـوارد، وأن يضع المزيد من المحتوى في هذه الأدوات بما يجعلها فاعلة. يجب أن يحدث تحوّل من منطق كمّية التّمويل إلى نوعية التمويل وإلى من يجب توجيه الأموال. إنه من المضلّل التفكير أن الفاعلية تقاس بكمّية الأموال التي أُنفقت.

الدرس الآخر أن لدى الاتحاد الأوروبي منافع من تشـجيع الإصلاح أكثر من المانحين الإقليميين الذيـن «قد يرون في التحـوّلات الديمقراطية في أي دولة عربية تحدّيًا لشرعيتهم هم»[51]. وعليه، فإن تشجيع الإصلاح ليس فريضة أخلاقية فحسب، بل هو هدف جيوسياسي أيضًا.

هـ - الاتحاد الأوروبي بوصفه مروّجًا للسّلام

إنها لمصلحة حيوية للاتحاد الأوروبي أن يكون له جوار يعيش في سلام. ولذلك يؤكّد البيان المشـترك الصادر في 25 أيار/ مايو 2011 ضرورة تكثيف الاتحاد الأوروبي لتعاونه السياسي والأمني مع الجيران و«تعزيز تدخّل الاتحاد الأوروبي في حلّ النزاعات المستدامة»... و«تشجيع العمل المشترك مع سياسة الجوار الأوروبية على الساحة الدولية في القضايا الأمنية الرئيسة» والدفع باتّجاه «عمل منسّق بين الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء».

مع وجود كثير من النزاعات من دون حـلّ على أعتاب الاتحاد الأوروبي

---

(51) Uri Dadush and Michele Dunne, «American and European Responses to the Arab Spring: What's the Big Idea?» *Washington Quarterly* (Fall 2011), p. 135.

في الشـــرق (أبخازيا أوســيتيا ترانزنســتريا وناغورنو كاراباخ)، وفي الجنوب (قبــرص والصحراء الغربية والصــراع العربي - الإســرائيلي)، يواجه الاتحاد قضايا أمنية خطرة تتطلّب قيادة حاســمة. ويعيد البيان المشــترك أن «الأعمال كالمعتاد لم تعد خيارًا إذا ما أردنا جعل جوارنــا أكثر أمنًا وإذا رغبنا في حماية مصالحنا»، ويضيف أن «الاتحاد الأوروبي ناشــط فعلًا في ســعيه لحلّ العديد من النّزاعــات» بوصفه جزءًا من اللجنة الرباعية الخاصة بالشــرق الأوســط، ورئيسًــا مشــاركًا لمحادثات جنيف بشــأن جورجيا، ومراقبًا فــي محادثات الـ 5+2 حيال نزاع ترانزنِســتريا في مولدوفا. كما أن الاتحاد الأوروبي منخرط عمليًــا على الأرض (مهمّة الاتحاد الأوروبي الإنســانية فــي جورجيا، ومهمّة الاتحاد الأوروبي الخاصة بالمســاعدة على الحدود بيــن مولدوفا وأوكرانيا، ومهمّة الاتحاد الأوروبي الخاصّة بالمســاعدة على الحدود في رفح)، ويمكننا أن نضيف أيضًا تعيين المبعوثَين الأوروبيَّين الخاصَّين إلى الشــرق الأوســط، ميغيل آنخيل موراتينوس ومارك أوتي، ومبعوث خاص إلى حوض المتوسّــط، برناردينو ليون.

توحي هذه الأفعال كلّها بأن الاتحاد الأوروبي يقوم بدور جيوسياسي مهمّ بوصفه مروّجًا للسّــلام في منطقة الجوار. لكن إذا أخذنا الشرق الأوسط بكونه اختبارًا كاشــفًا للتدخّل الأوروبي، نجد سببًا ضئيلًا للابتهاج. ففي الأغلب كان الدور الأوروبي غير متماسك وغير ثابت ويتّسم بالغموض. ومن دون الإحاطة الشاملة بهذا الدور، سنكتفي في ما يلي ببعض الأمثلة.

من الواضح أن الاتحاد الأوروبي كان «المموّل» الرئيس للعملية السلمية. قدّرت المساعدات الأوروبية للأراضي الفلســطينية بين عامي 1993 و1999 بنحو 1.7 مليار يورو (في هيئة معونات أوروبية مباشرة ومساهمات في موازنة وكالة الغوث ومساعدات ثنائية)[52]. ووفقًا لأرقام أوروبية أحدث، تشمل الفترة

(52) Bichara Khader, *L'Europe et la Palestine: des croisades à nos jours*, Comprendre le Moyen-Orient (Paris; Montréal: l'Harmattan; Louvain-la-Neuve: Bruylant-Academia; Genève: Fides et Labor, 2000).

2000 - 2009، قـدّم الاتحاد الأوروبي إلى الفلسـطينيين مسـاعدات بقيمة 3.3 مليارات يورو[53]، وهذا مبلغ مهـمّ من الأموال. ومن الواضح أن الاتحاد الأوروبي كان أكبر مانح منفرد للسـلطة الفلسـطينية، والفلسـطينيون ممتنّون لهذه المعونة المالية، لكنها مسـاعدات حملت على كاهلها، على نحو ما، كما تقول روزماري هوليس صراحة: «تتحمّل تلك المعونة كلفة استمرار الاحتلال واحتواء العنف في غياب حلٍّ للصّراع»[54]. وبتعبير آخر، فإن الاتحاد الأوروبي يقوم بمسـاعدة الفلسـطينيين على البقاء هادئين، لضمان أمن القـوّة المحتلّة والمسـتعمرات الاسـتيطانية، وجعل السلطة الفلسطينية الكسـيحة قادرة على الوقوف على قدميها. ولا يشاطر المسؤولون الأوروبيون هذا الرأي، لكنّه واسع الانتشار في صفوف الرأي العربي.

إنّه لمن الأسـهل، إلى حدٍّ معيـن، أن تكون «دافعًا» للمـال من أن تكون «لاعبًا» سياسـيًا؛ إذ لا يقاس النفوذ السياسـي الصائب الحقيقـي بمبلغ المال المصروف بل بنوعية النتائج المتحقّقة. وتتطلّب القيادة الحقيقية إدراكًا للقصد، وموارد اقتصادية وعسـكرية، وصورة جذّابة، ورؤية طويلة الأمد، وعملية صنع قرار قوية، وموظّفين دبلوماسـيين ينعمـون بالكفاءة، وتتطلّب قبل كلّ شـيء طرفًا فاعلًا موحّدًا. صحيح أن الاتحاد الأوروبي لا يفتقر إلى الأشخاص ذوي الكفاءة ولا إلى الموارد أو الصورة، إلّا أنه ليـس طرفًا فاعلًا موحّدًا؛ إذ عندما يتمّ الاتفاق بين الدول الأعضاء السّبع والعشرين، فهو غالبًا يكون حيال «القاسم المشترك الأصغر». فألمانيا، مثالًا، تظل أسيرة ذكريات الماضي وتشعر بالخجل من انتقاد الممارسات الإسـرائيلية في الأراضي العربية المحتلّة علنًا. في حين أن بريطانيـا تقف في العادة إلـى جانب الولايات المتحدة التـي يظل تحالفها مع إسرائيل غير قابل للاهتزاز. وكانت فرنسا نشـطة على الصعيد الدبلوماسي لكنّها لم تحصد سـوى نتائج ملموسـة ضئيلة. وفي الإجمال، يفتخر الاتحاد

(53) Agnès Bertrand-Sanz, «The Conflict and the EU's Assistance to the Palestinians,» in: Esra Bulut Aymat, ed, *European Involvement in The Arab-Israeli Conflict*, Preface by Alvaro de Vasconcelos, Chaillot Paper; 124, (Paris: Institute for Security Studies, 2010), pp. 43-53.

(54) Rosemary Hollis, «The Basic Stakes and Strategy of the EU and Member States, » in: Aymat, p. 32.

الأوروبي بأنه داعية عنيد لحل الدولتين، «من دون أن يكون لديه أي استراتيجيا لتحقيقه»(55).

إن إسرائيل شريك تجاري مهمّ للاتحاد الأوروبي؛ إذ بلغ مجموع تجارتها معه 26 مليار يورو في عام 2010. ومنذ عام 1994 صرّح المجلس الأوروبي في إيسين بأن «إسرائيل يجب أن تحظى... بمكانة خاصّة لدى الاتحاد الأوروبي على أساس التبادلية والمصالح المشتركة»(56). في ذلك الحين، كانت إسرائيل تحتل أراضيَ عربية منذ سبعة وعشرين عامًا. هل أوروبا تكافئ الاحتلال بمنحه «مكانة خاصّة»؟

إن سعي أوروبا إلى تحسين علاقاتها بإسرائيل هو مثال آخر على الالتباس لديها(57)؛ فمنذ عام 1996، كانت إسرائيل مشارِكًا كاملًا في برنامج البحث والتطوير الخاص بالاتحاد الأوروبي، ووقّعت «اتفاق مشاركة» في إطار الشراكة الأوروبية - المتوسطية وخطّة عمل مع الاتحاد الأوروبي في إطار سياسة الجوار الأوروبية. وبعد أعوام قليلة، في 16 حزيران/ يونيو 2008، أعلن الاتحاد الأوروبي نيته أن يرتقي بعلاقاته بإسرائيل. وكان من المفترض أن يصبح ذلك رسميًا في 15 حزيران/ يونيو 2009، لكن الهجوم على قطاع غزة (كانون الأوّل/ ديسمبر 2008 وكانون الثاني/ يناير 2009) الذي أسفر عن مقتل 1300 فلسطيني و13 إسرائيليًا، وتدمير الكثير من مشاريع البنية التحتية التي يموّلها الاتحاد الأوروبي، دفعا بالاتحاد الأوروبي إلى تعليق خطّته، في حين أنه كان يكرّر القول «إن القصد لم يكن معاقبة إسرائيل»(58).

بعد ثلاثة أعوام، في عام 2012، ومع تلاشي العملية السلمية واستمرار انتهاج السياسة الاستيطانية من دون توقّف، قرّر الاتحاد الأوروبي في الثاني من

(55) Hollis, p. 39.

(56) خلاصات الرئاسة، موجودة على الرابط التالي: <http://www.conciliumeuropa.eu/eudocs/cms>.

(57) انظر: Euro-Mediterranean Human Rights Network (EMHRN), *EU-Israel Relations: Promoting and Ensuring Respect for International Law* (Brussels : EMHRN, 2012).

(58) Nathalie Tocci, «The Conflict and EU-Israeli Relations, » in: Aymat, p. 62.

حزيران/ يونيو 2012 تعميق العلاقات مع إسرائيل وتعزيزها في أكثر من ستّين مجالًا ملموسًا. ومنذ ذلك الحين، اتُّخذت خطوات عملية على الرغم من قرار شديد اللهجة أصدره البرلمان الأوروبي (في 5 تمّوز/ يوليو 2012) شجب فيه بشدّة الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلّة.

إذا أضفنا إلى هذه المبادرات غير المتماسكة، وعدم الاعتراف بفوز حركة «حماس» في الانتخابات الفلسطينية التي جرت في عام 2006، وفشل الرباعية في إنجاز أي شيء، فإننا نستطيع إدراك عمق عدم ثقة العرب بقدرة أوروبا على رسم مسار جديد في السياسة الخارجية الخاصة بالشرق الأوسط.

هل يمكن للربيع العربي أن يشكّل صرخة من أجل سياسة خارجية ينتهجها الاتحاد الأوروبي أكثر نشاطًا وأكثر تماسكًا؟ فلننتظرْ ونرَ.

يحاجج بعضهم بأن معاهدة لشبونة تمنح الاتحاد الأوروبي فرصة نادرة ليغدو طرفًا فاعلًا أكثر كفاءة. وأنا لديّ بعض التحفّظ حيال وجهة النظر هذه. فالاتحاد الأوروبي سيظل يعاني افتقارًا إلى الإرادة المشتركة، وتضاربًا في المصالح، وعجزًا متأصّلًا عن العمل بصورة مستقلّة. ففي مسألة الغزو الأميركي للعراق والعمليات التي قادها حلف الناتو في ليبيا لم يظهر الاتحاد الأوروبي جبهة واحدة. وينطبق الأمر نفسه على الجبهة الدبلوماسية، كما رأينا في تصويت اليونسكو الأخير في مسألة عضوية فلسطين.

هل يمكننا إذًا أن نتكلّم على الاتحاد الأوروبي بوصفه مروّجًا للسّلام؟ إن تجربة الخمسين عامًا الأخيرة تجيبنا بالنّفي. أمّا في ما يتعلّق بالمستقبل فإنّني ما زلت متشكّكًا.

خلاصة عامة وتوصيات في السياسة

في الخمسين عامًا الأخيرة (1972- 2012)، تأطّرت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية والمتوسطية ضمن مبادرات متعدّدة: السياسة المتوسطية الشاملة، والحوار الأوروبي - العربي، والسياسة المتوسطية

المتجدّدة، والشــراكة الأوروبية – المتوســطية، وسياســة الجــوار الأوروبية، والاتحــاد من أجل المتوسّــط. كما أُطلقت بعــض المبــادرات الإقليمية بين مجموعة وأخرى: صيغة الـ 5+5 (عشــر دول)، منبر المتوسّط (إحدى عشرة دولة)، والتعاون بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي (27+6).

شملت جميع الاتفاقات المبرمة بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية والعربية فقرة في حقوق الإنسان تقوم على أساس احترام المبادئ الديمقراطية. ومع ذلك، دأب الاتحاد الأوروبي على التّعامل مع الأنظمة العربية الســلطوية التي كانت غالبًا تلتزم الإصــلاح لفظيًا ولم تنخرط قطّ فــي عملية ديمقراطية حقيقية.

مع وضع الاتحــاد الأوروبي منظّمات المجتمع المدنــي جانبًا، وتفضيل الأمن تدريجًا عليها، كما عبّر أحد الكتّاب، «لم يكن في مســتوى صورة القوّة المعيارية التي يريدها لنفسه»[59]، ساهم الاتحاد بصورة غير مباشرة في الحفاظ على «الوضع السياسي القائم». ولم تتسبّب علاقاته الحميمة بالحكّام الفرديين بإحراج البرلمان الأوروبي فحســب، بل قوّضت أيضًا صورة الاتحاد الأوروبي في عيون العرب.

يضع «الربيــع» العربي العلاقات بين الاتحاد الأوروبــي والعرب برمّتها موضع التســاؤل، ويدفع الاتحاد الأوروبي إلى إعادة التفكير في استراتيجيته وشراكته مع «خارجه الأقرب». قامت هذه الدراســة بتحليل استجابة الاتحاد الأوروبي للربيع العربي. وشــرح الاتحاد في بيانين نُشــرا فــي آذار/ مارس وأيار/ مايو 2011 «شــراكته الجديدة» القائمة على بعض المبادئ الإرشادية: «المزيد في مقابل المزيد»، «المساءلة المتبادلة»، و«منطقة تجارية حرّة عميقة وشــاملة». كما أعلن إنشــاء «مرفق للمجتمع المدني» و«صنــدوق أوروبي للديمقراطية».

(59) Hélène Pfeil, «The EU in the Arab Spring, » Open Democracy, 20/7/2011, <http://www. opendemocracy.net>.

من الواضح أن صيغة «المزيد في مقابل المزيد» يُفترَض أن تكون أساس الشراكة الجديدة، وأن تشكّل خطوة رائدة نحو مزيد من التفاضل في السياسة. بيد أن القراءة المتأنّية للوثائق الرسمية لا توحي بأن النماذج القديمة تغيرت؛ فصيغة «المزيد في مقابل المزيد» شديدة الشّبه بالكلام البلاغي السابق الذي تضمّنته المقاربات الجاهزة الصّنع»[60]، وتمعن في الاعتماد المفرط على وصفات اقتصاد السوق الرأسمالية النيوليبرالية القائمة على أساس «إيمان شبه مقدّس باللّبرلة والخصخصة»[61].

بكلام مبسّط، تعني صيغة «المزيد في مقابل المزيد»: إصلاحات أسرع ومكافآت أحسن. وتلخّص المكافآت في ما يسمّى الـ 3M: Money, Market, Mobility (المال، السوق، التنقّل). ولا شكّ في أن زيادة المساعدات أمر سخي، وأن فتح الأسواق أمر ثمين، وأن تعزيز التنقّل ضروري. لكن الأهمّ من ذلك هو دعم الديمقراطية والترويج للأمن البشري من خلال إسداء المشورة لا إعطاء الدروس، والمساهمة في بناء السلام، وتكوين صورة «الشريك الموثوق»، وتعلّم «الإصغاء إلى الأصوات غير المألوفة»، والحديث مع الفاعلين الحقيقيين في المجتمع المدني العربي وليس مع النّخب التي تروق عيون الأوروبيين فحسب. وعلى الاتحاد الأوروبي ألّا يخلط بين «إرساء الديمقراطية» و«جعل البلدان أوروبية - أَوْرَبة -»[62]؛ إذ إن مثل هذا الالتباس قد يدفع العرب إلى التفكير أن أوروبا إنّما تصدّر نموذجها المؤسّسي ونسقها القيمي.

على الاتحاد الأوروبي أن يبدي انخراطًا حقيقيًا في حلّ الصراعات، خصوصًا الصراع المركزي المتمثّل في الصراع العربي - الإسرائيلي. فمنذ عام 1967 يكرّر الاتحاد الأوروبي في مناسبات مختلفة إدانته السياسات الإسرائيلية

---

(60) Soler and Viilup, p. 4.

(61) Thomas Schumacher, «The EU and the Arab Spring: Between Spectatorship and Actorship,» *Insight Turkey*, no. 3 (13 October 2011), p. 110.

(62) Richard Youngs, «Lo que no se debe hacer en Oriente Medio y el Norte de África,» Fride, Policy Brief, 15/3/2011, p. 6.

في الأراضي المحتلّة. ولم ترافق هذه السياسةَ الإعلانية أفعالٌ ملموسة في ما يتعدّى المساعدات المالية الممنوحة للفلسطينيين التي هي في واقع الحال تغطّي كلفة الاحتلال. آن الأوان كي يرسم الاتحاد الأوروبي مسار عمل آخر من أجل أن تتوافق كلماته مع أفعاله.

لا تشير مبادرات الاتحاد الأوروبي الأخيرة إلى أن الاتحاد يسير في الاتجاه الصحيح؛ فهو يعزّز علاقاته بإسرائيل في حين أنّ هذه القوّة المحتلّة تُحكِم قبضتها على المناطق المحتلّة من خلال مصادرة الأراضي، والسياسة الاستيطانية النشطة والعقوبات الجمْعية. وهو لا يتكلّم بصوت واحد، ويظلّ مكبّلًا بصعوبة وضع سياسة خارجية مشتركة. وعلى الرغم من تكراره الدائم، الداعي إلى الغثيان، أن سياساته المتوسطية مثل الشراكة الأوروبية - المتوسطية و«الاتحاد من أجل المتوسط»، كان لها الفضل في وضع العرب والإسرائيليين حول المائدة نفسها، فإن من الأفضل أن يضع الاتحاد الأوروبي العرب والإسرائيليين على قدم المساواة.

يوفّر الربيع العربي فرصة نادرة للاتحاد الأوروبي لتولّي زمام القيادة، ولـ«إجراء عملية إعادة تقويم استراتيجي لسياسته»[63]، ولتأكيد نفسه فاعلًا متماسكًا وثابتًا وموثوقًا؛ فللاتحاد الأوروبي مصالح حيوية في العالم العربي. وتكمل المنطقتان كلٌّ منهما الأخرى. ولا شكّ في أن مستقبل أوروبا يكمن في جنوبها المباشر. وكما يكتب باقتدار رئيس الوزراء الإيطالي السابق، ماسيمو داليما: «إنه تحدٍّ بين الصّنع والقطع يواجه الدور الكوني للاتحاد الأوروبي»[64].

(63) Andreas Marchetti, «The EU's Relations with its Mediterranean Neighbours in a Regional Perspective,» in: Stephen Calleya and Monika Wohlfeld, eds, *Change and Opportunities in the Emerging Mediterranean* (Malta: Mediterranean Academy of Diplomatic Studies, University of Malta, 2012), pp. 397-413.

(64) Massimo d'Alema, «A Make or Break Challenge for the EU's Global Role,» *Europe's World*, vol. 19 (Autumn 2011), p. 106.

تعقيب

خطّار أبو دياب

مقدّمة

عبر التاريخ، كان البحر الأبيض المتوسـط البحر الأكثر إنسانية[65] وموئل الحضارات والديانات التوحيدية. وكان قبل سـقوط الأندلس واكتشاف القارة الأميركية مركز العالم السياسي والاقتصادي والثقافي. تتداخل في تاريخه الزاخر الحضارات المصرية واليونانية والإسلامية والعربية والمسيحية والإمبراطوريات والأديان.

طبعًا، امتزج الحوار الحضاري بنزاعات حادة من الفتوحات الإسلامية إلى الحملات الصليبية، وصولًا إلى الاستعمار ونشـأة دولة إسرائيل. وبسبب هذه المعطيات كلها ساد عدم الاستقرار، ولم يعد المتوسط بحيرة سلام.

على ضفاف المتوسـط تلتقي أوروبا وآسـيا وأفريقيا، وتتلاقى الديانات الكبرى أو تتصارع. لـذا، حتى لا يصبح تصادم الحضـارات والثقافات قاعدة في نزاعات القرن الحادي والعشرين المعولمة، يؤدي التلاقي المتوسطي دورًا اسـتباقيًا ضد احتدام الصراعـات وتكريس القطيعة بين الغرب والشـرق. في

(65) فريديريك نيتشه، **الفلسفة في العصر المأساوي الإغريقي**، تعريب سهيل القش، تقديم ميشال فوكو، ط 2 (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1982).

الماضي القريب اعتبر الجنرال شارل ديغول الحوار الأوروبي- العربي في شأن المتوسط وتبادل القيم أنهما الكفيلان بمنع انتصار نمط من الحضارة الصناعية اللاإنسانية(66).

في العالم المتوسطي الذي يفتش عن موقعه في عالم الألفية الثالثة وعن توازن جديد بين مكوناته، يمر تفهم الذات عبر تفهم «الآخر»(67) من أجل بلورة شراكة فاعلة بين ضفتي المتوسط. ففي الحوار بين الشرق والغرب يأتي الحوار المتوسطي في المقدمة، لذلك لم يكن عبثًا أن يختار الرئيس باراك أوباما تركيا ومصر المتوسطيتين، باعتبارهما مكانين رمزيين لإصلاح علاقات أميركا والعالم الإسلامي.

في مواجهة دول أوروبا الـ27 يصعب علينا اعتبار الدول العربية كتلة متجانسة لأسباب عدة، أهمها عدم وجود نظام إقليمي عربي متماسك وفاعل. وتختلف مسارات العلاقات بين المشرق والمغرب ودول الخليج، ويغذي ذلك الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بين جهات العالم العربي، إضافة إلى المعطيات السياسية والتاريخية والآنية. على الضفة الأخرى، وعلى الرغم من الآلة البيروقراطية الأوروبية العملاقة، فإنه ليس ثمة سياسة خارجية موحدة حيال العالم العربي، ولا في إمكان الاتفاقات الاقتصادية أن تحجب التضارب في المصالح بين الدول الأوروبية، خصوصًا بين الأمم الاستعمارية سابقًا.

هكذا راوحت صلات أوروبا والعالم العربي بين حسن الجوار والخصومة الشديدة، لكنها بقيت من أهم ثوابت التاريخ المتوسطي، ولا تزال تؤثر في مجمل مسار العلاقات الدولية.

---

(66) Paul Balta, sous la direction de, *La Méditerranée réinventée: réalités et espoirs de la coopération*, Cahiers libres: essais (Paris: la Découverte; Fondation René Seydoux, 1992).

(67) Thierry Hentsch, *L'Orient imaginaire: la vision politique occidentale de l'Est méditerranéen*, Arguments ; 94 (Paris: Éd. de Minuit, 1987), p. 79.

أولًا: تقويم عام لبحث خضر

النقطة المركزية التي تمحور حولها بحث بشارة خضر هي تجربة السياسات الأوروبية حيال العالم العربي بين عامي 1957 و2012، من خلال مفاهيم الاتحاد الأوروبي وآلياته، من دون أن يغفل دخول حلف شمال الأطلسي على الخط أحيانًا، أو السعي إلى تبديل الحوار العربي- الأوروبي بالشراكة المتوسطية، وأبرز نماذجها مسار برشلونة في منتصف التسعينيات أو الاتحاد من أجل المتوسط في الحقبة الحديثة.

إن المقاربة العامة غنية وتفصيلية وشاملة، ولو أنني كنت أود أن يتمّ إبرازٌ أكثر لأهمية العلاقات الأوروبية مع إسرائيل، ومنها مثلًا شؤون البحث العلمي والتعاون التكنولوجي العالي المستوى(68).

في تعقيبي على البحث الدسم والمتكامل والمترابط، أبدأ بالإشارة إلى أهمية التمعن في النظرات المتقابلة، خصوصًا نظرات العالم العربي الذي نظر إلى أوروبا باعتبارها أنموذجًا ومثالًا، تارة، وموئلًا للقوة وقلعة مغلقة في وجه المهاجرين أو المفتشين عن الازدهار الأوروبي في سنوات البحبوحة طورًا. إن هذه الثنائية المتناقضة تصطدم بتوجهات الاتحاد الأوروبي الذي لا يُعَد جمعية خيرية بالطبع، ولا يجد في مواجهته تكتلًا له استراتيجيته. ومن زاوية أخرى، لا مجال للمقارنة من الناحية البنيوية والتنظيمية بين تجربة البناء الأوروبي المشترك المتدرجة كي تصل في أوج عزها عام 2004، وتجربة العمل العربي المشترك وعثرات جامعة الدول العربية ومسيرتها الشائكة.

إن الإحصاءات الدقيقة الواردة عن حجم التجارة الداخلية الهائل في أوروبا والحجم المتواضع جدًا عن التجارة البينية العربية، تبرز لنا الفوارق الكبيرة في التكامل الاقتصادي. بيد أنني أسمح لنفسي بتصحيح معلومة خضر عن عدد العرب المقيمين في دول أوروبا الـ27، فأقول إنه ليس هناك إحصاءات

(68) Khattar Abou Diab, «Coopération scientifique entre l'Union européenne et Israël,» *La Révue Géopolitique* (Juin 2000).

فئوية تتعلق بأصول السكان، لكني أعتقد أن التعداد يقارب الـ15 مليون نسمة لا 8 ملايين فقط.

أمّا التسلسل التاريخي للصلات الأوروبية - العربية فيمكننا القول إن ارتباط الحوار بحاجة أوروبا إلى النفط، بعد الصدمة الأولى في عام 1973، كان أول منعطف جدي في مقاربة يسودها تبادل ممكن للمصالح. واستمر ذلك بشكل متراوح حتى سقوط جدار برلين وتوسيع أوروبا - حينها يلحظ خضر عن حق كيف عاد اهتمام الرئيس الفرنسي الراحل فرنسوا ميتران[69] بالحوار العربي - الأوروبي، ودعوة باريس إلى مؤتمر وزاري أوروبي- عربي في 22 كانون الأول/ ديسمبر 1989، لأنه شعر بأن أوروبا تستدير كثيرًا نحو الشرق والوسط في تلبية لتطلعات ألمانيا نحو إعادة كسب مجالها الجيوسياسي، لذلك كان لا بد من تركيز فرنسا على البعدين العربي والمتوسطي في السياسات الأوروبية، حتى لا تخسر باريس دورها العالمي أمام الدور الألماني المتعاظم. بيد أن خضر لم يتناول بالتفصيل هذا الدور الفرنسي الإيجابي، خصوصًا من خلال ما سمّي «السياسة العربية لفرنسا»[70] التي صاغها الجنرال شارل ديغول بعد حرب 1967، واستمرت حتى الاعتراف بالحق الفلسطيني في نهاية السبعينيات، وصولًا إلى التصويت إلى جانب دولة فلسطين كمراقب في الأمم المتحدة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012.

مع أن الجانب الأوروبي يغلّف سياساته في الاهتمام بحقوق الإنسان والديمقراطية، يستنتج خضر أنه يتبين من خلال المراقبة أن القوى الغربية جميعًا أعطت الأولوية طويلًا لما سمّوه الاستقرار، وتجلى ذلك بدعم الأنظمة الحاكمة من دون التنبه إلى مسارها الاستبدادي غالبًا.

على صعيد العمل المتوسطي أو مع حلف شمال الأطلسي، نجد أن

(69) François Mitterrand, *Réflexions sur la politique extérieure de la France: introduction à 25 discours, 1981-1985* (Paris : Fayard, 1986).

(70) خطار أبو دياب «أوروبا في مرآة العالم العربي والسياسة الفرنسية،» الملف (أيلول/ سبتمبر 1993).

القـوى الغربية تتأقلم وتحـاول إيجاد آليات تضمن مصالحهـا، مثل مجموعة 5+5، وهي آلية حوار وتعاون بين دول غرب المتوسـط على الضفتين، وأبرز حقولها يتمثل في التعاون الأمني ضد الهجرة غير المشروعة والإرهاب. وبينما تلبّي أوروبـا حاجاتها، نجد النزاعات العربية - العربية، مثل الصراع في شـأن الصحراء الغربية، تمثّل نموذجًا لتعطيل مسـاعي الاندمـاج الإقليمي أو إقامة أسواق مشتركة. ونلاحظ مع خضر كيف أن النشاط انطلق بقوة لتركيب شراكة متوسطية يتم فيها إدماج إسـرائيل، في انتهاز لفرصة توقيع اتفاقات أوسلو في عام 1993، والسـعي إلى تحقيق إنجـازات أوروبية، طلبًـا للحاق بالولايات المتحدة التي سـعت عبر مؤتمر مراكش في عام 1994 إلى التأسـيس لمنطقة تعاون شاملة بين شمال أفريقيا والشرق الأوسـط، تحت رعايتها، في ما عُرف باسم «منتدى المستقبل».

هناك تنافس وصراع في شأن حاضر العرب ومستقبلهم، من دون أن تكون الدول العربية ذات اسـتقلالية بين اللاعبين، ومن دون نظرة استراتيجية لتغليب مصالحها أو تحقيق الحد الأدنى من التكامل بينها.

من الملاحظات المهمة المسـتخلصة من سياق بحث خضر، تنبّه الاتحاد الأوروبي إلـى الخصوصيات من خلال الحـوار الثنائي مـع مجلس التعاون الخليجي، بهدف تذليل العقبات أمام طريق أوسـع للتبادل الاقتصادي. ويشير خضر إلى غلبة مصالح فرنسـا وبريطانيا وألمانيا عند التطرق إلى الصلة بدول الخليج العربي. ومع مشـاركتي له بالرأي، أعتقد أن الآليات المشـتركة تنظم علاقات الاتحاد الأوروبي وفق الالتزامات والمعايير المعهودة. لكن ما نلاحظه مثلًا بالنسـبة إلى المغرب العربي هـو التنافس الحاد بين القوى الاسـتعمارية السـابقة، وأبرزها فرنسـا وإيطاليا وإسـبانيا، فيما نلاحظ اهتمامًا بريطانيًا أكبر بمصر والسـودان والخليج، وفيما يهتم كبار الأوروبيين كلهم بالمشـرق، نظرًا إلى العامل الإسرائيلي، أو إلى مصالح ونفوذ موروث من حقبة ما بعد الحرب العالمية الأولى.

في ما يتصل بسياسـة الجوار الأوروبية، أفاض خضر في شرح أُطرها

وتطورها، لكنني أود أن أضيف أن الاعتراض علـى ضم تركيا إلى الاتحاد الأوروبي لا يتصل بتصاعد الإسلاموفوبيا فحسب، كما يرى البعض، أو تبعًا للتاريخ المثقل لبلد دق أبواب فيينا في حقبة السلطان سليمان القانوني، بل يرتبط أيضًا بالتراجع الاقتصادي لأوروبا نفسها، وعدم بقاء أوروبا نموذجًا جاذبًا حتى عند شعوبها. والسبب الآخر الذي يعنينا هو جوار تركيا للعالم العربي، وقد عبّر بعض القادة الأوروبيين عن ذلك بقولهم إنهم لا يريدون أن تصبح حدود الاتحاد الأوروبي مع دول مثل العراق وسورية وإيران. واليوم عندما نراقب كيفية نشر صواريخ «الباتريوت» من حلف الناتو في تركيا، نستوعب بصورة أفضل طبيعة الحذر الأوروبي من انضمام تركيا إلى الاتحاد.

في الجزء الثاني من بحث خضر بشأن الربيع العربي، أراه محيطًا، بشكل جيد، بالكثير من جوانب المؤسسة الأوروبية، ما يترك الباحث على تعطشه بالنسبة إلى مواقف اللاعبين الكبار في أوروبا، وهي متباينة بين الانخراط والحماسة والحذر والتشكيك. ولاحظنا مثلًا كيف ابتعدت ألمانيا عن فرنسا وبريطانيا في الشأن الليبي، وتصرف كل طرف بحسب رؤيته الوطنية(71).

ورد في مستهل البند ثانيًا أن الأغلبية الساحقة من الخبراء الأكاديميين في أوروبا لم تتوقّع الهبّة العربية، وربما يعود ذلك إلى أسباب ثقافية تتصل بالنظرات المسبقة والجاهزة سلفًا، وبعدم الإحاطة بتطور المجتمعات. ومن الاستثناءات في مدارس البحث الأوروبي مساهمة عالِم الاجتماع الفرنسي إيمانويل تود الذي تحدث منذ عام 2009 عن صعود الطبقة الوسطى، وانخفاض المواليد ونجاح مكافحة الأمية في كلٍّ من تونس ومصر وسورية، حيث توقّع أن تحصل في هذه البلدان تحوّلات عميقة(72).

---

(71) Patrick Haimzadeh, spécialiste français de la Libye, entretien radiophonique avec RFI, Paris, 11 Octobre 2011.

(72) Emmanuel Todd, «Changements démographiques dans le monde arabe,» *La Croix*, 14/9/2010.

بالنسبة إلى المواكبة الأوروبية للربيع العربي والاستنتاجات أشارك خضر في أغلبيتها، لكن لا يمكنني إغفال خلل كبير في مسار الاتحاد الأوروبي نفسه، في سياق إعادة تشكيل النظام العالمي الجديد؛ فعدم النجاح الكبير على صعيد السياسة الخارجية أو الدفاع المشترك، يعزز قناعة كثيرين بأن أوروبا الموحدة هي قبل كل شيء سوق اقتصادية مشتركة، وعامل استقرار، فمع البيت الأوروبي المشترك أصبحت أوروبا عنوانًا للسلام بعد قرون من الحروب. لكن الاتحاد الأوروبي الذي زاد تأثيره بعد اعتماد اليورو كأول عملة مشتركة في العصر الحديث، شاعت في شأنه مقولة صحيحة إلى حد كبير: «أوروبا عملاق اقتصادي وقزم سياسي»، إذ إن الاتحاد بسكانه الـ500 مليون نسمة ما زال أكبر قطب تجاري في العالم، وقطب دولي وسيط وقادر على الفعل في أكثر من أزمة ونزاع، لكنه ليس بتلك القوة التي عُقدت عليها الآمال لتفرض نفسها في المعادلة العالمية.

في مواجهة الإعصار المالي العالمي، عقب انهيار وول ستريت في أيلول/ سبتمبر 2008، وبعد عبور العاصفة المالية المحيط الأطلسي بشكل متصاعد منذ خريف 2009، تخوّف الحريصون على البناء الأوروبي من أجوبة مستقلّة ترمز إلى الأنانية الوطنية، حصل ذلك بالفعل وسقطت منطقة اليورو في امتحان إنقاذ اليونان، وهو ما كان له فعل الدومينو نحو بلدان جنوب المتوسط (البرتغال وإيطاليا وإسبانيا). ويزيد الطينَ بلّة الخلافُ الحالي في شأن اعتماد ميزانية الاتحاد الأوروبي، نظرًا إلى مطالبة المملكة المتحدة باستمرار معاملتها بشكل مميز. تعمّق هذه العثرة الاقتصادية أزمة تموضع أوروبا بعد صعود مؤثر للدور الأوروبي، في تركيز أسس نظام عالمي متعدد الأقطاب سياسيًا واقتصاديًا.

بإزاء ذلك، يبقى الاتحاد الأوروبي خارج صناعة التاريخ المعاصر كلاعب أساس. وهناك من يردُّ الحجة، ويعتبر أن تراكم أفعال الأمم الأوروبية الكبرى، وأبرزها ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وإسبانيا، وحديثًا بولندا، يصبّ في مصلحة المساهمة الأوروبية في مواجهة الأزمات والتحدّيات من البلقان في منتصف التسعينيات، إلى الملفّ الإيراني وأزمات أفريقيا حاليًا.

ثانيًا: الخلفية التاريخية والمقاربة الجيوسياسية والعوامل الأخرى المؤثرة في العلاقات الأوروبية - العربية

منذ قرون، يرتبط الواقع التاريخي لتصدّع الوحدة المتوسطية وتجاذب الكراهية والتعاون، بالحراك الذي كرّس تفوق أوروبا الأطلسية على أوروبا المتوسطية. بالنسبة إلى القارة القديمة، انتقل محور العالم شيئًا فشيئا نحو الغرب، وخسر المشرق امتيازه السابق، حيث الخيرات والطريق نحو الهند. وممّا لا شك فيه أن نزاعات الإمبراطورية العثمانية والتاريخ الاستعماري ونشأة دولة إسرائيل ساهمت في تفاقم الموقف.

منذ قرون عدة، يرتبط تاريخ العالم العربي بتاريخ الغرب الأوروبي. وفي كل بلد عربي نجد لمسة غربية، وسبب ذلك الأثر الثقافي ووزن التاريخ الاستعماري، حيث كان العالم العربي موضوع صراع بين القوى المهيمنة. ومنطق الهيمنة هذا ترك بصماته على صلات أوروبا والعرب منذ البداية. ومع أن حملة نابليون في مصر وفلسطين كانت أولَّ تماسٍّ بين العرب والحداثة، فإنه لم يُنظر حينها إلى فرنسا كنموذج حضاري بل كمركز قوة. وافتتحت الحملة حقبة صدام القوى الأوروبية في الشرق المتوسطي، وكانت أول مشروع استعماري أوروبي منذ الحملات الصليبية. وهذا الشرخ بين الغرب والشرق تفاقم مع سقوط الإمبراطورية العثمانية وتقاسم المشرق من خلال اتفاقية سايكس - بيكو غداة الحرب العالمية الأولى. ومن غرائب الأمور أن القوميين العرب الذين نهلوا مبادئ الثورة الفرنسية لمناهضة التتريك، فوجئوا بفرنسا الاستعمارية. هذا الماضي الاستعماري لبعض أوروبا لا يزال ماثلًا بصورة أقوى في بلدان المغرب العربي؛ إذ إن نزع الاستعمار الذي عمل له ديغول لم يتبعه نزع الاستعمار من الذهنيات والممارسات. وما الجدل في شأن تنقية الذاكرة والتوبة بالنسبة إلى الجزائر، إلّا دليل على هذا التخبط، وكأن ما يصلح لإدانة ما حصل إبان جمهورية فيشي (ممارسات مساعدة النازية والحملات ضد اليهود) لا يسري على حقب أخرى من تاريخ متوعك ومأساوي(73).

(73) Benjamin Stora, *La Guerre d'Algérie expliquée à tous* (Paris: Éd. du Seuil, 2012).

على الرغم من أهميـــة العوامل التاريخية والثقافيـــة والدينية والاقتصادية في الصراعات القائمة في المتوســط وحوله، لا يمكننـــا اختصارها بصراعات شمال/ جنوب، أو صراعات مسيحية/ مســلمة، أو صراعات متصلة بإسرائيل. إنهـــا صراعات أكثر تعقيـــدًا، تتدخل فيهـــا القوى العظمى والقـــوى الإقليمية المجاورة، تتصل بالدِّين واللغة وعدم التقسيم العادل للثروات. وبحسب عالِم الجغرافيا الفرنســـي إيف لاكوســـت، تعتبر المقاربة الجيوسياسية لا التاريخية المحض هي المقاربة الأفضل لفهـــم موازين القوى وطبيعـــة الصراعات بين دول ومجموعات على امتداد 12.000 كلم. وأبعد مـــن الرؤية الثنائية للبحر المتوسطِ بين الشـــمال والجنوب، هناك أهمية للتنافس على الأرض والإقليم؛ إذ إن معظـــم التوترات الجيوسياســـية حول المتوســـط تترجـــم التنافس على الأرض: الصراع الفلســـطيني - الإســـرائيلي وصراع الصحراء الغربية وصراع الأتراك والأكراد، أو صراعات الإســـبان الكاســـتالانيون والباسك والكاتالان، وصراعات البلقان[74].

إن الدراســـة الجيوسياســـية للبحر الأبيض المتوســـط تلزمنا إذًا بأن نأخذ في الحســـبان التعدد الكبيـــر فـــي الإرث التاريخي وعلاقات القـــوة المختلفة منذ النزاعـــات القديمة إلى الصـــراع من أجل النفـــط والطاقة. ومـــن الناحية الجيوســـتراتيجية، يعتبر شـــريان البحر الأبيض المتوســـط حيويًا بالنســـبة إلى استراتيجيات القوى العظمى، كممر للطاقة، ولموقعه بين أوروبا وأفريقيا وآسيا.

زيادة على النظرة إلى الإســـلام والصراع العربي - الإســـرائيلي، شكلت حرب الجزائـــر علامة فارقة فـــي تركيب النظـــرات المتبادلة بيـــن الأوروبيين والعـــرب. وغالبًا ما نظر الإنســـان العربي في جنوب المتوســـط إلـــى أوروبا باعتبارها أداة للقوة والسيطرة[75]، فيما نظر الناس في أوروبا إلى العالم العربي عبر منظار الإرهاب أو البترو دولار. ولاحقًا، ومـــع تمركز المهاجرين، أصبح

---

(74) Yves Lacoste, «Conflits autour de la Méditerranée,» *Revue de la Défense nationale* (29 Mars 2011).

(75) Khattar Abou Diab, «L'Europe vue par le monde arabe: «forteresse» ou «modèle»?» *Confluences Méditerranée*, no. 7 (Eté 1993).

هناك شــرق في الغرب، كما يوجد غرب في الشــرق. واختلطــت الأمور مع صعود الحركات الراديكالية الإســلامية، أو النظرات المعادية للإســلام، الأمر الذي عقّد الموقف داخل أوروبا وبين الضفتين. لذا تُعتبر الشــراكة الأوروبية – المتوسطية، أو الاتحاد المتوسطي حاجة سياســية واقتصادية، ومشاريع جديرة بالمتابعة، شرط أن تتسم بالندية وتحفز الاندماج في الجنوب، وألّا تكون غطاءً لتوسع الأسواق الأوروبية.

لا يمكن اســتبعاد الهوة الثقافيــة أو العلاقات بين الأديــان من أي نظرة شمولية للتطور الاجتماعي والسياســي للعالم المتوسطي. يقول تييري هانتش في كتابه **الشرق الخيالي** إن «الشــرق، خصوصًا الشرق المتوسطي، شكل مرآة ومرجعًا للضمير الغربــي»[76]. وهذه المقاربة تنطبق علــى العالم العربي الذي يتطلع عادة نحو الغرب الأوروبي قبل تموضعه.

من المعطيات الأخرى مشكلة العرب مع الحداثة، وهي ناتجة من النظرة إليها كتقليد للغرب، لا نتيجة مسار داخلي محلي. وهناك أيضًا مسائل الأقليات وأساليب الانفتاح التي ينظر إليها كتهديد لهوية المجتمعات.

بيد أن الإشــكالية الكبرى تكمن في التعايش بين الديانات، خصوصًا بين المســيحية والإســلام. ومع نمو الإســلام داخل أوروبا، لا بد من استحضار نمــوذج الأندلــس، وفضله علــى الحضــارة الأوروبيــة التي لهــا جذورها المتوسطية، والتي لولا حركة النقل عبر العرب لما تمكنت من اكتساب مجمل المعارف وفصل الكنيســة عن الدولة. نعود إلى توينبــي الذي حذر من خطر الأصوليات النائمة، وشدد على التواصل الحضاري. والمتوسط زاخر بما قدّمه إلى الإنســانية، والآن إذا لم تُنقل التكنولوجيا وعناصر التقدم إلى دوله النامية، فإن ذلك يُعَد إخلالًا بقواعد حسن السلوك الإنساني، وإنتاجًا للإحباط وعوامل الصراع.

---

(76) Hentsch, *L'Orient imaginaire.*

خلاصة

طبعًا، المهم أن تقتــرن الأقوال بالأفعال لدى جميــع الأطراف المحيطة بالمتوسط؛ فمن دون حوار متكافئ وتقاسم التنمية، ومن دون الاعتراف بالآخر، لن يحدث التقدم المطلوب. وإذا اعتبرت أوروبا نفسها قلعة محصّنة، واعتبرت جبل طارق والبحر الأبيض المتوســط جدار برلين جديدًا يقف في وجه طالبي الهجرة، فمن سيقتنع في أفريقيا والمشرق حينئذ بالمشروع المتوسطي.

عمليًا، من دون الاعتراف بالحق الفلســطيني وإقامة الدولة الفلسطينية، لا يمكن إطلاق الاتحاد المتوســطي الذي يمثّل جانبًا أساسيًا في سياسة الاتحاد الأوروبــي الخارجيــة، إذا أراد أن يكون موجودًا كقوة تــوازن في عالم متعدد الأقطاب.

حول المتوسط ســيتقرر حيّز كبير من مســتقبل اللعبة الدولية، ومستقبل التنوع الحضاري والثقافــي. ولهذا، إذا لم يجرِ التركيز على البعد المتوســطي في تعزيز حوار الحضارات، ســتكون الكلمة لنظرية هانتنغتون في شأن الصدام الحتمي والمفتوح.

الفصل الرابع

السلوك الصيني - الروسي إزاء موجة الربيع العربي قراءة في ما وراء المصالح الاقتصادية

محمد فايز فرحات

مقدّمة

أفاض كثير من التحليلات في فهم السلوك الروسي - الصيني تجاه موجة الربيع العربي في التركيز على المحدّدات الاقتصادية والتجارية. وواقع الأمر أنّه لا يمكن إغفال أهمّية المدخل الاقتصادي في فهم المواقف الصينية والروسية من سلسلة الثورات والاحتجاجات العربية، خصوصًا في ضوء تزايد الاعتمادية الصينية على نفط الشرق الأوسط، وتزايد الاستثمارات الصينية في هذا القطاع، ولا سيما في منطقة الخليج العربي وشمال أفريقيا والسودان. لكن هذا المدخل - مع أهميته - لا ينهض منهجًا متكاملًا لفهم السلوك الروسي - الصيني على نحو متكامل، فالمصالح الاقتصادية الصينية مع النظام السوري - على سبيل المثال - تقلّ كثيرًا في أهمّيتها عن مصالحها النفطية مع نظام معمّر القذافي السابق. ومع ذلك، سمحت الصين بتمرير قرار مجلس الأمن رقم 1973 الذي وفّر «غطاءً» دوليًا لضرب ليبيا، بينما ترفض بقوّة السماح بتمرير مثل هذا القرار في الحالة السورية. إنّ إعمال المدخل الاقتصادي بمفرده لا يساعد أيضًا في تقديم فهمٍ

أعمق للأبعاد والتداعيات الاستراتيجية المهمّة للسلوك الروسي - الصيني تجاه موجة الثورات والاحتجاجات العربية على مرحلة «ما بعد الربيع العربي». سيناقش المبحث الأول من البحث محاولة فهم السلوك الروسي - الصيني ومصالح كلا البلدين من خلال أربعة مداخل غير اقتصادية.

انطلاقًا من الافتراض أن طريقة إدارة القوى الدولية للأزمات الإقليمية التي تطوّرت على خلفية الربيع العربي سوف تترك تداعياتها الاستراتيجية على النظام الإقليمي، من ناحية، والعلاقة بين النظام الدولي والنظام الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط من ناحية ثانية، وربّما طبيعة النظام الدولي ذاته من ناحية ثالثة، فإنّ مرحلة ما بعد الربيع العربي ستفرض على العالم العربي ضرورة تطوير خطاب جديد في التعامل مع القوى الدولية، كما ستفرض التحدّي ذاته على هذه القوى. ويحاول البحث في المبحث الثاني منه تقديم بعض المقترحات في هذا الاتّجاه.

أولًا: مداخل لفهم السلوك الروسي - الصيني إزاء موجة الربيع العربي

انطلاقًا ممّا سبق- ومن دون التقليل من أهمّية المدخل الاقتصادي - يطرح هذا البحث أربعة مداخل لفهم السلوك الروسي - الصيني تجاه موجة الربيع العربي: **الأوّل** هو النظر إلى هذا السلوك باعتباره تدشينًا لتحوّلٍ نوعي في طبيعة النظام الدولي، والانتقال من نظام الأحادية القطبية الذي تطوّر منذ نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي، إلى نظام متعدّد الأقطاب؛ **الثاني** هو النظر إلى السلوك الروسي - الصيني على أنه سعي للحفاظ على المبادئ التقليدية التي أُسس عليها النظام الدولي عقب الحرب العالمية الثانية، وتحديدًا مبدأ السيادة وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية. وعلى الرغم من أن هذا المدخل يبدو جزءًا أو امتدادًا للمدخل الأول، فإن فكرته الأساسية تقوم على أن السلوك الروسي - الصيني قد لا ينتهي بالضرورة إلى إعادة هيكلة النظام الدولي الراهن، أكان لأسباب تتعلّق بحقيقة الأهداف الروسية - الصينية، أم لطبيعة الأزمات

الإقليمية التي شُــكّلت في ســياق تطوّرات الربيع العربي وحدود قدرة روسيا والصين على استغلال هذه الأزمات لتدشين نظام دولي جديد، ما يجعل البديل العملي هو النزول بسقف الطموح الروسي – الصيني في هذه المرحلة؛ **الثالث** هو النظر إلى هذا السلوك باعتباره انعكاسًــا لطبيعة الأنظمة السياسية الداخلية في كلا البلدين. وأخيرًا، ينطلق المدخل **الرابع** في تفســيره المصالح والسلوك الروســي – الصيني من كون موجة الربيع العربي تمثّل تهديدًا فعليًا للاستقرار الداخلي وللنماذج الوطنية في الإصلاح السياسي والاقتصادي في كلا البلدين. ونناقش في ما يلي هذه المداخل الأربعة.

1 – الأزمة السورية هي تدشين لنظام دولي جديد

ارتبطت عمليات التحوّل في النظام الدولي بوجود بعض الأزمات الدولية أو الإقليمية الكاشــفة أو المقرّرة لحدوث هذا التحوّل، والكاشــفة أيضًا حجم التحوّل القائم في توزيع هيكل القدرات النسبية بين الفاعلين الدوليين على قمّة النظام الدولي، وهيكل هذا النظام. على سبيل المثال، كان تنازل بريطانيا وفرنسا عن تشيكوســلوفاكيا لألمانيا في عام 1938 كاشــفًا عن انهيار النظام الدولي الذي أسّســته معاهدة فرســاي عقب الحرب العالمية الأولى؛ كما كانت أزمة السويس في عام 1956 كاشــفة عن أفول القوى الأوروبية وتطوّر نظام القطبية الثنائية الذي تســيطر عليه الولايــات المتحدة الأميركية والاتحاد الســوفياتي. وكانت الحرب الأميركيــة ضدّ العراق في عام 1991 كاشــفة عن عمق التغير الذي حدث في هيكل النظام الدولي وتوزيع القدرات النســبية، خصوصًا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، ومقرّرة لتحوّل النظام الدولي من نظام الثنائية القطبية إلى نظام أحادي القطبية تهيمن عليه الولايات المتحدة. ويمكن القول إن النظام الدولي الراهن يمرّ بمرحلــة تحوّل مماثلة، من الأحادية القطبية إلى نظام أقرب إلى التعددية القطبية: الولايات المتحدة وروســيا والصين، في الأســاس، إلى جانب الاتحاد الأوروبي. غير أن عملية التحوّل تلك لا تزال بطيئة نسبيًا.

يمكن في هذا الإطار النظــر إلى الأزمة الســورية الرّاهنة بوصفها إحدى

حلقات تدشين هذا التحوّل، بعد حلقة أخرى مهمّة سبقتها تمثّلت في الحرب الروسية - الجورجية في آب/ أغسطس 2008؛ فعلى الرغم من أن هذه الحرب لم تدشّن اكتمال عملية التحوّل عن النظام الأحادي القطبية، فهي قامت بدور مهمٍّ في هذا الاتّجاه من زاويتين: **الأولى** أنها دشّنت حالة من القطبية الثنائية على مستوى إقليم أوروبا الشرقية والخروج عن حالة التوافق والقواعد الدولية التي حكمت الإقليم بدءًا من عام 1991، خصوصًا الاعتراف بمبدأي السيادة والتكامل الإقليمي، وهو ما ضمن الاعتراف بالدول المستقلّة عن الاتحاد السوفياتي واندماجها في المجتمع الدولي. ومثّلت الحرب الروسية - الجورجية موقفًا صريحًا من جانب روسيا حيال هذا التوافق الدولي، أو بالأحرى التوافق الروسي - الأميركي[1]. من ناحية ثانية، أعلنت روسيا، على خلفية هذه الحرب، عددًا من التوجّهات التي تحكم سياساتها الخارجية، حدّدها الرئيس الأسبق ميدفيديف في خمسة مبادئ أساسية، عُرفت بـ «عقيدة ميدفيديف»، نصَّ المبدأ الثاني منها صراحةً على أنّ «العالم يجب أن يكون متعدّد الأقطاب، فعالم القطب الواحد لم يعد مقبولًا. لن نسمح بالهيمنة. ولا يمكن أن نقبل بنظام عالمي تصنع فيه دولة واحدة جميع القرارات، حتى ولو كانت دولة مؤثّرة مثل الولايات المتحدة. مثل هذا العالم غير مستقرّ ومهدّد بالصراع». كما نصّ المبدأ الخامس، وهو مبدأ مهمّ ذو دلالة بالنسبة إلى الأزمة السورية، على أنّ هناك «أقاليم لروسيا فيها مصالح خاصّة. هذه الأقاليم تضمّ دولًا لنا معها علاقات تاريخية خاصّة، وتربطنا بها علاقات صداقة وعلاقات جيرة جيدة. سنعطي اهتمامًا خاصًّا للعمل في هذه الأقاليم وبناء علاقات صداقة مع هذه الدول»[2].

على الرغم من أن هذه المبادئ صيغت على خلفية الحرب الروسية - الجورجية، وعُني معظمها بالسياسات والتفاعلات الدولية في أوروبا

---

(1) Oleksandr Sushko, «The End of 'International Order -1991': Impact of 2008 Russia-Georgia War on Ukraine» (Heinrich Boll Stiftung, Warsaw, November 2008), pp. 2-3. <http://www.pl.boell.org/downloads/georgia_war_from_ua_perspective_by_o.sushko.pdf>.

(2) George Friedman, «The Medvedev Doctrine and American Strategy,» Strat for Global Intelligence, 2 September 2008. <http://www.stratfor.com/weekly/medvedev_doctrine_and_american_strategy>.

الشــرقية، فهي لا تخلو من دلالة مهمّــة لطبيعة التحوّلات التــي بدأت تطرأ على التوجّهات الروســية تجاه النظام الدولي، كما يمكن سحب هذه المبادئ على إقليم الشــرق الأوســط حاليًا والأزمة الراهنة الأميركيــة - الأوروبية/ الروســية - الصينية بشأن ســورية. لا يمكن كذلك إغفال أهمّية هذه الحرب في ســياق عملية التحوّل إلى النظام المتعدّد الأقطاب بالنظر إلى ما مثّله إقليم أوروبا الشرقية من مسرح مهمّ دُشّنت عليه ولادة النظام الدولي الثنائي القطبية بعد الحرب العالميــة الثّانية، وكان مســرحًا مهمًّا أيضًا للحــرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي.

على الرغم من أهمّية الحرب الروســية - الجورجية، تُعدّ الأزمة السورية الراهنة الحلقة الأهمّ في سياق عملية التحوّل تلك، بالنظر إلى عدد من السمات التي رشّحتها كنقطة مرور أساسية من نظام القطبية الأحادية إلى النظام المتعدّد الأقطاب وهو قيد التشكّل. ونشير هنا بالخصوص إلى ثلاث سمات أساسية:

السّمة الأولى تتعلّق بوقوع الأزمة السورية في قلب إقليم الشرق الأوسط، باعتباره إقليمًا مركزيًا يمثّــل نقطة تلاقي/ تقاطع مصالح مختلف القوى الدولية الكبرى الرئيســة في النظام الدولي الراهن: الولايات المتحدة وروسيا والصين والاتحاد الأوروبي. وبالنظــر أيضًا إلى الدور التاريخــي الذي قامت به بعض أزمات الشرق الأوســط في الكشــف عن عمليات انتقال النظام الدولي (أزمة السويس (1956)، حرب تحرير الكويت (1991).

السّــمة الثانية تتعلّق بما كشــفت عنه الأزمة من تأكيد المصالح المشتركة أو تقريرها بين قوّتين أساســيتين: الصين وروســيا؛ فعلى العكس من الحرب الروســية - الجورجية التي غاب عنها الحضور الواضح للصيــن، فإنّ الأزمة السورية كشفت بوضوح عن التنســيق القوي بين هاتين القوّتين، وهما القوّتان الرئيستان المرشّحتان كقطبين جديدين في مواجهة الولايات المتحدة.

السّــمة الثالثة تتعلّق بطبيعة نظام بشّــار الأســد وموقع ســورية في إطار «التحالفــات» والمحاور الإقليميــة والدولية؛ إذ تحوّلت الأزمة الســورية من

أزمة داخلية إلى أزمة إقليمية - دولية بامتياز، وبمعنى أدقّ، مثّلت هذه الأزمة اختبارًا لمدى صلابة المحاور الدولية والإقليمية القائمة والتي تطوّرت خلال العقد الأخير، ومدى تمسّك أطرافها بها. ومثّل النظام السوري جزءًا من محور دولي: روسيا - الصين، بوكلاء إقليميين: إيران - سورية - «حزب الله»، أو ما عُرف بمحور الممانعة، في مواجهة «محور» دولي مقابل: الولايات المتحدة - الاتحاد الأوروبي/ الناتو، بوكلاء إقليميين: دول الخليج العربي - مصر - تركيا[3]؛ إذ يمكن القول إنّ سقوط نظام بشّار الأسد يعني تكبّد المحور الأول خسائر استراتيجية ضخمة، سيترتّب عليها إعادة هيكلة نمط التحالفات والمحاور القائمة، وتأكيد الهيمنة الأميركية على النظام الدولي[4].

إنّ سقوط نظام بشّار الأسد لن يعني بالنسبة إلى روسيا خسارة حليفها الاستراتيجي المهمّ والوحيد داخل العالم العربي فحسب، بل سيعني أيضًا تهديد وجودها ونفوذها الاستراتيجي في المنطقة من خلال قواعدها العسكرية على موانئ البحر المتوسط (ميناء طرطوس السوري)، خصوصًا في ضوء العلاقات السلبية التي تطوّرت بينها وبين المعارضة السورية بكلّ أطيافها منذ اندلاع الأزمة، ما يجعل استمرار هذه القواعد أمرًا غير مؤكّد. ويصبّ في الاتّجاه ذاته خسارتها المحتملة لحليف استراتيجي آخر في المنطقة وهو إيران، بعد أن تكون قد فقدت هي الأخرى حليفها الوحيد في المنطقة (نظام بشّار الأسد). فسقوط نظام بشّار الأسد سوف يزيد بالتأكيد من انكشاف إيران السياسي والأمني، خصوصًا في ضوء العلاقات السلبية التي تطوّرت أيضًا بين إيران والمعارضة السورية، وهو ما سيدفع الأخيرة في الأغلب إلى إعادة النظر في مستقبل العلاقة الاستراتيجية التي تطوّرت بين نظام بشّار وإيران، بل

(3) في شأن ما كشفت عنه الأزمة السورية من عودة تركيا بقوّة إلى حظيرة التحالف الغربي وفرض تحدٍّ على التحليلات التي كانت ترى السياسات الإقليمية التركية في الشرق الأوسط بديلًا من توجّهها الغربي، انظر: عبد الحليم المحجوب، «معادلات متشابكة: المسألة السورية والمحاور الإقليمية والدولية المحتملة،» **السياسة الدولية**، العدد 190 (تشرين الأول/ أكتوبر 2012)، ص 92.

(4) نورهان الشيخ، «الخوف من التغيير: محددات سلوك القوى الداعمة للنظام السوري،» **السياسة الدولية**، العدد 190 (تشرين الأول/ أكتوبر 2012)، ص 78-79.

وإعادة النظر في مثلّث «إيران - بشّار الأسد - «حزب الله»»، والتوجّه إلى تركيا والمملكة العربية السعودية ومصر ودول الخليج، المنافسين/ أو الخصوم السياسيين الطبيعيين لإيران ولـ «حزب الله» في المنطقة.

يتعزّز هذا التخوّف الروسي - الصيني على خلفية الاتجاه العام لتوجّهات أنظمة ما بعد الثورات في العالم العربي؛ فعلى الرغم من أن أحد مواضع الانتقاد الأساسية للأنظمة السلطوية قبل الثورة هو انحيازها إلى الولايات المتحدة والغرب أو ارتباطها بهما، فإن أنظمة ما بعد الثورة لم تُجرِ أي تغييرات جوهرية على هذه الارتباطات (تونس ومصر وليبيا واليمن)، تستوي في ذلك الحالات التي انتهت بسيطرة قوى إسلامية، مع تلك التي انتهت بسيطرة قوى غير إسلامية. هذا الاتّجاه العام مرشّح أيضًا بقوّة في حالة سورية، فحتى لو افترضنا دعم روسيا للانتفاضة الشعبية السورية ضدّ نظام بشّار الأسد منذ البداية، فإنه لم يكن هناك ما يضمن سير نظام ما بعد الثورة في اتّجاه مغاير لما انتهت إليه الثورات العربية السابقة، خصوصًا في حالة صعود قوى إسلامية وسيطرتها على السلطة، وفي ضوء ما يدور من حديث بشأن وجود «توافق» بين الولايات المتحدة وبعض القوى الإسلامية في المنطقة، ولا سيما في حالة دول المواجهة مع إسرائيل[5].

يدعم هذا التحليلَ إدراكُ الفاعلين الدوليين والإقليميين الرئيسيين

---

(5) هناك كثير من التحليلات العربية والأجنبية التي تناولت العلاقة التي تطوّرت بين الولايات المتحدة والإخوان المسلمين قبل الثورة وفي أثنائها وبعدها، في مصر على سبيل المثال. وتحدّث كثير من هذه الكتابات عن حدوث «صفقة» أو توافق مصالح بين الطرفين بشأن العديد من القضايا الثنائية والإقليمية، دفعت بالولايات المتحدة إلى دعم الإخوان المسلمين، أو حتى الضغط من أجل وصولهم إلى السلطة. انظر على سبيل المثال: Dina Ezzat, «Road towards US-Brotherhood Friendship Trodden Long before Morsi's Election,» Ahram Online, 17/7/2012, <http://english.ahram.org.eg/News/47897.aspx>, and Ben Birnbaum, «Muslim Brotherhood Seeks U.S. Alliance as it Ascends in Egypt,» *The Washington Times*, 5/4/2012.

هناك أيضًا من يشير إلى احتمال حدوث السيناريو ذاته في حالة سورية. انظر على سبيل المثال: John Rosenthal, «In Syria, America Allies with the Muslim Brotherhood,» National Review Online, 1/5/2012, <http://www.nationalreview.com/articles/297361/syria-america-allies-muslim-brotherhood-john-rosenthal#>.

وسلوكهم، وهم روسيا والصين وإيران، طبيعة الأزمة السورية وربطها المباشر بالنظام الدولي، وهو ما أكّده سيرغي لافروف، وزير الخارجية الروسي، في مقالة له في جريدة **هفنغتون بوست** في 15 حزيران/ يونيو 2012، أشار فيها إلى أنه «جنبًا إلى جنب مع مظاهر الأزمة في الاقتصاد العالمي، أثبتت هذه الحوادث (يقصد حوادث الشرق الأوسط) بوضوح أن عملية ستقود إلى ظهور نظام دولي جديد دخلت منطقة من الاضطرابات»، وأن «السعي إلى تغيير النظام في دمشق ليس سوى حلقة ضمن لعبة جيوسياسية إقليمية كبيرة»[6].

كشف السلوك الصيني أيضًا بإزاء التحوّلات الجارية في الشرق الأوسط عن ثلاث ملاحظات مهمّة يجب أخذها في الاعتبار مقارنةً بالسياسة الصينية التقليدية تجاه المنطقة:

الملاحظة الأولى هي أنه تطوّر على خلفية موجة الربيع العربي، بشكل عام، والأزمة السورية بشكل خاص، حضور سياسي واضح للصين في منطقة الشرق الأوسط؛ فعلى العكس من تركيز الصين خلال العقود السابقة على الحضور الاقتصادي والتجاري (سيطرة قضايا النفط والتجارة على السياسة الصينية تجاه المنطقة)، إلى جانب دور سياسي محدود (مثل تعيين مبعوث صيني لعملية السلام في الشرق الأوسط)، شهد العامان الأخيران حضورًا سياسيًا صينيًا متناميًا، وهو تحوّل مهمّ يجب أن يؤخذ بالاعتبار. وأخذ هذا الحضور أشكالًا مختلفة، فإضافة إلى تطوير الصين أدوات جديدة للحركة في المنطقة (إرسال قِطَع حربية إلى مياه البحر المتوسّط، اتّجاهات التصويت داخل مجلس الأمن)، كان واضحًا أيضًا طرح الصين مبادرات سياسية بشأن الأزمة السورية، وفتح قنوات اتصال مع القوى السياسية الداخلية بعيدًا عن الأنظمة السياسية الرسمية؛

---

(6) Sergei Lavrov, «On the Right Side of History,» *Huffington Post*, 15/6/2012.

وأعاد لافروف تأكيد المعنى ذاته في حوار له مع إذاعة صوت روسيا «Accusations against Assad is a Camouflage for a Big Geopolitical Game - Russia's Foreign Minister,» *The Voice of Russia*, 23/10/2012, <http://english.ruvr.ru/2012_10_23/Accusations-against-Assad-is-a-camouflage-for-a-big-geopolitical-game-Russia-s-Foreign-Minister/>.

وهي تحوّلات مهمّة يجب أن تؤخذ بالاعتبار قياسًـــا بالتوجّهات والسلوكيات السياسية الخارجية الصينية التقليدية تجاه المنطقة.

الملاحظة الثانية، كما أشيرَ في الملاحظة السابقة، هي قيام الصين بإرسال قطع حربية إلى البحر المتوســط خلال تموز/ يوليو - آب/ أغسطس 2012[7]، وهي المـــرّة الثانية التي ترســـل فيها الصين قِطَعًا عســكرية بحرّيـــة إلى البحر المتوسّـــط خلال عام 2012، كانت المرّة الأولى في أثناء الثورة الليبية، عندما أرسلت سفنًا وطائرات حربية لإجلاء رعاياها من ليبيا، وكان لافتًا أيضًا إرسال قِطَع حربية لا ســفن مدنية لإجلاء هؤلاء الرعايا[8]، في مؤشّـــر مهمّ إلى تحوّل في السياسة الصينية بإزاء مسألة إرسال قِطَع عســكرية خارج مجالها الإقليمي المباشـــر، وفي مؤشّر أيضًا إلى استعداد الصين لاســتخدام الأسلحة العسكرية لحماية رعاياها في الخارج وفي منطقة الشرق الأوسط.

الملاحظة الثالثة هي وجود درجة ملحوظة من التنسيق بين روسيا والصين في الأزمات الإقليمية التي ارتبطت بموجة الربيع العربي، وتشـــابُه الســـلوكين الروسي والصيني إلى حدٍّ كبير في هذه الأزمات (الامتناع عن التصويت داخل مجلس الأمن في حالـــة القرار رقـــم 1973 الخاصّ بالأزمـــة الليبية، وتكرار استخدام الفيتو في حالة الأزمة السورية). الأهمّ من ذلك هو وجود درجة كبيرة من التنسيق بين الطّرفين في أقاليم أخرى، خصوصًا في آسيا - المحيط الهادئ، وآسيا الوسطى، عبّر عنه توالي التدريبات العسكرية المشتركة في البحر الأصفر وفي آسيا الوســـطى، وهي مســـألة يجب أن تؤخذ بالاعتبار مع تزايد الاهتمام الأميركي بالحضور في هذه الأقاليم، وتوسيع شبكة تحالفاتها الأمنية، خصوصًا في شرق آسيا وجنوبها الشرقي.

---

(7) الوفد، 31/ 7/ 2012.

(8) على الرغم من أن هذه الســـفن كانت موجـــودة في خليج عدن ضمن إطار نشـــاط مكافحة القرصنة، فإن هذا لا يقلّل من دلالة توجيه هذه الآليات العســـكرية للقيام بإجـــلاء مدنيين، خصوصًا أنّ عمليات الناتو العســـكرية لم تكن قد بدأت بعدُ. Jonas Parello-Plesner and Raffaello Pantucci, «China's Janus-Faced Response to the Arab Revolutions,» *Policy Memo* (June 2011), p. 2.

لكن، يجب التأكيد في الوقت ذاته أنّ قوّة هذا التحليل ستعتمد على شكل التسوية الأخير الذي ستأخذه الأزمة السورية. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ بقاء بشّار الأسد لا يمثّل هدفًا في حدّ ذاته بالنسبة إلى الصين أو روسيا، إذ قد تضطرّان إلى التضحية به تحت الضغط الدولي السياسي والأخلاقي والإنساني، خصوصًا في ظلّ تدهور الأوضاع الإنسانية في سورية. يظلّ المهمّ في هذه الحالة إعادة إنتاج النظام نفسه بشخوص ونخبة سياسية من داخل النّظام، تضمن استمرار نمط الارتباطات والتحالفات الإقليمية والدولية القائمة حتى الآن للنظام. وقد يحدث هذا من خلال صيغة إقليمية - دولية مماثلة للتجربة اليمنية.

من ثمّ، يمكن القول إنّ نجاح الصين وروسيا وإيران في الحفاظ على بقاء نظام بشّار الأسد، أو إعادة إنتاج النظام نفسه بنخبة سياسية جديدة من داخل النظام يصبّ في اتّجاه التحليل السابق: التحوّل من النظام الأحادي القطبية الراهن إلى نظام متعدّد الأقطاب، وهو سيناريو لن يتحقّق إلّا من خلال نجاح القوى الثلاث في منع أي عمل عسكري ضدّ نظام بشّار، أو الدخول في مواجهة عسكرية مع المحور المقابل في حالة التصعيد العسكري.

لكن يظل السؤال المهم: هل لدى الصين وروسيا الاستعداد الحقيقي للدخول في عمل عسكري في حال قرار المحور المقابل استخدام القوة العسكرية ضدّ نظام بشّار الأسد، وهو احتمال لا يمكن استبعاده كليًا؟ واقع الأمر أنّه لا يمكن الجزم بسيناريو محدّد لردّة فعل المحور الصيني - الروسي - الإيراني في حالة التصعيد العسكري ضدّ نظام بشّار الأسد، فالسيناريوان قائمان، وهناك من المؤشّرات والمواقف السابقة ما يدعم كلًّا منهما. فمن ناحية، يمكن الاستناد إلى صلابة الموقفين الروسي والصيني حتى الآن على الرغم من الضغط الذي تمارسه القوى الدولية والإقليمية والمعارضة السورية، أضف إلى ذلك التدريبات العسكرية الروسية - الصينية - السورية المشتركة التي أُجريت في البحر المتوسّط بالقرب من السواحل السورية في آب/ أغسطس 2012، كمؤشّرين مهمّين إلى استعدادهما (روسيا والصين) للدفاع عن النظام السوري إلى آخر مدى ممكن.

لكن في المقابـل، لا يمكن أيضًا إغفال المواقف الروسـية والصينية في أزمات إقليمية سابقة، خصوصًا الأزمة العراقية - الأميركية التي انتهت بضرب العراق في آذار/ مـارس 2003؛ فعلى الرغم مـن معارضتهما ضرب العراق، اضطرّتا إلى التخلّي عن الحليف العراقي عندما وصلت الأزمة إلى مفترق طرق، وأصبح العمل العسكري ضدّ العراق أمرًا حتميًا. وعلى الرغم من ضرورة فهم السلوكين الروسـي والصيني في عام 2003 في سياق الظروف الدولية السائدة آنذاك، وإدراك كلٍّ منهما تعقيدات مواجهة الهيمنة الأميركية في تلك المرحلة، لا يمكن استبعاد حدوث السـيناريو ذاته في حالة الأزمة السـورية الراهنة في حالة التصعيد العسـكري، إذ لا تزال الصين تصرّ حتـى الآن، وعلى الرغم من قدراتها الاقتصادية والعسكرية، على تعريف نفسها باعتبارها دولة «نامية» وقوّة إقليمية (شرق آسـيوية). وعلى العكس من ارتباط الموقف الروسي من الأزمة السـورية بخطاب نقدي لهيكل النظام الدولي الراهن، فإنّ الموقف الصيني لم يرتبط بخطاب واضح في هذا المجال.

هناك مـن يذهب إلى أن حتـى في حالة انهيار نظام بشّـار الأسـد على يد المعارضـة الداخلية المسـلّحة، لا يعني هذا بالضرورة اسـتبعاد المواجهة العسـكرية بين المحورين السـابقين. ويذهب هؤلاء إلـى أنّ الاحتمال الأكبر هو نشـوب حربٍ «عالمية» ثالثة في المنطقة؛ فسقوط نظام الأسد سوف يدفع إسرائيل - بالتنسـيق مع الولايات المتحدة الأميركية - إلى ضرب إيران بحجّة منعها من اسـتكمال مشـروع برنامجها النووي العسـكري، بعد أن تكون قد فقدت حليفها الرئيس (سورية)، ما سيدفع إيران بدورها إلى اللجوء إلى أوراقٍ مثل إغلاق مضيق هرمز، الأمر الذي سـيؤدّي إلى زيادة كبيرة في أسعار النفط وتضرّر الاقتصادين الأميركي والأوروبي، خصوصًا في حال قرار روسيا وقف صادرات الغاز إلى الاقتصاد الأوروبي. يسـتتبع ذلك قرار الولايات المتحدة - ومعه قرار الحلفاء الأوروبيين - القيام بعمل عسكري واسع ضدّ إيران، ودخول دولٍ أخرى في المنطقة إلى جانبها في هذه الحرب، خصوصًا في منطقة الخليج العربي. ويتحدّث هذا السيناريو أيضًا عن اتّساع نطاق الحرب بدرجات مختلفة، تبدأ من دعم سياسـي محدود من دول مثل مصر وخطاب إسلامي (سلفي في

الأساس) مؤيد للحرب ضدّ الشيعة في المنطقة، وانتهاءً باحتمال حدوث قلاقل واضطرابات طائفية داخل العراق ولبنان. كما يطرح هذا السيناريو توجيه «حزب الله» ضربات انتقامية ضد إسرائيل، يستتبعها قرار اجتياح إسرائيل لبنان(9).

يستند هذا السـيناريو إلى أنّ سقوط نظام بشّار الأسـد على يد المعارضة السورية المسلّحة سـوف يقضي على احتمالات شنّ عملٍ عسكري غربي ضدّ نظام بشّار الأسـد، وهو ما تنتفي معه احتمالات التدخّل العسكري الروسي - الصيني في المنطقة. لكن مع أهمّية هذا التحليل، فإنّ النتيجة النهائية لما أطلق عليه هؤلاء «الحرب العالمية الثالثة» ستعتمد هي الأخرى على ما تقرره روسيا والصين والدخول عسكريًا إلى جانب إيران.

لكن، بصرف النظر عن شكل السـيناريو الذي ستأخذه التطوّرات القادمة في المنطقة على خلفية الأزمة السورية، هناك توافق بين كثير من الباحثين على أنّ هناك خطّةً أو تصوّرًا أميركيًا معدًّا سـلفًا للمنطقـة لمرحلة ما بعد الثورات العربية، وأنّ إسقاط النظام السوري يمثّل شـرطًا أساسيًا لانطلاق عملية تطبيق هذا المشـروع. وعلى الرغم من عدم وضوح الملامـح العامّة لهذا المخطّط، فالثابت هـو اسـتهدافه تحجيم/ القضاء على النفوذ الروسـي فـي المنطقة، وإجهاض الصعود الصيني من خلال التحكّم والسـيطرة على مصادر النفط في المنطقة ذات الأهمّية بالنسـبة إلى الصين (نفط ليبيا فـي المرحلة الأولى، ثمّ النفط الإيراني في مرحلة تالية)(10).

2 - السلوك الروسي - الصيني هو سعي للحفاظ على المفهوم التقليدي للسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية

تقول الفرضيـة المطروحة هنا إنّ الموقف الصيني - الروسـي من موجة الربيع العربي بشـكلٍ عام، والأزمة السـورية بشـكلٍ خاص، لا يسـعى إلى

(9) Gilbert Mercier, «World War III in the Making: Can Russia and China Stop a Strike on Iran?» *News Junkie Post*, 17/2/2012.

(10) F. William Engdahl, «NATO's War on Libya is Directed against China: AFRICOM and the Threat to China's National Energy Security,» Global Research, 25 September 2011.

إنهاء حالة الهيمنة الأميركية على النظام الدولي الراهن وتدشين نظام متعدّد الأقطاب، بقدر ما يسعى إلى هدف محدّد هو تأكيد المبادئ والأسس التقليدية التي قام عليها النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، وتحديدًا مبدأ السيادة بمعناها التقليدي الجامد الذي يرفض التدخّل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، على النحو الذي نصّ عليه ميثاقها، ومن ثمّ رفض الأسس والأشكال الحديثة التي طوّرتها الولايات المتحدة والدول الغربية للتدخّل، أكان لدوافعَ إنسانية أم بهدف نشر الديمقراطية، خصوصًا عندما يأتي هذا التدخّل من جانب النظام الدولي أو القوّة الغربية (الولايات المتحدة والناتو). وبمعنى آخر، فإنّ التفسير المطروح هنا للسلوكين الروسي والصيني تجاه الأزمة السورية - بوصفها المحطّة الأبرز في موجة الربيع العربي - يقصر الصراع القائم بين المحورين الروسي/ الصيني - الأميركي/ الأوروبي على مبدأ السيادة وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية، ومن ثمّ - وفقًا لهذا التفسير- قد يكون من المبالغ فيه الحديث عن تدخّل عسكري روسي - صيني ضدّ المحور المقابل في حالة استخدام القوّة ضدّ نظام بشّار الأسد.

تأخذ الصين مدى أبعد من الموقف الروسي في هذا المجال؛ إذ ترى أنّ الانتهاكات الداخلية لحقوق الإنسان، وفي ذلك حالات الإبادة الجماعية، لا تؤسّس لحقّ المجتمع الدولي في انتهاك مفهوم السيادة أو التدخّل في الشؤون الداخلية. وينطبق التكييف ذاته على فكرة الدفاع عن النفس، فبينما باتت الولايات المتحدة تتبنّى مفهومًا موسّعًا لـ «المصلحة الوطنية»، أدّى بدوره إلى توسيع مفهوم حقّ الدفاع عن النفس، لا تزال الصين تؤكّد ضرورة تضييق الحقّ في استخدام القوّة المسلّحة على حالات انتهاك السيادة أو وجود اعتداء مباشر ومحدّد على أراضي الدولة، ما يعني رفض الصين فكرة استخدام القوّة خارج الحدود الإقليمية للدولة.

علاوة على ذلك، سعت الصين منذ منتصف خمسينيات القرن الماضي إلى إدخال بعض التعديلات على مفهوم السيادة بمعناه التقليدي الوارد في ميثاق الأمم المتحدة؛ فبدلًا من مفهوم «عدم التدخّل في الشؤون الداخلية

للدول الأخـــرى»، روّجت الصين لمفهوم «عدم التدخّل المتبادل في الشـــؤون الداخلية»، بهدف تأكيد انســحاب مبدأ عــدم التدخّل على العلاقــات الثنائية بيــن الدول، لا تدخّــل الأمم المتحدة فحســب في الشــؤون الداخلية للدول الأعضاء[11] على نحو ما يشــير إليــه نصّ المادّة 2 فقــرة (7) من ميثاق الأمم المتحدة[12].

يرجع تمسّك الموقفين الروســي والصيني بمفهوم السيادة وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية بمعناهما التقليدي إلى أنّه يوفّر، من ناحية، أساسًا لتضييق حرّية حركة القوى المهيمنة - سياســيًا وعسكريًا - على النظام الدولي الراهن، وتحديدًا الولايات المتحدة والناتــو. كما يوفّر، من ناحية ثانيــة، غطاءً لحرّية حركة النظامين الحاكمين في روسيا والصين لمواجهة أي اضطرابات داخلية قد تعوّق عملية الصعود الجارية في البلدين، وضمان حقّهما في اســتخدام العنف للتعامل مع مثل هذه التطــوّرات، ورفض أي تدخّــلات خارجية تحت ذريعة حماية حقوق الإنسان أو نشر الديمقراطية.

تطوّرت - على خلفية موجة الربيع العربي - أربعة أنماط لتعاطي الولايات المتحدة والغرب مع الثورات العربية: النمط المصري - التونســي حيث غاب التدخّل الخارجي، والنمط الليبي الذي ارتبط بتدخّل عسكري من جانب الناتو، والنمــط البحريني الذي ارتبــط بتدخّل إقليمي محدود، والنمــط اليمني الذي ارتبط بتسوية سياســية عبر مبادرة إقليمية. وينطوي الموقفان الروسي والصيني من النمطين اللذين ارتبطا بتدخّل عســكري خارجي (البحرين وليبيا) على قدر من التناقض مع دفاعهما عن مبدأ الســيادة وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية؛

---

(11) جاء ذلك ضمن «المبادئ الخمســة للتعايش السلمي» التي طرحتها الصين في عام 1954، بالتعاون مع ميانمار والهند. ولقيت هــذه المبادئ قبولًا لدى كثير من الــدول النامية خلال هذه الفترة. انظــر: An Huihou, «The Principle of Non-Interference Versus Neo-Interventionism,» *Foreign Affairs Journal* (Beijing), no. 104 (Summer 2012), pp. 40- 41.

(12) نصّت الفقرة الســابعة من المــادّة الثانية من ميثــاق الأمم المتحدة علــى: «ليس في هذا الميثاق ما يسوّغ لـ «الأمم المتحدة» أن تتدخّل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرّضوا مثل هذه المسائل لأن تحلّ بحكم هذا الميثاق، على أنّ هذا المبدأ لا يخلّ بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع».

إذ لم تعارض أي منهما التدخّل الإقليمي في حالة البحرين، بينما سمحتا بتمرير قرار مجلس الأمــن رقم 1970 الذي فــرض قائمة من العقوبات العســكرية والاقتصادية والدبلوماسية على ليبيا، من خلال التصويت الإيجابي على القرار، كما ســمحتا من الناحية العملية أيضًا بتمرير القرار رقــم 1973 الذي اقترحته بريطانيا وفرنسا، والذي وفّر الغطاء القانوني الأمني لعمليات الناتو ضدّ النظام الليبي(13)، من خلال امتناعهما عن التصويت.

لكن يمكن تفســير هذا التناقض إلى حدٍّ ما؛ فمن ناحية، يمكن النظر إلى دعم أو عدم تبنّي مواقــف معارضة للتدخّل الإقليمي في حالة البحرين باعتباره تدخّلًا ســعى في الأســاس إلى الحفاظ على الوضع القائم، فضلًا عن أنه لم يرتبط بتدخّل من جانب النظام الدولي (مجلس الأمن أو الولايات المتحدة أو الناتو)، وهو ما جعل روسيا والصين أقلّ حساســية لمصدر التدخل الخارجي وطبيعته في هذه الحالة. أضف إلى ذلك الموقــف العربي الداعم – خصوصًا جامعة الدول العربيــة – لهذا التدخّل. وأخيــرًا، إنّ هذا التدخّــل جاء تطبيقًا لمعاهدة الدفاع المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي الموقّعة في كانون الأوّل/ ديسمبر 2000. وبمعنى أكثر وضوحًا، فإنّ حدوث التدخّل على أرضيةٍ إقليمية، وبعيدًا عن التدخّــل الدولي، وفّر غطاءً للموقفين الروســي والصيني الداعميــن ضمنيًا هذا التدخّــل، فضلًا عن وجود مصلحة مشــتركة – وصينية بشــكل خاصّ – لعدم حدوث هزّات كبيرة في منطقة الخليج العربي من شأنها التأثير في تدفّق الواردات النفطية من دول المنطقة.

أمّا في ما يتعلّق بالحالــة الليبية فالوضع يعدّ أكثر تعقيدًا. ويمكن هنا طرح عددٍ من العوامل التي تفسّر الموقفين الروسي والصيني اللذيْن يبدوان متناقضيْن مع تمسّكهما بمبدأ السيادة وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية.

العامــل الأوّل يتعلّق بطبيعــة قرار مجلس الأمن رقم 1973 نفســه الذي

(13) انظر نصّ قــرار مجلس الأمن رقــم 1973 الصادر فــي 17 آذار/ مــارس 2011. متاح علــى الرابــط التالــي: <http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N11/268/37/PDF/N1126837.pdf?OpenElement>.

تضمّن في الأســاس إقامة منطقة حظـر جوّي داخل ليبيا بهــدف توفير حماية جوّية للمدنيين الليبيين في مواجهة الاســتخدام المفرط للقوّة من جانب نظام القذّافي[14]. ومع ذلك، امتنعت روســيا والصين عن التصويت لمصلحة القرار أو الاعتراض عليه. لكن حــدث أنّ الناتو انحرف عن الالتزام الدقيق بمضمون الصلاحيات المحدّدة في القرار وحدودها، إذ لم يتّجه إلى استهداف قوّات نظام معمّر القذّافي فحسب، بل اتّجه إلى توســيع نطاق عملياته العسكرية وأهدافها لتشــمل المؤسســات الحكومية والعديد من المؤسســات المدنية ومحطّات التلفزيون، إضافةً إلى تســليح المعارضة الليبية. وفي مرحلة تالية، قامت قوّات الناتو بعمليات برّية ووَجّهت المعارضة المسلّحة وساعدتها في الاستيلاء على طرابلس[15].

تكمن خطورة الحالة الليبية في أنّها دشّنت لتطوير «نموذج» متكامل نسبيًا للتدخّل العســكري الغربي بدعوى نشــر الديمقراطية أو حمايــة المدنيين من الأنظمة الدكتاتورية، أو بدعوى «مســؤولية الحمايــة». تضمّن هذا النموذج – وفقًا لعدد من كتابات المحلّلين الصينيين– أربعة عناصر أساســية: **أوّلًا**، تطوير معارضة داخلية لديها القدرة على شــنّ حربٍ أهلية؛ **ثانيًــا**، تأمين دعم الدول

---

(14) قرار مجلس الأمن رقم 1973.

(15) نصّ البند رقــم 4 من قرار مجلس الأمن رقم 1973 علــى أنّ مجلس الأمن «يأذن للدول الأعضاء التي أخطرت الأمين العام، وهي تتصرّف على الصعيد الوطني أو عن طريق منظّمات أو ترتيبات إقليمية، وبالتعاون مــع الأمين العام، باتّخاذ جميع التدابير اللازمة، علــى الرغم من أحكام الفقرة 9 من القرار 1970 (2011)، لحماية المدنيين والمناطق الآهلة بالسكان المدنيين المعرّضين لخطر الهجمات في الجماهيرية الليبية بما فيها بنغازي، مع اســتبعاد أي قوّة احتلال أجنبية أيًا كان شكلها، وعلى أي جزء من الأراضي الليبية، ويطلب من الدول الأعضــاء المعنية أن تبلغ الأمين العام فورًا بالتدابير التي تتّخذها عملًا بالإذن المخوّل بموجب هذه الفقرة والتي ينبغي إخطار مجلس الأمن بها فورًا». هذا، وكما يتّضح من نصّ الفقرة، فإنّ اتّخاذ هذه التدابير (التي تمّ صرفها إلى العمل العسكري) مرهون بشرطين أساسيين؛ الأول هو حماية المدنيين والمناطق الآهلة بالسكّان المعرّضين لخطر الهجمات، والثاني هو عدم تحوّل هذه القوّات إلى أي شــكلٍ من أشــكال الاحتلال الأجنبي، وهو ما لم يحدث من الناحية العملية، إذ تمّ توســيع مهمّة الناتو من حماية المدنيين، بما كان يعنيه ذلك من إقامة منطقــة حظر جوّي توفّر ملاذًا آمنًا للمدنيين، وهي وظيفة ذات طابع دفاعي في جوهرها، إلى القيــام بعمليات هجومية ضدّ قوّات القذافي ومؤسّسات الدولة الليبية.

الإقليمية وتوفير غطاءٍ دولي مـــن مجلس الأمن للتدخّل الخارجي بدعوى دعم الديمقراطية وتغيير الأنظمــة الدكتاتورية أو حماية المدنيين؛ **ثالثًا**، شـــنّ عمل عسكري ضدّ النظام بوســاطة الناتو بالتعاون مع عددٍ من الدول الإقليمية حتى دفْع النظام إلى الانهيار. وأشـــار كثير من الكتابات الصينية أيضًا إلى أنّ الدول الغربية تســعى إلى تعميم هذا النموذج في التعامل مع موجات الربيع العربي، وليس هناك ما يمنع تعميمه خارج العالم العربي، وفي ذلك أقاليم أخرى قريبة من الصين[16].

هذه التجربة الروســية - الصينية مع الحالة الليبية وطريقة تحريف تطبيق قرار مجلس الأمن دفعتهما إلى الامتناع عن تقديم أي غطاءٍ مباشر أو غير مباشر لتدخّلٍ عســكري في ســورية، ورفض أي صيغة لمشــروع قرار داخل مجلس الأمن يتضمّن أي عبارات صريحة أو ضمنية تســمح بأي تدخّلٍ عسكري ضدّ نظام بشّار الأسد، ورفض إصدار أي مشروع قرار تحت أحكام الفصل السابع، وهو ما حدث أكثر من مرّة، كان أبرزها مشــروع القــرار الذي طُرح للتصويت داخل مجلس الأمن في 4 شباط/ فبراير 2012، وتضمّن التهديد باتّخاذ المزيد من الإجراءات (وفي ذلك اســتخدام القوّة) في حالة رفض بشّــار الأسد ترك الســلطة خلال أسبوعين، لكن روســيا والصين أجهضتا مشروع القرار. بمعنى آخر، يمكن القول هنــا إنّ امتناعهما عن التصويت على قرار مجلس الأمن رقم 1973 بشــكل ســمح بتمريره داخل المجلس كان راجعًا إلى مضمون القرار وملابســات صدوره أكثر منه إلى دعمٍ روســي - صيني صريح لمبدأ التدخّل العسكري في ليبيا.

العامــل الثاني يتعلّق بالدعم العربي الواســع للتدخّــل الدولي في الحالة الليبية، وهو ما عكســه قرار مجلس جامعة الدول العربية الصادر في 12 آذار/ مــارس 2011[17] الذي دعا إلى فــرض منطقة لحظر الطيــران على الطائرات

(16) انظــر على ســبيل المثــال: Yao Kuangyi, «The Upheaval in the Middle East and China's Middle East Policy,» *Journal of Middle Eastern and Islamic Studies* (in Asia), vol. 6, no. 3 (September 2012), p. 20, and Huihou, p. 44.

(17) انظر نصّ القرار المنشور في: **الشرق الأوسط**، 13/ 3/ 2011.

العسكرية الليبية، وإنشاء مناطق آمنة في الأماكن المعرّضة للقصف بهدف حماية الشعب الليبي. لم يتوافر هذا الدعم العربي لفكرة التدخّل الدولي حتى الآن في الحالة السورية. إذ على الرغم من اهتمام جامعة الدول العربية بالأزمة السورية، فهي لم تدعم حتى الآن هذا المستوى من التدخّل الدولي. وبإزاء هذا الموقف العربي الرسمي - معبّرًا عنه بقرار مجلس جامعة الدول العربية - كان من المنطقي توافق الصين وروسيا على الامتناع عن قرار مجلس الأمن 1973، خصوصًا أنه أشار صراحةً إلى قرار مجلس جامعة الدول العربية المشار إليه.

العامل الثالث: يتعلّق بوجود بعض الخلافات الصينية مع العقيد معمّر القذّافي بخصوص التنافس الصيني - الليبي في أفريقيا، إضافة إلى تمسّك نظام القذّافي بعلاقاته بتايوان.

خلاصة القول هنا إنّه يمكن النظر إلى الصّراع القائم بين روسيا - الصين، من ناحية، والولايات المتحدة من ناحيةٍ أخرى على خلفية الأزمة السورية، على أنه - في أحد أبعاده - صراع بين نظامين دوليين، أو بين محور يسعى إلى استغلال الأزمة السورية لتأكيد المبدأ التقليدي للسيادة وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وآخر لا يزال يصرّ على إعادة تعريف هذا المفهوم، ويقيّده بمفاهيم مستحدثة مثل «التدخّل الإنساني»، أو «مسؤولية الحماية»[18].

3- السلوك الروسي والصيني تجاه الربيع العربي هو نتيجة طبيعة الأنظمة السياسية في البلدين

بعيدًا عن المصالح الروسية والصينية السابقة، يمكن طرح تفسيرٍ آخرَ مكمّل لهذه المصالح. وينطلق هذا التفسير من فرضية مفادها أنّ النظمَ غير الديمقراطية تميل بشكل عام إلى مقاومة «الثورات» أو «الإصلاحات الثورية»، بينما تميل أكثر إلى القبول بفكرة الإصلاح السياسي المتدرّج. وتجد هذه الفرضية تفسيرها في خبرة هذه الدول مع الإصلاحات الجذرية أو ما يُعرف

(18) Huihou, pp. 41-42.

بالإصلاحات الصدمة. والمثال الواضح هنا هو خبرة روسيا مع تجربة الإصلاح المفاجئ التي طبّقها الرئيس السوفياتي السابق غورباتشوف في نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي، والتي انتهت بانهيار الاتحاد السوفياتي وتفكّكه، ومن قبلها تجربة ثورة البلاشفة في عام 1917[19]. وعلى الرغم من أنّ الصين لم تشهد مثل هذه الخبرة، قامت الخبرة السوفياتية بالدور الأكبر في تطوير «نظرية صينية» مقابلة في الانفتاح السياسي والاقتصادي، قائمة على الإصلاح التدريجي الممنهج، مع أولوية الانفتاح الاقتصادي على مثيله السياسي. وكانت الخبرة السوفياتية تلك شديدة الأهمّية بالنسبة إلى الصين بالنظر إلى الخبرة الشيوعية المشتركة بين البلدين. وعلى الرغم من مرور أكثر من عشرين عامًا على انهيار الاتحاد السوفياتي، لا تزال الصين تتمسّك بنظريتها في الإصلاح السياسي والاقتصادي. الأمر نفسه، في ما يتعلّق بروسيا، فعلى الرغم من تجاوزها خبرة غورباتشوف، أدّى اعتلاء بوتين قمّة السلطة في عام 2000 إلى سيطرة هذا المنهج بقوّة على عملية الانتقال في البلاد، وهو ما عكسته لعبة تبادل الأدوار الأخيرة بين بوتين وميدفيديف، والتركيز على المشروع الوطني في إحياء دور روسيا الدولي.

انطلاقًا من هذه الفرضية يمكن تفسير مضمون الخطابين الروسي والصيني بإزاء الثورات العربية بشكل عام، والثورة السورية بشكل خاص، وهما يؤكّدان النتائج السلبية المتوقّعة للربيع العربي بشكل عام، وللأزمة السورية الراهنة بشكل خاص في حالة سقوط بشار الأسد؛ إذ يشدد الخطابان على أنّ سقوط الأسد سيقود إلى حرب أهلية، وربّما تقسيم سورية، كما سيقود إلى انتشار الإسلاميين الجهاديين، وهو ما يفسّر أيضًا تركيز جميع المبادرات التي طُرحت من جانب روسيا أو الصين على التسوية السياسية للأزمة، وأن يجري رحيل الأسد، في حالة الإصرار على هذا البديل، في سياق توافقات سياسية داخلية، وضرورة استبعاد بديل السقوط المفاجئ للنظام، أكان عبر العمل العسكري - الداخلي أو الخارجي - أم حتى عبر العقوبات الاقتصادية الخانقة. كما يركّز

(19) Pavel K. Baev, «Russia's Counter - Revolutionary Stance toward the Arab Spring,» *Insight Turkey*, vol. 13, no. 3 (2011), pp. 11-19.

الخطابان الروسي والصيني على ضرورة تسوية هذه الأزمة عبر الحوار الداخلي وتحديد مستقبل سورية بوساطة السوريين أنفسهم في إطار الحفاظ على استقلال سورية وسيادتها ووحدة أراضيها[20].

4- الثورات العربية تمثّل تهديدًا للاستقرار الداخلي وللنماذج الوطنية في الإصلاح السياسي في روسيا والصين

يصدق ذلك بشكل خاص على حالة الصين التي شهدت بالفعل خلال عامي 2011 و2012 ما يشير إلى محاولة الطبقة العاملة الصينية محاكاة ثورات الربيع العربي، أو محاولة إنتاج «نسخة صينية» من هذه الثورات، بدءًا من استغلال شبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي وأجهزة البلاك بيري، وانتهاءً بالاحتجاجات الفعلية. وبصرف النظر عن إمكان تطوّر «نسخة صينية» من هذه الثورات أو عدمها، فقد عكست ممارسات الحكومة الصينية خلال الفترة نفسها وجود تخوّف حقيقي من هذا الاحتمال، عكسه تشديد الرقابة على مواقع التواصل الاجتماعي وأجهزة البحث على شبكة الإنترنت (حتى أنّ الحكومة الصينية حجبت استخدام كلمة الياسمين - الثورة التونسية - في أدوات البحث على شبكة الإنترنت)، واتّخاذ إجراءات أمنية صارمة في مواجهة هذه الاحتجاجات. كما يعكسه الاهتمام الكبير الذي أولاه المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني الذي عُقد خلال الفترة 7- 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، لقضيتي الإصلاح السياسي ومحاربة الفساد داخل أجهزة الدولة، وهو ما عبّرت عنه بقوّة الكلمة الافتتاحية للرئيس هو جنتاو الذي قال، أو بالأحرى حذّر من أنه «إذا فشلنا في أن نتعامل بشكل جيد مع الفساد فإنه قد يوجّه ضربة قاتلة إلى الحزب، وربّما يتسبّب بانهيار الحزب وسقوط الدولة... إصلاح البنيان السياسي جزء مهمّ من الإصلاح الشامل في الصين. علينا أن نواصل القيام بمجهودات نشطة وحذرة في الوقت نفسه لتنفيذ إصلاح البنيان السياسي

---

(20) انظر على سبيل المثال المبادرة التي اقترحتها الحكومة الصينية في 31 تشرين الأول/ أكتوبر 2012: Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, «China's Proposals for Promoting the Political Settlement of the Syrian Issue,» <http://www.fmprc.gov.cn/eng/wjb/wjbz/2467/t984552.htm>.

وجعل ديمقراطية الشعب أكثر شـــمولًا»[21]. أضف إلى ذلك عزل الحزب أحد أعضاء مكتبه السياسي بسبب ما نُسب إليه من إساءة استخدام السلطة وتضخّم ثروته. تعكس هذه العبارات القوية من جانب هو جنتاو عن الفســـاد والإصلاح السياســـي قلقًا حقيقيًا لدى القيادات الصينية بشـــأن امتداد تأثيـــر موجة الربيع العربي إلى الصين.

تزداد هذه الاحتمالات في ظل ارتباط موجة الثورات العربية بصعود القوى الإســـلامية إلى الســـلطة. وقد يؤدّي هذا الصعود إلى تطوّر إدراك لدى الأقلّية المســـلمة في الصين مفاده أنّ وصول الإسلاميين إلى السلطة في الدول العربية عقب أنظمة «علمانية» هو مؤشّـــر صحوة إسلامية في العالم الإسلامي. وتزداد احتمالات تطوّر هذا الإدراك في ظلّ عاملين رئيســـين: **الأوّل** هو عودة مفهوم «الأمّة الإســـلامية» بقوّة لدى القوى الإســـلامية في الـــدول العربية التي وصل فيها الإسلاميون إلى الســـلطة ومحاولة تأكيدها الانتماء الإسلامي لهذه الدول في الدســـاتير والسياســـات الخارجية لدول ما بعد الثـــورة، وتزايد الانتقادات التي وجّهها الإســـلاميون في عدد من الدول العربية - والإخوان المسلمون في الأردن وســـورية - للصين (إلى جانب روســـيا وإيران) على خلفية موقفها من الأزمة السورية، الذين وصفوا الصين بأنّها - إلى جانب روسيا وإيران - شريك في مذابح الأســـد، بل وصفتهم إحدى القيادات الإســـلامية المحســـوبة على الإخوان المسلمين بأعداء الأمّة الإسلامية، وطالبت الحجّاج بالدعاء عليهم[22]. أمّا العامـــل **الثاني** فهو وجود نخبة أو طليعة داخل الأقلّية المســـلمة في الصين تلقّت تعليمها في الجامعات الإسلامية في عدد من دول المنطقة، مثل المملكة

---

(21) «الرئيـــس الصيني يقول إن الفســـاد يهـــدّد الدولة.. ويعـــد بإصلاحات،» **الحيـــاة** (لندن)، 8/ 11/ 2012، و«قادة الحزب الشيوعي في الصين أمام تحدي الكشف عن مداخيلهم،» **الحياة** (لندن)، 13/ 11/ 2012.

(22) «القرضاوي: إيران وروســـيا والصين أعداء الأمة ويجب الدعـــاء عليهم في الحج وطهران تقف ضد العرب لإقامة الإمبراطورية الفارسية،» **القدس**، 13/ 10/ 2012. جاء ذلك في خطبة الجمعة 12 تشـــرين الأول/ أكتوبر 2012 التي ألقاها الشيخ القرضاوي في أحد مساجد الدوحة. وللاطّلاع على مقطعٍ مسجّل من الخطبة، انظر الرابط التالي: <http://www.youtube.com/watch?v=9I4hF0RDyng>.

العربية السعودية وإيران ومصر[23]، ما قد يجعلها أكثر ميلًا إلى محاكاة الثورات العربية، باعتبارها جزءًا من الصراع بين الإسلام والعلمانية، على نحو ما يصوّره قطاع كبير من الإسلاميين في العالم العربي. وعلى الرغم من حدوث انتفاضة داخل الأقلّية المسلمة في الصين تتركّز في غربيها (خصوصًا في مقاطعات شينغيانغ وغانزو ونينغشيا)، فإنّ الأمر لن يقتصر على الأقلّية المسلمة، وقد يمتدّ إلى باقي الأقلّيات العرقية والدينية داخل الصين بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية التي تعانيها هذه الأقلّيات.

يرتبط بهذه المسألة التحوّل المتوقّع في موازين القوى الإقليمية في الشرق الأوسط على خلفية الربيع العربي وتأثيره في الداخل الصيني، خصوصًا بروز الدور التركي في الشرق الأوسط، وما قد يستتبعه من نموّ للمشاعر القومية التركية وامتدادها إلى إقليم «تركستان الشرقية» غرب الصين، وهي التي شهدت ظهور حركة انفصالية ومحاولات عدّة لإعلان دولة مستقلّة في الإقليم خلال النصف الأوّل من القرن العشرين، كان أبرزها إعلان مولاي الأكبر شابيتي «جمهورية تركستان الشرقية الإسلامية» في مدينة كاشغار في تشرين الثاني/ نوفمبر 1933، وإعلان علي خان الجمهورية ذاتها في مدينة يي نينغ في عام 1944. وعلى الرغم من الضربات القوية التي تعرّضت لها الحركة عقب الثورة الصينية، فإنها عادت بقوّة مرّةً أخرى خلال عقد التسعينيات من خلال سلسلة من المؤتمرات خارج الصين، كان أهمّها «المؤتمر الوطني لنوّاب تركستان الشرقية» الذي عُقد في تركيا في كانون الأوّل/ ديسمبر 1992، وجرى فيه إقرار اسم دولة كردستان الشرقية وعلمِها ونشيدها الوطنيين؛ ومؤتمران آخران في نيسان/ أبريل 1993، وفي عام 1999 في تركيا أيضًا؛ وآخر في عام 2004 في ألمانيا[24]. وتزداد التخوّفات الصينية من تداعيات التحوّلات السياسية

(23) Mu Chunshan, «Chinese Muslims and the Arab Spring,» The Diplomat, 24/7/2012, <http://thediplomat.com/china-power/chinese-muslims-and-the-arab-spring/>.

(24) لمزيد من التفاصيل عن هذه الحركة، انظر: هاو يويه، «حركة استقلال تركستان الشرقية في شينجيانغ.. تاريخًا وحاضرًا،» سلسلة أرقام وحقائق (المركز العربي للمعلومات، بكين، 22 تشرين الأول/ أكتوبر 2007)، <http://www.arabsino.com/articles/10-05-26/2556.htm>.

والإقليمية في الشرق الأوسط على الحركة الانفصالية في تركستان الشرقية في ضوء غضّ الحكومة التركية الطرف عن نشاط «منظّمة تركستان الشرقية» على أراضيها، ونجاح المنظّمة في إدخال تعديلات مهمّة على خطابها وتكتيكات عملها، خصوصًا طرح قضيتها باعتبارها قضية حقوق إنسان من أجل كسب دعم الدول الغربية والإعلام الغربي، وسعيها إلى تدويل القضية.

على الرغم من أنّ هذا التهديد قد يكون أقلّ وضوحًا في حالة روسيا، فهو لا يعدّ غائبًا تمامًا؛ إذ أثبتت موجة الثورات والاحتجاجات الراهنة في العالم العربي أنّنا بإزاء موجة لديها القدرة على الانتشار من دولة إلى أخرى، ولا يمكن القطع بحدودها النهائية. فهل ستتوقّف عند الحدود العربية، أم ستتّسع لتشمل دولًا أخرى إسلامية غير عربية، بمعنى انتقالها إلى إيران ودول القوقاز وآسيا الوسطى؟ خصوصًا في ظلّ وجود بعض القواسم الدينية والسياسية المشتركة بين العالم العربي، من ناحية، وإيران ودول آسيا الوسطى من ناحية أخرى (الإسلام والأنظمة السياسية السلطوية).

ثانيًا: العلاقات العربية بروسيا والصين بعد الربيع العربي

على الرغم من الإدراك السلبي للسلوك والموقف الروسيين – الصينيين لدى كثيرين في العالم العربي لأنه بدا إلى جانب الأنظمة السلطوية وضد مصالح الشعوب وطموحاتها في بناء أنظمتها الديمقراطية والتخلّص من الأنظمة السلطوية القائمة، فسيظلّ من مصلحة الدول العربية تعزيز مواقف القوى الدولية الرافضة التوسّع في مبدأ «التدخّل الخارجي»، بصرف النظر عن مبرّرات هذا التدخّل، والحفاظ على أولوية مبدأ السيادة وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية. لكن تطوير علاقات جيدة مع «المحور» الروسي – الصيني الصاعد في المنطقة يتطلّب جهدًا عربيًا وروسيًا وصينيًا مشتركًا لتعظيم المكاسب المشتركة من هذه التحوّلات الدولية المهمّة. ونطرح في ما يلي شرطين أساسيين لتعظيم المكاسب الروسية – الصينية – العربية المشتركة في مرحلة ما بعد الربيع العربي.

الشـــرط الأوّل يتعلّق بضرورة تطوير روســيا والصيــن خطابات واضحة بإزاء قضايا التحوّل الديمقراطي وحقوق الإنســان في المنطقة؛ فبصرف النظر عن الدوافع الحقيقية وراء الســلوك الروســي - الصيني في الأزمة الســورية ومواقفهما المعارضة لنمط التدخّل العسكري في ليبيا، فإنهما بدتا في المشهد الأخير منحازتين إلى الأنظمة السياسية السلطوية في مواجهة الموجات الثورية العربية المطالبة بإزاحــة هذه الأنظمة وإقامة أنظمــة ديمقراطية بديلة. ويرتبط بهذه النقطة ضرورة اســتعداد روســيا والصين للتعامل مع أنظمة أكثر انفتاحًا وديمقراطية في المنطقة مقارنةً بالعقود الســابقة؛ حيث اعتمدت الصين، مثلًا، في تطوير علاقاتها بالعالم العربي خلال العقود السابقة على أنظمة ذات طبيعة ســلطوية (العراق في مرحلة سابقة، نظام بشّار الأســد في سورية، نظام معمّر القذافي في ليبيا، نظام البشير في السودان). وجنّب هذا الواقع السياسي العربي الصين الحاجة إلى تطوير خطاب واضح بإزاء التطورات السياسية الداخلية في الدول العربية، وقضايا حقوق الإنســان، كما جنّبها الحاجة إلى فهم الخريطة السياسية الداخلية لهذه الدول. ومثّلت الأزمة السورية نموذجًا كاشفًا للتحدّي الذي يواجه السياســة الصينية في هذا المجال. وتزداد أهمّية هذا الشــرط في حالة فشــل المعارضة الســورية والقوى الإقليمية والدوليــة الداعمة لها في إسقاط نظام بشّار الأسد، إذ ســيجري عندئذ تحميل روسيا والصين مسؤولية هذا الفشل.

الشرط الثاني يتعلّق بالدول العربية التي عليها أن تطوّر خطابًا واضحًا تجاه القضايا والتفاعلات والتوازنات الدولية الجديدة التي أضحت القوى الآسيوية أطرافًا وفاعلين رئيســيين فيها. وتشــير التوجّهات الأولية لأنظمة ما بعد الثورة إلى احتمال تزايد الاهتمام بسياسة «التوجّه شــرقًا»، على نحو ما عكسته زيارة الرئيس المصري محمد مرسي للصين في آب/ أغسطس 2012. غير أنّ نجاح هذا التوجّه ســيظلّ مرهونًا بعدد من الاســتحقاقات المهمّة على هذه الأنظمة، على رأســها ضرورة فهم المشــهد السياسي والاســتراتيجي الجديد في آسيا. لقد ســاد اعتقاد خلال العقد الأخير بغلبة الاقتصــاد والتجارة على التفاعلات الإقليمية البينية والخارجية للدول الآســيوية، وهو اعتقاد كان صحيحًا استنادًا

إلى طبيعة التجـارب التنموية لاقتصاد هـذه الدول، الأمر الـذي خلق فرصًا لتفاعل دول العالم الخارجـي (ومنها الدول العربية) مع الدول الآسـيوية في مجالات التجارة والاستثمار ومحاولة الاسـتفادة من إمكاناتها الاقتصادية من دون أن يفرض ذلك الحاجة إلى تطوير خطاب محدّد حيال القضايا السياسـية والأمنية الآسيوية. لكن، قد يصعب استمرار هذا التوجّه مستقبلًا في ضوء تغيّر نمط العلاقة بين القوى الآسـيوية الصاعدة والنظام الدولـي، واتّجاه الولايات المتحدة إلى تكثيف حضورها السياسـي والأمني في آسيا - المحيط الهادئ، وتطوير خطاب أميركي جديد بشـأن الصراعات القائمة في المنطقة، ودخولها في حالة قريبة من سـباق التسـلّح. أضف إلى ذلك انتقال حالة الاسـتقطاب الأميركي - الصيني - الروسي إلى منطقة الشرق الأوسط، وبشأن قضايا عربية (سـورية). ومن ثمّ، ربما يصبح متوجبًا على الأنظمة العربية حسـم خياراتها قريبًا، وما لم يجْرِ تطوير خطاب عربي محدّد ومتّسق بإزاء القضايا والصراعات الأمنية في آسيا، سيكون من الصعب تطوير سياسـة حقيقية للتوجّه شرقًا. لقد كان لافتًا أن يعلن الرئيس مرسي من إيران تدخلًا دوليًا فاعلًا في سورية، وذلك بعد ساعات محدودة من مغادرته الصين التي ترفض بشدّة أي شكل من أشكال هذا التدخل. وربما يكون مثل هذا الخطاب غير مقبول مسـتقبلًا من مصر في مرحلة سـيتراجع فيها التمييز التقليدي الذي نشأ بين السياسة والاقتصاد خلال العقود السابقة.

تعقيب

محمد السيد سليم

تناول الباحث محمد فايز فرحات في بحثه «السلوك الصيني - الروسي إزاء موجة الربيع العربي: قراءة في ما وراء المصالح الاقتصادية»، موضوعين هما مداخل فهم السلوك الصيني، والعلاقات العربية بروسيا والصين بعد الربيع العربي. في الموضوع **الأول**، تناول أربعة مداخل لفهم هذا السلوك شملت مدخل أن الأزمة السورية هي تدشين لنظام عالمي جديد، ومدخل السعي للحفاظ على مفهومي السيادة وعدم التدخل في شؤون الدول الذاتية، ومدخل طبيعة النظام السياسي في روسيا والصين، وأخيرًا مدخل الأثر الداخلي في روسيا والصين للأزمة السورية، وأشار في الموضوع **الثاني** من البحث إلى أهمية تطوير العلاقات العربية مع روسيا والصين.

أتفق مع الباحث في شأن أهمية المداخل التي أشار اليها، وفي ذلك إشارته إلى أنه ركز على المداخل غير الاقتصادية، أو أنّ بحثه تجاوز المدخل الاقتصادي. وأتصور أن هذا الطرح كان بحاجة إلى تفسير، خصوصًا أن العالم يمر بعصر يطلق عليه عصر المصالح الاقتصادية، أو عصر الاقتصاد أولًا. فلماذا لم يأت الاقتصاد كأحد المداخل وهناك لروسيا والصين مصالح اقتصادية مهمة في الوطن العربي، ومعظم تلك المصالح مع دول الخليج العربية.

بالنسبة إلى روسيا، فإن لها مصالح في التنسيق مع الدول العربية المصدِّرة للنفط في مجال كميات الإنتاج النفطي لضبط الأسعار العالمية، وهي من

الدول المصـــدِّرة له؛ ففي إحصـــاءات عام 2011 تنتج روســـيا 10.5 مليون برميل يوميًا من النفط، تمثّـــل 12 في المئة من الإنتـــاج العالمي، تصدّر منها 7.4 مليون برميل، أي حوالى 11 في المئة من الصادرات العالمية، في مقابل 24.2 مليون برميـــل يوميًا تنتجها الدول العربية، وتمثّـــل حوالى 30 في المئة من الإنتاج العالمي، تصدّر منهـــا 21.3 مليون برميل، أي حوالى 33 في المئة من الصادرات العالمية. ومن ثم لروســـيا مصلحة أكيدة في التنسيق مع الدول العربية في مجال تحديد أسعار النفط.. ولكن روسيا ليست عضوًا في الأوبك، وهي تنســـق سياســـاتها النفطية في إطار منظمة ميثاق الطاقـــة. كما أن الدول العربية المصدرة للنفط ليست عضوًا في الميثاق، وهو ما يحد من القدرة على التنسيق بين الطرفين. ودعت روســـيا الدول العربية الخليجية إلى التنسيق في إطار المنظمة. لكنها لم تســـتجب للروس، الأمر الذي دعا روســـيا إلى رفض طلب تلك الدول منها في عام 2001 خفض إنتاج النفط الروسي بعد أن تدنت أسعاره. وللرئيس بوتين وجهة نظر أساســـها «أن روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي حلفاء في مجال الطاقة وليســـت متنافســـة في مجـــال تلبية حاجات الأســـواق العالمية للطاقة». كما يضيف باحث روســـي أن من الضروري بناء تعاون استراتيجي عربي - روســـي في مجال النفط، حيث إن روسيا والبلدان العربية محط أطماع «اللاعبين العالميـــن»، وبالذات الولايات المتحدة، إذ إن الطلب علـــى النفط يزداد بمعدل 2.5 في المئة ســـنويًا حتى عام 2050، بينما يـــزداد الإنتاج بمعـــدل 1.5 في المئة. كما أن دول الشـــرق الأوســـط تحتفظ بحوالى 60 في المئة مـــن الاحتياطي العالمي في مقابـــل 15 في المئة لدول كومنولث الدول المســـتقلة. كما أن لروســـيا مصالح في تنويع استثماراتها في الخارج بتوجيه جزء منها إلى دول الخليج العربية. وسبق أن عبّر الرئيس بوتين عن رغبة روســـيا في توجيه جزء من اســـتثماراتها الخارجية إلى دول الخليج العربية. وفـــي 4 حزيران/ يونيو 2009 عبّر نائب رئيس وزراء روســـيا، تيغور شـــوفالوف، في لقاء مع وزراء الاقتصاد العرب في سان بطرسبورغ، أن روسيا ترغب في زيادة الاســـتثمارات العربية في أراضيها. وصرح بدر السعد، العضو المنتدب للهيئة العامة للاســـتثمار في الكويت، فـــي 22 أيار/ مايو 2011 بأن

استثمارات الكويت في روســيا تبلغ 600 مليون دولار. كما أن الدول العربية تُعتبر سوقًا مهمة للصادرات الصناعية الروســية. وبلغ حجم التبادل التجاري مع الدول العربية في عام 2011 حوالى 11 مليــار دولار، وهو رقم يفوق ما كان عليه في الحقبة الســوفياتية. كما تقوم الشركات الروسية بمشاريع متعددة في البلاد العربية. ولخصت وثيقة «مفهوم السياسة الخارجية للاتحاد الروسي» التي وقّعها الرئيس بوتين فــي 28 حزيران/ يونيو 2000 مصالح روســيا في الخليج العربي بأنها اقتصادية بصفة أساســية وسياسية في المقام الثاني. قالت الوثيقة: «روسيا ستسعى إلى تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط، وفيه إقليم الخليج العربي وشــمال أفريقيا، آخــذًا بالاعتبار تأثير الموقــف الإقليمي في التطور العالمي ككل. في هذا الســياق فإن المهمة السياســية لروسيا ستكون اســتعادة مصالحها، وبالذات الاقتصادية في هــذا الإقليم الغني الذي هو مهم بالنسبة إلى مصالحنا».

أمّــا الصين فتعتمد على النفط المســتورد من دول الخليــج العربية؛ ففي عام 2010، اســتوردت الصين 20.3 مليون طن من النفط الخام، منها حوالى 7.2 مليون طن مــن الدول العربيــة الخليجية، أي بنســبة 35 فــي المئة من إجمالي الواردات. كما أن لها مصالــح اقتصادية مهمة مع تلك الدول. ولنأخذ حالة الكويــت مثالًا: فهناك اســتثمارات للكويت من خلال الشــركة الكويتية للاستكشــافات البترولية الخارجية كوفبيك، في تطوير حقل ياشــينغ للغاز في الصين، حيث تبلغ تكلفتــه 1.12 مليار دولار، وهو يُعتبر من مشــاريع الطاقة الضخمة فــي الصين. وتمتلك الشــركة الكويتية كوفبيــك 14.7 في المئة من امتياز الحقل. كما توصلت الصين والكويت في عام 1998 إلى اتفاق لتحديث مصافٍ صينية في مقاطعة شــاندونغ ورفع قدراتها مــن 120 ألف برميل يوميًا إلى 280 ألف برميل. ويقــوم الطرف الكويتي بتوفير رأس المال اللازم والنفط الخام. كذلك حصلت الهيئة العامة للاســتثمار في شــباط/ فبراير 2006 على حصة مقدارها 720 مليون دولار في المصــرف الصناعي والتجاري الصيني، ثاني أكبر بنك في الصين. كما أنشــأت الدولتان شــركة الاســتثمار الصينية –

الكويتية برأسمال قدره حوالى 280 مليون دولار أميركي، حيث تستثمر الكويت من خلالها في القطاع العقاري الصيني. بيد أن أهم مشروع اقتصادي هو مشروع 2012 لبناء مصفاة ومجمع البتروكيميائيات، وقيمته 9 مليارات دولار، على جزيرة دونغهاي في مدينة تشيانغيانغ في إقليم غواندونغ. ويشمل المشروع بناء مصفاة لتكرير النفط الخام تنتج 300 ألف برميل يوميًا، وبناء مصنع للبتروكيميائيات ينتج مادة الإيثيلين بسعة إنتاج تبلغ مليون طن سنويًا. وسيسفر المشروع عن زيادة صادرات الكويت إلى الصين إلى 500 ألف برميل يوميًا بحلول عام 2015. وهذا المشروع مشترك بين مؤسسة النفط الكويتية ممثّلة في شركة بترول الكويت العالمية، وشركة سينوبك الصينية. من ناحية أخرى، تقوم بعض الشركات الصينية بالمشاركة في تنمية الكويت من خلال المشاريع العملاقة التي تنفذها. ويوجد في الكويت حوالى عشر شركات صينية تعمل في مجال البناء والكهرباء والماء، وحوالى ثلاثة آلاف عامل صيني في مجال الإنشاءات والبناء في مشاريع إنشائية عدة.

إذًا هناك مصالح اقتصادية روسية وصينية مع الوطن العربي. وفي ظلها اتّبعت روسيا والصين سياسات إزاء الأزمة السورية تختلف عن سياسات دول الخليج العربية، فهل كانت الدولتان على استعداد للتضحية بتلك المصالح من أجل فرض رؤيتهما لحل الأزمة؟ الحق أن المصالح الاقتصادية الروسية والصينية مع الدول العربية لم تؤثر في سياساتها تجاه الأزمة السورية لأن دول الخليج العربية حرصت على عدم المساس بها لأنها مصالح متبادلة لا أحادية. ومن ثم، لم يكن لتلك المصالح دور في تحديد السياسات الروسية والصينية، وهو ما يبرر تركيز الباحث على الاعتبارات الأمنية والسياسية في تشكيل السياسات الروسية والصينية.

ضاعف من حرص الدول العربية الخليجية على عدم المساس بالمصالح الروسية والصينية عاملان: **أولهما** أن لروسيا دورًا في أمن الخليج العربي، **وثانيهما** أن الدول العربية الخليجية تتّبع سياسات الاتجاه شرقًا. وفي هذا

الاتجاه، تُعَدّ الصين أحد المكونات الأساسية؛ فمن ناحية **أولى**، هناك مفهوم روسي لأمن الخليج العربي يدور حول المحافظة على الحدود الراهنة في الإقليم مع حل النزاعات بالطرائق السلمية في إطار إعادة إدماج العراق في المنظومة الأمنية الإقليمية، مع اعتبار أن أمن الإقليم هو مسؤولية جماعية دولية لا مسؤولية غربية فحسب. ثم إن روسيا مستعدة لقبول فكرة الارتباطات الأمنية بين دول الخليج والدول الغربية، بشرط أن تكون مصحوبة بروابط أمنية مع روسيا ذاتها. ومن المؤكد أن دول الخليج العربية حريصة على استمرار الدور الروسي، وإن يكن محدودًا، كورقة للمناورة مع القوى الغربية. ومن ناحية **ثانية**، الصين في حاجة إلى النفط في وقت يقل الاعتماد الغربي على النفط العربي، كما أن ثمة الكثير من فرص تنويع البدائل مع العملاق الصيني القادم.

نعود إلى المداخل التي طرحها الباحث وإلى سؤال يقول إن هذه المداخل كانت مطروحة في أثناء اندلاع الأزمة الليبية، لكنها لم تؤثر في السياستين الصينية والروسية، إذ سمحت الدولتان بمرور المشروع الغربي لكنهما اعترضتا عليه في الحالة السورية. فإذا كانت روسيا والصين تعملان على تدشين نظام دولي جديد من خلال دعم سورية، فلماذا لم تنتهزا فرصة الأزمة الليبية لتحقيق هذا الهدف، خصوصًا أن الفاصل الزمني بين الأزمتين السورية والليبية لا يزيد على بضعة أسابيع؟ ما الذي حدث في تلك الأسابيع كي يدفع روسيا والصين إلى تغيير موقفهما كاملًا؟ أجاب الباحث أن روسيا والصين وافقتا على التدخل العسكري الغربي في ليبيا لأن قرار مجلس الأمن لم يكن ينص على هذا التدخل، وإنما على إقامة منطقة حظر طيران فحسب، وأن الحلف الأطلسي هو الذي وسّع مفهوم قرار المجلس ليوظّفه من أجل تدمير البنية التحتية الليبية، وأن روسيا والصين وجدتا في هذا التدخل سابقة خطِرة قد توظَّف في أقاليم قريبة منهما. في ضوء ذلك، يمكن القول إن المداخل الأربعة لا تنهض بمفردها أو بمجموعها مفسِّرة للسياسات الروسية والصينية حيال الأزمة السورية، لأن تلك المداخل كانت مطروحة عند اندلاع الأزمة الليبية. ومن المرجح أن تكون الإجابة التي قدمها الباحث لصمت الدولتين عن التدخل الأطلسي في سورية

هي المدخل الأنسب، ونقصد بذلك مدخل «التعلم عبر الإقليمي»، أي التعلم من خبرة إقليم معيّن للتصرف تجاه إقليم آخر. فمن الواضح أن روسيا والصين خدعتا في الملف الليبي، وأرادتا ألّا تتكرر الخدعة في إقليم آخر. لكن للتعلم عبر الإقليمي شروطًا أهمها أن تكون الأوضاع السائدة في الإقليم المراد التعلم منه مماثلة تقريبًا للأوضاع المطروحة في الإقليم المراد تطبيق الخبرة التعليمية عليه. ولم يكن الأمر كذلك في الحالتين الليبية والسورية؛ فسورية محاطة بقوى إقليمية أقوى منها تعمل على تدمير الدولة السورية لمصلحة مكاسب إقليمية على حساب سورية أو مصالح استراتيجية في أمور تتعدى سورية، وأهمها إضعاف إيران والتمكين للمشروع الإسرائيلي في الشرق الأوسط. كما أنه ليس ثمة جوار جغرافي بين كل من الصين وروسيا من ناحية وسورية من ناحية أخرى. ومن ثم، ربما لا تؤدي السياسات الصينية والروسية الجديدة إلى إنتاج الأثر المرجو في الحالة السورية، وهو الأثر الذي كان يمكن أن ينتج لو أنهما عارضتا المشروع الأطلسي في ليبيا.

أخيرًا، هل تستطيع روسيا والصين أن تؤثرا بشكل فاعل في مسار الأزمة السورية؟ الصين مشغولة بملفات أكثر أهمية من ملفات السياسة العربية التي خرجت منها تقريبًا للتركيز على صعودها الاقتصادي، كما أنها شريك اقتصادي للعرب أكثر منها شريكًا سياسيًا؛ فالصين ليست راغبة في الانخراط في قضايا العرب بأكثر من الحد اللازم لتمكينها من استمرار مسيرة الصعود الاقتصادي، وذلك بتأمين الأسواق ومصادر النفط العربية والاستثمارات العربية الخليجية في الصين. لكن تلك الاستثمارات ليست هي الأهم في الصين، وهو ما يفسر تدنّي القضايا العربية على سلّم الأولويات الصينية. كما أن الاستثمارات الصينية في العالم العربي تكاد تصب في القطاع النفطي، ولم ترتق إلى حد التعاون التكنولوجي لأنها في هذا المجال ستكون هي المانحة للتكنولوجيا، وهي تفضل أن تكون في الجانب الآخر من عملية التعاون التكنولوجي. كما لا تعد الصين عنصرًا مؤثرًا في التوازنات القائمة في الشرق الأوسط أو الخليج العربي. فالصين تركز بالأساس على الصعود الاقتصادي وعلى عدم تحدي

الولايات المتحدة في القضايا الدولية، وفيها القضايا العربية. ونلمس ذلك في الموقف الصيني من الصراع العربي – الإسرائيلي، ومن قضية دارفور حيث يكاد الموقفان الصيني والأميركي يتماثلان. وفي أمن الخليج، تتوافق الصين مع الرؤى الغربية، ولهذا وافقت على جميع قرارات مجلس الأمن حيال البرنامج النووي الإيراني.

أمّا روسيا فعلى الرغم من أنها بدأت تستعيد دورها العالمي منذ رئاسة بوتين التي بدأت في عام 2000 ومنذ ارتفاع أسعار النفط، فإنها تظل قوة اقتصادية محدودة لا يتخطى نصيبها من الناتج القومي العالمي 2 في المئة. كما أن مصالحها الأساسية توجد في أوروبا وشرق آسيا أكثر مما توجد في الشرق الأوسط، وبالأخص في الوطن العربي. وعبّر الروس عن استيائهم من العرب، إذ يطلبون منهم دورًا في الشرق الأوسط، ولكنهم في لحظة الحقيقة يلهثون وراء الولايات المتحدة، ويديرون ظهرهم لروسيا كما قال الباحث الروسي زفاديسكي. هذا فضلًا عن أن صورة العرب سلبية في التصور الذهني الروسي بفعل ما تركه التفكك السوفياتي من حركات إسلامية مناهضة في روسيا، وبفعل دور اللوبي الصهيوني، وهو يكاد يسيطر على الإعلام الروسي.

أخيرًا، أشار الباحث – في صدد حديثه عن تطوير علاقات العرب بروسيا والصين – إلى ضرورة أن تطور الدولتان «خطابات واضحة بإزاء قضايا التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان في المنطقة... لأنهما في المشهد الأخير تبدوان منحازتين إلى جانب الأنظمة السياسية السلطوية في مواجهة الموجات الثورية العربية المطالبة بإزاحة هذه الأنظمة وإقامة أنظمة ديمقراطية بديلة. ويرتبط بهذه النقطة ضرورة أن تستعد روسيا والصين للتعامل مع أنظمة أكثر انفتاحًا وديمقراطية في المنطقة». والحق إنني أختلف مع الباحث في هذا التحليل، في ضوء نتائج خبرة الثورات العربية، ذلك بأن تبنّي الصين وروسيا خطابات واضحة إزاء قضايا التحول الديمقراطي في الوطن العربي سيضعهما وجهًا لوجه مع دول الخليج العربية في المقام الأول، وليس ثمة دولة من الدول

الكبرى مستعدة لأن تفعل ذلك، حفاظًا على مصالحها؛ فالخطاب الديمقراطي الغربي يستعمل بشــكل انتقائي بما يحقق المصالح الغربية، فضلًا عن أن خبرة الثورات العربية جميعًا تدل على أننا لســنا في صدد إنشــاء أنظمة ديمقراطية فــي دول الثورات العربية، وإنمــا نحن في صدد إقامة أنظمة تســلطية جديدة تحتفظ بجوهر السياسات الاقتصادية التقليدية للمؤسسات الاقتصادية الدولية، والطابع التسلطي للنظام السياســي المغلف بإطار ديني. فليس من المتوقّع في تقديرنا أن تنشأ في المنطقة أنظمة ديمقراطية تتطلب من روسيا والصين سياسة جديدة، فما نراه ليس إلّا إعادة إنتاج الأنظمة السابقة مع تغيير الثوب فحسب.

أتصور أن الموقف الرسمي العربي من السياســتين الروسية والصينية هو موقف ينطوي على سوء تقدير كبير في الحساب وتغليب للمكاسب في المدى القصير، حتى لو أدى إلى الخســائر في المدى البعيد، وهو مــا اعتاده العرب طوال القرن العشــرين؛ إذ وقفوا ضد الدولــة العثمانية وتحالفــوا مع بريطانيا وفرنسا أملًا ببناء دولة عربية واحدة، وانتهى بهم الأمر إلى التقسيم والاحتلال. كما أيدوا الولايات المتحدة ضد التدخل العســكري السوفياتي في أفغانستان، وكســبوا خروج الســوفيات مع تحول النظام العالمي إلى القطبيــة الأحادية، ودفعوا أثمانًا باهظة لهذا التحوّل. وســاندوا الاحتلال الأميركي للعراق وانتهى بهم الأمر إلى تفشي الطائفية وصعود إيران في الشرق الأوسط. وللمرة الرابعة يكررون الخطأ ذاته، فهُم يساندون المشروع الغربي لتغير النظام السوري تحت شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهو ما سينتهي إلى تفكك الدولة السورية كما حدث في العراق.

ما الذي تريده روسيا والصين في القضية السورية؟ إنهما تريدان كسر نظام القطبية الأحادية العالمية، وتأكيد مبدأ ســيادة الدولة وعدم التدخّل في الشؤون الذاتية للدول، ومبدأ التسوية الســلمية للمنازعات الدولية والأهلية. وهذه كلها مفاهيــم تتفق مع المصالــح العربية. والغريب أن من يعارض روســيا والصين في هذا الموقف ويؤيد التدخل العســكري في ســورية، بل وتسليح المعارضة

السورية، يعارض في الوقت ذاته تسليح المقاومة الفلسطينية، بل ويعرض على إسرائيل منذ عام 2002 مبادرة سلام لم تهتم بها إسرائيل، بل ردّت عليها فورًا وفي وقتها بمذبحة جنين وتكثيف الاستيطان. وعلى الرغم من ذلك، ما زالت المبادرة مطروحة على الطاولة، لكن لغة السلاح هي المستخدمة مع سورية.

أخيرًا، يمكن القول إذا انتهت الأزمة السورية بانتصار المشروع الأميركي، فإن ذلك سيعَد تكريسًا لنظام القطبية الأحادية العالمية، وربما يعَد بداية لانحسار التأثير والمصالح الروسية الصينية في المنطقة انحسارًا سيمتد لعقود مقبلة، فضلًا عن أنه يعَد تدشينًا جديدًا لعصر التجزئة العربية، وسيكون العرب جميعًا ضحايا لانتصار هذا المشروع كما كانوا ضحايا لانتصار مشروع سايكس - بيكو بعد الحرب العالمية الثانية.

القسم الثاني

القوى الدولية والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي

الفصل الخامس

روسيا والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي

نورهان الشيخ

مقدّمة

كان العالم العربي دومًا منطقة ذات جوار جغرافي شبه مباشر لروسيا، وذات أهمية استراتيجية وجيوسياسية على مرّ العصور؛ فعلى الرغم من امتداد السواحل الروسية، لم تكن موانئها صالحة للملاحة معظم أشهر السنة نظرًا إلى تجمّدها. ومن ثمّ، فإن الوصول إلى المياه الدافئة في الخليج العربي والبحر المتوسط عبر البحر الأسود كان ذا أهمية استراتيجية عظمى بالنسبة إلى روسيا[1]. وأبدى قياصرة روسيا اهتمامًا بها، وافتتحت روسيا القيصرية قنصلية في الإسكندرية في عام 1748، وأخرى في الحجاز عام 1879. وتسنّى لها دخول الخليج العربي فترة قصيرة بين عامي 1899 و1903[2].

---

(1) لمزيد من التفاصيل، انظر: الاستراتيجية السوفيتية والبحر المتوسط (القاهرة: مطبعة أكاديمية ناصر العسكرية العليا، [د. ت.])، ص 54-63.

(2) لمزيد من التفاصيل: يفيم ريزفان، سفن روسية في الخليج العربي 1899-1903: مواد من =

استمرّ هذا التوجّه بعد الحقبة القيصرية، مذ أدرك الاتحاد السوفياتي الأهمية الاستراتيجية للمنطقة العربية، وحرص على التواصل معها، فكان أول دولة اعترفت باستقلال مملكة ابن سعود وأقامت العلاقات الدبلوماسية بها. وازدادت أهمية المنطقة بتصاعد حدّة المنافسة والصراع بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية، منذ أواخر الأربعينيات، في إطار ما عُرف بالحرب الباردة، حين قاوم الاتحاد السوفياتي هيمنة القوى الاستعمارية على المنطقة المتاخمة له، وساند حركات التحرر الوطني في البلدان العربية، ودعم الدول العربية الثورية اقتصاديًا وعسكريًا، وأقام عشرات المشاريع التنموية التي لا تزال تمثّل عصب التنمية والاقتصاد فيها.

لم تفقد المنطقة أهميتها مع تفكّك الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة، بل ازدادت في ضوء الرؤية البراغماتية التي انطلقت منها موسكو في سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية والإقليمية. وشهدت العلاقات الروسية - العربية تفعيلًا ملحوظًا منذ مطلع الألفية، بعد انحسار وتراجع واضحيْن خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين لأسباب تتعلّق بعدم الاستقرار السياسي والتدهور الاقتصادي الذي اعتصر روسيا آنذاك. فمن ناحية، استطاعت موسكو إعادة إطلاق علاقاتها بحلفائها التقليديين في المنطقة على أسس جديدة، إلّا أن اللافت هو التطور غير المسبوق في صلة روسيا بدول الخليج العربي، خصوصًا المملكة العربية السعودية، بعد عقود طويلة من توقفها منذ ثلاثينيات القرن الماضي، في إطار سعي روسيا إلى شراكة استراتيجية في مجال الطاقة تحقّق لها طموحها كعملاق في نطاقها.

لكن، ما إن استطاعت روسيا ترتيب أوضاعها في المنطقة بجهد كبير، وقامت قيادتها بزيارات متتالية ومكثّفة، حتى هبّت رياح التغيير لتعصف بالأوراق كلها، وتطرح ضرورة إعادة ترتيبها من جديد.

= أرشيف الدولة المركزي للأسطول البحري الحربي، تحرير ف. ناؤومكين، ترجمة سليم توما (موسكو: دار التقدم، 1990).

إن ثورات الربيع العربي التي بدأت في تونس في كانون الأول/ ديسمبر 2010، ولا تزال تتطوّر في العديد من الدول العربية، كانت متغيرًا استراتيجيًا مهمًّا فرض تحديات عديدة على روسيا مذ بدأت الهيمنة الأميركية على شؤون المنطقة تتزايد في ظل التفاهم بين واشنطن وقوى الإسلام السياسي التي صعدت إلى السلطة في بعض دول الربيع العربي. ويُعتقد أن الأزمة السورية تطور مفصلي لن يتوقف عليه مستقبل العلاقات الروسية - العربية فحسب، بل مستقبل المنطقة ككلٍّ وتوازنات القوى بها، وشكل النظام العالمي الجديد.

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن ثلاثة أسئلة رئيسة:

- ما هي التوجّهات العامّة التي ميزت الموقف الروسي من الثورات العربية؟

- ما هي العوامل المؤثّرة في هذا الموقف والحاكمة له؟

- ما هي تداعيات الموقف الروسي من الأزمة السورية ودلالاته ها هنا، في ما يتعلّق بمسار الثورة السورية، ومستقبل العلاقات الروسية - العربية، خصوصًا العلاقة بدول الخليج العربي، وتوازن القوى الإقليمي، وهيكل النظام الدولي؟

أولًا: الموقف الروسي من ثورات الربيع العربي

لم تعلن روسيا تأييدًا صريحًا للثورة والثوار في أي بلد عربي، خلافًا للعهد السوفياتي الذي كانت فيه موسكو تقدم دعمًا سخيًا إلى الثورات وحركات التحرّر الوطني في العالم؛ فلم ترَ موسكو أن ما يحدث ثورات، وإنما احتجاجات واسعة أو انتفاضات يتفاوت نطاقها وتأثيرها من دولة عربية إلى أخرى؛ وهي شأن داخلي لهذه الدول العربية ولا يجوز التدخل فيه. وبناءً عليه، تميزت المواقف الروسية من الثورات العربية بالتحفّظ النسبي والتأنّي الواضحيْن اللذيْن وصلا إلى حدّ البطء في ردّة الفعل؛ إذ كانت موسكو تلتزم الصمت إزاء الحوادث حتى تنضج وتتفاقم، أو يُزاح من بالسلطة، كما جرى في حالتي تونس ومصر.

كان التوجه الثابت في الموقف الروسي من الثورات العربية كلها التشديد على أهمية التغيير السلمي ونبذ العنف، والدعوة إلى الحوار والحلّ السياسي ضمن الأطر القانونية وعلى أساس الوفاق الوطني عربيًا. ورفضت موسكو استخدام السلطة للقوّة في مواجهة الثوار، لكنها فعلت ذلك من دون تنديد أو شجب أو انتقاد مباشر للسلطات الحاكمة.

في الحالة التونسية، لم تُبدِ روسيا موقفًا واضحًا إلّا بعد تنحّي بن علي وهروبه، على الرغم من بدء التطورات في كانون الأول/ ديسمبر 2010؛ ففي منتدى دافوس الاقتصادي العالمي، في 26 كانون الثاني/ يناير 2011، جاءت كلمة الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف متحفّظة تجاه الثورة التونسية ومقتضبة، إذ قال: «آمل بشدّة أن تستقرّ الأوضاع في تونس وألّا تؤثّر سلبيًا على الوضع العام في العالم العربي»[3].

كما جاء الموقف الروسي متحفظًا وأميلَ إلى تأييد نظام مبارك في مصر حتى أُقصِي كذلك عن السلطة. ففي أول تعليق على الثورة المصرية، أعلن القنصل العام لروسيا الاتحادية في الإسكندرية سيرغي بيدلاكوف في 27 كانون الثاني/ يناير 2011، أن الأمور في مصر تحت السيطرة، «ولا نتوقّع أن يتفاقم الوضع»[4]. ووصفت وسائل الإعلام الرسمية الروسية الثورة المصرية بـ «موجة غضب شعبية»، و«اضطرابات واحتجاجات على نظام الرئيس مبارك»، و«أعمال شغب». ودعا وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف المعارضة المصرية إلى البحث، عبر الحوار مع الحكومة، في التحضير للانتخابات الرئاسية المقبلة، وعدم الإصرار على مطالب غير واقعية كاستقالة الرئيس المصري فورًا[5].

هذا في حين التزمت موسكو الصمت والحياد في حالتي اليمن والبحرين، ولم يكن لها هناك موقف واضح في كلتيهما. ووصفت الخارجية الروسية الأوضاع في البحرين بـ «المسيرات الاحتجاجية»، ورأت أن ما يجري شأن

(3) انظر: ديمتري ميدفيديف في: وكالة أنباء نوفوستي، 26/ 1/ 2011.
(4) انظر: سيرغي بيدلاكوف في: وكالة أنباء نوفوستي، 27/ 1/ 2011.
(5) انظر: سيرغي لافروف في: وكالة أنباء نوفوستي، 10/ 2/ 2011.

داخلي، ودعت الأطراف البحرينية المعنية إلى حلّ المسائل العالقة عبر الحوار البنّاء وفي إطار قانوني، والابتعاد عـن العنف، والتحلّي بالهدوء وضبط النفس لإحلال الاستقرار والوحدة الوطنية في المجتمع البحريني». كما رأت موسكو أن دخول قوات «درع الجزيرة» السعودية والإماراتية إلى البحرين في 21 آذار/ مارس 2011 شـأن داخلي وكان بطلب من السـلطات البحرينية للمسـاعدة في إحلال النظـام وفقًا للاتفاقات الأمنية بين دول مجلـس التعاون الخليجي، وأعادت موسكو تأكيد ضرورة الحلّ السلمي للأزمة[6].

أكّدت روسيا «أهمية الحفاظ على وحدة أراضي اليمن واستقلاله، وقدرة اليمنيين على تحديد مستقبلهم عبر حوار قائم على الاحترام المتبادل». وأعلنت معارضتها استخدام القوة لحلّ المشكلات السياسية في اليمن، ودعمت المبادرة الخليجية لحلّ الأزمة في البلد. واعتذرت الحكومة الروسية في آب/ أغسطس 2011 عن عدم استقبال الرئيس اليمني علي عبد الله صالح لاستكمال علاجه في موسكو خشية إثارة الثوار ضدّها.

تجلّى الحذر الروسـي والحرص على الموقف الوسط والاحتفاظ بقدرٍ من التوازن بين السـلطة والثوّار في الحالة الليبية عبر علاقاتها الدبلوماسـية بالسـلطات الليبية من دون التنديـد بالثـوار. وكان أول موقف واضح ترجم هذا التوازن داخل مجلس الأمـن بالموافقة على القـرار رقم 1970، وعدم استخدام حقّ النقض ضدّ القرار رقم 1973، وما يمكن قراءته على أنه موقف وسط تضمّن دعمًا غير مباشـر للثوار وعزوفًا عن التأييد المطلق للقذافي في مواجهة حلف الأطلسي.

على الرغم من إسـراع كثير مـن الدول العربية والأجنبيـة إلى الاعتراف بالمجلس الانتقالي سلطةً شـرعيةً في ليبيا بعد وصول الثوار إلى طرابلس، كان تأنّي موسكو واضحًا في الإقدام على هذه الخطوة، إذ أعلنت الخارجية الروسية أن «الوضع فـي ليبيا لا يزال غامضًا». وقال الرئيس الروسـي: «رغم نجاحات

(6) وكالة أنباء نوفوستي، 22/ 2/ 2011، و22/ 3/ 2011.

الثـــوار وهجومهم على طرابلس، فــإن القذافي وأنصـــاره لا يزالون يحتفظون ببعض النفوذ والقدرات العســكرية. ونتمنى أن ينتهي هذا الأمر بأســـرع وقت ممكن». إلّا أن موســكو عادت واعترفــت بالمجلس الانتقالي ممثّلًا شـــرعيًا ووحيدًا للشــعب الليبي، وســلطة حاكمة في ليبيا، وكان ذلك في فاتح أيلول/ سبتمبر 2011[7].

كانت الحالة الســورية خروجًا عن هذا الخط العام في السياسة الروسية، إذ كانت موسكو أسرع استجابة وحسمًا في مواقفها من الثورة السورية؛ فعقب اندلاع التظاهرات السلمية ضدّ [الرئيس] بشّار الأسد ونظامه، اتخذت موسكو في البداية موقفًا وسطًا بين النظام السوري والمعارضة، منطلقة من حقّ الشعب الســوري في التغيير. وحذّر الرئيس الروســي آنذاك ديمتري مدفيديف، القيادة السورية، ورأى أنّه «ينتظر الأســد مصيرٌ محزنٌ إذا لم يبدأ حوارًا مع المعارضة ويباشر الإصلاحات»[8].

أعلنت موســكو ترحيبها بحزمة الإصلاحات التي أعلنها الأسد، وعمدت إلى إجراء اتصالات مع المعارضة السورية. وانتقدت دمشق لقاء الدبلوماسيين الأميركيين ممثلي المعارضة السورية، لكنّها رحّبت باتصالات الجانب الروسي، انطلاقًا من أن موسكو وســيط نزيه، وهي تحاول من خلال هذه اللقاءات إقناع المعارضة ببدء الحوار مع السلطة.

كان تحوّلًا مهمًّا ما حدث في الموقف الروسي مع تصاعد الثورة السورية واســتخدام الســلطات العنف ضد المتظاهرين، ثم لجوء المعارضة إلى القوة ضد الجيش النظامي الموالي للأسد؛ حيث حمّلت موسكو المسؤولية للسلطة والمعارضــة معًا، ورفضــت رفضًا قاطعًــا أي تدخّل خارجي مباشــر أو غير مباشر. وكان موقف موســكو انطلاقًا من حتمية الحلّ السلمي وجلوس جميع الأطراف المعنية إلـــى طاولة المفاوضات. ويختلف هـــذا الموقف جذريًا عن

(7) وكالة أنباء نوفوستي، 1/ 9/ 2011.
(8) حديث ديمتري مدفيديف إلى قناة روسيا اليوم، 5/ 8/ 2011.

الموقفين الغربي والعربي اللذين حمّلا الرئيس بشار الأسد وحده مسؤولية العنف والمذابح في سورية، وفقد الأمل في الحلّ السلمي ليتّجه إلى الدعم العسكري للمعارضة من أجل إطاحة الرئيس. فالرؤية الروسية قد تشترك مع نظيرتها الغربية في ضرورة وقف استمرار إراقة الدماء السورية، إلّا أن التباين بين الجانبين يبدو واضحًا في الكيفية؛ فروسيا ترى أن ما يحدث في سورية «نزاع داخلي مسلّح» أو حرب أهلية، وأن بشار الأسد لا يتحمّل وحده مسؤولية العنف وإنّما يتحمّلها الطرفان (السلطة والمعارضة). كما أكدت روسيا دور الطرف الثالث، وأنّ النزاع من وجهة نظرها ليس بين النظام السوري والمعارضة فحسب وإنما هناك ما يسمّى «القوة الثالثة» وهي تنظيم «القاعدة» وتنظيمات إرهابية مقربة منه، تنامى نشاطها على نحو ملحوظ لا يهدّد سورية فحسب وإنما الأمن الإقليمي أيضًا.

انطلاقًا ممّا سبق، رفضت موسكو الدعوة إلى تنحّي بشار الأسد، وهي لا تدعم نظام الأسد بقدر ما تحافظ على كيان الدولة السورية حتى لا تتكرّر مأساة ليبيا ومن قبلها العراق والسودان. كما رفضت موسكو التدخّل الخارجي بأي صورة من الصور للتأثير في مسار الثورة السورية، ووجّهت انتقادات حادّة إلى دعم المعارضة المسلّحة ورأته تدخّلًا خارجيا غير مباشر لا يمكن قبوله ويؤدّي إلى زعزعة الاستقرار في سورية والمنطقة بأسرها. كما أنه «عدوان عسكري خارجي مبطّن... على الحكومة السورية أن تقضي عليه بأساليب شديدة وحاسمة وفعّالة [...] وأن استخدام القوّة بصورة واسعة ضد الآلاف من المقاتلين المدرّبين والمسلّحين، بمساعدة الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وغيرهما من الدول الغربية، إضافة إلى السعودية وقطر وتركيا بغية إسقاط السلطة الشرعية، أمر شرعي ومبرّر بأحكام القانون الدولي»(9). وأكّد وزير الخارجية الروسي لافروف ذلك بقوله: «كيف يمكن الاعتقاد بأنه في مثل هذه الأوضاع يمكن أنْ تقبل الحكومة بكلّ بساطة بالأمر الواقع وتقول: كنت

(9) تصريح إيغور كوروتشينكو، رئيس المجلس الاجتماعي بوزارة الدفاع الروسية، في حديث إلى قناة روسيا اليوم، 6/ 8/ 2011.

على خطأ، هيا اعملوا على إســقاطي وغيّروا النّظام، إن هذا بكلّ بســاطة غير واقعي»[10].

فشلت المســاعي الغربية المتكرّرة لإصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يدين الســلطات الســورية على اســتخدام العنف في قمع المتظاهرين، بسبب معارضة روسيا والصين واستخدامهما الفيتو ثلاث مرات، الأولى في 5 تشرين الأول/ أكتوبر 2011، والثانية ضدّ قرار مماثل في 5 شــباط/ فبراير 2012، ثم المرة الثالثة في 19 تموز/ يوليو 2012.

أعلن الرئيس الروســي الســابق مدفيديف والرئيس الحالي بوتين في غير مناسبة أن روسيا لن تؤيد قرارًا يصدره مجلس الأمن الدولي بشأن سورية على غرار القرار بشــأن ليبيا، وأن القرارين رقم 1970 ورقم 1973 المتعلقين بليبيا قد انتُهكا بوضوح، وجرى التلاعب بهما، وأنه «لا توجد رغبة البتّة في أن تسير الحوادث في ســورية وفق النموذج الليبي، وأنْ يُســتخدَم قرار لمجلس الأمن لتبرير عملية عسكرية ضدّ سورية». وقالت موسكو بضرورة أن يتولّى السوريون تســوية أوضاع بلادهم بأنفســهم ومن دون تدخّل خارجي على أساس الحوار السوري الوطني الذي يبقى الأسلوب الوحيد للحل[11].

كما قامت روســيا بالاعتراض على قــرار الجمعية العامّــة الصادر في 3 آب/ أغســطس 2012، وهو القرار الذي أعدّت مشروعه الســعودية وتضمّن إدانة استخدام العنف الذي تمارســه الحكومة السورية، وتسريع عملية الانتقال السياسي للسلطة، ورأته روســيا غير متوازن ويمثّل التفافًا على قرارات مجلس الأمن. كما انتقدت موســكو قرار جامعة الدول العربية الصادر في 22 تموز/ يوليو 2012 الذي يدعو إلى تنحّي بشار الأسد وتأليف حكومة انتقالية، ورأت أنّه لا يســاهم في تســوية الأزمة ويغلق الباب أمام أي حديــث عن الإصلاح السياسي.

(10) انظر: سيرغي لافروف في: وكالة أنباء نوفوستي، 28/ 7/ 2012.

(11) Farooq Yousaf, «Russia and China Vow to Protect Syria from Becoming another Libya,» *Pravda*, 25/6/2012.

صوتت موســكو أيضًا ضد قرارات مجلس حقوق الإنســان التابع للأمم المتحدة الصادرة بشأن سورية في 29 نيسان/ أبريل و23 آب/ أغسطس 2011 و1 حزيران/ يونيو 2012، بحجّة رفض اســتخدام الآليات الحقوقية من أجل التدخّل في الشــؤون الداخليــة وتحقيق الأهداف السياســية التي تتعارض مع قواعد الشــرعية الدولية، وتخالف ميثاق الأمم المتحدة الــذي يقوم على مبدأ احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها.

عارضت موســكو إحالــة الملفّ النووي الســوري إلــى مجلس الأمن، في اجتماع مجلــس محافظي الوكالة الدولية للطاقــة الذرّية في حزيران/ يونيو 2011، لكن جاء التصويت لمصلحة القرار بالأغلبية، في محاولة الدول الغربية للضغط على سورية.

على صعيد آخر، كان للدبلوماســية الروســية الدور الرئيس في التوصل إلى خطّة كوفي أنان للتسوية في سورية؛ ففي أثناء لقاء سيرغي لافروف وزراء الخارجية العرب فــي القاهرة في 10 آذار/ مــارس 2012، كان الاتفاق على خمســة مبادئ للتسوية الســلمية للأزمة الســورية، والمصادقة عليها في قرار خاص صــادر عن مجلس الأمــن الدولي في 21 آذار/ مارس، لتشــكّل خطّة عمل كوفــي أنان، مبعوث الأمم المتحدة وجامعة الــدول العربية الخاص إلى سورية، تتألّف من ســت نقاط: وقف العنف والسعي للتسوية السلمية للأزمة. وأكّدت موســكو دعمها لإنجاح خطّة أنان، حتى بعد استقالته وتعيين الأخضر إبراهيمــي، واتّهمت عناصر القاعدة في ســورية بمحاولة إفشــالها من خلال هجمات وتفجيرات اســتهدفت الســلطة والمدنيين، بل والمراقبين الدوليين على السواء. وقالت روسيا بأهمية الإبقاء على المراقبين الدوليين كشرط مهم لنجــاح خطّة أنان، وعارضت إنهــاء بعثة المراقبين الدوليين في ســورية، إلى أهمية عودتهم عقب قرار مجلس الأمن الدولي في 16 آب/ أغسطس 2012، بعدم تمديد بعثة المراقبيــن ومغادرتهم الأراضي الســورية ابتداءً من يوم 20 آب/ أغسطس.

كما عبّرت روســيا عن اســتعدادها لاســتضافة مفاوضات بيــن ممثّلي

الحكومة السورية والمعارضة في موسكو، وكذلك الاتصالات الهادفة إلى توحيد المعارضة السورية. وطرحت في مبادرة عقد مؤتمر دولي يتعلق بسورية تحت رعاية الأمم المتحدة، ضرورة إشراك الفاعلين الإقليميين المؤثّرين الذين تتصدّرهم إيران إلى جانب قطر والسعودية ولبنان والأردن والعراق وتركيا، إضافة إلى منظّمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي، بينما رفضت واشنطن رفضًا قاطعًا إشراك طهران في هذا الاجتماع. لذلك يختلف المؤتمر الذي تقترحه موسكو جوهريًا عن مؤتمرات مجموعة «أصدقاء سورية» التي قاطعتها روسيا ورفضت المشاركة فيها، لكونها «ضارة»، و«تقتصر أعمالها على إيجاد مختلف الذرائع لإطاحة الحكومة السورية الحالية، بدلًا من السعي إلى تنفيذ خطّة كوفي أنان». وأشار لافروف إلى أن «من الأفضل تصحيح الخطأ في عدم دعوة إيران والمملكة العربية السعودية لحضور مؤتمر جنيف»، و«أن لقاء باريس (لأصدقاء سورية) لا يهدف إلى توحيد المعارضة السورية على أسس بنّاءة، بل إن مهمّة المشاركين فيه تتلخّص منذ البداية بدعم المعارضة الخارجية فقط»[(12)].

كذلك أعلنت روسيا رفضها العقوبات الأميركية والأوروبية على سورية، ورأت أن فرض مثل هذه العقوبات محصور في مجلس الأمن الدولي، وفي حالات الضرورة القصوى فحسب. واستمرت روسيا في علاقاتها الاقتصادية والتجارية بدمشق، وقامت بدعمها في مواجهة العقوبات الأميركية والأوروبية والعربية. وكان الاتفاق في آب/ أغسطس 2012 على أن تقوم موسكو بتقديم قرض إلى سورية بالعملة الصعبة والاستمرار في تصدير النفط ومشتقّاته إلى دمشق. كما طُبعت أوراق نقدية سورية جديدة في روسيا لاستبدال الأوراق المهترئة ودفع المرتّبات والنفقات الحكومية. وكانت الأوراق النقدية السورية تطبعها في النمسا شركة تابعة للبنك المركزي النمساوي الذي أوقف العملية منذ أن فُرضت عقوبات الاتحاد الأوروبي في عام 2011.

هذا إلى جانب استمرار التعاون العسكري بين البلدين، إذ تواصل مؤسّسة

---

(12) انظر: سيرغي لافروف في: وكالة أنباء نوفوستي، 7/ 7/ 2012، و18/ 7/ 2012.

«روس أوبورون إكسبورت» الروسية توريد السلاح إلى سورية بموجب العقود الموقّعة سابقًا، وإن تكن روسـيا قد أوضحت في أكثر من مناسبة أنّ الأسلحة التي تقـوم بتصديرها إلى سـورية هي كلهـا دفاعية، ولا يمكـن تقنيًا وعمليًا اسـتخدامها لقمع المتظاهرين، ومن غير المحتمـل توجيهها إلى أهداف مدنية لأنّها مخصّصة لصدّ المدرّعات والأهداف الجوية إن تعرّضت سـورية لعدوان خارجي. كما أن موسـكو لا تريد تكرار السـيناريو الليبي حين أوقفت روسيا توريد الأسـلحة إلى ليبيا بينما اسـتمرّت الدول الغربية في إمـداد المعارضة بالأسـلحة، في خرق واضح لقـرارات مجلس الأمـن الدولي. وقـال وزير الخارجية الروسـي سيرغي لافروف: «لا نورد إلى سـورية، ولا إلى أي مكان آخر، وسائل تستخدم لقمع المتظاهرين السـلميين، بخلاف الولايات المتحدة الأميركية التي تبيع وسـائل خاصّة مـن هذا القبيل إلـى دول المنطقة والدول الخليجية. فنحن لا نورّد لدمشق إلّا الأشياء التي سـتحتاج إليها حال تعرّضها لعدوان من الخارج»[13].

ثانيًا: العوامل الحاكمة للمـوقف الروسي

هناك مجموعة من العوامل والرّؤى التي حكمت الموقف الروسـي تجاه الثورات العربية عمومًا، وسورية خصوصًا، يمكن إيجازها كما يلي:

1 - العوامل الجيوستراتيجية

ترى موسكو أن الولايات المتحدة تسعى إلى إحكام قبضتها على المنطقة والحدّ من الشراكة العربية المتنامية مع القوى الآسيوية الصاعدة التي تتصدّرها روسيا والصين، من خلال إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط جغرافيًا وسياسيًا، وإضعاف القوى الإقليمية المهمّة الكبرى، العربية وغير العربية، وخلق كيانات ضعيفة يسـهل توجيهها ولا تهدّد مصالحها في المنطقة. وأن ما تشهده الدول العربية هو صورة أخـرى للثورات الملوّنـة التي حاولت الولايـات المتحدة

(13) انظر: سيرغي لافروف في: وكالة أنباء نوفوستي، 13/ 6/ 2012.

الأميركيـــة من خلالها إحداث تغييـــرات عميقة فـــي دول الكومنولث التي هي المجال الحيوي لروسيا.

ففي حزيران/ يونيو 2006 نشرت مجلّة **القوات المسلّحة الأميركية** مقالة بعنوان «حدود الدم»، عن ملامح جديدة لشـــرق أوسط جديد تعالج، من وجهة نظر واشـــنطن، التقســـيم المعيب الذي قامت به إنكلترا وفرنســـا مطلع القرن العشـــرين مع تفكّك الإمبراطورية العثمانية؛ فتأتي التقســـيمات الجديدة على أســـاس الدين والقومية والمذهبية[14]. وهي الخطّة التـــي طرحها برنارد لويس (البريطاني الأصل واليهودي الديانة)، مستشـــار وزير الدفاع الأميركي لشؤون الشرق الأوســـط، خلال الســـبعينيات. وتبنّى بوش الابن والمحافظون الجدد مضمون هذه الخطّة في إطار «مبادرة الشـــرق الأوســـط الكبير» الأميركية التي طُرحَت في عام 2004 بهدفين، أحدهما معلن، وهو تشجيع الديمقراطية وبناء مجتمع معرفي، وآخر حقيقي، وهو تفتيت العالم العربي وتجزئته.

تتضمّن الخطّة، ضمن تغييـــرات أخرى عديدة، تقســـيم العراق إلى ثلاثة أجزاء: دولة كردية في الشـــمال، ودولة شـــيعية عربية في الجنوب، ودولة سنّية في الوســـط تنضمّ إلى ســـورية في وقت لاحق، واقتطاع مكّة والمدينة المنوّرة من السعودية لإنشاء «دولة إسلامية مقدسة» يحكمها مجلس يرئسه أحد ممثّلي الحركات والمدارس الإسلامية الرئيســـة بالتناوب، أي أن يكون المجلس نوعًا من «فاتيكان إســـلامي»، وإضافة جزء من شمال السعودية إلى الأردن، وإضافة جزء من جنوبها إلى اليمن، واقتطاع حقول النفط في الشـــرق لمصلحة الدولة الشيعية العربية، لتتقلص الأراضي السعودية وتقتصر على الوسط.

حدّدت الولايات المتحدة هدفين رئيســـين لها في المنطقة، **أوّلهما** ضمان أمن إسرائيل وســـلامتها وتفوّقها الاســـتراتيجي على جيرانها العرب، **وثانيهما** السيطرة المباشـــرة على منابع النفط ومصادر الطاقة في المنطقة وخطوط نقلها إلى أوروبا وأميركا.

---

(14) Ralph Peters, «Blood Borders: How a Better Middle East would Look,» *Armed Forces Journal* (June 2006), <http://www.armedforcesjournal.com/2006/06/1833899>.

من المؤكّد أن إضعاف العالـم العربي وتمزيقه وتجزئته سـتحقّق هذين الهدفين، وسيبقيه الانقسـام والصراع في دائرة التبعية السياسية والاقتصادية بما يسـهل السـيطرة على ثرواته وموارده. وقامت الولايات المتحدة بغرس بذور الفرقة في العراق للسيطرة على المناطق الغنية بالنفط، أمّا باقي العراق فلا يعني واشنطن في شيءٍ، وقسـمت السـودان للهيمنة على «جنوب السودان» الغني بمصادر الطاقة، وفصله عن شماله الفقير.

كما تصب خطّة التجزئة في مصلحة إسـرائيل؛ فمثلّث الدفاع العربي كان يرتكز على ثلاث ركائز هي مصر وسـورية والعراق. والآن، بعد تدمير قدرات العراق والاتّجاه إلى تجزئتـه وإخراجه من هويته العربيـة وإنهاء دوره العربي والإقليمي، والتطورات التي تشهدها سورية وما لها من تأثير حتمي في القدرات السورية الشاملة، فإن ميزان القوى الإقليمي يميل أكثر من ذي قبل إلى مصلحة إسرائيل التي سيجعلها تقسيم العالم العربي الدولة الكبرى في المنطقة. كما أن في مثل هذه الانقسامات وشـيوع حالة التجزئة في المنطقة إلى دويلات عرقية ودينية صغيرة، ستكون إسرائيل دولة طبيعية يسهل تضمينها في المنطقة التي لن تكون لها آنذاك هوية واضحة.

هكذا تكون سورية منطلقًا مثاليًا لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط بحكم موقعها الجغرافي المتميز، وتحالفاتهـا الإقليمية مع إيران و«حزب الله»؛ ذلك أنّ سـقوط النظام السوري يفتح باب تصفية الحسـابات القديمة بين الولايات المتحدة وإيران وكسـر شوكة هذه الأخيرة. وأشـار لافروف إلى أن «المطالبة بتغيير النظام في سورية حلقة في لعبة جيوسياسية تقصد إيران أيضًا»(15). وأكّد ألكسـندر لوكاشيفيتش، الناطق الرسـمي باسـم وزارة الخارجية الروسية، أن صورة النظام العالمي ستكون مرهونة بكيفية تسوية الوضع في سورية(16). وأكّد أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني سـعيد جليلـي أن ما يجري في

---

(15) Eduard Pesov and Olga Samofálova, «'Intervention in Syria is a Catastrophe,' says Lavrov,» *Pravda*, 28/8/2012.

(16) انظر: سيرغي لافروف في: وكالة أنباء نوفوستي، 21/ 6/ 2012.

سورية ليس قضية داخلية، وأن إيران لن تسمح بأي شكل من الأشكال بكسر محور المقاومة الذي تكوّن سورية ضلعًا أساسًا فيه[17].

من وجهة النظر الروسية، يعني سقوط النظام في سورية فقدان روسيا حليفها القوي والحقيقي الوحيد في العالم العربي، وهذا بدوره يعني أن روسيا ستخسر منطقة الشرق الأوسط برمّتها، وأن المقاومتين الفلسطينية واللبنانية ستفقدان دعامة أساسية لصمودهما. كما أن النفوذ الأميركي في المنطقة سيتوسّع بلا حسيب أو رقيب. وسيكون من الصعب جدًّا على إيران أن تستمر في صمودها أمام الضغط الغربي.

كما أن إيران وسورية هما امتداد جغرافي للحدود الجنوبية الروسية، ومن ثمّ فإن سقوط النظام السوري الحالي يعني أن جبهة المواجهة مع الغرب سوف تقترب من الحدود الروسية في منطقة القوقاز، ومن جمهوريات آسيا الوسطى التي تكوّن مجال روسيا الحيوي الطبيعي، بما يمكّن الولايات المتحدة من إحكام الطوق حول روسيا، ومواصلة خططها الرامية إلى نشر الفوضى في محيط روسيا والصين.

2- مصالح روسيا في المنطقة

ترى روسيا أن استقرار المنطقة هو حجر الزاوية في حماية مصالحها المتنامية في المنطقة، وأن ثورات الربيع العربي لم تجلب سوى الفوضى وعدم الاستقرار، ما يهدد مصالحها وشراكتها الواعدة مع كثير من البلدان العربية، على عكس الولايات المتحدة التي ترى في الفوضى «الخلّاقة» ضمانًا لمصالحها.

في حين أن حجم التعاون العسكري والتقني مع تونس والبحرين واليمن محدود للغاية، وخسائر روسيا من عدم الاستقرار فيها ضئيلة، فإن الأمر يبدو مختلفًا حيال الدول العربية الأخرى؛ فعلى مدى الأعوام العشرة الماضية

(17) انظر: ألكسندر لوكاشيفيتش في: وكالة أنباء نوفوستي، 7/ 8/ 2012.

استطاعت روسيا إعادة بناء علاقاتها بعدد من الدول العربية التي تراها حليفة تقليدية لها في المنطقة، وفي المقدمة سورية وليبيا ومصر. وأصبح لروسيا مصالح حقيقية في هذه الدول ستتأثّر حتمًا، ولو مرحليًا، بعدم الاستقرار الذي يجتاحها، وقد تتضرّر كلية بتغيير النظم الحاكمة فيها. وترتبط المصالح الروسية بثلاثة قطاعات رئيسة: الطاقة (النفط والغاز)، والتعاون العسكري، والتعاون التقني في المجالات الصناعية والتنموية.

يتصدّر التعاون والتنسيق في مجال الطاقة أولويات السياسة الروسية في المنطقة العربية، وحوله تدور الدبلوماسية الروسية والتقارب الروسي مع الدول العربية، ولا سيما دول الخليج العربي، وتلي ذلك أوجه التعاون الأخرى، أكان في المجال التقني أم في المجال الاقتصادي أو الاستراتيجي العسكري. فقطاع الطاقة هو أحد المجالات الأساسية التي تتلاقى فيها المصالح العربية والروسية، وهو جوهر الشراكة العربية - الروسية في المستقبل ودعامتها الأساس. وتنظر روسيا إلى دول الخليج، ولا سيما السعودية، بوصفها حليفة لها في سوق الطاقة العالمية لا منافسة لها. وتسعى روسيا إلى التنسيق والتعاون مع هذه الدول في إطار محورين أساسيين: **أوّلهما**، الحفاظ على استقرار السوق النفطية وضمان حدٍّ أدنى لأسعار النفط من خلال التحكّم في حجم الإنتاج، خصوصًا أن روسيا تشارك في اجتماعات «أوبك» بصفة مراقب. **وثانيهما**، الاستثمارات الروسية في قطاع النفط العربي؛ إذ تُقبل شركات النفط الروسية بشدّة على الاستثمار في قطاع النفط في الدول العربية من خلال المشاركة في عمليات البحث والتنقيب وتطوير الإنتاج. فروسيا تمتلك التكنولوجيا والخبرة اللازمتين في هذا المجال وفي مجال الصناعات البتروكيميائية، بحيث إنها تُعدّ من أكبر منتجي البتروكيميائيات في العالم من خلال شبكة مكونة من 15 شركة كبرى تنتشر فروعها في أنحاء العالم. وتُعدّ الشركات الروسية، خصوصًا «لوك أويل» و«غاز بروم»، من كبرى الشركات العالمية العاملة في مجال الطاقة. وقامت بالفعل بين روسيا وعدد من الدول العربية جملة من المشاريع العربية التي هي نواة لتطوير التعاون في هذا المجال، وفي مقدمة هذه الدول السعودية ومصر والجزائر والسودان وسورية وليبيا.

على الصعيد الاقتصادي، تمثل المنطقة العربية سوقًا مهمّة ذات قدرة استيعابية كبيرة للصادرات الروسية من السلع الاستراتيجية والمعمّرة، مثل الآلات والمعدّات والأجهزة والشاحنات والحبوب. ووصلت قيمة التبادل التجاري بين روسيا والدول العربية في عام 2011 إلى 10 مليارات دولار. وتأتي مصر والجزائر والمغرب في طليعة شركاء روسيا التجاريين في المنطقة. ويميل الميزان التجاري عادة إلى مصلحة روسيا بفارق كبير جدًّا. هذا علاوة على عشرات المشاريع المشتركة التي حصل الاتفاق والتعاقد بشأنها، وتقدّر قيمة عقودها بمليارات الدولارات، وهي ستتأثّر حتمًا بإلغائها أو تأجيلها نتيجة موجة عدم الاستقرار التي تجتاح الدول العربية.

تسعى روسيا كذلك إلى تنشيط صادراتها من الأسلحة إلى المنطقة، لا انطلاقًا من رؤى سياسية أو أيديولوجية، وإنما انطلاقًا ممّا تمثّله عوائدها من موارد مهمّة للدخل القومي. ولا يقتصر ذلك على حلفائها التقليديين في المنطقة، ولا سيما سورية والجزائر وليبيا واليمن، بل يتعدى إلى أسواق جديدة في الأردن ودول الخليج العربي التي كانت تقليديًا سوقًا للولايات المتحدة والدول الغربية. وأعلن أناتولي إيسايكين، رئيس شركة «روس أوبورون إكسبورت»، أن الشركة فقدت إيرادات تبلغ مليارَي دولار أميركي بسبب الثورة في ليبيا، وهي قيمة عقود أُبرمت مع طرابلس وتضمّنت أسلحة وقطع غيار للأسلحة السوفياتية الصنع لدى ليبيا، أي بما مثّل 90 في المئة من أسلحة القوات المسلّحة الليبية ومعدّاتها.

تتعاظم المصالح الروسية في الحالة السورية، وتتصدّرها القاعدة العسكرية الروسية في ميناء طرطوس لخدمة سلاح البحرية الروسية، وخدمة السفن الروسية التي تؤدّي مهمّات عسكرية في منطقة البحر المتوسط وخليج عدن، وتتيح لها التزوّد بما تحتاج إليه من الوقود والمؤن والمياه، وأعمال الصيانة. وصرّح القائد العام للقوات البحرية الروسية، الفريق البحري فيكتور تشيركوف، أن روسيا لا تعتزم التخلّي عن قاعدتها البحرية العسكرية في ميناء طرطوس السوري، الأمر الذي يوضّح مدى أهمية القاعدة

لروسيا[18]. ويضاف إلى هذا مبيعات الأسلحة إلى سورية، والتبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والتقني بين البلدين، وكذلك الرعايا الروس في سورية (نحو 30 ألف شخص من الزوجات الروسيات وأبناء الزيجات المختلطة).

في ضـوء التداعيات السـلبية المتوقعة لهـذه الثورات بـإزاء المصالح الروسية، أكّدت موسكو أنّها تريد استقرار الأوضاع في بلدان الشرق الأوسط لأنّ أي قلاقل في المنطقة سـتضرّ إضرارًا مباشـرًا بمصالح روسيا. وترى أن سـورية هي حجر الزاوية في أمن منطقة الشـرق الأوسـط، وعدم اسـتقرار الوضع فيها سـيؤدّي حتمًا إلى زعزعة الوضع في بلـدان مجاورة، خصوصًا لبنان. كما أنّها سـتؤدّي إلى صعوبات في المنطقة كلّهـا، وإلى تهديد حقيقي للأمن الإقليمي.

3 - العوامل المتعلّقة بالداخل الروسي

إن خبرة روسيا تجعلها متمسّـكة بمبدأ عدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وأكثرَ حذرًا من المدّ الثوري داخلها، على الرغم من أن قادتها نفوا هذا التخوّف. فروسـيا من الدول التي شـهدت موجـات عنيفة من عدم الاسـتقرار، خصوصًا في منطقة القوقاز الروسـي طوال التسـعينيات، وصولًا إلى الاسـتفتاء على الدستور الشيشـاني الجديد في عام 2003، وتولّي أحمد قادروف مقاليد السلطة في الشيشـان. ولمّا كانت موسكو قد استخدمت القوة بصرامة للقضاء على ما سـمّته التمرّد الشيشاني، فإنه لا قِبَل لها على انتقاد نظم تستخدم الأسلوب ذاته لقمع المعارضة في الداخل.

كما تشهد روسـيا بين حين وآخر احتجاجات تطالب بمزيد من الحريات والديمقراطيـة. وكان هناك انتقـادات من الحزب الحاكم (روسـيا الموحدة) للانتخابات المحلية التي أجريت في آذار/ مـارس 2010، وأثارت تحفّظات الحزب الشيوعي والحزب الليبرالي الديمقراطي، وحزب روسيا العادلة، وهي

(18) انظر: فيكتور تشيركوف في: وكالة أنباء نوفوستي، 25/ 6/ 2012.

القوى التي اتهمت السلطات المحلية وحزب «روسيا الموحّدة» بتزويرها. كما نُظّم كثير من المسيرات احتجاجًا على الانتخابات الرئاسية لعام 2012، وإعادة ترشيح بوتين لنفسه، وعلى نتائج الانتخابات وفوزه بفترة رئاسية جديدة. ثمّ إن تأييد الثورات في الخارج قد يؤدّي إلى تشجيع مثل هذه الاحتجاجات الداخلية، وتهديد الاستقرار السياسي في روسيا، وربّما النظام القائم برمّته.

على صعيد آخر، وجّه رئيس الحكومة آنذاك بوتين إلى الرئيس ميدفيديف انتقادات داخلية شديدة إليه لعدم استخدامه حق النقض ضدّ صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973 بشأن ليبيا، إذ ندّد بالقرار ورأى أنّه «معيب وخاسر ومدمّر لأنّه يسمح بكلّ شيء، ويذكّر بدعوات من القرون الوسطى إلى شنّ حملات صليبية، ويجيز التدخّل في أراضي دولة ذات سيادة». وأوضح استطلاع للرأي أن 90 في المئة من الروس يوافقون بوتين الرأي. كما دعا البرلمان الروسي («الدوما») مجلس الأمن الدولي إلى وقف إطلاق النار والعنف والهجمات على السكّان المدنيين في ليبيا، ودعا برلمانات فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة وإيطاليا وكندا وغيرها من الدول المشاركة في العملية العسكرية إلى مساندة وقف العمليات القتالية التي تلحق أضرارًا بالبنى التحتية المدنية الليبية، وتؤدّي إلى وقوع ضحايا بين المدنيين، الأمر الذي أحدث تحوّلًا واضحًا في الموقف الروسي الرسمي تجاه ليبيا، ودفع الرئيس ميدفيديف إلى الدعوة إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي، «بنصّه وروحه، وليس وفق التفسيرات العشوائية من بعض الدول»، والنظر إلى عمليات حلف الأطلسي على أنّها «تدخل سافر في شؤون الدولة الليبيّة».

مع عملية تبادل السلطة في روسيا وعودة بوتين إلى الكرملين، من الطبيعي أن يبدي تشدّدًا في الموقف من تدخّل الغرب في سورية، خصوصًا مع تأييد البرلمان الروسي ضرورة حماية سورية، ومنع تكرار السيناريو اللّيبي عندها.

4- الخبرة السلبية للتفاهمات مع واشنطن

تؤكّد الخبرة الروسية السابقة في تعاملها مع الولايات المتحدة والغرب أن التفاهمات تطيح عادة مصالحها، ولا تحترم واشنطن وعودها وتعهّداتها. وتعتقد موسكو أن واشنطن وحلفاءها تجاوزا نص القرار بشأن ليبيا وطبّقوه وفق أهوائهم. وأثّر ذلك في الموقف الروسي من سورية، وأدّى إلى حذر موسكو في الحالة السورية ورفضها تكرار سيناريو التدخّل الأميركي فيها تحت أي مظلّة. وأوضح لافروف أن نظام حظر الطيران يفترض تدمير الطائرات الحربية التابعة للقذّافي في حالة تحليقها، وكذلك تدمير وسائل الدفاع الجوي عند محاولتها إعاقة إجراءات الطيران الدولي الذي يضمن حظر الطيران العسكري الليبي من دون تجاوز لهذا. و«أشار إلى أنّ الدعم العسكري الذي تقدّمه دول الناتو للثوار تجاوز، من وجهة نظره، الأطر المحدّدة لنظام حظر الطيران العسكري الليبي»، وأن «الناتو يقصف ليبيا لفترة أطول ممّا قصف يوغسلافيا. فقد قُصفت الأخيرة 78 يومًا، بينما يجري قصف ليبيا منذ أكثر من خمسة أشهر»[19].

كذلك انتقد نائب وزير خارجية روسيا غروشكو عمليات الناتو في ليبيا، إلّا أن «قمّة الحلف في لشبونة كانون الأول/ ديسمبر 2010 أقرّت العقيدة الاستراتيجية للحلف التي تضمّنت وعودًا باحترام ومراعاة قواعد القانون الدولي في عملياته. ومع الأسف خرجت أفعال قوات التحالف والناتو عن إطار قراري مجلس الأمن الدولي 1970 و1973 وبذلك فإنها تضع صدقية التزامات لشبونة موضع الشكّ»[20].

ثم إن تجاوز الدول الغربية نصّ القرار بشأن ليبيا وتطبيقه على النحو الذي يخدم مصالحها أثّرا في الموقف الروسي من سورية، وأدّيا إلى حذر موسكو ورفضها تكرار سيناريو التدخّل الأميركي تحت مظلّة الأمم المتحدة، أو أي مظلّة أخرى.

---

(19) انظر: سيرغي لافروف في: وكالة أنباء نوفوستي، 24/ 8/ 2011.

(20) انظر: سيرغي لافروف في: وكالة أنباء نوفوستي، 4/ 8/ 2011.

أيقنت روسيا من الدرس الليبي، وقبله العراقي - الإيراني، أن عائد التفاهم مع الولايات المتحدة وإبرام صفقات خاصّة بالمواقف الروسية داخل الأمم المتحدة أو خارجها لا يتناسبان أبدًا مع حجم الخسائر التي تلحق بها جرّاء التدخّل الأميركي السافر في هذه الملفّات. ويتضمّن ذلك الخسائر الاقتصادية المباشرة نتيجة إلغاء العقود المبرمة، والنيل من صورة روسيا وصدقيتها كحليف أو شريك يُعوَّل عليه. ولذا، فهي عازمة على الثبات على موقفها في الحالة السورية، خصوصًا أنها استعادت مكانتها كقوة كبرى، وتستطيع مقاومة الضغط الأميركي ورفض الانصياع للإرادة الأميركية، بل الوقوف بحزم في وجه المخطّطات الأميركية، كما جرى في أزمة أوسيتيا الجنوبية في عام 2008.

تقف روسيا موقفًا أكثر وضوحًا وصرامة في وجه محاولات تدخّل الولايات المتحدة وفرنسا وحلفائهما في سورية. وهناك إصرارها على أن يقرّر السوريون وحدهم مسار ثورتهم ومستقبل بلادهم. وتدعم هذا التوجّه الأهمية الاستراتيجية لسورية بالنسبة إلى روسيا، وخصوصية العلاقة بين البلدين، مقارنة بأيٍّ من الدول الأخرى التي تربطها بروسيا مصالح، مثل ليبيا والعراق وإيران.

ثالثًا: تداعيات الموقف الروسي من الأزمة السورية

إن المأساة الإنسانية المؤلمة والصراع على السلطة في سورية هما تطوّر مفصلي لا يتوقّف عليه مستقبل العلاقات الروسية - العربية فحسب، وإنّما مستقبل المنطقة كلها أيضًا، وكذلك توازنات القوى فيها، وشكل النظام العالمي الجديد.

1 - مستقبل العلاقات الروسية - العربية

إن مواقف روسيا داخل الأمم المتحدة وخارجها أثّرت، من دون شكٍّ، في صورة روسيا لدى قطاع من الشارع العربي عمومًا، والسوري خصوصًا؛ إذ أدّى استخدام روسيا الفيتو إلى اندلاع تظاهرات في بعض المدن السورية

مندّدةً بالموقف الروسي الداعم للقيادة السورية والمعرقل للعقوبات الدولية، ورافعةً شعارات ضد روسيا جاء فيها «لا تدعموا القتلة... لا تقتلوا السوريين بمواقفكم»، «النظام يذهب ويبقى الشعب». وأحرق المتظاهرون العلم الروسي في مدينة حمص ودرعا في مشهد لم تألفه الساحة العربية، حتى في أثناء الغزو السوفياتي لأفغانستان. وهُوجِم الخبراء الروس مرارًا في سورية، كما قامت المعارضة السورية باعتداءات متعدّدة على السفارة الروسية في لندن كان آخرها قذف المبنى بالحجارة في 17 آب/ أغسطس 2012[21].

من ناحية أخرى، سيُلقي تناقض المواقف بين روسيا وبعض الدول العربية - خصوصًا السعودية وقطر، ومصر مؤخّرًا - بظلاله حتمًا على العلاقات العربية - الروسية، خصوصًا العلاقات بدول الخليج التي بدأت تشهد توتّرات ملحوظة هي أوضح ما تكون في حالة قطر والسعودية.

إلّا أن هناك مجموعة من العوامل تدفع في اتجاه استمرار التعاون العربي - الروسي، أوّلها حرص روسيا على استمرار روابطها بالعالم العربي، وتنمية التعاون المثمر في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاستراتيجية. وهناك آفاق رحبة للتعاون الروسي - العربي في مجالات الطاقة النووية وتكنولوجيا الفضاء وتطوير البنية الصناعية العربية، وهو التعاون الذي بدأ فعلًا على نطاق محدود لا يتّفق مع حاجات الدول العربية، ولا مع ما يمكن أن تقدّمه روسيا من دعم تقني في هذا المجال. ولروسيا أيضًا دور متزايد وملحوظ في تنمية البنية الصناعية في كثير من الدول العربية، وتحديث البنية الصناعية التي شُيدت في فترة الاتحاد السوفياتي.

يضاف إلى هذا حاجة الدول العربية إلى الدعم السياسي الروسي في ما يتعلّق بقضايا المنطقة؛ فموقف روسيا منها يتّسم بالاعتدال والتوازن وتأييد الحقّ العربي، وعليه تُعقد آمال الدول العربية في مزيد من العدالة والإنصاف في مواقف المجتمع الدولي تجاه القضايا العربية المختلفة، ولا سيما القضية

(21) وكالة إيتار - تاس، 17/ 8/ 2012.

الفلسطينية، فروسيا عضو الرباعية الدولية المعنية بالتسوية السلمية في الشرق الأوسط، وعضو دائم في مجلس الأمن، وهي وسيط نزيه من وجهة النظر العربية يسعى إلى التسوية السلمية مراعيًا مصالح الأطراف كافة، خلافًا للولايات المتحدة التي تدعم إسرائيل دعمًا مطلقًا، وهي الطرف الدولي الوحيد الذي يحتفظ بقنوات مفتوحة مع جميع أطراف القضية، ومنها حركة «حماس» التي تراها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي منظّمة إرهابية. كما أنّها أكثر ميلًا واستعدادًا للتعاون مع العالم العربي باعتباره كيانًا إقليميًا، وهي بذلك تختلف في موقفها عن دول كبرى أخرى ترفض من حيث المبدأ مفهوم الوطن العربي، وتسعى إلى إذابته في كيان أكبر «شرق أوسطي» أو «متوسطي» غير متجانس ولا محدّد الهوية، وتجد مصالحها في ضرب الوحدة العربية وتفتيت العالم العربي.

إن موسكو أميل إلى ترجمة أهدافها ومصالحها إلى علاقات تعاون تخدم مصالحها ومصالح الأطراف العربية. وبقدر قراءتها السليمة والمبكرة للتغيرات في المنطقة، سيكون نجاح السياسة الروسية في تجاوز التحديات التي تفرضها واستغلال الفرص المتاحة ورصيدها التعاوني، لإعادة صوغ وترتيب علاقاتها بالدول العربية، والحفاظ على وجودها ومصالحها، خصوصًا أنها لا تسعى إلى تحقيق مكاسب سياسية أو ممارسة دور أمني أو عسكري ينافس الوجود الأميركي المكثّف في المنطقة العربية، وإنّما إلى شراكة استراتيجية بالمعنى الاقتصادي والتقني ذات عائد اقتصادي مباشر لروسيا، وعائد تنموي حقيقي لدول المنطقة.

إن روسيا عازمة على الاستمرار في دفع علاقاتها بالعالم العربي قُدُمًا، إذ تراه جارًا مهمًّا ترتبط به بعلاقات صداقة تقليدية واحترام متبادل، وقاعدة راسخة من التواصل الحضاري والتاريخي والتعاون الاستراتيجي على مدى عقود طويلة. وهي قادرة على إعادة ترتيب علاقاتها ومواجهة التحديات التي تفرضها التغيرات المصاحبة للثورات العربية.

2 - مستقبل توازن القوى الإقليمي

ليس هناك تصـــور واضح وغالـــب لاتّجاه ميـــزان القـــوى الإقليمي في المســـتقبل القريب؛ فثورات الربيع العربي ســـتؤدّي إلى بروز متغيرات إقليمية جديدة تمامًا. ومع نهاية مرحلة التحوّل ســـوف يعاد تعريف الحلفاء والخصوم والمنافسين، ويعاد رســـم خريطة القوى والتحالفات في المنطقة بأكملها، نظرًا إلى التغير الســـريع والجذري الذي تمرّ به. ولا شـــكّ فـــي أن تطورات الأزمة الســـورية ســـوف تلقي بظلال واضحة في هذا الإطار، خصوصًا إذا سقط نظام الأسد ووصلت المعارضة المســـلحة الموالية لتركيا والخليج إلى السلطة. ففي هذه الحالة، ستخســـر إيران وحليفها الأســـاس «حزب الله»، وسيتراجع محور المقاومة، وقد يكون هذا مقدمة لضرب إيران، لتصبح إسرائيل الرابح الأكبر من ذلك كلّه.

يظلّ الأمر معقّدًا، وقد ينتهي بأنْ يخســـر الجميع، فما يحدث في البحرين والمســـيرات الاحتجاجية المتواصلة في المنطقة الشـــرقية في السعودية يثيران كثيرًا من التســـاؤلات عن امتداد الربيع العربي إلى منطقة الخليج. وتتباين آراء المحلّلين والساسة، فهناك من يرى أن ثورات الربيع العربي، وإنْ ألقت بظلالها على منطقة الخليـــج، لن تحدث في دولـــه تغييرات جذرية وعميقة لأســـباب عدة، لعلّ أهمّهـــا الموقف الأميركي؛ فالولايات المتحـــدة لن تدعم التغيير في الخليج كما فعلت في الـــدول العربية الأخرى. كما أن اســـتقرار الخليج يبدو مصلحة أميركية مباشرة، حيث أكبر قاعدة عســـكرية أميركية في قطر، ويتمركز الأسطول الخامس الأميركي في البحرين، إلى جانب القوات الأميركية الضخمة في الكويـــت وغيرها من دول الخليج. يضاف أن مثل هـــذه التغييرات قد يُخلّ بميزان القوى في المنطقة لمصلحة إيران، خصوصًا لأن قادة الاحتجاجات في السعودية والبحرين والقوة الدافعة لها هم من الشيعة في البلدين. في حين يرى بعض آخر أن الأمور أكثر تعقيدًا ممّا تبدو، وإذا كان عام 2011 هو عام سقوط الجمهوريات في العالم العربي، فإن عام 2013 أو ما يليه قد يكون عام سقوط

الملَكيات العربية، وإن دعم دول الخليج للثورة السورية ومن قبلها الليبية ولقوى سياسية بعينها في مصر يعطي شرعية لمطالب التغيير ويشجّع الثورة داخلها، وإن وهم الدعم الأميركي غير صحيح حيث تؤكّد الخبرة السابقة أن الولايات المتحدة ليس لها أصدقاء أو حلفاء، وإنّما لها خدم قد تتخلّى عنهم وتبيعهم في أي لحظة، وأن من يوقِد نارًا في الجوار يجب ألّا يأمن شرّها، وأن الثورة آتية لا محالة في باقي الدول العربية.

على الرغم من اختلاف الآراء، من المؤكّد أن هناك تغييرًا جوهريًا في ميزان القوى الإقليمي ستشهده المنطقة خلال الأعوام القليلة المقبلة، وإنْ لم تكنْ ملامح هذا التغيير واضحة المعالم، ويكتنفها الغموض والضبابية.

3 - هيكل النظام الدولي الجديد

إن التطورات المصاحِبة لثورات الربيع العربي في سورية، والموقف الروسي منها، هما أحد أبعاد المخاض الصعب لنظام عالمي جديد. إذ شهد العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين بدءَ حقبة جديدة في العلاقات الدولية تتضمّن تحوّلًا تدريجيًا إلى نظام دولي متعدّد القوى، وله صبغة آسيوية واضحة. وأصبح هذا التغير حقيقة جليةً. فالنجم الأميركي أخذ أفوله يتسارع منذ منتصف العقد الماضي، إذ تتراجع الهيمنة الأميركية، وتتصاعد قدرات دول أخرى مثل روسيا والصين وغيرهما من القوى الآسيوية المهمّة والفاعلة إقليميًا. وترغب هذه الأخيرة في أن يكون لها دور مؤثّر في إطار نظام دولي أكثر توازنًا وربّما يكون أكثر عدالة. والأمر دفع كثيرًا من المتخصصين إلى الاعتقاد بأن مثلما القرن التاسع عشر هو القرن الأوروبّي والقرن العشرين هو القرن الأميركي، فإن القرن الحادي والعشرين هو القرن الآسيوي. صحيح أن هذه القوى الصاعدة لا تستطيع حتى الآن فرض أجندة عالمية، لكنّها استطاعت تحجيم الولايات المتحدة وإعاقة حركتها في مواقف عدّة، من أبرزها الأزمة السورية.

لا شكّ في أن ثبات روسيا على موقفها خلال الأزمة السورية، كما حدث خلال أزمة أوسيتيا الجنوبية في عام 2008، له دلالاته في هذا الخصوص، لأن الوصول إلى تسوية للأزمة السورية سيتضمّن في هذه الحالة تنازلًا ولو محدودًا من واشنطن؛ فروسيا تُفضّل الانتقال السلس للسلطة، أو ما يُطلق عليه النموذج اليمني الذى يتضمّن رحيل الأسد، مع الحفاظ على النظام القائم بانتقال سلمي للسلطة إلى أحد رموز نظام الأسد أو إلى أحد رموز المعارضة المعتدلة. وترى في هذا السيناريو إنقاذًا للدولة والشعب السوريين، والمنطقة بأسرها، وحماية للمصالح الروسية في سورية بالحد الأدنى.

ترفض موسكو تمامًا انتقال السلطة إلى أي فصيل من المعارضة المسلّحة، وكذلك التدخّل العسكري الخارجي والتحوّل إلى مواجهة عسكرية إقليمية، وربّما مواجهة دولية شاملة. وأشار رئيس الوزراء الروسي ميدفيديف إلى ذلك بقوله: «في لحظة ما، يمكن أن تتمخّض الخطوات الرامية إلى تقويض سيادة الدولة السورية عن اندلاع حرب إقليمية واستخدام السلاح النووي، وأنا لا أريد تخويف أي أحد»[22]. فالسيناريو الليبي لن يكون لمصلحة روسيا، لأنّه لا يمكن تصوّر أن المعارضة المسلّحة التي ناصبتها روسيا العداء تعمل على استمرار التقارب والتعاون معها. كما أن التدخّل الأميركي في سورية سوف يقضي على أي نفوذ روسي فيها، وقد يكون مقدّمة لصوملة سورية، الأمر الذي يطيح كلّ شيء، ويخرِج سورية كما أخرج العراق، من المعادلة الإقليمية، بعد أنْ كانت فاعلًا رئيسًا مهمًّا فيها.

إن تداعيات ما يحدث في سورية تتجاوز حدودها وحدود الإقليم لتشمل العالم بأسره، وستظل علامة بارزة ونقطة تحوّل في النظام الدولي، ومؤشّرًا إلى مكانة روسيا في هذا النظام والتحوّلات المأمول بها باتجاه نظام تعدّدي يتيح فرصًا جديدةً وآفاقًا واعدة للدول المتوسّطة والصغرى، ومنها الدول العربية.

---

(22) انظر: ديمتري ميدفيديف في: وكالة أنباء نوفوستي، 17/ 5/ 2012.

تعقيب

مروان قبلان

مقدّمة

تشهد المنطقة العربية أحد أهم الصراعات في فترة ما بعد الحرب الباردة، وتشكّل سورية محور هذا الصراع وساحته. يأخذ هذا الصراع أبعادًا ومستويات مختلفة، فهو صراع روسي – صيني من جهة، وغربي من جهة أخرى، وهو صراع إقليمي على النفوذ يأخذ طابعًا مذهبيًا. تلامس دراسة نورهان الشيخ «روسيا والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي» بعض جوانب هذا الصراع، وتحديدًا موقف الطرف الروسي، فيما تغفل جوانب أخرى مهمة. ومن الواضح أن نقطة الانطلاق تشكل إشكالية أساسية فيها؛ فهي لا تزال ترى الموقف الروسي في سياقات الحرب الباردة، وتاليًا تعتبره موقفًا أكثر توازنًا، ويخدم في نهاية المطاف القضايا العربية. والحقيقة أن الموقف الروسي من مجمل قضايا المنطقة، ومن بينها المسألة السورية، لا يسعى إلا إلى حماية المصالح الروسية التي يشوبها كثير من الغموض واللغط.

أولًا: إشكالية العلاقة الروسية – السورية

أنهى الرئيس السوري السابق حافظ الأسد في أواخر عهده الطويل نفوذ قادة كبار في النظام (مثل قائد الجيش حكمت الشهابي، ورئيس شعبة المخابرات العسكرية علي دوبا... وغيرهما)، وتواصلت تلك العملية خلال

سني حكم بشار الأســد الأولى، وأقصي نتيجتها، نائب رئيس الجمهورية عبد الحليم خدام ووزير الداخلية غازي كنعان[23].

أثارت تلك السياسة قلق روسيا على نفوذها في سورية، لأنها كانت تعتبر المســؤولين المبعدين أصدقاء لها، كما أغاظها ســلوك حاكم دمشق الجديد، خصوصًا أنه امتنع عن زيارة موســكو حتى الســنة الخامســة من وصوله إلى ســدة الحكم، واســتعاض عن ذلك بزيارة إلى كل من باريس ولندن. وأشــار المســؤولون الروس إلى تلك الحقيقــة منذ انطلاق الثورة الســورية، مؤكدين أن بلادهم لا تملــك أي علاقات خاصّة بنظام الأســد، وأن علاقات روســيا الاقتصادية والتجارية بســورية لا تقارن بحجم علاقاتها بأوروبا[24]. فما الذي يدفع روسيا إلى التمسك بنظام بشار الأسد؟

ثانيًا: حقيقة المصالح الروسية في الأزمة السورية

عندما بدأت الأزمة السورية كانت موسكو منشغلة بقضايا داخلية وأخرى خارجية لم تكن ســورية من ضمنها. داخليًا، كانت الاستعدادات تجري لإعادة فلاديمير بوتيــن إلى الكرمليــن. وأدى الدعــم الأميركي المــادي والمعنوي للمعارضة الروسية - التي تعاظم نفوذها، واتهامها بوتين بالإشراف على تزوير الانتخابات البرلمانية في تشــرين الثاني/ نوفمبر 2011، ثم انتقلت لتســتهدف عودته إلى الرئاسة - إلى اعتقاد روسي بأن واشنطن تسعى إلى نقل رياح التغيير العربي إلى موسكو[25]. من جهة ثانية، أثار الاستغلال الأميركي لقراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (1970 و1973) بشــأن ليبيا، وتحوير الهدف من

(23) يتناول تقرير لموقع «ســيريا بوليتيــك» <http://syria-politic.com> هذه القضية الحساســة، ويشير إلى أن مســؤولين أمنيين كبارًا تدربوا في الاتحاد السوفياتي السابق تم إقصاؤهم عن مواقعهم في عهد بشار الأسد لمصلحة مسؤولين آخرين.

(24) خلال المراحل المبكرة للثورة الســورية، أعلن فلاديمير بوتين، وكان حينها رئيســًا لوزراء روسيا، من باريس، أن حجم المصالح الاقتصادية الروسية في سورية لا يقارَن بحجم مصالحها مع فرنسا وبريطانيا، مشيرًا إلى أن بشار الأسد اختار زيارة لندن وباريس كأول عواصم خارجية يزورها. وكرر بعده المسؤولون الروس هذه المقولة، وأشار إليها مؤخرًا وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف.

(25) جورج سمعان، «موسكو في حساباتها السورية... والروسية،» **الحياة**، 30/ 1/ 2012.

حماية المدنيين إلى إطاحة معمر القذافي، استياءً شديدًا في موسكو التي شعرت بالغبن بعد أن خسرت عقود تسليح مع نظام القذافي بمليارات الدولارات[26].

لا شــك في أن هذين العاملين الآنيين شكّلا محددات رئيسة للموقف الروسي من الأزمة السـورية، لكن استمرار موسـكو على موقفها بعد نحو عامين على انطلاق الثورة السورية، يؤكد وجود **عوامل جيوستراتيجية أكثر ديمومة وأهمية.**

ثالثًا: العامل التركي والخوف من تيارات الإسلام السياسي

شكّل ارتياب موسكو من دعم أميركا لتيارات الإسلام السياسي في العالم العربي، وعدم ممانعة وصولها إلى السـلطة، أحد المحددات المهمة للموقف الروسـي من الأزمة السورية؛ إذ لم تخف موسـكو قلقها من تصاعد هذا المد في أقاليمها الإسلامية، وهي التي لم تنس بعدُ تجاربها في أفغانستان والشيشان. فضلًا عن ذلك، تتوجس روسيا من تنامي النفوذ التركي في العالم العربي بفعل النجاح الاقتصادي والسياسـي الذي حققه النموذج الإسـلامي لحزب العدالة والتنمية. وباعتبار أن تركيا وارثة الدولة العثمانية وخصم روسـيا التاريخي، مع ملاحظة ما لها من نفوذ وامتدادات في جمهوريات آسـيا الوسـطى الإسلامية، فلا بد أن يؤثر ذلك في الحسابات الروسـية. وساهم النظام السوري في تغذية مخاوف روسـيا من تعاظم النفوذ التركي من جهة، وارتباطه بتيارات دينية من جهة أخرى، عبر تصوير الاحتجاجات على أنها حركة إسلامية سنّية تسعى إلى إطاحته وإحلال نظام قريب من أنقرة في سورية. لذلك قررت موسكو أن تلعب لعبة الإسلام الشـيعي الذي تقوده إيران في مواجهة الإسلام السنّي الذي تمثّله تركيا، انطلاقًا من أن سـقوط الأول الذي تمثّل سورية أهم أركانه، يعني تحولًا استراتيجيًا لغير مصلحتها في منطقة الشرق الأوسط. إن وصول نظام سنّي إلى الحكم في سـورية يشكّل مبعث قلق رئيس لروسـيا، كما جاء على لسان وزير خارجيتها سـيرغي لافروف، لأن ذلك يضعف المواقع الإيرانية ويهدد بعزلها من جهة، ويؤدي من جهة أخرى إلى تقوية خصومها في أنقرة والرياض، وإلى

(26) رائـد جبر، «منتدى فالداي: روسـيا تحاول تعويض خسـائرها بالدعوة إلـى الاتعاظ من تجربة ليبيا،» **الحياة**، 2/3/2012.

ازدياد النفوذ التركي في المنطقة، وما يستتبع ذلك من تداعيات على توازن القوى في البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى، وهي مناطق تحظى باهتمام روسيا الكبير. من الملاحَظ أيضًا، أن روسيا تميل تاريخيًا إلى دعم حكم الأقليات لاعتقادها أن هذه الأقليات لا تستمد قوتها من الداخل، بل من الخارج، وهي لذلك، تبقى معتمدة في دعمها على روسيا، بعكس حكم الأغلبية.

رابعًا: العامل الإيراني

شكّلت إيران خلال العقد الماضي مشكلة حقيقية بالنسبة إلى روسيا، فهي من جهة تخشى تزايد نفوذها الإقليمي على حساب الدور الروسي، ومن منافستها لها في قطاعي النفط والغاز، ومن إمكان حصولها على السلاح النووي، بما يعنيه ذلك من تضخّم غير مقبول للنفوذ الإيراني. وفي المقابل، ترى روسيا في إيران خطًا دفاعيًا أساسًا لها، لناحية جنوح الغرب إلى مد نفوذه إلى التخوم الجنوبية لروسيا. وسعت روسيا دومًا، ومن قبلها الاتحاد السوفياتي، إلى منع تغلغل النفوذ الغربي في إيران، فنراها تجتاح إيران خلال الحرب العالمية الثانية لمنع بريطانيا من السيطرة بشكل كامل عليها، كما حاولت إطاحة الشاه من خلال دعم حزب تودة الشيوعي.

تعتبر روسيا أن وجود إيران قوية في مواجهة واشنطن يُعَدّ أمرًا حيويًا لأمنها القومي، لذلك ترى أن ما يجري في سورية يستهدف إيران بالدرجة الأولى، وهذا ما عبّر عنه علنًا الرئيس الروسي في مقابلة له في تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

خامسًا: مشاريع الطاقة

يعدّ سعي موسكو إلى التمسك بمكانتها كعملاق في حقل الطاقة من المصالح الروسية البارزة في الأزمة السورية؛ فهي تسعى إلى منع المنافسين الكبار من مزاحمتها اقتصاديًا واستراتيجيًا، وتعتقد أنه مع تناقص عدد سكانها، واضمحلال دورها، وانتقالها من قوة عالمية إلى قوة إقليمية، فإن قطاع الطاقة

قد يحقق لها مكانة لم تتمكن من تحقيقها عبر القوة العسكرية والمنافسة مع الغرب. لذلك تجد أن علاقاتها بالمنافسين الكبار في حقل الطاقة، ومنهم إيران، ترواح بين الفتور والتوتر.

يمثل التنافس الدولي والإقليمي على خطوط نقل الغاز والنفط من الدول المطلة على الخليج العربي أحد المحددات المهمة للموقف الروسي من الأزمة السورية؛ فروسيا تخشى أن يؤدي سقوط النظام السوري إلى زعزعة مكانتها المهيمنة على سوق الغاز الأوروبية كنتيجة لاحتمال مد الغاز القطري عبر السعودية وسورية وتركيا إلى أوروبا، وهذا من شأنه أن يحرم الكرملين ورقة رابحة استراتيجيًا واقتصاديًا.

سادسًا: العوامل الداخلية: الموقف الروسي من مفهوم الثورة (نظرية النخبة في مقابل الرعاع)

لدى النخبة الحاكمة الروسية حساسية مفرطة تجاه مفهوم الثورة عمومًا؛ فمن منطلق تفكير نخبوي بحت، تعتقد هذه النخبة أن الشعوب والعامة غير قادرة على تحديد مصالحها، والثورة من وجهة النظر هذه، هي فعل جماهيري غوغائي يستجلب الفوضى ويؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار. ولما كانت النخب الحاكمة الروسية شبيهة من حيث تكوينها وصفاتها - مافيوية فاسدة ومستبدة - بالنظم العربية المستبدة، وتحاول الإيحاء بأنها تتخذ مواقف صلبة في مواجهة الخارج المتآمر والطامع، فإنها تخشى فعلًا أن تنتقل عدوى الثورات إليها.

من جهة أخرى، يرى القادة الروس أن اتخاذ مواقف مناكفة وقوية تجاه الغرب، تحقق لهم شعبية في الداخل الروسي. ومن اللافت أن كثيرًا من الخبراء يذهبون إلى أن الروسي مستعد للصبر على المرض والبرد والجوع، في سبيل أن يرى بلاده في مكانة قوية على الساحة الدولية. وهذا ما يفسر إعجاب كثير من الروس بشخصية جوزف ستالين والمكانة التي حققها لبلاده على الساحة الدولية، على الرغم من الأثمان البشرية الباهظة.

يمكن القول إن تلك العوامل تشكّل محدّدات مهمة للتحرك الروسي تجاه سورية. ويمكن أن نضيف إليها امتعاض موسكو الشديد من محاولات الغرب في فترة ما بعد الحرب الباردة لإطاحة قوانين الأمم المتحدة، عبر شنّ الحروب تحت ذرائع التدخل الإنســاني. قد يبدو هذا الأمر شــكليًا للبعض، لكن وضع القواعد التي ســتحدد ســلوكيات الدول لعقود مقبلة، يمثل أحد أبرز مطالب القوى الكبرى في النظام الدولي، وهو في صلب التفكير الروســي الذي يسعى إلى فرض روســيا شــريكًا على الغرب في النظام الدولي الذي يتأسس حاليًا. وتاليًا، ليس أقل من أن تســتغل روســيا الأزمة في ســورية لإعادة التوازن إلى قواعد القانون الدولي وفق ما تعتقده هي على أقل تقدير.

من جهة أخرى، أســفرت الأزمــة الاقتصادية العالمية عــن تغيّر ملحوظ في موازين القــوى الدولية، لكن الموازين الجديــدة بحاجة إلى اختبارات قوة تظهرها وتدل عليها. وجاءت الأزمة في ســورية لتشكّل أحد تلك الاختبارات، التي تعول عليها موســكو (وبيجين أيضًا)، لتثبيت التبدل في موازين القوى من ناحية، وللردّ على ما جرى في ليبيا من ناحية ثانية.

من أجل هذه الأســباب ذات الطابع الجيوســتراتيجي كلها أمّنت موسكو شبكة حماية دولية للنظام الســوري، لكنها لا تربط سياساتها بمصير أشخاصه، ومن ثم، فهي لن تجد غضاضة في الاســتغناء عنهم شرط بقاء توجهات النظام الخارجية على حالها، وهذا ما يفســر تركيز موســكو الكبير في الآونة الأخيرة على وضع المؤسسة العسكرية السورية ومستقبلها، التي تعتبرها بحكم تدريبها وتسليحها الضامن الأساس للنفوذ الروسي في سورية[27].

(27) انظر: ســمعان، «موسكو في حســاباتها الســورية». كان لافتًا التصريح الذي أدلى به نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريابكوف عقب قمة الثماني الكبار (G8) التي عُقدت في كامب ديفيد في 20-21 أيار/ مايو 2012، إذ صرَّح بأن «تغيير الســلطة في دمشق بشكل جذري سيكون مقبولًا بالنسبة إلينا إذا لم يرافقه سفك الدماء والتدخل الأجنبي وتسليح أحد الأطراف والتحريض على استخدام القوة وغير ذلك، وأي بديل سيكون مرضيًا لنا بغضّ النظر عن النتائج». انظر: «الخارجية الروسية: بنود البيان الختامي لقمة الثماني حول ســوريا مقبولة تماما لدى موسكو،» موقع ســيريا نيوز: <http://www.syria-
= news.com/readnews.php?sy_seq=148346>.

خلصت روسيا إلى أن سقوط النظام في دمشق - لا رموز النظام - يعني إضعافًا لإيران التي غدت تشكّل جزءًا أساسيًا من استراتيجية موسكو لمواجهة المشروع الأميركي والدور التركي الصاعد[28]. وبانتظار نضج الموقف الأميركي لإبرام صفقة استراتيجية مع موسكو في عموم الصراع الدائر في الشرق الأوسط، فإن روسيا ستبقى على الأرجح متمسكة بموقفها[29].

سابعًا: بعض الملاحظات على ورقة نورهان الشيخ

لعلّ أهم المآخذ على دراسة نورهان الشيخ، أنها ما زالت تنظر إلى العلاقات الأميركية - الروسية والمصالح الروسية في المنطقة العربية من منظور الحرب الباردة، على الرغم من التغيرات الاستراتيجية الكبيرة التي طرأت على المشهدين الإقليمي والدولي خلال العقدين الماضيين.

= هناك من يميل إلى ربط التغير في الموقف الروسي بالتصريحات التي أدلى بها رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية اللواء أفيف كوخافي في واشنطن، ونقلتها صحيفة هآرتس أنه «بينما كان يعتقد في السابق أن بقاء النظام السوري يخدم مصالح إسرائيل، فإنه بات يعتقد اليوم أن سقوط النظام سيخدم على نحو أفضل مصالح إسرائيل». انظر: أسعد تلحمي، «الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية تعتقد أن سقوط الأسد يخدم مصالح إسرائيل،» **الحياة**، 17/ 5/ 2012. لكن الأهم في هذا الصدد هو ما صرح به وزير الحرب الإسرائيلي إيهود باراك لشبكة سي إن إن (CNN)، خلال زيارته الأخيرة إلى واشنطن، عندما قال: «أعتقد أنه لا بد من إيجاد طريقة... لتغيير النظام في سورية، ومن الأفضل اعتماد الطريقة اليمنية، أي ترك الأسد وفريقه يغادرون البلاد... من دون تفكيك الحزب والاستخبارات والقوات المسلحة». انظر: «باراك: الرئيس السوري «انتهى أمره»،» **الحياة**، 18/ 5/ 2012، وأمال شحادة، «داني أيالون لا يستبعد ضربة عسكرية أميركية ضد إيران وباراك يفضل النموذج اليمني في سوريا،» **الحياة**، 17/ 5/ 2012.

(28) George Freidman, «Russia's Strategy,» Stratfor, 24 April 2012.

(29) هناك ميل شديد في وسائل الإعلام إلى تفسير الموقف الروسي من الأزمة السورية بأنه بسبب وجود عقود سلاح بين الطرفين أو اهتمام الروس بالقاعدة البحرية في طرطوس. لكن هذه الأسباب ضعيفة جدًا في فهم الموقف الروسي المتشدد في دعم النظام؛ فعقود السلاح الروسية مع سورية لا تكاد قيمتها تُذكر، أمّا قاعدة طرطوس فهي صغيرة جدًا، ولا تستطيع استيعاب السفن الروسية الكبيرة. وفقدت أهميتها بالنسبة إلى الروس بعد أن وافقت أوكرانيا على تجديد العقد الذي يسمح لأسطول البحر الأسود الروسي باستخدام القاعدة البحرية في سيفاستوبول الذي كان من المقرر أن تنتهي مدته في عام 2017. للوقوف على هذا التفسير، انظر مثلًا: بهاء أبو كروم، «أين يقف ميزان المصالح الروسية عربيًا،» **الحياة**، 14/ 3/ 2012.

أميركا مثلًا هي في العموم دولة «ستاتيكو»، لذلك فإن اتهامها بالعمل على تمزيق المنطقة كما جاء في الدراسة، قد لا يعكس حقيقة الموقف الأميركي؛ إذ تدرك أميركا أن ضعف السلطات المركزية العربية يؤدي عادة إلى نشوء تنظيمات دينية متطرفة («حزب الله»)، تشكّل خطرًا عليها وعلى إسرائيل. كما أن دخول المنطقة في حالة نزاعات وحروب وتقسيمات جديدة يعني فوضى تؤدي إلى رفع أسعار النفط، وربما توقف إمداداته، وهذا آخر ما تريده واشنطن.

فضلًا عن ذلك، هذا يتناقض مع تأكيد الباحثة حرص أميركا على الاستقرار في منطقة الخليج وعدم تعريضها لهزات عنيفة. تقول الباحثة: «إن فقدان سورية يعني فقدان روسيا حليفها القوي والحقيقي الوحيد في العالم العربي. وهذا بدوره يعني أن روسيا ستخسر منطقة الشرق الأوسط برمّتها، وأن المقاومتين الفلسطينية واللبنانية ستفقدان دعامة أساسية لصمودهما، وأن النفوذ الأميركي في المنطقة سينتشر بلا حسيب أو رقيب من وجهة النظر الروسية. وسيكون من الصعب جدًا على إيران أن تستمر في صمودها أمام الضغط الغربي». هذا غير صحيح؛ فسورية ليست حليف روسيا الحقيقي، بدليل أن روسيا قامت ببيع بشار الأسد مباشرة عقب تفجير مبنى مجلس الأمن القومي في دمشق، من خلال تصريحات سفيرها في باريس الذي أشار إلى أن الأسد مستعد للرحيل.

إن ما يعني روسيا في سورية هو المؤسسة العسكرية والأمنية، وتحديدًا جهاز الاستخبارات العسكرية، وليس بشار الأسد. وهي تشاطر أميركا الهمّ نفسه، فأميركا لا تريد انهيار الدولة السورية وتكرار التجربة العراقية، وهذا يتعارض مع زعم أنها تريد إضعاف النظام وتقسيم سورية والمنطقة.

لا تنظر الدراسة إلى التغير الذي حصل في السياسة الأميركية في عهد باراك أوباما، وهي تستمر في الحديث عن الفوضى الخلاقة، وكأن كوندوليزا رايس ما زالت وزيرة خارجية أميركا (2005-2006). والحقيقة أن واشنطن تخلت عن هذه السياسة منذ عام 2007، بسبب ما حصل في العراق وأفغانستان.

إن سورية لا تشكّل زبونًا رئيسًا للسلاح الروسي، فهناك مبالغات كبيرة في هذا الشـأن. كما أن القاعدة البحرية الروسية في طرطوس لا تُعتبر استراتيجية، فهي قاعدة صغيرة جدًا، وغير قادرة على استيعاب السفن الروسية الحربية الكبيرة. كما أن خدمات التموين التي تقدمها القاعدة تحصل عليها روسيا في مالطا وفرنسا والجزائر.

تبحث روسيا عن صفقة مع الولايات المتحدة، بحيث تستطيع ضمان مصالحها الأوسع في مناطق أخرى من العالم، في مقابل تخليها عن دعم النظام السوري. ومن ذلك، موضوع الدرع الصاروخية، والعلاقة بين روسيا وألمانيا، والدخول في منظمة التجارة العالمية، وتنظيم الانسحاب من أفغانستان.

صرّحت روسيا أكثر من مرة بأنها لن تفعل شيئًا إذا قام حلف شمال الأطلسي («الناتو») بتدخّل عسكري في سورية خارج إطار مجلس الأمن.

الفصل السادس

الأهداف والمصالح التركية في النظام العربي

سمير صالحة

أولًا: تركيا: التجربة والمصالح الإقليمية

يصر كثير من الباحثين والدارسين الذين يتابعون التجربة التركية على تقديمها نموذجًا يستحق الاستفادة منه، أو حتى اعتماده في دول المنطقة التي تطالب بالتغيير والإصلاح وحقّها في استلام دفّة الحكم. يتفاعل موضوع النموذج التركي في ضوء تجربة حزب العدالة ووصوله إلى موقع القيادة السياسية في تركيا في عام 2002.

إن التركيز في هذه الدراسة على التجربة التركية وتأثيراتها وعلاقاتها بدول المنطقة بعد الربيع العربي التي سيجري بحثها تحت عنوان «الأهداف والمصالح التركية في النظام العربي»، سيبدأ بالتعريف، ولو على نحو موجز، بالمشهد التركي وطريقة قراءته عربيًا: كيف تطرحه قيادات العدالة والتنمية وتناقشه؟ كيف يرى حزب العدالة والتنمية نفسه ويقدّم تجربته للآخرين؟ ما هي العلاقة بين العدالة والتنمية وكثير من الحركات الإسلامية الفاعلة في العالم العربي، وما هو حجم التداخل والتأثير والتفاعل؟ أين تقف التجربة التركية

اليوم بعد مرور أكثر من عام على انطلاقة الربيع العربي والحالة التركية ودورها في نقاط التجاذب والالتقاءً مع ما يجري عربيًا وفي أي اتّجاه يتقدّم الحوار بين الجانبين؟ هل من يروّج لها على أنّها نموذج للتقليد والتبنّي؟ هل يُجمِع إسلاميو تركيا على الوقوف وراء ما يقوله أردوغان عن العلاقة بين الدِّين والدولة، وبين الإسلام والعلمانية مثلًا؟ أين ستتعارض المصالح التركية والعربية في المستقبل وأين ستلتقي؟

1 - ملخّص لصورة الوضع القائم في تركيا اليوم ودروس التجربة التركية

تتجسد المواجهة في تركيا في تجاذب بين ضربين أساسيين من القوى: القوى العلمانية القومية التقليدية التي تشمل الجيش والقضاء والجامعات البيروقراطية، وقوى سياسية فكرية ودينية ديمقراطية ليبرالية تريد التغيير وتسلّم القيادة، مع وجود جماعات كرديةٍ تبحث لنفسها عن مكان ودور. وحُسمت هذه المواجهة في عام 2002 لمصلحة الطرف الثاني، مع تسلم العدالة والتنمية السلطة.

دفعت باتجاه التغيير في تركيا ثلاثة عوامل أساسية:

- القيادات التقليدية التي تفقد قواها وتتراجع لمصلحة المُحدَثين؛

- أكثر من ضغط داخلي وخارجي يطارد وعود التغيير والانفتاح، يقودها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية؛

- المعادلات الإنمائية السياسية الاقتصادية الاجتماعية التي لا تتوقّف لحظة في تركيا.

التعديلات الدستورية مسألة مهمّة في تركيا، لكن أردوغان قال مؤخّرًا إنّ الجمود في ما يتعلق بهذه المسألة بدأ يقلقه؛ فهناك إجماع على أن التعديلات الدستورية تحوّلت إلى قصّة «إبريق الزيت»، إذ يطالب الكلّ بدستور جديد على مقاسه.

من هنا تحرّكت الحكومة لمراجعة أولوياتها التالية:

- قانون جديد للبلديات وإعادة تنظيم عملها؛

- زيادة عدد خطوط ومحطّات الميترو في المدن الكبرى؛

- الخدمات الاجتماعية والصحية ونظام التقاعد المحدث؛

- المزيد من التجمّعات السكنية، والنجاح في مشروع إزالة أحزمة البؤس والفقر الجاثمة فوق صدر كثير من المدن.

إن إعادة الاعتبار إلى تاريخ تركيا العثماني لا يعني إعادة إنتاجه، وهو أمر مستحيل حتى لو هناك حالم يتمنّى ذلك. تريد تركيا أن تستخدم قوّتها الناعمة لتكون مركز جذب وقوة تأثير إيجابية في محيطها العربي والإسلامي، فتكون مركز جذب للاستثمارات والسياحة والعقود التجارية الكبرى وتبادل الخبرات وتوسيع التجارة والصناعة والمجالات المتعدّدة. أمّا ما تبقّى فهو مسائل من الممكن إرجاء مناقشتها.

خرج العدالة والتنمية بتركيا من عنق الزجاجة؛ إذ كانت البلاد في عام 2000 تمرّ بأزمة اقتصادية طاحنة ثم أصبحت تحتل المرتبة الـ14 في الاقتصاد العالمي، وهي الثالثة بعد الصين والبرازيل من حيث معدّلات النموّ.

استقبلت تركيا في العام الماضي 27 مليون سائح. وبلغت عوائد هذا القطاع 22 مليار دولار أميركي، وهي صاحبة أضخم ثروة زراعية في أوروبا والشرق الأوسط، وتحتل المرتبة 21 عالميًا بين الدول الصناعية.

يضع التقدّم الاقتصادي المطّرد مشكلات عديدة، مثل التفاوت الاجتماعي والنموّ غير المتوازن بين المناطق التركية، على سكة الحلّ؛ فأردوغان الذي قطع الطريق على نسبة بطالة وصلت إلى 1313.5 في المئة، استطاع أن يرفع نسبة تعاملات تركيا التجارية مع العالم العربي من 3.5 مليار دولار إلى 37 مليار دولار، وأنْ يحافظ على نسبة نموّ اقتصادي بمعدّل 6 في المئة على الرغم من الأزمة المالية العالمية.

تمثّلت أهم مؤشّرات تقدّم الاقتصاد التركي في عهد العدالة والتنمية في:

- قفز الناتج القومي الإجمالي بين عامي 2002 و 2008 من 300 مليار دولار إلى 750 مليار دولار، أي بمعدل نمو بلغ 6.8 في المئة.

- قفز معدّل الدخل الفردي للمواطن في الفترة نفسها من نحو 3300 دولار إلى نحو 10.000 دولار.

- تقوم تركيا هذا العام، أول مرة في تاريخها، بتقديم قرض للبنك الدولي بقيمة 5 مليارات دولار.

2- بين تنامي النفوذ والتحوّلات الجديدة

تكفي العودة عشرة أعوام فقط إلى الوراء لنتذكّر حجم الأزمات الاقتصادية والمالية الكبيرة التي كانت تركيا تعانيها، والتي لم تكنْ تهدّد اقتصادها فحسب، بل أيضًا عُملتها التي فقدت كثيرًا من قيمتها وتقديرها، وكذلك علاقتها التجارية والمالية بالدول والمؤسّسات الكبرى. وكانت مراكز رصد الاقتصاد المعروفة تضع تركيا دائمًا ضمن دائرة المناطق الحمراء المهدّدة التي يجب التعامل معها بحذر ودقّة. إذ كان حجم الديون الداخلية والخارجية وتأزّم علاقاتها مع البنك الدولي في مقدّمة بعض الصوّر والمشاهد التي برزت إلى الواجهة خلال تذكّر وعرض تلك الحقبة الصعبة من التاريخ الاقتصادي التركي الحديث.

حقّقت سياسة تركيا الخارجية، في فترة حكم حزب العدالة والتنمية، قفزة لافتة تجاه مختلف الدوائر الجغرافية المحيطة بتركيا والقضايا المثارة؛ فمن نظرية صفر مشكلات إلى التطور الكبير في العلاقات مع الدول العربية وإيران وروسيا والصين، وصولًا إلى تعزيز مكانتها الاستراتيجية في السياستين الأميركية والأوروبية، ما جعل تركيا دولة إقليمية مؤثّرة، وعزّز مكانة حزب العدالة والتنمية في عين الناخب التركي الذي بدأ ينظر باعتزاز إلى دور بلاده في الخارج.

خاضت تركيا في الأعوام الأخيرة تحوّلًا سياسيًا كبيرًا، فما هي العوامل الكامنة وراء تنامي نفوذ تركيا في الشرق الأوسط؟

- المصالحة مع التاريخ والجغرافيا.

- النظرة العربية الجديدة إلى تركيا.

- تعاظم قوة تركيا الاقتصادية في الإقليم.

- بحلول عام 2023، سيكون لتركيا جيش من الطراز الأول، ونفوذ أمني وعسكري أكبر.

لكنْ هناك أسئلة مركزية تنتظر الإجابة عنها:

أين تقف التجربة التركية اليوم بعد مرور أكثر من عام على انطلاقة الربيع العربي؟ هل تُجمِع القيادات الإسلامية في المنطقة على الوقوف وراء ما يقوله أردوغان عربيًا وإسلاميًا مثلًا؟ هل توافق على تقديم النموذج التركي العلماني إلى بلدان الربيع العربي لتعتمده خلال إقرار دساتيرها الجديدة، مع أن تركيا لم تحسم حتى الآن النقاشات بشأن دستورها الجديد؟

إن دور حزب العدالة والتنمية التركي وتأثيره في إيصال بعض الحركات الإسلامية إلى السلطة في العديد من بلدان الربيع العربي هما في طليعة المسائل التي يناقشها كثيرون من الباحثين والدارسين، متابعين التجربة التركية ومصرّين على تقديمها نموذجًا يستحق الاستفادة منه أو حتى اعتماده في دول المنطقة التي تطالب بالتغيير والإصلاح، وحقّها في استلام دفّة الحكم. فهل هذا صحيح؟ وإلى أي مدًى يمكن قبوله؟ وما هي فرص نجاحه؟

بدأت صورة جديدة تظهر إلى العلن وتقول إنّ مهمّة حزب العدالة والتنمية في الدفاع عن النموذج التركي والترويج له غاية في الصعوبة، وإن المشهد اليوم أمام تجارب ثورات الربيع العربي، وتحديدًا مع انفجار الأزمة السورية وتشابكها على هذا النحو، يذكّر بمشهد الإمبراطورية العثمانية في آخر أيامها عندما تراجع الموقع والدور أمام دخول قوى إقليمية ودولية

متنافسة على ميراث الرجل المريض، وتريد تصفية حساباتها مع الإمبراطورية التي هدّدت أسوارهم وحصونهم عقودًا طويلة، وهم لن يسمحوا لها اليوم أيضًا بتكرار تجربتها هذه، مستغلّةً الفراغ الاستراتيجي وتراجع دور البعض ونفوذه.

إن تركيا في جميع الأحوال لن تكون دولة حيادية، أو راغبة في اعتماد سياسة متوازنة كانت تطبّقها قبل وصول العدالة والتنمية إلى السلطة. فهي باتت بعد التطورات الإقليمية كلها حلقة أساسية في تكتّل إقليمي ضدّ تكتّل آخر. وهي مدعوة إلى تبنّي مشروع تكتّل عربي جديد يبرز إلى العلن، كما أنّها ملزمة بدعمه ليكون نقطة حوار إيجابي لا بدّ منها كمقدّمة للعودة القوية إلى الدائرة العربية.

أردوغان في حديثه، في العام المنصرم (2012)، عن العلاقة بين العلمانية والدِّين أمام المصريين أراد أن يوجّه إلى من يهمّه الأمر أربع رسائل على الأقل: **الأولى** إلى الحركات الإسلامية في العالم العربي التي تتطلّع إلى المشاركة في السلطة، خصوصًا في البلدان المنخرطة في الربيع العربي، لكن لا تزجّ باسمه في لعبة التوازنات الراهنة. **الثانية** إلى جماعات التطرّف والتشدّد الإسلامي، داعيًا فيها إلى تحرير السياسة من نفوذهم وإحداث القطيعة معهم. **الثالثة** إلى الاتحاد الأوروبي، لمراجعة الموقف من تركيا وتمكينها من الانضمام شريكًا كاملًا في المجموعة الأوروبية. **الرابعة** والأخيرة إلى الدعايات الإسرائيلية في الغرب التي تدّعي أن تركيا تشجّع قيادات الربيع العربي بما يساهم في نشر التطرّف الديني، وتاليًا فإنّه بكلامه المنحاز إلى العلمانية أعلن موقفًا واضحًا من هذا الأمر.

المسألة هي أن سياسة «صفر مشكلات» التي تقوم على تجنّب الصدام مع مختلف القوى الدولية والإقليمية والسعي إلى التوافق معها، شرعت في التآكل تدريجًا حتى أصبحت تركيا مشتبكة مع العديد من الأطراف. وفرضت ظروف إقليمية عدة على أنقرة أن تغيّر موقفها، وتنخرط في صراعات كانت تأمل بتحاشيها، وتتصدّر الأزمة السورية هذه القضايا؛ فتركيا إذًا تعاني الاضطرار إلى

التصعيد في مواجهتها مع تل أبيب، بعد مقتل تسعة أتراك قبل ثلاثة أعوام في قافلة بحرية تركية كانت متّجهة إلى قطاع غزة.

كما تصاعدت حدّة الخلاف بين أنقرة وطهران في أعقاب موافقة الأولى على نشر رادار تابع للدرع الصاروخية الأميركية على أرضها، وهو ما رأته طهران تهديدًا واضحًا لمصالحها، خصوصًا مع تواتر الأنباء عن نيّة إسرائيل توجيه ضربة منفردة إليها.

ما يزيد من وطأة الأزمة التركية في الشرق الأوسط أن أنقرة اتّجهت للتأثير في المنطقة بعد أن يئست تمامًا من دخول الاتحاد الأوروبي في ظلّ ممانعة ألمانيةٍ - فرنسية، ما دفع أنقرة إلى البحث عن مجال نفوذ بديل في الشرق الأوسط. من هنا نرى تركيا بذلت جهدًا كبيرًا لإصلاح علاقاتها بدول المنطقة، وتحديدًا العالم العربي. وزيارة أردوغان الأخيرة إلى ألمانيا لن تقطع الطريق بمثل هذه السهولة على تراجع الحلم التركي بالعضوية الأوروبية.

مرةً أخرى يتوضّح المشهد الذي يوحي بأن من غير المقبول، أو حتى من غير المنطقي القول إن تركيا تقدّم نموذجًا لإسلام معتدل يمثّل نمطًا جديدًا في الإدارة والحكم يمكن تطبيقه في العالم العربي، وذلك لاعتبارات عدة، أوّلها أنّ تركيا نفسها تخوض حراكًا داخليًا لم تُحسمْ نتائجه بعد.

أوقعت الثورات العربية تركيا في موقف صعب لأنّ أنقرة لا تعرف حتى الآن الصورة المستقبلية للحكومات في المنطقة، والأمر يمكن أن يكون ضمانة لها تستطيع معها تثبيت سياستها الخارجية.

يبقى الخطر الأكبر المحدق بالدور الإقليمي التركي وصعوده هو تكرار الغرب للعبة ذاتها التي قادها عشيةَ الحرب العالمية الأولى باسم العرب والعالم الإسلامي نفسه ضدّ الأتراك تحديدًا، وذلك عندما أشرف على عملية إسقاط النموذج التركي ومحاولة دفنه لأنّه هدّد الداخل الأوروبي ووصل إلى عقر داره، وشكّل عقبةً كبيرةً أمام انتشاره وتمدده قرونًا من الزمن. فهل تكون مقولة الترويج للنموذج التركي خدعة غربية جديدة لإطاحة الصعود التركي مرة أخرى،

ولترك الأتراك والعرب وجهًا لوجه من جديد ومحاولة تقديم الأتراك على أنّهم هم الذين يبتعدون عن الإسلام الصحيح عندما تتزايد الخلافات في شأن تعريف النماذج وموقعها ودورها في المرحلة المقبلة؟ فالذين أطلقوا مصطلح النموذج التركي هم الإنتلجنسيا الغربية، والذين يروّجون له هم أقرب المقرّبين إليهم. وهو الطرح الذي سيتحوّل إلى مشكلة ستتفاقم إذا لم يتنبه الطرفان إلى مخاطر وسلبيات الترويج لمشاريع وبرامج لا يعرف أصحابها بعدُ حقيقة مضمونها والأطر التي تقدّمها وتتبنّاها وتطرحها كخيار جديد للتعايش الوطني أو القومي أو الإقليمي. فعلى المنطقة - وهي تناقش فكرة التموضع- ألّا تنسى النماذج التي طرحها الغرب بدائل أمام انسداد الأبواب والحلول مع نهاية الحرب العالمية الأولى بغطاءٍ كان اسمه الوصاية تارة والحماية تارة أخرى.

إن حزب العدالة والتنمية الذي يكرّر أن لا علاقة له بالتطرّف والتشدّد والإسلام الراديكالي سيقول مرّة أخرى إنّه مع التغيير والإصلاح في القوانين وفي الدستور التركي لكنّه يعرف أيضًا أن المشروع الديمقراطي في تركيا واكب مشروعًا آخر هو التحديث المستَمَدّ من أفكار التغريب التي أطلقت في أواخر العهد العثماني، وأنّ الديمقراطية والتحديث كليهما هبطا على صورة رزم جاهزة للتوزيع والانتشار سياسيًا وثقافيًا ودستوريًا واقتصاديًا أُخذَ بها لعقود طويلة، وجمعت التناقضات كلها ووحّدتها أمام نظام تعايش أسّس له أتاتورك وحمته المؤسّسة العسكرية لسنوات؛ وكان أهمّ خصائصه توفير التعايش بين العلمانية والإسلام المحافظ المعتدل الذي يرفض أي علاقة بالإسلام السياسي الذي كان يناقَش في تلك الحقبة.

العلمانية التركية نفسها تحتاج إلى قراءة توصيفية دقيقة تحدّد هل هي علمانية مميزة ابتكرها أتاتورك مؤسّس الجمهورية الحديثة، أم علمانية مركّبة تجمع ما يقوله كثير من المفكّرين والمثقّفين الغربيين، وتركت الأتراك حتى اليوم في حالة من المواجهة في موضوع تنظيم العلاقة بين الأقلّيات التي يصفها الدستور بالجماعات غير المسلمة ونظرة الدولة الرسمية إليها وإلى قوانينها المدنية ومؤسّساتها التعليمية ومراكزها الدينية تحت شعار اسمه العلمانية التي

لا يعرف أحـد أين تبدأ وكيف تنتهـي حدودها، فضلًا عـن وضع الجماعات العلوية التي تنتظر منذ عقود مراجعة جذريـة لموقعها ودورها داخل المجتمع التركي العلماني. فهو يعترف بها كشـريحة في هذا المجتمـع لكنّه لا يعترف بها دسـتوريًا وقانونيًا ودينيًا كقوّى لها مطالبها وحقوقها وخصائصها داخل هذا المجتمع الذي تمثّل الملايين منه.

هناك حقيقة أخرى لا يمكن تغييبها، هي أنّه خلال مناقشة أسباب إصرار الناخب التركـي على منح حكومة رجب طيب أردوغـان فرصة ثالثة لم تُعطَ لأي حزب سياسـي تركي آخر، نكتشف أن المواطن التركي بقراره هذا خلال بحثه عن الاسـتقرار السياسي كان ينشد أولًا الاسـتقرار الاقتصادي والمالي الذي وفّرته له حكومة العدالة والتنمية في الأعوام الأخيرة. إن الناتج المحلي الصافـي خلال الربع الأول مـن العام الحالي (2013) هـو 285 مليار ليرة تركية، أيْ ضعف مـا كان عليه هذا الرقم قبل أعوام، وخلال عام كاملٍ وقتها. هل سيستمرّ هذا الصعود؟ هل يقلق اسـتمراره تركيا وحدها؟ إن الإجابة عن هذه التساؤلات مرتبطة بالردّ مباشرة على تسـاؤل آخر: ما الذي سهّل لتركيا إطلاق العصر الذهبي وسـاعدها فيـه؟ هل هو البراغماتيـة التركية؟ وضوح الرؤيـة؟ انعدام الرؤيـة لدى كثيرين؟ عـدم وضوح أبعاد المشـروع التركي وأهدافه؟ غياب المنافس الإقليمـي الحقيقي؟ نجاح حزب العدالة في اللعب على تناقضات المنطقة؟

اللعبة لم تنته بعدُ، بل على العكس، ما زلنا في وسـطها؛ فالداخل التركي يتحرّك لكنّ الصعود التركي الخارجي لم يرافقه صعود داخلي سياسي دستوري، وثمة مشكلات تعوّق الصعود التركي الإقليمي التركي اليوم، تتقدّمها العلاقات التركيـة - الأميركية، فالعلاقـات التركية - الإسـرائيلية، فالعلاقات التركية - الأوروبية، فالعلاقات التركية - الروسية، فالعلاقات التركية - الإيرانية.

هل نجحت تركيـا حقًا في معادلـة أنْ يُقبل بها على أن تكون أطلسـية الملامح، أوروبية الحلم، شرق أوسطية الميول، منفتحة على إيران وروسيا في الوقت نفسه؟

ثانيًا: نقاشات النموذج وتأثيراته في الربيع العربي

لا خلاف على أن التحوّل الكبير في سياسة تركيا ومواقفها حيال العالمين العربي والإسلامي ظهر مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة قبل عشرة أعوام، وأنّ ذروة هذه القراءة المغايرة كانت مع انفجار ثورات الربيع العربي. لكنّ المسألة التي تقلق كثيرين من العرب والأتراك على السواء هي نظرة حزب العدالة والتنمية إلى هذه الحركات: فهل يراها تهديدًا لمصالحه الإقليمية والدولية؟ هل تُمثل حالة تقود إلى التوتّر الدائم في الدول العربية وتمنع الاستقرار السياسي والاقتصادي فيها؟ هل يريد أن يراها في الحكم تتسلّم زمام السلطة وتقود مسار عملية الإصلاح والتغيير في البلاد؟

طرحت أنقرة مثلًا التغيير والإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي وقبول التعددية السياسية ممارسةً وتطبيقًا، والحوار الحقيقي بين الأحزاب الحاكمة والمعارضة، لكنّها لم تطالب يومًا بإسقاط هذه الأنظمة بالقوة واللجوء إلى السلاح أو إراقة الدماء.

ربما يؤخذ على حزب العدالة والتنمية أنه عندما كان يدعو هذه الأحزاب والحركات إلى الانتفاض كان يذكّرها دائمًا بالحراك الإقليمي والدولي المحيط والقرارات والاستراتيجيات التي تُرسم على حين غفلة من قياداتها. فلم يُعطِ حزب العدالة والتنمية الأولوية لأيديولوجيات وتوجّهات وميول هذه الحركات وتجاربها في العمل السياسي، بل للظلم والعزل والإبعاد، أي ما ألحقته بها الأنظمة التي تعاملت معها وأصرّت على تهميشها، وعدم إفساح المجال أمامها للمشاركة في اللعبة السياسية والالتحاق بمؤسّسات الدولة الديمقراطية، وهو أبسط حقوقها المشروعة، كما ردّدت القيادات الإسلامية التركية وهي تبرر أسباب وقوفها إلى جانب هذه الحركات في ثورات الربيع العربي. وهذا يعني بصورة أو بأخرى أنّه يريد أن يراها في السلطة إذا كانت قادرة على الوصول بالأساليب المشروعة وما دام هو حقها في اللعبة الديمقراطية. ويريد أن يساعدها في الدفاع عن حقّها هذا الذي حُرمت منه لعقود، لكنّه لا يريد ذلك

عبر طرح برامجه وأفكاره وأساليبه هو لتأخذها وتطبّقها أو تعمّمها خلال وجودها في موقع القيادة.

ربّما يفوتنا ونحن نناقش طريقة تعامل الأتراك مع الربيع العربي، أن على الرغم من الترحيب الواسع بهذه الثورات التي تجري تحت شعار المزيد من الحريات والديمقراطية وإسقاط أنظمة دكتاتورية، يستوقفنا التعمّق في تحليل مواقف الأتراك أولًا عند تباعد التحليلات والأسباب والنتائج، وتحديدًا أسلوب أنقرة في التعامل مع ما يجري. فهناك من قبِل سيناريو المؤامرة التي فجّرت هذه الثورات لتخدم مشروع الشرق الأوسط الكبير، وربّما تلتقي أحزاب اليسار العلماني واليمين القومي التركي عند هذا الطرح بصورة أو بأخرى. ورآها بعض آخر عملية تصفية حسابات داخلية كان لا بدّ منها، وكان ينبغي أن تحدث قبل ذلك بكثير باسم إسقاط الدكتاتوريات الاستبدادية والأنظمة. ويتبنّى هذا الطرحَ ليبراليو تركيا قبل غيرهم. وهناك طرف ثالث رآه بمنزلة انفجار لا مفرّ منه أمام حجم تضييق مساحة الحريات والديمقراطية في هذه البلدان، لكنّها في النهاية أقلّ من ثورة وأكثر من حادث عابر، وستنتهي بالهدنة والمصالحة التي تُبقي الأنظمة في السلطة. وهنا يبرز موقف كثير من الجماعات الإسلامية التركية التقليدية. واللافت تكرار الموقف القاضي بأن ما يجري لن يترك تركيا بعيدة عن التأثّر بهذه التحوّلات، وأنّها ستتعرض هي، بصورة أو بأخرى، لارتدادات هذه الثورات. فالغيوم الداكنة المتراكمة في السماء التركية لا بدّ من أن تتحوّل إلى مطر غزير جارف وسيول، ويسبّب فيضانات تقود إلى التغيير في تركيا نفسها. فهناك أكثر من جماعة وقوة تنتظر الفرصة الملائمة للتحرّك، ويتقدّمها أكراد تركيا الذين يحاولون جاهدين الجمع بين الحالة الكردية في العراق والاستفادة من الحالة السورية بأسرع ما يمكن لنقل التجربة إلى الداخلين التركي والإيراني، على طريق تحقيق مشروع الدولة الكردية الكبرى وإنجازه. فالداخل التركي نفسه يشهد في هذه الآونة نقاشًا ساخنًا وانقسامًا بين المثقّفين على موقع النموذج التركي في المنطقة ودوره التركي. والنقطة الأهمّ التي تحتاج إلى نقاش وتوضيح في المرحلة المقبلة تتعلّق بنتائج الحوار بين

المثقّفين الأتراك أنفسهم بجناحيهم العلماني المتشدّد والإسلامي المحافظ في مسألة العلاقة بين الديمقراطية والإسلام. فحزب العدالة والتنمية يقول إنّه حزب ديمقراطي محافظ ذو هوية إسلامية لكنّه يطرح الإسلام المحافظ بدلًا من الإسلام السياسي خلال التعريف بهويته وأفكاره وبموقعه على الساحة السياسية التركية. لكن التخفيف من قيمة النموذج التركي وأهميته سيكون إجحافًا بحقّه، خصوصًا أمام الإجماع على تمايز التجربة التركية، والاستشهاد بأكثر من استطلاع للرأي بشأن هذه المسألة في تركيا وخارجها، كانت نتائجه لافتة حقًّا.

مع ذلك، تبقى المشكلة الكبرى التي تهدّد استمرار بقاء حزب العدالة والتنمية في الحكم أو تفرّده بالسلطة على أقل تقدير، هي أزمة إطلاق مشروع التحضير للدستور الجديد الذي وعد بإنجازه منذ أعوام، لكن أسبابًا سياسية وأمنية داخلية دفعته إلى إرجاء التحرّك الجدّي في هذا الاتّجاه. وكانت وعود حكومة أردوغان الأخيرة بأن يكون عام 2012 عامًا حاسمًا في موضوع الدستور الجديد والاختبارَ الجدّي الحقيقي، خصوصًا أن كثيرًا من الفاعليات السياسية والاجتماعية تلتقي كلّها عند ضرورة التحرّك السريع في هذا الاتّجاه لإنقاذ البلاد من دستور العسكر الذي أُقرّ قبل 30 عامًا ولا يزال ساري المفعول حتى اليوم.

إن على الأتراك قبل مناقشة النموذج والترويج له إعادة تعريف مصطلح الديمقراطية الذي يتبنّاه حزب العدالة والتنمية ويعتمده. هذه الديمقراطية بقيت مثار انتقاد دائم من أحزاب المعارضة وكثير من الليبراليين الذين قدّموا دعمًا مشروطًا لحزب رجب طيب أردوغان يتضمّن طرح هذه المصطلحات وإعادة تعريفها. فالديمقراطية التي يدافع عنها كثير من أركان العدالة والتنمية في هذه الآونة لها علاقة مباشرة بصعود التجربة التركية الاقتصادية. وهذا يعني ارتباطها المباشر بطرح موقع العولمة ودورها ببعدها الاقتصادي في التحكّم، واختيار التعاريف الأنسب للمصطلحات الفكرية والسياسية والعقائدية، وتنظيم العلاقة بين جميع هذه القواعد والأفكار الجديدة والمجتمع المتدين مثل تركيا، حتى لا يتحوّل إلى مجتمع ديني يهدّد مصالح هذا النموذج المعولم المراد تبنّيه ونشره.

لا يمكننا أيضًا إغفال موقع رجب طيب أردوغان ودوره وشخصيته «الثورية» المنتفضة في «التحريض والاستفزاز»، خصوصًا عندما بدأ الشارع العربي يردّد اسم أردوغان مناصرًا أول للقضايا العربية والإسلامية، ومدافعًا عن القضية الفلسطينية، ومتصديًا لإسرائيل وسياساتها في غزّة ولبنان والداخل الإسرائيلي، وذا قدرة على رفض ما تقوله وتطلبه الولايات المتحدة الأميركية كما حدث في الحرب على العراق في عام 2003.

ربما ما يدعم النموذج التركي الذي هناك من يصرّ على تقديمه والترويج له في هذه الآونة، هو انتشار كثير من القوانين والأفكار والقواعد السياسية بإرادة غربية مباشرة أو بتقليد عشوائي ضمّ العلمنة والديمقراطية والدِّين والحريات الفردية من دون تنظيم هذه العلاقات وتأطيرها، بل تركها تتواجه في ما بينها لتفسح في المجال أمام دخول القيادات والأحزاب الحاكمة على الخطّ ومحاولة فرض نفسها كقوة توازن لا بدّ منها لحماية وحدة الأرض والشعب والمؤسّسات.

لكن عندما يقدّم حزب العدالة والتنمية تجربته إلى بلدان الربيع العربي، فإنه يميز أيضًا بين التجربة التركية والتجارب الإسلامية في العالم العربي؛ ففي تركيا، لم يكن أي نقاش لمصطلح الإسلام السياسي، ومن يتبنّاه ويدافع عنه ويروّج له يُلزَم بدفع الثمن الباهظ في الاعتقال والسجن والنفي. فالحالة الإسلامية في تركيا كانت في أغلبيتها حركة مهادنة للنظام العلماني منذ عقود من الزمن. وعلى الرغم من جميع المطالب التي ردّدتها وناضلت من أجلها، فإنها لم تخرج إلى الشارع للتعبير عن رفضها لهذا النظام، بل كانت على العكس تساوم الأسس والمبادئ العلمانية الأتاتوركية في تركيا وتتعايش معها على الرغم من بعض الاستثناءات التي كانت هي الأخرى مكلفة لها، وأجبرتها على التراجع عن قرار انفصالها أو ابتعادها في المطالب، والعودة إلى حضن العلمانية، لتتحرّك وتناضل ضمن الخطوط العامّة التي فرضتها حتى اليوم.

بإيجاز، ربما يعرف حزب أردوغان أنه قد يختلف في تصوراته ومواقفه من التعريف بالديمقراطية والعلمانية والعدالة والمشاركة السياسية وحقوق

المرأة، عـن التصوّرات والحلول التـي تقدّمها الحركات الإسـلامية في دول الربيع العربي، لذلك ربّما لا يريد حتى السـاعة أن يكـون الكفيل أو الضامن لهذه الحركات في المستقبل لأن على الرغم من شرعية المطالب، فإنه لا يعرف كيف سـتترجم على الأرض علاقاتها بالأحزاب والقوى السياسية والاجتماعية والدينية الأخرى، ولا يريد أن يرى نفسـه في ورطة اسمها الحامي الأول لهذه الحركات والشريك الأول لها، فيدفع ثمن أي فشـل أو تراجع كتجربة ناجحة في تركيا لكنّها فاشلة في تسويق نموذجها على مستوى المنطقة.

لا يريد حزب العدالة والتنميـة أن يغامر ليجد نفسـه «المروّج» للأفكار والسياسـات والاسـتراتيجيات الغربية فـي المنطقة. ويظهر فـي موقع العقل المدبّر لهذه الحركات الإسـلامية بعدما كان، حتى الأمس القريب، يقيم أفضل العلاقات مع كثير من الأنظمة السـاقطة وفي مقدّمها النظام الليبي، أو الأنظمة المهدّدة بالسقوط، وبينها النظام السوري.

ففي مطلع التسعينيات، ساهم سقوط نظام القطبين وتراجع التهديد الروسي ضد جاره الجنوبي في إعطاء الفرصة مرّة أخرى للحركات الإسـلامية لتتحرّك وتُثبت وجودها ودورها على الأرض، لكن جهدها كله كان ضمن حدود لم ترد هي تجاوزها. كمـا أن النظام وقواه الضاغطة لم يقبـلا بمنحها فرصة الاقتراب من المحظورات والخطوط الحمر التي حدّدها حُماتـه، مع التذكير مرّة أخرى بأن شعارات الإسلام السياسـي التي كانت مرفوعة في كثير من البلدان العربية والإسـلامية كانت ضعيفة جدًّا في المدن التركية، ولم تخـرج عن إطار بعض الأجنحة والتيارات التي كانت ملزمة بالتنسيق مع الحركات الإسلامية التقليدية إذا كانـت تريد البقاء على قيـد الحياة. ولم يكن حزب العدالـة والتنمية، على الرغم من كل ما يُقال ويُكتب، جزءًا من مشـروع الإسلام السياسي، وثمة كثير من قواعده تتبنّى هذه الأفكار. وربما يكون الحزب قد قَبِل من قواعده أن تتحرّك تحت جناحيه، لكنّه لم يسـمح لهـا بالتأثير في اسـتراتيجياته وقراراته ومواقفه التي ظلت تتبلور في إطـار الهدنة والتوافق مع أركان النظـام العلماني المدنية والعسـكرية على السـواء. وتجنّب عدم اسـتفزازهم قبل ضمانه القوة الكافية

القادرة علـى الردّ والتحدّي. وهذا ما حدث في عام 2002 عندما بدا المشـهد تصفية حسابات بين الإسلاميين أنفسهم، لكنّه كان في الحقيقة بداية التحرّك نحو استلام السـلطة التي طال انتظارها. فحكومة رجب طيب أردوغان أفرحها حتمًا أن ترى عشرات الآلاف من الشباب في ميادين مدنهم يهتفون للإصلاح وإسقاط الأنظمة ليس باسـم الربيع العربي فحسب، بل أيضًا باسـم انتزاع حقوقهم من أنظمة وقيادات رفضت حتى الأمس القريب الإصغاء إلى ما قالته قيادات العدالة والتنمية عن التغيير فـي المنطقة. وأفرحها أكثر أن يكون الغـرب وقياداته هما المستهدّفين اللذين يُحمّلان بعض المسؤوليات عمّا يجري لأنّهما كانا شريكين وداعمين لهذه الأنظمة ورموزها، إذ سـتكون هناك مراجعة جذرية وشـاملة في العلاقات مع هذه البلدان، ربما تقود إلى تراجع مُكلف في التقارب والتنسيق.

تحدث كثيـرون من الأتراك خـلال تقويم الربيع العربـي عن الإجحاف والغبن والاضطهاد الذي تعرّض له العديد من شـعوب الدول العربية بحرمانها فرص المشاركة والتعبير وصناعة القرار، والاسـتفادة بصورة عادلة من تقاسم الثروات. لكنّ النقطة الوحيدة التي لم تُناقـش داخل تركيا بما فيه الكفاية حتى اليوم تبقى هوية من سيقود اللعبة ويطرح نفسه النموذج الحقيقي في تركيا؟ هل سـيكون حزب العدالة والتنمية دائمًا أم الحركة النورسية المتزايدة انتشارًا وقوةً وصعودًا، وهي الحركة التي أسّسها سعيد نورسي في أواخر القرن التاسع عشر من خلال مجموعة من الأفكار والأسـس التي يتّقدمها أنّ الإسلام هو دين الله الموجّه إلى الإنسانية جمعاء، ويحمل الرسائل الإلهية على مدى العصور، وهي حركة تتبنّى فكـر وموقع ودور الإيمان والعبـادة والعدالة والأخلاق والفضيلة والاعتدال أساسًا للتعامل والحوار بين المدنيات والحضارات؟

ثالثًا: عوامل النجاح وأسباب الفشل

تتقدّم هنا إلى الواجهة مسـألة الصعود التركي الـذي أزعج بعضًا وأغاظ بعضًا آخر إقليميًـا، لكنّه ترك آخرين في حالة من الإعجـاب والانبهار. وربما يكون هذا هو المسـألة التي دفعت إلى التّوقف عند موضوع «النموذج التركي» الذي كان حـزب العدالة والتنمية بقيـادة رجب طيب أردوغان الشـرارة التي

أضرمت النار في عود ثقابه، وقادت إلى هذا الحوار المتفاعل مع ازدياد توسّع رقعة ثورات الربيع العربي وانتشارها المتواصل في غير مكان.

مقارنة بالحالة العربية، لم يكن افتقاد العالم العربي القوة القادرة على تحريك مسائل الحريات والديمقراطية على طريق الوصول إلى السلطة فحسب هو الذي ميّز الصعود التركي، بل هناك أيضًا عجز كثير من هذه الشعوب عن المشاركة ولو في أبسط مجالات التعبير عن الرأي، وهي الانتخابات المحلية، إذ كانت القيادات الإسلامية التركية تقطع هناك شوطًا واسعًا مع هيمنتها على عدد من المدن والأقضية التي تديرها وتنظّم شؤونها اليومية في تركيا، وتكسب المزيد من الدعم والإعجاب حتى في صفوف العلمانيين المتشدّدين الذين عاشوا خيبة أمل مع أحزاب يسارية أو يمينية تقليدية لم تقدّم حلولًا لأولوياتهم الحياتية ومشكلاتهم اليومية، كتوفير المياه والكهرباء والمحروقات وتنظيم حركة المرور والتلوث البيئي.

كانت الولايات المتحدة الأميركية سباقة، كعادتها في مثل هذه المسائل، إلى التنويه والإشادة بالنموذج التركي والإنجازات الكبيرة التي حقّقها داخل تركيا وخارجها. وربّما تكون مسارعة الرئيس الأميركي أوباما إلى زيارة تركيا مقدمة للترويج لهذا النموذج وضرورة الاستفادة منه وتبنّيه؛ فكانت تركيا أوّل بلد إسلامي يقصده بعد وصوله إلى مقعد الرئاسة ويوجه منها الرسائل المشيدة بها وبدورها الإقليمي وبتجاربها الغنية.

ليس من الضرورة هنا التذكير مرّة أخرى بتناقض الموقف الأميركي الذي يشيد بوصول العدالة والتنمية إلى الحكم، ويذكّر بقوة التحالف التركي - الأميركي وأهميته الاستراتيجية ودور المؤسّسة العسكرية التركية في التأسيس لهذا التقارب وحمايته على مدى عقود طويلة، وبوقوف واشنطن إلى جانب هذه المؤسّسة أو التغاضي عن الرسائل التي وجهتها إلى الداخل التركي ودورها المؤثّر في الحياة السياسية التركية اليومية، وكان في مقدّمها إطاحة حكومة الإسلامي نجم الدين أربكان في عام 1997.

اللافت خلال مناقشة النموذج التركي هو التوقّف عند أهمّ التحوّلات التي طرحها في الفكر والممارسة، وتتلخّص في رفع معادلة قبول التغيير في فكر الإسلاميين لا في الفكر الإسلامي نفسه، على عكس عدد من الحركات الإسلامية التي اعتمدت المعادلة المعكوسة في مواقفها، وهو ما كلّفها الابتعاد أكثر فأكثر عن القواعد الشعبية التي وصلت إلى حالة من الخيبة بسبب رهانها على هذه الحركات لتنتشلها من الحالة الصعبة التي تعيشها.

رابعًا: الناجح هو التجربة لا النموذج

إن المسألة الأهمّ التي ينبغي مناقشتها وحسمها في رأينا هي تحديد النموذج التركي الذي نتكلم عليه خلال الدفاع عنه، ومحاولة الترويج له: أهو نموذج تركيا ما قبل مصطفى كمال أتاتورك وحتى تاريخ إعلان الجمهورية في عام 1923، أمْ نموذج ما بعد هذه الحقبة، بعدما توسّعت رقعة انتشار الحالة العلمانية في البلاد، أمْ أنّنا نتحدّث عن مرحلة التغيير والتحوّل التي انطلقت في عام 2002، تاريخ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة؟

إن نموذج ما قبل إعلان الجمهورية في تركيا يعني العودة إلى الحالة العثمانية، إذ وُجّهتْ إلى وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو غير مرّة تهمة أنّه يدعم هذا النموذج في السرّ، ويتبنّاه كمشروع استقرار إقليمي بديل في التعايش والتقارب بين دول المنطقة وشعوبها، فهو الوحيد القادر على توفير التقارب والانفتاح بين فسيفساء سياسية ودينية وعرقية من هذا النوع، أم أننا نتحدّث عن التجربة الأتاتوركية التي أطاحت الإمبراطورية العثمانية، وطرحت نموذج الدولة الحديثة، والديمقراطية المنفتحة على الغرب في أكثر من مكان، لكنّها قطعت مع الشرق في أكثر من مكان وابتعدت عنه.

إنّ إقرار وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس في عام 2005 بدعم الاستقرار في المنطقة على حساب الديمقراطية كان كفيلاً بتلخيص الرؤية الغربية بين حماية مصالحها والوقوف إلى جانب مطالب التغيير والإصلاح والديمقراطية.

استغل حزب العدالة باحتراف فرص تراجع نفوذ القوى الكبرى في المنطقة بسبب اعتراضات ورفض سياساتها الإقليمية ورفضها، وطرح نظرية تصفير المشكلات مع الجيران، وقدّم حلولًا تتعارض مع سياسات التهديد والفوقية التي كانت الحكومات التركية السابقة تعتمدها في علاقاتها مع دول المنطقة، وعرّف نفسه بأنّه حزب تجديدي لكنّه لم يتخلّ عن هويته الإسلامية المحافظة، وقبِل المساهمة في حلّ غير أزمة إقليمية، أو اعتماد مواقف لافتة إلى جانب القضية الفلسطينية والمسائل العربية الكثيرة. هذه كلّها خطوات تعكس حقيقة أن قيادة حزب العدالة أتقنت موضوع ملء الفراغ الاستراتيجي الذي تركته وفرة من الدول العربية؛ فهو استفاد حتى النهاية من موقفه المعارض لأميركا في حربها على العراق في عام 2003، كما استفاد من مواقفه المعارضة للسياسة الإسرائيلية في المنطقة ضد الشعب اللبناني الذي تعرض لأكثرَ من اعتداء، والشعب الفلسطيني خلال الحرب الإسرائيلية على غزّة في عام 2008.

مع إعلان الجمهورية في مطلع العشرينيات، قرّرت تركيا اعتماد مبدأ أن السيادة هي للشعب ليكون هو من يقود ويحكم على الرغم من جميع النواقص والسلبيات التي لا تزال تعيشها في تطبيق هذه النظرة حتى اليوم. أمّا الدول العديدة في منطقتنا فتبنّت شعارات مماثلة لم تدخل يومًا حيّز التطبيق وظلّت حبرًا على ورقٍ، أو شعارًا مرفوعًا على صفحات الدساتير والقوانين التي أكل الدهر عليها وشرب، لكنّها مع ذلك كانت تدير القرار في هذه الدول عشية ثوراتها في الأمس القريب.

عند محاولة حصر وتعداد أهمّ العوامل التي تعزّز مقولة أن تكون تركيا نموذجًا للدوّل العربية التي تتحرّك تحت شعار ربيع العالم العربي، نجد أنّ في مقدّمها:

- الموقع الجيوسياسي والجيوستراتيجي التركي، والاستفادة من تأدية دور جسر العبور التاريخي والثقافي والاقتصادي بين الشرق والغرب وبين العالمين الإسلامي والعربي.

- تركيبة المجتمع التركي الثقافية التاريخية الدينية.

- أهمية التجارب التركية وتنوعّها عبر القرون، والخبرات المكتسبة في مجالات الحكم والإدارة.

- وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام 2002، والأسلوب الذي اعتمده في إدارة شؤون الداخل وتحديد السياسات والاستراتيجيات الإقليمية والدولية، وتحقيقه الكثير من الأهداف والتطلّعات التي وضعها في المجالات الاقتصادية والإنمائية والسياسية والإصلاحية الداخلية.

- الاستفادة من فرص غياب المنافس العربي والإسلامي القادر على طرح نفسه نموذجًا بديلًا تستفيد دول المنطقة وشعوبها من خصائصه ومميزاته، ويؤثّر فيها ويقنعها بتبنّي المعالم التي يقترحها للتغيير والانفتاح في المنطقة كما فعلت حكومة العدالة والتنمية في الأعوام العشرة الأخيرة.

- نجاح العدالة والتنمية في إبعاد المؤسّسة العسكرية عن الحياة السياسية بعد عقود طويلة من التحكّم في مركز القيادة السياسية من وراء الستار.

- الخطوات السياسية الإصلاحية التي أُنجِزت على الأرض على طريق تعزيز الديمقراطية وتمركزها في الحياة العامّة من خلال جملة من القوانين والتعديلات الدستورية التي شملت قوانين الانتخابات والإعلام وتوزيع السلطات ووقوف القواعد الشعبية إلى جانب حكومة رجب طيب أردوغان طوال عقد كامل، ودعمها بقاءه في السلطة والقيادة، أكان ذلك على مستوى البلديات أم تحت سقف البرلمان. وهنا نقطة يجب عدم إغفالها هي أن المواطن التركي أعطى صوته ودعم خيار الحزب الواحد في السلطة بحثًا عن الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي كانت تركيا قبل عام 2000 تعاني كلّ سلبياته ومشكلاته.

- نجاح الإسلاميين في تركيا مبكّرًا في تصفية حساباتهم العقائدية والفكرية في ما بينهم. وجاء الحسم في عام 1997 بعد خصومة وفراق بين

العقل المدبّر في الإسلام السياسي التركي نجم الدين أربكان، وتلامذته وأقرب أعوانه في الإدارة، الذين انفصلوا عنه وقرّروا لعب ورقة تغيير اللغة والأسلوب من دون التخلّي عن إسلاميتهم السياسية، وقدرتهم على كسب القواعد إلى جانبهم حتى اليوم.

حتى لا يختلّ التوازن، لا بدّ، ولو بإيجاز، من إلقاء نظرة سريعة على العقبات والمسائل التي تحول دون الاعتقاد أن تركيا نموذج مقبول يمكن تبنّيه والدفاع عنه كخيار بديل لبلدان ثورات الربيع العربي، ويتقدمها:

- ضرورة قبول طرح أن لكلّ دولة خصائصها ومميزاتها التاريخية والثقافية والدينية والسياسية، وهي لا يمكن التفريط فيها أو تركها لمجرّد أن التغيير ضرورة تقتضي التطلّع إلى النماذج القائمة، واختيار الأنسب بينها، ليكون النموذج التركي هو المطروح لكونه الأقرب جغرافيًا واجتماعيًا إلى دول المنطقة.

- لعبة التوازنات العرقية والدينية واللغوية القائمة في المنطقة تتطلّب الحذر في التعامل مع موضوع النماذج البديلة، حتى ولو كانت ناجحة. وهذه مسألة تُطرح باسم من يرفض محاولات التدخّل في شؤون الآخرين، وهي الورقة التي يلوّح بها النظام في سورية اليوم ويلعبها حتى النهاية ضد تركيا تحديدًا، حيث إنها تحاول أن تروّج نموذجها عبر التنسيق مع المعارضة السورية، كما يقول النظام.

- على الرغم من الخطوات والقفزات الكبيرة التي حققتها تركيا على الأرض، فإنّها لا تزال تعاني في الداخل مشكلات دستورية وسياسية واجتماعية أساسية، تحتاج إلى نقاش ومراجعة، يتقدّمها الفصل الحقيقي بين المؤسّسة العسكرية والمؤسّسات المدنية، والدستور الجديد الذي يُنتظَر إقراره منذ سنوات من دون أن يكون هناك أي تقدّم حقيقي على الأرض.

- ابتعاد تركيا أكثر فأكثر عن مشروع الالتحاق بالاتحاد الأوروبي وحاجتها إلى معالجة مسائل وملفّات ساخنةٍ كثيرة تنتظر. وهي جاهزة أساسًا لتتحوّل

إلى بركان ثائر في كلّ لحظة، وتتقدّمها مطالب العلويين والموضوع الأرميني والملف القبرصي تحديدًا.

- حتى الساعة، لم يحسم حزب العدالة والتنمية، كما يرى بعض الكتّاب الإسلاميين، مشكلة تفاوت توزيع الثروات وتقاسمها. كما أن له علاقات مع المنظمات المالية الدولية لم يفرّط فيها على الرغم من انتقاده لها بين الحين والآخر. وهو لم يحسم مشكلات كثير من الإسلاميين في تركيا ولم يحلها، وفي صدارتها موضوع الحجاب في المؤسّسات العامة، وكذلك علاقته القوية بواشنطن وبروكسل المعروفة لدى الجميع، وهو لن يتخلّى عنها ويفرّط فيها بمثل هذه السهولة. كما أن حربه المعلنة على الفساد والرشى لم تسجّل حتى الآن انتصارات ميدانية كبيرة.

- بدأ بعض الأصوات والأقلام المقرّبة من حزب العدالة والتنمية يعلن تململه حيال الأخطاء المتزايدة في التعامل مع المسائل الداخلية والخارجية التي قادت إلى حالة من الجمود والتراجع في قضايا تنتظر حلًّا منذ سنوات، وتهدّد الأمن والاستقرار في تركيا، وفي مقدّمها المسألة الكردية كما هو معروف.

- تقرير مفوضية الاتحاد الاوروبي بشأن مسار العلاقات التركية - الأوروبية ومضمون الأحكام الصادرة عن محكمة العدل الأوروبية في قضايا تتعلّق بتركيا، ولها صلة مباشرة بمسائل الحريات والديمقراطية والتعبير والمشاركة السياسية، كلها نقاط تتعارض مع ما تقوله قيادات العدالة والتنمية عن التغيير والانفتاح وتوسيع رقعة الديمقراطية والحريات في البلاد.

يرى خبراء وكتّاب متعددون أن المنطقة في جميع الأحوال هي أمام فصل جديد يختلف تمامًا عمّا عهدته خلال العقود الأخيرة، وأن ما يجري في الشرق الأوسط يشكّل حادثًا غير مسبوق، وهذا ما قالته أقلام ونخب تركية عدة في رسائلها العلنية والمباشرة إلى القيادات العربية كما يلي:

- إنّ الديمقراطية تحتاج إلى مجتمع متجدّد يقود البلاد نحو دولة حديثة.

- في تجارب التحوّل الديمقراطي في العالم العربي، كان المشاهَد غالبًا هو كبت الشعوب والقواعد ومنع صوتها الحقيقي من الوصول إلى القيادات، وربّما كانت القيادات نفسها شريكًا في ذلك أحيانًا.

- هيمنة الحكم العسكري وأيديولوجية السلطة المتحكّمة التي يستحيل انتقادها.

- شرعيات مصدرها الوصول إلى السلطة بقوّة السلاح، والاحتفاظ بهذه السلطة بقوّة السلاح أيضًا لتسهل لها الإمساك بخيوط الدولة الدينية والعرقية والعشائرية.

- الاحتكام إلى مؤسّسات غير فاعلة ومجتمع مدني ضعيف يعاني فشل النخب التي رفعت لواء القومية التي ابتكرتها هي لنفسها. وأزمة البرجوازية الصغيرة المرتبطة بالنظام والمشكّلة لدعامته الثانية بعد الجيش، وسط تآكل اقتصادي ثقافي تنموي.

على الرغم من كلّ ما يقال عن النموذج التركي، فإن تركيا لا تزال أمام مفترق طرق بالغ الأهمية، ولا يعرف أحد كيف تجاوزه بأقلّ الخسائر والأضرار، وهو يتعلّق بنتائج حسم المواجهة بين قلاع العلمانية وحصونها والقوى الإسلامية التي تردّد أنّها تتحرّك تحت غطاء النظام العلماني، لكنّها في الحقيقة ملزمة بالاستماع إلى ما تقوله وتطالب به قواعدها الإسلامية التي تنتظر إنجاز المزيد من التغيير يوّفر لها المزيد من المساحة الدينية والسياسية التي تريدها؛ جماعات تقول إنها متمسّكة بما فقدته على مدى عقود، وسط ظروف سياسية وأمنية واجتماعية قادت إلى هذه النتيجة.

إذا أُريد للنموذج التركي أن يكون حقًّا مثالًا يُحتذى، فإن هناك من يطالب بإعطاء الجماهير فرصة التعبير والمشاركة على طريقتها بما اختارته كنمط عيش. وهي في الوقت نفسه فرصة لحماية هوية البلد الوطنية والقومية؛ ففي تركيا، هناك من بذل أيضًا جهدًا كبيرًا لإخافة المواطنين من وصول الإسلاميين إلى السلطة، لكن الفارق هنا هو أن الذين كانوا يفعلون ذلك كانت انتماءاتهم السياسية علمانية متشدّدة، ولم تحظَ بدعم يُذْكر من الليبراليين الأتراك الذين

وقفوا إلى جانب التغيير وحق الإسلاميين في استلام السلطة ضمن انتخابات عادلة تقودهم إلى مواقع القيادة. وربما تكون هذه هي المشكلة الأساس في كثير من البلدان العربية، إذ التقى جهد العلمانيين والليبراليين هناك للتصدّي لمحاولات وصول الأحزاب الإسلامية إلى السلطة. وربما يكون هذا أيضًا ما يقودنا إلى التذكير مرّة أخرى بأن العلمانية التركية مختلفة عن الصورة الشائعة لها في أنحاء العالم العربي والإسلامي، ومتعارضة مع علمانية الغرب المتعارف عليها، في غير مكان.

إن أفضل ما أشارت إليه أنقرة في مثل هذه الظروف هو حتمًا ضرورة إشراك الإسلاميين في الحكم والسلطة، لأن ذلك من حقّهم أوّلًا، واجتناب سياسات إبعادهم وعزلهم التي تقود نحو التطرّف والتصعيد والتأزّم ثانيًا، ولأنّ إشراكهم في السلطة يعني إشراكهم في تحمّل المسؤوليات والأعباء وإلزامهم بوضع أصابعهم تحت الحجر المعرقل، للمساهمة في إزاحته من الطريق وهذا هو الأهمّ. فعندما تقول أنقرة ما عندها، ستكون في مقدّمة المتصدّين لأي رهان على مشروع إقليمي يُخطّط له لافتعال خطّ مواجهة عرقي أو مذهبي داخل الدول العربية والإسلامية أو في ما بينها. وربما يقفز إلى الأمام هنا نموذج التعايش التركي على الرغم من نواقصه وسلبياته العديدة. أما النقطة الثانية التي تركّز عليها حكومة أردوغان خلال مناقشة تصوّرات «الموديل» التركي، فهي أن لكلّ دولة عربية وإسلامية خصائصها وبنيتها وجغرافيتها التي تميزها من بقية الدول، والتي لا يمكن التفريط بها أو تجاهلها خلال الحديث عن خطط التغيير والتحديث. لقد قبلت حكومة حزب العدالة والتنمية المغامرة، وربحتها على ما يبدو، حين عرّضت علاقتها بإسرائيل والكثير من الدول الأوروبية للتراجع إذا كان ذلك على حساب تركيا ومصالحها. وهي الرغم من انحسار رقعة الشعارات التي رفعتها ورددتها في شأن تعدّد الأبعاد، وتصفير المشكلات، و«العمق الاستراتيجي»، لا تزال تستفيد من ثمار ما طرحته وتبنّته في الأعوام الأخيرة من تغيير في سياساتها الخارجية مع جوارها العربي والإسلامي، وكثير من القوى الإقليمية التي كانت تعيش أزمات مزمنة معها. وقد لا تكون الخدمة الكبرى التي قدّمها حزب أردوغان إلى العالم العربي هي رفضه حركات

التطرّف والتشدّد في الإسلام فحسب، بل رفضه كذلك مقولة الإسلام الرسمي الذي فقد صدقيته بسبب المهادنة والحلول الوسط التي كان يقدّمها ولا يزال.

ثار أتاتورك على الحكم القديم، ورسم خيوط العلمانية التركية، لكن العلمانية القائمة لم تنجح في منع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا، ولم تقف حائلًا بين مبادئها واتّخاذ حكومة أردوغان قرار الانفتاح على العالمين العربي والإسلامي بوضع إسلاميته أيضًا في قلب المعادلة.

ليس غريبًا أن نرى أن في وقت كان السياسي المخضرم وأبو مدرسة الإسلام السياسي في تركيا، نجم الدين أربكان، يودّع الأصدقاء والمقرّبين، تمهيدًا لتنفيذ عقوبة السجن المنزلي مدّة 11 شهرًا، في قضية لها علاقة مباشرة بقرارات حظر حزبه وإغلاقه، كان تلميذه رجب طيب أردوغان الذي انفصل عنه قبل سبعة أعوام تحت شعار التغيير والتحديث في أسلوب الإسلاميين، يضع اللمسات الأخيرة على خطّة الدفاع والمواجهة التي أقرّها حزب العدالة والتنمية للتصدّي لمحاولات حظره. وليس ذلك بالدفاع عن علمانية حزبه بل، كما قال أردوغان نفسه: «عذرًا لا يمكنني أنْ أبقى صامتًا أمام ما يجري ويدور، فأنا لو فعلت سأخون أكثرَ من 16 مليون صوت منحها الشعب التركي لحزبنا في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، وحدّد خياراته وأعطى قراراته بشأن الجهة التي يريد أن يراها في الحكم والإدارة، ومع ذلك فهناك من يتجاهل ويصرّ على الخروج عن التقاليد والأعراف».

هنا نستمع إلى ما قالته قيادات حزب العدالة والتنمية عن كون مرحلة التنفيذ بدأت في إثر إنجاز مرحلة التأسيس، وإعلان مشروع التغيير والإصلاح على غير صعيد، وفي غير مكان. وهي مرحلة جديدة بدأت بمناوشات عبر إقرار عشرات القوانين والتشريعات السياسية والاجتماعية والتربوية، ثم طرح مسألة إعداد دستور جديدٍ للبلاد، من دون العودة إلى المعارضة السياسية، لكنّها كلّها محاولات تراجعت عنها الحكومة لاحقًا بعد اكتشافها صعوبة تجاهل الأحزاب الأخرى في مسائل سياسية ودستورية واجتماعية حسّاسة من هذا النوع، وكذلك إذا كانت تريد حقًّا البقاء في السلطة حقبة جديدة رابعة.

الفصل السابع

الأهداف والمصالح الإيرانية في النظام العربي بعد الثورات

طلال عتريسي

أولًا: إيران قبل الثورات

لم تتوقّع إيران حدوث الثورات العربية، شأنها شأن باقي دول المنطقة. هذه الثورات «المفاجئة» ستجعل التقديرات والسيناريوات الاستراتيجية مفتوحة على الاحتمالات كافّة. وكانت إيران، منذ سنوات، مشغولة بأولويات ذات صلة بأوضاعها الداخلية والخارجية، من مشكلة الانتخابات الرئاسية في عام 2009، وظاهرة الحركة الخضراء، إلى قضية برنامجها النووي والعقوبات المالية والنفطية المفروضة بسببه، التي بدأت تؤثّر سلبًا في الواقع الاقتصادي في إيران، إضافة إلى إدارة الصراع بشأن هذا البرنامج مع القوى الدولية، من التفاوض مع مجموعة 5+1 إلى التهديد الإسرائيلي المباشر بقصف هذا البرنامج، أو بشنّ حرب واسعة على إيران[1].

---

(1) **النهار**، 28/ 5/ 2010. يُشار هنا إلى أن هذا البحث كتب قبل اتفاق التفاهم الذي وقّع بين إيران ومجموعة 5 + 1 في 25/ 11/ 2013 (المحرر).

لــم تكن إيــران تبحث عن مشــكلات إضافية فــي علاقاتهــا العربية أو الإقليمية؛ فمشــكلاتها «النوويــة» والاقتصاديــة والنفطية، وحتــى الداخلية، تدفعها إلى اجتنــاب أي توتّر في هذه العلاقات، بل إنها على العكس من ذلك، حاولت – مثلًا – أن تعطي علاقاتها بتركيا دفعًا قويًا من خلال ما سمّي «إعلان طهران» المتعلق ببرنامجها النووي. وقبلــت بموجب هذا الإعلان بدور لتركيا لم تقبل به لروســيا في الســابق، أيْ تبادل الوقود الإيرانــي المخصّب بالوقود النووي الغربي على الأراضي التركية[2]. كما أنها دعمت المبادرة الســعودية – السورية لحلّ الأزمة السياســية في لبنان في عام 2010[3]، وتجنّبت التوتّر مع المملكة العربية الســعودية علــى الرغم من إعلان صفقة أســلحة ضخمة بين المملكة والولايات المتحدة بلغت قيمتها 60 مليار دولار ومدتها عشرة أعوام، علمًا بأن هذه الصفقة تهدف، بحســب المحلّلين العسكريين، إلى تعزيز التفوق الجوي الســعودي إزاء إيران، فضلًا عن ســدّ بعض الثُّغَر الدفاعية التي ظهرت خلال حرب القوات السعودية ضد الحوثيين على الحدود مع اليمن. وبموجب

(2) إن أهم تطور في العلاقات الإيرانيــة – التركية هو الاتفاق الذي عرف بـ«إعلان طهران» مع تركيا والبرازيل في شــأن التبادل النووي في 17 حزيران/ يونيــو 2010. وبموجب هذا الإعلان، تقبل إيران (أول مرة) نقل اليورانيوم المنخفض التخصيب إلــى تركيا التي تحتفظ به إلى حين وصول الوقود النووي من الخارج (العالي التخصيب بنسبة 20 في المئة) فترسله تركيا إلى إيران. وأعطت إيران تركيا هذا الدور المهم بعدما رفضت ســابقا فكرة إرســال اليورانيوم إلى خارج الأراضي الإيرانية، أكان إلى فرنسا أم إلى روســيا. عزز هذا الاتفاق الدور التركي الإقليمي لكنه ســاهم في الوقت نفسه في وقوف تركيا إلى جانب إيران وفــي رفض التصويت – مع البرازيل – على قرار العقوبات ضد إيران في مجلس الأمن.

(3) كان لافتًا في لبنان التنســيق وتبادل الزيارات بين ســفيري المملكة الســعودية والجمهورية الإســلامية الإيرانية لـ«حماية لبنان وتعزيز اســتقراره»، وتأكيد «العلاقات الطيبة بين طهران والرياض، وضــرورة العمل على اســتخدام كل الإمكانــات باتجاه تعزيز هــذه العلاقات بما يخــدم قضايا الأمّة الإســلامية». ومن طهران أيضًا قال وزير الخارجية الإيراني بعد لقاء السفير السعودي في طهران محمد بن عباس الكلابي: «إن المشــاورات بين طهران والرياض لها نتائج إيجابية على الملفات الإقليمية»... وأن «تطوير العلاقــات بين البلدين يصبّ في مصلحــة الطرفين والعالم الإســلامي والمنطقة»، واصفًا إيران والسعودية بأنهما بلدان مهمان ومؤثران في المنطقة والعالم. وأكّد أنّ الحوار والتعاون بين البلدين ســيؤدي إلى الارتقاء بمكانة البلدان الإســلامية على صعيد التطورات الإقليمية والدولية. انظر: السفير، 27/10/2010.

الصفقة، سيسمح للسعوديين بشراء 84 مقاتلة جديدة من طراز «أف - 15»، فضلًا عن تحديث 70 مقاتلة أخرى من الطراز ذاته، إضافةً إلى شراء 178 طائرة هليكوبتر هجومية وعدد من الصواريخ المتنوعة[4].

في الإطار نفسه، رأى علاء الدين بروجوردي، رئيس لجنة الأمن القومي والعلاقات الخارجية في البرلمان الإيراني، في تعليقه على وثائق ويكيليكس التي نشرت دعوات بعض القادة العرب لضرب إيران: أن «هدف الولايات المتحدة من نشر وثائق سرية على موقع ويكيليكس هو التأثير في علاقات بلاده بدول المنطقة. وأن نشر الوثائق السرية الجديدة ليس إلّا خطة شيطانية لزرع الخلافات بين إيران والدول المجاورة، ويجب ألّا ننخدع بهذه المعلومات»... وأضاف: «عندما يعلن الأميركيون أن الدول العربية تشجعهم على مهاجمة إيران، فذلك يعني أن واشنطن تستهدف المساس بنوعية العلاقات بين إيران ودول المنطقة، داعيًا إلى عدم الانخداع بهذه الأساليب»[5].

رأى وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحي بدوره أن «كبرى أولويات إيران دبلوماسيًا ينبغي أن تكون الجيران والعالم الإسلامي. في هذا الإطار، للسعودية وتركيا مكانة خاصّة»، وتابع: «إن السعودية تستحق علاقات سياسية مميزة مع إيران. وإيران والسعودية يمكنهما، كدولتين فاعلتين في العالم الإسلامي، حلّ الكثير من المشكلات معًا»[6].

كانت إيران حريصة على عدم توتّر علاقاتها بالدول العربية، إلّا أن بعض التصريحات الإيرانية بشأن البحرين والجزر الإماراتية، والاتّهام الأميركي لإيران بمحاولة اغتيال السفير السعودي في واشنطن، أرخى بظلّه على هذه العلاقات التي كانت تتعرّض بعد كلّ تصريح أو اتّهام للتوتّر والتراجع، بحيث بقيت عمومًا باردةً حينًا ومتوترة حينًا آخر، مع ملاحظة الفروق في هذا البرود أو في هذا التوتّر بين بلد عربي وآخر لناحية علاقته بإيران.

(4) السفير، 16/ 9/ 2010.

(5) موقع قناة العالم، 3/ 12/ 2010.

(6) موقع الإسلام اليوم، 19/ 12/ 2010.

لكن إيران لم تنظر يومًا إلى دورها وموقعهــا الإقليمي من خلال العلاقة بالدول العربية فحســب؛ فجوار إيران المباشــر هو جوار متعدّد: عربي وتركي وأفغاني وباكســتاني، إضافة إلى بحر قزوين والدول المجاورة له، من روســيا إلى الدول الجديدة في آســيا الوســطى. لذا، كانت إيران تعمل بلا توقّف على تطويــر علاقاتها الإقليميــة غير العربية، وصــولًا إلى تطويــر علاقاتها الهندية والصينية والروســية. وتحوّلت العلاقات الإيرانية - التركية نموذجًا؛ إذ وقفت إيران إلى جانب تركيا سياسيًا بعد المجزرة التي تعرّض لها ناشطون أتراك على متن أسطول الحرية (ســفينة مرمرة) المتجهة إلى قطاع غزة. وبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو 7.5 مليارات دولار في عام 2010. ووقّعت طهران في الإطار نفســه مع شركة «سوم بترول» التركية اتفاقًا لإنشاء خــطّ أنابيــب للغــاز طوله 660 كلم بقيمة مليار يورو (1.3 مليار دولار). وقال رئيس شركة الغاز الوطنية الإيرانية جواد أوجي «إن خطّ الأنابيب سيمكّن إيران من تصدير ما بين 50 إلى 60 مليون متر مكعب من الغاز يوميًا، وسيجري إنشاؤه في غضون ثلاث ســنوات»[7]. أمّا التحول الاســتراتيجي الأبرز في علاقات إيران وتركيا فكان في شطب إيران من لائحة الدول التي تمثّل تهديدًا للأمن القومي التركي. لذا رأى مراســل صحيفة **لا ســتمبا** الإيطالية «...أن من شأن هذا التحالف بين الدولتين المســلمتين أن يمنحهما في المدى البعيد دورًا أقوى في المؤسّسات الإسلامية على المستوى الدولي»[8].

مع باكســتان وقّعت إيــران، في إطار توطيد شــبكة علاقاتهــا الإقليمية الاقتصاديــة والسياســية، اتفاقًا لتزويد باكســتان بالغاز الطبيعي بــدءًا من عام 2014، بموجب عقد مدّته 25 ســنة أبرمــه البلدان في طهــران. ووقّعا عقد «خط أنابيب الســلام» عقب اتفاق أبرماه لبناء أنبوب غاز يربط إيران بباكستان في مشــروع قيمته 7.5 مليارات دولار، يتفاوض البلَدان بشــأنه منذ 17 عامًا. وينصّ العقد الذي وقّعه مسؤولون في الشركة الوطنــية الإيرانية لتصدير الغاز

(7) السفير، 24/ 7/ 2010.
(8) الأخبار، 25/ 8/ 2010

وشـركة «إنتر - ستايت غاز» الباكستانية، على تزويد باكستان يوميًا ما مقداره 21 مليون م^3 من الغاز الطبيعي لمدة 25 عامًا[9].

مع الهند، ارتفع حجم التجارة الإيرانية خلال ثلاثة أعوام من حوالى 9.3 مليـارات دولار إلى حوالى 15 مليـار دولار في عـام 2010. ووقّع الطرفان اتفاقات اقتصادية وتفاهمـات تجارية عدة، مع توقّعات بأن يرتفع حجم التبادل التجاري بينهما إلى 30 مليار دولار خلال الأعوام الخمسـة المقبلة. ويشـكّل قطاع الطاقة حجر الأساس في علاقة البلدين؛ إذ تحتلّ الهند مرتبة خامس أكبر مسـتهلك لمصادر الطاقة في العالم، وتعتمد بصورة كبيـرة على الواردات من الخارج. وفـي المقابل، يُعتقد أن إيران هي ثاني أكبـر منتج للنفط في «أوبك» ومالكة لثاني أكبر احتياط من الغاز الطبيعي في العالم بعد روسيا.

من هذا المنطلق، ترتدي طهران أهمية متزايدة في اسـتراتيجية أمن الطاقة الهندية، إذ تمثّل اليوم ثانـي أكبر مصدّر للنفط الخام إلـى الهند بعد المملكة العربية السـعودية. وتبلغ قيمة واردات نيودلهي منها حوالـى 11 مليار دولار سـنويًا من النفط الخام، أو ما يشـكّل قرابة 14 في المئة مـن مجموع فاتورة الواردات الهنديـة من النفط من الخـارج، وحوالى 85 فـي المئة من مجمل وارداتها من طهران[10].

سـمح تنامي الأدوار الإقليمية لكلّ من تركيا وإيران في الأعوام الماضية، وشـبكة علاقاتهما الواسـعة، بالدعوة إلى ما سـمّاه بعض الباحثيـن الغربيين «مثلّث القوة المقبل» لـ«إرساء دعائم السـلام والاستقرار». ففي مقالة تخالف التوجّهـات الحالية للسياسـة الخارجية الأميركية، يرى الكاتب سـتيفن كينزر «أن على تركيـا وإيران أن تكونا حليفتيْ الولايـات المتحدة... لأن التحالفات الحالية للولايات المتحدة، خصوصًا مع المملكة العربية السـعودية وإسرائيل، وإنْ كانت قد خدمت واشـنطن في الحرب الباردة، لم تستطع أن ترسي دعائم

(9) وكالة أ ف ب ووكالة رويترز، 14/ 6/ 2010.

(10) علي حسـين باكير، «العقوبات على طهران تضع نيودلهي تحت الاختبار الأمريكي،» موقع منبر الحرية، 27/ 8/ 2010.

السلام والاستقرار في الشرق الأوسط... لذا يجب أن نعمل لتكون تركيا وإيران حليفتيْ الولايات المتحدة في المستقبل...»[11].

لذا، كانت إيران قبل الثورات العربية تنسج علاقات واسعة، اقتصادية ونفطية واستراتيجية، مع دول الجوار الإقليمي. وكانت تشعر بتنامي دورها ونفوذها، وبأن الحاجة إليها وإلى هذا الدور لم يعد من الممكن تجاهله، باعتراف المحلّلين والباحثين ودوائر صنع القرار الغربية، خصوصًا بعد الانسحاب الأميركي من العراق وقرار الانسحاب المقبل من أفغانستان. لكن إيران كانت في الوقت نفسه تشعر بالقلق من المحاولات المستمرّة لتقويض هذا الدور والتخلّص من تلك الحاجة إليها ومن التهديد المباشر بالعداون العسكري عليها من إسرائيل مباشرة أو من الولايات المتحدة التي تؤكّد دائمًا أن الخيارات كلها مفتوحة في التعامل مع البرنامج النووي الإيراني، إضافة طبعًا إلى عقوبات مجلس الأمن على الصعيدين المالي والنفطي بما شكّل إرباكًا في الداخل الإيراني اضطّرت معه الحكومة الإيرانية إلى اعتماد سياسة تقنين البنزين، مثلًا، ووضع سلّم متفاوت لأسعاره، خصوصًا بعد تدهور سعر صرف الريال في نهاية عام 2012 وتراجعه نحو 30 في المئة.

بلغت التهديدات الإسرائيلية بضرب إيران وتدمير برنامجها النووي مستوى من الجدية أقلق إدارة أوباما نفسها، فيما هي تستعدّ للانتخابات الرئاسية الجديدة. وفي التقرير الصادر عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي[12] تفاصيل واسعة لوجهة النظر الإسرائيلية بشأن «التحدّي الإيراني» وتطوّرات البرنامج النووي وسياسات واشنطن تجاه هذا البرنامج، وتجاه إيران نفسها. وذكرت مجلّة تايم[13] على سبيل المثال، أن «واشنطن تخطّط جديًا» لضرب

---

(11) Stephen Kinzer, «The Next Power Triangle,» *American Prospect*, vol. 21, no. 6 (July-August 2010).

(12) معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، **التقرير الاستراتيجي السنوي لإسرائيل 2010**، ترجمة مركز قدس نت للدراسات والإعلام والنشر الإلكتروني، قراءة نقدية أمين محمد حطيط ([د. م.]، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، 2010).

(13) *Time*, 16/7/2010.

إيران بالتنسيق مع إسـرائيل، وأن القيادة الوسطى الأميركية التي تدير العمليات في الشـرق الأوسـط حقّقت تقدّمًا «مهمًّا» في التخطيط لضربات محدّدة ضدّ إيران... خشـية «توجّه الحكومة اليمينية الإسـرائيلية نحو المبادرة إلى ضرب إيران أحاديًا». لكن إسـرائيل عمليًا كانـت تعاني قلقًا حقيقيًـا ممّا تراه عجزًا «أميركيًا عن منع إيران وقف برنامجهـا النووي وعن اتّخاذ القرار بتوجيه ضربة عسكرية إليها»(14).

في مواجهة العقوبـات المتواصلة من مجلس الأمن ومـن الدول الغربية والولايات المتحدة، لم تقف إيران مكتوفة، بل طوّرت علاقاتها بكلّ من الصين وروسيا، فعرضت على روسيا في 27/ 8/ 2010 «إنشاء كونسورسيوم، برعاية روسية، للقيام بجزء من العمل (إنتاج اليورانيوم) في روسيا وجزء في إيران...». ومع الصين، أجرت محادثات لاستخدام عملة اليوان الصيني، لتسوية صفقات النفط والمشـاريع. وينصّ الاقتراح على أن تفتح إيران، ثالث أكبر مورّد للنفط إلى الصين، حسـابًا باليوان في بنـك صيني، وتتلقّى مدفوعـات عن إمداداتها من الخام. ويمكن أن يسـدّد هذا الحسـاب جزئيًا مبيعات إيـران من الوقود والمعدّات، وغيرها من المشاريع مع الصين(15).

في إطار اسـتراتيجية التفلّت مـن التأثيرات السـلبية للعقوبات، عقدت إيران مع العراق اتفاقـات تعاون وتفاهم بلغت أكثر مـن 170 اتفاقًا. كما بلغ حجم التبادلات التجارية بين البلدين في عـام 2009 نحو 7 مليارات دولار. ويسعى البلَدان إلى تنمية المبادلات التجارية، مثل تسهيل منح تأشيرات للتجار والمستثمرين الإيرانيين(16). كما وافق العراق على مدّ أنبوب لنقل الغاز الإيراني عبر الأراضي العراقية إلى سورية وصولًا إلى البحر الأبيض المتوسّط(17). وفي وقت تتوقّع واشنطن تنفيذ العقوبات، توقعت طهران أن تتجاوز قيمة صادراتها

(14) **يديعوت أحرونوت**، ترجمة المصدر - رام الله، **النهار**، 17/ 8/ 2010.
(15) **السفير**، 30/ 9/ 2010.
(16) وكالة يو بي آي، 11/ 8/ 2010.
(17) قناة روسيا اليوم، 16/ 8/ 2010

إلى العــراق في عام 2010 ثمانيــة مليارات دولار، مرتفعةً من ســتة مليارات دولار في عام 2009، ومدعومةً بمبيعات المعدّات والمواد اللازمة لإعادة بناء البلد الذي دمرته الحرب. وتعدّ إيران الشــريك التجاري الرئيس للعراق، ومن أكبر المســتثمرين في البلد منذ الغزو الذي قادتــه الولايات المتحدة وأطاحت به نظام الرئيس الســابق صدام حسين في عام 2003. وتســتثمر إيران في بناء محطّات الكهربــاء والمدارس والفنادق ومصانع الطوب فــي إطار جهد إعادة بناء العراق. وتشمل الصادرات الإيرانية إلى العراق مواد البناء والبتروكيمائيات والمعدّات الصناعية والأجهزة الطبّية والغذاء، كما تشــمل زيت الغاز لتشــغيل محطّات الكهرباء العراقية. وصــدّرت إيران إلى العراق فــي عام 2004 نحو 40 ألف ســيارة، ويصدّر العراق إلى إيران التمور والكبريت والجلود، وبعض المحاصيل في حال توافرها[18].

أمّا علاقة إيران بسورية فكانت مستقرّة على المستوى الاستراتيجي طوال العقود الثلاثة الماضية. وتطوّرت على المستويات التجارية والاقتصادية، إلّا أن جوهرها كان على المستوى الاستراتيجي في ما أُطلق عليه «محور الممانعة»، أو «محور المقاومة» الذي قادته إيران في مواجهة إســرائيل، مع حركات المقاومة في لبنان وفلســطين وفي مواجهة السياســات الأميركيــة والاحتلال الأميركي للعراق. ومن المعلوم أن ســورية كان لها دور مهمّ في تسهيل انتقال المقاتلين إلى العراق ضــد قوات الاحتلال الأميركي. ووجّهــت الولايات المتحدة إليها إنذارات وتهديدات عديدة بسبب هذا الدور.

على المستوى الاستراتيجي، كانت إيران منذ عام 2003 إلى عام الثورات العربية (2011) في وضعية دفاعية. وخلافًا لما يردّده البعض، كان المشــروع الإيراني دفاعيًا على الرغم مــن محاولات الهجوم أو التقــدّم في هذا الموقع أو ذاك، في لبنان أو في العراق وفلســطين، أو في أفريقيــا، أو حتى في أميركا اللاتينية، أكان ذلك من خلال نســج العلاقات الدبلوماسية أم الاستراتيجية أم الاقتصادية أم الأمنية.

(18) وكالة رويترز، 25/ 4/ 2010.

كانت إيران قبل الثورات العربية تمارس سياسـات دفاعية، اقتصاديًا للحدّ من تأثير العقوبـات المفروضة نفطيًـا وماليًا وتجاريًا وسياسـيًا لمنع تطويقها والحدّ من تأثيرها ونفوذها الإقليمـي. وكانت تنفق جزءًا مهمًّا من عوائد النفط لبناء ترسانة عسكرية، وكانت تُجري المناورات لمواجهة التهديدات الإسرائيلية والأميركية المتواصلة بضرب منشآتها النووية، أو تلوّح بإغلاق مضيق هرمز ردًّا على تلك.

باتت إيـران بعد الاحتلال الأميركـي للعراق في موقع التهديد المباشـر من جانب 150 ألـف جندي أميركي على الأراضـي العراقية، وعلى حدودها مباشرة، خصوصًا أن مشـروع المحافظين الجدد في واشـنطن بشأن «الشرق الأوسط الجديد» كان يدعو إلى تغيير النظام الإيراني أيضًا.

في عام 2004 تقدّم الهجوم الأميركي نحو حلفاء إيران في سورية ولبنان، فصدر القرار رقم 1559 الذي يدعو إلى سـحب القوات السـورية من لبنان، وإلى نزع سـلاح الميليشـيات (سـلاح «حزب الله»). وفي عام 2005 كانت جريمة اغتيال رئيس الحكومة اللبنانية السـابق رفيق الحريـري. ووُجّه الاتّهام المباشـر إلى سـورية (قبل أن يتحوّل هذا الاتّهام إلى حزب اللـه لاحقًا). ثمّ أُرغمت سورية على سحب جيشها من لبنان. وكانت هذه الخطوة الاستراتيجية تراجعًا في نفوذ سورية في لبنان لأوّل مرّة منذ ثلاثين عامًا. لم تنقضِ سنة واحدة على هذا التراجع حتى شنّت إسرائيل في عام 2006 حربها للقضاءَ على حزب الله (الحليف القوي لإيران). وأدّى فشـل هذه الحرب إلى نتائج معاكسة تمامًا للهدف الأميركي- الإسرائيلي، إذ ارتفعت شعبية حزب الله وإيران في المنطقة العربية. لكن الهجوم على «محور الممانعة» لم يتوقّف، وعادت الحرب مجدّدًا على حركة «حماس» فـي قطاع غزة في نهاية عـام 2008 وبداية عام 2009. وفي لبنان، بات «حزب الله» وسـلاحه هدفًا للتحريض السياسـي والإعلامي اليومي. وكشف السفير الأميركي السـابق في لبنان جيفري فيلتمان أن حكومته أنفقت 500 مليون دولار لتشويه صورة هذا الحزب.

خلال هذه الفترة أيضًا، تعرضَت إيران لمجموعة من العقوبات القاسية،

الاقتصادية منها والمالية والنفطية، لمنعها من الاستمرار في برنامجها النووي ومن متابعة تخصيب اليورانيوم، أيْ أن إيران كانت طوال العقد الماضي تتعرض لضغط مباشر عليها، أو على حلفائها في لبنان وسورية وفلسطين. لذلك، كانت تحاول - حيثما استطاعت - أن تقطع الطريق على الولايات المتحدة وحلفائها، أو أن تسعى إلى دعم حلفائها في مواقع السلطة والنفوذ في العراق أو لبنان، أو أن تنسج العلاقات الاستراتيجية والاقتصادية والنفطية مع خصوم الولايات المتحدة، من أميركا اللاتينية وصولًا إلى روسيا والصين والهند وفنزويلا.. وما لا يقلّ أهمية هو أن إيران لم تتخلّ عن استراتيجية «شعرة التفاوض» مع الغرب في ما يتعلق ببرنامجها النووي، ولم تتجاوز حافّة الهاوية في تهديداتها بإغلاق مضيق هرمز. لذا يرى محمد حسنين هيكل أن المشروع الإيراني «محدود في إطاره لأسباب عديدة تصنعها الجغرافيا بالمسافات ويصنعها التاريخ بالثقافات، إلى جانب أن هذا المشروع تحت حصار، وعليه فإن استراتيجيته الآن استراتيجية دفاع...»[19].

ثانيًا: إيران وسورية والنظام العربي قبل الثورات

كان النظام العربي قبل الثورات العربية، ومنذ التسعينيات، في مرحلة جديدة من التفكّك والانقسام. إذ دخلت القوات العراقية الأراضي الكويتية واحتلّتها بالقوّة. ثمّ انضمّت معظم الدول العربية إلى التحالف الدولي (عاصفة الصحراء) لطرد الجيش العراقي من الكويت. ولم تفعل جامعة الدول العربية شيئًا لمنع احتلال العراق في عام 2003، بل صمت بعضها وشجّع بعضها الآخر هذه العملية، أي إن النظام العربي، ومن خلال جامعة الدول العربية، لم يكنْ له أي دور فعلي في حلّ المشكلات العربية - العربية، ولا في مواجهة العدوان على بلد عربي، ولا في منع احتلاله أو حتى التنديد بهذا الاحتلال. أضف إلى ذلك أن العراق، أحد أهمّ مكوّنات النظام العربي إلى جانب مصر وسورية والمملكة السعودية، بقي خارج أي تأثير في السياسات العربية منذ

(19) انظر مقابلة محمد حسنين هيكل، في: **الأهرام**، 4/ 10/ 2012.

عام 1990 (بعد احتلال الكويت) إلى عام 2012، بسبب عدم الاستقرار الذي يعيشه، وبسبب التركيبة المذهبية والعرقية للنظام الجديد التي ساهمت الولايات المتحدة فـي صوغه، ما جعله ضعيف التأثير والفاعليـة في النظام العربي وفي جامعه الدول العربية التي تشـكو أصلًا الترهّل والضعـف، وتحتاج إلى إعادة الهيكلة، كما كان يردّد أمينها العام عمرو موسى.

كانت سـورية من جهتهـا في تحالف اسـتراتيجي مع إيـران، وتفاوتت علاقاتها العربية بين التوتّر (مع مصر والمملكة العربية السـعودية) بعد اغتيال الحريري وحتى حرب تموز/ يوليو 2006، والتنسيق (مع المملكة)، خصوصًا في مـا يتعلق بلبنان والعـراق (تأييد أياد علاوي لرئاسـة الحكومـة العراقية، وتأييد التفاهم في لبنان بين سـعد الحريري وحزب الله بشأن رئاسة الحكومة والمحكمة الدولية قبل أن يطيح حـزب الله وحلفاؤه هذا التفاهم بعدما رفض سـعد الحريري سـحب تأييده للمحكمة الدوليـة). وزامن هذا التنسـيقَ مع المملكة العربية السعودية مستويان: **الأول** هو نهاية القطيعة الغربية لسورية بعد مرحلة اتّهامها باغتيال رفيق الحريري (بين عامي 2005 و2008)، **والثاني** هو الإعلان العربي- الغربي عن اسـتراتيجية جذب سـورية بعيدًا من إيران. ومن المعلـوم أن جهدًا كبيرًا ووعودًا علنية عربية ودولية بُذلا لفكّ تحالف سـورية مع إيران، لكنّها فشـلت، ولم تؤدّ إلى ما سمّي «اسـتعادة سورية إلى الحضن العربي»[20].

أجهزت الثورات العربية علـى ما بقي من النظام العربي القديم المترهّل؛ حيث تمكّن المتظاهرون والمحتجّون في الميادين والعواصم العربية المختلفة من زعزعة معظم الأنظمة التي شـكّلت منذ عقود أعمدة هذا النظام وجامعته. ثمّ تهاوت رؤوس ذلك النظام مـن تونس في المغرب العربي إلى مصر، قلب

---

(20) أكد المتحدث باسـم الخارجية الأميركية فيليب كراولي في أثناء زيارة الملك عبد الله إلى سـورية في نهاية تموز/ يوليو 2010، أن واشـنطن قلقة من العلاقة بين دمشـق وطهران، وقال إن على سورية توسيع علاقاتها بدول المنطقة والابتعاد عن إيران. انظر: قناة العالم الاخبارية، 29/ 7/ 2010.

هذا النظام، وصولًا إلى ليبيا واليمن ثـم البحرين في عقر دار مجلس التعاون الخليجي قبل أن تنتقل إلى سـورية في قلب المشـرق العربـي. هكذا انفرط عقد النظام القديم خـلال عام 2011، لكنّ النظام الجديد لم يبصر النور بعدُ؛ فالثورات لم تشـهد نهاياتها ولم يكتمـل عقدها، والحكومـات الجديدة لم تسـتقرّ، وسياسـاتها الجديدة لم تتّضح وتتبلور وإنْ كانت الأوضاع الداخلية الاقتصادية والاجتماعية على سـلّم الأولويات قبل أي سياسـات إقليمية أو عربية. وإيران واحدة من القوى الإقليمية المهمّة التي شُـغلت بما حصل من ثورات عربية. ومـن اللافت أن تكون هي الدولة الوحيدة التي سـارعت إلى توصيف هذه الثورات بأنها «صحوة إسـلامية» بعدما أعلنت تأييدها ودعمها لها. وإن أي جردة حسـاب في منظور الأرباح والخسائر الاستراتيجية سوف تبين لنا أن المرحلة الأولى من نتائج الثورات كانت في مصلحة إيران مباشرة؛ فغياب زيـن العابدين بن علي، ثم حسـني مبارك، ثم علي عبـد الله صالح، أضف إلى ذلك حركة الاحتجاج التي اندلعت في البحرين، كانت كلّها لإيران خسائر محقّقة في جبهة الطرف المناوئ لها: أيْ ما يُعرف بـ «جبهة الاعتدال» التي تقودها المملكة العربية السـعودية إلى جانب مصر. وشكّلت هذه الجبهة في الأعـوام الماضية حاجـزًا في وجه إيران، ونسّـقت المواقف السياسـية والإعلامية ضدّها وضد حلفائهـا، خصوصًا حزب الله فـي لبنان والمالكي في العراق. وكانـت المواقف المصرية والسـعودية الرسـمية لافتة في أثناء العدوان الإسـرائيلي على لبنان في المواجهة مع حـزب الله، عندما اعتقدت هذه المواقف أن حزب الله يتحمّل مسـؤولية هذه الحرب بسبب ما رأت أنه «مغامرة غير مسؤولة».

يختلف «محـور الاعتدال» تمامًا عـن رؤية إيران الاسـتراتيجية للصراع العربي – الإسـرائيلي؛ ففي حين تؤيد إيران مبدأ المقاومة ضد إسرائيل وتقدّم الدعم، وتراها السـبيل الوحيد لاسـترجاع الأرض، وتدعو إلى اسـتمرارها، فإنّ محور الاعتدال في المقابل يرى في التفاوض الوسـيلة الفضلى لحلّ هذه القضية. لذا، يرى أن دعم السلطة الفلسطينية ورئيسها أبي مازن هو المطلوب. وقد تقدّم مؤتمر القمّة العربية، بدعم من المملكة العربية السعودية وتأييدها في

عام 2002، بمبادرة سميت «المبادرة العربية للسلام» لحلّ الصراع والاعتراف بإسرائيل والتطبيع معها، لكن بشــرط موافقة هذه الأخيرة على تأسيس الدولة الفلسطينية.

كان هذا المحور في الوقت نفسه حليفًا للولايات المتحدة الأميركية طوال العقود الماضية، وهو مــا تؤكّده حتى التصريحات العلنيــة للطرفين. أمّا مصر تحديدًا فكان رئيســها بالنســبة إلى إســرائيل - كما قالت بعد سقوطه - «كنزًا استراتيجيًا».

كانت علاقات إيران العربية قبل الثورات متفاوتة بين دولة وأخرى، لكنّها الأقلّ دفئًا مع المملكة العربية الســعودية ومصر التي كانت سياستها أكثر تطابقًا مع سياســة المملكة تجاه إيران من أي دولة عربية أخرى، وحتى أكثر من دول الخليج نفســها، مثل الإمارات والكويــت وقطر وباقــي دول مجلس التعاون الخليجــي. ومصر هــي الدولة العربية الوحيــدة التي رفضت إعــادة علاقاتها الدبلوماسية مع إيران منذ الثمانينيات، بينما استمرت هذه العلاقات مع المملكة ومع باقي الدول الخليجية. لذا، شــكل سقوط مبارك بالنســبة إلى إيران ربحًا اســتراتيجيًا صافيًا لأنّه زعزع محــور الاعتدال بحيث بــدا أن المملكة العربية الســعودية باتت تقف على قدم واحــدة بعدما فقدت حليفها الرئيس حســني مبارك.

لم تكن تســمية محوريْ الاعتدال والممانعة ســوى انعكاس للاختلاف بين استراتيجيتين في التعامل مع القضايا الإقليمية، ومع المقاومة والتسوية وما تفترض تلك الاســتراتيجيات من تحالفات إقليمية ودولية، مع روسيا والصين من جهة، أو مع الولايات المتحدة من جهة ثانية.

كان كلّ محور يحاول إضعاف المحور الآخر بجميع الوســائل المباشرة وغير المباشــرة. ولهذا، عندما وقفت مصر والمملكة ضد حزب الله في حرب تموز/ يوليو 2006، كان المقصود الموافقة على ضرب أحد أهم أطراف محور الممانعة، وأحد أهم حلفاء إيران في المنطقة. وعندما شــنّت إسرائيل الحرب

في عام 2008 –2009 علـى قطاع غزة ضد حركة «حماس»، كان من أهدافها أن تحاول مجـدّدًا ضرب ركن آخر من أركان محـور الممانعة وحليف لإيران وسورية. وعندما دعمت إيران مجيء المالكي إلى رئاسة الحكومة العراقية، كان غرضها أن تأتي بحليف لها وتمنع في الوقت نفسه أياد علاوي، صديق المملكة العربية السـعودية أو حليفها، عن تولّي هذا الموقع المهمّ لطهران. وكان الأمر واضحًا من خلال الدعم الذي حصل عليه الأخير مـن تركيا والمملكة العربية السعودية، وحتى سـورية قبل أن تقتنع بوجهة النظر الإيرانية بدعم المالكي لا علاوي.

كانت المواجهة بين المحوريـن علنية حينًا وصامتة حينًـا آخر. ولم تنجُ سورية بدورها من هذه المواجهة؛ بل تعرضت لنوعين من المحاولات لجذبها بعيدًا من «محور الممانعة» وإيران: **الأول** من خلال التطويق والاتّهام المباشـر باغتيال رئيس الحكومة اللبنانية الأسبق رفيق الحريري. **والثاني** من خلال الوعود والإغواء لا التهديد أو التطويق. هكذا، بات المطلوب أن تبتعد سورية طوعًا عن إيران، مع الوعود بكل أنواع الدعم الاقتصادي والسياسي لها. والهدف تفكيك محور الممانعة الذي سـيؤدّي إلى إضعاف إيران وخسارتها إحدى أهمّ أوراق قوّتها ونفوذها وجاذبيتها ودعايتها السياسية، لأن جوهر التمايز في سياسة إيران في المنطقة هو دعم المقاومة، وأهمّ قضية لمحور الممانعة هي قضية المقاومة فحسب (وهذا المحور يُسمّى أيضًا محور المقاومة) وليس أي قضية أخرى في الشرق الأوسط. لكن سورية لم تتفاعل مع تلك الوعود كافّة، ولم تنسحب من تحالفها مع إيران، وبقيت في ذلك المحـور، ولم «ترجع» إلى «البيت العربي» كما كان يأمـل أو يتوقّع أطراف «محور الاعتـدال»، خصوصًا المملكة العربية السعودية.

تمكّنت سـورية من تجـاوز محنة تطويقهـا باغتيال الرئيـس الحريري، واسـتعادت علاقاتها بدول العالم، من أوروبا إلـى الولايات المتحدة. وباتت العلاقات التركية – السورية نموذج علاقات دول الجوار الاستراتيجية والودية. وتحدّث وقتها أحمد داوود أوغلو عن أهمية سـورية الجيوسياسية بالنسبة إلى

تركيـا، ورأى أن تطويق سـورية أو محاصرتها هما في الواقـع تطويق لتركيا وحصار لها[21]، أيْ إن المحور السوري - الإيراني، ومعه حزب الله في لبنان وحركة «حماس» في فلسـطين، كان في موقع أفضل نسـبيًا مـن موقع محور الاعتدال، منذ فشـل هذا الأخير في تفكيك محـور المقاومة (حرب 2006)، وفي القضاء على أطرافـه واحدًا بعد الآخر (الحرب على غزة 2008- 2009 وفشل اتّهام سورية وفشل محاولة جذبها بعيدًا من إيران). ومذ بدأت الولايات المتحدة انسـحابها من العراق، بدت خشية سـعودية - عربية من تنامي الدور الإيراني ووحدانيته. وبقي النظام العربي على حاله من الضعف والتفكّك، وهو ما يشير إليه وزير الخارجية السـعودي في القمة العربية في سرت في ليبيا في عام 2010 عندما تحدّث عن «... شـعورٍ بتآكل الدور الإقليمي للنظام العربي في محيطـه ومركزه، مقارنـةً بتصاعد دور بعض الدول الأخـرى، ناهيك عن استمرار التحدّي الإسرائيلي...»، وليشكو أيضًا «من غياب الدور العربي الفاعل والمؤثّر الذي خلق فراغًا استراتيجيًا يسـتغلّه العديد من الدول المجاورة». أمّا الحلّ لدى الفيصل فـ «يسـتدعي منـا بالدرجة الأولى تفعيـل التعاون العربي من خلال تقوية مؤسّسـة جامعة الدول العربية. وهذا الأمـر لا يحتاج منا إلى تعديلات جوهرية في الميثاق بقدر ما يحتاج إلـى الالتزام الجاد والعملي بما سـبق الإجماع عليه من إصلاحات ومقرّرات وضمان أعلى درجات الصدقية والجدية في تنفيذ القرارات»[22].

(21) تحدث داود أوغلو بصراحة في غرفته في أحد فنادق دمشـق عن أهمية سورية بالنسبة إلى تركيا والشرق الأوسط، فقال إنه عندما طلب الغرب من تركيا عزل سورية وحصارها قلنا لهم إن هذا غير ممكن لأن فيه عزلًا لتركيا أيضًا. فالحدود التركية - السـورية هي الأطول جغرافيًا - تمتد حوالى 900 كلم - وعلى جانبيها عائلات مقسـمة بين البلدين، أي روابط قربى وتاريخ مشترك واقتصاد متبادل. كما إن تركيا كانت أغلقت حدودها مع أرمينيا بسـبب الخلاف القديم معها في شـأن احتلال أرمينيا مناطق أذرية (إقليـم قره باخ عام 1993). والحـدود التركية البرية مع إيران جبلية والحركـة على جانبيها غير نشطة، والحدود التركية مع شمال العراق يشوبها وجود حزب العمال الكردستاني هناك، وهو ما يحد من التواصل عبرها. تبقى لتركيا حدودها مع سـورية، فإن هي سعت إلى عزل سورية فإنما تكون - تركيا - قد سعت في الواقع إلى عزل نفسها عن محيطها الشرق الأوسطي. انظر: **الحياة**، 25/ 5/ 2009.

(22) **الرياض**، 10/ 10/ 2010.

كانت الثورات التي أطاحت رؤساء حلفاء للمملكة السعودية وواشنطن مكسبًا مباشرًا لإيران وللمحور الذي تقوده. لكن اللافت، كما أشرنا، هو في مسارعة مرشد الثورة إلى اعتبار ما حصل في الدول العربية «صحوة إسلامية»، وهذا توصيف لم يسبقه أحد إليه؛ قيل إنّها الثورات حينًا والربيع العربي حينًا آخر، لكن لم يطلق أحد صفة «الصحوة الإسلامية» على ما جرى حتى قبل أن ينجح الإسلاميون في الانتخابات في تونس ومصر اللتين لم ترَ حركة النهضة في الأولى وحركة الإخوان في الثانية ما حصل صحوة إسلامية أو انتصارًا إسلاميًا. لم تكن القيادة الإيرانية تصف ما يجري فحسب، بل كانت تريد من خلال استشراف استراتيجي إعلان الدعم والتأييد للقوى الإسلامية المقبلة على السلطة في البلدان العربية. وكان المقصود مصر قبل أي بلدٍ آخر. ومن الملاحظ أن مرشد الثورة شدّد كثيرًا في غير خطاب على أهمية مصر وأهمية دورها، محذّرًا من المحاولات الأميركية لتطويق الثورة وإفشالها[23].

كانت إيران تحاول من خلال إعلان التأييد لـ «الصحوة الإسلامية» استباق أي محاولة أو فكرة لعودة مصر إلى محور الاعتدال السابق، لأنّ النظام العربي السابق يتلخّص بالنسبة إلى إيران، مهما قيل في ضعفه وتفكّكه، في التحالف بين مصر والسعودية. وإذا سقط الرئيس المصري، فهذا يعني لإيران فرصة مهمّة لفتح أفق العلاقة مع مصر بحيث تصعب عودة محور الاعتدال مجدّدًا،

(23) أشاد علي خامنئي المرشد الأعلى للثورة الإيرانية بالتقدم الذي أحرزه الشعب المصري في مجال الحريات والثورة التي أطاحت بنظام الرئيس حسني مبارك. وقال خامنئي - خلال الاحتفال الذي أقيم بالذكرى الثالثة والعشرين لرحيل مفجر الثورة الإيرانية الإمام الخميني - إن مصر أم الدنيا بتاريخها العظيم، وهي عمقنا الاستراتيجي، وأضاف أن الصحوات الإسلامية والثورات في المنطقة انطلقت من هوياتها الوطنية والإسلامية، محذّرًا من سعي الغرب لتغيير الأوضاع والإلتفاف على الثورات والصحوات الإسلامية في المنطقة. وأوضح أن الغرب لا يتحدث عن حقوق الشعوب إلّا حينما تنتصر إرادتها كما حدث في مصر.

في السياق ذاته، أكّد علي أكبر ولايتي مستشار خامنئي للشؤون الدولية عدم وجود أي عقبةٍ في طريق استعادة العلاقات بين مصر وإيران، وأنّ مستقبل العلاقات بين البلدين يتوقّف على التعاون بين حكومتيهما، مؤكّدًا أنّ طهران لا ترى أي عقبةٍ أمام استعادة العلاقات بين الدولتين بعد ثورة 25 يناير. انظر: الأهرام، 4/ 7/ 2012.

أيْ تبعية السياسة المصرية إلى السياسة السعودية، من جهة، وإلى التنسيق مع إسرائيل من جهة ثانيةٍ، كما كانت في عهد حسني مبارك[24].

ثالثًا: سورية في معادلة تطويق إيران وروسيا والصين

إن النظام السوري حليف استراتيجي لإيران منذ انتصار الثورة الإيرانية، وهو جزء مهمّ من «محور الممانعة». ونفوذ إيران و«نموذجها» المفترض الذي تتمايز به عن سواها من البلدان الإسلامية يرتبطان بصورة أساسية بفاعلية هذا المحور الذي هو قضية المقاومة ضد إسرائيل قبل أي قضية أخرى. وهذا يعني أن أي تغيير قد يحدث في سورية لا يمكن أن تنظر إليه إيران إلّا من خلال تأثيره في هذه العلاقة الاستراتيجية، وفي مستقبل هذا المحور. وعبّر القادة الإيرانيون مرارًا وصراحة عن مبرّرات وقوفهم إلى جانب النظام، وعن دعمهم له ورفضهم سقوطه، انسجامًا مع رؤيتهم لأولوية محور الممانعة ولدور سورية في هذا المحور، إلى جانب إيران وحركات المقاومة. هذه المؤشّرات كلها تذهب في الاتّجاه الاستراتيجي الأوسع الذي يربط بين موقف إيران ممّا يجري في سورية ورؤيتها للتهديد الذي تتعرّض له من جهة، ولعلاقة ما يجري في سورية بمستقبل النظام الإقليمي الذي سيتمخّض عن نتائج التغيرات المحتملة في دمشق من جهة أخرى. وهذه أيضًا رؤية الروس أنفسهم لمعركة سورية، وهي تذهب أبعد من النظام الإقليمي إلى اعتبارها «المعركة التي سترسم معالم النظام العالمي الجديد»، بحسب ما قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في حزيران/ يونيو 2012. وقد يكون لافتًا أن تربط معظم التحليلات الغربية أيضًا بين معركة سورية واستهداف إيران. من ذلك ما ذكره كامران بخاري[25] عن الفرضية الغربية التي تقول إن السبيل إلى تحقيق انتصار استراتيجي على إيران وتحسين حقوق الإنسان في سورية هو بإزاحة القائد

---

(24) انظر على سبيل المثال: فهمي هويدي، «عن السم الذي تجرّعناه مضطرين،» **الشروق**، 23/10/2012.

(25) كامران بخاري، «وقف الفوضى السورية،» **ستراتيجيك فوركاستينغ**، 4 تموز/ يوليو 2012.

الســوري، وإن واشنطن تريد الآن أمرين قد لا يســيران جنبًا إلى جنب: تسليم إيران (وربما روســيا) بهزيمة استراتيجية كاملة في ســورية، حتى عندما يكون ســفك الدم قد انخفض هناك، ما يعنــي أن ما يجري في ســورية هو محاولة لتحقيق انتصار اســتراتيجي على إيران، وأنّ ما تريده واشــنطن في سورية هو هزيمة استراتيجية كاملة لإيران ولروســيا. ويؤكّد الفكرة نفسها روبرت فيسك في مقالته «حرب الأكاذيب والنفاق في ســورية» إذ يقول: «إن السعي لضرب الدكتاتورية السورية لا يعود إلى محبّتنا للشــعب السوري أو كراهيتنا لصديقنا السابق الرئيس بشار وليس بسبب غضبنا من روسيا، بل بسبب رغبتنا في توجيه ضربةٍ إلى النظام في إيران من خلال ضرب حليفه»[26].

«... إن نهاية اللعبة في ســورية تُعدّ خبرًا ســيئًا، تحديدًا لإيران وحليفها اللبناني حزب الله. كانت ســورية حليف إيران الأساس منذ أوائل الثمانينيات، عندما تعاونت الدولتان على إنشــاء حــزب الله بعد غزو إســرائيل للبنان في حزيران/ يونيو 1982. وكان أوّل عمل إرهابي لها هو قتل رئيسي بوب آيمس، وعدد من ضباط وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) الآخرين عن طريق تفجير الســفارة الأميركية في بيروت. لقد كانت ســورية المصــدر الرئيس لصواريخ حزب الله منذ حرب إســرائيل - لبنان فــي عام 2006 (المقــدّرة الآن بأكثر من 50.000 صاروخ). فبشــار هو الداعم المتحمّس لحزب الله، وما ســيأتي بعد الأســد أمرٌ لا يمكن معرفته اليوم. كما أن الإخوان المسلمين الذين قادوا ثورة حماه في عام 1982 ولهم دور كبير في التمــرّد الحالي قد يهيمنون على الحكم. ومن المرجّح تقريبًا أن أي نظام سيخلف الأسد سيكون معاديًا لحزب الله وإيران. وســتجد ســورية العدائية كثيرًا من الحلفاء في لبنان المتحمّسين للانقلاب على حزب الله»[27].

إذًا، «لا يمكــن أن تنظر إيران إلى ما يجري في ســورية علــى أنه معركة داخلية فحســب. ولا كما يعتقد البعض بتبســيط ثمة خلفيــات طائفية... ثمّة

(26) Robert Fisk, «Syrian War of Lies and Hypocrisy,» *The Independent*, 29/7/2012.

(27) Bruce Riedel, «What Comes after Assad in Syria?» The Daily Beast, 20/7/2012.

هدف اســتراتيجي مهمّ له الأولوية فــي هذه «المعركة» تقــرأه إيران ويتحدّث عنه بوضوح المعلّقون والمحلّلون ودوائر صنع القرار في الغرب وهو «تحقيق انتصار اســتراتيجي على إيران وتوجيــه ضربةٍ لها». وهو كذلك بالنســبة إلى روسيا: تسليم روسيا بهزيمة استراتيجية في سورية». وهذا يفترض بالنسبة إلى واشنطن «التعجيل في سقوط نظام الأسد، واحتواء الامتدادات الإقليمية الناتجة من الصراع الجاري، وكســب النفوذ والتأثير في الدولة والقوات المسلّحة التي ستبرز بعد الأسد...»[28].

إن الأولوية الاســتراتيجية المعلنة لدى الغرب بشــأن المحور الذي يقود الصراع ضد النظام في ســورية ليســت تحقيق الديمقراطية الغائبة، أو حصول الشــعب الســوري على الحريات (وهذه هي أهداف وحقوق الشعب السوري نفسه)، بل الهدف الاستراتيجي للمحور الخارجي الإقليمي والدولي الذي يقود الصراع في سورية هو إيران وروسيا. ومن اللافت والغريب أن تكثر التقارير في الإعلام الغربي عن تعاون الاستخبارات الغربية البريطانية والفرنسية والألمانية، مع الاســتخبارات التركية واســتخبارات دول عربية أخرى في إرسال السلاح ودعم المقاتلين «الجهاديين» وتدريبهم ونقلهم إلى ســورية، خصوصًا مقاتلي تنظيم القاعدة، وهو ما أدّى إلى طرح تســاؤلات واســعة حتى في الأوســاط الغربية والرســمية والإعلامية عن «مدى الانســجام» بين دعم قضية الثورة، أو مســألة الحريات، أو حتى الديمقراطية، مثلًا، مع دعم هذا التنظيم ونقل مقاتليه إلى ســورية، في وقت تخوض الولايــات المتحدة وحلفاؤهــا حربًا لا هوادة فيها ضد هذا التنظيم في بلدان عدّة مثل اليمــن، وتفتك طائراتها يوميًا بمقاتلي القاعدة في باكستان!!

ثمّة بُعد استراتيجي اقتصادي نفطي مهمّ لا يمكن تجاهله في هذا الانخراط الغربي في الأزمة السورية، وفي دعم التغيير لإسقاط النظام. وهذا العامل يفسّر من الجهة المقابلة الانخراط الإيراني - الروســي في دعم النظام وفي حمايته

(28) Joseph Holliday, *Middle East Security Report 3: Syria's Armed Opposition* (Washington, DC: Institute for the Study of War, 2012).

ومحاولة منع إسـقاطه، ويفسّـر هذه الحساسية الاسـتراتيجية والمخاوف من مشـروع التغيير في سـورية الذي تقوده وتدعمه القوى الغربية وتركيا وبعض دول الخليـج. وإلى البُعد الدولي، وما يتعلّق بروسـيا والصين، يشـير التقرير الذي صدر عن «المركز العربي للدراسـات والاستشـارات» إلى «أن الوضع المعقّد في سـورية يقابله تعقيد آخر في التعامل مع الأزمة على أساس نظريات وطروح وافتراضات وحسـابات احتمالات مختلفة. منها ما يتصل بروسـيا أو بالصين، كلّ على حدة، ومنها ما تشـترك فيه الدولتان. هنـاك محدّدات ذات طابع أيديولوجي، ومحدّدات أخرى ذات طابع مصلحي اقتصادي واستراتيجي. يجدر القول إنّه لا يمكن الاعتقاد أن أيًا من هذه العوامل هو الحاسم في تحديد الموقفين الروسـي والصيني. نذكر من بين هذه العوامل: 1- الأنانية القومية. 2- دروس ليبيا. 3- طموحات السياسـة الخارجية وأهدافها ووسـائلها. 4- الخوف من الإسـلام السياسـي وتأثيرات الربيع العربي. 5- الدفاع عن آسيا الوسطى والقوقاز في الشرق الأوسـط»[29]. وهذه العوامل صحيحة لكن يبدو أن أكثرهـا تأثيرًا في الموقفين الروسـي والصيني هو المخـاوف من التطويق الأميركي من خلال العامل الأخير، أي الدفاع عن آسـيا الوسطى والقوقاز في الشرق الأوسـط. وينبغي الإشـارة هنا إلى أن الولايات المتحدة اعتقدت بعد اغتيال بن لادن في مطلع أيار/ مايو 2011 أن معركتها مع الإرهاب انتهت، وأن استراتيجيتها ستنتقل إلى المحيط الهادئ وآسـيا، أيْ إنها ستتوجّه إلى تطويق المارد الصيني ومعه الدبّ الروسي الذي يحاول استعادة أمجاد السوفيات عبر التصدّي للهيمنة الأميركية، ويسعى إلى تشكيل نواة لتجمع إقليمي يضمّ روسيا وبعض دول آسيا الوسطى. وتدرك روسيا تمامًا أن أحد أخطر مشاريـع تطويق نفوذها يتعلّق بأنابيب الغاز والنفط التي يُفتـرض أن تصل إلى أوروبا من دون المرور بالأراضي الروسـية، أي إلغاء الاعتماد الأوروبي على إمدادات روسيا من الغاز والنفط، بحيث تتحرّر أوروبا من سـطوة روسـيا ومـن نفوذها ومن

---

(29) وحدة تحليل السياسـات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، «ما الذي يحدد الموقفين الروسي والصيني من الأزمة السورية؟» المركز، 8/ 2/ 2012، <http://www.dohainstitute.org/release/17eb9c98-db79-4b1e-8d46-60a66332fba2>.

تأثيرها في شريان الحياة الاقتصادية في أوروبا؛ فمن المعلوم أن روسيا تأتي في المرتبة الأولى في إنتاج النفط والغاز عالميًا، إذ تنتج حوالى 11 مليون برميل يوميًا، تستهلك منها حوالى مليونين ونصف المليون برميل، وتصدّر الباقي، إضافة إلى حوالى 500 مليون م^3 من الغاز يوميًا. ومعظم هذه الكميات يذهب إلى أوروبا، وهو ما يمثل حوالى 60 في المئة من حاجة الأوروبيين اليومية. ولم يتأخّر الروس في عام 2008 عن الإشارة إلى أن أهمّ أسلحتهم في وجه الدرع الصاروخية سيكون التحكم في انسياب النفط والغاز. إن المشاريع المطروحة لتطويق روسيا تهدّد مكانتها الاقتصادية عالميًا، ونزع هذا السلاح من اليد الروسية يقضي على نموّها الاقتصادي وعلى دورها ومكانتها العالمية المستجدّة.

في المقابل، تشعر دول الخليج بتهديد إيران لدورها السياسي والاستراتيجي. وحاولت إيران غير مرّة، الإيحاء بأن لمضيق هرمز الذي يمرّ عبره حوالى 50 في المئة من نفط الدول الخليجية، دورًا سياسيًا وأمنيًا سيُستعمل عندما تدعو المصلحة الإيرانية. لذا، قد يكون من الطبيعي أن تسعى هذه الدول المنتجة وتلك المستهلكة إلى إضعاف الدور الإيراني المتصاعد الذي يشكّل تهديدًا بنيويًا لها من خلال تأمين مسارب أخرى لنفطها بعيدًا من التهديد الإيراني.

من هنا أتت مصلحة دول الخليج والأوروبيين والولايات المتحدة في مدّ أنابيب الغاز والنفط من حقول إنتاجها مرورًا بالأردن وسورية وتركيا، وصولًا إلى أوروبا، فيستغني الأوروبيون بذلك عن الطاقة المستوردة من روسيا، وتصبح ورقة مضيق هرمز ورقة ضد المصالح القومية الإيرانية، وتصبح الصادرات الإيرانية تحت رحمة القوى التي تستطيع السيطرة عليه. والأمر يؤدّي إلى إنهاء دورها الإقليمي وتحجيمها، وربّما إسقاط نظامها.

هي إذًا لعنة النفط التي تفسر هذا الانخراط العربي والدولي في معركة سورية؛ فالمعركة تكتسي الطابع المصيري لكلّ من دول الغرب والدول الخليجية وإيران وروسيا. وهزيمة الأسد تعني أنّ خطّ النفط الخليجي سيصل إلى أوروبا التي سرعان ما ستتخلّى عن النفط الروسي، وهو ما سيرتّب

مضاعفات وتداعيـــات تؤثّر في التوازنـــات الدولية لأنّه ســـيقضي على دورَي روسيا السياسي والاقتصادي. وســـتزول القيمة الجيوسياسية لمضيق هرمز بما يسمح لأميركا بأن تتحكّم بالسياسات الإيرانية والعراقية[30].

في تفسير ما يجري في سورية، لا يذهب روبرت فيسك في الاتّجاه نفسه لهذا المستوى الاستراتيجي المتعلّق بمدّ أنابيب النفط والغاز فحسب، بل يرى أن صفقة محتملة ترتبط بهذا المســـتوى يمكن أن تبقي الرئيس الأســـد سنتين إضافيتين في السلطة، «في مقابل تنازلات سياسية وتأمين طرق جديدةٍ للنفط». ويرى فيسك في مقالته التي نشـــرتها صحيفة **الإندبندنت** البريطانية «أن الرئيس السوري بشار الأسد يمكن أن يستمرّ في السلطة فترة أطول ممّا يعتقد خصومه، وبموافقة ضمنية من القادة الغربييـــن الحريصين على تأمين طرق جديدة للنفط إلى أوروبا عبر ســـورية قبل ســـقوط النظام». وقـــال: «إن الأميركيين والروس والأوروبيين يضعون معًا اتفاقًا من شـــأنه أن يســـمح للرئيس الأسد بالبقاء في منصبـــه مدة لا تقلّ عن ســـنتين، وإن الهدف الحقيقـــي للمحادثات بين القوى العالمية يدور حول إصرار الغرب على تأمين إمدادات النفط، وبصورة خاصّة، الغاز من دول الخليج، من دون الاعتماد على الإمدادات من موسكو».

ينقل فيســـك عن مصدر مطّلع قوله إنّه «يمكن لروســـيا أن تقطع إمدادات الغاز عن أوروبا متى شاءت، وهذا سيمنحها قوة سياسية هائلة، ونحن نتحدّث عن طريقين أساسيين للنفط إلى الغرب، أحدهما من قطر والسعودية عبر الأردن وســـورية والبحر الأبيض المتوســـط إلى أوروبا، والآخر من إيران عبر جنوب العراق (الشيعي) وســـورية إلى البحر الأبيض المتوسط ومنه إلى أوروبا، وهذا هو المهمّ والسبب في أن يكون الغرب على استعداد لترك الأسد عامين آخرين في السلطة إذا لزم الأمر»[31].

هي إذًا معركـــة طرق النفط والغـــاز يخوضها الغرب في ســـورية. وهذه

(30) مالك أبي نادر، «سوريا وروسيا: مَن يخوض معارك الآخر؟» النهار، 30/ 6/ 2012.
<http://www.akhbaralyawm.com/article-31546/2012/6/30>.

(31) وكالة يو بي آي، 30/ 6/ 2012.

المعركة تفسّر لماذا تقف روسيا بقوةٍ إلى جانب النظام وترفض سقوطه وتفسّر في الوقت نفسه لماذا تقف إيران أيضًا إلى جانب النظام بقوةٍ وترفض سقوطه. وينطبق الأمر نفسه على الصين التي يرتبط مستقبلها التنموي بالطريقة التي ستعالج بها علاقاتها مع بلدانٍ مفتاحيةٍ بالنسبة إلى الطاقة، وهي: إيران والسعودية. ولكلٍّ منهما موقفٌ مختلفٌ من الأزمة في سورية. ومن ثمّ، فإنّ أي تغييرٍ محتملٍ في الموقفين الروسي والصيني سوف يقوم على أساس معادلةٍ سياسيةٍ جديدة، يقع التفاوض عليها مع الفاعلين الرئيسيين المهتمّين بالتطوّرات الحالية في العالم العربي وإسقاطاتها المحتملة في آسيا الوسطى وشمال القوقاز. ومن خلال عملية التفاوض والمساومة (ولعلّها تحدث الآن وراء الكواليس)، ستكون «التسوية» التي تحفظ لروسيا والصين مصالحهما أو بعضًا منها على الأقلّ في النظام الإقليمي الجديد الذي بدأ يتشكّل في المنطقة. وقد لا يكون حسم مسألة نظام الحكم في سورية مرتبطًا بالفيتو الروسي والصيني، ولا سيما إذا لم تكن ساحة الصراع الحاسمة هي مجلس الأمن[32].

رابعًا: إيران وسيناريوات مستقبل سورية

عندما طرقت الثورات أبواب سورية، شعرت إيران بالقلق، وكان الوضع مربكًا في البداية، ولم يكن متوقّعًا مثلما كان الأمر للنظام السوري نفسه. لم يتوقّع كثيرون حجم ما يجري: هل هو تمرّد محدود يمكن قمعه بالقوة، أم مشكلة عابرة يمكن تسويتها مع عشائر درعا... لكن بعد توسع حقل المواجهات مع النظام، وفشل إخمادها بالقوة، وتكرر التعاطي الإعلامي معها على غرار التعاطي مع ثورتيْ تونس ومصر، باتت الأمور أكثر جدية وأكثر خطورة بالنسبة إلى النظام السوري وبالنسبة إلى إيران، حليفه الاستراتيجي في الوقت نفسه.

قبل سورية، كان مسار «الثورات» من دون عقبات في مصلحة إيران الاستراتيجية. لذا اعتقدت إسرائيل أن إيران هي المستفيد من الثورات العربية. وحذّر نتنياهو قائلًا: «لا بدّ من مواجهة ذلك، لأن الأنظمة

(32) «ما الذي يحدد الموقفين الروسي والصيني من الأزمة السورية».

الديكتاتورية تتهاوى أمام التأثير الإيراني». كما أن وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان لم يستطع بدوره إخفاء ذعره من خطوة إيران وهي تسيير سفينتين حربيتين إيرانيتين في أثناء الثورة في مصر، عبر قناة السويس، واعتباره ذلك «عملًا استفزازيًا من إيران». وفي صحيفة هآرتس ركز ألوف بن على «دلالات الخطوة الإيرانية، وخطورة أن تتحوّل مصر مرة أخرى إلى دولة مواجهة». ورأى أن عبور السفينتين الإيرانيتين «يمثّل التحوّل الذي بدأ يظهر في توازن القوى الإقليمي في أعقاب سقوط حسني مبارك»، وأن «مصر ترسل إشارة مفادها أنّها لم تعد ملتزمة بالملف الاستراتيجي مع إسرائيل ضد إيران، وأنّها أصبحت مستعدةً للتعاون مع إيران، مثلما تفعل تركيا بالضبط في السنوات الأخيرة»[33].

لم يستمرّ الذعر الإسرائيلي من المكاسب الإيرانية طويلًا؛ فمن جهة مصر، لم يتعرّض الإخوان بأي إشارة سلبية إلى اتفاق كامب ديفيد، ولا بأي إشارة إيجابية في شأن استعجال استعادة العلاقات مع إيران. لا بل أعلن الرئيس المصري الجديد محمد مرسي التزامه الاتفاقات، ومنها اتفاق كامب ديفيد الذي سبق أن عقدته مصر (النظام السابق) مع الجهات الدولية. أمّا من جهة إيران فإن المكاسب من تساقط بعض رؤوس محور الاعتدال باتت في موضع الشكّ والقلق بعدما اقتربت النار من الحليف الاستراتيجي السوري. لذا أثارت الثورات بعد ذلك الكثير من التساؤلات بشأن المكاسب أو الفرص التي حصلت عليها إيران، والتحديات التي واجهتها أو ستواجهها بعد التغيرات التي ستنتج من تلك الثورات.

على الرغم من عدم الإجماع على الإجابات عن تلك الأسئلة المتعلقة بإيران والثورات، من الواضح أن ما جرى من تغيير في بلدان مثل تونس ومصر، وحتى اليمن، شكّل فرصة لإيران، لأن الأنظمة التي أطيحت كانت حليفة

---

(33) «التقدير الاستراتيجي (30): مستقبل الموقف الإسرائيلي من مصر بعد ثورة 25 يناير،» مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، أيار/ مايو 2011، <http://www.alzaytouna.net/permalink/4341.html>.

للمملكة السعودية وواشـنطن، ولأن شـعوب المنطقة كانت على الدوام ضد السياسات الأميركية والإسـرائيلية. وخرجت هذه الشعوب إلى الشوارع تأييدًا لحزب الله ضد إسـرائيل في عدوانها عليه في عام 2006. وكنا قد أشرنا إلى أن إيران كانت الدولة الوحيدة التي رأت أن ما جرى هو صحوة إسلامية، وهذا ينسجم مع المزاج الشـعبي العربي العام الذي ذهب إلى انتخاب الإخوان في مصر وحركة النهضة في تونس. وهو ما يجعل إيران قريبة من هذا المزاج، ذلك أن القادة الإيرانيين، وعلى رأسـهم مرشـد الثورة، أكّدوا هذه الصحوة وكرّروا تأييدهم لها، وعقدوا لها أكثر من مؤتمر في طهران خلال عام 2012.

في مواجهـة حركة الاحتجاج و«الثورة » التي أربكـت النظام وجعلته في أزمة عميقة، لم تتردّد إيران، على لسـان قادتها، في إعـلان وقوفها إلى جانب النظام في سورية. ورأت سقوطه ضربة لما تعدّه «محور الممانعة». وبررت هذا التأييد بوقوف النظام السوري إلى جانب حركات المقاومة في لبنان وفلسطين، وبالتحالف الاستراتيجي بين البلدين. كما قال مرشد الثورة في «نداء الحج» لعام 2012، عندما اعتبر: «أن أميركا والصهيونية، وبمساعدة عملائهما في المنطقة، يخلقـون الأزمات في سـورية لصرف أذهان الشـعوب عن القضايـا المهمّة في بلدانهم وعن الأخطار المحدقة بهم..». وأكّد مرشـد الثـورة «أن الانتقام من الحكومة السـورية يأتي بسـبب وقوفها خلال ثلاثة عقـود بوجه الصهاينة الغاصبيـن ودفاعها عـن فصائل المقاومة في فلسـطين ولبنـان... ومن الذي يصدّق أن الحكومات الداعمة للديكتاتوريات السـوداء في مصر وتونس وليبيا تدعم اليوم مطلب الشـعب السـوري في الديمقراطية؟» (25/ 10/ 2012). وقالت إيران في مناسـبات عدّة أنها لن تسمح بسـقوط النظام. ثمّ انتقلت إلى دعم الإصلاحات، وكذلك الحوار بيـن النظام والمعارضة، وأعلنت أنها بذلت محاولات في هذا المجال لكنّها لم تؤدّ إلى النتائج المطلوبة. كما شدّدت، إلى جانب روسيا والصين، على رفض التدخل الخارجي في سورية[34]، ولم تغفل

(34) الأخبار، 30/ 11/ 2011.

عن مساعدة سورية نفطيًا؛ إذ من المتوقّع أن تَهَبَ حليفتها 290 ألف برميل نفط يوميًا على مدى الأشهر التسعة المقبلة[35].

رأت إيـران أن التداعيات الأولية لهـذه التطـورات الإقليمية تصبّ في مصلحتها على أساس أنّها تقدّم مؤشّرًا إلى فشـل الجهد الأميركي، التي تلقى دعمًا من بعض القوى الإقليمية، لكبح طموحاتها النووية والإقليمية، خصوصًا لأنّ النظامين التونسي والمصري اللذين سقطا بفعل هذه الموجات الثورية كانا من أهمّ حلفاء واشنطن في المنطقة. ومن هنا، لم تكتفِ إيران بمباركة الثورتين التونسـية والمصرية، حيث رأتهما «بوادر يقظة إسلامية في العالم مستوحاة من الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979»، على حد قول خامنئي في خطبة الجمعة يوم 4 شـباط/ فبراير 2011. بل إنّها سـعت إلى اسـتثمار تزامن نجاح الثورة المصرية في إطاحة نظام الرئيس السابق حسني مبارك مع حلول الذكرى الثانية والثلاثين لنجاح الثورة الإسلامية في 11 شباط/ فبراير 2011، دلالة على قوة تأثير الثورة الإيرانية في محيطها الإقليمي.

كما رأت إيران أن هذه التطـورات الإقليمية وضعت خصومها الإقليميين أمام «بدائل ضيقة»؛ فإسـرائيل فقدت أحد أهم حلفائهـا الإقليميين، وهو نظام الرئيس المصري السابق حسـني مبارك الذي اعتبرته «كنزًا استراتيجيًا»، وهذا يكسب إيران مسـاحات إقليمية جديدة على حسـاب خصومها، ويقلّص قدرة هؤلاء على محاصرتها وإضعاف دورها.

أدّت الثورات إلى ارتفاع أسعار النفط بصورة ملحوظة بعد أن امتدّت إلى دول نفطية مثل ليبيا، وإلى تجاوز أسـعار النفط حاجـز 100 دولار للبرميل. وكان ذلك بطبيعة الحال في مصلحة إيران التي تعتمد على عوائد تصدير النفط كمصدر أساس في دخلها القومي.

---

(35) مأمون الحسـيني، «سـوريا و«خريطة الطريق» الآمنة للإصلاح والديمقراطية،» صحيفة ليه إيكو الفرنسية، 16/ 7/ 2011. <http://www.wahdaislamyia.org/issues/116/mhusseini.htm>.

أبدت إيران ارتياحًا لصعود قوى الإسلام السياسي، الفائز الأكبر في الاستحقاقات الانتخابية والرئاسية التي شهدتها دول الثورات العربية مثل تونس ومصر. ودفع ذلك قائد «فيلق القدس» في الحرس الثوري العميد قاسم سليماني إلى القول: «إن الحمى الثورية التي تجتاح مصر وغيرها من البلدان العربية تتمخض عن إيرانات جديدة يجمعها العداء للولايات المتحدة الأمريكية»، وأضاف أنّ «المنطقة تمخضت اليوم عن عدد من الإيرانات الكبرى الجديدة، فمصر إيران جديدة، سواءً أردتم أم لم تريدوا». وزاد خامنئي بقوله في خطبة الجمعة التي ألقاها باللغة العربية في 3 شباط/ فبراير 2012، لمناسبة حلول الذكرى الثالثة والثلاثين للثورة الإيرانية، أن «الثورة الإسلامية التي نجحت في إسقاط أكبر دكتاتور علماني في إيران قد عمّت الدول العربية، وأن انتخابات مصر وتونس وتطلعات الشعوب في البحرين واليمن تدلّ على أنّهم يريدون أن يكونوا مسلمين معاصرين من دون إفراط أو تفريطٍ».

إن محدّدات الموقف الإيراني والحسابات الاستراتيجية ممّا يجري في سورية لا يمكن استشرافه أو محاولة فهمه إلّا في ضوء معادلة شديدة التعقيد من العلاقات والمخاوف والضغط التي ينبغي لإيران أن تحسبها بصورة جيدة ودقيقة حتى لا ترتدّ عليها الثورات سلبًا وتعود حصيلتها إلى القوى المعادية لها، أو المختلفة معها في المنطقة والإقليم، أو في العالم، خصوصًا الولايات المتحدة الأميركية التي سارعت إلى التكيف مع المتغيرات الجديدة بعد الثورات، من خلال فتح قنوات الحوار والتواصل مع القوى الإسلامية التي وصلت إلى السلطة، أيْ إن على إيران، وهي تتعامل مع الوضع في سورية، أن تأخذ في الحسبان طبيعة علاقتها بتركيا والولايات المتحدة، ومستقبل برنامجها النووي والعقوبات المفروضة عليها، ومستقبل علاقتها بمصر تحديدًا وبالقوى الإسلامية الصاعدة في المنطقة. وعلى إيران أن تقدّر ما تريده من المملكة العربية السعودية، وكيف ستتعامل مع التهديدات الإسرائيلية الجدية المتواصلة بتوجيه ضربة عسكرية إلى منشآتها النووية أو إلى النظام الإسلامي نفسه. والأمر الشديد الأهمية بالنسبة إلى إيران هو مستقبل محور الممانعة في ضوء مستقبل

النظام الســوري، أيْ إلى أي مدى سيؤثّر مســتقبل هذا النظام في إضعاف هذا المحور الذي تراه إيران أحد أهمّ مصادر تميزها و قوّتها.

طالت الأزمة في سورية، ولا يبدو في الأفق القريب ما يوحي بنهايتها عبر سيناريو محدّد. لا بل يبدو أن هذه الأزمة ستكون مفتوحة على سيناريوات عدة. وعلى إيران تاليًا أن تحسب هذه الســيناريوات كلها، وهو ما يبرّر ما أشرنا إليه من تعقيدات وصعوبات ومخاوف إيرانية في التعامل مع ســيناريوات مستقبل الوضع في سورية، ونذكر منها ما يلي:

1 - سيناريو استمرار الأزمة

يشير معظم معطيات ما يجري في ســورية، ومعها التحليلات العسكرية والسياســية والأمنية، إلى أن الأزمة تبــدو مفتوحة؛ فالنظام لـم يســقط، خلافًا لجميــع التوقّعات التي مؤداها أن الســقوط قريب جدًّا. وعلــى الرغم من كلّ ما تعرضّ لــه من مواجهات مســلّحة وضربات أمنية ومن تراجــع للهيبة ومن الانشقاقات العسكرية والمدنية، لا تزال بنية النظام الأساسية العسكرية والأمنية صلبة إلى حدٍّ كبير.

تقول **الغارديــان** في هذا الصــدّد: «بعض الحروب لا تنتهــي. فما الذي يدعونا إلى الثقة بأن الحرب الأهلية في سورية، وهي دولة توجد فيها انقسامات وضغائن متأصّلة، ســتضع أوزارها في نهاية محدّدة، مثل إطاحة بشــار الأسد وإرســاء نظام يلتزم إجراء انتخابات حرّة ونزيهة؟ حتى الآن لا يوجد ما يشــير إلى ذلك»[36]. وقام الكاتب البريطاني روبرت فيســك بجولة في سورية كانت محفوفة بالمخاطر، فالتقى قادة الجيش الســوري النظامي، وتحدّث معهم عن معاركهم في مدينة حلب وفي البلاد بأكملها، وخرج بنتيجة أن المعارك في هذا البلد لن تتوقّف قريبًا[37].

---

(36) «الغارديان: حرب طويلة في انتظار ســوريا» موقع بي بي ســي، 22/ 8/ 2012، <http:// www.bbc.co.uk/arabic/inthepress/2012/08/120821_press_wednesday.shtml>.

(37) روبرت فيســك، «المعركة لن تنتهــي قريبًا» الإندبندنــت، 21/ 8/ 2012، <http://www. akhbarak.net/news/2012/08/21>.

إن سيناريو اســتمرار الأزمة يعني أن عدم الاستقرار سيبقى على حاله في سورية، وستكون إيران غير مرتاحة لهذا السيناريو، لأنّه يعني تعطيل دور سورية الإقليمي، في موازاة المزيد من الدعم الإيراني للنظام على المســتويات كافّة، وبقاء سيف التهديد على هذا النظام.

استمرار الأزمة يعني أيضًا اســتمرار تراجع علاقات إيران الإقليمية، لأن من المرجّح استمرار المواقف الإقليمية التركية خصوصًا، والعربية عمومًا، من النظام السوري على حالها. واستمرار الأزمة في ســورية يجعلها بوابة مفتوحة لممارسة الضغط على طهران بشــأن دورها ونفوذها وبرنامجها النووي، وهذا ما لا ترغب فيه طهــران التي لا تريد التراجع أمام واشــنطن وحلفائها والقبول بســقوط النظام، وبالتالي لا ترغب في ســيناريو اســتمرار الأزمة. وهي تعمل على دعم بقاء النظام وتطرح، بالتفاهم والانسجام مع الروس، مشاريع للتسوية والمصالحة تحت ســقف هذا النظام، لكن إرادتها وحدهــا لا تكفي لتحقّق ما تريد.

2 – سيناريو بقاء النظام

على الرغم من اســتبعاد معظم المحلّلين هذا السيناريو، نظرًا إلى الضغط الدولي الشــديد للتنحية والعزل، ونظرًا إلى حجم الضغط العسكري الداخلي، فإنّنا على مســتوى الســيناريوات نرى أن هذا هو أحــد الاحتمالات في عملية الصراع الحالية في ســورية وعليها؛ ذلك أن ما ســبق بشــأن اســتمرار الأزمة يتضمّن منطقيًا هــذا الاحتمال، أيْ احتمال بقاء النظــام، مثلما يتضمّن احتمال إسقاطه. وثمّة مؤشّرات تســاعد في افتراض هذا السيناريو. كما تشير إلى ذلك حتى اليوم (أوائل تشــرين الثاني/ نوفمبر 2012) كثــرة من مواقف وتحليلات المســؤولين الغربيين في قراءاتهم للوضع في ســورية؛ خصوصًا التي ترى في تماسك الجيش السوري عقبة أمام التغيير المطلوب بإسقاط الرئيس. لذا يعتقد مارتن إنديك، مثلًا، أن الجيش الســوري لا يزال يتمتّع بقدرات مهمّة ويستحوذ عليها – وفي ذلك الأسلحة الكيميائية التي يمكنها أن تجعل ثمن التدخّل عاليًا.

كما أن المعارضة منقسمة وعاجزة حتى الآن عن تقديم بديل متجانس كي تمد الولايات المتحدة يد المساعدة بصورة فاعلة لاستلام السلطة. هذه العوامل كلها يمكن أن تتغير، ربّما، وسوف تتغير بمرور الوقت. لذا، يستنتج إنديك: «ليست هناك خطوة سهلة... ولا وصفة أكيدة للنار المشتعلة لإنتاج عملية انتقال منتظمة لسورية ما بعد الأسـد. مع ذلك، هناك الكثير من الأمور على المحك من أجل مصالحنا الاستراتيجية، وهناك الكثير جدًّا لنكسبه من القيام بكلّ ما في وسعنا لمنع الانزلاق في الفوضى، وذلك بالتصرف بسرعة وحزم»[38].

إن بقاء الأسد هو أيضًا أحد السيناريوات الخمسة التي يطرحها تقرير «مركز الأمن الأميركي الجديد» (السيناريو الرابع) من خلال الافتراض أن يحافظ الأسد على السلطة بعد حرب أهلية طويلة. في هذا السيناريو يبقى الأسد على رأس السلطة بدعم من روسيا وإيران، لكن تضعف سيطرته على الدولة. وقد يختار في هذه المرحلة عدم استخدام المخزون الكيميائي تفاديًا لردّة فعل المجتمع الدولي. لكن بقاء الأسد سيضعف صدقية الولايات المتحدة وحلفائها، فيصبح هذا السيناريو بمنزلة صفعة لثورات «الربيع العربي» والبلدان التي شهدت مراحل انتقالية عقب هذه الثورات[39].

إن سيناريو بقاء النظام رغبة إيرانية معلنة، وهو كذلك مطلب الصين وروسيا، خشية تغيير المعادلة الإقليمية لمصلحة التمدّد التركي، أو لمصلحة الفاعلين الجدد (الأصولية الإسلامية وتنظيم القاعدة). وإيران تفضّل هذا السيناريو أيضًا بسبب التهديد العسكري الإسرائيلي بشنّ حربٍ عليها، أيْ إن إيران لا ترغب في أي تغيير في المعادلة الإقليمية في هذه الظروف، فضلًا عن المعادلة الاستراتيجية في المواجهة مع الولايات المتحدة. وذا ما يؤكّده مارتن إنديك بقوله: سعت الإدارات الأميركية المتعاقبة إلى إحضار سورية

(38) مارتن إنديك، «الخطوات التالية في سورية» (شهادة أمام لجنة استماع العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ، معهد بروكينغز، 1 آب/ أغسطس 2012)، <http://www.rsgleb.org/modules.php?name=News&file=article&sid=346>.

(39) ملاك حمود، «مستشارة في البنتاغون: 5 سيناريوهات لمستقبل الصراع السوري،» **السفير**، 14/ 9/ 2012، <http://www.assafir.com/Article.aspx?ArticleId=1407&EditionId=2255&ChannelId=54108>.

إلى معسكر السلام مع إسـرائيل لتدعيم مصلحتين اسـتراتيجيتين أساسيتين: الاسـتقرار في منطقة متفجرة وحيوية؛ وأمن إسـرائيل. وفي ذلك السياق، فإنّ قطع القناة السورية التي تسـتخدمها إيران لتعزيز حالة اللااستقرار على حدود إسرائيل من خلال وكيليها: «حزب الله» و«حماس»، أمر استراتيجي ملحّ[40].

3- سيناريو الفوضى أو تفكّك سورية

يخشى معظم الأطـراف الإقليمية المعنية بالأزمة السـورية، ولا سـيما دول جوار سـورية، أن يتحوّل اسـتمرار الأزمة إلى حرب أهليـة، أو إلى جرّ أجزاءٍ أخرى من الشـرق، تحديدًا الفئات المذهبية والعشـائرية والعائلية، إلى الاضطرابات الحالية في سورية[41].

يذهب فيجاي براشاد إلى المخاوف نفسها في مقالته «حركة عدم الانحياز والأزمة السـورية»، عندما يسـتند إلى ما كتبه يوسـف كانلي، أحد المحلّلين الاتراك في صحيفة **حرييت** عن هذه الأزمة، منتقـدًا الدور التركي بقوله: «قال رئيس هيئة الأركان في الجيش الإيراني إن تركيا هي «التالية» بعد سورية، لكن كانلي يقول: «إن التالي سيكون إيران وتركيا ولبنان»[42].

في نقل أخبار القتال في سورية، نشرت **فاينانشيال تايمز** تقريرًا عن الصبغة الدينية للحرب الأهلية الدائرة في سـورية. كما أشارت إلى أن تلك الأوضاع تؤثّر في تركيا، بما يشكّل أكثر من كابوس للدولة التركية. وتشير الصحيفة إلى أنه «إذا لم يكن في مقدور تركيا وقف انهيار الأوضاع في سورية، فعلى الأقلّ، يتعين على أنقرة أن تعمل على الحدّ من النزعات العرقية والطائفية»[43].

---

(40) إنديك، «الخطوات التالية في سورية».

(41) بروس ز. جنتلسـون [وآخ.]، «أوراق استراتيجية: التكيف الاسـتراتيجي: نحو استراتيجية أميركية جديدة في الشرق الأوسط،» مجموعة الخدمات البحثية، حزيران/ يونيو 2012.

(42) فيجاي براشـاد، «هـل تقدم حركـة عدم الانحيـاز الحل للأزمـة السـورية،» **الأخبار**، 31/ 8/ 2012. <http://www.al-akhbar.com/node/166080>.

(43) **المصري اليوم**، 10/ 8/ 2012.

إن الفوضى أو تفكّك سورية من السيناريوات الجدية التي تتكرّر في معظم التقارير عن الأزمة السورية، وهو أيضًا السيناريو الخامس في تقرير البنتاغون الذي سبق وأشرنا إليه[44]، والذي يقول: إن احتمال تقسيم سورية إلى فدراليات طائفية يقلق «مركز الأمن الأميركي».

هذا السيناريو، هو الأخطر بالنسبة إلى الولايات المتحدة، لأنّه سيضعف سيطرة الدولة على الأسلحة الكيميائية، وقد يختار أنصار النظام استخدام هذه الأسلحة لمنع تقدّم المعارضة نحو المناطق التي يسيطرون عليها[45].

4- سيناريو المشهد «الأصولي/ الجهادي»

بحسب تقرير لـ **الفاينانشيال تايمز** نشرته هيئة الإذاعة البريطانية BBC على موقعها الإلكتروني بشأن حجم المسلّحين السلفيين الذين يحاربون نظام الرئيس بشار الأسد[46]، وتقارير مماثلة نقلتها **القدس العربي**، يوجد في هذه اللحظة آلاف من مقاتلي المعارضة، من نشطاء المنظّمات المتماثلة مع القاعدة. ويسّمي المسلحون أنفسهم نشطاء «كتيبة المجاهدين الموحدة». وقد رووا لوكالة الأنباء الفرنسية أنّهم جاءوا من مختلف أرجاء العالم، من الشيشان وفرنسا والسويد والجزائر... وغيرها[47]. وفي تقرير أكثر تفصيلًا بشأن واقع «الجهاديين في معركة سورية»، تنقل جريدة **الأخبار** اللبنانية عن تغيّر شكل المسلّحين وخطابهم وشعاراتهم. وفق ما كتبته صباح أيوب في تقريرها: «جهاديون «لتحرير الشام» من لبنان إلى الصومال». كما كتب الصحافي نيل ماكفاركر في **نيويورك تايمز** مقالة طويلة عن «تعاظم دور الجهاديين في الحرب السورية»، فقال إنه «في الأشهر الأخيرة، شهدنا صعود منظمات مسلحة أوسع وأقوى وأكثر تنظيمًا تتبنّى أجندة جهادية». ويتابع: «حتى إن الحركات الأقلّ حماسة أحاطت نفسها بهالة إسلامية معلنة لأنّ ذلك يجذب الأموال الداعمة».

---

(44) **السفير**، 14/ 9/ 2012.

(45) بخاري، ص 2.

(46) **المصري اليوم**، 10/ 8/ 2012.

(47) **القدس العربي**، نقلًا عن صحف عبرية، 29/ 7/ 2012.

وكان هارون ي. زيلين قد أشار في «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى» منذ حزيران/ يونيو 2012 إلى أن «مقاتلين أجانب يتسلّلون للمشاركة في الثورة السورية». وقدّر نسبة هؤلاء بـ 4 إلى7 في المئة من مجموع المقاتلين في سورية. وعدّد زيلين البلدان التي أتى منها المجاهدون إلى سورية، ويقول إن أكبر الوحدات الوافدة ضمّت لبنانيين وأردنيين وعراقيين وفلسطينيين ممّن قاتلوا في حرب العراق. وثانية أكبر الوحدات، جاء مقاتلوها من شمال أفريقيا. ويتابع شارحًا أن بعض تلك المجموعات الجهادية «على علاقة وتنسيق مع الجيش السوري الحرّ»، أمّا بعضها الآخر، «فيعمل على نحو مستقلّ بصفة جهادية بحتة».

في هذا الإطار، يلفت باتريك برينين على موقع **ناشيونال ريفيو** إلى أن «العوامل التي تسمح للجهاديين بالاندساس في سورية اليوم هي التي ستحدّد أهمية دورهم في مرحلة ما بعد سقوط الأسد». ويقول بيتر هارلينغ، الباحث في «مجموعة الأزمات الدولية»، في حوار على موقع «مجلس العلاقات الخارجية» إنه «لا يبدو متفاجئًا أبدًا بمشاركة الجهاديين في المعارك السورية»[48]. وحتى معهد بروكينغز لفت إلى تنامي تنظيم القاعدة على الأراضي السورية، وإلى القلق من «قدرته على نشر الفوضى والعنف في سورية ومحيطها الإقليمي كسرطان» يستشري في الجسم. وأضاف أن على الرغم من تلقّي التنظيم ضربات موجعة في مخابئه، فإن «وجوده في سورية حاليًا يعزّز قدرته على نشر الجهاد (بمفهومه) في قلب العالم العربي وفي مناطق الحدود مع إسرائيل»[49].

إذًا يبدو أن المشهد الأصولي/ الجهادي جدّي في «الثورة السورية»، وسوف يثير بطبيعة الحال الكثير من علامات الاستفهام والقلق لإيران، وحتى

---

(48) **الأخبار**، 4/ 8/ 2012.

(49) مركز الدراسات الأميركية والعربية، المرصد الفكري البحثي، **التقرير الأسبوعي لمراكز الأبحاث الأميركية**، 31 تموز/ يوليو 2012. <http://www.thinktanksmonitor.com>.

و«الديلي تلغراف: المعارضة المسلحة في سوريا ليست جديرة بالثقة بعد،» بي بي سي، 29/ 8/ 2012. <http://www.almanar.com.lb/adetails.php?fromval=1&cid=31&frid=31&eid=295411>.

للدول الأخرى المعنية بالأزمة الســورية. إن محط خشية واشنطن وباريس هو «سيطرة الأصوليين على الانتفاضة»، فليس المطلوب التخلص من بشار الأسد من أجل نظام آخر مماثلٍ له، كما قال وزير الخارجية الفرنســي لوران فابيوس في مقابلة له مع إذاعة أوروبا 1»[50].

إن للجهاديين الآتين إلى ســورية أجندة خاصّة تختلــف عن أجندة قوى المعارضة السياسية الأخرى. فهُم لا يريدون إسقاط الأسد لأنه غير ديمقراطي أو لأنه يقمع الحريات، بل يريدون إســقاط «نظامــه الكافر». وهم يعتقدون أن إيران، حليفة هذا النظام، دولة كافرة أيضًا، وهــذا يؤكّد المخاوف الإيرانية من مرحلة ما بعد الأســد، أي المرحلة التي ســتفقد فيها طهران ســورية كحليف اســتراتيجي. ولن يقتصر الأمر على هذا القلق، بل ســتتحول سورية إلى دولة معادية لإيران، وســتكون في «الطرف الآخر» المقابل للسياســة الإيرانية، أكان إلى جانب تركيــا أم إلى جانب المملكة الســعودية. وحتى وزيــرة الخارجية الأميركية هيــلاري كلينتون، أعربت، بعدما دعت إلــى ضرورة توحيد صفوف المعارضة، عن قلق أميركي من تزايد تأثير «المتطرفين» واحتمال حرف «الثورة» عن مسارها. وأضافت: «هناك معلومات مثيرة للقلق عن متطرّفين يتوجّهون إلى سورية ويعملون على تحويل مســار ما كان حتى الآن ثورة مشروعة ضد نظام قمعي لمصلحتهم»[51].

هذا المشــهد الأصولي/ الجهــادي لا يمكن أن يكون جــزءًا من أي نظام عربي، ولا يمكن أن يكون شريكًا في أي تشــكيل للنظام العربي بعد الثورات. ويمكن القول إن المخاوف العربية والإيرانية قد تكون مشتركة من تمدّد نفوذ هذا المشهد الأصولي/ الجهادي في ســورية. أما الفارق بين إيران والدول الأخرى، فهو أن هذه الدول تؤجّل هذا القلق إلى ما بعد ســقوط الأســد، وتبرّر التسامح مع انتقال هذه الجماعات إلى سورية بأولوية محاربة نظام الأسد، في حين ترى إيران أن المشكلة تبدأ من هنا، وستصبح أكثر خطورة في المرحلة المقبلة.

(50) *L'Orient le jour*, 1/9/2012, p. 1.

(51) السفير، 1/ 11/ 2012.

5- سيناريو تنحّي/ سقوط الرئيس

إذا كانت فكرة التنحّي غير ممكنة عمليًا بسبب رفض الرئيس السوري لها من جهة، وبسبب الرفض الإيراني والروسي لها من جهة ثانية، يصبح إسقاط الرئيس الأسد بالقوة هو الفرضية الثانية الممكنة في سيناريو ما بعد الأسد (وهو أحد سيناريوات مركز الأمن الأميركي الجديد الذي سبقت الإشارة إليه)[52].

إن تنحّي الأسد أو سقوطه هما بلا شكّ خسارة مباشرة لإيران. وهذا بديهي بسبب العلاقة الاستراتيجية بين البلدين. وأكّد ذلك معظمُ التحليلات الغربية التي أشرنا إليها، التي ذهبت إلى حد اعتقاد أن المستهدف من إسقاط الأسد هو توجيه ضربة استراتيجية إلى إيران.

ما تخشاه إيران من سقوط الأسد هو النظام المقبل في سورية؛ وبالتحديد المحور الذي سينحاز إليه هذا النظام. إن مستويات التحليل كلها تؤكّد أن أي نظام مقبل لن يكون مثل النظام الحالي في علاقته بإيران، أو في التحاقه بمحور الممانعة. وأكّد ذلك مبكّرًا رئيس المجلس الوطني السوري السابق برهان غليون عندما أعلن أن بلاده بعد الأسد لن تكون لها العلاقات نفسها لا مع إيران ولا مع «حزب الله» ولا مع «حماس»، ولن تُبقي على الطريقة نفسها في التعامل مع إسرائيل. وهذا يعني خسارة مؤكّدة لإيران. كما يشير كثير من المعلومات التي تنشرها الصحف والتقارير الغربية إلى صلات قوية بين بعض رموز المعارضة السورية والأجهزة السياسية والاستخبارية الأميركية، ليس لدعم هذه المعارضة في مواجهة النظام السوري الحالي فحسب، بل وللبحث أيضًا في طبيعة تشكيل النظام السوري المقبل. وهذا طبعًا يزيد القلق الإيراني من طبيعة النظام المقبل إذا سقط النظام الحالي.

يشير شارلي سكيلتون في مقالته في **الغارديان** البريطانية إلى هذه العلاقة بين قادة المعارضة والأجهزة الاستخبارية والسياسية الغربية: «... في الواقع، إن عددًا من الشخصيات الأساسية في حركة المعارضة السورية هي من

---

(52) السفير، 14/ 9/ 2012.

الموجودين في المنفــى منذ مدة طويلــة وممّن يتلقّون تمويــلاً من الحكومة الأميركية لتقويض حكومة الأســد، وذلك قبل وقت طويل مــن اندلاع الربيع العربي»[53]. ولم يقتصر الأمر على ذلك، فمع اســتمرار الأزمة طوال الأشــهر

(53) بســمة قضماني، الأكاديمية الســورية الموجودة في باريس، هي أرفع ناطق رســمي باسم المجلس الوطني السوري (قبل أن تعلن استقالتها لاحقًا من المجلس).

إن قضماني عضو في الدائرة التنفيذية ورئيسة الشــؤون الخارجية في المجلس الوطني السوري. وهي قريبة من مركز هيكلية الســلطة للمجلس الوطني الســوري، وأحد أكثر الناطقين والمعبِّرين باسم المجلس. «لا حوار ممكنًا مع النظام الحاكم... في شباط 2005، انهارت العلاقات الأميركية- السورية، واستدعى الرئيس بوش ســفيره من دمشق. وهناك الكثير من مشــاريع المعارضة يعود تاريخها إلى هذه الفترة». بدأت الأموال الأميركية للمعارضة السورية تتدفق في ظل حكم الرئيس جورج دبليو بوش بعدما جمَّد علاقاته السياسية بدمشق في عام 2005، كما تقول **الواشنطن بوست**.

في أيلول/ سبتمبر 2005 تم تسليم قضماني منصب المدير التنفيذي لـ«مبادرة الإصلاح العربية» (ARI) - برنامج أبحاث اســتهلتها مجموعة اللوبي الأميركي القويــة، أي «مجلس العلاقات الخارجية» (CFR).

إن «مجلس العلاقات الخارجية» هو من نخبة مراكز أبحاث السياسة الخارجية الأميركية، ووُصفت «مبادرة الإصلاح العربية» على موقعه الإلكتروني على أنها «مشــروع CFR». وبشــكل أكثر تحديدًا، تم إطلاق «مبادرة الإصلاح العربية» (ARI) من مجموعة داخل CFR تدعى «مشروع أميركا/ الشرق الأوسط» - هيئة من كبار الدبلوماسيين، ضباط الاستخبارات والممولين، الهدف المعلن لها هو الشروع بـ «تحليل سياســة» إقليمية لـ«منع الصراع وتعزيز الاستقرار». ويواصل «مشروع الشرق الأوسط» العمل على هذه الأهداف في ظل توجيه من لجنة دولية برئاسة الجنرال (المتقاعد) برنت سكوكروفت (الرئيس الفخري) مستشار سابق لشــؤون الأمن القومي لدى الرئيس الأميركي - استلم الدور من هنري كيسنجر. ويجلس إلى جانب سكوكروفت في اللجنة الدولية زميله زبيغنيو بريجينسكي الذي خلفه كمستشار للأمن القومي، وبيتر ســوثرلاند، رئيس Goldman Sachs International. إذًا، وبالعودة إلــى عام 2005، نكون قد حصلنا على جناح رفيع من المؤسســة الاســتخبارية/ المصرفية التي اختارت قضماني لإدارة مشــروع أبحاث الشرق الأوســط. وفي أيلول/ ســبتمبر من ذاك العام، عيّنت قضماني مديرًا متفرغًا للبرنامج. وفي وقت سابق من عام 2005، عيّنت CFR «مركز الإصلاح الأوروبي» (CER) «للإشراف المالي» على المشروع.

يحين الآن دور البريطانيين؛ إذ يشــرف على «مركز الإصلاح الأوروبي» (CER) اللورد كير، نائب رئيس Royal Dutch Shell، ورئيس أسبق للجهاز الدبلوماسي، ومستشار رفيع في Chatham House (مركز أبحاث يعرض أفضل عقول المؤسسة الدبلوماسية البريطانية).

إن المسؤول المتفرغ عن CER هو تشــارلز غرانت، المحرر السابق للشــؤون الدفاعية في مجلة إيكونوميســت، أمّا في هذه الأيام، فهو عضو في «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجة»، وهو «مركز أبحاث أوروبي» محشو بدبلوماسيين وصناعيين واختصاصيين ورؤساء حكومات. وعلى قائمة الأعضاء، سوف تجد اسم: بسمة قضماني (فرنسا/ سوريا) - المدير التنفيذي، «مبادرة الإصلاح العربية».

عند هذا المستوى، تتناغم العوالم المصرفية والدبلوماسية والصناعية والاستخبارية والمؤسسات =

الماضية، واتساع التشـكيلات العسكرية والسياسـية المعارضة والمسلّحة في

= والمعاهد السياسية المختلفة بعضها مع بعض، وسط كل هذا تجد هناك قضماني.

النقطة هنا هي أن قضماني ليسـت «ناشـطة عشـوائية مؤيدة للديمقراطية» يصدف أن وجدت نفسها أمام ميكروفون. فلديها أوراق اعتماد دبلوماسية دولية لا تشوبها شائبة: فهي تحتل منصب مدير أبحاث في «الأكاديمية الدبلوماسية الدولية» - وهو معهد مستقل ومحايد مخصص لتعزيز الدبلوماسية الحديثة. أمّا الأكاديمية، فهي برئاسـة جان كلود كوسران، رئيس أسبق لـ DGSE - وكالة الاستخبارات الخارجية الفرنسية.

هناك ممثل آخر للمجلس الوطني السـوري غالبًا ما يستشـهد بأقواله هو رضـوان زيادة - مدير العلاقات الخارجية في المجلس الوطني السـوري. ويملك زيادة سـيرة ذاتية مؤثرة: فهو زميل كبير في المعهد الأميركي للسلام، مركز الأبحاث في واشـنطن الممول فدراليًا (هيئة مدراء USIP مليئة بخريجي وزارة الدفاع ومجلس الأمن القومي؛ رئيسـها ريتشارد سولومون، مستشـار أسبق لكيسنجر في مجلس الأمن القومي (NSC).

في شباط/ فبراير 2012، انضم زيادة إلى باقة من نخبة صقور واشنطن لتوقيع رسالة تدعو أوباما إلى التدخل في سـورية. وضمت هذه الباقة من الزملاء الموقّعين جيمس وولسـي (الرئيس الأسبق للـ CIA)، كارل روف (سـائس بوش الابن)، كليفورد ماي (لجنة الخطر الحالي) وإليزابيث تشـيني، رئيسة مجموعة عمليات إيران- سورية التابعة للبنتاغون.

زيادة شـخص منظم دؤوب، ومطّلع ممتاز على بواطن الأمور في واشـنطن، وله ارتباطات مع بعض أقوى مراكـز الأبحاث هناك. وتمتـد اتصالاته وصولًا إلى لندن. وفي عـام 2009 أصبح زيادة «زميلًا زائرًا فـي Chatham House»، وفي حزيران/ يونيـو 2012 ظهر على لائحة إحدى أمسـياتها - «تصوُّر حول المستقبل السياسي لسورية»- مشاركًا الناطق باسم المجلس الوطني السوري أسامة منجد المنصة (هناك معلومات أكثر عن منجد لاحقًا) إضافة إلى مشـاركته نجيب غضبان العضو في المجلس الوطني السوري.

عرّفـت مجلة وول سـتريت جورنال غضبـان بأنه من أوائل الوسـطاء بين الحكومـة الأميركية والمعارضة السورية في المنفى: «الاتصال المبدئي بين البيت الأبيض و«جبهة الخلاص الوطني» صاغه نجيب غضبان، عالِم سياسي في جامعة أركنساس. كان هذا في عام 2005، عام نقطة التحول.

أمّا اليوم فإن غضبان هو عضو في الأمانة العامة للمجلس الوطني السوري وفي اللجنة الاستشارية لهيئة سياسية مركزها واشنطن تدعى «المركز السوري للدراسـات السياسية والاستراتيجية» (SCPSS) - منظمة ساعد زيادة في تأسيسها.

كان زيادة يقوم باتصالات كهذه لسـنوات. وبالعودة إلى عام 2008، شـارك زيـادة في اجتماع لشـخصيات معارضة في مبنى حكومي أميركي: مؤتمر صغير دعي «سـوريا في المرحلـة الانتقالية». وشاركت في رعاية الاجتماع هيئة تدعى «المجلس الديمقراطي» ومنظمة مركزها بريطانيا تدعى «حركة العدالة والتنمية» (MJD).

كان زيادة على لائحة برئاسـة جوشوا مورافيشـيك (كاتب الافتتاحية المتشددة الداعية للتدخل «اقصفوا إيران» في عام 2006). وكان موضوع النقاش «بـروز المعارضة المنظمة». وكان إلى جانب =

سورية، تزايد تدخّل «الخارج» في عمل هذه المعارضة السورية وفي تشكيلاتها وأدوارها، وفي تحديد رموزها والشخصيات التي ينبغي أن تمثّلها. وها هي هيلاري كلينتون تقول: «إن الولايات المتحدة تريد «مساعدة» المعارضة السورية لتوحيد صفوفها. وأنّه لم يعد من الممكن النظر إلى المجلس الوطني السوري أنّه الزعيم المرئي للمعارضة»... أمّا فورين بوليسي فكانت أكثرَ وضوحًا في الحديث عن طبيعة هذا التدخّل الأميركي في تشكيل المعارضة السورية. إذ جاء في تقرير لها على موقعها الإلكتروني الخاص: «إن وزارة الخارجية الأميركية لها دور «نشيط» في تشكيل المجلس الجديد...»[54].

= زيادة على الطاولة المستديرة مدير العلاقات العامة في «حركة العدالة والتنمية» (MJD) - رجل أصبح لاحقًا زميله الناطق باسم المجلس الوطني السوري أسامة منجد.

إلى جانب قضماني وزيادة، يعتبر أسامة منجد أحد أهم الناطقين باسم المجلس الوطني السوري... وبحسب سيرته الذاتية في المجلس الوطني السوري، فهو «مؤسس ومدير تلفزيون بردى»، وهي قناة فضائية معارضة موجودة في فوكسهول، جنوب لندن. وفي عام 2008، تُظهر البرقيات الدبلوماسية الأميركية المصنَّفة سرية أن وزارة الخارجية ضخت ما يقدّر بـ 6 ملايين دولار إلى المجموعة منذ عام 2006 لتشغيل القناة الفضائية وتمويلة نشاط آخر داخل سورية.

يلقي التقرير نفسه الضوء عبر برقية من السفارة الأميركية في سورية عام 2009 تقول إن «مجلس الديمقراطية» تلقّى 6 ملايين و300 ألف دولار من وزارة الخارجية الأميركية لإدارة برنامج متصل بسورية («مبادرة تعزيز المجتمع المدني»). وتصف البرقية هذا الأمر بأنه «جهد تعاون منفصل ومتميز بين مجلس الديمقراطية وشركاء محليين»، بهدف إنتاج «مفاهيم بث مختلفة»، وذلك من بين أمور أخرى. وبحسب **الواشنطن بوست**: «هناك برقيات أخرى توضح بأن أحد تلك لمفاهيم كان تلفزيون بردى».

قبل بضعة أشهر مضت، كانت «مبادرة شراكة الشرق الأوسط» التابعة للخارجية الأميركية بإشراف تمارا كوفمان ويتس (وهي الآن في معهد بروكينغز -مركز أبحاث نافذ في واشنطن). ومن MEPI قالت إنها «خلقت شعارًا إيجابيًا» لجهد تعزيز الديمقراطية الأميركية. وعندما كانت تعمل هناك أعلنت: «هناك الكثير من المنظمات في سورية وبلدان أخرى تسعى لتغييرات من حكوماتها... وتلك أجندة نؤمن بها وسوف ندعمها»، وتقصد بكلمة الدعم التمويل.

الأموال: هذا ليس بالأمر الجديد. فبالعودة إلى أوائل عام 2006، تجد إعلانًا للخارجية الأميركية عن «فرصة تمويل جديدة» تدعى «برنامج الديمقراطية لسورية». وبحسب العرض، فإن المنح هي بقيمة 5 ملايين دولار في السنة المالية الفدرالية 2006». أمّا هدف المنح، فهو «تسريع عمل الإصلاحيين في سورية»... انظر: Charlie Skelton, «The Syrian Opposition: Who's Doing the Talking?» *The Guardian,* 12/7/2012.

(54) **الأخبار**، 1/11/2012.

6- تطويق إيران: الخسائر المحتملة من سقوط النظام

«لنفترض أن نظام بشار الأسد سقط، بعد أيام أو أشهر أو أكثر...». طرح المحلّلون الأميركيون الفرضية ووضعوا السيناريوات السياسية والأمنية لمرحلة ما بعد الأسد. لكنّ المشكلة تلبث في أن المشهد الذي أجمعوا عليه كان «كارثيًا بكلّ جوانبه».

بشار الأسد لم يسقط بعدُ، لكن المحلّلين الأميركيين انكبّوا على وضع سيناريوات ما بعد رحيله؛ تلك التي بُنيت على معلومات استخبارية أو «مصادر في الإدارة الأميركية»، أقلّ ما قال عنها كاتبوها إنّها «غير مشرقة» و«كارثية» حتى هناك من سمّاها «كوابيس».

أسباب «الكوابيس» التي تحدّث عنها معظم المحلّلين الأميركيين كثيرة، تبدأ بالنزاعات الطائفية، وتمرّ بجهاديي «القاعدة»، وصولًا إلى استخدام الأسلحة الكيميائية.

عن «اليوم التالي» لسقوط الأسد، كتب المحلّل ديفيد إغناتيوس، في صحيفة **واشنطن بوست**، داعيًا الإدارة الأميركية إلى «تحديد ما يمكن فعله الآن في سورية بدلًا من تعداد ما لا يمكن تحقيقه». سيناريو إغناتيوس بشأن سورية ليس ورديًا، إذ يشير الصحافي إلى أنه «حتى لو سقط الأسد، فالمعارك في سورية ستستمرّ بعنف». ويضيف «إن مهمّة الولايات المتحدة وحلفائها ستكون حينها العمل على التخفيف من الأضرار الجانبية». الصحافي يدعو واشنطن إلى الانتقال إلى العمل الجدّي الفوري بدلًا من كيل الشتائم لروسيا على منابر الأمم المتحدة وغيرها. وفي هذا الوقت، يكشف إغناتيوس عن أن «العمل جارٍ لاستكمال «برنامج العمليات السرّية» حيث تزوّد السعودية وقطر المعارضة بالمال والسلاح، وتتولّى الولايات المتحدة الأمور اللوجستية، وتوفّر كلّ من تركيا وإسرائيل والأردن والإمارات العربية المتحدة الدعم الاستخباري الميداني». ويخلص إغناتيوس إلى أن «الأمر المقلق هو أن في اليوم الأول الذي سيلي سقوط الأسد، ستزداد المعارك عنفًا... وحتى لو لم تكن الولايات

المتحدة هي التي دمّــرت النظام كما في العراق، فإنها ســتتدخّل لا محالة في إصلاح الأوضاع في سورية ما بعد الأسد».

يظهر العراق مجدّدًا في التحليلات الأميركية، وهذه المرّة حســم الكاتب توماس فريدمان في **نيويورك تايمز** رؤيته: «سورية هي عراق». وعرض فريدمان في مقاله نقاط التشابه العديدة بين العراق وسورية من حيث النسيج الاجتماعي والتعدّد الطائفي وحكم الحــزب الواحد، لكنّ الكاتب قــال إنّه «لا يدعو إلى تدخل أميركي في سورية على طريقة العراق لإنقاذها».

يعرض طوني كارون في مجلّة **تايم** الأميركية ســيناريو من خمسة أجزاءٍ، يرجّح حصوله إذا ســقط نظام الأســد؛ فبحســب **الجزء الأول** هذا السيناريو، «ســيزداد حمّام الدم المذهبي عنفًا»، إذ يرى أنه «مهما قدّمت من تطمينات إلى الأقليات المسيحية والعلوية في ســورية، فإن تطبيق ذلك عمليًا شبه مستحيل، خصوصًا أن المقاتلين العلويين المؤيدين للنظام سيستمرّون في القتال حتى بعد ســقوطه». ويحذّر كارون من عدم وجود قوة معارضة موحّدة الصفوف وذات خطّة واحدة وواضحة، وهو ما سيؤدّي إلى إغراق البلد في الفوضى.

يدور **الجزء الثاني** حول الجهاديين. وينقل الصحافي عن تقارير استخبارية ألمانية قولها إن «مجموعات جهادية قريبة من «القاعدة» نفّذت نحو 90 تفجيرًا في سورية خلال الأشهر الســتة الماضية». ويوضح كارون أن انفلات الأوضاع بعد رحيل الأسد سيدفع تلك المجموعات الجهادية إلى «ملء الفراغ» وتحريك جبهاتهم بين لبنان والعراق وسورية.

الجزء الثالث من السيناريو هو «إفلات الأسلحة الكيميائية من السيطرة»، فيرى الكاتب أن الخشية من استخدام تلك الأسلحة هي أكبر في مرحلة ما بعد سقوط الأسد، بعد أن تقع في أيدي المجموعات غير المنضبطة.

و«**الكابــوس الرابع**» هو انهيــار ســورية وتفكّكها بفعل التنــوّع الإثني والطائفي الذي تتكوّن منه. أمّا «**الكابــوس الخامس**» والأخير فيلخّصه كارون

بـ «أن ما يحدث في سـورية لن يبقى فيها... بل سـينتقل إلـى لبنان والأردن والعراق وتركيا».

يرى روبرت دريفوس في مقالة منشـورة في نيشن سيناريو تفكّك سورية وتقسيمها وخلق دويلة للعلويين «من أسوأ السـيناريوات»، وأن «سؤال: كيف وصلنا إلى هنا؟ فات أوانه» في الأزمة السـورية. ويقول إن إدارة أوباما «توجَّه إليهـا التحية لأنها لم تسـتمع إلـى المحافظين ولم تدخل في حرب مباشـرة مع سـورية، لكنّها تلام على تسـليح المجموعات المقاتلة ومن بينها جهاديو القاعدة». ويضيف: «المشكلة الأساسـية في إدارة أوباما أنها، منذ بداية الأزمة السورية، لم تسعَ إلى حلّ سياسـي»، ويؤكّد أن «الأيام المقبلة ستثبت أن دور سي آي إي (CIA) في سورية كان أكبر كثيرًا ممّا أعلنته واشنطن»[55].

إن السـيناريوات السـابقة كلّها محتملة في سـورية بعد الأسد، وهي لا تطمئن إيران، ولن تجعلها تبدّل رأيها في التخلّـي عن دعم النظام الحالي. بل على العكس، إن ما ورد من احتمالات واقعية سـوف يجعـل إيران في وضع أكثر صعوبة إذا ما تحقّق بعضها، فكيف إذا أضفنا إلى ذلك تلك الصلة الوثيقة بين قادة المعارضـة ورموزها المهمّة (التي يفترض أن تكـون البديل من نظام الأسد) من جهة والأجهزة الغربية الأميركية والبريطانية من جهة أخرى؟ إن هذا الأمر سيجعل طهران أكثر ثقة بما تقوله عن المؤامرة الأميركية في سورية وعن الحرب بالوكالة التي تخوضها الولايات المتحدة ودول أخرى لضرب المقاومة ومحورها السـوري - الإيراني، كما قال مرشد الثورة الإيرانية في مؤتمر حركة عدم الانحياز في 31/ 8/ 2012، ثم عاد وكرّر ذلك في رسـالته لمناسبة عيد الأضحى في 25/ 10/ 2012.

المواقف الإسـرائيلية واضحةً أيضًا في حسابات الخسـارة الاستراتيجية لإيران ولحزب الله إذا سـقط الأسـد؛ «فقد رأى وزير الشـؤون الاستراتيجية الإسرائيلية موشيه يعلون أن سـقوط الرئيس بشار الأسد سيشكّل ضربة شديدة

(55) الأخبار، 28/ 7/ 2012، نقلًا عن: ليال أوليفاس، في: وكالة أ ف ب.

لمحور الشرّ، وأن سقوط الأسد ضربة شديدة للنظام الإيراني وحزب الله.. وأن حزب الله ليس في وضع يجعله يستفزّ إسرائيل بسبب هذه الضغوط».. فيما رأى رئيس الأركان الإسرائيلي السابق غابي أشكينازي أن سقوط الأسد «سيحسّن وضع إسرائيل من الناحية الاستراتيجية»[(56)].

إنها الاحتمالات المختلفة لسقوط النظام أو للفوضى أو للمشهد الأصولي/ الجهادي أو لعلاقة المعارضة أو رموزها الأساسية مع الولايات المتحدة، وما سينجم عن ذلك كلّه من إضعاف لمحور الممانعة، أو «من تحسّن لوضع إسرائيل الاستراتيجي». وإذا خسرت إيران في سورية ولبنان، فإن السعودية وتركيا ستسعيان إلى خلق منطقة سنّية وصولًا إلى العراق، وهو ما «سيشكّل خطرًا كبيرًا على إيران» وفق ما جاء في مقالة إيزابيل لاسير في صحيفة **لوفيغارو** الفرنسية في 24/ 8/ 2012.

ينبغي أن نضيف إلى تلك السيناريوات التي أشرنا إليها مخاوف إيران من مزيد من التطويق، ومن فرض العقوبات، ومن التهديد الإسرائيلي بشنّ الحرب عليها، وهو تهديد جدّي اضطّرت الإدارة الأميركية بسببه، وهي على أبواب التحضير للحملة الانتخابية، إلى إرسال الموفدين، وعلى أعلى المستويات، إلى إسرائيل لثنيها عن أي قرار أحادي يمكن أن تتّخذه بشنّ الحرب على إيران. وكان الربط بين الضغط الإسرائيلي على واشنطن ونسف محاولة الاتفاق والتفاهم بشأن البرنامج النووي الإيراني في لقاءات إسطنبول وبغداد لتعود الأمور إلى نقطة الصفر في اجتماع موسكو في منتصف عام 2012 بين إيران ومجموعة 5+1، وليعود النقاش مجدّدًا إلى المخاوف من برنامج إيران العسكري وإلى المزيد من الضغط والعقوبات، بدلًا من البحث في كيفية تنفيذ الاتفاق في شأن تبادل الوقود النووي في مقابل وقف التخصيب ورفع العقوبات.

لن تقتصر التداعيات السلبية للسيناريوات المحتملة في سورية على إيران وحدها في الإقليم؛ إذ من المفترض أن تشترك إيران في مخاوفها من بعض

---

(56) **الأخبار**، 25/ 8/ 2012، ص 21.

سيناريوات «المستقبل السوري» مع دول أخرى في المنطقة وفي العالم معنية بالأزمة السورية. بالنسبة إلى تركيا، مثلًا، حذّر معهد كارنيغي من انتقال عدوى الأزمة السورية إلى المناطق الكردية من تركيا التي «تؤجّج نياتها لإقامة كيان كردي مستقلّ» على جانبيْ الحدود مع سورية. وإن السياسة التركية المتّبعة لتغيير النظام في سورية بالقوّة «تواجه معارضة داخلية» تتنامى مع إخفاق جهد إطاحة الرئيس السوري[57]، إضافة إلى استطلاعات الرأي العام التي وصلت إلى نسبة 80 في المئة ممن يعارضون التدخّل العسكري التركي في سورية.

خصّصت **فايننشال تايمز** إحدى افتتاحياتها لتأثير الوضع السوري في تركيا، وكيف أنه يشكّل أكثر من كابوس للدولة التركية؛ فمع سيطرة الأكراد على بعض المناطق في سورية، تواجه تركيا احتمال نواة دولة قومية للأكراد من سورية والعراق، ما يعني تقوية عزيمة 13 مليون كردي في تركيا للمطالبة بالانفصال. وفي سياسة تركيا الخارجية، ترى الافتتاحية أن زيادة الشقاق مع إيران ليست في مصلحة تركيا، مشيرةً إلى دور هذه الأخيرة في محاولة قيادة معسكر سنّي في المنطقة ضد إيران «الشيعية»[58].

إن المخاوف من عامل الانفصال الكردي نتيجة الأزمة السورية يفترض ألّا يقلق تركيا وحدها، بل هو يقلق إيران أيضًا بسبب النزعات الانفصالية الكردية في داخلها. كما يفترض أن يقلق «النظام العربي» المقبل وهو قيد التشكل، لأنّ أي دولة كردية تعني المزيد من تقسيم المنطقة العربية بعد تقسيم السودان الذي لم يواجه أي معارضةٍ جدية من جامعة الدول العربية. وإذا أضفنا إلى ذلك مشروع عودة اليمن الجنوبي إلى سابق عهده من الانفصال، فإن هذا يعني تقسيم اليمن مجدّدًا إلى دولتين. يمكن القول إنّنا ذاهبون نحو المزيد من تفكّك النظام العربي بعد الثورات. هذا إذا لم نضمّ سيناريو تقسيم سورية أيضًا إلى هذا التفكّك المحتمل. أمّا السيناريو الجهادي الذي يتنامى دوره والمخاوف

---

(57) مركز الدراسات الأميركية والعربية، **التقرير الأسبوعي لمراكز الأبحاث الأميركية**.

(58) «صحف بريطانية: الوضع في سوريا يشكل أكثر من كابوس للدولة التركية،» **المصري اليوم**، 10/ 8/ 2012، <http://www.almasryalyoum.com/node/1041376>.

منه في ســورية، فهو أيضًا لا يقلق إيران وحدها (وأشــرنا إلى تنامي المخاوف والتحذيرات الغربية من التنظيمات الأصولية في ســورية). ومن المستغرب أن تتساهل دول عربية وغربية، وحتى تركيا، في تمرير هؤلاء المقاتلين إلى سورية وقت تشنّ القوات الأميركية حملة عســكرية وأمنية للقضاء على مواقع القاعدة في اليمن. والمملكة العربية السعودية تخوض أيضًا حملة أمنية قوية ضد أفراد هذا التنظيم.. ما يعني أن المشكلات المقبلة مع السيناريو الأصولي/ الجهادي ســتكون مشــكلات حقيقية مع معظم دول الإقليم. وفي هذه الحالة، سنكون مجدّدًا أمام مشــهد «الأفغان العرب» الذين قاتلوا في أفغانستان ثمّ تحوّلوا إلى مُطارَدين لا يســتطيعون العودة إلــى بلدانهم. ومن المرجّــح أن يكون «أفغان سورية» «مدركين تمامًا» لمستقبل هذا السيناريو. لذا، فإنهم لن يتخلّوا بسهولة عن سلاحهم، ولا عن دورهم، ولا عن النفوذ الذي حققّوه من خلال مشاركتهم في القتال ضد النظام.

أمّا مشــهد الفوضــى أو الحرب الأهليــة، أو حتى اســتمرار الأزمة، مع ملاحظة الفروق بين ســيناريو وآخر، فإن معظم دول المنطقة ستكون متضرّرة ومُربَكة منه. ولا يحتاج الأمر إلى عناء الشــرح والتفصيل؛ إذ نظرًا إلى التشابه المجتمعي الديني والمذهبي والعرقي، وحتى العشــائري بين ســورية والدول المجاورة لها، لاحت بوادر لما يجري في ســورية من تأثيرات سلبية مجتمعية ومذهبية وطائفية ودينية من تأثيرات في لبنان وتركيا والعراق، ما يعني اشــتعال هذه التأثيرات وتمدّدها إلى بلدان المنطقة الأخرى.

إن الانقســام المجتمعي، وتأخّر حسم مستقبل ســورية، وأولوية البرامج الداخلية الاجتماعيــة الاقتصادية في حكومات ما بعد الثــورات، وعدم تحقّق الاســتقرار الداخلي في هذه الحكومات بسبب التوترات مع بقايا النظام السابق «الفلول»، أو التوترات مع الســلفيين (تونس)، كل ذلك لن يســاعد في تبلور صورة النظام العربي المقبل.

الخيــارات الإقليمية في العلاقة بتركيــا أو بإيران، وقبل ذلــك كلّه خيار التعامــل مع القضيــة الفلســطينية (التفــاوض أو المقاومة، العلاقة بالســلطة

الفلسطينية والعلاقة بحماس)، هي التي ستحدّد مستقبل هذا النظام وطبيعته. وما دامت هذه القضايا رمادية وغير واضحة أو حاسمة، فإن خيارات النظام العربي واتّجاهاته لن تكون واضحة.

قامت كلّ من مصر والمملكة العربية السعودية وسورية بدور قاطرة هذا النظام ومركز الجذب فيه في العقدين الأخيرين (قبل استفحال الخلاف مع سورية بعد عام 2005). لكن القاطرة الجديدة لهذا النظام لا تبدو واضحة في ظلّ استمرار الأزمة في سورية. وأمام الأسئلة المفتوحة عن موقع مصر ودورها المفترض في هذا النظام، فهل ستعود مصر إلى موقع الريادة؟ وهل في إمكانها أن تفعل ذلك لمجرّد الرغبة أم أن شروط هذه الريادة تغيّرت مع وجود قوًى إقليمية مهمّة مثل تركيا وإيران، ومع تنامي دور المملكة العربية السعودية في غياب مصر سنوات طويلة؟ وهل ستكون أولوية العودة المصرية أولوية مذهبية في إطار «المشروع السنّي» كما قال الرئيس مرسي للملك عبد الله في زيارته الأولى للمملكة؟ أمْ أن مصر بقيادتها الجديدة ستكون أولويتها إسلامية بالتفاهم مع إيران أو مع تركيا، أو بالتفاهم مع المملكة العربية السعودية؟

لا تزال الأسئلة مفتوحة حيال توجّهات السياسة الخارجية المصرية التي ستكون أحد أهمّ محدّدات النظام العربي القادم. ولا تزال تلك الأسئلة مفتوحةً أيضًا حيال أولويات النظام العربي نفسه. هل فلسطين هي قضيته المركزية؟ أمْ أن إيران هي التي أصبحت «القضية المركزية» للعرب؟ أمْ لا هذه ولا تلك، بل القضية الداخلية الاقتصادية والاجتماعية هي التي ستكون الشغل الشاغل للحكومات الجديدة ما بعد الثورات العربية؟ الجواب عن أولوية هذه القضية أو تلك سوف يحدّد بكلّ تأكيد طبيعة النظام العربي القادم.

إذا أضفنا إلى التعقيدات والسيناريوات السابقة تعقيدات أخرى تلفّ طبيعة المواجهة ومستقبلها في المنطقة وفي سورية وعليها، بين روسيا والصين وحلفائهما من جهة والولايات المتحدة وحلفائها من جهة ثانية (يرى لافروف أن ما يجري في سورية سيؤثّر في تشكيل النظام العالمي الجديد)، أمكن القول إن مستقبل سورية في أي من الاتّجاهات التي أشرنا إليها هو الذي سيحدّد

بصورة كبيرة مدى أرباح وخسائر القوى الدولية والقوى الإقليمية، وفي مقدمها إيران، نتيجة التغيرات المقبلة والمتسارعة في الشرق الأوسط.

إن استمرار الأزمة وقتًا طويلًا هو الأرجح في سورية. وربما لا ترغب إيران وقوى إقليمية أخرى في ذلك. كما أن إيران لا تريد مشهد سقوط الأسد، والمخاوف الإيرانية جدية في هذا المجال. وتشترك إيران مع القوى الإقليمية الأخرى في مخاوفها من معظم السيناريوات المطروحة لمستقبل سورية. وتخشى في الدرجة الأولى تمدّد النفوذ الأميركي في سورية بعد احتمال إطاحة الأسد. ويثير هذا القلق من النفوذ الأميركي المقبل في سورية مخاوف باحثين ومحلّلين عرب أيضًا. ولا يَستبعد هؤلاء أنْ تؤدّي التسوية في سورية إلى قيام نظام «إقليمي» على أسسٍ جديدة تمامًا، تحكمه وتتحكّم به واشنطن عن طريق سيطرة مباشرة من جانب ممثّلين للاستخبارات والدبلوماسيات الغربية، ملحقين الآن ببعض المؤسّسات الدولية، وعن طريق الاعتماد المتزايد على تعاون وثيق مع نُخب الإسلام السياسي، أيْ مع التيار الصاعد إلى الحكم في جميع دول الإقليم الممتدّ من حدود الصين الغربية إلى شواطئ أفريقيا الغربية. وستعمل الأطراف الخارجية لتحصل على امتيازات ومواقع أفضل في سورية المستقبل التي يجري رسم خطوطها العامّة الآن في أجهزة وإدارات دولية.

«إنّ أقرب شكل يمكن تصوّره هو حالة تشبه نظام وصاية مستترًا من المنظمة الدولية، يجري الآن الإعداد له، لتلحق سورية بغيرها من دول الربيع العربي التي يجمع بينها الآن سياسات يعبّر أكثرها عن «انصياع» لإرادة المجتمع الدولي ممثّلًا بالوجود والنفوذ المتزايد لممثّلين لمؤسّسات دولية عريقة في دبلوماسية التدخّل في الشؤون الداخلية تحت عنوان بناء الأمم أو غيره من العناوين المبتكرة»[59].

تدعم إيران النظام السوري حماية لمصالحها الإقليمية، فيما تفعل تركيا العكس توخيًا للأهداف ذاتها. أمّا السعودية وقطر فتريدان توجيه ضربة قاصمة

(59) جميل مطر، «دمشق و«الشرق الأكبر» على خط البداية،» السفير، 13/ 9/ 2012. <http:// www.assafir.com/Article.aspx?EditionId=2254&ChannelId=54090&ArticleId=1210>.

لإيران عبر إسقاط النظام في سورية، وهو النظام الذي دعمته في الأعوام الأخيرة ماليًا وسياسيًا أملًا في جذبه بعيدًا عن تحالفه مع إيران. ولمّا لم تفلح هذه المحاولات لتسيطر إيران على مفاصل القرار السوري، جرى العمل، ويجري حاليًا على رفع سقف الانتفاضة الشعبية السورية بما يتجاوز تحقيق أهداف الانتفاضة الشعبية السورية في الحرية والديمقراطية، ليعاد صوغها في مطابخ الجوار الإقليمي على الصورة التالية: «تحجيم الدور الإيراني في المنطقة، وتغيير المعادلات السياسية والطائفية في المشرق العربي كاملًا، وكلّ ذلك على ظهر السوريين وبدمهم»[60].

إن استمرار الأزمة هو السيناريو المرجّح في المدى المنظور، وذلك لأسباب داخلية وخارجية. فمن جهة، هناك عجز الأطراف الداخلية، أيْ النظام و«المعارضة» بتشكيلاتها المختلفة، عن حسم المواجهات العسكرية، ومن جهة ثانية، هناك الانقسام الدولي والإقليمي في شأن ما يجري في سورية، وهو الانقسام الوحيد الذي حصل على هذا المستوى إزاء «الثورات العربية»، فلم نشهد مثل هذا الانقسام الواضح والقوي والحادّ الإقليمي والدولي بين مؤيد للنظام ومؤيد للمعارضة، لا في مصر ولا في تونس ولا في ليبيا ولا حتى في البحرين أو في اليمن. أمّا المخاوف من هذا السيناريو فتزداد وضوحًا يومًا بعد يوم، من الآف الضحايا، إلى التدمير الهائل والمخيف للمباني والآثار والأسواق، إلى اغتيال الرموز والشخصيات العلمية. ولن يؤدّي ذلك مع استمراره إلّا إلى تدمير المجتمع السوري وانهيار الدولة في سورية، وإلى تفتيت الجيش السوري. ولن يكون في استطاعة سورية بعد ذلك أن تنهض بسهولة. وستكون بحاجة إلى المزيد من التدخّل من جانب الخارج في المرحلة المقبلة. ولن يكون في مقدور سورية أن تستعيد دورها الإقليمي المهمّ والمحوري الذي كان لها قبل ذلك، وهذا ما يثير مخاوف كثيرين من «صوملة» سورية، أو من دخولها أتون حرب أهلية لا أحد يعلم أو يقدّر متى وكيف يمكن أن تنتهي.

---

(60) مصطفى اللباد، «مستقبل التحالف الإيراني – السوري،» السفير، 29/ 10/ 2012. <http://www.assafir.com/Article.aspx?EditionId=2294&ChannelId=55090&ArticleId=2829>.

لذا فــإن أي تصوّر لنظــام إقليمي عربــي واضح المعالــم أو للعلاقات الإقليمية والبينية العربية، لن يكون ممكنًا قبل أن تتّضح مآلات الأزمة السورية. وإذا أضفنــا المرحلة الانتقالية الصعبة التي تمرّ بهــا التجارب الجديدة للحكم في كلّ من تونس ومصــر، وهي التي لم تحدّد تمامًــا علاقتها وموقعها في أي نظام إقليمي، أمكن القــول إن النظام الإقليمي العربي لن يبصر النور قريبًا، وإنّ إيرانً - مثل القوى الإقليمية الأخرى - لن تجد بســهولة السياســات الملائمة للتعامل مع الوضع الانتقالي، بل ســتعتمد السياســات الوقائية في ظلّ ضبابية المشــهد الإقليمي، وفي ظلّ عدم وضوح الخيارات الإقليميــة لأنظمة ما بعد الثورات العربية. وكما تفعل القوى الإقليمية الأخرى، فإن تدخّلها سيكون قويًا كي يصبح النظام العربي (وفيه النظام الســوري الجديد) منسجمًا مع مصالحها وأهدافها، من تركيا إلى دول الخليج، علاوة على إسرائيل التي تريد بكلّ تأكيد نظامًا عربيًا معتدلًا يشجع السلام والتفاوض والتطبيع وليس خلاف ذلك، وهو ما يثير خشــية البعض من نظام إقليمي تحكمه واشنطن وتتحكّم به، وهنا تبذل إيران في المقابل، في ضوء استراتيجيتها الدفاعية، وفي ظلّ العقوبات والضغط والتهديدات الاســتراتيجية، ومحاولات التطويق التي تتعرّض لها، ما أمكن من جهد كيْ يكون هذا النظام العربي، خصوصًا في مصر و سورية، متصالحًا معها، أو حتى لا يكون جزءًا من جبهة إقليمية ودولية معادية لها.

تعقيب

محجوب الزويري

لا تمـرّ الثورات مـن دون أن تترك بصمتهـا واضحة على حيـاة الناس والعلاقـات بين الدول، وهذا منطق تفرضه طبيعة الثـورة كوجه للتغيير تختاره مجتمعات عندمـا تفقد الأمل فـي التغيير والإصلاح التدريجي. ولا يُسـتثنى العـرب والإيرانيون من هذا كلـه؛ إذ أدخلت الثورة الإسـلامية في إيران عام 1979 العلاقات العربية - الإيرانية في مرحلة جديدة لا تزال آثارها ماثلة. كما أن الربيع العربي الذي بدأ في أواخر عـام 2010 أدخل العرب والإيرانيين في فصل جديد من العلاقات في طور التشكّل.

تسـعى هذه الدراسـة إلى تحليل مسـار العلاقات العربية - الإيرانية بين الثورة الإسلامية والربيع العربي. كما تسعى إلى تقديم تصوّر بشأن سيناريوات العلاقة بين العرب والإيرانيين في ظل المشـهد السياسـي المتشكّل في منطقة الشرق الأوسط، ومدى تأثيره في التطوّرات الإقليمية والدولية.

أولًا: العرب وإيران: بين الثورة والثورات

أدخلت الثورة الإسلامية الإيرانية في عام 1979 العلاقة العربية - الإيرانية في فصل جديد يمكن أن يعَنْون بفصل «الرّيبة والمخاوف»؛ فالنّظام السياسـي الإيراني المتشكّل من الثورة الإسلامية بدَا بالنسبة إلى العرب - أكان في الجوار الإيراني أو حتى ما هو أبعد جغرافيًا - مهدّدًا، ولا سـيما عند نشـوب الحرب

العراقية - الإيرانية التي امتدّت ثمانية أعوام. ويبدو التهديد في مستوى الأبعاد المذهبية والسياســية والاقتصادية. فالخطاب السياســي القادم من إيران بشأن انتقاد الأنظمة الملكية ووصفها بالمستبدّة، والحديث عن تصدير نموذج الثورة الإيرانية كوسيلة لمقاومة استبداد تلك الأنظمة الملكية، كلّها عوامل أذكت تلك الشكوك في خصوص ما تريده إيران. أضف دور العامل الخارجي المتمثّل في المواجهة الأميركية - الإيرانية التي هبت مع أزمة الرّهائن، ولا يبدو أنّها ستنتهي بوجود أزمة الملفّ النووي الإيراني.

تأثّرت العلاقة بين إيــران والدول العربية بثنائيــة القطبية في فترة الحرب الباردة، ولا ســيما في الفترة الواقعة بين عامي 1979و1990؛ إذ أسّست إيران لتحالفاتها غير ما كان يســمّى الاتحاد السوفياتي، وهو أحد الأمور التي جعلت النظام السوري مرغوبًا فيه، ثمّ أصبح حليفًا استراتيجيًا لإيران حتى تاريخ كتابة هذه الدراسة. ويعدّ النظام الســوري من الدول الأقرب إلى الاتحاد السوفياتي قبل سقوطه وتحوّله إلى روسيا الاتحادية. وتمكّنت إيران من الاستفادة من هذا الدّور في ظلّ ما كانت تــراه من تحالف الدول العربية مــع الولايات المتحدة الأميركيــة؛ إذ أصبح العامل الأميركــي عنصرًا مهمًّا ومؤثّرًا فــي أي تطوّر في العلاقة بين طهران وجيرانهــا العرب. وحتى مع انتهاء الحــرب الباردة، بقيت إيران محافظة على هذه العلاقة مع روســيا التي ساندت إلى حدٍّ كبير الموقف الإيراني، خصوصًا في ما يتعلّق بالبرنامج النووي.

أمضت إيران عقد الثمانينيات من القرن الماضي وهي تعيش حالة الثورة، وفي المقابل حالة من الخصومة تســيطر على علاقاتها بالجوار، وجوار لم تنته شكوكه على الرغم من كلّ التّطمينات التي تحاول إيران إرسالها من وقت إلى آخر؛ فالسلوك السياســي الذي كانت إيران تنتهجه ويثير غضب جوارها العربي هو أن طهران ذات علاقات بمعارضي تلك الحكومات، أكانت إسلامية أم غير إســلامية. وكان هناك تصوّر مؤداه أن ما قامت به الثورة الإســلامية من وضع نهاية لنظام مستبدّ كان يُعرف بشــطّي أميركا في الخليج، هو عمل عظيم يشجّع على التعاون مع الفاعــل. وعليه، تمكّنت إيران الجمهورية الإســلامية من أن

تقدّم نفسها باعتبارها دولة وليدة حركة تحرّر من الاستبداد ومن تبعاته المتعلّقة بالسيطرة الغربية، خصوصًا الأميركية منها.

لمّا كانت الثورة والدولة المنبثقة منها تقرّ بأن اكتساب شرعيتها الدينية من كونها دولة شيعية اثنتي عشرية، فقد أعطت الشيعة حيث هم في العالم العربي وخارجه مؤشرًا إلى وجود من يمكن أن يدافع عنهم وعن حقوقهم التي يرون أنها منتهَكة. إن العلاقات بالمواطنين الشّيعة في بعض البلاد العربية، ولا سيما في منطقة الخليج ولبنان، ضاعفت مخاوف تلك الدول ومخاوف الدول العربية الأخرى، والأمر نقل إيران لتصبح تهديدًا أمنيًا في نظر بعض تلك الدول.

أسّست تلك المرحلة لكلّ ما جرى الحديث عنه من تعاظم دور الشيعة السياسي في الشرق الأوسط بعد عام 2003 عندما احتلّ العراق؛ فكلّ المقولات والتصريحات بشأن ظهور كتلة شيعية أو تحالف في المنطقة العربية، كانت تنطلق في الأساس ممّا حدث في إيران عام 1979، ما دفع إلى ظهور ما يُعرف بـ «الشّيعة فوبيا» متلازمة مع استمرار حالة «إيران فوبيا».

ساعدت طبيعة النظام السياسي العربي الذي كان يميل إلى السيطرة المطلقة على مقاليد الأمور بلدانًا كثيرة سياسيًا واقتصاديًا على اكتساب إيران جاذبية خاصّة، ذلك أنها الدولة التي كانت تقدّم نفسها كنموذج للديمقراطية الإسلامية. فالانتخابات، الرئاسية أو البرلمانية أو المحلّية، تُجرى كل عامين. وتعاظمت هذه الجاذبية في ظل التقارب بين النظام العربي الرسمي ومصالح القوى الغربية في المنطقة، وكانت في الأغلب تخدم أمن إسرائيل ومصالحها. ودفع ذلك التّقارب إلى زيادة الجاذبية السياسية لإيران عند كثير من العرب فازداد حضورها السياسي في البيت السياسي العربي.

لم تنجح إيران كلّيًا في تبديد مخاوف النظام الرسمي العربي من سياساتها، على الرغم من الجهد الدبلوماسي الذي بذلته في عقد التسعينيات، وهو الجهد الذي ركّز على الانفتاح على الدول العربية وإعادة العلاقات الدبلوماسية بين طهران وأكثر من خمس عشرة دولة عربية. وبقيت إيران

في دائرة الخطر الأمني على تلك الدول، أكان لأسباب سياسية أم لأسباب مذهبية عند البعض. واللافت عند الحديث عن العامل المذهبي في العلاقة بين إيران والعرب أن الدول التي تبدو منزعجة ممّا تسمّيه السياسات المذهبية الإيرانية هي في الأساس دول علمانية بالمعنى السياسي، ما عدا المملكة العربية السعودية. بعبارة أخرى، هي دول لا ترى للدّين دورًا في المحيط العام، والمقصود بذلك السياسة والاقتصاد، وهو ما يدفع إلى القول إن العامل المذهبي قد لا يكون الأهم بالنسبة إلى الدول، بل إن السياسة والتّأثير في سمعة تلك الدول وصدقيتها هما العاملان الأهمّ بناءً على ذلك التصوّر السلبي تجاه إيران.

قامت التطوّرات السياسية الإقليمية وطبيعة التحالفات في المنطقة بدور أساس في تعميق عامل المواجهة بين الجمهورية الإسلامية والكثير من الدول العربية، وهو الذي حكم تلك العلاقات باستثناء كلٍّ من سورية ولبنان وعُمان. إن شكل التحالفات المتمثّل في معسكر عربي رسمي أميركي (إسرائيلي) وفقًا للتعريف الإيراني، يقابله معسكر يؤمن بالتحرّر ومقاومة النّفوذ الأميركي - الإسرائيلي، وهو المعسكر الذي كان يحظى غالبًا بدعم جماهيري يزعج النظام الرسمي العربي، ولا سيما في البلدان التي يُنظر إليها على أنها جزء من هذا التحالف، مثل مصر والسعودية والأردن. وظهرت هذه التحالفات جلية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في ما يُعرف بمحور المعتدلين، وكان يضمّ الولايات المتحدة ومصر والسعودية والأردن. وفي المقابل، نجد محور المقاومة الذي يضمّ إيران وسورية وحركات المقاومة مثل «حماس» و«الجهاد الإسلامي» و«حزب الله».

لقد مثّل يوم 17 كانون الأول/ ديسمبر 2010 بداية مرحلة جديدة في العلاقة بين إيران والعرب؛ بداية أسّست لها ثورات العرب في ما سُمّي الربيع العربي، لتطرح أسئلة عن خصوصية حالة الثورة في إيران ومستقبل التّحالفات التي تشكّلت متأثّرةً بها وبالنظام السياسي المنبثق منها.

ثانيًا: ربيع العرب: صورة إيران وانهيار التحالفات

إن الثورات أو الاعتراضات التي اجتاحت سبع دول عربية (تونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين وسورية والأردن وعُمان) تبدو حوادث منفصلة ومتعلّقة بمطالبات سياسية، على رأسها وقف الاستبداد وتبعاته من فساد وتدمير لأسس المجتمعات، لكنها سرعان ما تركت آثارًا واضحة، أكان في المشهد السياسي لكلّ دولة أم في المشهد الإقليمي غير المنقطع عن الدولي. وكانت إيران إحدى هذه القضايا الحاضرة في مشهد التغيير العربي.

ثمّة ثلاثة مستويات يمكن من خلالها تحليل العلاقة بين ما شهده العالم العربي من تغيير والموقف من إيران بشكل عام. **الأول** هو المستوى المحلّي العربي المتمثّل في داخل كلّ دولة أو لدى الرأي العام العربي عمومًا. **والثاني** هو المستوى السياسي الإقليمي وما طرأ عليه من تغييرات ارتبط كثير منها بالموقف من إيران أو انعكس على إيران، والمستوى **الثالث** هو ما يحدثه الربيع العربي من تغيير في السلوك السياسي على المستوى الدولي، ولا سيما منه التصرّف تجاه إيران.

في المستوى الأول – المحلّي العربي – يمكن رصد جملة من التغييرات: **أوّلها** إنهاء مقولة أن إيران هي الدولة الوحيدة التي لها «امتياز ثوري» في منطقة الشرق الأوسط بشقّيها العربي وغير العربي، وأن سبب هذا الامتياز هو التميز المذهبي الإيراني على أساس أن إيران دولة شيعية اثنا عشرية. ومن تطوّرات الربيع العربي وتدحرج قوى التغيير فيه وانتقالها بين البلدان بنسق متسارع وإطاحتها أربعة أنظمة سياسية، كانت تعدّ من أبرز النّظم في الدول العربية في قوائم الاستبداد والفساد، وكان أن أعادت للعرب شيئًا من الثّقة بقدرتهم على إحداث التّغيير وإنتاج نموذجهم الخاصّ بدلًا من الانبهار بالنّماذج الأخرى وتوقُّع أن يدافع الآخرون عن حقوق العرب. فمفردة الانبهار بالثورة الإسلامية والجمهورية الإسلامية تكاد تنتهي إلى غير رجعة، كما أن الانبهار بالنموذج التركي سيتأثّر كلّما حقّقت الدول التي حدثت فيها الثّورات بناء نموذجها. وقد

يتأخّر الموقف العروبي من النموذج التركي بسبب ظاهرة «الإسلامو فوبيا» التي يراد لها أن تعمّ العالم العربي انطلاقًا من بلدان الربيع العربي.

ارتبط التغير تجاه إيران بطبيعة الثورات العربية وحصادها السريع، لكنه سرعان ما تعاظم مع بداية ظهور المواقف الإيرانية من تطوّرات تلك الثورات والمتعلقة بالمستوى الثاني - السياسي الإقليمي. إذ أعلن الربيع العربي بدْءَ تشكّل بيئة سياسية إقليمية جديدة ساعد في ظهورها التغير الذي طرأ على الرأي العام والنخبة السياسية، وكذلك التغيير الذي طرأ على تعريف النخبة الجديدة لمصالحها بطريقة مختلفة عمّا كانت عليه. في هذا التعريف قدر كبير من الاتّكاء على الشرعية السياسية للأنظمة المتشكّلة التي بدت أقوى مقارنة بالأنظمة السابقة.

في هذا السياق، كان الانهيار المدوّي للتحالفات التي أنتجها المناخ السياسي السابق والتي جعلت المنطقة تنقسم إلى محورين هما الاعتدال والممانعة، أو الاعتدال والمقاومة. وظهرت نتائج انهيار قواعد اللعبة السياسية في المنطقة سريعًا، متمثّلة في حرب الأيام الثمانية على غزة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012. لقد كان القبول الأميركي والتأييد الأوروبي لدور مصري يشمل فتح المعبر وإنهاء الحصار ولو كان المتعلّق منه بمعبر رفح، نتيجة واضحة لذلك التغيير تركها الربيع العربي. صحيح أن إيران حضرت إيجابيًا عبر شكرها على دعم المقاومة، وهو ما أكّده خالد مشعل في مقابلة تلفزيونية، إلّا أنه بقي شكرًا مرتبطًا بقيادة «حماس» السياسية من دون أن ينعكس على الرأي العام الذي ما كان له موقفه، وهو شكر متزامن مع تأكيد وجود اختلاف مع إيران بشأن موقفها من سورية.

أدّى الدور الإيراني المساند للنظام السياسي في سورية بالخصوص إلى تراجع كبير في صورة إيران لدى الرأي العام العربي. وتزامَن التغير مع إعادة إيران بقوّة إلى مربّع الدول الطائفية، وهو ما يجعلها في وضع لا يريحها. وسبق ذلك موقفها من الاعتراضات السياسية في البحرين.

كان من المتوقّع أن يكون انهيار محور الاعتدال نتيجة لتفوّق محور المقاومة، أو أن يأتي الربيع العربي ليقوّي هذا المحور، وما حدث هو عكسه تمامًا؛ فصورة إيران تأثّرت سلبيًا لدى العرب، وسورية حليفها الإقليمي في وضعية السقوط، و«حزب الله» جرت إعادته إلى المربّع الطائفي مع إيران. وأصبح رائجًا أن الأولويات في المنطقة تتغير وتتقدّم، مقاومة الاستبداد الداخلي كخطوة مهمّة لمقاومة الاحتلال. وبدا واضحًا أن لدى الرأي العام العربي الجديد حساسية أكثر بإزاء هويته الدينية والسياسية.

إن الانهيار الذي أصاب محورَي الاعتدال والمقاومة، رافقه استمرار في صعود دول وأطراف أخرى إقليميًا اختارت أن تساند خيارات الشعوب العربية في الدول التي شهدت ثورات. من هنا برزت تركيا وقطر كمحور جديد، لكنّه منسجم مع التأييد الدولي الذي حظيت به الدول التي طاولها التّغيير بعد الربيع العربي.

إن ظلال التغيير للربيع العربي شملت من يوصفون بالأطراف الدولية كما أشرنا آنفًا؛ فعلاوة على أنّهم لم يتمكّنوا من المحافظة على الأنظمة التي طالما ساندتهم – وهو أمر يذكّر بما حدث في إيران عام 1979 عندما لم تساند الولايات المتحدة حليفها المهمّ محمد رضا شاه ملك إيران – لم يتردّدوا في النزول عند رغبة الشعوب في التغيير. وهذا طالما أُريدَ له أن يُنجَز عبر ترويج نسخ خاصّة للديمقراطية أُعدّت في الخارج تحسّن صورة الاستبداد التي كانت تعيش تحت وطأتها دول الثورات العربية. وجعلت هذه المساندة إيران تتلقّى التغيير أحيانًا كأنه جاء من الخارج، وهو ما قيل عن ليبيا. لكن حالة من عدم التوازن كانت تبدو على التقويم الإيراني، فعندما شرعت ملامح قوى الإسلام السياسي في الظّهور، قالت إيران إن ما يحدث ليس إلّا «صحوة إسلامية» غير بعيدة عن الثورة الإسلامية في إيران.

إن التطوّرات التي تعصف بالمنطقة، ولا سيما سورية التي طالما عُدَّت جزءًا من محور المقاومة، تجعل إيران في وضع لا تُحسد عليه، وبعبارة أخرى أصبح الربيع العربي تحدّيًا مباشرًا لإيران من سورية. ولا يبدو أن إيران ستتمتّع

بما كانت عليه حال تغيّر النظام السوري. يضاف إلى ذلك ما تضطلع به تركيا من دور يزيد من الضغط على إيران، خصوصًا متى علمنا أن تركيا تساند إنهاء نظام البعث في سورية. والأهمّ في هذا السياق هو أن تفكيك التحالف الذي كثيرًا ما تحدّثت عنه قوى غربية يحدث الآن بثورة الشعب السوري من دون أن يساهم المجتمع الدولي فيه.

في تأثيرات الربيع العربي في مسارات السياسة الإقليمية والدولية، يُنتظر أن يلقي ظلاله على توقّع نجاح أي تفاوض بين إيران والولايات المتحدة الأميركية؛ فإيران في ظلّ خيبة الأمل وربّما العزلة في علاقاتها بالعرب شعوبًا وحكومات، ربّما تسعى إلى خفض سقف مطالبها بتفاوض متوقَّع مع واشنطن، لأن بقاء النظام السياسي قد يستدعي التقارب مع الولايات المتحدة وتبنّي خطاب أقلّ عدائية تجاه واشنطن، ولا ينفي هذا بالضرورة وجود صعوباتٍ، منها أن التفاوض بين واشنطن وطهران لا ينجح من دون حضور المؤسّسة الأمنية والعسكرية المتمثّلة في الحرس الثوري والمؤسّسة الدينية وموافقتهما.

من جانب آخر، وفي ظلّ الشكوك بين أنقرة وواشنطن والقطيعة بين إسرائيل وتركيا، فإن واشنطن قد تعيد قراءتها للعلاقة مع إيران، ولا يخلو الأمر بالضرورة من تحدّيات متمثّلة في إقناع الكونغرس والمؤسّسة العسكرية والأمنية.

خاتمة

لا يمكن وصف العلاقة بين العرب وإيران بأنها مرّت بشهر عسل كامل. ولعل سِمتها الغالبة هي التوتّر والشكوك المتبادلة. وليس الأمر مرتبطًا بالتفاوت المذهبي فحسب، بل مرتبط أيضًا بإرث حضاري ذي صلة بما فعله العرب من وضع نهاية لحكم الساسانيين؛ هذا الإرث الذي غُيّب كثير منه مع اعتناق كثير من الإيرانيين الإسلام. ولا يمكن تجاهل دور السياسة وتحوّلاتها المتسارعة

في التاريخ الحديث؛ فإيران انفصلت سياسيًا ودينيًا عن المحيط السنّي بتأسيس الدولة الصفوية ذات الهوية الشيعية الاثني عشـرية، ونتج من ذلك تعزيز فكرة الاستقلال عن الجوار العربي كما هي حال الجوار الشرقي.

من المؤكّد أن الثورة الإسلامية تعدّ عاملًا مؤثّرًا في مسيرة العلاقات العربية - الإيرانية لم يتوقّف بعْدُ. وكما كانت الثورة الإسلامية، فإن ثورات العرب هي الأخرى تترك علاماتها الفارقة على تلك العلاقات، وهي لا تزال تتشكّل، وتحتاج إلى بعض الوقت قبل التقويم النهائي.

الفصل الثامن

المحيط الهندي كفضاء جيوستراتيجي
مصالح الهند وباكستان في الوطن العربي
(دول الخليج العربي نموذجًا)

عبد الوهاب القصاب

مدخل

تشــغل الهند في الذاكرة التاريخيــة العربية حيزًا كبيــرًا؛ فهي لا تزال كما يشــار إليها، بلاد السّند والهند، مآل أسفار الســندباد البحري الشهير، ولا تزال الحكايات تتردّد على آذاننا ونحن طلبة في المدارس، عن الجنود الهنود الذين أتى بهم البريطانيــون في الحرب العالمية الأولى كمكــوّن مهمّ من قوّاتهم في حملاتهم على بلادنا، أكانت حملتهم على بلاد الرافدين (14 تشــرين الأول/ أكتوبــر 1914 - تشــرين الثاني/ نوفمبــر 1918)، أم وجودهــم الكثيف في شوارعنا ومدننا في الحرب العالمية الثانية في طريقهم من ساح القتال الأوروبية وإليها، أو في شــمال أفريقيا، أم كجزءٍ من قوّات الاستعمار في عدن والجنوب العربي. ثمّ ما لبثوا أن شــكّلوا في حينه جالية لها وزنها في عدن، على عادتهم في الاستقرار في المناطق التي تحتاج إلى الأيدي العاملة الماهرة وغير الماهرة،

كما هي الحال في سنغافورة والملايو. لكن، على دارس العلاقات بين شبه القارّة الهندية وطرفيها الرئيسيْن الهند والباكستان أن يأخذ بالاعتبار جملة حقائق جعلت من هذه العلاقات الطابع الدائم تتقلّب مع حقب الدهر، تلبس لكلّ حالة لبوسها.

لم يكن وجود الهنود في وطننا العربي، خصوصًا مناطقه التي كانت خاضعة للنفوذ البريطاني، علامة من علامات فرض القوّة فحسب، بل كان أيضًا علامة على كونهم روّادًا في تعليم أهالي البلاد الكثير من متطلّبات الحياة المدنية الحديثة، أكان في مجال الإدارة أم النّقل أم الحرف الميكانيكية وغير ذلك. يدلّ هذا كله على أن العلائق بين العرب والهنود ليست جديدة، بل راسخة في القدم، وتعود إلى عصور سحيقة. فمنذ أيام السومريين، مخر العراقيون القدماء هذا الخليج العربي الذي دعوه البحر الأسفل، عندما كانت مياهه تغسل شواطئ أور قبل خمسة آلاف عام، في طريقهم لاستكشاف عوالمَ جديدة ينقلون إليها حضارتهم. فنجحوا في نقلها حيث نشأت حضارة موهانجيرو في حوض نهر السّند. ثمّ استمرّت العلاقة مع تطوّر التاريخ الإنساني المكتوب، حتى أضحت الجزيرة العربية وامتداداتها في العراق وبلاد الشام طريق القوافل النّاقلة منتجات بلاد الهند منها وإلى أوروبا والمشرق. وعبر الخليج العربي، انطلقت رسل المسيحية الأولى من العراق إلى ساحل المالابار، حاملة رسالة الإيمان، ومن الخليج العربي انطلقت أولى حملات الإيمان بالإسلام إلى الهند، وأسّست لها مواطئ قدم في ما يُعرف اليوم بباكستان.

العلاقة إذًا قديمة متجذّرة، وهي متفاعلة وليست جامدة، ساعدت فيها مهارة أهل الخليج الملاحية وسلوك وأمن الطريق البحرية من البصرة وبقية حواضر الخليج العربي وموانئِه القديمة كجلفار وهجر... وغيرهما، وسواحل الهند الغربية المسمّاة ساحل مالابار، حيث كوجين ميناء وحاضرة كيرالا وقت لم تكن بومباي بعظمتها الحالية. ثمّ انتقلت العلاقات في الحاضر الراهن إلى أنماط أكثرَ تعقيدًا تدخّلت في صوغها سمات متعدّدة متقاطعة، وهو ما يَنتج من محصّلات أفعالها أنماط متضادّة ومتطابقة من العلاقات البينية ساهم في نشوئها

وصوغها تقسيم شبه القارة الهندية بعد رحيل الاستعمار البريطاني في عام 1947 إلى دولتين هما الهند وباكستان. واتّسمت علاقة هذين البلدين بالتوتّر منذ لحظة الاستقلال لبقاء مشكلة كشمير متنازعًا عليها بين البلدين، والأمر أفضى إلى سلسلة من الحروب بينهما كان من جملة تداعياتها انقسام الأقطار العربية في علاقاتها بين الطرفين بين مؤيد لباكستان ومتحفّظ، أو حيادي على الأقل، في علاقاته معها، وميل واضح إلى الهند لوجود الكثير من النظرات المشتركة حيال القضايا العالمية. وتبلور ذلك في مؤتمر باندونغ (1955) مع نشوء حركة عدم الانحياز على أيدي الزعماء التاريخيين الثلاثة عبد الناصر وتيتو ونهرو. وكان الانحياز إلى الهند سمة للدول العربية الجمهورية والمستقلّة حديثًا، التي كانت تقود أغلبَها قياداتٌ عسكرية نتيجة الانقلابات العسكرية التي عانتها بلدانها. وفي المقابل، وقفت الهند بزعامة حزب المؤتمر إلى جانب الحقّ العربي في فلسطين، وأيدت نضال الشعب العربي الفلسطيني لنيل حقوقه، واعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثّلًا وحيدًا للشعب الفلسطيني. ثمّ تعقّدت العلاقات في شبه القارة الهندية بشكل أكبر بعد حرب الهند على باكستان لفصل باكستان الشرقية عن باكستان وولادة دولة بنغلادش الجديدة. وكان لتكرار الصراعات والحروب الهندية الباكستانية، بحيث كانت حرب في كلّ عقد تقريبًا، تأثير كبير في نظرة البلدين وتصرّفهما بإزاء الجوار القريب الذي يضمّ الخليج العربي كمنطقة مصالح محورية لكلٍّ منهما.

أهمّية الدراسة

في هذه الحقبة حصلت تقاطعات جيوستراتيجية ذات تداعيات وتبعات كبيرة أخرى؛ أوّلها التدخّل السوفياتي في أفغانستان وانطلاق الثورة الإيرانية، واندلاع الحرب العراقية - الإيرانية، ثمّ احتلال الكويت وحرب الخليج الأولى (1990-1991)، ثمّ انعكاسات حوادث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 وما تمخّض عنها من ضرب أفغانستان واحتلالها أولًا، ثمّ غزو العراق واحتلاله تاليًا. في هذه التداعيات كلها، كان للمحيط الهندي دوره الكبير كبيئة جيوستراتيجية حاكمة في هذه المنطقة من العالم، والأمر يجعل من

دراســتها وتتبّع فواعلها أمرًا لازمًا لتفهّم انعكاســات الحالة الجيوســتراتيجية المســتجدّة والمطلّة على هذا الإقليم الجيوســتراتيجي، ونقصد التغيرات التي أحدثتها الثورات العربية في هذه المنطقة جيوســتراتيجيًا. ومن هنا، ســيحاول هذا البحث دراسة البيئة الجيوســتراتيجية للمحيط الهندي من ناحية علاقة كلٍّ من الهند وباكستان باعتبارهما البلدين الكبيرين المطلّين على المحيط الهندي، واللذيْن عندهما كمٌّ كبير من عناصر القدرة الشــاملة والفاعلــة في هذا النظام الجيوستراتيجي ذي الأهمّية الفائقة، من خلال علاقتهما بالخليج العربي بكونه المجال الذي تظهر مصالح البلدين فيه وتتصارع وتتقاطع.

المحيط الهندي كبيئة جيوستراتيجية حاكمة

ينظر الجيوسياســيون والجيوســتراتيجيون الغربيون إلى المحيط الهندي نظرة متفحّصة وبالغة الاهتمام؛ فهو من وجهة نظرهم الثالث من حيث اتّســاع المساحة بين محيطات العالم بعد الهادئ والأطلسي، لكنه يتصف بميزة خاصّة هي أنه محكوم بنقاط بؤرية (Focal Points) وبممرّات بحرية محكومة من جوارها البرّي القريب، وبمضايق تتحكّم في ســابلة الملاحــة التي تدخل إليه وتخرج منه. وعند مناقشتنا تأثير الجوار البرّي القريب في الوضع الجيوستراتيجي لهذا المحيط، لا بدّ لنا من أن نحدّد أيًا مــن مناطق هذا المحيط هي الأخطر تأثيرًا، ليتمّ لنا التعرّف إلى تلــك الكتل البرّيــة (Territorial Land Masses) التي تتحكّم فيه[1].

لا شكّ في أن القسم الشــمالي من هذا المحيط هو الأكثر تأثيرًا في سابلة الملاحة العالمية، لا الآن فحســب، بل منذ فجر التاريخ، لأنّه الرابط الحقيقي بين الكتــل القارّية العالميــة المهمّة الثلاث: آســيا وأفريقيــا وأوروبا. لاحظ أوغســت تاوســان في دراســة له عنوانها «تحوّل موازين القــدرة في المحيط الهندي» أن هذا المحيط مــرّ تاريخيًا بمرحلتين: ما قبل فاســكو دي غاما وما

(1) عبــد الوهاب عبــد الســتار القصــاب، **المحيط الهنــدي وتأثيره فــي السياســات الدولية والإقليمية**، مراجعة علي المياح (بغداد: بيت الحكمة، 2000)، ص 21-23.

بعد فاسكو دي غاما[2]. قد لا نتّفق معه نحن العرب الذين ساهمنا منذ عُرفنا ومخرنا عباب هذا المحيط، وكتب بحّارتنا وربابنتنا الكثير في العلوم البحرية والهيدرولوجية الخاصة به، ودرسوا حركة الرياح والأنواء والأعاصير التي يعيشها هذا المحيط، كلّ ذلك بهدف تسهيل الملاحة عبره. وما ربّاننا أحمد بن ماجد وكتابه **الفوائد في أصول علم البحر والقواعد** إلّا دليل ساطع على تسيّد العرب للملاحة عبر هذا المحيط قبل الحقبة الغربية التي افتتحها البرتغاليون في نهايات القرن الخامس عشر[3].

المحيط الهندي والنظريات الجيوستراتيجية

عند دراسته البيئات الجيوستراتيجية الكونية، لم يرصد شاول كوهين إلّا بيئتين جيوستراتيجيتين حقيقيتين على مستوى العالم، هما الكتلة البرّية الأوراسية (الكبرى)، ومسطح المحيط الهندي، بتميز كلّ منهما بالسمات الخاصة[4]. في هذا الطرح الكثير من الصدقية، خصوصًا أنه جاء في خضمّ حقبة عاشت تداخلات عدة على هذا الجزء من العالم. فالغزو السوفياتي لأفغانستان كان في واقع حاله هجمة من القوّة الأكبر على الكتلة البرّية الأوراسية، أي

---

(2) انظر: Auguste Toussaint, «Shifting Power Balance in the Indian Ocean,» in: Alvin J. Cottrell and R.M. Burrell, *The Indian Ocean: Its Political, Economic, and Military Importance*, Edited by Alvin J. Cottrell and R. M. Burrell, Praeger Special Studies in International Politics and Public Affairs (New York: Published for the Center for Strategic and International Studies by Praeger, [1972]), pp. 3-7.

(3) أحمد بن ماجد بن محمد السعدي النجدي المتوفّى حوالى عام 904 هـ/ 1498 م. ربّان وملّاح عربي اشتهر في مفتتح عصر الاستكشافات الجغرافية الغربية الكبرى التي قام بها البرتغاليون والإسبان. كان البرتغاليون مستكشفو طريق رأس الرجاء الصالح عبر جنوب القارة الأفريقية يدعونه الاميرانتي (Almirante) أو أمير البحر. له فضل كبير على فاسكو دي غاما في دلالته على أسرار مخر عباب المحيط الهندي وإرشاده إلى طريقة عبوره من الساحل الشرقي لأفريقيا إلى الهند بشكل مباشر، كما يشير بعض المصادر التاريخية، أو غير مباشر باستفادة دي غاما من كتابه هذا. ترك بعده أكثر من أربعين كتابًا وأرجوزة في علوم البحار، أشهرها هذا الذي ذكرنا. انظر: باقر أمين الورد، **معجم العلماء العرب**، راجعه كوركويس عواد، 2 ج (بيروت: عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، 1986)، ج 1: **العلماء القدماء**، ص 59.

(4) William L. Dowdy and Russell B. Trood, «The Indian Ocean: An Emerging Geostrategic Region,» *International Journal*, vol. 38, no. 3 (Summer 1983), p .432.

روسيا، لأفغانستان التي هي في قلب هذه الكتلة وخارجة عن سطوة القوة الأكبر فيها، وهي الاتحاد السوفياتي في حينه. كما أنها من الناحية الجيوسياسية تمثّل رابطًا جيوسياسيًا وجيوستراتيجيا كبيرًا ذا خطورة بجميع النظم السياسية والإقليمية الفرعية المحيطة بها؛ فمن الشمال منطقة آسيا الوسطى قلب أوراسيا، ومن الشرق الصين، ومن الجنوب إقليم جنوب آسيا الذي نعنى بدراسته في هذا البحث، ومن الغرب إقليم الشرق الأوسط الذي يمثّل الخليج العربي ونظامه الإقليمي الفرعي قلب الفعل فيه.

هذه النظرية التي جاء بها كوهين (نظرية البيئتين الجيوستراتيجيتين العالميتين الوحيدتين) تحتمل الكثير من التضادّ والنّقد، من ذلك أن علينا أن نحسب حسابًا لكتل أخرى بازغة لم يعرها كوهين اهتمامًا تقتضيه أهمّيتها. فأين سنضع المحيط الأطلسي بقطاعيه الشمالي والجنوبي مثلًا، هو ليس أوراسيا، كما أنه ليس المحيط الهندي، وإن التقى به وامتزجت مياههما معًا عبر خطٍّ وهمي يبدأ من الكاب وحتى المحيط المتجمّد الجنوبي على خطٍّ عمودي. كما أن بيئة الهادئ بكلّ خطورتها لم نجد لها صدى عند كوهين، على أهمّيتها الواضحة، والتي فرضت نفسها أخيرًا كبيئة جيوستراتيجية تمثّل إقليم آسيا - الهادئ، جامعة بيئات المحيط الهندي والكتلة البرّية الأوراسية الضخمة عبر خطّ الساحل الشرقي لآسيا وامتداداته البحرية النازلة حتى بحر تاسمان جنوب أستراليا. كما تشكّل الشواطئ الغربية للكتلة القارية الأميركية حدّها الغربي. لكن الثابت أن الكتلتين اللتين حدّدهما كوهين لهما الأولوية في الفعل والتأثير في المحيط الدولي، ولا ندري هل ستنتقل محصّلة التأثير فعلًا إلى بيئة آسيا - الهادئ بعد أن أعادت الولايات المتحدة الأميركية في استراتيجيتها الجديدة للأمن القومي تركيزها على هذه المنطقة الجيوستراتيجية البازغة[5].

من ناحية ثانية، جاءت ردّة الفعل الغربي على الفعل السوفياتي من جهة البحر، أي من جهة المحيط. فهنا نرى أن الولايات المتحدة الأميركية، بتبنّيها

(5) Saul Cohen, «Geography and Politics in a World Divided,» in: Dowdy and Trood, p. 442.

عقيدة كارتر التي تشكّلت بموجبها قوات الانتشار السريع (RDP) للحؤول دون تسرّب الاتحاد السوفياتي إلى المياه الدافئة عبر باكستان، وتهديد سابلة المواصلات البحرية (Maritime Traffic)، وضمنها إمدادات النّفط، استخدمت المحيط الهندي منطقةَ انطلاق لها من قواعدها والتسهيلات الممنوحة لها في الخليج العربي (الجفير) في البحرين، وتطويرها قاعدة دييغوغارسيا في أواسط المحيط الهندي قاعدة متقدّمة لقواتها. ومن اللافت أن قيادة قوات التدخّل السريع تحوّلت في ما بعد إلى القيادة المركزية الأميركية (CENTCOM). هنا تقف أمامنا كتلتان متعارضتان لا متناظرتان، إحداهما برّية والأخرى بحرية: أوراسيا (التيللوكراسيا Tellurocracy) في مقابل المحيط الهندي (ثالاسوكراسيا Thallassocracy)[6]. وسيكون هنا من المشروع التساؤل: من الذي سيقود الكتلتين في ظروف الانتقال الكوني هذا؟ وما هي القوى المرشّحة للتسيّد على عرش القدرة الدولية، قوّة واحدة كما كانت الحال بعد انهيار الاتحاد السوفياتي؟ أم قوّتان؟ أم قطبية متعدّدة في فضاء جيوستراتيجي متعدّد؟ وفي الحالة الأخيرة علينا أن نبحث عن أدوار لكلٍّ من روسيا والصين والهند، الكتلة البحرية/ البرّية الكبرى في إقليمها، وهي التي يهمّنا أمرها في هذا البحث، مع عدم إغفال تفاعلية العلاقات بينها وبين المحيط الدولي والإقليم.

الوطن العربي والمحيط الهندي

يقع المشرق العربي والجزيرة العربية على طوار الإقليمين، فهما جزء من كتلة أوراسيا البرّية الضخمة بما يمثّل نهاياتها الجنوبية الغربية، ولذلك يشير إليها الجيوسياسيون والجيوستراتيجيون الهنود باسم جنوب غرب آسيا. وهما، من ناحية أخرى، يمثّلان إطلالة تعدّ النهايات الشمالية الغربية للمحيط الهندي.

---

(6) التيللوروكراسيا (Tellurocracy) مفهوم جيوسياسي يعني الكتلة البرية وما يتعلق بها، والثلاسوكراسيا (Thallassocracy) يعني البحر وما يتعلق به. ويرى بعض الجيوبوسياسيين (Dugin) أن الحياة الإنسانية هي دومًا صراع بين قوّتين إحداهما تهيمن على التيللوكراسيا، والأخرى تهيمن على الثالاسوكراسيا. ويعدّ الكسندر دوغين أحد الجيوسياسيين الروس الذين تبنّوا النظرية النيوأوراسية، وله العديد من الكتابات في الموضوع، منها: ألكسندر دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا: جيوبوليتيكيا المستقبل لروسيا** (موسكو: منشورات دار نشر آركتوغايا، [د. ت.]) (باللغة الروسية).

وتقع في هذه المنطقة أخطر متقرّباته وأهمّها على الإطلاق، قناة السويس وباب المندب ومضيق هرمز.

يهمّنا هنا التأثيرات المتبادلة التي ستتسبّب بها بيئة المحيط الهندي الجيوستراتيجية ممثّلة ببلدين مهمّين فيها: الهند وباكستان، حيال الحدّ الشمالي للبيئة نفسِها ممثّلًا في الخليج العربي والجزيرة العربية. نجد أنفسنا هنا بإزاء تفاعل نشط بين بلدين لهما سمات متشابهة وخلافات عميقة سنناقشها لاحقًا، مع ثمانية أقطار عربية مطلّة على المحيط الهندي بأسبقية أولى. والبلدان العربية المعنية هي: العراق والكويت والسعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان واليمن. فضلًا عن الأقطار العربية التي تقع في البيئة نفسها، لكن على الطوار الأفريقي كالسودان وجيبوتي والصومال وجزر القُمر. وتعمل جمهورية مصر العربية كرابط بين بيئة المحيط الهندي الجيوستراتيجية وبيئة الأطلسي الشمالي عبر قناة السويس والبحر المتوسط، وكذلك ستعمل كتلة المشرق العربي (الهلال الخصيب) والمعروفة جيوبوسياسيًا بالجسر العربي.

إذا كان هناك من يصنّف الصراع الكوني على النمط الذي كان سائدًا إبّان الحرب الباردة، معتبرًا حلف وارسو بقيادة الاتحاد السوفياتي ممثّلًا للكتلة الأوراسية، فإن حلف شمال الأطلسي (الناتو) اعتُبر ممثّلًا للقدرة البحرية. ينظر الجيوسياسيون الروس إلى البزوغ الروسي الجديد في حقبة الرئيس بوتين وكأنّه عودة إلى تزعّم الكتلة الأوراسية التي أصابها التشتّت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. هنا أيضًا يمكن تلمّس آثار هذه النظرية عند تطبيقها على النمط الصراعي الهندي - الباكستاني. على الرغم من أن الصراع المزمن بين البلدين كان في شكله العام صراعًا بريًا، فإنه يمكن أن ننظر إليه من زاوية تقسيم الأدوار، لنرى أن الهند بكتلتها البرّية الضخمة التي تقسم المسطّح الشمالي للمحيط الهندي إلى قسمين: البحر العربي غربًا وخليج البنغال شرقًا، اختارت البحرية لتمارس فيها دورًا بحريًا إقليميًا قائدًا في المحيط الهندي، في حين ركّزت باكستان على إعداد قواتها البرّية

بشـــكل مهني راقٍ لتعوّض نقصها البارز في القدرة البحريـــة أمام الهند التي اســـتخدمت قوّتها البحرية ضدّ منشآت ساحلية باكســـتانية بالفعل في حرب فصل بنغلادش (1971). ســـنرى أن هذين الدورين سينعكسان على علاقة الهند وباكســـتان بجوارهما الإقليمي وفي مقدّمه الجـــوار العربي، بما يعزّز، أو يضعف، من حضور الطرفين الاســـتراتيجي في الشـــأن الخليجي حفاظًا على مصالحهما فيه. لا يعني الحضور المشـــار إليه تدخّلًا فعليًا في الشـــأن الخليجي، لكنّه بالفعل وســـيلة مهمّة من وســـائل إعلان الـــذات، في خطوة واضحة للدّلالة على المصالح وإعلانها.

أولًا: المجالات الحيوية للعلاقات الجيوستراتيجية للهند

ترى الهند نفسها على الدوام أنها القوة الإقليمية الأعظم في إقليمها، ولها الحقّ في استجماع عناصر القدرة الشاملة التي تتوافر فيها. وتحليلها ذلك سيرينا بحقّ أننا أمام عملاق جيوستراتيجي لا يمكن إنكاره، وستظهر المعطيات عظم ما للهند من حيّز اســـتراتيجي يُفعّل دورها السياسي والاستراتيجي على عموم الإقليم. ويُعدّ هذا الحيّز الاستراتيجي من أهمّ العوامل التي تُقاس بموجبه قدرة الدولة، فالمساحة والسكّان والموقع الجغرافي، والوضع الاقتصادي، والنسيج الاجتماعي، والقدرة العسكرية، ومستوى المعرفة، وتيسّر خطوط المواصلات لتسهيل القدرة على المناورة، كلّ هذه عوامل مهمّة يمكن بموجبها قياس قدرة الدولة - الأمّة في الوقت الراهن. وفي هذا المجال، ينبغي الأخذ بجملة عوامل فائقة الأهمية من الناحية الاســـتراتيجية، وانعكاسات جيوستراتيجية خطِرة على العلاقات البينية بين الوطن العربي (ممثّلًا هنا في إقليم الخليج العربي الفرعي) والهند.

كانت الهند تاريخيًـــا دولة مؤيدة للحقّ العربي في فلســـطين، وتقف على الدوام مع قضايا الشـــعوب العربيـــة المكافحة للإمبريالية والاســـتعمار. وظلّ هذا الموقف سائدًا حتى عشـــية انتهاء الحرب الباردة، إذ شهدت نهاياتها تبلور اتجاهات تفكيرية استراتيجية جديدة في الهند، وجدت لها أصداء في عالم القوة

المتفرّدة الأعظم وهي الولايات المتحدة الأميركية[7]. إذ تحوّلت العلاقات منذئذ بشكل مطّرد، وببطء، للتّفاعل مع التغير الكبير الذي شهدته البيئة الجيوستراتيجية الدولية، وللتخلّص من رواسب المرحلة السابقة. وهنا كان غزو العراق للكويت امتحانًا عسيرًا للسياسة الخارجية الهندية التي وقفت حائرة بين إرث الماضي الذي كان يقتضي منها الوقوف إلى جانب العراق، وحقائق الحاضر التي تشير إلى عزم القوة العالمية الأولى وتصميمها على التدخّل، ليس لإخراج القوّات العراقية من الكويت واستعادة سيادتها فحسب، بل لتدمير القدرة العسكرية العراقية، وتفكيك قدراته الأخرى بفرض حصار صارم عليه أيضًا.

كانت السياسة الخارجية الهندية متناقضة فعلًا في هذا المجال، ما أغضب دول مجلس التعاون الخليجي. كان نمط التصويت الهندي في مجلس الأمن إبّان الأزمة مزدوجًا أيضًا، فبين الرفض والامتناع عن التصويت، إلى التّأييد في حالات شكّلت النقلة الهندية إلى معسكر الولايات المتحدة وحلفائها، وهي مرحلة بدأت مع «عملية عاصفة الصحراء» لإخراج العراق من الكويت (كانون الثاني/ يناير- آذار/ مارس 1991)، كما أسلفنا، حيث قدّمت الهند التسهيلات للطائرات الأميركية للتزوّد بالوقود. ومع ذلك كله، استمرّت الهند في استنكار الغارات والهجمات الأميركية والبريطانية على العراق وعدم تأييدها، وبالأخص الضربة الجوية الواسعة النّطاق التي نفّذتها الدولتان في خريف 1998[8].

كان التغير الجذري الكبير في علاقات الهند مع الغرب، بعد حوادث 11 أيلول/ سبتمبر 2001، إذ كان لا بدّ للهند - وفي ظل حكومة اليمين التي رئسها فاجبايي زعيم حزب بهارتيا جاناتا (الهندوسي النّزعة) - من أن تستغل هذه الفرصة لتسوّق نفسها كداعم للاستقرار في المحيط الهندي، وكمحارب

(7) لمزيد من التفاصيل بشأن تحوّل السياسة الخارجية الهندية، انظر: C. Raja Mohan, «India and the Balance of Power,» *Foreign Affairs*, vol. 85, no.4 (July-August 2006).

(8) محمد السيد سليم، «العلاقات السياسية بين الهند ومجلس التعاون الخليجي،» في: **التقرير الاستراتيجي الخليجي 2007-2008** (الشارقة: مركز الخليج للدراسات، دار الخليج للصحافة والنشر، 2008)، ص 239.

للإرهاب، إلى محاصرة باكستان بتقديمها للرّأي العام العالمي - والغربي بشكل أكثر تحديدًا - كداعم للإرهاب، وكعنصر عدم استقرار في المحيط الهندي وشبه القارّة الهندية والشرق الأوسط الكبير. وعادت تلك الحوادث على الهند بالكثير من المزايا الاستراتيجية، لعل أهمّها سعيها إلى عزل باكستان باعتبارها حليف طالبان الموثوق به، وبذلك فهي دولة داعمة للإرهاب. ثمّ اهتبلت حوادث تفجيرات البرلمان الهندي في أيلول/ سبتمبر 2001 لتوجّه الاتّهام علنًا إلى باكستان بكونها المحرّض على هذا الهجوم. وتطوّر الموقف حينئذ ليصل إلى المواجهة الشاملة بين البلدين، لولا تدخّل الولايات المتحدة الأميركية لوقف تدهوره خشية تأثير ما يجري بين الهند والباكستان في عملياتها الجارية في أفغانستان. ويذكر أن دول مجلس التعاون الخليجي بذلت مساعيها الحميدة لتخفيف حدّة التوتّر بين البلدين[9].

أثار سعي الهند هذا وموقفها العدائي لباكستان تنافسًا حادًّا بينهما لنيل رضى الولايات المتحدة والتحالف معها في هذه المرحلة الدقيقة في المشهد الجيوستراتيجي العالمي. ففي حين سعت الهند إلى عزل باكستان واتّهامها بدعم الإرهاب، سعى الرئيس الباكستاني برويز مشرف إلى التحالف مع الولايات المتحدة لإسقاط ذرائع الهند، ووقف العقوبات الأميركية على باكستان، وحماية خيارها النووي، وهو أمر نجح فيه مشرّف كثيرًا، وفتح أبواب باكستان وحدودها وموانئها للقوات الأميركية الغازية، الأمر الذي تمخّضت عنه نتيجتان على صعيد العلاقات الهندية الباكستانية: وقف الصعود الاستراتيجي الهندي في منطقة المحيط الهندي من جهة ولو لفترة محدودة، والحفاظ على الخيار النووي الباكستاني من جهة أخرى[10].

من ضمن الحركة الهندية الواسعة النّطاق في المحيط الهندي ومقترباته، التي يشكّل إقليم الخليج العربي الفرعي واحدًا من أخطرها، ركّزت الهند على إدامة علاقات وظيفية على درجة عالية من المتانة مع دول مجلس التعاون

(9) سليم، «العلاقات السياسية».

(10) سليم، ص 225-226.

الخليجي، لتتمكّن من إدامة مصالحها الحيوية في المنطقة، وهي المصالح التي تتضمّن إمدادات الطاقة، وتنمية الصادرات لمعادلة الميزان التجاري، ورعاية رفاه الجالية الهندية الكبيرة وأمنها وسلامتها في المنطقة، وما تعود به على الهند من مزايا تتضمّن التحويلات المالية. تعدّ هذه أهمّ القضايا الحيوية التي تجمع الهند بالخليج العربي.

انعكست هذه العلاقة على نمط التوافق والعارض في سلوك الهند ومجلس التعاون الخليجي من حيث التصويت في الأمم المتحدة؛ إذ وجد محمد السيد سليم أن المعدّل العام للتوافق حيال خمس عشرة قضية رئيسة عُرضت للتصويت على الأمم المتحدة في دورتها 62 لعامَي2007- 2008 كان 79.46 في المئة، سبع منها توافق تام 100 في المئة، وأربع منها بنسب بين 87.5 في المئة و91.66 في المئة، واثنتان بنسبة 68.75 في المئة، واثنتان على نسبة توافق 50 في المئة[11]. يعدّ هذا كلّه مؤشّرًا مهمًّا إلى نجاح السياسة الخارجية الهندية في التعبير عن مصالحها المشتركة مع الوطن العربي، ممثّلًا بالخليج العربي، على الرغم من التغير الكبير الذي طرأ على أسس السياسة الخارجية الهندية ومنطلقاتها بوصفها معبّرة عن النظرة الجديدة للهند إلى دورها في المحيط الهندي، ومصالحها الحيوية فيه، وكذلك التبدّل الحاصل في استراتيجيتها العالمية باعتبارها قطبًا عالميًا مهمًّا في عالم متعدّد الأقطاب يشغل المحيط الهندي فيه موقعًا حيويًا متميزًا.

1 - الطّموح الاستراتيجي الهندي في إقليم المحيط الهندي الجيوستراتيجي

شكّلت تسمية المحيط الهندي ما يشبه الإيحاء النفسي لدى السياسيين والجيوسياسيين والاستراتيجيين الهنود المتولّد لدى نظرائهم الروس في نظرتهم إلى أوراسيا. فكما ينظر هؤلاء إلى روسيا على أنها صاحبة الأولوية (Primacy) في أوراسيا، ينظر الهنود إلى الهند باعتبارها صاحبة الأولوية الاستراتيجية في المحيط الهندي. لذلك، ليس من المستغرب أن يصرّح وزير خارجية حكومة

(11) سليم، ص 248.

فاجبايي الرامية إلى الهيمنة والتوسّـع بأن «منطقة المصالح الحيوية الهندية في المحيط الهندي تمتدّ مسافة 11.200 كلم من سـواحل أستراليا، إلى سواحل الخليج العربي، وإن الأسطول البحري الهندي سيعمل في هذه المنطقة لتأمين مصالح الهند»[12].

بناء عليه، يكون البحر العربي والخليج العربي والبحر الأحمر، وضمن ذلك باب المندب، جزءًا من منطقة المصالح الحيوية للهند، وهي منطقة ستصطدم بمصالح باكستان فيها. لكن يبدو أن الولايات المتحدة الأميركية وافقت للهند بكونها القوّة الإقليمية البحرية الأولى، وشهدنا تطوّرًا متسارعًا في العلاقات منذ زيارة الرئيس الأميركي كلينتون إلى الهند في عام 2000، ثمّ زيارة فاجبايي رئيس وزراء الهند إلى واشنطن، وتوّج الرئيس السابق جورج بوش العلاقات إلى مستوى التّحالف، بزيارته في عام 2006، وبتوقيعه معاهدة التعاون النووي معها في 18 كانون الأول/ ديسمبر 2006 والمسمّاة «اتفاقية التعاون السلمي في مجال الطّاقة النووية التي قدّمها هنري جي هايد» (Henry J. Hyde United States-India Peaceful Atomic Energy Cooperation Act)[13]. عادت هذه الاتفاقية بالنفع الكثير على الهند، إذ اعترفت بها كإحدى دول عدم الانتشار النووي من دون الحاجة إلى توقيع الاتفاقية الخاصة بعدم الانتشار النووي. ونلاحظ أن باكستان الحليفة للولايات المتحدة تاريخيًا لم تحظ بمثل هذه المزية، كما أن الرئيس بوش لم يعدها بشيء مشابه عند زيارته لها في عام 2006[14].

ينظر الجيوسياسيون الهنود إلى ثلاث دوائر تمثّل الاهتمام الرئيس للهند في استراتيجيتها العظمى[15]:

---

(12) صرّح جورج فيرنانديز وزير دفاع حكومة جاناتا في نيسان/ أبريل 2000 بما جاء أعلاه، ثمّ أدلى بسلسلة متوالية من التصريحات عن التمدّد الهندي في المحيط الهندي للوقوف بوجه تمدّد صيني محتمل تجاه تايلاند وبورما وباكستان. انظر: Indian Defense, Naval News, 26/1/2012.

(13) Mark L. Maiello, «The U.S.-India Nuclear Cooperation Agreement: A Controversial Move,» *Nuclear News* (March 2007), pp. 15 and 20.

(14) سليم، ص 224.

(15) Mohan, pp. 18-19.

- **الجوار القريب**: ترى الهند وجوب أن يكون لها الأولوية الاستراتيجية فيه، وأن يكون لها حق الاعتراض على فاعليات القوى الخارجية فيه.

- **الجوار الأوسع**: ترى فيه امتدادات آسيا والإقليم المتاخم للمحيط الهندي، إذ تحاول الهند موازنة ومعادلة تأثيرات الآخرين ونفوذهم فيه.

- **الساحة الكونية**: ترى الهند نفسها أن عليها أن تعمل لاحتلال موقعها كإحدى القوى الأكبر على الانتشار العالمي.

يقع الخليج العربي والجزيرة العربية ضمن نطاق الدائرة الأولى، ومن هنا ينبغي التحسّب لتعاظم الدور الهندي المستقبلي مع تيسّر وسائل التدخّل، حال تعرّضت المصالح الخليجية - الهندية للتوتّر أو الضّرر، أو حال تداعت أي أزمة هندية - باكستانية مستقبلية في المحيط الهندي، عندئذ لا تكون إمدادات الطاقة هي المهدّدة فحسب، بل الاستقرار الداخلي أيضًا.

2 - قوة الهند كدولة

للإحاطة - إحاطة كاملة - بقدرات الهند وإمكاناتها، وبالأخصّ تلك التي تؤثّر تأثيرًا جادًّا وخطِرًا في الوضع الجيوستراتيجي العام في المنطقة، لا بدّ من النظر إلى المعطيات الرئيسة التي تساهم في قياس قوّة الدولة، وتحديد قدراتها. ومن المهمّ أيضًا قياس تلك القدرات ودراستها من زاوية مهمّة هي العلاقة البينية مع باكستان من جهة، وموقف القوى الدولية الكبرى وفي مقدّمها الولايات المتحدة الأميركية ذات الوجود الدائم في منطقة المحيط الهندي. يقع المحيط الهندي ضمن مسؤولية القيادة المركزية الأميركية (USCENTCOM) ومقرّها الدائم في تامبا- فلوريدا، ومقرّها العملياتي المتقدّم في قاعدة العديد - قطر. لكن الولايات المتحدة الأميركية شكّلت مؤخّرًا قيادةً استراتيجية كونية جديدة سمّتها أفريكوم (AFRICOM) مقرّها في رامشتاد في ألمانيا، ولديها تسهيلات في جيبوتي على باب المندب، وانتقلت بهذا مسؤولية قارة أفريقيا إلى القيادة الجديدة، وبهذا سيكون لها علاقة بالشاطئ الشرقي لأفريقيا الواقع

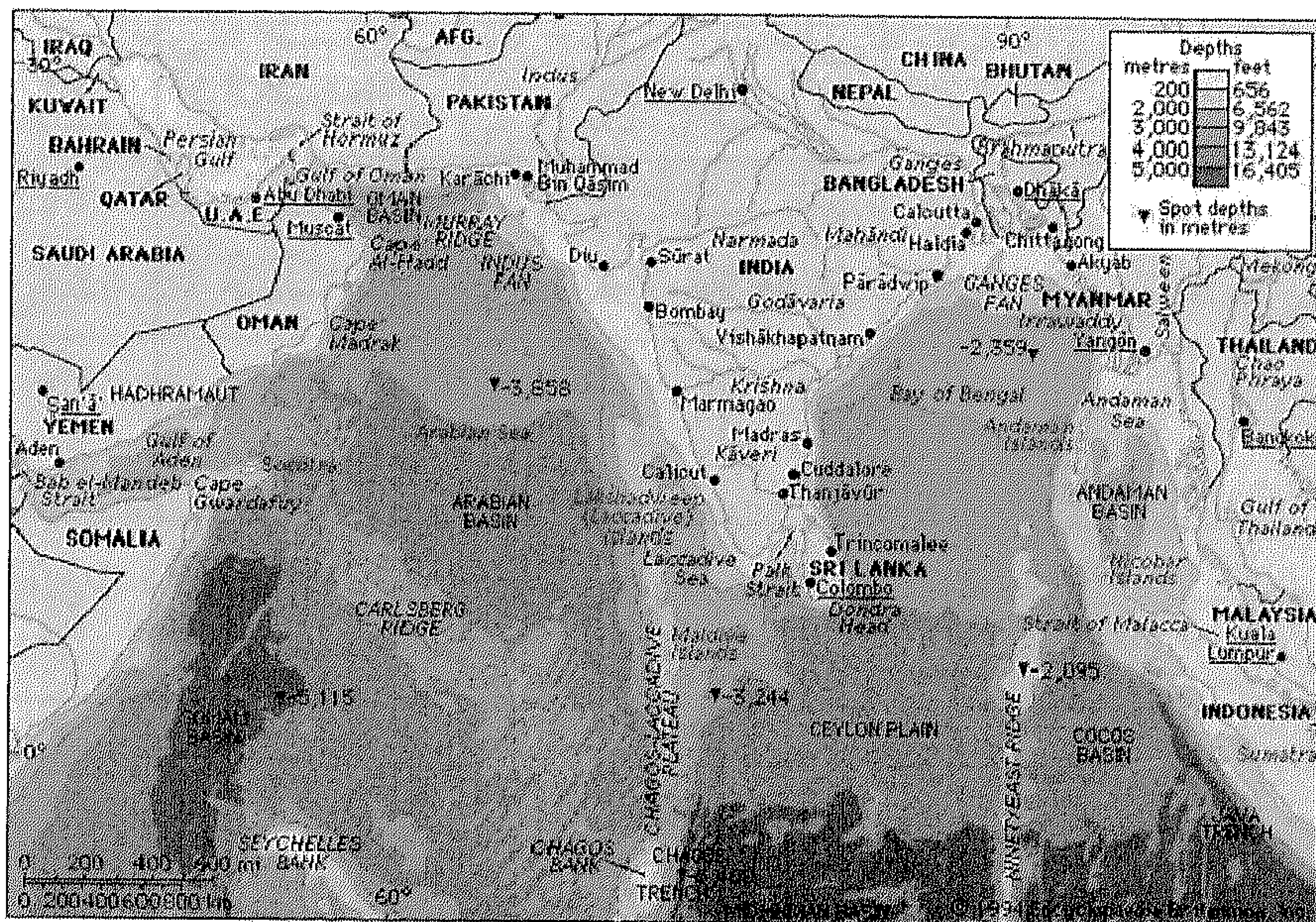
على المحيط الهندي. لا شــكّ في أن هناك رضًى أميركيًا عــن الدور الهندي المتنامي في المحيط الهندي[16].

3- مظهرية الدولة

عند دراسة دور الهند القيادي في الإقليم، لا بدّ من العودة إلى المعطيات الأساسـية التي ترسـم مظهرية الدولة، ومنها مظهرية قدرتهـا (Power Profile). وبإلقائنا نظرة على الجدول (8-1)، سيتبين لنا مظهر هذه القدرة وحجمها، وما يتوافر منها في الهند.

الخريطة (8-1)

خريطة الهند ضمن بيئتها الجيوستراتيجية الموصوفة في هذه الدراسة



المصدر: <http://www.lib.virginia.edu/area-studies/SouthAsia/maps/indiamap.html>.

---

(16) سليم، ص 225-226.

الجدول (8 - 1)
المعطيات والمؤشّرات الأساسية للهند

التسلسل	العوامل	المعطيات	التفاصيل
1	المساحة	3.287.263 كلم[2]	
2	السكان	1.205.073.612 مليار نسمة	
3	أطوال الحدود	14103 كلم	مع بنغلادش ٤٠٥٣ مع بوتان ٦٠٣ كلم مع بورما 1463 كلم، مع الصين ٣٣٨٠ كلم، مع النيبال ١٦٩٠ كلم، مع باكستان ٢٩١٢ كلم
4	أطوال السواحل	7000 كلم	
5	الناتج المحلي الإجمالي	1.628.620 تريلون دولار أميركي (بالأسعار الجارية)	
6	حصّة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	1349 دولار أميركي	
7	نسبة النموّ الاقتصادي	7.8 في المئة (2011)، 10و6 في المئة 2010	تراجع النموّ 2.2 في المئة
8	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP	13و5 في المئة 2010	
9	نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي	21.3 في المئة (2010)	

المصـــدر: البيانات الأوليـــة لهـــذا الجـــدول اعتمـــادًا علـــى: *The CIA World Fact Book 2012* (Whashington, DC: Central Intelligence Agency, 2012), International Monetary Fund IMF (DOTS and WEO), and World Bank Development Indicators.

تشير هذه المعطيات والمؤشّرات والخريطة إلى الموقع الجيوسياسي الخطِر الذي تتمتّع به الهند، كما ترينا المعطيات أن هذا البلد يتميز باقتصاد متنام، على الرغم من تراجعه بنسبة -2.2 في المئة عن عام 2010، إلّا أنه لا يزال اقتصادًا واعدًا يتسلّق بنمط واضح مستفيدًا من مرونة براغماتية مطلقة بالتعامل مع أي بلد يحقّق للهند مصالحها. ومن هنا تجارتها المتنامية مع الصين التي لا تزال في حالة صراع على حدودهما المشتركة؛ حيث سجّل الميزان التجاري معها لعام 2011-2012 واردات بما قيمته 57.517.88 مليار دولار أميركي، في مقابل صادرات هندية للصين بمقدار 18.076.55 مليار دولار أميركي للعام المالي نفسه. يبيّن هذا الرقم عجزًا تجاريًا مقداره 39.441.33 مليار دولار أميركي، ما يعني أن الهند تحتاج إلى تقانة ومعرفة ومادّة مصنّعة تتيحها لها الصين، على الرغم من حالة الصراع البينية والخلاف على الحدود. ويصحّ الشيء نفسه على باكستان، العدوّة التقليدية للهند منذ استقلال البلدين في عام 1947، حيث شهد التبادل التجاري تناميًا ملحوظًا، مسجّلًا تناميًا في الصادرات نسبته106.91 في المئة بين عامَي 2005 و2007، مع تنامي الواردات بنسبة 86.04 في المئة[17].

إذا كان الاقتصاد واحدًا من مؤشّرات الأهمّية البالغة في العلاقات الدولية، فإن الاعتمادية الهندية على واردات الطاقة تؤكّد أهمّية العلاقة الاقتصادية استيرادًا وتصديرًا من منطقة الخليج العربي وإليها بأطرافها الثلاثة، العراق وإيران ومجلس التعاون الخليجي.

يرينا الجدول (8-2) العلاقة التصديرية والاستيرادية بين إيران وأقطار الخليج العربي (بملايين الدولارات الأميركية).

(17) انظر: <http://www.indiaonestop.com/tradeparteners/indias trade parteners.html>.

الجدول (8 - 2)

العلاقات التجارية بين الهند وبعض أقطار الخليج العربي
للعام المالي 2011-2012 (*)

البلد	الصادرات	الواردات	الحجم الإجمالي التجاري	الميزان التجاري
الإمارات العربية المتحدة	18076.55	57517.88	75592.44	39441.33-
المملكة العربية السعودية	5683.29	31060.10	36743.40	25376.81-
الكويت	1181.41	16375.37	17556.78	15193.93-
العراق	763.97	18939.63	19703.6	18175.66-

(*) انظـر: Government of India, Department of Commerce, Export Import Data Bank, GCC countries. <http://commerce.nic.in/eidb/iecnttopn.asp>.

يبدأ العام المالي في 1 نيسان/ أبريل من كلّ عام، وينتهي في 31 آذار/ مارس من العام الذي يليه.

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى: Gil Feiler, «India's Economic Relations with Israel and the Arabs,» The Begin-Sadat Center for Strategic Studies, Bar-Ilan University, Mideast Security and Policy Studies no. 96 (July 2012).

عند تحليلنا الجدول (8-2) نجد أن الميـــزان التجاري يميل في مصلحة الـــدول العربية في الخليج العربـــي، وهو ما يبيّن اعتماديـــة الهند على المنطقة لســـببين: يتّضح أحدهما من المعطيات أعلاه، وهو اعتماد الهند على إمدادات الطاقة من الخليج العربي، وثانيهما سيتبين لنا من بعد، وهو تحويلات الجوالي الهندية في الخليج العربي إلى ذويهم في الهند، وهو رقم كبير.

لعل واحدًا من أهمّ عناصر القوة التي تتمتّع بها الهند هو طول ســـواحلها الذي يتيح لها أن تُطل على البحر العربي الذي يمثّل الحوض الشـــمالي للقسم الغربي من المحيط الهندي بكلّ ما يمثّله من أهمّية وخطورة جيوستراتيجية من جهة، وخليج البنغال الذي يمثّل القسم الشمالي من الحوض الشرقي للمحيط الهندي بكلّ ما يمثّله من إشـــرافه على ســـابلة الملاحة البحريـــة المتّجهة من

الخليج العربي وأوروبا إلى الشرق الأقصى من جهة أخرى. وتضيف الجزر ذات الأهمّية الاستراتيجية التي تمتلكها الهند على مداخل مضيق مالاقا، وهي جزر أندومان ونيكوبار، مزية استراتيجية كبرى من حيث إشرافها على حركة المواصلات البحرية الداخلة مضيق مالاقا والخارجة منه. ومن هنا قسّمت الهند جهدها البحري إلى ثلاث قيادات بحرية:

- القيادة البحرية الغربية ومقرّها مدينة بومبي، وتتبعها القوات التي سيكون البحر العربي مسرحًا لعملياتها.

- القيادة البحرية الجنوبية، ومقرّها كوجين (كوجي)، وتتبعها مؤسّسات التدريب ومؤسّسات البناء والإصلاح، فضلًا عمّا يوضع بإمرتها من قوّات تكون مسؤولة عن المسرح البحري الجنوبي.

- القيادة البحرية الشرقية، ومقرّها فيشاكاباتنام على خليج البنغال، وفي نقطة تقع في منتصف الخطّ الساحلي لهذا الخليج بشكل يؤمّن لها الإشراف على مسرح عملياته.

نظرًا إلى حجم البحرية الهندية التي تعدّ البحرية الإقليمية الأقوى على الإطلاق في منطقة المحيط الهندي، وقدرتها على تأسيس موقف بحري ملائم يتيح لها التدخّل على سواحل المحيط وبحاره وخلجانه، ينبغي أخذ ذلك في الاعتبار عند التعامل مع القضايا التي تخصّ البينية معها.

للهند مزية استراتيجية أخرى هي امتلاكها الخيار النووي المتطوّر. ولئن كان هذا الخيار مخصّصًا لردع باكستان، فإنه جاهز أيضًا لاستخدامه لأغراض الابتزاز النووي حيال الدول التي لا يوجد عندها خيار نووي مشابه. ومن هنا، ستكون منطقة الخليج العربي ضحية ثلاثة خيارات نووية، اثنان منهما مؤكّدان، وهما الخيار النووي الإسرائيلي والخيار النووي الهندي، والثالث قيد التبلور، وهو الخيار النووي الإيراني. كما أن على الدول العربية في منطقة الخليج العربي أن تأخذ علمًا بتداعيات أي تراشق نووي محتمل بين الهند وباكستان،

وعليها كذلك أن تتهيأ لتلافي التداعيات السلبية لأي كارثة نووية غير متوقّعة على نمط تلك التي حصلت في تشيرنوبل في أوكرانيا في الحقبة السوفياتية. ونحن لم نورد أرقامًا تفصيلية للخيار النووي الهندي، ولا لأعداد القوّات لكون ذلك يقع خارج إطار بحثنا، وإن اعتمدنا على مصادر مختلفة للتوصّل إلى الخلاصات المبينة آنفًا.

4 - العلاقة بإسرائيل

تنظر إسرائيل إلى علاقتها بالهند وكأنها مرّت بثلاث مراحل، أُولاها هي المرحلة السابقة على مؤتمر مدريد للسّلام، وفيها كانت تتّسم بالجفاء ولم تكن هناك علاقات دبلوماسية رسمية، كما كانت العلاقات الاقتصادية في أدنى مستوياتها. كان ذلك بسبب تأييد الهند للحقّ العربي في فلسطين، وعدم اعتراف العرب بإسرائيل، والعلاقة الحميمة التي كانت تربط الهند بالحركة القومية العربية ممثّلة بقيادة الرئيس الراحل عبد الناصر. ومن هنا عدّت إسرائيل يوم 29 كانون الثاني/ يناير 1992 يومًا مهمًّا في مسيرة العلاقات البينية مع الهند، إذ هو اليوم الذي أسّس فيه البلدان علاقات دبلوماسية طبيعية كاملة بينهما. ولا ريب أن لمؤتمر مدريد للسلام وانتهاء حالة الحرب بين العرب وإسرائيل دورًا مهمًّا في مبادرة الكثير من الدول التي لم تكن لها علاقات مع إسرائيل إلى إنشاء مثلها، ومنها الصين الشعبية والهند[18].

مثّل التقدّم العلمي والتقني الإسرائيلي منذ وقت طويل حافزًا للهند من أجل تطوير علاقاتها بإسرائيل. ونشأت بالفعل علاقات وظيفية بين المستويات العليا في الحقل النووي للبلدين، تبلورت في تبادل الزيارات بينهما. وكانت تحظى على الدوام بدعم الولايات المتحدة الأميركية. ووجدت الهند التفاهم مع إسرائيل بعد أن أُسست العلاقات بينهما وترسّخت، فرصةً لأجل بناء

(18) Gil Feiler, «India's Economic Relations with Israel and the Arabs,» The Begin-Sadat Center for Strategic Studies, Bar-Ilan University, Mideast Security and Policy Studies no. 96 (July 2012), pp. 4-5.

تفاهمها مع الولايات المتحدة الأميركية حتى بلوغ أهدافها في المحيط الهندي وفي صراعها مع باكستان، ومصالحها على الصعيد العالمي، أكان من الناحية السياسية والاستراتيجية أم من الناحية الاقتصادية والتجارية[19].

تمخّض عن تفكّك المواقف العربية نتيجة حروب الخليج وغزو العراق ومؤتمر مدريد للسلام، تراجع تأييد الهند للقضايا العربية. وبلغ الأمر بوزير داخلية الهند أدفاني (من حكومة جاناتا)، في زيارة قام بها إلى إسرائيل في حزيران/ يونيو 2000 أن دعا إلى تعاون هندي - إسرائيلي لمواجهة ما دعاه «الإرهاب الإسلامي»، ما دفع جامعة الدول العربية إلى طلب إيضاحات من السفير الهندي في القاهرة[20]. وفاجأنا موقف الهند الذي دان كلًّا من الفلسطينيين والإسرائيليين على حدٍّ سواء إبّان الانتفاضة الفلسطينية الثانية (أيلول/ سبتمبر 2000) وساوى بين الجاني والضحية، ومثّل تنصّلًا للهند من جميع مواقفها السابقة المؤيدة للموقف الفلسطيني والعربي. ونلاحظ أن هذه المواقف كلها قد اتُّخذت في أثناء حكومة جاناتا اليمينية بزعامة فاجبايي.

لا يمكن مقارنة علاقات الهند التجارية بإسرائيل بعلاقاتها بالأقطار العربية، إذ لا تمثّل إلّا 5 في المئة، فهي تتميز بحساسيتها ونوعيتها، ذلك أنها تعتمد على تصدير التقانة النووية والعسكرية. كما من المفيد الإشارة إلى أن حجم التجارة بين الطرفين قد تطوّر ليصل إلى 3.5 مليار دولار في عام 2010، ويخطّط الجانبان للوصول به إلى 12 مليار دولار في إطار الاتفاقية التجارية الموقّعة. يرينا الجدول (8-3) الشّكل العام لنسبة التجارة الهندية مع الشرق الأوسط وإسرائيل بحسب المصادر الإسرائيلية[21].

(19) سليم، ص 241.

(20) سليم، ص 242.

(21) Feiler, pp. 20-23.

الجدول (8-3)

العلاقة التجارية بين الهند والدول العربية الخليجية وإسرائيل للعام المالي 2010 - 2011

الدولة	الصادرات/ مليار دولار	الواردات/ مليار دولار	الميزان التجاري	النسبة المئوية من التجارة الهندية
الإمارات العربية	34.349.10	32.753.16	67.102.26	10.81
السعودية	5.227.19	20.385.28	25.612.46	4.13
إيران	2.72.46	10.928.21	13670.67	2.20
الكويت	1.95.48	10.313.64	12.273.13	1.98
العراق	738.48	9.008.30	9.746.95	1.57
قطر	381.77	6.819.87	7.201.64	1.16
إسرائيل	3.029.75	2.253.51	5.283.25	0.85
عمان	1.151.70	4.002.07	5.153.77	0.83
البحرين	912.18	641.25	1.553.43	0.25

المصدر: Feiler, p. 21.

5 - موقف الهند من الثورات العربية

فاجأ رئيس وزراء الهند منموهان سينغ، في كلمته أمام قمّة عدم الانحياز، المراقبين والمعنيين بالشأن العربي والثورات العربية بقوله الذي أوردته جريدة **الأهرام** في بوّابتها الإلكترونية يوم 30 آب/ أغسطس 2012: «إن التغيير السياسي والديمقراطي الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الربيع العربي) لا يمكن أن تمليه العوامل الداخلية، مشيرًا إلى أن الصراع في سورية مرتبط بعوامل خارجية»[22]. وكان هذا هو موقف الهند من الثورات في التصويت داخل مجلس الأمن، كما كان التحفّظ واضحًا في مواقف دول البريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا)، وهو تحالف

(22) انظر: الأهرام، 30/ 8/ 2012، بوابة الأهرام، نقلًا عن مراسلها في طهران هشام الميناني.

مناهض للهيمنة الغربية، واثنان من أعضائــه دائمان في مجلس الأمن. وتطمح البرازيل والهند إلى نيل العضوية الدائمة في تعديل جديد لنظام مجلس الأمن، ولا تخفى القوة المعنوية لجنوب أفريقيا. يندرج تحفّظ هذا التحالف في جملة أسباب، منها علاقات مصلحية بينية، وخشية الاستغلال الغربي لنتائج الثورات، والخشية من صعود تيارات الأصولية والتشدّد الإسلامي[23].

لكــن موقف الشــعب الهندي كان مع الثــورات العربية بشــكل واضح، ويرى فيها حقًّا للشــعوب أن تسعى إلى الديمقراطية وتســتبدل حكّامها الطغاة والفاسدين؛ ففي استطلاع للرأي أجرته شبكتا ABN و CNN مع جريدة **هندستان تايمز**، تبيّن أن 69.3 في المئة من الهنود يعتقــدون أن حركة الثورات مناهضة للطغاة، وأن انتشــارها في الوطن العربي ســيؤدّي إلى المزيد من الديمقراطية، في حين رأى 17 في المئة أنهم غير متفائلين لتوقّعهم انتشــار الفوضى وتسلّق الأصولية الإسلامية إلى الواجهة[24].

ثانيًا: باكستان

تعدّ باكســتان البلد الثاني المؤثّر ضمن أقطار شــبه القــارة الهندية الذي اخترنا دراســته بإمعان من ناحية التأثيرات الجيوســتراتيجية في الخليج العربي وأقطاره العربية، أكان ذلك فــي علاقته البينية بهذه الدول، أم في انعكاســات الصراع الهندي – الباكستاني في المحيط الهندي على المشهد الجيوستراتيجي في المنطقة. لا شكّ في أن العلاقات بين باكستان والوطن العربي تمتلك أبعادًا مادّية ومعنوية، ويأتــي الرابط الثقافي والقيمي الذي يمثله الإســلام في مقدّمة الروابط. كما كانت باكســتان على الــدوام من الدول التــي وقفت إلى جانب الحقّ العربي في فلسطين، وناصرت قضية كفاح الشعب الفلسطيني لنيل حرّيته وحقوقه. كما ارتبطت باكستان بدول مجلس التعاون الخليجي بعلاقات تعاون في المجالات الأكاديمية والوظيفية والدفاعية، إذ يعمل مدرّبون باكستانيون في

(23) انظــر: <http://www.iwffo.org/index.php?view=article&catid=6%3A2009-05—11-20-56-01&id>, 11/13/2012

(24) <http://www.alhindelyom.com/comment/2026-2012-10-27-09-41-59.html>.

عدد من جيوش دول مجلس التعاون الخليجي. أمّا العلاقة المادّية فهي تلك المتعلّقة بالعلاقات التجارية البينية، أكان على صعيد التبادل التجاري للسّلع والخدمات، أم في مجال إمدادات الطاقة كما سيُذكر.

تصاقب باكستان من ناحية الموقع الجغرافي الطرف الجنوبي الشرقي للجزيرة العربية، ولا تبعد إلّا 320 كلم هي اتّساع خليج عُمان في نهايته الجنوبية الشرقية، وتمثّل الخطّ الذي يصل بين ساحل سجستان - ماكران الباكستاني، ورأس الحدّ الذي يمثّل النهاية الجنوبية الشرقية للجزيرة العربية على الشاطئ العُماني المقابل. وبهذا، فإن باكستان أقرب إلى الوطن العربي جغرافيًا من الهند[25].

الجدول (8-4)

معطيات باكستان ومؤشراتها الأساسية

العوامل	المعطيات	التفاصيل
المساحة	796095 كلم²	منها ٧٧٠٨٧٥ كلم² الكتلة البرّية و٢٥٠٠٠ كلم² البحر الإقليمي.
السكّان	178.945.000 مليون نسمة	منهم 44.86 في المئة بنجاب، 15.42 في المئة بشتون، 14.1 في المئة سند، 8.38 في المئة ساراتاكي، 7.57 في المئة مهاجرون (من بقية أنحاء الهند عند التقسيم)، 5 في المئة آخرون، 95 في المئة من سكّان باكستان مسلمون و٥ في المئة مسيحيون وهندوس.
أطوال الحدود	6774 كلم	مع أفغانستان ٢٤٣٠ كلم، مع الصين ٥٢٣ كلم، مع الهند ٢٩١٢ كلم، مع إيران ٩٠٩ كلم.
أطوال السواحل	1047 كلم	
الناتج المحلي الإجمالي	220 مليار دولار بالأسعار الجارية	

يتبع

(25) Facts and Matters, Gulf of Oman, <http://www.britannica.com/>.

تابع

حصّة الفرد من GDP	2800 دولار بمكافئ القوّة الشرائية (PPP)	
نسبة الفقر	22.2 في المئة تحت خطّ الفقر	
نسبة النموّ	2.4 في المئة	
نسبة الصادرات إلى GDP	12.1 في المئة	
نسبة الواردات إلى GDP	24.6 في المئة	

المصدر: البيانــات الأولية لهذا الجدول اعتمــادًا علــى: *The CIA World Fact Book 2012*, IMF (DOTS &WEO), and World Bank Development Indicators.

الخريطة (8-2)
خريطة باكستان مبيّنة حدودها السياسية



1 - المجالات الحيوية للعلاقات الجيوستراتيجية مع باكستان

إذا كانت الهند تمثّل الكيان البحري الأكبر في منطقة شمال غرب المحيط الهندي، والدولة ذات القدرات الاستراتيجية الفائقة، فإن باكستان تعدّ البلد الأكبر الثاني الذي يطلّ على المحيط الهندي في حوضه الشمالي الغربي. وباكستان في واقع الحال جزء أصيل من شبه القارة الهندية، وظلّت كذلك حتى حصول البلدين على الاستقلال في عام 1947. ولم تتأسّس ككيان مستقل إلّا بعد فشل المسلمين والهندوس في التوصّل إلى إجماع وطني يحفظ مطالب الطرفين اللذين خاضا معركة الاستقلال معًا، وحقوقَهما. لكن البلدين تورّطا في نزاع مرير منذ لحظة الاستقلال الأولى، فخاضا أربع حروب متتالية كانت أُولاها في عام 1947 نتيجة الاختلاف على عائدية كشمير ذات الأغلبية المسلمة؛ إذ استعان المهراجا الهندوسي بالهند لمنع ارتباط كشمير بباكستان كما اقتضى قرار تقسيم الهند، فاشترطت عليه الهند إعلان انضمامه إليها لتقوم بالدفاع عن كشمير، وتمخّض عن هذه الحرب تقسيم كشمير إلى قطاع باكستاني يسمّى حاليًا «آزاد كشمير»، أي كشمير الحرّة، وكشمير المتبقّية تحت إدارة الهند، ويفصل خطّ وقف إطلاق النار بين القطاعين. وشُنّت الحرب الثانية في عام 1965 للأسباب نفسها. أمّا الحرب الثالثة، فشنّتها الهند لأسباب جيوستراتيجية أخرى، إذ ناصرت جماهير الباكستان الشرقية (ولاية البنغال الشرقية السابقة) في احتجاجاتها ضد هيمنة باكستان الغربية على الدولة باكستانية، واهتبلت الهند الفرصة للتخلّص من التماسّ مع باكستان على خليج البنغال والامتدادات البرّية لباكستان الشرقية حتى مرتفعات آسام. هذه هي الحرب الوحيدة التي أحرزت فيها الهند نصرًا مؤزّرًا على باكستان، وخرجت منها منتصرة ومسيطرة على حوض خليج البنغال، ولا يوجد من يستطيع تهديدها من الدول المشاطئة.

ظل الوضع بعد ذلك متوتّرًا في كشمير وعلى طول حدود التماسّ الدولية بين البلدين حتى توصّل الطرفان إلى الحيازة النووية الكاملة في عام

1998[26]، ما دفع البلدين إلى البحث عن استراتيجيا جديدة للصراع بينهما، وتبنّت الهند استراتيجية تحاشي الضربة النووية الأولى كما يبدو (No First Use) مع الاحتفاظ بحق الرد. ويبدو أن باكستان اتّبعت النّهج نفسه، ومن هنا كان الصراع الذي اندلع في عام 1999 في منطقة كارغيل الحدودية في كشمير تحت هذا المبدأ، ولو أن هناك معطيات تفيد بأن باكستان على الأقلّ رفعت درجة استعدادها النووي من دون علم رئيس الوزراء آنذاك نواز شريف[27].

من الملاحظ أن الدول الغربية تدخّلت، وبسرعة، لحلّ النزاع الأخير على كارغيل، إذ عقدت قمّة بلير هاوس لمعالجة الموقف هناك والتوصّل إلى وقف لإطلاق النار وتخفيف حدّة النّزاع، ما يشير إلى الخشية من تطوّر النزاع إلى اشتباك نووي (Nuclear Exchange) يؤثّر بدوره في الأمن والسّلم الدوليين[28]. وعند النظر إلى الموضوع من الناحية الجيوستراتيجية، ودراسة التداعيات الآنية والمستقبلية لأي صراع هندي - باكستاني يتمّ تحت المظلّة النووية للبلدين، أو بالتهديد بها، أو باستخدامها فعلًا، على الرغم من محدودية هذا الخيار، فإن منطقة الخليج العربي ستكون مرشّحة لدفع أفدح الأثمان وتحمّل أفدح الخسائر نتيجة هذا الوضع.

تنظر باكستان دائمًا إلى علاقتها بالبيئة الإقليمية من زاوية علاقتها بالهند التي تمثّل لها عاملًا حيويًا حاسمًا، بعد أن تعقّدت منذ الاستقلال. وإذا كانت قضية عائدية كشمير هي الأساس الذي تستند إليه باكستان في القرار ونمط علاقاتها الخارجية، ومن ثمّ الاستراتيجيات المعدّة لعلاقاتها الدولية، فإن هذا

---

(26) كانت الهند قد فجّرت ما سمّته بالمُعدّة النووية (Nuclear Device) التي لم تكن قنبلة نووية بالمعنى الدقيق، بل هو جهاز نووي قابل للتفجير الانشطاري، ثمّ توصّلت إلى صنع القنبلة النووية من دون إعلانها، حتى قامت حكومة حزب جاناتا الهندوسي الحاكمة بتفجير أول قنبلة نووية هندية علنًا في عام 1998، وبعد أيام قامت باكستان بإعلان حيازتها النووية بتفجير قنبلتها النووية الأولى، ما نقل الصراع بين البلدين إلى صراع تحت المظلّة النووية لكلّ منهما.

(27) Sharon Squassoni, «Indian and Pakistani Nuclear Weapons Status» (Report, Foreign Affairs, Defense, and Trade Division, CRS report number: RS21237, United States Congressional Research Service, 17 February 2005).

(28) Bruce Riedel, «American Diplomacy and the 1999 Kargil Summit at Blair House» (Center for Advanced Study of India, University of Pennsylvania, Philadelphia, 2002).

الطيف المحدود ولّد مع مرور الأعوام التي امتــدت نصف قرن ويزيد، قضايا أخرى، منها ما هو اســتراتيجي يتعلّق بالأمن القومي الباكســتاني، ومنها ما هو يومي يتعلّق بقضايــا الحياة والأمــن الوطني. ومن هنا انهمكت باكســتان في برنامج نــووي دؤوب، في وقت قرّرت الهند إطــلاق برنامجها النووي تقريبًا. وشــرعت في برنامج دؤوب هو الآخر لبناء قوّات مســلّحة ذات قدرة دفاعية رادعة، وقوّات بريّة وبحرية وجوية قادرة على الــردع والمجابهة في أي ظرف تتعرّض معه باكســتان للتهديد. وإذا كانت عناصر القدرة الشــاملة لباكســتان تعاني وهنًا اســتراتيجيًا حيال الهند الأقوى والأكثر قــدرة، فإنها تمكّنت بحق، وبمســاعدة رادعها النووي ومرونة قواتها وقابلية حركتها، من تشكيل تحدٍّ ذي مغزى له قــدرة ردعية معترف بها. وكي لا نخوض تفصيلًا في حســابات تقنية مهنية عسكرية، سنقدّم في ما يلي تحليلًا اســتراتيجيًا لعناصر القدرة العسكرية الباكستانية وقدرتها على الرّدع، واضعين التفوّق الهندي دائمًا نصب العين.

تعاني باكستان في الجزء الجنوبي والجنوبي الغربي من حدودها وهنًا تجاه أي اندفاعة عسكرية هندية، وتقع مدنها المهمّة في البنجاب، لاهور وراولبندي والعاصمة إسلام آباد، على مرمى حجر من خطّ المراقبة الذي يمثّل خطّ وقف إطلاق النار في كشــمير. كما أن حقائق محدودية اتّســاع باكســتان ومساحتها مقارنة بالهند، والتفوّق الهندي الســاحق في كلّ من المســاحة وعدد السكّان (بالنســبة إلى المســاحة 1:4 تقريبًا، وبالنسبة إلى الســكّان 1:6 تقريبًا)، تشير إلى ما يمكن تســميته اللاتوازن بين الطّرفين ولمصلحــة الهند، لكن محدودية المساحة وصغرها النسبي يعطيان باكستان مزية المرونة وقابلية الحركة في نقل القوات والتعزيــزات. كما أثبتت في المواجهات الســابقة، ما عدا حرب فصل بنغلادش في عام 1971، أنّها خصم عنيد ليس من السّهل الانتصار عليه.

أ – في المجال الاستراتيجي

يعدّ الرادع النووي الباكستاني وسيلة باكســتان الأولى لردع جارتها الهند عن أي تجاوزات. كما أن وســائل الإيصال التي تعدّ حيوية لإيصال الســلاح النووي إلــى أهدافه، لا تقلّ كفــاءة عن مثيلاتهــا الهنديــة، أكان على صعيد

الصواريخ البالستية أم على صعيد القوة الجوية. وتحفّظت باكستان عن قبول مشروع خيار «عدم الضربة الأولى» (No First Use) الذي تبنّته الهند في استراتيجيتها النووية المعلنة في عام 2002، لأنها ترى أن ذلك سيفقدها قدرة الردع النووية التي بموجبها تجاوزت باكستان نقاط الوهن الماثلة في مظهرها الاستراتيجي والجيوسياسي. ففي هذا المجال، صرّح سفير باكستان لدى الأمم المتحدة منير مكرم في أيار/ مايو 2002 بأن باكستان لم تقل إنّها ستستخدم الأسلحة النووية، ولم تقل إنها لن تستخدمها، بل هي تمتلكها كما تمتلكها الهند. كما صرّح الرئيس الباكستاني برويز مشرف في حزيران/ يونيو من العام نفسه بأن حيازة أي دولة للأسلحة النووية تعني إمكان استخدامها في أوضاع معيّنة[29]. قد يكون هذا الموقف الذي يتيح إمكان الاستخدام النووي هو الذي حدا الولايات المتحدة على عدم شمول باكستان بما التزمته أمام الهند باتفاقية هنري جي هايد 2006 التي سبقت الإشارة إليها، وقد يكون هناك أسباب أخرى منها عدم رضا إسرائيل عن حيازة دولة إسلامية قوة نووية.

بسبب محدودية الإطلالة البحرية الباكستانية، مقارنةً بمثيلتها الهندية، فإن للهند قابلية ممتازة على الانتشار بطريقة تهدّد حركة المواصلات البحرية من باكستان وإليها بشكل أكثرَ كفاءة من البحرية الباكستانية التي تستطيع مع ذلك تهديد الإمدادات النفطية للهند عند مرور ناقلاتها بموازاة سواحلها. وسجّل التاريخ العسكري بين البلدين ضربة صاروخية هندية من البحر لمنشآت نفطية باكستانية في ميناء كراجي في عام 1971.

ب- في المجال العملياتي الميداني

تفيد الخبرة المستقاة من الصراعات العسكرية السابقة بين الطّرفين بأن الكفاءة القتالية للطرفين من ناحية المهنية والتدريب متقاربة، كما أن المعدّات متناظرة إلى حدٍّ ما، لكن الملاحظ أن الهند أكثر من باكستان قدرة على مدى الصراع. وكان الاشتباك في كارغيل دليلًا ملموسًا على عدم قدرة باكستان على

(29) Squassoni, p. 4.

إدامة صراع طويل المدى، لذلك ناشــد رئيس الوزراء الباكســتاني نواز شريف تدخّل الرئيــس الأميركي كلينتون لفرض وقف إطلاق النار. واشــترط الرئيس كلينتون انســحاب القوات الباكســتانية المتغلغلة وراء خطّ المراقبة إلى داخل المنطقة الهندية، قبل أن يبدأ بوساطته، وهو ما تحقّق أخيرًا.

تتمثّل العلاقات البينية بين باكســتان وأقطار مجلس التعاون الخليجي في مجالات عدة، منها ما هو وظيفي، ومنها ما هو ثقافي. وكما هي في حالة الهند، فإن مظهرين من مظاهر هــذه العلاقة يتمثّلان في الاعتمادية الباكســتانية على الإمدادات النفطية من دول الخليج العربي إلى باكستان من جهة، والثقل الكمّي للجوالي الباكســتانية ضمن العمالة الأجنبية المقيمة إقامة طويلة، أو موقّتة في دولــه، وبالأخصّ في دول مجلس التعاون الخليجي. وســيتمّ بيان نســبة هذه العمالة عندما تناقَش جزئية الهجرة واليد العاملة في الخليج العربي.

الجدول (8-5)

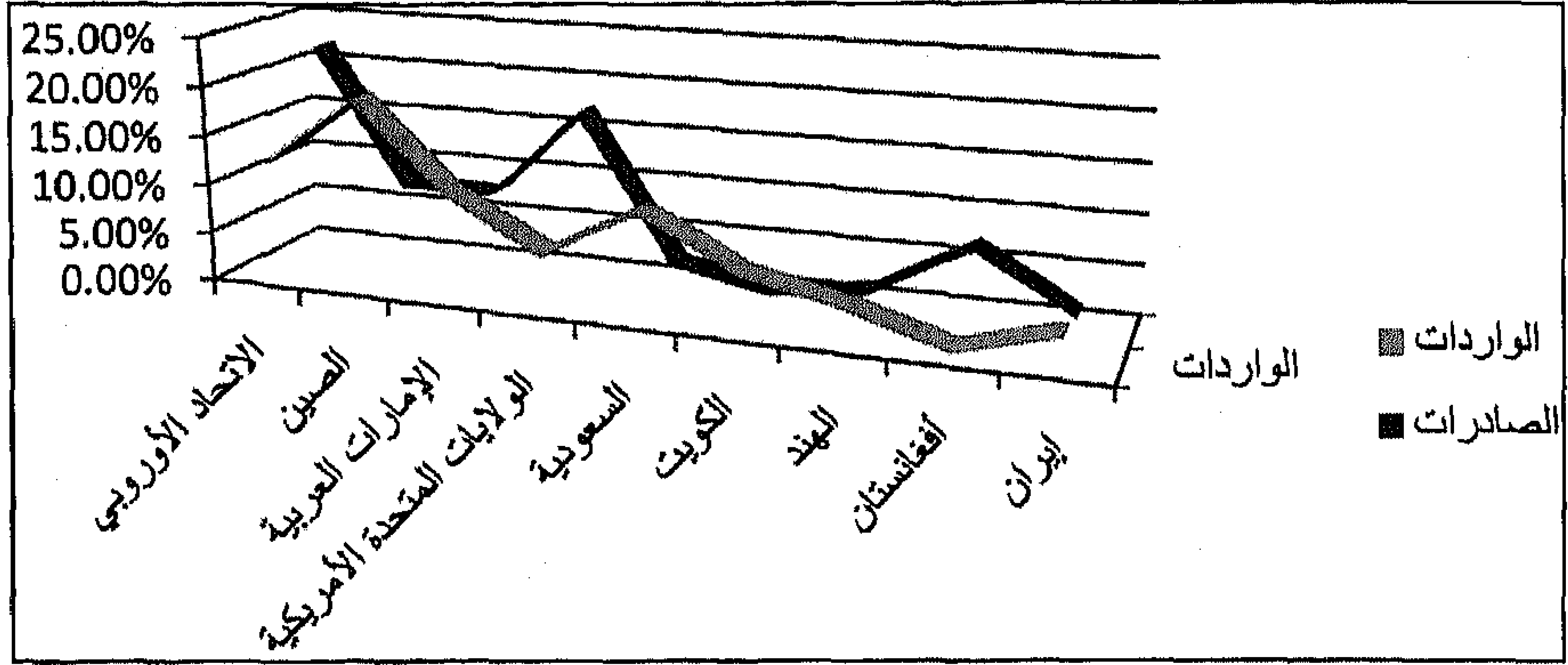
العلاقة التفاعلية بين باكستان وتسع دول هي الأعلى في نسبة التجارة البينية معها (في المئة)

التسلسل	البلد	نسبة الواردات	نسبة الصادرات	النسبة الشاملة
1	الاتحاد الأوروبي	12.1	22.6	15.8
2	الصين	19.1	7.9	15.4
3	الإمارات العربية المتحدة	10.4	7.9	9.6
4	الولايات المتحدة	5.2	17.1	9.2
5	السعودية	10.5	2.3	7.8
6	الكويت	5.4	0.4	3.8
7	الهند	3.3	1.6	3.0
8	أفغانستان	0.3	7.0	2.4
9	إيران	2.9	1.4	2.4

المصدر: انظر: The CIA World Fact Book 2012, Pakistan.

الشكل (8-1)

مخطّط للعلاقة التفاعلية التجارية بين أعلى تسع دول في العالم وباكستان



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على الجدول (8-5).

من تحليلنا الجدول (8-5) يتبين لنا بوضوح أن هناك 26.3 في المئة من واردات باكستان من دول مجلس التعاون الخليجي. فإذا كانت وارداتها من كلٍّ من السعودية والكويت نفطية، فإن وارداتها من الإمارات العربية المتحدة يشترك فيها النفط والمواد المصنّعة التي تعدّ الإمارات العربية المتحدة، وبالأخصّ دبي، منطقة إعادة تصدير. وتشارك إيران دول مجلس التعاون الخليجي في إضافة 2.9 في المئة إلى النسبة المذكورة التي يمثل النفط أيضًا مادّتها الأساسية.

2- الهجرة واليد العاملة الهندية والباكستانية في دول مجلس التعاون الخليجي

لم يكن الوجود البشري الهندي غريبًا عن منطقة الخليج العربي، بحكم الجوار الجغرافي والعلاقة التجارية البحرية، فضلًا عن إشراف حكومة الهند البريطانية على الشأن الخليجي إبّان الحكم الإمبراطوري البريطاني للهند. ولا غرو، فقد كانت الروبية الهندية هي عملة التداول قبل إطلاق العملات الوطنية لدول مجلس التعاون التي اتّخذت من قيمتها التبادلية آنئذ معيارًا لعملاتها. فالرّيال والدرهم في الإمارات وقطر يعادلان روبية واحدة في ما كان متداولًا حينئذ، وكلّ عشر روبيات تعادل دينارًا بحرينيًا وريالًا عمانيًا واحدًا. إلّا أن

حجم الجوالي الهندية آنئذ لم يكن ليشكّل ظاهرة سكانية ذات مغزى، فهي لم تكن تزيد على بعض العمالة الفنّية التي اشتغلت في مجالات الدعم الفنّي والصحّي وسوق المال والمهن الأخرى التي يحتاج إليها الفرد الخليجي في حياته اليومية، آخذين في الاعتبار أن المجتمعات الخليجية ما كانت دخلت بعدُ عصر الانطلاقة التحديثية التي سبّبها اكتشاف النفط منذ عقد الأربعينيات من القرن المنصرم والتي شهدت منذئذ تزايد العمالة الهندية الوافدة إلى دول الخليج بدءًا من أكثرها تطوّرًا حينئذ (الكويت والبحرين)، ثمّ إلى البلدان الأخرى[30]. لكن الوضع اختلف بعد انطلاق حركة البناء والتحديث في دول مجلس التعاون الخليجي وبروز الحاجة إلى اليد العاملة الماهرة وغير الماهرة، وهو ما شجّع طالبي فرص العمل الهنود على الاستفادة من هذه الفرصة لتحسين أحوالهم المعيشية وأحوال عوائلهم[31]. لكن الاعتماد الزائد على العمالة الوافدة في دول الخليج العربية (ما عدا المملكة العربية السعودية) أسفر عن زيادة مفرطة في عدد الوافدين الذين يمثّل الهنود نسبة عالية منهم، إلى جانب الباكستانيين، ويمثّل الوافدون العرب أقلّية حيال أرقام العمالة الآسيوية الوافدة. يبيّن الجدول (8-6) نسبة العمالة الوافدة من عدد السكّان لكلٍّ من دول مجلس التعاون الخليجي. ويتبيّن من المعطيات الواردة فيه وتحليلها الوهن الكبير في الوضع الديموغرافي والسكّاني بالنسبة إلى دول مجلس التعاون الخليجي ما عدا المملكة العربية السعودية. وترينا هذه المعطيات عِظم التأثير المتوقّع لهذه الجوالي في الوضع العام للمجتمعات الخليجية، وهو أمر درسه العديد، وهو بالتأكيد محطّ عناية المسؤولين.

يمكننا تقسيم العمالة الوافدة من شبه القارّة الهندية (الهند وباكستان وبنغلادش) بشكل رئيس إلى ثلاثة أنماط:

(30) اكتُشف النفط في البحرين أوّلًا في عام 1933، ولذلك فهي الأسرع تطوّرًا، ثمّ في الكويت في عام 1946، ثمّ في قطر في عام 1949، ثمّ في الإمارات العربية المتحدة في عام 1962 وأخيرًا في عُمان في عام 1967.

(31) Sulayman Khalaf and Saad Alkobaisi, Migrant's Strategies of Coping and Patterns of Accommodation in the Oil-Rich Gulf Societies: Evidence from the UAE,» *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 26, no.2 (November 1999), p. 272.

- عمالة معرفية.

- عمالة ماهرة.

- عمالة غير ماهرة.

يقع تحت بند العمالة المعرفية جميع أولئك الذين يمتلكون معرفة أكاديمية أو مهنية علمية على درجة عالية من الإعداد، ومنهم اختصاصيو المعلوماتية والحاسوب وقواعد المعلومات والأطبّاء والمهندسون وأساتذة الجامعات ومدرّسو المدارس وموظّفو الحسابات والبنوك والبورصة، وغيرهم من الخبراء. وللهند حصّة كبيرة من هذه العمالة، وبالأخصّ في مجالات المال والصّيرفة والطبّ والهندسة والأكاديميين.أمّا من يقع تحت البند العمالة الماهرة فأولئك الحرفيون الماهرون ومصلّحو الأجهزة والمعدّات ومعلّمو البناء والمدرّبون، وللهنود حصّة ذات مغزى من هذه الأصناف. أمّا من يقع تحت البند الأخير (العمالة غير الماهرة) فهم عمّال البناء وخدم المنازل والعتّالون وعمّال النظافة وغيرهم. ينتشر الهنود والباكستانيون في عموم دول مجلس التعاون الخليجي، ويمثّلون الأغلبية في عدد الوافدين الأجانب فيها، ويمارسون الأعمال المختلفة التي تتطلّبها السوق الخليجية، بمختلف أقطارها، ومختلف أنماط وأنواع النشاط العمراني والصناعي والتجاري والخدمي التي تفرزها هذه السوق استجابةً لخطط التنمية الطّموح التي أطلقتها دول المجلس لتحديث بناها ورفع مستوى نوعية الحياة فيها. وعلى الرغم من أننا لا نناقش في هذه الدراسة مخاطر زيادة أعداد الوافدين من خارج الوطن العربي وسلبياتها، ومن الثقافة القومية والمنظومة القيمية لدول مجلس التعاون الخليجي، فإنّنا نجد من الضروري الإشارة إلى هذه الحقيقة في هذا المجال. وينبغي الإشارة أيضًا إلى التداعيات الأمنية التي قد تتمخّض عن حالة يمكن أن تحصل في المستقبل من صراعات بينية بين الدول المصدّرة للعمالة، والهند وباكستان نموذجان يصلحان للدراسة ومحاولة نمذجة قواعد الصراع وسلوك الجوالي وفْقه.

الجدول (8-6)

المعطيات البشرية والسكانية لدول مجلس التعاون الخليجي(*)

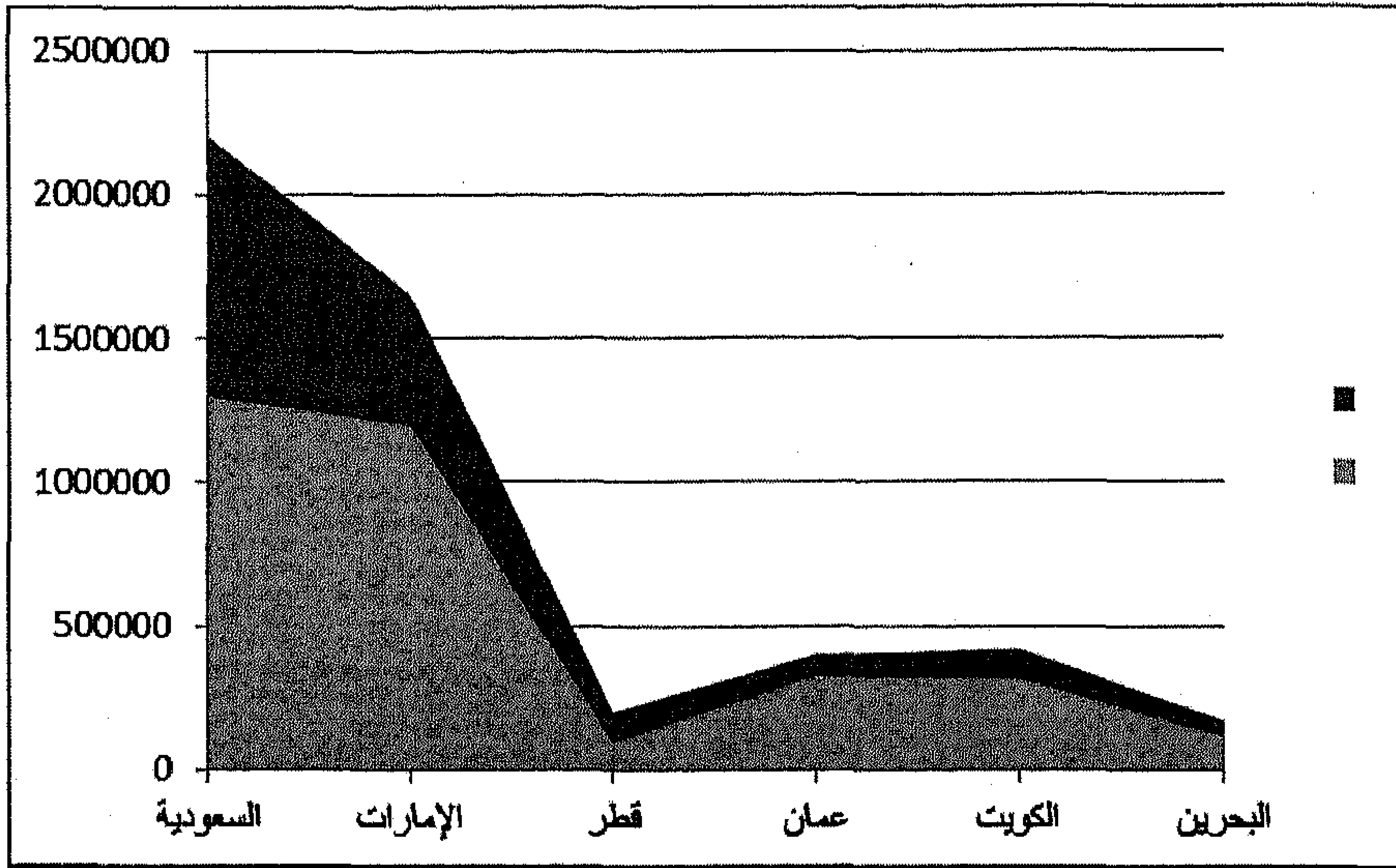
الدولة	عدد السكان (مليون نسمة)	عدد السكّان والمعطيات البشرية والسكانية: نسبة المواطنين	نسبة الأجانب	الذكور	الإناث
المملكة العربية السعودية	28.161417	73 في المئة + 10 في المئة بدون 94 في المئة سنة، ٦ في المئة شيعة، ١٠ في المئة دون جنسية	6 في المئةعرب، و20 في المئة آسيويون ١ في المئة أفارقة	54 في المئة	46 في المئة
دولة الإمارات العربية	8.264.070	11.7 في المئة	76 في المئة 30 في المئة هنود، 20 في المئة باكستانيون، 12 في المئة عرب، ١٠ في المئة آسيويون، 2 في المئة بريطانيون،١ في المئة أوروبيون.	60 في المئة	40 في المئة
سلطنة عمان	3.311.640	73 في المئة	27 في المئة مختلطون	56 في المئة	44 في المئة
دولة الكويت	3.566.437	53 في المئة	47 في المئة 53 في المئة عرب، 9 في المئة آسيويون، ٤ في المئة إيرانيون، 17 في المئة آخرون	61 في المئة	39 في المئة
مملكة البحرين	1.234.516	46 في المئة	37 في المئة 10 في المئة عرب، ٨ في المئة إيرانيون، ١٣ في المئة آسيويون، ٥ في المئة آخرون، ١ في المئة أوروبيون	56 في المئة	44 في المئة
دولة قطر	1.696.516	15.9 في المئة	75 في المئة 18 في المئة هنود، ١٨ في المئة باكستان، ٢٩ في المئةعرب وآخرون ١٠ في المئة إيرانيون	65 في المئة	35 في المئة

(*) المعطيات محدثة حتى عام 2011.

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتمادًا على: المواقع الرسمية لمجلس التعاون الخليجي ودول المجلس، *The Military Balance 2010: The Annual Assessment of Global Military Capabilities and Defence Economics*, The Military Balance (Routledge: The International Institute for Strategic Studies, 2010), and *The CIA World Factbook*.

إذا حاولنا تحليل معطيات الجدول (8-6) ورسم دالة خطّية تبين منحنى جدول العمالة الأجنبية في الخليج، وحصّة الهند وباكستان، فسنحصل على المنحنيات التالية:

الشكل (8-2)
نسبة العمالة الهندية والباكستانية في دول الخليج (2002 - 2004)



(*) اللّون الرمادي الغامق للهنود، واللّون الرمادي الفاتح للباكستانيين.

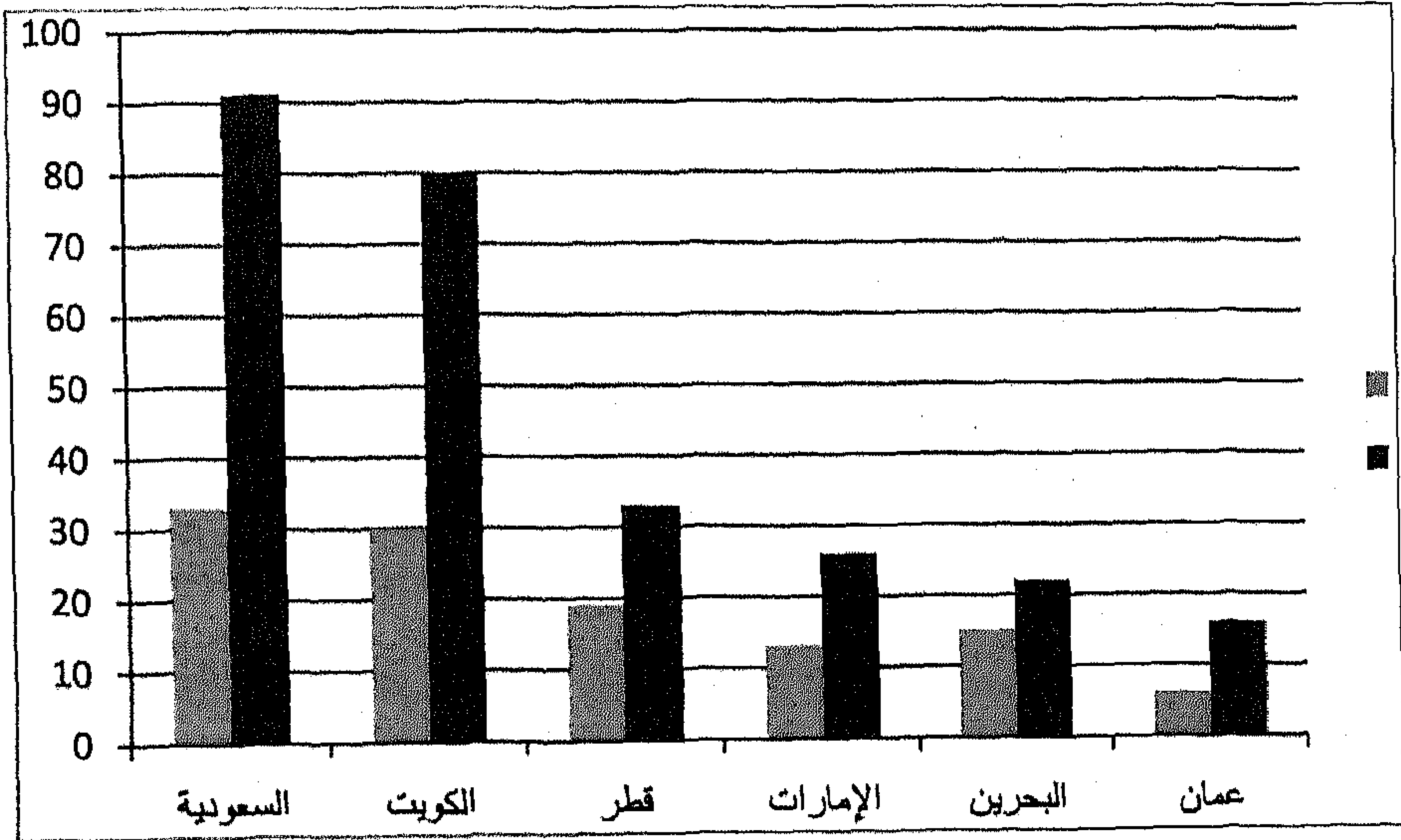
المنحنى من إعداد الباحث استنادًا إلى الإحصاءات الواردة في: Andrzej Kapiszewski, «Arab Versus Asian Migrant Workers in the GCC Countries,» UN/POP/EGM/2006/02 (Population Division, Department of Economic and Social Affairs, United Nations Secretariat Beirut, 15-17 May 2006), p. 10.

مع أخذنا المعطيات المشار إليها في الشكل (8-2) تعود إلى الفترة 2002- 2004 بحسب المعطيات المتاحة لنا، فإنها تتناظر من ناحية النسبة مع العدد الحالي الذي يفوق كثيرًا الرقم المشار إليه أعلاه. ونحن نرى أن نسبة الهنود إلى الباكستانيين متماثلة في حالة قطر، ويمثل الباكستانيون نسبة 69.2 في المئة من الهنود في حالة السعودية، و41.6 في البحرين، و37 في المئة في

الإمارات، و31.25 في المئة في الكويت، و21.2 في المئة في عمان. وبغضّ النظر عن العدد الفعلي، فـإن حالة من هيمنة العمالة الهندية واضحة للعيان، ما يستدعي أخذ ذلك في العلاقات البينية بين العرب وكلٍّ من جاريهما الآسيويين القريبين. وإذا ما أخذنا منحنى آخر يقارن بين نسـبة العمالة العربية إلى العمالة الأجنبية فـي أقطار مجلس التعاون الخليجي فسـتظهر لنا العلاقـة المبينة في الشكل (8-3):

الشكل (8-3)

مخطّط تراجع نسبة العمالة العربية إلى الأجنبية بين عامي 1975 و2004



اللون الرمادي الغامق لنسـبة العمالة العربيـة للعمالة الأجنبية في عـام 1975، واللون الرمادي الفاتح لنسبتها في عام 2004.

المصدر: الجدول من إعداد الباحث نسبة إلى المعطيات المبيّنة في: Kapiszewski, p. 9.

ترينا العلاقة البينية المشـار إليهـا تراجعًا كبيرًا في نسـبة العمالة العربية لمجمل العمالة الأجنبية التي يمثّل الهنود والباكسـتانيون النسـبة الأعلى منها في جميع دول مجلس التعاون الخليجي ما عدا السعودية، إذ يمثّلون 36.12

في المئة من إجمالي العمالة الوافدة في عام 2004 بحسب كابيزيوسكي[32].

هناك أسباب متعدّدة لتفسير زيادة العمالة من شبه القارّة الهندية وتصاعد وتيرة الزيادة، منها ما يلي:

- تصاعد وتيرة التطوّر الاقتصادي تسبّب بزيادة متطلّبات سوق العمل.

- القرب الجغرافي للبلدين المصدّرين للعمالة من سوق العمل.

- القبول المحلي بوجود العمالة الهندية والباكستانية لدأبها وقلّة مشكلاتها.

- تيسّر المهارة والمعرفة في مقابل مادّي متدنٍّ.

- الأواصر والعلاقات بين العمالة السابقة والعمالة الجديدة المستندة إلى القرابة العائلية، أو المعرفة.

تكرّر طرح خطورة زيادة أعداد العمالة الآسيوية، والهندية تحديدًا، في دراسات متعدّدة محذّرة من تحوّلات الموقف السياسي في العلاقات الدولية، واحتمال الضغط بمنح هذه الجوالي جنسيات البلدان المضيفة التي تعاني فعلًا حاجة مستدامة ومزمنة إلى اليد العاملة الأجنبية، بسبب محدودية المتاح محليًا. وطُرح في غير مجال إمكان تعويض العمالة الآسيوية بعمالة عربية، هناك الكثير منها متاح في دول مصدّرة للعمالة مثل جمهورية مصر العربية واليمن الجار الأقرب ودول المغرب العربي وبلاد الشام. إلّا أنه كان هناك دومًا إصرار على استقدام العمالة الآسيوية (وبالأخصّ من الهند وباكستان، ثمّ من بنغلادش وسري لانكا) للأسباب المشار إليها أعلاه (الطاعة والدّأب وقلّة الكلفة المالية

(32) Andrzej Kapiszewski, «Arab Versus Asian Migrant Workers in the GCC Countries,» UN/POP/EGM/2006/02 (Population Division, Department of Economic and Social Affairs, United Nations Secretariat Beirut, 15-17 May 2006), p. 10.

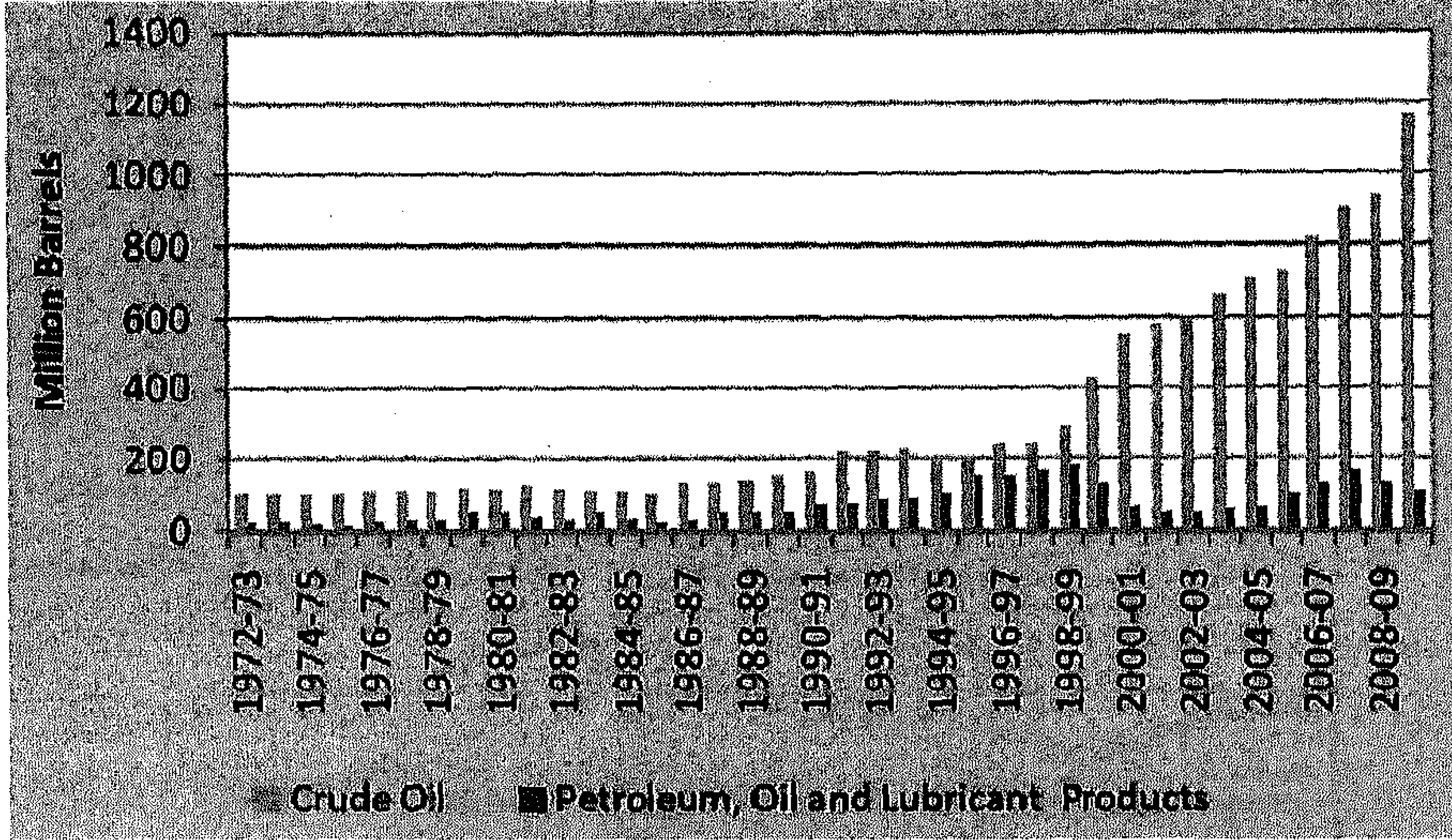
والعلاقات القرابية... وغيرها). وبهذا ستكون العمالة من هذين البلدين أحد أهمّ وأخطر العوامل المؤثّرة في صوْغ مصالح هذين البلدين في منطقة الخليج العربي ومتطلّباتها، وهو ما يقتضي الانتباه.

3 - إمدادات الطّاقة

الطاقة وإمداداتها هي الأخطر في العلاقات البينية بين منطقة الخليج العربي والمحيط الدولي، وتمثّل الاعتمادية العالمية على نفط الخليج العربي والغاز الذي يصدّر منه مؤشّرًا كبيرًا وخطِرًا إلى أهمّية هذه المنطقة من الناحية الجيوستراتيجية. كما أن الغرب والشرق كانا ينظران على الدوام إلى أهمّية أن تعالج هذه المنطقة بنفسها أي انقطاعات تعانيها إمدادات النفط، لأسباب تنطلق من داخلها، ومن أهمّها الأزمات والحروب. فعلى امتداد العقود الأربعة المنصرمة عانت المنطقة خمس أزمات وحروب، بدءًا بحرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، حيث كانت المقاطعة العربية ووقْف إمدادات النفط العربي الذي تمخّضت عنه أول زيادة فعلية في أسعار النفط من بضعة دولارات للبرميل إلى ما فوق العشرة دولارات، وبتصاعد واضح. عوّضت إيران شيئًا من انقطاع النفط العربي الذي استُخدم سياسيًا أول مرة ولم تتكرر. بعد ذلك، وفي حقبة الحرب العراقية - الإيرانية عندما انقطع نفط كلٍّ من العراق وإيران عن الأسواق، سارعت كلٌّ من السعودية والكويت والإمارات إلى زيادة إنتاجها لسدّ النقص. وفي أزمة الكويت، سارعت السعودية والإمارات إلى سدّ النّقص. وبقيت السعودية حتى الآن المقياس الذي يُستخدم للسيطرة على كمّية النفط المصدّر من هذه المنطقة نظرًا إلى طاقتها التصديرية الهائلة التي تصل إلى 10 ملايين برميل يوميًا. يرينا المخطّط التالي تنامي الاعتمادية الهندية على النفط كوسيلة من وسائل توليد الطاقة الرئيسة إلى جانب مواردها من الفحم. ومن المعروف أن جلّ هذه الواردات من منطقة الخليج العربي.

الشكل (8-4)

واردات الهند من النفط من الدول المصدّرة له في منطقة الخليج العربي



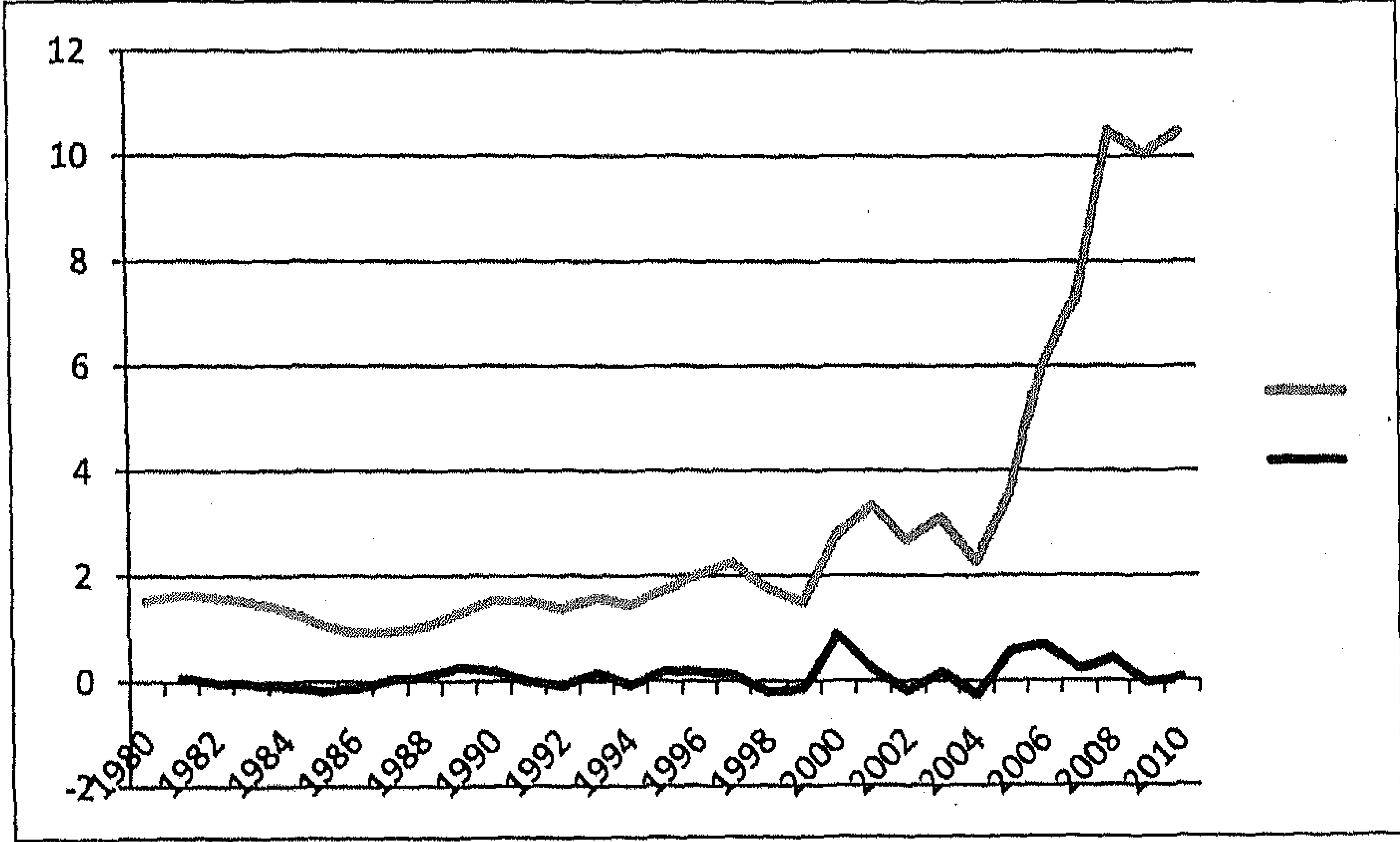
المصدر: الجدول مستلهَم من: India News BIZ, 18/11/2012.

لا تختلف باكستان كثيرًا عن الهند من ناحية اعتماديتها على إمدادات الطاقة المصدّرة من منطقة الخليج العربي. ويرينا المخطّط التالي تزايد كمّية الطاقة وفاتورتها بالنسبة إلى باكستان عبر السنوات. وسبق وأشرنا إلى قيمة الفاتورة عند مناقشتنا وضع باكستان الاقتصادي.

ستبقى منطقة الخليج العربي صاحبة الاحتياط النفطي الأعظم، وكذلك احتياطاتها الغازية، المصدرَ الأقرب والأكثر موثوقية، والأقل كلفة في إمدادات الطاقة لكلٍّ من الهند وباكستان. ونظرًا إلى تصاعد طلبات البلديْن من هذه المادة الحيوية، وكذلك تصاعد طلب مستوردين آخرين من خارج منطقتنا، كالصين ودول رابطة الآسيان والولايات المتحدة الأميركية، ستبقى حقيقة ضمان إمدادات الطاقة إليهما من صلب اهتماماتهما وجوهر مصالحهما القومية لحيوية، وضرورة إمداد الطاقة في تشغيل مرافق الحياة اليومية فيهما من جهة، كما هي حيوية لتشغيل منظومة الرّدع والمنظومة الدفاعية والأمنية للبلدين من جهة أخرى.

الشكل (8-5)

مخطّط تصاعد نسبة الواردات الباكستانية من النفط وقيمتها للفترة 1980- 2010



المصدر: أعدّه الباحث عن جدول مبيّن في: <http://www.indexmundi.com/pakistan/oil_imports.html>.

على الدول العربية فــي الخليج العربي أن تأخذ قدرة الردع الهندية أولًا - باعتبارها البلد الأكبر قدرة - ثمّ قدرة باكستان في حسـبان سياسـاتها الأمنية والدفاعية، وعليها أن تأخــذ بالاعتبار تنمية قدراتها لتتصاعــد إلى الحدّ الذي يمكنها معه احتواء أي آثار تنتج من أن يركن أي من البلدين، أو كلاهما لخياره النووي في تعامله مع خصمه ومنافســه، ذلك لأن منطقة الخليج العربي ما هي إلّا منطقة مكمّلة جغرافيًا لمنطقة المواجهة المحتملة إذا ما حصل مثلها.

خاتمة

أظهرت هذه الدراســة الأهمّية الفائقة التي تمثّلها البيئة الجيوســتراتيجية للمحيــط الهندي، وخطــورة الموقع الــذي تتمتّع بــه الهند فيها. كمــا أرتنا، وبوضوح، أهمّية تركيز الانتباه على هذه الحقيقة، خصوصًا أننا في طور التحوّل

من عالـــم القطبية الأحادية إلى عالـــم متنوّع القطبية ومتعدّدهـــا ربما. في عالم كهذا، ســيكون للهند دور مفصلي، فهي تقع فعلًا علـــى عتبة دارنا الجنوبية، ما يجعلها مراقبًا لنـــا للداخل والخارج، فاتحة أعينها علـــى صراعاتنا وصداقاتنا، على ثوراتنا وتســوياتنا، على نســيجنا الاجتماعي قوّةً وضعفًا. كما أن الأعين ســتكون مفتوحة على نفطنا وغازنا وعلى صناعاتنا النفطية واستثماراتنا. الهند عملاق جيوستراتيجي آت، ســيهمّه كثيرًا إثبات وجوده في إقليمه، وقد تكون الحدود الجنوبية الشرقية للوطن العربي، وهي الجزيرة العربية والخليج العربي، الساحة التي قد يرغب هذا العملاق في أن يثبت وجوده فيها. ونحن إذ نستعيد هنا تصريحات وزير الدفاع الهندي التي سبقت الإشارة إليها، فلتأكيد أهمّية هذه المنطقة للهند حاضرًا ومستقبلًا.

ما يصحّ على الهند يصحّ على باكســتان بدرجة أقل، فكما استطاعت هذه الدولة أن تتغلّب على وهنها الجيوسياســي الكبيــر، وتمكّنت من أن تصل إلى الردع النـــدّي مع جارتها الأعظـــم (الهند)، فهي تمتلك المصالح نفســـها التي تمتلكها الهند في الخليج العربي، وهي شـــريك تجاري ذو ميزان تجاري سلبي مع المنطقة بســـبب إمدادات الطاقة المكلفة، ولها هـــي الأخرى جوالٍ وعمالة وافدة تمثّل جوالي باكســـتانية في كلّ بلد من أقطار مجلس التعاون الخليجي؛ جوالٍ لهـــا طموحاتها ومعضلاتهـــا وتطلّعاتها، كما هي حـــال الهندية. كما أن درجة التضادّ أو الانســـجام بين جاليتَي البلدين من الأمـــور التي ينبغي الاعتبار بها في حالة اندلاع نزاع واسع النطاق بينهما. وهنا لا بدّ من إعادة تأكيد خطورة ملفّ العمالة الآســـيوية الوافدة من الناحية الديموغرافية والقيمية، على تماسك مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي وحيويتها، والأمر يجعل دراســـته - وبعمق - مطلبًا معقولًا ومطلوبًا في الوقت نفسه، بهدف إيجاد الحلول العملية والإنسانية له.

إن المصالح العربية مع هذيـــن البلدين كبيرة، والعلاقـــات الثقافية البينية كثيرة أيضًا، والروابط الدينية والثقافية هي الأخرى ليســـت بالقليلة. وإذا كانت بيئة الخليج العربي لم تنتج ثورات بمعنى ثورات الربيع العربي، إذا ما اســـتثنينا

ما حصل في البحرين من انتفاضة لا تعود أسـبابها إلى اندلاع الثورات العربية، فإن حالة عدم الاستقرار التي تعانيها كلّ من البحرين والكويت تمثّل بيئة خصبة لنشـوء حالة عدم الاسـتقرار ممّا يقتضي معه مراقبة حال الجوالـي الوافدة، وبالأخص الجاليتين الهندية والباكسـتانية لكونهما أكبر الجوالي الموجودة في منطقة الخليج العربي على الإطلاق.

نحن نعتقد أن العلاقات البينية انطلاقًا من قراءة المشـهد الجيوستراتيجي المسـتقبلي في منطقة المحيط الهندي تسـتدعي، وبإصرار، إيلاء هذه المنطقة الأهمّية الخطيرة التي تسـتحقّها، والنظر في حساب القدرات إلى الذّات بهدف التعظيم وليس التّقزيم. لن يكون لنا مكاننا الطبيعـي هنا ما لم نتصرّف كعرب يمثّلون أمّة انتشـارها على سـطح كوكبنا مـن المحيط الهنـدي إلى المحيط الأطلسي، عندئذ سـتكون هذه الكتلة الجيوسـتراتيجية الفعلية المالكة زمامها قادرة على فرض احترامها، قابلة للاسـتجابة للتحدّي. فهل سـنكون؟ هذا هو أول دروس الثورات العربية.

تعقيب

محمد جواد علي

تمتلك منطقــة المحيط الهندي فضاءً بحريًا شاســعًا، وهــي ذات أهمّية جيوسياسية وجيواقتصادية واستراتيجية بالغة. كما أنها تتميز بحضور كبير لدول من خارج المنطقة، فالبلدان المطلّــة على المحيط الهندي تعدّ موطنًا لأكثر من 2.6 مليار نســمة، أي ما يقارب 40 في المئة من ســكّان العالم. وتواجه دول هذه المنطقة تهديدات وتحدّيات أمنيــة غير تقليدية، فيما كان الاقتصاد والأمن على الدوام المحرّكيْن الأساسيين لتشكّل الخطاب التاريخي المعاصر في هذه المنطقة. وعلى مدار التاريخ ســهّل المحيط الهندي ببُعده الجيواقتصادي نشوء الروابط بين النظم التجاريــة للإغريق والرومان والمصريــن واليهود والعرب والصينيــن، وما زال هــذا الوضع قائمًا إلــى حدٍّ بعيد، حيــث حركة التجارة والطاقة، ولا سيما في الخليج العربي.

كان المحيط الهندي ببُعده الجيوســتراتيجي منطقة تسعى القوى العظمى إلى الهيمنــة عليها، وهذا هو الهــدف حتى اليوم، إذ تعــدّ المنطقة ذات أهمّية اســتراتيجية بالنســبة إلى الولايات المتحدة والصين واليابــان ودول الاتحاد الأوروبــي التي وُجــدت قواتها فــي المنطقــة لحماية مصالحهــا الاقتصادية والاســتراتيجية. ورحّب بعــض بلدان منطقــة المحيط الهنــدي بوجود قوى خارجية مــن أجل المحافظة علــى الهدوء والاســتقرار فيها. وفــي المقابل، هناك شــكوك لدى بعض البلدان الأخرى تحــول دون التعاون مع تلك القوى

الخارجية التي يُنظر إليها على أنها تسـعى إلى الهيمنـة، وأن وجودها يُضعف الأمن في المنطقة، فيما أصبحت اتّجاهات التعاون البحري في المحيط تتوقّف على المناورات البحرية المشتركة التي اتّخذت طابعًا مؤسّسيًا على أسس ثنائية ومتعدّدة الأطراف تسمح بالتعاون في العمليات البحرية، وهذه أساس عمليات الطوارئ التي تهدف إلى معالجة المشـكلات والاضطرابات في عرض البحر، والاستجابة للتهديدات الأمنية غير التقليدية، مثل المساعدات الإنسانية والإغاثة من الكوارث.

أفرزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة تغييرات دراماتيكية في علاقات الهند الإقليمية والدولية، يعدّ التعاون مع الولايات المتحدة أبرزها، وهو ما دفع الهند إلى إعادة تحديد أهداف سياسـتها الخارجية بما يتـلاءم والمعادلات الدولية الجديدة لتتبوّأ مكانًا رياديًا في المنظومة العالمية.

أولًا: على صعيد التحوّلات الداخلية

شهد الاقتصاد الهندي جملة من التطوّرات لعل أهمّها ارتفاع متوسّط الناتج المحلّي الإجمالي إلى 6 في المئة في الفترة الممتدّة بين عامي 2006 و2012، وتوسّـع القطاع الصناعي، خصوصًا ذلك القائم علـى تكنولوجيا المعلومات، وانخفاض معدّل النموّ السـكّاني إلى 1.3 في المئة. كمـا عرف المعدّل العام للفقر انخفاضًا ملحوظًا على المسـتوى القومي منذ عام 1990، فانخفض في كلٍّ من الريف والحضر بنسبة 10 في المئة في الفترة 1990-2000 مسجّلًا في الرّيف تراجعًا من 37 في المئة إلى 27 في المئة، وفي الحضر من 33 في المئة إلى 23 في المئة، وترافق الانخفاض الحادّ في معدّلات الفقر الريفي مع ارتفاع معدّلات النموّ الاقتصادي.

تدلّ التطوّرات علـى أن المجتمع الهندي يمرّ بمرحلة لا بدّ من أن تفصح عـن ذاتها بحلول عـام 2020، بتجلّياته علـى حجم القوّة العاملـة وطبيعتها واتّساع البنية الأساسية، فيما سيمثّل حافزًا لتحديث الاقتصاد والانخراط بعمقٍ

في التفاعلات الدولية. ويعدّ الوجود الهندي مـا وراء البحار عاملًا يدعم تلك التوجّهات. في المقابـل يطلّ وباء الإيدز بوجهه القبيح مهدّدًا مسـتقبل الهند، فطبقًا للتقديرات الرسمية التي جرى إعلانها في عام 2005، يعاني حوالى 5.2 مليون مواطن الإيدز أو حوالى 0.9 في المئة من إجمالي السكّان الذين تراوح سنهم بين 15 و50 عامًا.

ثانيًا: على صعيد المتغيّرات السياسية

شهدت الحياة السياسـية في الهند تطورات على مدى العقدين الماضيين، يتمثّل أبرزها في التحوّل من نظام الحزب الواحد - بعد هيمنة حزب «المؤتمر» بوصفه الحزب الوحيد الذي اسـتطاع أن يحكم من دون الاعتماد على أحزاب أخرى - إلى نظام التعددية التنافسـية بين حزبيـن أو ثلاثة أحزاب؛ إذ أضحت الإقليميـة الصغيـرة رقمًا صعبًا فـي الانتخابـات لدورها المهمّ في تشـكيل الائتلافات الحكومية لحـزب «المؤتمر» و«بهراتيا جاناتـا»، فيما أثبت «بهراتا جاناتا» قدرته على قيادة الائتـلاف الحكومي بين عامي 1988 و 2004، وهو ما ينسـحب على النظام الحالـي بقيادة حزب «المؤتمر». فاسـتقرار الائتلاف الحكومي مرهون بقدرته على رسم سياسة عامّة يتوخّاها في الأجلين المتوسّط والبعيد بما يضمن له قضاء دورته كاملة. لذلك، فإن العملية الانتخابية في الهند باهظة الكلفة وبالغـة التّعقيد، ذلك أن ائتلافًا ما في توزيـع الحقائب الوزارية، وصوغ برنامج يحظى بالتوافق العام يعنيان تردّد أعضائه لإسقاط الحكومة خوفًا من مواجهة الناخبين. وبالتالي، فإن الغلبة في حلبة صنع القرار في الهند ليست للأيديولوجيا بل للقدرة على الاستمرار.

شهد عام 1998 طفرة استثمارية في المجالات العسكرية؛ إذ قفزت ميزانية الدفاع من 13 في المئة إلى 25 في المئة سنويًا، وحرصت المؤسّسة العسكرية على حيازة المعدّات التكنولوجية الحديثة بغية بناء قاعدة تحديث عريضة ودعم المهارات التخطيطية. وفي عـام 1998، كان إعلان تفجيراتها النووية الجديدة التي كان لها مردود سـلبي محدود النطاق على الاقتصـاد الهندي. وبناء عليه،

أصبحت القوة العسكرية الهندية مؤهّلة أكثر لممارسة دور محوري في الشؤون الآسيوية والعالمية.

أضحت الولايات المتحدة الأميركية اليوم أهمّ حلفاء الهند خارج محيطها الإقليمي. وفرضت عليها مصالحها الاقتصادية إعادة توصيف أهدافها الأمنية. ويستند وضعها الأمني ومكانتها في العالم اليوم إلى حيازتها أسلحة الرّدع النووية. أمّا طموحها للاضطلاع بدور أكثر تميزًا عالميًا فيعدّ أبرز سماتها الخارجية. إلّا أن الرّؤية العامة لسياستها الخارجية أصبحت أكثر محدودية مما كانت عليه في عهد نهرو. وشهدت الأعوام الخمسة عشر الماضية مزيدًا من التّقارب الودّي مع الولايات المتحدة، وبالذات مع بداية عولمة الاقتصاد الهندي، إذ تحصل الولايات المتحدة على ثلثي صادرات الهند من البرمجيات التي تنمو بمقدار 50 في المئة سنويًا، وتمنح الولايات المتحدة تصريحات عمل تصل إلى حوالى الثلث لرعايا الهند الذين يحملون جوازات سفر موقّتة ويمثّلون قدرًا وافرًا من قوّة العمل في مجال تكنولوجيا المعلومات. وتمثّل طائفة الهنود الأميركيين ذات الثراء المتنامي جماعة ضغط (لوبي) مؤثّرة في واشنطن لمصلحة الهند وذات استثمارات تصب في الوطن الأمّ.

اعتُبر موقف الهند من الصراع العربي - الإسرائيلي العامل الحاسم في تحديد سياستها في منطقة الشرق الأوسط ما قبل عام 1995. والأمر تجلّى في سلوكها التصويتي المناهض لقيام دولة إسرائيل في هيئة الأمم المتحدة، انطلاقًا من عدم اقتناعها بالدين أساسًا لبناء أمّة ما. لكن العلاقات الهندية - الإسرائيلية بدأت منذ عام 1992 منحى إيجابيًا تَمَثّل في علاقات دبلوماسية بينهما، وتصدّرت مجالات الدفاع والاستخبارات أجندة تعاونهما؛ حيث وقّعت الهند اتفاقية دفاعية مع إسرائيل قيمتها 3 مليارات دولار أميركي، فأصبحت الهند ثاني أكبر مصدّر للأسلحة بعد روسيا.

تتميز التوجّهات الجديدة للسياسة الخارجية الهندية بامتدادها خلف الحدود التقليدية لمنطقة جنوب آسيا. إلّا أن الخلاف الهندي - الباكستاني يلقي ظلاله على وضع الهند الجيوسياسي؛ إذ يلاحَظ أن علاقة الهند بباكستان ودول

الجوار في جنوب آسيا لم يطرأ عليها أي تغييرات جذرية، بخلاف الحال مع الولايات المتحدة وآسيا والشرق الأوسط. فمنذ انفصال دولتَي الهند وباكستان في عام 1947، تحاول كلٌّ منهما تنمية قدراتها في المجالات المختلفة كي تعتلي مكانًا مؤثّرًا في المستويين الإقليمي والدولي، وانطلاقًا من نظرية المجال الحيوي والمجالات الأخرى التي يمكن تحديدها في:

- المصلحة الوطنية هي قمّة الغايات القومية التي تحدّدها الاستراتيجيا السياسية، كما أن ممارسة الدولة سياستها الخارجية تستند إلى قواها الشاملة وتتصاعد عندما يكون هناك تهديد أو مساس بالمصلحة الوطنية أو الأمن القومي الشامل.

- القدرة الشاملة للدولة، وفي مقدّمها القوّة العسكرية بوصفها السّند الرئيس لسياستها في تحصين أهدافها وفرض الإرادة باستخدامها عند اللزوم، أو عندما تتعارض مصالحها مع مصالح أخرى مضادّة.

- القدرة الاقتصادية للدولة، وهي القاطرة التي تستند إليها القوى الأخرى في تحصين أهدافها، ومن دون اقتصاد يتقلّص تأثير الدولة في مجالها الحيوي نتيجة المشكلات التي ستؤثّر في داخلها، إلى جانب تقلّص إمكانات القدرة العسكرية نتيجة ضعف الإنفاق العسكري.

- رغبة الدول الكبرى في التأثير والتوسّع، ما أدّى إلى صعود دول وإمبراطوريات وهبوطها، مع شعور الهند بأنّها دولة كبيرة لها حقّ التأثير بقدر ما في إقليمها وفي العالم. وكان أهمّ ما لدى الهند من تأثير هو الذي في اتّجاه باكستان التي انفصلت نتيجة تقسيم استعماري. ولهذا تشعر باكستان بأنها ندٌّ للهند، ولا بدّ من أن تتصدّى لأطماعها.

كما أن باكستان تدرك حقيقة الخلل في التّوازن مع الهند. وعلى الرغم من ذلك، فإنها تتبع نظرية المفكّر الاستراتيجي والتر ليبمان بشأن العلاقة بين القوّة العسكرية والأمن القومي: ستكون الدولة آمنة حين لا تضطرّ إلى التضحية بمصالحها المشروعة كي تتجنّب الحرب، بل يجب أن تكون مستعدّة

للتلويح بها عندما تتحدّث عن تحقيق تلك المصالح؛ بمعنى أن أي تهاون في امتلاك قدرة ردع هو تهاون في تحقيق الأمن القومي للدولة، وهو ما أدّى إلى تصميم باكستان على امتلاك سلاح ردع نووي في مواجهة الهند. فوجهة النظر الباكستانية تجاه الهند مبنية على الشكّ المطلق في أي تحرّك هندي. وطبقًا لهذا التقويم، ترى باكستان الهندَ دولةً عدوانية تصبو إلى بناء إمبراطوريتها في المحيط الهندي على حساب الآخرين، لذلك أقامت آلة حربية هائلة وأسطولًا مجهّزًا للوصول إلى المياه الزرقاء البعيدة. كما أن سياستها تستهدف إخضاع شعوب المنطقة (الشعب المسلم في كشمير)، فضلًا عن أنها دولة تميز الأكثرية أمام الأقلّيات، خصوصًا الإسلامية. ولهذا تعمل السياسة الباكستانية بكلّ جهد على منع الهيمنة الهندية، ولا سيما في المسائل الدفاعية، لتبديد أوهام القيادة الهندية بالقدرة على العدوان، وهو ما حمل البلدين على سباق التسلّح، خصوصًا في المجال التقليدي.

أفقدت مشكلة كشمير كلًّا من الهند وباكستان أي ثقة بالأخرى، فلم تحقّقا أي نجاح في شأنها عدا اتفاقية تقسيم مياه النهر (الهندوسي في عام 1966) التي أدارها البنك الدولي. وتهدف باكستان إلى تصحيح الخلل الذي أحدثته الهند بقوّة في كشمير، وترى أنّها ليست دولة عدوانية بل هي تسعى إلى تحقيق مصالحها المشروعة. ومن ثمّ من الضروري حلّ مشكلة كشمير بصورة نهائية حتى لا يكون هناك مصدر تهديد أو توتّر مع الهند مستقبلًا.

فيما ترى باكستان أنه لم يُقصد بالبرنامج الهندي النووي تحقيق التوازن مع الصين، فإن الطبيعة الجغرافية بينهما تعوق غزو إحداهما للأخرى، بل المقصود هو الهيمنة على المنطقة وردع الآخرين وتخويفهم، وفي مقدّمهم باكستان. ويعزّز طموحها أنّها أمست عضوًا سادسًا في النادي، واضطلعت بدور قوّة عظمى تنافس الصين في الهيمنة على المنطقة. وترى باكستان أن مجال التسلّح التقليدي لا يمكنه تحقيق التوازن مع الهند التي تمتلك جيشًا كبيرًا يناهز أربعة أمثال الجيش الباكستاني، وتدعمه صناعات عسكرية متقدّمة تفتقر إليها باكستان. لذلك كان على إسلام أباد أن تطوّر نظامًا استراتيجيًا يمنحها ميزة

عسكرية يحذر منها أي عدوان عليها من دولة قوية مثل الهند. وكان السلاح النووي - من وجهة نظر باكستان - هو الوسيلة الوحيدة القادرة على تحقيق التوازن في المجال الاستراتيجي.

أمّا الهند فتقول إن استراتيجيتها في امتلاكها السلاح النووي لا تتمثّل في الاستخدام، بل في الردع فحسب. لذا، فإن الحدّ الأدنى من الردّ يكفي، وسباق التسلّح في المنطقة لا جدوى منه. وتسلّح الهند نوويًا ليس موجّهًا إلى دولة بعينها، وما التفجيرات النووية إلّا استجابة للتدهور المطّرد في الموقف الأمني الداخلي. وتؤكّد الهند أنها بادرت منذ عام 1994 إلى عقد اتفاق مع باكستان يمنع بموجبه كلًّا منهما من البدء في استخدام الأسلحة النووية ضد الأخرى. واقترحت أيضًا أن تصوغ الأمم المتحدة ميثاقًا دوليًا يمنع استخدام السلاح النووي أو التهديد به، غير أن الدول النووية في حينها رفضت هذه المبادرة.

ما يمكننا قوله هنا هو أن التوازن الجيوستراتيجي والديموغرافي والسياسي والاقتصادي والتقليدي يصب في مصلحة الهند لا في مصلحة باكستان عمومًا. وعلى الرغم من الإمكانات الكبيرة التي تمتلكها الهند في هذه المجالات، فإن ما حقّقته باكستان بامتلاكها السلاح النووي ووسائل الإطلاق أدّى إلى توازن استراتيجي مع الهند التي أُجبرت على العمل لتلطيف الأجواء في مخاطبة باكستان. ومنذ عام 1998، في أعقاب جولة التفجيرات الذرّية المتبادلة، أدّى توازن الرعب إلى اختلاف مفهوم حسابات القوّة بين الطّرفين، فالتفوّق الهندي في جميع المجالات يحقّق اختلالًا في التوازن مع باكستان في مصلحة الهند. إلّا أن عامل امتلاك الأسلحة النووية أفضى إلى كسر حلقات التفوّق وإحداث التوازن في المستويين السياسي والعسكري، فحال دون تفاقم الأمور ولجوء طرف إلى استخدامه ضد الطرف الآخر.

الفصل التاسع

الأهداف والمصالح الإسرائيلية في النظام العربي

محسن صالح

مقدّمة

يقوم المشروع الصهيوني على أساس معادلة جوهرها أن شرط بقائه مرتبط بضعف مَن حوله. بعبارة أخرى، إن شرط صعود المشروع النهضوي العربي الإسلامي هو إنهاء المشروع الصهيوني. لذلك، يلتقي المشروع الصهيوني مع المشروع الإمبريالي الغربي في إبقاء المنطقة المحيطة به ضعيفةً أولًا، ومفكّكة ومنقسمة ثانيًا، ومتخلّفةً ماديًا معنويًا وحضاريًا ثالثًا؛ ما سيؤدّي من جهة رابعة إلى إبقاء المنطقة تحت الهيمنة الأجنبية، ومصدرًا للمواد الخام وسوقًا للمنتجات الغربية.

تحاول هذه الدراسة أن تسلط الضوء على خلفيات نشوء المشروع الصهيوني وطبيعته وسماته وأهدافه ومصالحه التي يسعى إليها في العالم العربي. وتتطرّق في ثناياها إلى المشهد الإسرائيلي الذي يُظهر الكثير من الارتباك والقلق من الثورات والتغيرات في العالم العربي التي أوجدت واقعًا جديدًا، أخذ يقلب الحسابات الإقليمية، وينعكس على الأوضاع الدولية؛ إذ

وجد الكيان الإسرائيلي نفسه وسط عاصفة لم يعتدْها، وربما تنعكس على مستقبله في فلسطين.

أولًا: المشروع الصهيوني
خلفيات الرؤية والدور في المنطقة العربية

1 - خلفيات نشوء المشروع الصهيوني وطبيعته

ترافق نشوء المشروع الصهيوني مع ذروة توسّع المشروع الاستعماري الغربي في العالم. ولأن المشروع الصهيوني نشأ في رحم الحضارة الغربية وفي بيئتها الجغرافية والسياسية، اتّخذ عددًا من السمات المرتبطة أو المتداخلة أو المتأثّرة بالرؤى الغربية للكون والحياة ومعايير التعامل الإنساني والقيم والمصالح. كما سعى المشروع الصهيوني بطريقة منهجية واعية إلى توظيف خلفيات الغرب الدينية والثقافية والأيديولوجية والحضارية بما يخدم أهدافه.

فتحت حملة نابليون بونابرت على مصر والشام (1798 - 1799) أعين القوى الاستعمارية الغربية على الأهمية الاستراتيجية للمنطقة. كما فتحت دعوته إلى إقامة دولة لليهود في فلسطين أعين الغرب على إمكان استخدام الجماعات اليهودية في مشاريع استعمارية، لتكوين كيانات وظيفية ترتبط مصلحيًا واستراتيجيًا بالقوى الغربية، وهي في الوقت نفسه تلبّي التطلعات الدينية اليهودية وتطلعات الجماعات المسيحية الصهيونية، خصوصًا ذات الخلفيات البروتستانتية.

على الرغم من التنافس الاستعماري البريطاني - الفرنسي، كانت بريطانيا سبّاقة في وضع يدها على المنطقة التي ازدادت أهميتها الاستراتيجية بافتتاح قناة السويس في عام 1869، فأصبحت أهمّ شريان بحري تجاري دولي بين أوروبا وشرق أفريقيا وجنوب آسيا وشرقها. وتمكّنت بريطانيا من السيطرة على قبرص في عام 1878، وعلى مصر في عام 1882، وأصبحت بحاجة إلى تأمين الجناح الشرقي لقناة السويس، ومنطقة فلسطين تحديدًا. وظهرت كتابات زعماء

وساســة، وركّزت على أهمية العامل الاســتراتيجي المتعلّق بفلسطين، ومثال ذلك اللورد كتشنر[1] (Kichener) وتشارلز سكوت (C. Scott) وهربرت سايدبوثام (H. Sidebotham) (الكاتب البريطاني الشــهير في فتــرة الحرب العالمية الأولى) الذي رأى أن فلســطين هي «مفتاح مصر»، وأن الدفاع عن مصر يتطلّب إنشاء دولة حاجزة في فلســطين، وأن العنصر الوحيد الملائم لذلك هو اليهود[2]. من هنا كان العامل الاستراتيجي حاضرًا في أذهان رجال الدولة الذين اتّخذوا قرار احتلال فلسطين، وأصدروا وعد بلفور[3].

في الخلاصة التــي خرج بها المؤتمــر الدولي عن «القــوى العظمى في الشــرق الأوســط 1919-1939»، وهي الخلاصة التي تولّــى كتابتها برنارد لويس (B. Lewis)، كان اتفاق عام علــى أن العامل الرئيس الذي جذب بريطانيا وفرنسا إلى المنطقة هو العامل الاســتراتيجي، وأن العامل السياسي يأتي ثانيًا، وأن هناك جانبًا من الأهمية لعامل اســتراتيجي - سياسي يتلخّص في عدم ترك المنطقة «فارغة»، بعد إسقاط الدولة العثمانية، بحيث تملأها قوى أخرى معادية أو منافسة. وشــعرت بريطانيا وفرنسا بالحاجة إلى حفظ مواقعهما ومصالحهما الاســتعمارية من «القوى المثيرة للاضطراب» التي يعتقدون يقينًا أنّها ستخرج من وســط المســلمين في الشــرق الأوســط، إلّا إذا وُضعت البلاد وسكّانها بـ «أمان» تحت سيطرة استعمارية، أو على الأقل تحت نفوذ استعماري[4].

على الرغم من أهمية العامل الاستراتيجي الذي لا يمكن فهم الأهداف

(1) ريجينــا الشــريف، **الصهيونية غير اليهوديــة: جذورها فــي التاريخ الغربــي**، ترجمة أحمد عبد الله عبد العزيز، سلســلة عالم المعرفة؛ 96 (الكويت: المجلس الوطنــي للثقافة والفنون والآداب، 1985)، ص 145.

(2) Herbert Sidebotham, *England and Palestine, Essays towards the Restoration of the Jewish State* (London: Constable and Company ltd, 1918), pp. 173-201.

والمعلومات المذكورة كتبها سايدبوثام قبل صدور وعد بلفور.

(3) بربــارة حداد، «المواقف البريطانية في فلســطين بين عامي 1918 و1920،» **مجلة شــؤون فلسطينية**، العدد 17 (كانون الثاني/ يناير 1973)، ص 118.

(4) Bernard Lewis, «Epilogue to a Period,» in: Uriel Dann, ed, *The Great Powers in the Middle East, 1919-1939*, Collected papers series (New York: Holmes & Meier, 1988), p. 421.

والمصالح الإسـرائيلية في المنطقـة العربية من دونه، فـإن هناك عددًا من العوامل التي دفعـت إلى إنجاح المشـروع الصهيوني وتقويـة تحالفه مع العالم الغربي، والتي ساهمت كذلك في تشـكيل الوعي الجمعي اليهودي الصهيوني وتحديد الأهداف الإسـرائيلية؛ فمن ناحية دينية، ساهمت حركة الإصلاح الديني «الحركة البروتسـتانتية» بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إنشاء المشـروع الصهيوني. وظهرت هذه الحركة منذ القرن السادس عشر الميـلادي وركزت علـى الإيمان بالعهـد القديم (التـوراة)، ونظرت إلى اليهود وفق رؤيـة توراتية بأنّهم «أهل فلسـطين» المشـرّدون في الأرض، وآمن كثيرون مـن البروتسـتانت بنبوءة العهـد الألفي السـعيد، وهي أن اليهود سيُجمعون من جديد في فلسطين، اسـتعدادًا لعودة المسيح المنتظَر الذي سـيقوم بتنصيرهم، ثم يقودهم في معركة أرمجـدون (Armageddon) [الفاصلـة]، وينتصـر على أعدائـه، ليبدأ بعـد ذلك عهد يمتـد ألف عام من السعادة. وشـكل أتباع الكنائس البروتسـتانتية أغلبية سـكان بريطانيا والولايات المتحدة وهولندا ونحو نصف سـكان ألمانيـا. وهكذا ظهرت «الصهيونية غير اليهودية» خصوصًا وسـط هؤلاء البروتستانت الذين دعموا المشروع الصهيوني بناءً على خلفية دينية[5].

من جهة ثانية، شهدت أوروبا، خصوصًا في القرن التاسع عشر، تحولات سياسية مهمّة؛ فمنذ الثورة الفرنسية على الحكم الملكي في عام 1789، أخذت الدولة الأوروبية الحديثة تتشـكّل، وانتشرت الفكرة القومية والمشاعر الوطنية، وأُنشـئت أنظمة علمانية فصلت الدِّين عن الدولة وهمّشت دور الكنيسة. وكان «تحرير» اليهود وإعطاؤهم جميع حقوق المواطنة، خصوصًا في أوروبا الغربية، ما سـهل على اليهود اختراق هذه المجتمعات والأنظمـة، والارتقاء بمكانتهم السياسـية والاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق مسـتويات نفوذ أعلى في دوائر السياسة والاقتصاد والإعلام.

ثمّ إن الفكرة القومية نفسـها راحت تنتشـر بين اليهود أنفسـهم بوصفهم

(5) انظر بشأن هذا الموضوع: الشريف، **الصهيونية**.

«شــعبًا» مختلفًا عن غيره، وغير قابل للاندماج في محيطــه؛ وكان من أبرزها كتابات موزس هس (M. Hess) في كتابه **روما والقدس**، وليو بنسكر (L. Pinsker) في كتابه **التحرّر الذاتي**، وتيودور هيرتسل (T. Herzl) في كتابه **دولة اليهود**.

من ناحية ثالثة، نحت الدولة القومية والمشاعر الوطنية في روسيا وأوروبا الشــرقية (حيث أغلبية يهود العالم) منحى آخر؛ إذ قاوم يهود روســيا عمليات الدمج والتحديث الروســية التي تميزت بالفوقية والقســر والإرهاب. وزادت مشــاركة كثيرين من اليهود فــي الحركات الثورية اليســارية عــداء الحكومة القيصرية الروسية لهم، وانفجرت العداوة ضدّهم بصورة مكشوفة في إثر اغتيال قيصر روسيا ألكسندر الثاني في عام 1881، واتّهم به اليهود. وبدأت موجة من الإجراءات العنيفة القاسية ضدّهم سمّيت اللاسامية، أي العداء لليهود لكونهم يهودًا ينتمون إلى العنصر السامي، وأدّى ذلك إلى نشوء «المشكلة اليهودية»[6]؛ إذ إن ملايين اليهود في روســيا راحوا يبحثون عن فرصة للخلاص ممّا هم فيه، وشــرعت أعداد هائلة منهم في الهجــرة إلى أوروبا الغربية وأميركا الشــمالية وأميــركا الجنوبية. وكانت فرصة الحركة الصهيونيــة للظهور والدعوة إلى حلّ المشــكلة اليهودية، بإنشاء كيان آمن مســتقلّ لليهود في فلســطين. وتعاطف كثيرون من الأوروبيين والأميركيــن مع هذه الدعوة، أكان لخلفياتهم الدينية أم تخلّصًا من أعباء التدفّــق اليهودي على أرضهم. وقوّى هذا الدعمَ لاحقًا النظام النازي الهتلري في ألمانيا (1933 - 1945) الذي قام باضطهاد اليهود، والتقت مصالحه مع الحركة الصهيونية في تهجيرهم.

من جهة رابعة، كان لفشــل حركة التنوير «الهسكلا» وسط يهوديي أوروبّا أثره في دفع المشروع الصهيوني إلى الأمام، إذ سعت الحركة إلى إدماج اليهود في بلدانهم على أساس الانتماء والمواطنة، لكنها لم تنجح في تحقيق أهدافها.

---

(6) انظر في شأن هذا الموضوع: عبد الوهاب المســيري، **الأيديولوجية الصهيونية: دراسة حالة في علم اجتماع المعرفــة**، 2 ج، عالم المعرفة؛ 60 - 61 (الكويت: المجلــس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1982 - 1983)، ج 1، ص 89 - 116، وأســعد عبد الرحمن، **المنظمة الصهيونية العالمية 1882 - 1982**، ط 2 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990)، ص 23 - 26.

وتاليًا، ظلت أعداد من الجماعات اليهوديـــة غير مندمجة اجتماعيًا، وعلى أهبة للانتقال والهجرة بحثًا عن ظروف أفضل.

لم تكن النقاط الســـابقة مجرّد أسباب لنشوء المشـــروع الصهيوني، وإنما أسّســـت لبيئة غربية داعمة للمشـــروع الصهيوني، ولتحالـــف قائم على خدمة المصالح المشتركة لأســـباب وخلفيات استراتيجية أو سياســـية أو حضارية أو دينيـــة أو اقتصادية. وتاليًا، لم يكن الأمر مرتبطًا بمجرّد إنشـــاء كيان يهودي في فلسطين، وإنما أيضًا برعاية منظومة المصالح والأهداف الغربية الاستعمارية في المنطقة.

بصورة عامّة، أدرك قادة المشروع الصهيوني أن إنشاء دولة لليهود في قلب العالم العربي وقلب العالم الإسلامي يستدعي وجود شرطين أساسيين: **أولهما** أنه لا بدّ مـــن رعاية وحماية دولية من قوة عظمى واحـــدة أو أكثر، **وثانيهما** أنه لا بدّ من ضمانات تُبقي الفضاء الاســـتراتيجي في المنطقة المحيطة بفلســـطين ضعيفًا، وذلك لإنجاح إقامة الدولة اليهودية واستمرارها في بيئة عربية وإسلامية معادية.

هكذا، يتعارض المشـــروع الصهيوني تعارضًا أصيلًا واستراتيجيًا مع حالة أي مشروع نهضوي أو وحدوي في المنطقة، خصوصًا أنه يستند في نهوضه إلى هوية الأمّة وتراثها وعزّتها وكرامتها واستقلالها عن التبعية والهيمنة الغربيتين.

لم يكن أمام المشـــروع الصهيوني من حلٍّ لتجاوز هذين الشرطين سوى التحوّل إلى كيان طبيعي في المنطقة. غير أن هذا التحوّل يستدعي أساسًا تحوّلًا في الهوية الحضارية العربية الإســـلامية للمنطق، وهو أمر غاية في الصعوبة إنْ لم يكن مســـتحيلًا، ولا يكاد يمتلك إلّا فرصًا ضئيلة من خلال مشاريع التفتيت العرقي والطائفي، أو يستدعي أن يكيّف المشـــروع الصهيوني نفسه ليتوافق مع البيئـــة المحيطة، أكان بإنهاء فكـــرة يهودية الدولة أم بالســـماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين أم بتبنّي فكرة الدولة الواحدة، وهو ما قد يعني عمليًا إنهاء المشروع الصهيوني نفسه القائم على الهوية الدينية والقومية العنصرية.

2-انعكاسات سمات المشروع الصهيوني على المنطقة العربية

يتّسم المشــروع الصهيوني بعدد من السِّــمات، مثل العنصرية والعدوانية والتوســعية والإحلالية والدور الوظيفي... غير أننا ســنركّز على سمتين ذواتي انعكاسات مباشــرة على الفضاء الاستراتيجي العربي الإســلامي المحيط به، وتؤثّران بصورة واضحةٍ في السلوك الإسرائيلي تجاه المنطقة(7).

السمة الأولى هي أن المشروع الصهيوني «استعمار عميل»، أو أنه، بعبارة أخرى، «كيان وظيفي» يخدم بصورة أو بأخرى القوى التي أنشأته وتحالفت معه وحَمَته، إذ يجــد الطرفان مصلحة واضحة في اعتمــاد كلٍّ على الآخر. فعندما نشــأت الحركة الصهيونية لم يكن لديها أرض ولا جيش ولا حتى شعب تحت تصرّفها؛ كان لديها برنامج تبنّته بريطانيا والولايات المتحدة ودعمته باقي القوى الغربية. وهو برنامج يخدم في نهاية المطاف مصالح القوى الكبرى في المنطقة في إبقائها تحت الهيمنة والتبعية الاســتعمارية من خلال وجود قلعة استعمارية متقدّمة، ومن خلال إبقــاء المنطقة ضعيفة ومفكّكة ومتخلّفة. وهذا ســيضمن في المقابل أن تبقى هذه المنطقة موردًا للمواد الأولية وســوقًا كبيرة للصناعات والمنتجات الغربية.

فهم مؤسّسو المشــروع الصهيوني، خصوصًا هيرتســل، مؤسّس الحركة الصهيونية، العقلية الاستعمارية الغربية، فقدّموا هذا المشروع في ضوء المصالح التي يمكن أن تجنيهــا القوى الكبرى في المنطقة. وقدّموا أنفســهم باعتبارهم جزءًا مــن الحضارة الغربية التي نشــأوا في وســطها، وفهموا آليــات عملها؛ وتحدّثوا عــن «عبء الرجل الأبيض» الذي يقوم بغزوه الاســتعماري لتحضير الشــعوب الأخرى والارتقاء بها. وكانوا يعلمون تمامًا، لكنّهم كانوا يتغافلون، أن هذه مجرّد اعتذارية تحمل اسمًا مستعارًا لاستعمار البلدان واستغلالها ونهب خيراتها وامتصاص دماء شعوبها.

عندما التقى هيرتسل برئيس الوزراء البريطاني جوزيف تشمبرلين في عام

---

(7) انظر: المسيري، **الأيديولوجية الصهيونية**، ج 1، ص 160.

1902، قال له: إن «قاعدتنا يجب أن تكون في فلسطين، ويمكن أن تكون دولة حاجزة، بحيث تُؤمِّن المصالح البريطانيــة»[8]. وقال في موضع آخر: «إن دولة يهودية في فلســطين أو سورية ســتكون امتدادًا للحضارة الغربية، وحصنًا ضد الهمجية الشرقية»[9].

تحدّث عبد الوهاب المسيري، الخبير بالشــؤون الصهيونية، في مواضع متعدّدة من دراساته عن اســتخدام اليهود كعنصر نافع ضمن الحضارة الغربية؛ إذ كانــت الجماعــات اليهودية تضطلع فــي العصور القديمة بــدور الجماعة الوظيفية (القتالية والأمنية والاســتيطانية)، ثمّ تحوّلت في العصور الوســطى إلى جماعات وظيفيــة تجارية. وتكرّس هــذا المفهوم فــي التاريخ الحديث مع «علمنة» الحضــارة الغربية التي أعادت إنتاج هــذه الرؤية ضمن المنظومة الفكرية والفلسفية الغربية التي تنظر إلى العالم كلّه وجميع مجالات الحياة من منظور المنفعة المادية[10].

تكلم قــادة صهيونيــون كبار آخــرون عن الــدور الوظيفي للمشــروع الصهيوني، أمثال ماكــس نورداو وحاييــم وايزمان وناحــوم غولدمان، فقال غولدمان مثلًا في عام 1947: إن الدولة الصهيونية ستؤسَّــس في فلسطين لأن فلسطين «هي ملتقى الطرق بين أوروبا وآسيا وأفريقيا، ولأنها المركز الحقيقي للقوة السياسية العالمية، والمركز الاســتراتيجي للسيطرة على العالم»، أي إن «إسرائيل» ليست معنية بإنتاج الســلع والمواد الخام، وإنما ستنشأ لأنها ستقدّم شيئًا ثمينًا مغايرًا هو دورها الاستراتيجي الذي يؤمّن السيطرة الغربية، وهو دور ســيكون له مردوده الاقتصادي لكن بصورة غير مباشــرة[11]. وسيكون الدور

(8) **وثائق أساســية في الصراع العربي الصهيوني**، جمع وإعداد ســمير أيوب، 3 ج (بيروت: دار الحداثة، 1984)، ج 1: **مرحلة الإرهاصات 1984**، ص 208.

(9) أحمد ســعيد نوفل، **دور إســرائيل في تفتيت الوطن العربي**، ط 2 (بيــروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010)، ص 34.

(10) عبد الوهاب المسيري، **أســرار العقل الصهيوني** (القاهرة: دار الحسام، 1996)، ص 114 و117.

(11) المسيري، **أسرار العقل**، ص 123.

الوظيفي للجماعة اليهودية المستوطنة في فلسطين دور الحامية في الخطوط الأمامية. لذلك، فإن عددًا من الزعماء الصهيونيين كان يشير إلى رخص تكلفة هذه «الحامية» للمشاريع الاستعمارية الغربية في مقابل قيام الاستعمار الغربي ذاته بعملية الاستعمار نفسها وبكلّ ما يرتبط بها من تكاليف، وبكلّ ما يرتبط بصورة القوى العظمى الغربية «الحضارية» التي تريد أن تسوقّها في وعي العالم ولاوعيه. وأشار إلى هذا المعنى حاييم وايزمان في رسالة كتبها إلى رئيس الوزراء البريطاني تشرشل. أمّا الوزير الإسرائيلي يعقوف ميريدور فركّز في ثمانينيات القرن الماضي على قلّة تكاليف المشروع الصهيوني بالنسبة إلى أميركا مقارنةً بما يمكن أن تجنيه من مكاسب، فقال إن «إسرائيل» تحلّ محلّ عشر حاملات طائرات تبلغ تكاليف تشييدها نحو خمسين مليار دولار. وأضاف أنه لو دفعت أميركا فائدة مقدارها 10 في المئة على تشييد هذه الحاملات وتشغيلها (وهذه نسبة متهاودة)، لبلغت خمسة مليارات دولار. ولأن المعونة الأميركية السنوية لـ«إسرائيل» هي بحدود ثلاثة مليارات، فـ«أين إذن بقية المبلغ؟» كما علق ميرودور بسخرية[12]. أمّا المحرّر الاقتصادي لـ **الجيروزاليم بوست** فأشار إلى أن جوهر المساعدة الأميركية للدولة الصهيونية هو خدمة المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة. ونبّه إلى أن الولايات المتحدة تدفع عشرات المليارات سنويًا لتسديد التزامها تجاه الحلف الأطلسي (الناتو)، وأن مساعدتها العسكرية والمالية لـ«إسرائيل» صغيرة بصورة مضحكة مقارنةً بالمبالغ الأخرى[13].

لا تزال الحكومات الأميركية المتعاقبة تُجدّد التزامها تجاه «إسرائيل»، وتسدّد نحو ثلاثة مليارات دولار سنويًا على صورة معونات عسكرية واقتصادية، وتؤكّد دائمًا تحالفها الاستراتيجي الثابت معها. ويرى خبراء البنتاغون أن دور «إسرائيل» أرخص من أي خيار عسكري أميركي محتمل في المنطقة. ولعلّ تجربة أميركا في العراق عزّزت هذا الاتّجاه، حيث وصلت التكلفة إلى أكثر

(12) المسيري، أسرار العقل، ص 125.

(13) المسيري، أسرار العقل، ص 126.

من مئة مليار دولار سنويًا في الأعوام الأولى لغزوها العراق. وعلى ذلك، فإن دعاوى الزعماء الصهيونيين بخصوص الدور الوظيفي للمشروع الصهيوني كانت تتّسم بالدقة، وأن العقد النفعي بين قادة الحضارة الغربية والمشروع الصهيوني لا يزال نافذًا ولا يزال عائده مرتفعًا[14].

يدخل في هذا السياق ما قاله وزير الخارجية الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان في 9/ 2/ 2011، خلال استقباله الأمين العام لحلف شمال الأطلسي (الناتو) أندرس راسموسن (A. Rasmussen) من أن تقلبات الأوضاع الأخيرة في الشرق الأوسط تفرض التعامل معها بصورة غير تقليدية وإدراك أمني مختلف، وأن الحوادث في مصر تؤكّد أن «إسرائيل» هي الحليف الوحيد في الشرق الأوسط للغرب، خصوصًا حلف الناتو[15].

السمة الثانية هي الطبيعة التوسعية للمشروع الصهيوني؛ إذ يصح القول إن مطالب الحركة الصهيونية ركّزت أساسًا على فلسطين، غير أن الأدبيات الصهيونية جاءت متوافقة مع التصوّرات والمزاعم الدينية اليهودية. ففي عام 1898 حدّد هيرتسل منطقة الدولة اليهودية بأنها تمتد من نهر مصر إلى الفرات. أمّا الحاخام فيشمان، عضو الوكالة اليهودية، فقال في أثناء شهادته أمام لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة في 9/ 7/ 1947: إن «الأرض الموعودة تمتدّ من نهر النيل حتى نهر الفرات». وسجّل هيرتسل في يومياته: «كلّما ازداد عدد المهاجرين، اتسعت رقعة الأرض». وفسّر الحاخامون اختلاف تحديد مساحة الأرض الموعودة في نصوص التوراة بأن الأرض كجلد الإبل ينكمش في حالة العطش والجوع ويتمدّد في حالة الشبع، والأرض المقدّسة تنكمش إذا هجرها ساكنوها وتتمدّد إنْ جاؤوها من بقاع الأرض[16].

لذلك، لم تعلن القيادة الصهيونية دستورًا للكيان الإسرائيلي حتى لا تضطر إلى تحديد مساحة الأرض، ولتترك مجالًا للتوسع، وحتى لا تقع

---

(14) انظر: المسيري، **أسرار العقل**، ص 127.

(15) *The Jerusalem Post*, 9/2/2011, <http://www.jpost.com>.

(16) المسيري، **الأيديولوجية الصهيونية**، ج 1، ص 176-178.

في إشكالات بين أطياف ومدارس المشروع الصهيوني الدينية والقومية والاشتراكية... في هذا الموضوع. وتاليًا، فرّق الصهيونيون بين ما يسمّونه «إريتس يسرائيل»، أيْ «أرض إسرائيل»، و«دولة إسرائيل» التي لا تُمثّل بالضرورة كلّ «أرض إسرائيل».

عندما طرح قادة المشروع الصهيوني تصوّرهم للدولة اليهودية في مؤتمر الصلح في فرساي في عام 1919، قدّموا خريطة تضمّ فلسطين كلها وجنوب لبنان وأجزاء من جنوب غرب سورية وأجزاء من شرق الأردن. وعندما قامت بريطانيا بفصل شرق الأردن عن فلسطين لتطبيق وعد بلفور في عام 1925، رأى العديد من القادة الصهيونيين ذلك خيانة من بريطانيا وتقليصًا لحدود الوطن القومي اليهودي. وعندما صدر قرار تقسيم فلسطين في عام 1947 بإنشاء دولة لليهود على نحو 54 في المئة من أرض فلسطين، لم تكتفِ العصابات الصهيونية بذلك، بل احتلت 77 في المئة من أرض فلسطين في حرب 1948. ثمّ إن الكيان الصهيوني قام باحتلال باقي فلسطين في عام 1967. وعلى الرغم من أن العالم كلّه يعدُّ الضفة الغربية وقطاع غزة أرضًا محتلّة، فإنّ «إسرائيل» تتعامل معها، في أحسن الأحوال، كأراض متنازع عليها. لذلك، على الرغم من وجود مشروع تسوية سلمية، واتفاق أوسلو وما تلاه، واصلت «إسرائيل» مشاريع تهويد القدس ومصادرة الأراضي وبناء المستعمرات واستجلاب المستوطنين اليهود، خصوصًا في الضفة الغربية؛ حتى وصل عددهم إلى أكثر من 560 ألف مستوطن في مطلع عام 2012 بعد أن كان نحو 180 ألفًا عند توقيع اتفاق أوسلو.

حتى عام 1992، كان تكتّل الليكود يضع في برنامجه الانتخابي أن الأردن هو أراضٍ إسرائيلية محتلّة. ولا تزال تتردّد على ألسنة العديد من المتطرفين المتدينين واليمينيين الصهيونيين مقولات عن الحقوق الدينية والتاريخية اليهودية في فلسطين والأردن وغيرهما.

من المؤكد أن الفكر التوسعي الصهيوني يمسّ بدرجة كبيرة دول الطوق المحيط بـ«إسرائيل»، إضافةً إلى العراق وشمال السعودية وحتى الكويت، كما

تظهر بعض الخرائط الصهيونية. وهذا يعني أن الخطر الصهيوني لا يَنصبُّ على فلسطين فحسب، وإنّما قد يتّسع بناءً على ما قد يُتاح من ظروف وإمكانات ليحتل مناطق مجاورة، كما حدث في احتلاله سيناء المصرية في الفترة 1967-1982، واحتلاله جنوب لبنان في الفترة 1978 - 2000، واحتلاله الجولان السورية منذ عام 1967.

من جهة أخرى، أدت المدركات الصهيونية لحقائق الواقع على الأرض إلى سلوك أكثر براغماتية واستجابة للإمكانات الذاتية، وللمعادلات الإقليمية الدولية، وهو ما كان يعني عمليًا تبنّي خطّ عام يركّز على ما يمكن تحقيقه لا على ما يُرغب في تحقيقه. وعلى أي حال، فإنّ الخطّ البراغماتي كان ولا يزال أصيلًا في الفكر الصهيوني الذي يحرص على ألّا يكشف جميع أوراقه دائمًا. وهناك إجماع حاليًا على الانكفاء داخل الحدود التاريخية لفلسطين، وثمّة خلاف على ما يمكن الانسحاب منه من مناطق الضفة الغربية، وعلى طبيعة الحكم وصورة السيادة التي ستُعطَى للفلسطينيين.

إن تراجع المشروع الصهيوني التوسّعي لا يعود إلى أن هذا المشروع فَقَدَ هذه السمة من سماته، وإنما إلى أن ظروف الواقع أملت عليه ذلك، ومن أبرزها:

- صمود الشعب الفلسطيني، وقوة المقاومة الفلسطينية واستمرار انتفاضتها، وتضحيات الشعب الفلسطيني الكبيرة، خطّ الدفاع الأول عن الأمّة العربية والإسلامية.

- قوة المقاومة اللبنانية التي أجبرت الكيان الإسرائيلي على الانسحاب من الجنوب اللبناني.

- نضوب مصادر الهجرة اليهودية، وعدم الحاجة إلى التوسّع الذي قد يحمل أخطار الذوبان في المحيط العربي، والتحوّل إلى أقلية في وسطه ما يجعلها غير قادرة على الحكم والتحكّم، ولا على الاحتفاظ بهوية الدولة اليهودية.

– الصعوبة الشديدة للقيام بعمليات تطهير عرقي واسعة وعمليات تهجير، كما حدث في عام 1948، أكان بسبب صمود الشعب الفلسطيني أم بسبب الصعوبات العملية الناتجة من عدم القدرة على فعل ذلك في أجواء الإعلام المفتوح ووسائل الاتّصال الحديثة، أم بسبب عدم وجود غطاء دولي لهذه الدرجة من الممارسات.

– رغبة الكيان الصهيوني في التحوّل إلى كيان طبيعي في المنطقة، وفي بناء علاقات سلمية مع الأنظمة العربية «المعتدلة»، وفي عدم إثارة حالات عداء معها قد تؤدّي إلى سقوط هذه الأنظمة، وانفتاح جبهات مقاومة أوسعَ على الحدود مع هذا الكيان.

وتاليًا، منذ أن قام الكيان الصهيوني بتوقيع اتفاقات التسوية مع مصر في عام 1978، ومع منظّمة التحرير الفلسطينية في عام 1993، ومع الأردن في عام 1994، أخذ فكر الهيمنة والتوسع الصهيوني ينحسر عن الاحتلال والتوسّع الفيزيائي، من خلال الجيوش والقوات العسكرية والحكم المباشر، إلى التوسّع والهيمنة الاقتصاديين والسياسيين في المنطقة، وهو ما أشار إليه عدد من مفكّري الصهيونية المعاصرة، على رأسهم شمعون بيرس في كتابه **الشرق الأوسط الجديد**. وهي النظرية التي أثبتت فشلها حتى الآن، أكان بسبب رفض الشعوب العربية والإسلامية التطبيع مع «إسرائيل»، أم بسبب المقاومة الفلسطينية وانتفاضاتها التي كانت تكشف دائمًا الوجه البشع للمشروع الصهيوني ومعاناة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، أم بسبب السلوك الإسرائيلي الفوقي والمتعجرف الذي لا يجلب لنفسه إلّا مزيدًا من العزلة والعداء.

ثانيًا: الأهداف والمصالح الإسرائيلية في النظام العربي

تتمحور الأهداف والمصالح الإسرائيلية في العالم العربي بتقديم حلول لإشكالية وجودها بالقوة في بيئة عربية وإسلامية معادية، وما يرتبط من تحقيق ضمانات لبقائها واستمرارها، وفي ذلك الحفاظ على عناصر القوة والأمن والاقتصاد التي تؤمّن لها أسباب الحماية وأسباب الازدهار، بحيث

تظلّ نقطة جذب للجماعات اليهودية، ومركزًا تعتمد عليه القوى الكبرى المتحالفة معها.

لعل أبرز الأهداف والمصالح الإسرائيلية في النظام العربي هو **استمرار حالة الضعف العربي، بما يضمن استمرار الاختلال في موازين القوى بين «إسرائيل» والبلدان العربية.**

هناك إجماع بين القادة الصهيونيين على أن قوّة «إسرائيل» وتفوّقها العسكري هما الضمانة الأساسية لبقائها. ولا مجال هنا للاستطراد في الاستشهادات الكثيرة، لكنّنا نشير إلى كلمة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في مجلس الوزراء الإسرائيلي، نشرت جريدة **الجيروزاليم بوست** مقتطفات منها؛ حيث قال إن الحوادث والتغيرات في العالم العربي هي بمنزلة تذكير قاس لبلاده بظروف الجوار غير الرحيمة التي وجدت «إسرائيل» فيها نفسها. وأكّد نتنياهو أنّه لن يضمن استمرار «إسرائيل» وبقاءها على وجه الحياة في هذه المنطقة سوى «القوة والعظمة»[17]. وفي حفلة تنصيب بِني غانتس رئيسًا جديدًا لهيئة أركان الجيش الإسرائيلي خلفًا لغابي أشكينازي في 14/ 2/ 2011، قال نتنياهو: «إن السند الحقيقي الوحيد لقدرتنا على تعزيز وجودنا هنا، وعلى إقناع جيراننا ليكونوا معنا في السلام، هو جيش الدفاع، هو الضمانة الحقيقية لتأمين مستقبلنا»[18].

لضمان هذا الوضع، اعتمد المشروع الصهيوني على تحالفاته مع القوى الكبرى التي تزوّده بعناصر القوة في مقابل الدور الوظيفي الذي يقوم به؛ فمنذ أيام الاحتلال البريطاني لفلسطين، أوجد البريطانيون الظروف الملائمة لإنشاء القوات العسكرية الصهيونية ودعموا تلك القوات بصور مختلفة، بينما قمعوا الثورات العربية بكل قسوة، وسعوا إلى تجريد أبناء فلسطين من جميع عناصر القوة. وفي حرب 1948، لقيت القوات الصهيونية دعمًا مسلّحًا دوليًا، أكان من المعسكر الرأسمالي الذي تقوده أميركا، أم من المعسكر الاشتراكي الذي

---

(17) *The Jerusalem Post*, 5/2/2012.

(18) الحياة (لندن)، 15/ 2/ 2011.

كان الاتحاد السوفياتي يقوده، بينما حُرم الفلسطينيون والجيوش العربية من الحصول على أسلحة نوعية ملائمة للقتال.

حاولت البلدان العربية اللعب على النظام الثنائي القطبية في الفترة 1945 - 1990 لتسليح نفسها ورفع إمكاناتها، لكن صفقات الأسلحة التي كانت تأتي من روسيا وحلفائها لم ترقَ إلى مستوى الحاجات العربية، خلافًا لأفضل الأسلحة المتقدمة التي كان الكيان الإسرائيلي يتلقّاها من أميركا وحلفائها. وهذا ينطبق بصورة صارخة على حرب 1967، وحتى على حرب 1973. وربّما تشير «المذبحة» التي تعرّض لها الطيران العسكري السوري عند الاجتياح الإسرائيلي للبنان في عام 1982، حين دُمرت أكثر من مئة طائرة في مقابل خسائرَ لا تكاد تُذكر في الجانب الإسرائيلي، إلى مدى البون الشاسع المتزايد لموازين القوة العسكرية بين «إسرائيل» والعرب.

في عام 1982، وقّعت «إسرائيل» والولايات المتحدة اتفاقًا استراتيجيًا يضمن التفوّق العسكري الإسرائيلي على جميع البلدان العربية في حالة نشوب حرب بين الطرفين. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة هذا الاتفاق.

منذ بدء سريان اتفاق كامب ديفيد في عام 1979 وحتى عام 2012 حصلت «إسرائيل» على دعم أميركي عسكري واقتصادي يزيد على 102 من ملايين الدولارات، بمعدّل يزيد على ثلاثة مليارات دولار سنويًا. وبينما كان هذا الدعم عادة ينقسم سنويًا إلى شقّ عسكري مقداره 1.8 مليار دولار، وشقّ اقتصادي مقداره 1.2 مليار دولار، وتقرّر في عام 1998 أن يُخفّض الدعم الاقتصادي لمصلحة زيادة الدعم العسكري بمتوسّط قدره 120 مليون دولار سنويًا، إلى أن يصبح المبلغ كلّه دعمًا عسكريًا بعد عشرة أعوام (أي في عام 2008)[19].

(19) انظر: **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008**، تحرير محسن محمد صالح (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009)، ص 92، و**التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011**، تحرير محسن محمد صالح (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012)، ص 84.

إن التحالف العسكري الأميركي مع «إسرائيل» لم يشمل مجرّد دعمها بمبالغ مالية لمشاريع عسكرية فحسب، وإنّما تزويدها الأسلحة النوعية التي تحتاج إليها والتي تمكّنها من حسم أي معركة مع أي طرف في الشرق الأوسط؛ ومن ذلك الطائرات الحربية وطائرات الهليكوبتر والصواريخ وأسلحة المدفعية. كما فتحت أمامها جميع آفاق التعاون في مجالات التكنولوجيا العسكرية، وفي ذلك أنظمة القبّة الحديدية والدبابات... وغيرها.

في المقابل، لا تحصل البلدان العربية، ومن ضمنها أنظمة «الاعتدال» المتحالفة مع أميركا، على أي أسلحة يمكن أن تشكّل تحديًا لـ«إسرائيل»، إذ تباع هذه الأسلحة لها ضمن شروط قاسية، وبمواصفات ومزايا أقل من تلك التي تزوّد بها الأسلحة الإسرائيلية، كما يحدث مثلًا في صفقات الطائرات؛ وعادة تتسلّم «إسرائيل» أجيالًا من الأسلحة أكثر تطوّرًا من تلك التي تباع للبلدان العربية.

أمّا الدول المتحالفة مع الولايات المتحدة، كبريطانيا وفرنسا وألمانيا، فهي تلتزم عادة الشروط والمعايير الأميركية، بينما تتجنّب روسيا والصين إغضاب الولايات المتحدة في ما يتعلّق بتزويد البلدان العربية أسلحة نوعية متقدّمة، فضلًا عن أنها هي نفسها متخلفة عسكريًا قياسًا بالتكنولوجيا والإمكانات الأميركية.

من الصعب حصر عدد المرّات التي يؤكّد فيها الزعماء الأميركيون التزامهم أمن «إسرائيل» وتفوّقها؛ إذ إن أمن «إسرائيل» واستقرارها وقوّتها تمثل حجر الزاوية في سياسة أميركا في الشرق الأوسط، وهي من ثوابتها السياسية والاستراتيجية منذ أن ورثت الهيمنة على المنطقة بعد انسحاب الاستعمار البريطاني منها.

تمتلك «إسرائيل» ترسانة من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية المدمّرة. كما أنها طوّرت إمكاناتها النووية طوال العقود الخمسة الماضية تحت غطاء وفّرته لها القوى الغربية العظمى. ويقدّر الخبراء امتلاك «إسرائيل» أكثر من 200 قنبلة نووية تكفي تدمير معظم مدن العالم العربي والإسلامي. ومع أن «إسرائيل»

ترفض إعلان إمكاناتها النووية وغير ذلك من الأســلحة غير التقليدية، فإن هذه الأسلحة أصبحت «الصامت الفصيح» الذي يعرفه الجميع.

بالتأكيد، يضمن امتلاك «إسرائيل» الأسلحة النووية فارقًا هائلًا في موازين القوى مع البلدان العربية، غير أن «إســرائيل» تسابق الزمن لعدم امتلاك أي من البلدان العربية والإسلامية هذه الأسلحة، لذلك تشغل العالم بما يُعرف بالملف النووي الإيراني من دون أن تسمح لأحد أن ينتقد ما لديها من إمكانات.

من جهة أخــرى، لم يوفّر الإبقاء على الاختــلال الهائل في موازين القوى الأمان ولا الاســتقرار لـ «إســرائيل» مع بروز قــوى المقاومة العســكرية غير النظامية في داخل فلســطين وفي لبنان، ولا ينفع معها اســتخدام معظم وسائل التفوّق العسكري الإســرائيلي، حيث البيئة الجغرافية المتداخلة، وحيث يصعب التعامل مع عدوّ محدّد ومكشوف. فالتغيرات والثورات في المنطقة العربية، إذا ما استمرت في الاتّجاه الصحيح، ســتفتح مجال اختراق في معادلة الصراع، قد يتطوّر ليمسّ جوهر المشروع الصهيوني. لذلك، هناك خشية إسرائيلية بالغة من احتمالات تغيّر موازين القوى التي سعت إلى تثبيتها طوال أكثر من ستّين عامًا.

قــال رئيس الوزراء الإســرائيلي الســابق ووزير الدفاع إيهــود باراك: إن «إســرائيل تواجه زلزالًا إقليميًا»[20]. وعندما قال رئيس الوزراء الحالي نتنياهو إن «إســرائيل» هي «واحة الاســتقرار في بحر هائج»؛ علّق عليه رئيس الكيان الإسرائيلي بيرس نفسه قائلًا: «إنها حتى لو كانت كذلك، يُفضِّل أنْ يهدأ البحر، لأن البحر هو الذي يؤثّر في الواحة، وليس العكس»[21]!! أمّا شــاؤول موفاز، رئيس لجنــة العلاقات الخارجية في الكنيســت، فرأى أن مــا حدث في مصر وتونس هو «إنذار استراتيجي لإســرائيل»[22]، بينما وصف الوزير موشيه يعلون ما يحدث بأنّه «زلزال تاريخي»[23].

---

(20) وكالة أنباء الشرق الأوسط، 23/ 3/ 2011.

(21) تصريح لبيرس نشرته إذاعة صوت إسرائيل في 9/ 3/ 2011.

(22) **القدس العربي** (لندن)، نقلًا عن إذاعة صوت إسرائيل، 31/ 1/ 2011.

(23) **اليوم السابع**، نقلًا عن إذاعة صوت إسرائيل، 21/ 2/ 2011.

لعل المحلّلة الإسرائيلية أمونة ألون قدّمت وصفًا مُعبّرًا عندما قالت: «إن العالم العربي ينقلب رأسًا على عقبٍ، وهكذا «إسرائيل» أيضًا، فالأرض التي تهتزّ تحت الدول المجاورة تهتزّ تحت «إسرائيل» أيضًا. ويكفي النظر في ما يحصل الآن في الشرق الأوسط كي نفهم أنّنا لا نفهم شيئًا»! وأكّدت أن عصر التعالي الإسرائيلي على العرب قد انتهى[24].

1 - تشجيع حالة الانقسام في المنطقة العربية والعمل على إحداث مزيد من التفتيت على أسس طائفية وعرقية

إذا كانت الوحدة هي أحد أهمّ مؤشّرات النهوض العربي، فإنها هي نفسها أحد أكبر المؤشّرات إلى المخاطر المحتملة التي يمكن أن تواجه المشروع الصهيوني. إن استجماع المكوّنات وطاقات الأمّة العربية والإسلامية، خصوصًا في المنطقة المحيطة بفلسطين، تحت قيادة وطنية مخلصة، تملك الرؤية وتملك برنامج عمل فاعل، يمثل أحد شروط تغيير معادلة الصراع مع الكيان الصهيوني. وليس المجال هنا لنقاش الوحدة الواجبة: هل هي اندماجية أو فدرالية أو كونفدرالية أو مبنية على التكامل والتنسيق المشترك؛ فالمهمّ حُسن استثمار طاقات الأمّة وتحديد أولوياتها واستفراغ طاقتها في عملية التنمية وبناء عناصر القوّة.

إن حالة الانقسام العربي، ونشوء الدول القُطرية في المنطقة، ونشوء الحواجز والصراعات في ما بينها، وغلبة الهموم المحلية على شؤون الأمة الأوسع، وما رافق ذلك من دكتاتورية وفساد، كل ذلك أثّر في قدرة هذه البلدان على مواجهة العدوّ الإسرائيلي المشترك.

الجانب الإسرائيلي معني تمامًا بإبقاء حالة الانقسام والتجزئة، وبالعمل على مزيد من التفتيت للمنطقة على أسس طائفية وعرقية، بحيث يتحوّل هذا الكيان إلى طائفي عرقي يهودي «طبيعي» بين الكيانات الطائفية والعرقية التي

(24) انظر: أمونة ألون، «الإسلام والفيس بوك،» **القدس العربي**، 23/2/2011، نقلًا عن: **إسرائيل اليوم**، 23/2/2011.

يسعى إلى إيجادها في المنطقة، أكانت سنية أم شيعية أم مسيحية أم درزية أم علوية...

اهتمّ المسؤولون الصهيونيون بمسألة الأقليات في العالم العربي، وادّعوا أن الحدود التي رُسمت للمنطقة في إثر الحرب العالمية الأولى لم تكن أمينة، وظلمت الأقليات العرقية والطائفية. ومن الدراسات المتميزة التي كشفت المشاريع والخطط الإسرائيلية لتفتيت الوطن العربي، الدراسة المهمّة لأحمد سعيد نوفل، التي استفدنا منها في دراستنا هذه. فمنذ ما قبل قيام الكيان الإسرائيلي كان هناك اهتمام صهيوني بمشاريع التفتيت والتقسيم؛ إذ دعا جابوتنسكي مثلًا إلى إيجاد دويلات طائفية عرقية تحيط بالكيان الصهيوني، ويهيمن عليها[25]. واتّصلت الحركة الصهيونية منذ أواخر ثلاثينيات القرن الماضي ببعض الأقليات في لبنان والعراق من أجل حضّها على التمرّد والانفصال؛ واتّصل كلّ من يورام نمرودي وأوري لوبراني (سفير سابق في إيران وتركيا) ومردخاي بن فورات وشوشانا أربيلي بالأكراد في العراق، وإيلياهو ساسون وإيسر هارئيل (رئيس جهاز الموساد) بالأقليات في سورية ولبنان[26].

وها هو بن غوريون الذي تولّى رئاسة الوزراء في «إسرائيل» من أيار/ مايو 1948 حتى كانون الثاني/ يناير 1954، ومن تشرين الثاني/ نوفمبر 1955 حتى حزيران/ يونيو 1963 يرى في التكوينات العرقية والطائفية في البلدان العربية فرصةً للمساهمة في تضخيم الخلافات، لتتحوّل في النهاية إلى معضلات يصعب حلّها أو احتواؤها. وطالب بن غوريون بوضع مخطّط عُرف في ما بعد بـ«استراتيجية الأطراف» أو استراتيجية شدّ الأطراف، وكان واضع المخطط رؤوبين شيلوح، الموظّف في الخارجية الإسرائيلية، ويقضي بتطوير علاقات «إسرائيل» بالدول الأجنبية (غير العربية) المحيطة بالبلدان العربية مثل إيران وتركيا وإثيوبيا، لتكون مصادر ضغط على البلدان العربية وتهديد

---

(25) نوفل، ص 56.

(26) نوفل، دور اسرائيل.

لها، ولإبقاء بـؤر الصراع قائمة في مـا بينها[27]. وطوّرت هذه الاسـتراتيجيا لتصبح اسـتراتيجية «شـدّ الأطراف ثم بترها» من خلال التركيز على التعامل مع الأقليات وتشـجيعها علـى الانفصال. وسـبق لآريئيل شـارون[28] وقبل الغزو الذي قاده إلى لبنان ببضعة أشـهر (عندما كان وزيرًا للدفاع)، أن ذكر أن الأوضاع مواتية لتحقيق مشروع تفتيت الدول العربية وبسط الهيمنة الإسرائيلية على المنطقة. وتحدّث عن الصراع المحتمل بين الشـيعة والسنّة والأكراد في العراق، وبين السنّة والعلويين في سـورية، وبين الطوائف المتناحرة في لبنان، وبين الفلسـطينيين والبدو في شرق الأردن، وبين السـنّة والشيعة في المنطقة الشرقية من العربية السعودية، وبين المسلمين والأقباط في مصر، وبين الشمال المسـلم والجنوب الوثني والمسيحي في السـودان، وبين العرب والبربر في المغرب العربي الكبير[29].

من الدراسات الخطِرة في هذا الإطار دراسـة عوديد يينون، الموظّف في الخارجية الإسرائيلية، بعنوان «استراتيجية إسرائيل في الثمانينيات»، حيث تركز على تجزئة العالم العربي وإضعافه[30]. أمّـا المفكّر الصهيوني يحزقئيل درور، فتحدّث في كتاب **سـتراتيجيا عظمى لإسـرائيل في** عـام 1990 عن تقويض الكيانات العربية وإسـقاطها وتفتيتها، وإثارة الحـروب والنزاعات في ما بينها، وتفتيـت المجتمعات العربية من الداخل عن طريق دعـم الأقليات غير العربية وغير المسلمة[31].

من المفكّرين الكبار الذين دعوا إلى تفتيت العالم العربي المؤرّخ اليهودي الصهيوني المعروف برنارد لويس الذي كان له تأثير مهمّ في مدرسة المحافظين الجدد الأميركيين وفي الرئيس جورج بوش الابن نفسه. وبنى الكاتب الأميركي رالف بيترز (R. Peters) على دراسـات لويس، ودعا إلى تقسيم الشرق الأوسط

(27) نوفل، ص 57.
(28) انظر مقابلة أريئيل شارون مع صحيفة معاريف، 18/ 12/ 1981.
(29) نوفل، ص 65.
(30) نوفل، ص 66-68.
(31) نوفل، ص 59-60.

في مقالته «حدود الدم» التي نشرها في مجلّة **القوات المسلحة الأميركية** *Armed Forces Journal* في حزيران/ يونيو 2006[32].

كتب الكاتب الإسرائيلي المعروف ورئيس تحرير هآرتس ألوف بن مقالة طويلة في الصحيفة نفسـها في 25/ 3/ 2011، في بدايات الثورات والتغيرات العربية، بعنوان هـو أقرب إلى اللافتـات التي تضعها الشـركات لتنبيه المارّة والزائرين بأن المكان قيد البناء والإنشـاء أو الإصلاح، حيث ينبّه إلى أن منطقة الشرق الأوسط تشهد العملية نفسها[33]. وقال إن الخرائط التي رُسمت لها قبل نحو مئة عام تشـهد الآن إعادة تحديث لتُظهر دولًا جديدة كجنوب السـودان وكردستان وفلسـطين، وربّما برقة في شرق ليبيا، وجنوب اليمن، كما ستتفكّك الإمارات العربية المتحدة، مع احتمال تقسيم السعودية بانفصال منطقة الحجاز عن مناطق النفط في الشرق، كما قد تنقسم سـورية إلى دويلات سنّية وعلوية ودرزية. وبحسب ألوف بن، فإن هذه الدول تشـكّلت من دون رغبة مكوّناتها، وأنّه سيترك الآن الخيار لإعادة تعريف نفسها.

أضاف ألوف بن أيضًا أنه بقدر ما يزداد عدد الدول في المسـتقبل تسـهل على «إسـرائيل» المناورة والتعامل معها. وقال إن إعادة تشكيل الخريطة بدأت مع الغزو الأميركي للعراق، واستمرت مع الانسحاب الإسرائيلي من غزة، ومع تقسـيم السـودان. وقال إن بلدانًا أخرى كالأردن وعُمان قد تتفكّك. ونوّه بأن الغرب، مثل «إسرائيل»، يفضّل الشرق الأوسط متشظيًا ممزّقًا ومنشغلًا بصراعاته، وتقاتل أنظمته على جبهات عدّة ضد الوحدة العربية وضد الوحدة الإسـلامية. ولذلك، بحسب ألوف بن، ليس من المتوقّع أن يسعى الغرب إلى إفشال عمليات التقسيم في المنطقة، لكنّه سيسـعى، على العكس، للمساهمة فيها. ودعا بن في نهاية مقالته إلى سياسة إسرائيلية ذكية للاستفادة من الفرص المتاحة للتحكّم في مسارات الحوادث، وزيادة قوة «إسرائيل» وتأثيرها في المنطقة.

(32) Ralph Peters, «Blood Borders: How a Better Middle East would Look,» *Armed Forces Journal* (June 2006), <http://www.armedforcesjournal.com/2006/06/1833899>.

(33) Aluf Benn, «Caution: Middle East under Construction,» *Haaretz*, 25/3/2011, <http://www.haaretz.com/weekend/week-s-end/caution-middle-east-under-construction-1.351743>.

ليس ضـــرورة أن تســتجيب المنطقــة العربيــة للمخطّطــات والرغبات الإســرائيلية والغربية، لكن من المهمّ أن تنتبه الجماهيــر العربية الثائرة وقادتها إلى المخطّطات التــي تحاك لها، وإلى المصايد الطائفيــة والعرقية التي توضع في طريقها، حتى تتعامل معها بالحكمة والحزم اللازمين وبدرجة المســؤولية التاريخية المطلوبــة، خصوصًا أن الأوضاع الثورية وحــالات التحوّل تضعف عادة الحكــم المركزي، وتدخل البــلاد في مراحل انتقالية قد يســتغلّها بعض الأطراف بغية جني مكاسب طائفية أو عرقية ضيقة.

2- السعي للوصول إلى معاهدات تسوية سلمية منفردة مع البلدان العربية وتحييدها عن عملية الصراع

سعت «إسرائيل» للوصول إلى معاهدات تسوية سلمية، خصوصًا مع بلدان الطوق، وتحديدًا مصر لإخراجهــا من معادلة الصراع العربي - الإســرائيلي. وســعت أيضًا إلى إفقاد قضية فلســطين بُعديْها العربي والإسلامي، إضافة إلى بُعدها الدولي، لتتمكن من فرض شــروطها على الشعب الفلسطيني، ولتضمن لنفسها التحكم بمسار التســوية مع الجانب الفلسطيني. وبالطبع، فإن معاهدات التســوية تضمن لـ «إســرائيل» حدودًا هادئة وأمانًا إزاء عمليــات المقاومة من محيطهــا العربي، وتوفر لهــا فرصًا أفضــل للتعامل مع الداخل الفلســطيني، واستقرارًا يسمح لها بتطوير إمكاناتها وقدراتها الاقتصادية ويجعلها بيئة جذب ليهود العالــم. كما يوفر لها فرصة لتطبيع علاقاتهــا بمحيطها العربي، وتُحوّلها إلى حقيقة واقعة على الأقل، هذا إن لم تســتطع التحــوّل إلى كيان طبيعي في المنطقة.

حرصت الأنظمة العربيــة فترة طويلــة أن تكون معاهداتها الســلمية مع «إســرائيل» ضمن صفقة تضمن على الأقل اســتعادة الأرض المحتلّة في عام 1967 وإقامة دولة فلسطينية عليها، مع ضمان حقّ العودة للاجئين الفلسطينيين. وهذا كان جوهر مشاريع التسوية العربية بعد حرب 1967، وفي ذلك ما عُرف بمشروع فاس أو مبادرة الأمير (الملك لاحقًا) فهد في عام 1981، أو ما عُرف

بالمبادرة العربية أو مبادرة الأمير (الملك لاحقًا) عبد الله في عام 2002، والتي لا يزال الطرف العربي يتبنّاها على الرغم من تجاهل «إسرائيل» لها.

أمّا «إســرائيل» فحرصت على أن تفصل معالجة الملف الفلســطيني عن مشــاريع التســوية مع البلدان العربية، كما حرصت على عقد معاهدات تسوية مع كلّ بلد عربي على حدة، وفضلت المفاوضات المباشــرة من دون الاحتكام إلى القوانين والقرارات الدولية. ونجحت «إســرائيل» في عقد معاهدتي تسوية مع مصر في عام 1978، ومع الأردن في عام 1994. وتمكّنت تاليًا من تحييد أكبر قوّة عربية، وأطول جبهتين للصراع معها. وعنت التســوية مع مصر عمليًا انتهاء الحروب النظامية العربية - الإســرائيلية التي كان آخرها في عام 1973، وأضعف ذلك قدرة باقي الدول العربية على المواجهة مع «إسرائيل» أو الدعم الفاعل للقضية الفلسطينية، كما أدخل الفلسطينيين في مسارات وتحديات صعبة مع خسارة الظهير العربي الأكبر.

خلال تسعينيات القرن العشرين، نجحت «إســرائيل» في اختراق المنطقة العربية وإنشــاء علاقات ومكاتب تجارية لها في موريتانيــا والمغرب وتونس وقطر وعُمــان. غير أن اندلاع انتفاضة الأقصــى (2000 - 2005)، والحرب الإســرائيلية على لبنان في عام 2006 وعلى غزة في أواخر عام 2008 ومطلع عام 2009، وتعطّل مسار التسوية السلمية وفشله، كلها عوامل أدّت إلى تراجع موجة التطبيع وإغلاق عدد من المكاتب الإسرائيلية.

جاءت الثورات العربية لتفــرض واقعًا جديدًا يدعم بصورة أقوى حركات المقاومة ويقــاوم التطبيع. لذلك، ما إنْ بدأت هذه الثــورات حتى نقلت إذاعة الجيش الإسرائيلي عن مصادر رفيعة في مكتب نتنياهو قولها إن قلقًا كبيرًا يسود دوائر صنع القرار في تل أبيب(34). وأعطت المخاوف الإســرائيلية من احتمال إلغاء اتفاق كامب ديفيد وانتهاء مشــروع التسوية مع مصر إشارات إلى الأهمية البالغة للاتفاق من وجهة النظر الإسرائيلية؛ إذ أكّد نتنياهو في بيان له أن معاهدة

(34) القدس العربي، 31/1/2011.

السلام بين «إسرائيل» ومصر عادت «بنفع كبير على البلدين، وهي حجر الزاوية للسلام والاستقرار في الشرق الأوسط كلّه»[35]. وعاد نتنياهو للإشادة في وقت لاحق بمعاهدتيْ السلام الموقّعتين مع مصر والأردن، واصفًا إياهما بأنّهما «ذخر استراتيجي»[36].

وعبّر نتنياهو خلال اللقاء الذي عقده في 11/ 4/ 2011 مع سفراء الاتحاد الأوروبي في القدس عن خوفه من أن تكون سياسة الحكومة المصرية الجديدة معادية لـ «إسرائيل»[37]. وشدّد دان مريدور، نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي والوزير المسؤول عن الأجهزة الاستخبارية وعن لجنة الطاقة النووية، في 26/ 6/ 2012 على مصلحة «إسرائيل» في الحفاظ على معاهدة السلام مع مصر، بوصفها «ركنًا من أركان الاستقرار في المنطقة بأسرها»[38]. وبهذا المعنى تحدّث رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي غانتس في 26/ 8/ 2011، مؤكّدًا أن السلام مع مصر ذو أهمية استراتيجية كبيرة لـ «إسرائيل»[39].

حتى الزعيمة في المعارضة الإسرائيلية رئيسة حزب العمل شيلي يحيموفيتش قالت إن «السلام مع مصر له أهمية استراتيجية كبيرة، وعلى إسرائيل أن تقوم بكلّ ما في وسعها للمحافظة على العلاقات السلمية مع مصر»[40].

يتضح ممّا سبق أن «إسرائيل» حريصة على استمرار معاهدات التسوية التي عقدتها، لما لها من قيمة استراتيجية في علاقاتها بالمحيط العربي. غير أن الإسرائيليين فشلوا بصورة عامّة في تقديم مشروع تسوية يمكن أن توافق عليه

(35) **الحياة الجديدة**، 13/ 2/ 2011.
(36) وكالة سما الإخبارية، 28/ 12/ 2011.
(37) *Haaretz*, 17/4/2011.
(38) **القدس العربي**، 26/ 6/ 2012.
(39) موقع عرب 48، 27/ 8/ 2011.
(40) وكالة سما، 24/ 6/ 2012، <http://www.samanews.com>.
وانظر: *The Jerusalem Post*, 25/6/2012, <http://www.jpost.com/DiplomacyAndPolitics/Article.aspx?id=275088>.

الدول العربية، حتى وهي في أضعف حالاتها وأسوئها. وتعمّد الإسرائيليون أسلوب إدارة الصراع لا حلّ الصراع. وأغراهم الضعف العربي بمزيد من العنجهية وإجراءات التهويد وبناء الحقائق على الأرض. غير أن تبدُّل الأوضاع قد يُظهر أن الإسرائيليين خسروا «فرصتهم الذهبية» بعد أن فقدت عملية التسوية معناها كما فقدت «زبائنها». ليس هذا فحسب، وإنّما سيزيد الأمر تعقيدًا بالنسبة إلى الإسرائيليين أن مجتمعهم الصهيوني في فلسطين المحتلّة يزداد ميلًا نحو الاتجاهات الدينية واليمينية، كما أن الإسرائيليين يفتقدون رؤية موحّدة لكيفية حلّ الصراع مع الفلسطينيين والعرب. هذا فضلًا عن أن غرور القوة العسكرية لايزال يساهم في إفساد الحسابات السياسية الحالية والمستقبلية لهم.

3- الاستفراد بالفلسطينيين وعزلهم عن محيطهم العربي والإسلامي

سعى المشروع الصهيوني إلى حصر دائرة صراعه في الفلسطينيين وحدهم، لتخفيف بيئة العداء الواسعة التي وجد نفسه فيها. وهذه النقطة مرتبطة بالنقطة السابقة من حيث عمل معاهدات التسوية. والاستفراد بالفلسطينيين يهدف إلى:

- عزل فلسطين عن محيطها العربي والإسلامي.

- تسهيل تنفيذ المشروع الصهيوني في تهويد فلسطين، من خلال إمكاناته العالية المدعومة من قوى كبرى عالميًا، في مواجهة الشعب الفلسطيني المحدود الإمكانات والقدرات.

- فرض مشاريع تسوية على الفلسطينيين وإنهاء الملف الفلسطيني وفق الرؤية الصهيونية.

- تخفيف التكاليف الناتجة من إقامة المشروع الصهيوني في بيئة معادية.

أدّت معادلة القوة التي فرضتها «إسرائيل» على محيطها العربي، والخسائر الكبيرة التي يدفعها أي طرف عربي يدعم المقاومة أو يفتح جبهاته وحدوده

للعمل المقاوم، إلى إغلاق جميع الحدود العربية أمام المقاومة الفلسطينية من الخارج. وأصبحت المقاومة الفلسطينية تُطارَد في البلدان العربية، ويُقبضُ على مقاتليها قبل أن يصلوا إلى الحدود مع فلسطين المحتلّة؛ حتى قبل أن تكون هناك معاهدات تسوية مع الأطراف العربية.

وعندما اضطرّت «إسرائيل» إلى الاعتراف بوجود شعب اسمه شعب فلسطين، حرصت على الاستفراد بقيادته في مسار التسوية، بعيدًا عن الغطاء العربي، وبعيدًا عن الغطاء الدولي والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

نسّقت «إسرائيل» عملية الحصار والبلدان العربية التي دخلت معها في علاقات سياسية أو معاهدات تسوية، خصوصًا بعد فوز حركة «حماس» في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني وتأليفها الحكومة في الضفّة والقطاع، لإسقاط حكومة هذه الحركة وإفشالها. وكان من أبرز معالم ذلك تنسيقها مع نظام مبارك في مصر لحصار قطاع غزة.

الحالة العربية والإسلامية الضعيفة والمفكّكة تركت الفلسطينيين عمليًا وحدهم، ولم تستطع شيئًا عمليًا لوقف الاستيطان وبرامج تهويد القدس وباقي الضفة الغربية، وبناء الجدار العنصري العازل، وكسر الحصار. هذا إضافة إلى منعها للعمل المقاوم، ورفضها لأن ينظم الفلسطينيون أنفسهم أو يرتّبوا أوضاعهم في البلدان التي لجأوا إليها، أو حتى مجرّد استضافة مجالسهم الوطنية، أو جمع التبرعات لدعم المقاومة.

من جهة أخرى، فشلت «إسرائيل» في تنفيذ برنامجها تجاه عزل الفلسطينيين بصورة كاملة، فنجحت في جوانب دون أخرى، وعلى مدى زمني معيّن، وذلك لأسباب أبرزها ما يلي:

- لا تزال قضية فلسطين حاضرة بعمق في الوجدان العربي والإسلامي، ولا يزال التفاعل الشعبي معها كبيرًا، خصوصًا في أجواء المقاومة والانتفاضات.

- صمود الشعب الفلسطيني وانتفاضاته المتتالية، وإفشاله العديد من المخطّطات الصهيونية لتركيعه واستلاب إرادته. وكانت انتفاضة الأقصى، والمقاومة البطولية التي أبداها قطاع غزّة... وغيرها من أبرز الشواهد على ذلك.

- فشل مشاريع التسوية السلمية في الإطار العربي وفي الإطار الفلسطيني، ووصولها إلى طريق مسدودة مع تزايد التطرّف الديني واليميني في الشارع الإسرائيلي.

- الثورات والانتفاضات في البلدان العربية التي أدّت إلى صعود قوى إسلامية ووطنية إلى سدّة الحكم في مصر وتونس وليبيا واليمن والمغرب، والتي شرعت في تقديم حضن دافئ وداعم للقضية الفلسطينية وتيارات المقاومة. بدا ذلك واضحًا في العدوان الإسرائيلي على غزة 14-21/ 11/ 2012 عندما قام رئيس الوزراء المصري وقادة ووزراء عرب ومسلمون بزيارة القطاع، فضلًا عن الزيارة المهمّة التي قام بها قبل ذلك أمير قطر نفسه للقطاع.

4- توطين اللاجئين الفلسطينيين واستيعابهم حيث يقيمون في البلدان العربية

تركّزت الدعاية الصهيونية في اعتذارياتها ومسببات احتلالها وتشريدها للشعب الفلسطيني على أنها أقامت دولة واحدة «إسرائيل»، بينما هناك 22 دولة عربية، وأنه يمكن استيعاب اللاجئين الفلسطينيين ضمن بيئتهم وانتمائهم العربي.

ترفض «إسرائيل» عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى الأرض التي أُخرجوا منها في عام 1948، وتعدُّ ذلك خطًا أحمر لا يمكن التنازل فيه. فقد قامت العصابات الصهيونية بتهجير حوالى 800 ألف فلسطيني من مجموع 925 ألفًا كانوا يقيمون في الأرض التي احتلّتها عام 1948 والتي تبلغ نحو 77 في المئة من أرض فلسطين. وقد وصل عدد هؤلاء وأبنائهم ممّن هم على قيد الحياة عام 2012 إلى نحو ستّة ملايين و250 ألفًا، يقيم نحو مليون و800 ألف منهم في الضفة والقطاع والباقي خارج فلسطين. وهناك بالطبع لاجئون فلسطينيون يقيمون في الخارج من أبناء الضفة والقطاع. ومنذ صدور قرار الأمم

المتحدة رقم 194 في كانون الأول/ ديسمبر 1948 بحقّ اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم التي أُخرجوا منها، تكرّر التشديد في الأمم المتحدة على هذا القرار أكثرَ من 120 مرة، وكانت الموافقة على عودة اللاجئين أحد شروط الأمم المتحدة لقبول «إسرائيل» في عضويتها، لكنّها رفضت ذلك.

من الناحية العملية، فإن عودة اللاجئين إلى ديارهم تعني بالنسبة إلى «إسرائيل» نهاية المشروع الصهيوني ونهاية الدولة اليهودية؛ فإذا ضُمّ اللاجئون إلى الفلسطينيين المقيمين في الأرض المحتلّة في عام 1948 يصبح العدد نحو 7.6 مليون فلسطيني في مقابل 5.3 مليون يهودي يقيمون في المنطقة نفسها. أمّا إذا جُمعت الأعداد في فلسطين التاريخية كلها، ومنها الضفة والقطاع، فإنّ العدد يصبح نحو 11.3 مليون فلسطيني في مقابل 5.9 ملايين يهودي[41].

لذلك، فإن مشاريع التسوية الإسرائيلية ومعظم مشاريع التسوية الغربية تستثني دائمًا حقّ اللاجئين الفلسطينيين في العودة، وتحاول الضغط على الأنظمة العربية لتوطينهم وتجنيسهم واستيعابهم.

يقيم في الأردن نحو 3.3 ملايين من مجموع فلسطينيين يمثلون أكثر من نصف السكّان؛ ولذلك كان هناك تركيز إسرائيلي دائم، خصوصًا في الأوساط اليمينية والدينية على فكرة «الوطن البديل» في الأردن، وأن «الأردن هو فلسطين». وترتّبت حساسية هائلة لدى نظام الحكم في الأردن الذي شعر بأن ذلك قد يؤدّي إلى تقويض حكمه وإلى نشوب حرب أهلية. وربما ذلك أحد الأسباب التي دفعته إلى عقد معاهدة التسوية السلمية «وادي عربة» مع الطرف الإسرائيلي. و تُطرح فكرة الوطن البديل بين فترة وأخرى كنوع من الابتزاز الإسرائيلي للأردن، أو كورقة ضغط في مقابل سعي الطرف الفلسطيني إلى تحرير أرضه وإقامة دولته المستقلّة. وجدّد هذا الطرح في أثناء الثورات والانتفاضات العربية عضوُ الكنيست أرييه إلداد وغيره[42]. واضطرّت الحكومة

(41) انظر في شأن الأوضاع السكانية وأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في داخل فلسطين وخارجها: التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011، ص 311-325.

(42) <http://www.aljazeera.net>, 15/8/2011.

الإسرائيلية، الحريصة على استمرار علاقتها بنظام الحكم في الأردن، إلى نفي تبنّي ادّعاءات إلداد في هذا الشأن[43].

بصورة عامة، تواجه الرغبة الإسرائيلية في توطين الفلسطينيين صعوباتٍ حقيقية تتمثّل في الإجماع الفلسطيني والعربي على رفض التوطين، والإجماع على حقّ العودة، وجعل ذلك ثابتًا من ثوابت الموقف تجاه قضية فلسطين، وهذا يعني عمليًا عدم إمكان الوصول إلى تسوية سلمية.

أمّا في لبنان فالأمر ذو حساسية خاصّة، إذ إن جميع فلسطينيي لبنان هم من لاجئي 1948، كما إن أي عملية توطين ستؤدّي إلى «اختلال» التوازنات الطائفية الحسّاسة لمصلحة السنّة، وهو ما يرفضه الآخرون خصوصًا الطرف المسيحي. ثمّ إن هناك حالة إجماع فلسطيني في لبنان على رفض التوطين حتى لو وافق اللبنانيون أنفسهم.

5 - دعم الأنظمة العربية «المعتدلة» الموالية للغرب

ترى «إسرائيل» عنصر أمان لوجودها مع أنظمة عربية «معتدلة» تتبع منظومة الهيمنة الأميركية - الغربية. وليس لدى «إسرائيل» مشكلة إذا كانت هذه الأنظمة دكتاتورية أو فاسدة... المهم أن تكون أنظمة مستقرّة تستطيع إسكات شعوبها، وتعرف سقف حركتها في ما يتصل بقضية فلسطين وعلاقاتها بـ «إسرائيل»، ويهمّها ألّا تُغضب «السيد» الأميركي، وألّا تجرّ لنفسها العداء الغربي.

يُعدّ وجود هذه الأنظمة شرطًا حيويًا لاستفراد «إسرائيل» بالفلسطينيين، ومنع العمل الفلسطيني العسكري والسياسي أو تعويقه في الخارج، وإعطاء الفرصة للاختراق الصهيوني للمنطقة من خلال معاهدات التسوية أو عملية التطبيع السياسي والثقافي والاقتصادي.

بوجود هذه الأنظمة يمكن أن تدخل «إسرائيل» معها في شراكات تخدم

---

(43) الحياة، 2011/11/15.

مصالحها، مثل محاربة ما يسمّى «التطرّف» الإسلامي والإرهاب بوصفه تهديدًا للطرفين. كما يمكن التعاون لمنع صعود القوى الإسلامية والوطنية إلى سدّة الحكم في البلدان العربية بوصفه مصلحة «كبرى» للطرفين تخدم استقرار هذه الأنظمة حتى لو نشأت «جمهوريات وراثية»، وحتى لو قدّمت هذه الأنظمة أسوأ النماذج في قمع شعوبها وسرقة خيراتها؛ إذ إن فساد الأنظمة العربية وتدمير «الإنسان» العربي المسلم هما، في النهاية، مصلحة إسرائيلية.

تحدث أشكينازي رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق في 10/ 2/ 2011 بوضوح عن أن الاستقرار في المنطقة العربية أهم لـ «إسرائيل» من الديمقراطية[44]. كما كان لأسف وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق والقيادي في حزب العمل بنيامين بن أليعيزر، في تصريحه لإذاعة الجيش الإسرائيلي، لفقدان «إسرائيل» كنزًا استراتيجيًا بسقوط حسني مبارك، دلالاته الواضحة[45]. أمّا وزير الدفاع باراك فقال خلال مقابلة مع القناة التلفزيونية الثانية الإسرائيلية في 22/ 8/ 2011، إن مصر هي أكبر ذخر استراتيجي لبلاده[46].

إن الأنظمة الفاسدة الموالية للغرب لا تستند بصورة عامة إلى قاعدة شعبية حقيقية، ولا إلى رؤًى فكرية حضارية، ولا تملك مشروعًا نهضويًا، وهي بالتالي كيانات من نوع «الحديد المطاوع» القابل لـ الطرق والسحب»، وتسهل استجابتها للضغط الخارجي، ووضع خطوط سياسية وعسكرية واقتصادية حمراء لها. وليس بالضرورة أن تكون هذه الأنظمة كلها فاسدة أو موالية للغرب بالمعنى الحرفي للكلمة، إذ قد تتباين في ما بينها في درجات فسادها الداخلي أو ولاءاتها الخارجية، لكنّها قد تتخّذ مسارات تتقاطع مع المصالح الإسرائيلية أو الغربية، أو تراعيها، أو لا تتجاوز خطوطها الحمر.

هذه الأنظمة ستكون مدفوعة، من أجل الحفاظ على كياناتها القطرية ومصالح طبقاتها الحاكمة، إلى مواجهة المشاريع الوحدوية العربية والإسلامية

---

(44) *Yedioth Ahronoth*, 10/2/2011.

(45) وكالة سما، 4/ 5/ 2010.

(46) الدستور (عمان)، 23/ 8/ 2011.

ومعاداتها، ومواجهة أي حالات نهضوية تستهدف تحرير «الإنسان» العربي المسلم، فتكون بالتالي عثرة في طريق امتلاك هذه الأمّة عناصر قوّتها، وتغيير معادلة الصراع وموازينها لمصلحة الأمّة في مقابل العدوّ الصهيوني. من هنا، فإن بقاءها سيكون مصلحة إسرائيلية.

لذلك، بعثت «إسرائيل» في نهاية الأسبوع الأول للثورة في مصر برسالة إلى الولايات المتحدة وعدد من الدول الغربية، وفيها أن مصالح الغرب هي في الحفاظ على استقرار النظام في مصر، وأن «إسرائيل» ترى أنه مفيد للاستقرار في الشرق الأوسط كلّه، لذلك يجب لجم الانتقادات العلنية التي تُوجّه إلى مبارك[47]. وحذر نتنياهو، في خطابه أمام الكنيست في 7/ 2/ 2011، من أن مصر يمكن أن تقع في أيدي الإسلاميين المتطرّفين نتيجة الانتفاضة في البلاد[48]. كما حذّر رئيس الدائرة السياسية والأمنية في وزارة الدفاع الإسرائيلية الجنرال احتياط عاموس جلعاد من أن صعود الإخوان المسلمين في مصر سيقلب موازين القوى في منطقة الشرق الأوسط، وأنه سيجرّ المنطقة إلى دوامة من عدم الاستقرار، وإلى الأسوأ، محذّرًا من أن «الإخوان المسلمين يشكّلون القوة الحقيقية في المنطقة، مثل حركة «حماس»، وهم يتطلّعون إلى السيطرة على منطقة الشرق الأوسط بأكملها»[49]. ووجّه جلعاد تحذيرًا من ظهور إمبراطورية إسلامية في الشرق الأوسط بقيادة الإخوان المسلمين في مصر والأردن وسورية[50]. أمّا رئيس أركان الجيش الإسرائيلي غانتس، فقد عبّر عن قلقه من «الاضطرابات» في العالم العربي، وقال إن ظاهرة الربيع العربي أصبحت زوبعة تعصف بالمنطقة كلّها، وأن الوضع الإقليمي يُعيد «إسرائيل» إلى الأوضاع التي كانت في عام 1967[51].

---

(47) موقع عرب 48، 31/ 1/ 2011، <http://www.arabs48.com>.
وانظر أيضًا: *Haaretz*, 31/1/2011.

(48) *Haaretz*, 7/2/2011.

(49) وكالة سما، 2/ 3/ 2011.

(50) وكالة سما، 27/ 6/ 2012.

(51) *Yedioth Ahronoth*, 30/12/2011.

لذلك، مع سقوط حسني مبارك، قامت الحكومة الإسرائيلية بزيادة ميزانيتها الأمنية العسكرية، وصادقت اللجنة المالية في الكنيست في 8/ 2/ 2011 على طلب طارئ لوزارة الأمن الإسرائيلية من أجل إضافة مبلغ يقدّر بـ 700 مليون شيكل (حوالى 195 مليون دولار أميركي) إلى ميزانيتها. وذكرت صحيفة **يديعوت أحرونوت** أن الثورة المصرية هي سبب طلب وزارة الأمن هذا[52]. وتحدث وزير الدفاع الإسرائيلي باراك يوم 8/ 3/ 2011 في مقابلة مع صحيفة **وول ستريت جورنال** عن أن «إسرائيل» قد تطلب في الأعوام المقبلة مساعدة عسكرية أميركية إضافية بقيمة عشرين مليار دولار[53]. كما تقدمت قيادة الجيش الإسرائيلي ووزارة الدفاع بطلب إلى رئيس الوزراء نتنياهو، في حزيران/ يونيو 2012، لزيادة الميزانية العسكرية بمبلغ 15 مليار شيكل (نحو أربعة مليارات دولار أميركي)، أي ما يعادل 25 في المئة من الميزانية العسكرية، بدعوى «سدّ الحاجات الطارئة الناجمة عن فوز ممثّل الإخوان المسلمين محمد مرسي بالرئاسة المصرية، وتصريحاته عن إعادة النظر في اتفاقات كامب ديفيد»[54].

وحذّرت صحيفة **هآرتس** من «ضائقة استراتيجية» قد تشهدها تل أبيب في ظل «فقدانها المستمرّ لحلفائها»، داعيةً الحكومة الإسرائيلية إلى التحرّك سريعًا لإيجاد مخرج لـ«المأزق الحالي» وحلفاء جدد في المنطقة. وأضافت «إن إسرائيل بقي لها شريكان استراتيجيان في المنطقة هما الأردن والسلطة الفلسطينية، وكلاهما يضمنان الجبهة الشرقية لإسرائيل ويعملان على إحباط هجمات تستهدف إسرائيل، إلّا أن العلاقات معهما معقدّة»[55].

وفي ورقة عمل رئيسة قدّمها رئيس «معهد السياسات والاستراتيجيا» في

---

(52) وكالة سما، 8/ 2/ 2011.

(53) *The Wall Street Journal*, 8/3/2011, <http://online.wsj.com/article/SB10001424052748703386704576186861325527354.html?KEYWORDS=barakKEYWORDS %253Dbarak>.

(54) **الشرق الأوسط**، 29/ 6/ 2012، وانظر أيضًا: The Times of Israel website, 28/6/2012, <http://www.timesofisrael.com/warfare-and-men-not-at-war/>.

(55) وكالة قدس برس إنترناشيونال للأنباء، 30/ 1/ 2011.

المركز المتعدّد المجالات في هيرتسِليا ورئيس سلسلة مؤتمرات هيرتسِليا الجنرال احتياط داني روتشيلد، بالتعاون مع تومي شتاينر، في مستهل أعمال مؤتمر هيرتسِليا السنوي الثاني عشر بشأن «ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي»، وجاءت تحت عنوان «تقويم هيرتسِليا 2012: إسرائيل في عين العواصف»، ذكرًا أنه يتعيّن على «إسرائيل» تشجيع ما يسمّى «التدخل البنّاء» في الأردن، وقالا إن من السابق لأوانه إعطاء تقديرات بشأن نجاعة مثل هذا التدخل وفاعليته، إلّا أنه يكتسب أهمية على أرضية تنامي قوة حركة الإخوان المسلمين في مصر. وأضافا أن هذا التدخّل قد يُمكّن من تفادي تصعيد سياسي وأمني لا ترغب فيه «إسرائيل» والعناصر المعتدلة في الساحة الفلسطينية. كما أشارا إلى أن تحوّل الشرق الأوسط إلى «معقل إسلام سياسي راديكالي» يعتمد على تأييد شعبي قوي، جاء ليضع حدًّا للتوقّعات بشأن تطبيع العلاقات الإسرائيلية - العربية ونسج علاقات استراتيجية مع دول مؤثّرة في المنطقة[56].

يكشف ما قاله بنيامين بن أليعيزر للإذاعة الإسرائيلية في 15/ 2/ 2011، عن مدى المخاوف الإسرائيلية من سقوط النظام في الأردن، حيث قال: «إن الكارثة الكبرى ستحلّ بنا حال تضعضع حكم جارنا الشرقي، فإذا طار هو فسنطير نحن»[57].

تشير الدراسة التي قدمتها أجهزة الأمن الإسرائيلية إلى رئيس الوزراء السابق إيهود أولمرت إلى أنها ترى أن النظام الأردني يمثّل «ذخرًا استراتيجيًا لإسرائيل، وأن استقراره يمثّل أهمية حيوية لها»[58].

---

(56) موقع المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 7/ 2/ 2012.

(57) صالح النعامي، «إسرائيل والملكية الدستورية في الأردن» الجزيرة. نت، 4/ 4/ 2011، <http://www.aljazeera.net/home/print/6c87b8ad-70ec-47d5-b7c4-3aa56fb899e2/be236608-79d9-4840-8e06-8cd9b23e2c9a>.

(58) *Haaretz*, 16/3/2007, <http://www.haaretz.com/print-edition/news/israel-fears-u-s-iraq-exit-could-topple-jordanian-regime-1.215746>.

فهم مؤسّسو المشروع الصهيوني العقلية الاستعمارية الغربية، فقدّموا هذا المشــروع كـ «كيان وظيفي» يخدم بصورة أو بأخرى القوى الكبرى التي أنشأته وتحالفت معه وحمته، ويعمل في ضوء المصالــح المتبادلة بين الطرفين. كما اتّسم هذا المشروع بطبيعة توســعية عدوانية إحلالية جعلت منه خطرًا، لا على فلسطين وحدها وإنّما على المنطقة العربية الإسلامية بأسرها.

سعى المشروع الصهيوني إلى اســتمرار حالة الضعف العربي، بما يضمن اســتمرار الاختلال في موازين القوى بين «إســرائيل» والبلدان العربية، وعمل على تفتيــت المنطقة على أســس طائفية وعرقية، وســعى إلــى الوصول إلى معاهدات تســوية ســلمية منفردة مع البلدان العربية، وإلى تحييدها عن عملية الصراع، كما ســعى إلى الاستفراد بالفلســطينيين وعزلهم عن محيطهم العربي والإسلامي، وإلى توطين اللاجئين الفلسطينيين واستيعابهم حيث يقيمون، هذا، إضافة إلى دعم الأنظمة العربية «المعتدلة» الموالية للغرب.

قام المشروع الصهيوني واســتمرّ على أساس الاختلال الهائل في موازين القوى مع الفلســطينيين والأنظمة العربية والإســلامية. وفرضت غطرسة القوة الإســرائيلية والأميركية حالة الهدوء في الجبهات العربيــة، كما فرضت تحوُّل الأنظمة العربية نحو مسار التسوية السلمية، ولم يكن ذلك نتيجة اقتناع شعوب المنطقة (المحكومة بأنظمة دكتاتورية فاســدة) بجدوى التســوية. لذلك، فإن تحرّر الشــعوب من أنظمتها العاجزة المســتبدّة، وقيام أنظمــة تعبّر عن كرامة الأمّة وحريتها وعزّتها، ســيؤدّيان إلى نظرة مختلفة في إدارة الصراع مع الكيان الصهيوني، لا تقوم على قاعــدة الأنانية القُطْرية أو التبعيــة الغربية، وإنما على قاعــدة نهضوية لا تقبــل بأقل من تحرير الأرض والإنســان واســتعادة جميع الحقوق المغتصبة.

لذلك، يجد الكيان الإســرائيلي نفســه في حالة من الارتباك والقلق تجاه

التغيّرات والثورات في العالم العربي، ليس بسبب قوة هذه الانتفاضات وعمق تأثيرها فحسب، وإنما أيضًا بسبب تعصّب القيادة الإسرائيلية الحالية وتعنّتها وضعف رؤيتها المستقبلية. وبحسب ما ذكر الكاتب اليهودي الصهيوني الأميركي المعروف توماس فريدمان (Th. Friedman)، «لم أكن أبدًا أكثر قلقًا على مستقبل إسرائيل من قلقي عليه الآن. فتداعي الأعمدة الرئيسة لأمن إسرائيل - السلام مع مصر، واستقرار سورية والصداقة مع تركيا والأردن- مقترنًا بأكثر الحكومات في تاريخ إسرائيل حماقة من الناحية الدبلوماسية وأكثرها عجزًا في الشأن الاستراتيجي، قد وضعا إسرائيل في وضع بالغ الخطورة»[59].

(59) Thomas L. Friedman, « Israel: Adrift at Sea Alone, » *The New York Times*, 17/9/2011, <http://www.nytimes.com/2011/09/18/opinion/sunday/friedman-israel-adrift-at-sea-alone.html?_r=0>, والقدس، 20/ 9/ 2011.

تعقيب

أحمد سعيد نوفل

استعرضت الدراسة المهمّة لمحسن صالح خلفيات نشوء المشروع الصهيوني والأهداف التي يريد تحقيقها في فلسطين والوطن العربي، وعلاقة هذا المشروع بالقوى الكبرى المتحالفة معه. وسأحاول التركيز على بعض الجوانب الأخرى في تعقيبي عليها، مع الأخذ بتأثير الربيع العربي في الأهداف الإسرائيلية في النظام العربي.

شهد الوطن العربي منذ نهاية عام 2010 وحتى مشارف عام 2013 ثورات شعبية عربية، هي الأولى في التاريخ العربي، حيث الجماهير العربية أطاحت الأنظمة العربية في كلٍّ من تونس ومصر وليبيا واليمن. وترافق ذلك مع تحوّلات بنيوية في الثقافة السياسية العربية، ودخلت مفاهيم ومصطلحات جديدة عليها، كانت موجودة في القواميس العربية فحسب، لكنّها مجمّدة وغير مستعملة، كالحرّية والمساواة والديمقراطية والعدالة والمواطنة والكرامة الإنسانية وعدم الخوف من الأجهزة الأمنية القمعية، وثقافة المقاومة ضد إسرائيل ونبذ ثقافة الاستسلام التي فرضتها الأنظمة على مواطنيها، على أساس أن هذا الصّراع هو بين المشروع النهضوي العربي والمشروع الصهيوني الإمبريالي. لهذا رُفعت شعارات عديدة في العواصم والمدن العربية تطالب بمقاومة المشروع الصهيوني ورفض التطبيع مع إسرائيل، مؤيدة ثوابت القضية الفلسطينية في تحرير فلسطين. وهذا يدلّ على أهمية النضال ضد إسرائيل

باعتبارها دولة معادية للجماهير العربية، ذلك أن الأنظمة التي انهارت ارتبطت بعلاقات بإســرائيل بعكس ما كانت تريده تلك الجماهيــر. فلم يكن من نتائج تلك الثورات التخلّص من تلك الأنظمة المســتبدّة فحســب، بل أثّرت أيضًا، وبطريقة مباشرة، في الأهداف والمصالح الإســرائيلية في النظام العربي. على اعتبار أن القضية الفلســطينية هي القضية المركزية فــي الوطن العربي، وباتت تحظى بأهمّية كبيرة من خلال الشــعارات التي رفعتها الجماهير، ودعوتها إلى دعم نضال الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الصهيوني. ولهذا لا نبالغ إذا قلنا إن فلسطين هي الأكثر اســتفادة من الربيع العربي، وإسرائيل هي الأكثر تضررًا من النظام العربي الجديد.

نضرب على ذلــك المثال التالي: هنــاك حادثان مهمّان أثّــرا في القضية الفلســطينية في الأيام الماضية **أولهما** صمــود المقاومة الفلســطينية في وجه العدوان الإســرائيلي على قطاع غزّة في 20/ 11/ 2011 وفشــل إسرائيل في تحقيق أهدافها بســبب التأييد المصري الجديد بعد انهيار النظام الســابق الذي كان يؤيد إســرائيل في عدوانها عام 2008. **وثانيهما** نجاح منظّمة التحرير في الحصول على صفة دولة مراقــب غير عضو في الأمم المتحــدة بأغلبية 138 دولة ومعارضة 9 دول وامتناع 41 دولة، خلال التصويت في الجمعية العمومية للأمم المتحدة في 28/ 11/ 2012. وبعد أن مرّت القضية الفلسطينية بظروف صعبة في الأعوام الأخيرة، على جميع الصُّعد فلســطينيًا وعربيًا ودوليًا، وبات من المؤكّد أن أي تغييرات - بســبب الربيع العربي - ستكون لمصلحة الشعب الفلســطيني؛ أثّرت الثورات العربية فــي احتمال إتمام المصالحة الفلســطينية المتوقّفة منذ أعوام، بعد ســقوط النظام المصري السابق في عام 2011، وبات من المؤكّد توصُّل المنظّمات الفلســطينية إلى مرجعيــة وطنية واحدة والتوافق على برنامــج وطني في إطار مؤسّســات منظّمة التحرير الفلســطينية، فبعد أن كان ملــف المنظّمة مغلقًا، وهناك من أراد إفــراغ المنظّمة من محتواها الوطني من خلال تمرير بعض القرارات والاتفاقات التي لا تخدم الشــعب الفلسطيني، تمكّن الفلســطينيون مــن إيجاد إطار قيادي موحّد يشــارك فيــه الجميع. كما ســاهمت الثورات العربية في أن تتولــى الجماهير العربية دورًا رئيسًــا ومؤثّرًا

في صنع القرارات التي لها علاقة بالقضية الفلسطينية، على أساس أنها قضية مركزية للأمّة العربية، وليست قضية الفلسطينيين وحدهم بل هي قضية كلّ عربي ومسلم. بينما كانت من قبل معزولة وتقوم الأنظمة العربية باتخاذ مواقفها السياسية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي بحسب مصالحها وليس مصلحة الشعب الفلسطيني. ولهذا، فإنّها ثورات مهّدت لميلاد الأمّة من جديد واستعادة دورها في تحرير فلسطين من الاحتلال الإسرائيلي[60].

كان الفلسطينيون، بحسب اعتراف صحيفة **كريستيان ساينس مونيتور** الأميركية، هم الأوفر ربحًا من الربيع العربي، وأن أكبر الخاسرين هو إسرائيل، تليها الولايات المتحدة. وأوضحت الصحيفة أن إسرائيل هي الخاسر الأكبر من الثورات الشعبية والتطوّرات في الشرق الأوسط، وأن بعض الحكّام العرب المستبدّين الذين كانوا حلفاء أميركا وإسرائيل في المنطقة، والمدعومين من الولايات المتحدة بالمال والسياسة، قد أطاحتهم شعوبهم. لكن، في الحقيقة إن ظهور القوى الشعبية في أي دولة عربية يضمن سياسات أكثر تشدّدًا تجاه إسرائيل، إذ ترغب الشعوب العربية في التصدّي لها.

من جهة أخرى، ساهم الربيع العربي في حضّ الفلسطينيين على الدعوة إلى المصالحة بين السلطة الفلسطينية، ممثّلة في حركة «فتح»، و«حركة حماس»، وخرج عشرات الآلاف من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة في تظاهرات حاشدة، استجابةً لدعوة أطلقها شباب 15 آذار/ مارس، عبر الفيسبوك للمطالبة بإنهاء الانقسام. وهتف المتظاهرون بشعار «الشعب يريد إنهاء الانقسام»، و«يا عبّاس و يا هنية بدّنا وحدة وطنية»، وردّد المشاركون كذلك هتافات تدعو إلى إنهاء الحصار، و«الشعب يريد إنهاء الاحتلال والحفاظ على الثوابت»، ورفع قادة الفصائل المشاركة في المسيرة الأعلام الفلسطينية وتشابكت أيديهم وهم يهتفون «الشعب يريد تحقيق الوحدة وإنهاء الانقسام»[61].

---

(60) القدس العربي، 27/ 1/ 2012.

(61) المركز الفلسطيني للإعلام، 11/ 3/ 2011، والشرق الأوسط، 16/ 3/ 2011.

صحيح أن المصالحة لم تتحقّق بعدُ، لكن أجواء التفاهم الإيجابي تسود حركتَي «حماس» و«فتح»، ودعوات صادقة لدخول «حماس» و«الجهاد الإسلامي» في منظّمة التحرير الفلسطينية، وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية فلسطينية في هذا العام. وكان الاتفاق بين جميع الفصائل الفلسطينية على المقاومة الشعبية ضد الاحتلال الإسرائيلي. والاتفاق بين محمود عبّاس وخالد مشعل في العاصمة القطرية في 6/ 2/ 2012 على تأليف الحكومة الفلسطينية برئاسة عبّاس، وما كان ليتمّا، لولا الربيع العربي وتأثيره في القضية الفلسطينية. علاوة على تأييد حركة «حماس» للرئيس الفلسطيني خلال التصويت أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة على قرار تمتّع فلسطين بصفة دولة مراقبة في الأمم المتحدة.

بات من المؤكّد أن مواقف الأنظمة الجديدة ستكون أفضل كثيرًا من مواقف الأنظمة التي سقطت، لأنها باتت تصغي إلى مواقف الجماهير العربية المؤيدة لنضال الشعب الفلسطيني والمعادية للكيان الصهيوني. واستعاد الشارع العربي عبر الثورة روحه العربية الأصيلة، ما جعله يتجرّأ على البوح مجدّدًا برأيه وموقفه المعادي لإسرائيل والمؤيد للشعب الفلسطيني ومطالبه وحقوقه التاريخية. وهذا يعني أن القضية الفلسطينية استفادت من الربيع العربي، ومن المتوقّع أن تتزايد الاستفادة مع استقرار الدول العربية. لقد فقدت إسرائيل أهمّ شركائها بين الحكّام العرب وأكثرهم عداءً لشعوبهم وعمالة لإسرائيل وأميركا وتآمرًا على القضية الفلسطينية. وفي رفْع الثورات الشعبية شعارات معادية لإسرائيل ومؤيدة لثوابت القضية الفلسطينية في تحرير فلسطين، ما يدلّ على أهمية النضال ضد إسرائيل كدولة معادية للجماهير العربية، لأن الأنظمة التي انهارت ارتبطت بعلاقات مع إسرائيل بعكس ما كانت تريده تلك الجماهير. وعُدّت مطالب ثوّار ميدان التحرير في مصر بضرورة وقف بيع الغاز المصري لإسرائيل ومهاجمة السفارة الإسرائيلية في القاهرة مرارًا، ورفع الحصار عن قطاع غزة، دليلًا مهمًّا على تداخل المطالب الوطنية والمطالب القومية التي تمثّلها القضية الفلسطينية.

أصدر المعهد السياسي الإسرائيلي دراسة عن تخوّفات إسرائيل من نتائج الربيع العربي وعن حالة القلق التي تسيطر على كبار المسؤولين الإسرائيليين من تطوّرات المشهد السياسي المرتبط بالقاهرة. لأن انهيار نظام حسني مبارك في مصر يعني التخلّص من نظام ساهم مساهمة فاعلة في تراجع دور مصر القومي وانتشار الفساد بين النخب السياسية المصرية التي استفادت من تركيز النظام على القضايا المحلّية على حساب القضايا المصيرية العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية، بعد أن كانت تقوم بدور رئيس في عهد الزعيم عبد الناصر في القضايا القومية. وعدّت الثورات الشعبية العربية بداية عصر عربي جديد تقوده الجماهير لا الأنظمة العربية المستبدّة[62].

أعادت الثورات الشعبية العربية تجديد الأمل بمشروع المقاومة وهزيمة المشروع الصهيوني، وهذا يفترض أولًا ضرورة الوعي أن الصراع بين مشروع النهضة العربية والمشروع الصهيوني - الإمبريالي في أوج مراحله، وأن المحاولات لاحتواء الثورة العربية أو شرائها أو هزيمتها والانتصار عليها وإعادة التاريخ إلى الوراء لن تتوقّف، ما يستوجب حماية مشروع المقاومة الذي صمد أعوامًا طويلة، وكان أحد أبرز عوامل تماسكها. هذا التماسك هو الذي وفّر الظروف الموضوعية لتفجّر الثورات الراهنة، لأن إسرائيل تستمدّ جانبًا كبيرًا من قوّتها وتأثيرها من حالة العجز والضعف والانقسام والتخلّف العربية. كما أن عدم وجود أنظمة ديمقراطية تُظهر إرادة شعوبها جعل من هذه الأنظمة المستبدّة الفاسدة أداة قمع لشعوبها، بينما كانت تتأثّر في الوقت نفسه بشكل كبير في صناعة قرارها وفي استقرارها بعوامل خارجية، ليس أقلّها الرّضى والتعاون الأميركيين والغربيين. وإن نجاح الثورات الشعبية سيؤدّي إلى تغيير كبير في النظام الرسمي العربي ووصول قوى قومية وطنية تسعى إلى الوحدة العربية، خصوصًا بين الأنظمة الديمقراطية[63].

---

(62) عبد الغني سلامة، «عصر الثورات العربية، الأسباب والتداعيات،» الحوار المتمدّن، 10/ 4/ 2011.

(63) في شأن تأثير الثورات العربية في القضية الفلسطينية، انظر: «التقدير الاستراتيجي (30): مستقبل الموقف الإسرائيلي من مصر بعد ثورة 25 يناير» (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، أيار/ مايو 2011).

من المؤشّــرات المهمّة لدى النظام العربي[64]: تخفيف الحصار عن قطاع غزة وفتح معبر رفح وعدم الحماسة الشديدة في تطبيق اتفاقات «كامب ديفيد» و«وادي عربة» والتراجــع عن التطبيع مع إســرائيل سياســيًا واقتصاديًا وأمنيًا وثقافيًا، وقد يصل الأمر إلى التجميد العملي لهذه الاتفاقات، من دون ضرورة إعلان إلغائها رسميًا. والتعامل مع ملفّ المصالحة الفلسطينية بمنهجية جديدة يســمح بتفهّم أكبر لوجهة نظر تيارات المقاومة، خصوصًــا «حماس»، ويفتح أبواب دول «الاعتدال» كجزء مستحقّ من الشــرعية الفلسطينية، ويدفع بطريقة جادّة إلى إعادة بناء منظّمة التحرير الفلســطينية وإصلاحها على أسس جديدة. وتصليب الموقف الفلســطيني ضد إســرائيل، وقد لاحظنا ذلــك في خطاب خالد مشــعل عند زيارته قطاع غزة، وتصليب الموقف التفاوضي العربي تجاه هذا المســار، وتجاه طرح المبادرة العربية، حتى لو أدّى ذلك إلى تعطيل مسار التسوية. وتشجيع خيارات فلسطينية بديلة، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وفي ذلك الانتفاضة الشعبية والمقاومة المدنية والمســلّحة. وإلى إضعاف التأثيرين الإسرائيلي والأميركي أو إنهائهما، في صناعة القرار الفلسطيني والعربي، وظهر ذلك برفض الرئيس الفلســطيني محمــود عبّاس الخضــوع للضغط الأميركي والإسرائيلي قبل توجّهه إلى الأمم المتحدة. وإلى الموقف المصري الجديد من إســرائيل، في زيارة التضامن التي قام بها رئيس الوزراء المصري هشام قنديل إلى غزة خلال العدوان الإسرائيلي الأخير على القطاع.

المصالح الإسرائيلية في النظام العربي

ظهر القلق الشــديد على القيادات الإســرائيلية من النظام العربي الجديد الذي بدأ يتشــكّل بعد الثورات العربيــة منذ بداية حدوثها. وقال المشــاركون في مؤتمر هيرتسِــليا للأمن والمناعة القومية الذي انعقد في الأول من شباط/ فبراير 2012 إنّ إســرائيل تواجه أوضاعًا صعبة بعد تصدّر الحركات الإسلامية الثورات العربية. وقال رئيس المؤتمر داني روتشــيلد في محاضرة عقب افتتاح

(64) «التقدير الاســتراتيجي (31): مســتقبل المقاومة الفلســطينية في ضوء التطورات العربية» (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، أيار/ مايو 2011).

المؤتمر، إن إسرائيل تواجه تحدّيات خطِرة في ظلّ المتغيرات المتفاعلة في العالم العربي، إذا وصلت الحركات الإسلامية إلى السلطة، وأن الثورات العربية تحمل تغييرات مهمّة وتضع حدًّا لأحلام إسرائيل بتطبيع علاقاتها مع الدول العربية. كما أن الربيع العربي سيؤدّي إلى تراجع قوة الولايات المتحدة في المنطقة في مقابل صعود قوى إقليمية «معادية لإسرائيل التي تجد نفسها اليوم معزولة استراتيجيًا ولا تجد من تعتمد عليه في مواجهة المتغيّرات»[65].

اعترف الرئيس السابق لـ «الموساد»، اللواء في الاحتياط داني ياتوم، بأن «على إسرائيل أن تقلق من التهديدات المتشكّلة في المنطقة». وبحسب ياتوم، فإن «الملامح الجديدة للثورات في البلدان العربية، تُظهر لاعبين جددًا على الساحة لم نكن نعرفهم حتى الآن، وفي مقدّمهم شبكات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام ووسائل الاتّصالات الحديثة والجيل الشاب. وهذا يؤكّد انتهاء النسق الذي كان سائدًا حتى الأمس القريب في الدول العربية، والمتشكّل من ثلاثة عناصر أساسية: زعيم معمّر وقوي، وحزب حاكم يسيطر على كلّ مرافق الحياة، وجيش قوي ووفي»[66]. ويرى القادة الإسرائيليون في عملية التغيير الجارية في المنطقة «تهديدًا استراتيجيًا وجوديًا، إذا ما تحوّلت إلى فضاءات تدعم المقاومة وتتبنّى مشروع التحرير، وتتبنّى استراتيجيات تؤدّي إلى الإخلال بموازين القوى القائمة»[67].

لوحظ الاهتمام الإسرائيلي السياسي والإعلامي بالثورات العربية، خصوصًا الثورة المصرية منذ مراحلها الأولى. ودفاع إسرائيل عن حسني مبارك بصفته الشخصية كحليف استراتيجي لها، وكنظام، حيث رأت أن خسارة مبارك تعني خسارة الحارس الشخصي لملفّات أساسية ومركزية ثلاثة: الصراع في فلسطين، والمشهد السياسي العام في المنطقة، والتخلّي عن الدور وحتى المصالح المصرية، وأخيرًا ملف اللاجئين الأفارقة. ويبدو القلق الإسرائيلي

(65) نقلا عن: الجزيرة. نت، 1/ 2/ 2012.
(66) الجزيرة. نت، 1/ 2/ 2012.
(67) هآرتس، 25/ 3/ 2012.

من الثورات العربية من الإشـــارات المقلقة التي تصدر عن الحراك الشعبي في المدن والعواصم العربية التي تدلّ على أن تحقيق تســوية سياسية وفق الشروط الإسرائيلية لم يعد ممكنًا بعد الربيع العربي.

يزيد مــن عوامل القلق الإسرائيلية توقّــع انتفاضة فلســطينية ثالثة ضد الاحتــلال الإســرائيلي، واحتمــال نجــاح المصالحــة الفلســطينية، واتفاق الفلســطينيين على مشــروع وطني فلســطيني يؤكّد ثوابت القضية الفلسطينية، إضافة إلى التحرّكات الشــعبية عند الحدود مع فلســطين التاريخية، فهذه كلّها عوامل إرباك متزايد للإسرائيليين(68).

إن غياب مبارك يعني فقدان ما ســمّاه بنيامين بن أليعيزر رصيد إســرائيل الاستراتيجي لأنّه كان يمثّل الكابح لحركة «حماس»، وقوة قادرة على التضييق على سياسات إقليمية معادية لها، إلى جانب دوره كوسيط بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

المطلوب هو الاســتفادة من آثار الربيع العربي في المصالح الإســرائيلية في النظــام العربي، وتوظيفها في المشــروع النهضوي العربــي ضد الأهداف والمصالح الإسرائيلية.

(68) انظر: زهير أندراوس، في: **القدس العربي**، 31/ 8/ 2011.

الفصل العاشر

إسرائيل والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي

محمود محارب

أولًا: عوامل الاهتمام الإسرائيلي بالربيع العربي ومنطلقاته

ما انفكت إسرائيل منذ انطلاق الربيع العربي تنظر بقلق شديد إليه وإلى الواقع السياسي الجديد الذي تشكّل، ولا يزال يتشكّل، جرّاء الثورات العربية. فإسرائيل تهتّم اهتمامًا كبيرًا بما يجري في الوطن العربي، ولا سيما في الدول المجاورة لها، لاعتقادها أن ما يجري في الدول العربية يؤثّر بصورة مباشرة وغير مباشرة في مكانتها ودورها في المنطقة وفي أمنها القومي وسياساتها العدوانية تجاه العرب وقضاياهم عامة والشعب الفلسطيني خصوصًا؛ فإسرائيل التي أقامت وجودها في عام 1948 على حساب الشعب الفلسطيني، ثمّ استكملت احتلال باقي الأراضي الفلسطينية وأراض عربية أخرى في عام 1967، لا تعدّ نفسها دولة عادية مثل باقي الدول في المنطقة، لا من حيث المكانة ولا من حيث الدور. وفي سياق توسعها الإقليمي وتعزيزها مكانتها ودورها دولةً مهيمنةً ومُهابةً، وذات نفوذ واسع في المنطقة، خاضت حروبًا

منذ عام 1948 وحتى اليوم أكثر من أي دولة أخرى في العالم، ولم تعتدِ على الدول العربية المجاورة لها فحسب، وإنما اعتدت أيضًا على عدد كبير من الدول العربية الأخرى التي تبعد عنها مئات الأميال. وهي الدولة الوحيدة في العالم التي دمّرت مفاعلات نووية (مفاعل في العراق (1981) وآخر في سورية (2007))، في سياق إصرارها على الاستمرار في احتكار السلاح النووي في المنطقة[1]. فاستراتيجية إسرائيل تجاه الدول العربية تنطلق من القوة والحرب والردع وموازين القوى. واستندت في إدارة صراعها مع الدول العربية إلى عوامل قوّتها الأساس وإلى عوامل ضعف الدول العربية. وهناك قلق في إسرائيل من أن تمسّ الثورات العربية، على المديين المتوسط والبعيد، بجوانب من عوامل قوة إسرائيل من ناحية، وأن تنهي أو تقلّص عوامل ضعف الدول العربية من ناحية أخرى. وأهمّ العوامل الأساسية لقوة إسرائيل هي: علاقاتها الخاصة بالولايات المتحدة الأميركية، وتفوّقها العسكري بالأسلحة التقليدية على جميع الدول العربية، واحتكارها السلاح النووي في المنطقة، ووضعها الاقتصادي المتطوّر، وامتلاكها إرادة سياسية موحّدة في قضايا الأمن القومي في ظل نظام ديمقراطي قائم على مسلّمات أمنية وأيديولوجية عنصرية معادية للعرب. ومن ناحية أخرى، فإن عوامل ضعف الدول العربية، وفي مقدّمها وجود أنظمة عربية حاكمة مستبدّة وفاسدة تحتدم الصراعات بينها وتفتقد إرادتها الوطنية، إلى حدّ كبير، وتقمع مواطنيها وتحرمهم أبسط حقوقهم وتحرم مجتمعاتها التطور، ساهمت في المزيد من تعزيز مكانة إسرائيل وسطوتها في المنطقة، ذلك أن الأغلبية العظمى من هذه الأنظمة المستبِدّة كانت خاضعة للأجندة الإسرائيلية – الأميركية.

على الرغم من الصدمة المفاجئة الأولية باندلاع الثورات العربية، سرعان ما احتلّت هذه الثورات وتطوراتها والتغيرات الاستراتيجية التي أحدثتها مكانة مهمّة عند صانعي القرار الإسرائيلي في المؤسّستيْن السياسية والعسكرية ولدى

(1) للمزيد عن تدمير إسرائيل هذين المفاعلين، انظر: يوسي ميلمان ودان رفيف، حروب الظلال... الموساد والمؤسسة الأمنية (تل أبيب: يديعوت سفاريم، 2012)، ص451 - 473.

مراكز الأبحاث والمؤسّسات الأكاديمية ووسائل الإعلام الإسرائيلية. وانطلاقًا من المفاهيم والفرضيات المتأصّلة في الثقافة السياسية الإسرائيلية، وفي مقدّمها العــداء للديمقراطية في الدول العربية والعداء للوحــدة العربية والعمل العربي المشترَك، ناصبت إســرائيل الثورات العربية العداء منذ بدايتها، واتّخذت موقفًا واضحًا ضدها وضد أهدافها المطالِبة بإسقاط أنظمة الاستبداد والفساد وبإقامة أنظمة ديمقراطية تحترم حقــوق المواطن وتقيم العدالــة الاجتماعية. وعبّرت إســرائيل عن مواقفها هذه علنًا عبر تصريحات رئيس الحكومة والوزراء وقادة المؤسّسة الأمنية، ومن خلال تحليلات المؤسّسات الأكاديمية ومراكز الأبحاث ووسائل الإعلام الإسرائيلية[2]. وشكّكت إســرائيل في قوى التغيير في الوطن العربي وفــي أصالتها وفي قناعاتهــا وفي الأهداف التي تناضــل من أجلها[3]، ودافعت في الوقت نفسه عن أنظمة الفساد والاســتبداد العربية، ولا سيما تلك التي صنّفتها إســرائيل في خانة «الدول المعتدلة»، وتمسّــكت بأفكار عنصرية مدّعية أن نظام الحكم الديمقراطــي لا يلائم العرب، بل تلائمهم أنظمة الحكم المطلق.

انســجامًا مع هذه القيــم والأحكام، أعربت إســرائيل من خــلال قادتها ومؤسّســاتها المختلفة عن إعجابها بإتقان أنظمة الاستبداد والفساد العربية قمع الشــعوب العربية، وبنجاحها في فرض أنظمة حكم قوية ومستقرّة، إدراكًا منها أن أنظمة الاستبداد القوية في قمعها شــعوبها تنتج دولًا ضعيفة، خصوصًا في مواجهة العدو الخارجي.

(2) لمزيد من التفاصيل في بشأن الموقف الإســرائيلي المعادي للوحدة والثورات والديمقراطية في الوطن العربي، انظر: محمود محارب، «إسرائيل والثورة المصرية،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 21/ 4/ 2011. <http://dohainstitute.org/release/0e05903f-117f-4759-b44a-a4b287223c13>.

وانظر أيضًا: عوفر شيلح، «الديمقراطية ليســت للعرب،» **معاريف**، 1/ 2/ 2011، <http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/206/733.html>,

وحغاي إلعاد، «هؤلاء ليسوا ناضجين بعدُ للديمقراطية،» **معاريف**، 30/ 1/ 2011. <http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/206/220.html>.

(3) انظر مثلًا: آشــر سوســر، «التقليد والحداثة في «الربيع العربي»،» **عدكان إستراتيجي**، السنة 15، العدد 1 (نيسان/ أبريل 2012).

إن التغيرات الاستراتيجية الناجمة عن الثورات العربية في الوطن العربي لا تزال تجري وتتفاعل، ولم تكتمل معالمها بعدُ. وإسرائيل تتابع هذه التغيرات بقلق كبير، وهي تدرك أن تأثيرها في عملية التغيير وفي التطوّرات الناجمة عنها محدود للغاية. ومع ذلك، تسعى إسرائيل بقدر استطاعتها إلى التقليل من آثارها السلبية فيها وفي مكانتها ودورها في المنطقة. وسنعالج في هذه الدراسة المواقف الإسرائيلية من هذه التغيّرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي المرتبطة بالربيع العربي، وفي مطلعها سقوط العديد من أنظمة الاستبداد، وإقامة أنظمة ديمقراطية في العديد من الدول العربية، وتراجع نفوذ الولايات المتحدة ها هنا، والعلاقات الإسرائيلية - الأميركية، والأسلحة غير التقليدية، والعزلة الإسرائيلية في ضوء الربيع العربي، والعلاقات الإسرائيلية - المصرية بعد ثورة 25 يناير والموقف الإسرائيلي من سيناريوات الثورة في سورية.

1 - سقوط العديد من أنظمة الاستبداد

شكّل سقوط العديد من أنظمة الاستبداد والفساد، وفي رأسها نظام مبارك، خسارة استراتيجية لإسرائيل؛ حيث كانت هذه الأنظمة خاضعة بصورة عامّة للأجندة الإسرائيلية - الأميركية في المنطقة، وكانت تساهم بصورة مباشرة وغير مباشرة في تعزيز عوامل قوة إسرائيل من ناحية، وفي إضعاف عوامل قوة الدول العربية من ناحية أخرى. وسنتطرّق إلى نظام مبارك بتفصيل أوسع لاحقًا.

2 - إقامة أنظمة ديمقراطية في العديد من الدول العربية

تقف إسرائيل منذ إنشائها حتى اليوم ضد إقامة أنظمة ديمقراطية في الدول العربية. وهي تعتقد أن إقامة مثل هذه الأنظمة تمثل تهديدًا لها ولسياساتها تجاه العرب، لأن ذلك يساهم مساهمة أساسية في فتح المجال أمام الشعوب العربية للتطوّر والتقدّم بحرّية في مختلف الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية. ولأنه يقود أيضًا إلى تقليص الفجوة بين الشعب وقيادته

المنتخبة ديمقراطيًا في خصوص المواقف من إسرائيل وسياساتها العدوانية ضد الشعوب العربية، وتاليًا يؤدّي إلى تغيير الاستراتيجيا العربية تجاه إسرائيل من سياسة الخنوع والخضوع لها إلى سياسة مواجهتها ومقاومتها. ولأن إقامة أنظمة ديمقراطية في الدول العربية يحمل بين ثناياه أيضًا تعزيز العمل العربي المشترَك، وقد يقود إلى صيغة من صيغ الوحدة العربية على المدى البعيد، تقف إسرائيل ضدها وترى أنها تمثل خطرًا عليها وعلى سياساتها العدوانية تجاه العرب. والعداء للديمقراطية والوحدة العربيتين قديم وعميق ومتجذّر في الفكر والثقافة السياسية الأمنية الإسرائيلية، ولا يزال سائدًا في إسرائيل حتى اليوم. وأعرب دافيد بن غوريون، مؤسّس إسرائيل وواضع نظريتها الأمنية، عن خشيته من إمكان أن يؤسّس العرب أنظمة ديمقراطية ويحقّقوا وحدتهم السياسية، واعتقد أن ذلك يهدّد وجود إسرائيل. فكتب في يومياته في عام 1949 أن العرب يسعوْن إلى تحقيق الديمقراطية والوحدة السياسية، وأن العرب يتجاهلون المعوّقات الداخلية والخارجية والزمن المطلوب لوحدة العرب. واستخلص مدى خطر ذلك على إسرائيل قائلًا: «يا ويلنا يا ويلنا إذا لم نعرف استغلال هذا الزمن لنَكبُر ولنحتلّ مكانةً في العالم» قبل أن يحقّق العرب هدفيْهم[4].

3 - تصاعد قوة الإسلام السياسي ووصوله إلى الحكم

هناك اتفاق في إسرائيل على أن ازدياد القوّة والشعبية لدى الإسلام السياسي وصعوده إلى سدّة الحكم في العديد من الدول العربية جرّاء الثورات العربية يمثلان تهديدًا لإسرائيل وسياساتها تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي. وممّا يزيد القلق الإسرائيلي من هذا التهديد وصول أحزاب الإسلام السياسي إلى الحكم من خلال صناديق الاقتراع وفي سياق عملية البناء الديمقراطي الناجمة عن الثورات العربية. وتعود الخشية من

(4) دافيد بن غوريون، **يوميات حرب** (يومان ملحماه)، ط 3 (تل أبيب: وزارة الدفاع، 1982)، ص 964.

ازدياد قوة الإسلام السياسي ومن وصوله إلى الحكم إلى الأسباب التالية[5]:

- إن تحوّل المنطقة العربية، والشرق الأوسط أيضًا، إلى معقل للإسلام السياسي الراديكالي المستند إلى تأييد شعبي متين في مختلف أنحاء الشرق الأوسط، يضع حدًّا لأطماع إسرائيل في تطبيع علاقاتها بالدول العربية، وفي إقامة علاقات استراتيجية قوية مع دول محورية في المنطقة كالتي مع مصر مبارك، ومع تركيا في العقد الذي سبق وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم فيها في عام 2002.

- إقامة الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين علاقات إيجابية مع أحزاب الإسلام السياسي، خصوصًا مع الإخوان المسلمين، وهو ما قد تكون له آثار سلبية في سياسات أميركا في المنطقة وفي علاقاتها مع إسرائيل.

- احتفاظ الأحزاب الإسلامية السياسية بعد وصولها إلى الحكم بمشروعها المعادي لإسرائيل وسياساتها في المنطقة، حتى وإن اتّبعت هذه الأحزاب سياسة براغماتية.

- وصول الإسلام السياسي إلى الحكم في مصر يحدّ من «الحرية» التي كانت تتمتّع بها إسرائيل في الاعتداء على الفلسطينيين في قطاع غزة. فمن أجل الحفاظ على العلاقات مع مصر ولو في حدّها الأدنى، فإن إسرائيل مرغمة على اتّباع سياسة «ضبط النفس» وعدم شنّ حرب أو عدوان كبير ولفترة زمنية طويلة. فأي حرب أو عدوان واسع على غزة قد يؤدّي إلى تدهور علاقات إسرائيل بمصر ومع تركيا، ويسيء إلى علاقات إسرائيل بالولايات المتحدة[6].

---

(5) تحدث كثيرون من المتخصصين والمسؤولين الإسرائيليين عن خطر وصول الإسلام السياسي إلى سدة الحكم بعد الثورات العربية، انظر مثلًا: داني روتشيلد وطومي شتاينر، «تقدير هيرتسيليا 2012: إسرائيل في عين العواصف» (ورقة قدمت إلى: مؤتمر هيرتسيليا الثاني عشر، هيرتسيليا، شباط/ فبراير، 2012). وانظر أيضًا: أفرايم عنبار، «التقلبات في العالم العربي والأمن القومي لإسرائيل» (مركز بيغن - السادات للأبحاث الاستراتيجية في جامعة بار إيلان، نيسان/ أبريل 2012).

(6) رون طيره، «اهتزاز احتياط إسرائيل الاستراتيجي،» **عدكان إستراتيجي**، السنة 14، العدد 3 (تشرين الأول/ أكتوبر 2011).

4 - تراجع نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة العربية

هناك شبه إجماع بين الباحثين المتخصصين والقادة الإسرائيليين على أن النفوذ الأميركي في المنطقة العربية تراجع بصورة ملحوظة بعد انطلاق الثورات العربية. ويعيدون سبب هذا التراجع إلى جملة أسباب تتصدّرها الثورات العربية وموقف الولايات المتحدة منها وتعاملها مع تطوّر حوادثها. وينتقد المتخصصون والقادة الإسرائيليون الإدارة الأميركية بشدة لأنّها تخلّت عن نظامي الاستبداد والفساد في تونس ومصر بسرعة ولم تسمح لهما باستعمال القوّة الملائمة للبطش بالمتظاهرين لإنهاء ثورتهم، ولأنّها أيدت تأسيس أنظمة ديمقراطية فيها، وأقامت علاقات مع حركات الإسلام السياسي، ما ألحق ضررًا استراتيجيًا بالمصالح الأميركية بحسب المحلّلين الإسرائيليين. ومن الملاحظ أن المتخصصين والمسؤولين الإسرائيليين يربطون ربطًا وثيقًا بين المصالح الأميركية والمصالح الإسرائيلية واستمرار أنظمة حكم الاستبداد والفساد في الدول العربية، ليس تلك الأنظمة التي سقطت فحسب، وإنما أيضًا تلك التي لا تزال تحكم؛ إذ يؤكّد ميخائيل ميلشتاين أن تخلّي الولايات المتحدة عن نظامَيْ بن علي ومبارك «أثّر في ثقة حلفاء أميركا في المنطقة، بأنفسهم وفي ثقتهم بالولايات المتحدة كركيزة استراتيجية لهم ليس ضد تهديدات خارجية كالتهديد الإيراني فحسب، وإنما أيضًا ضد التحدّيات والتهديدات الداخلية»[7].

يثير تراجع نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة قلق إسرائيل، لأنها الحليف والداعم الأساس لإسرائيل التي لا يزال مصيرها ودورها ومكانتها في المنطقة على صلة وطيدة بمكانة الولايات المتحدة ونفوذها هنا وهناك والعالم، وبعلاقة إسرائيل بها.

5 - الربيع العربي والعلاقات الإسرائيلية - الأميركية

اهتمّ الباحثون والمسؤولون الإسرائيليون بموضوع الربيع العربي وأثره

(7) ميخائيل ميلشتاين، «شرق أوسط قديم - جديد: الثورات في الشرق الأوسط وانعكاساتها على إسرائيل،» **عدكان إستراتيجي**، السنة 14، العدد 1 (نيسان/ أبريل 2011).

في طبيعة العلاقات الإسرائيلية - الأميركية. ويظهر من كتابات أولئك وجود قلق وخشية في إسرائيل من الثورات العربية ونتائجها سلبًا على طبيعة العلاقات الإسرائيلية - الأميركية، وعلى الموقف والفعل الأميركيين تجاه سياسات وخطوات لإسرائيل في المنطقة تخالف السياسة الأميركية أو لا تتماشى معها. وأكّد أفرايم عنبار، مدير مركز بيغن - السادات للأبحاث الاستراتيجية في جامعة بار إيلان، في دراسة له أن الأمن والردع الإسرائيليين يعتمدان على عوامل مهمّة يتصدّرها التزام أميركا أمن إسرائيل وسلامتها، واستعدادها لأن تهُبّ لتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية والسياسية والدبلوماسية عندما تقتضي الضرورة. وأضاف أن هناك قلقًا في إسرائيل من ألّا تلتزم أميركا تقديم هذه المساعدات الضرورية للردع الإسرائيلي ومكانتها ودورها في المنطقة بلا شروط؛ إذ أظهرت التجربة أن الإدارة الأميركية خيّبت العديد من حلفائها وتخلّت عنهم عندما كانوا في أمسّ الحاجة إليها. إلى ذلك، هناك خشية من أن تحدّ الإدارة الأميركية من «حرية» إسرائيل في القيام بحرب أو بعمليات عسكرية كبيرة في المنطقة، أو بخطوات لا تتماشى مع سياستها، وأنها إذا فعلت من دون الموافقة الأميركية، فإنها ستُلحق ضررًا كبيرًا بالعلاقات. وذكّر عنبار بأن هذه الحسابات ليست جديدة، لكنها على أهمية كبيرة في هذه المرحلة بالذات التي تشهد تغيّرات مهمّة في المنطقة جرّاء الثورات العربية. واستخلص عنبار أن على إسرائيل أن تتخذ في الأعوام المقبلة جانب الحيطة الشديدة في علاقاتها بأميركا، وأن عليها ألّا تأخذها معطى ثابتًا ودائمًا في هذه الظروف المتغيرة، وأن تحرص بشدّة على طبيعة هذه العلاقات مع أميركا، إذ ليس ثمة بديل منها[8].

كان داني روتشيلد أكثر وضوحًا في رؤية المخاطر التي تهدّد العلاقات الأميركية - الإسرائيلية في أعقاب الربيع العربي؛ إذ قال إنه كان من المفترض أن تظهر إسرائيل بعد الثورات العربية ذخرًا استراتيجيًا لأميركا لأنها حليف مستقرّ ودائم، لكن حدث عكس ذلك تمامًا، إذ باتت الإدارة الأميركية ترى

(8) عنبار، «التقلبات في العالم العربي».

أن إسرائيل وسياساتها وممارستها في المنطقة، في ضوء الربيع العربي، تمثل عبئًا على السياسة الأميركية ها هنا. وأكّد روتشيلد أن حوارًا استراتيجيًا نقديًا يدور في مراكز الأبحاث الأميركية المحسوبة على المعسكر الديمقراطي، وفي الصحافة الليبرالية في إثر الثورات العربية، ويتخذ منحى مضادًا للسياسات والممارسات الإسرائيلية في المنطقة، ويشبه الحوار النقدي الذي تتبنّاه النخب في أوروبا تجاه إسرائيل، والذي يرى أن القضية الفلسطينية هي لبّ الصراع في الشرق الأوسط، وأن المواقف الإسرائيلية هي السبب في عدم التوصل إلى حلّ لهذه القضية المركزية[9].

6 - الربيع العربي والأسلحة غير التقليدية

أثارت الثورات العربية اهتمامًا ملحوظًا في إسرائيل بمدى تأثيرها في وضع الأسلحة غير التقليدية في الدول العربية، ولا سيما في الدول التي حدثت فيها ثورات، وفي السياسة النووية التي ستتبعها مصر ما بعد الثورة.

كانت إسرائيل مرتاحة جدًا إلى سياسة مصر النووية تحت حكم مبارك، ليقينها أن مبارك اتخذ قرارًا صارمًا بألّا تطوّر مصر مشروعًا نوويًا عسكريًا. لكن الخشية في إسرائيل تكمن في أن تتّجه مصر بعد سقوط نظام مبارك، وبعد أن تستقرّ الأوضاع فيها، نحو تطوير مشروع نووي. أمّا في شأن الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، فظهر قلق إسرائيلي من عدم تمكّن أجهزة الدولة في سورية من الحفاظ على سيطرتها الكاملة على هذه الأسلحة التي تعتقد إسرائيل أن سورية تمتلك كميات كبيرةً جدًا منها. وتخشى إسرائيل من أن يتسرّب جزء من هذه الأسلحة، في ظل استمرار الصراع في سورية، إلى حزب الله، أو إلى بعض المجموعات المسلّحة التي تقاتل النظام. وترى إسرائيل أن ذلك يهدّدها تهديدًا خطِرًا؛ إذ تعتقد أن في إمكانها ردع النظام السوري عن استعمال هذه الأسلحة ضد إسرائيل، لكنها ستجد صعوبة كبيرة في ردع حزب الله والمجموعات المسلّحة. وقد يؤدّي حصول حزب الله

(9) روتشيلد وشتاينر، «تقدير هيرتسليا 2012».

عليها، في إطار سعيه إلى تأسيس الردع المتبادل بينه وبين إسرائيل، إلى ما لا تريد إسرائيل حدوثه بتاتًا[10].

ثانيًا: إسرائيل والتغيير في مصر

اهتمّت إسرائيل منذ نشوئها حتى اليوم اهتمامًا كبيرًا بمصر وبدورها البالغ الأهمية في معادلة الصراع العربي - الإسرائيلي وبقدرتها على التأثير في مجمل العلاقات العربية - الإسرائيلية، أكان ذلك في مرحلة الحرب بين الدولتين أم في مرحلة ما بعد توقيع اتفاق السلام مع مصر في عام 1979. ويرجع هذا الاهتمام إلى عاملَيْن أساسيَّيْن:

أوّلهما قوّة مصر الذاتية بوصفها دولة كبيرة ومتماسكة وذات طاقات عظيمة كامنة، تجعلها الدولة العربية الأقدر على الصمود أمام إسرائيل والتصدّي لها.

وثانيهما، دور مصر العربي والإقليمي المهمّ الذي مكّنها من تبوُّء صدارة العمل العربي المشترَك وقيادته فترة طويلة. وانطلاقًا من هاتين الحقيقتين، وإدراكًا منها أن مصر تمتلك «مفتاح» المنطقة العربية إلى حدّ بعيد، وهي ترى أن اتفاق كامب ديفيد أنهى الصراع بينها وبين مصر، فإنها تعتقد أن الصراع دخل طورًا جديدًا واتّخذ صورة جديدة مغايرةً لما كان عليه. فبعد توقيع اتفاق كامب ديفيد، تمسّكت إسرائيل بمنطلقاتها الأساسية بشأن الصراع العربي - الإسرائيلي، واستمرّت في صراعها مع مصر على جملة واسعة من القضايا التي أحرزت فيها منجزات مهمّة لمصلحتها، وفي مقدّمها التقليل من مكانة مصر، وتهميش دورها العربي والإقليمي، وتقليص تأثيرها في تطوّر الحوادث في المنطقة، وفرض الأجندة الإسرائيلية - الأميركية عليها في ما يخصّ قضايا الصراع الأساسية بصورة عامة والقضية الفلسطينية بصورة خاصّة، ولا سيما في النصف الثاني من فترة حكم مبارك. وممّا ساعد إسرائيل في تحقيق أهدافها

(10) انظر إلى دراسة: دافيد فريدمان وأفرايم أسكولاي، «انعكاسات أحداث الربيع العربي في مجال السلاح غير التقليدي،» في: يوئيل جوجانسكي ومارك هلر، محرران، **سنة للربيع العربي: انعكاسات إقليمية ودولية** (تل أبيب: معهد أبحاث الأمن القومي، 2012).

وجود نظام حكم في مصر يقوم على الاستبداد والفساد ويسعى إلى توريث السلطة مثل كثير من أنظمة الحكم في الدول العربية.

أثّر انتصار ثورة 25 كانون الثاني/ يناير2011 وإسقاط نظام الاستبداد والفساد في وضع إسرائيل الجيوستراتيجي في المنطقة، ووضع أمام استراتيجيتها المعادية لمصر والدول العربية تحدّيات ومخاطر جديدة. إذ فقدت إسرائيل أهمّ حلفائها في العقود الأخيرة، وهو الذي قدّم لها خدمات جمّة وصفها المسؤولون الإسرائيليون بأنها لا تقدّر بثمن[11]. وحدث تطوران مهمّان للغاية كانت إسرائيل تخشى حدوثهما لما يحملان من تأثيرات استراتيجية في مصير مصر والمنطقة: **الأول** هو الشروع في تأسيس نظام ديمقراطي في مصر، والمضي قدمًا في تعزيزه على الرغم من الصعوبات التي تواجهه. **والثاني** هو وصول الإسلام السياسي الذي يحمل مشروعًا معاديًا لإسرائيل، إلى سدّة الحكم في مصر عن طريق صناديق الاقتراع.

غيّرت ثورة 25 كانون الثاني/ يناير المصرية، ولا سيما بعد انتخاب محمد مرسي رئيسًا لمصر، طبيعة العلاقات ونوعيتها، ووضعت حدًّا للشراكة الاستراتيجية بين الدولتين، وحرّرت الإرادة الوطنية المصرية من تبعيتها للأجندة الإسرائيلية - الأميركية في المنطقة بصورة عامة، وفي القضية الفلسطينية بصورة خاصّة. وعلى الرغم من صعوبة أوضاعها الاقتصادية، وصعوبة مرحلة عملية التأسيس لنظام ديمقراطي وما يرافقها من صراعات داخلية شديدة، شرعت مصر في استعادة مكانتها ودورها في المنطقة، مع ما فيهما من تعارض وتناقض مع دور إسرائيل وسياستها العدوانية. ومن الواضح أن أشدّ ما يقلق إسرائيل هو الاتجاه الاستراتيجي الذي اتخذته وتتّخذه مصر بعد الثورة في علاقاتها بإسرائيل، لكن من دون التقليل من قلق إسرائيل في تأثير الثورة في نوعية العلاقات بين الدولتين في الوقت الحالي والمدى القريب. فإسرائيل تدرك أن

---

(11) للمزيد من المعلومات في شأن أهمية نظام مبارك لإسرائيل وانفراد إسرائيل في الدفاع عنه، انظر: محارب، «إسرائيل والثورة المصرية».

الدور المصري بعد الثورة، ومـــدى تأثيره وفاعليته في قضايا الصراع والخلاف مع إسرائيل، مرتبطان بعوامل كثيرة، تأتي في رأسها قوة مصر الذاتية في مختلف المجالات، ونوعية علاقاتها العربيــة والإقليمية والدولية، وموازين القوى بينها وبين إسرائيل.

انطلاقًا من هذا الإدراك، أولت إســرائيل ومصر اهتمامًــا كبيرًا في ما بعد الثورة وتأثير سياساتها وانعكاسها على إسرائيل في المديين القريب والبعيد في جملة من القضايا، وفي مقدّمها: طبيعة العلاقات الثنائية بين الدولتين، ومستقبل اتفاق السلام، وتأثير التغيرات مصر في سياسة إسرائيل تجاه القضية الفلسطينية بملفّاتها المختلفة، وفي ميزان القوى في المنطقة وفي الأمن القومي الإسرائيلي ووضع إســرائيل العســكري، وفي حجم الجيش الإســرائيلي ومدى استعداده لإمكانية المواجهة العسكرية مع مصر في حال تدهور العلاقات بين الدولتين.

1 – العلاقات الثنائية ومصير اتفاق السلام

هناك إجماع في إسرائيل على الأهمية القصوى لاتفاق السلام بين إسرائيل ومصر بالنسبة إلى أمن إســرائيل القومي ووضعها الاســتراتيجي في المنطقة، وعلى أنه ينبغي لإســرائيل بذل أقصى الجهد من أجــل الحفاظ عليها. وهناك أيضًا إجماع على أن مصر ما بعد الثورة، خصوصًا بعد انتخاب محمد مرســي رئيسًا لها، وضعت حدًا لطبيعة العلاقات السابقة التي كانت بين إسرائيل ونظام مبارك، وأنها غيّرت نوعية هذه العلاقات وطبيعتها تغييرًا كبيرًا. وتحاول إسرائيل استقراء مدى تأثير إقامة نظام ديمقراطي في مصر ووصول «الإخوان المسلمين» إلى ســدّة الحكم من خلال صناديق الاقتراع في مستقبل العلاقات المصرية – الإســرائيلية في الأمدية كلها، القريب منها والمتوســط والبعيد. وتحاول أيضًا استقراء التغيير في السياسة المصرية: هل ســيقتصر على تغيير نوعية العلاقات في ظلّ الالتزام باتفاق كامب ديفيد أم أن هذا التغيير سيشــمل المطالبة بإجراء تعديلات فيه، أم أن مصر ســتعمل على إلغاء الاتفاق على المديين المتوســط والبعيد؟

يستبعد معظم الباحثين والمتخصصين الإسرائيليين إقدام مصر في المدى القريب على إلغاء اتفاق كامب ديفيد، لأسباب براغماتية تعود إلى حسابات موازين القوى والعلاقات بالولايات المتحدة والدول الغربية، وإلى انعكاسات مثل هذا القرار على وضع مصر الاقتصادي. وأشار أكثر من باحث ومتخصص إسرائيلي إلى أن الحفاظ على علاقات مستقرّة بين مصر وإسرائيل هو أمر حيوي لمصر، ولا سيما لاقتصادها؛ إذ هناك أربعة قطاعات مهمة وواسعة في الاقتصاد المصري على علاقة مباشرة وغير مباشرة باستقرار العلاقات مع إسرائيل وعدم حدوث مواجهة عسكرية، وهي: السياحة والنفط والغاز وقناة السويس والمساعدات الاقتصادية والعسكرية الأميركية(12).

لكن من الملاحظ أن هناك قلقًا إسرائيليًا على مصير اتفاق كامب ديفيد على المدى البعيد؛ حيث هزّ الربيع العربي الكثير من المسلّمات لدى الإسرائيليين بشأن مصر والمنطقة العربية. وممّا زاد من قلق الإسرائيليين على مصير الاتفاق واقع جديد: ففي حين أن مصير اتفاقات السلام بين إسرائيل وجيرانها ارتبطت في الماضي بإرادة الحكام فحسب، كما يؤكّد المتخصصون الإسرائيليون، ظهر بعد الربيع العربي عامل جديد ذو تأثير كبير في هذه الاتفاقات، وهو الشارع العربي أو الرأي العام العربي الذي تحرّر من نظام الاستبداد. وهناك خشية في إسرائيل من أن يقود تأثير الرأي العام المصري المرافِق لوصول الإخوان المسلمين إلى سدّة الحكم في مصر، وهم الذين يحملون مشروعًا معاديًا في الأصل لإسرائيل، إلى المطالبة الجدية بتعديل اتفاق كامب ديفيد أو إلغائه كليةً على المدى البعيد، عندما تصبح مصر في وضع قوي يسمح لها بذلك(13).

---

(12) انظر مثلًا: غيورا آيلاند، «الاضطرابات في الشرق الأوسط وأمن إسرائيل،» **عدكان إستراتيجي**، السنة 14، العدد 2 (تموز/ يوليو 2011). وانظر أيضًا: يتسحاق غال، «المصلحة المصرية تتطلب استقرار العلاقات مع إسرائيل،» **تسومت هامزرح هاتيخون**، السنة 1، العدد 2 (6 آذار/ مارس 2011)، موقع موشي ديان لدراسات الشرق الأوسط، <http://www.tau.ac.il/dayancenter/framepub.htm>.

(13) للمزيد من التفاصيل، انظر: عوديد عيران، «مستقبل اتفاقيات إسرائيل مع جاراته،» **عدكان إستراتيجي**، السنة 15، العدد 1 (نيسان/ أبريل 2012).

كان الأمر الأهمّ بالنسبة إلى إسرائيل في ما يخصّ اتفاق كامب ديفيد أنه أخرج مصر من حلبة الصراع العسكري معها، ومكّنها من الافتراض طوال العقود الماضية أنه لن تحدث أي مواجهة عسكرية مع مصر في أي حال من الأحوال، حتى وإن شنّت إسرائيل حربًا وعمليات عسكرية واسعة ضد هذا الطرف العربي أو ذاك. وبناء على هذه الفرضية، أكّدت المؤسّسة العسكرية الإسرائيلية طوال العقود الماضية أنه لن تكون هناك مواجهة عسكرية بين مصر وإسرائيل ما لم يحدث «تحوّل استراتيجي» في مصر[14]. والسؤال الأهمّ الذي تحاول إسرائيل الإجابة عنه هو: هل حصل هذا «التحوّل الاستراتيجي» في مصر بعد الثورة؟

يتّفق المحلّلون الإسرائيليون على أن «التغيير الاستراتيجي» في مصر تجاه إسرائيل عملية طويلة تستغرق أعوامًا، وليس أمرًا يحدث دفعة واحدة، ما يعطي إسرائيل الوقت الملائم للاستعداد له[15]. والسؤال الذي تحاول إسرائيل استقراء الإجابة عنه هو: هل بدأ فعلًا في مصر «التحول الاستراتيجي» الذي يملي عليها إجراء تغيير في استراتيجيتها العسكرية وزيادة ميزانيتها الأمنية وزيادة حجم الجيش الإسرائيلي برًا وجوًا وبحرًا في الأفراد والعتاد والذخيرة[16]؟ ويدعو العديد من المتخصصين الإسرائيليين إلى متابعة مسألة «التغيير الاستراتيجي» في مصر وفحصها بدقّة وعن كثب لتقوم إسرائيل بالاستعداد لمواجهته في الوقت الملائم.

2 - الوضع في سيناء

الوضع في سيناء ذو أهمية كبيرة بالنسبة إلى كلّ من مصر وإسرائيل، إذ يمثل خطّ احتكاك مباشر بين الدولتين، وتتأثّر به العلاقات الثنائية وتؤثّر فيه. كما أنه يكشف القيود التي فرضها اتفاق كامب ديفيد على السيادة المصرية

(14) آيلاند، «الاضطرابات في الشرق الأوسط».
(15) آيلاند، «الاضطرابات في الشرق الأوسط».
(16) آيلاند، «الاضطرابات في الشرق الأوسط».

في سـيناء. وتواجه مصر منذ أعوام مشكلة كبيرة في بسـط نفوذها على وسط سيناء وشمالها. وتعود هذه المشكلة جزئيًا إلى سياسة الإهمال والتهميش التي مارستها الدولة تحت حكم نظام مبارك ضد مواطنيها في سيناء، وأدّى بقسم كبير منهم إلى إدارة ظهره للنظام المصري ومؤسّساته، وإلى ظهور مجموعات كثيرة مسلّحة وغير مسلّحة، تعمل ضد النظام المصري من ناحية، وضد إسرائيل من ناحية أخرى. فهي تقوم بتهريب السـلاح إلى المقاومة في قطاع غزة، وتهريب المهاجرين السـرّيين الأفارقة إلى إسرائيل. أمّا الجزء الآخر من المشكلة فيعود إلى الملحق العسكري لاتفاق كامب ديفيد، إذ يمنع وجود الجيش المصري في وسط سيناء وشـمالها، ويقصره على وجود رمزي فحسب، الأمر الذي حدّ من قدرة الدولة المصرية على استعمال الجيش في مواجهة المجموعات المسلحة، ونظام مبارك كان يركّز على أسلوب القمع في هذه المواجهة.

في أثناء ثورة 25 كانون الثاني/ يناير وبعدها، تقلّص نفوذ الدولة في سيناء وازداد نشاط المجموعات المسلّحة في مختلف المستويات. وعارضت إسرائيل إجراء تعديلات في الملحق العسـكري لاتفاق كامب ديفيد، أو إدخال الجيش المصري مـا يحتاج إليه من قـوات ومعدّات عسـكرية لمواجهة المجموعات المسـلّحة من دون الموافقة الإسـرائيلية الرسمية المسـبقة. وبدا هذا الموقف الإسـرائيلي ضعيفًا ولا يتماشـى مع التغيرات في مصر ولا مع المسـتجدّات في سـيناء التي لم يتوقّعها اتفاق كامب ديفيد، ولا سيما إن إسرائيل دأبت على الشـكوى من عدم قيام مصر بمواجهة المجموعات المسلّحة، وعدم مكافحتها تهريب السـلاح إلى قطاع غزة؛ ورفضت في الوقت نفسـه إجراء تعديلات في الملحق العسـكري لاتفاق كامب ديفيد لتتلاءم مع المتطلّبات الأمنية المصرية الداخلية، وتمسكت بأن يكون دخول القوات المصرية إلى وسط سيناء وشمالها محدودًا من حيث الأفراد والعتاد والفترة الزمنيـة. ويبدو أن نوعية هذه العلاقة كانت تتلاءم مـع نظام مبارك ولا تتـلاءم مع النظام الجديـد؛ إذ أدخلت مصر ما تحتـاج إليه من قوات الجيـش المصري إلى سـيناء لمكافحة المجموعات المسـلّحة من دون الطلب من إسرائيل. ودعا الدبلوماسـي الإسرائيلي السابق والباحث فـي معهد دراسـات الأمن القومي فـي جامعة تل أبيـب الحكومة

الإســـرائيلية إلى الاســـتجابة لإجراء تعديلات إذا طلبت مصـــر ذلك، «وكانت التعديلات المطلوبة معقولة». فوفق ما ذكر عيـــران، فإن هدف هذه التعديلات هو تمكين مصر من مواجهة المجموعات المســـلّحة ومكافحة تهريب السلاح إلى قطاع غزة، والحفاظ على القانون والنظام وليس محاربة إســـرائيل. كما أن إعادة إقرار مصر اتفاق السلام، تحت حكم «الإخوان المسلمين»، بعد استجابة إسرائيل للتعديلات المطلوبة، لها مردودها السياسي المهمّ[17].

3 - إسرائيل والثورة السورية

كان الموقف الإسرائيلي من النظام السوري ومن الثورة السورية المطالبة بإسقاطه مركّبًا ومعقّدًا، وتتنازعه عوامل عديدة مختلفة ومتضاربة، يدفع بعضها نحو إســـقاطه في حين يدفع بعضها الآخر عكس ذلـــك، على خلاف الموقف الواضح والداعم لنظام مبارك والمعارض لإســـقاطه بشـــدّة. ومن أهمّ العوامل التي تدفع الموقف الإسرائيلي نحو تحبيذ إسقاط النظام السوري نذكر ما يلي:

- التحالف الذي أقامه النظام الســـوري مع إيـــران و«حزب الله» وبعض التنظيمـــات الفلســـطينية، والذي أصبـــح محـــورًا مهمًا في مناهضة السياســـة الإســـرائيلية - الأميركية في المنطقة في ما يخصّ كلًّا من الملفّات: الســـوري واللبناني والفلســـطيني والملفّ النووي الإيراني. وترى إســـرائيل أن ســـقوط النظام السوري ســـينهي المحور الإيراني- الســـوري المناهض لسياساتها في المنطقة، في مرحلة مهمّة وحسّاســـة في الصراع بشأن الملف النووي الإيراني، ويغيّر طبيعة علاقات سورية مع حزب الله، ويفكّ التحالف القائم بينهما، وهو ما يقود إلى إضعاف «حزب الله».

- تمسّك النظام الســـوري بموقفه المناهض لشروط السلام الإسرائيلية - الأميركية، وإصراره على انســـحاب إســـرائيل من الجولان السوري إلى حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967.

(17) عيران، «مستقبل اتفاقيات إسرائيل».

على الرغم من أن إسرائيل تتّخذ النظام السوري عدوًا لها، فإن هناك عوامل مهمّة تدفع الموقف الإسرائيلي نحو تحبيذ بقاء النظام السوري اعتقادًا منها أن سيناريو بقائه في الحكم هو الأقل سوءًا بالنسبة إليها. فمن خبرتها بالنظام السوري في العقود الماضية، تراه عدوًا مريحًا يمكن ردعه من ناحية، والتوصّل معه إلى تفاهمات مهمّة من ناحية أخرى، خصوصًا منذ توقيعه اتفاق فصل القوات ووقف إطلاق النار مع إسرائيل في عام 1974. ومن هذه الأسباب نذكر ما يلي:

- احترام النظام السوري منذ عام 1974 اتفاق وقف إطلاق النار على الجبهة السورية، وعدم سماحه لجيشه أو للمقاومة بإطلاق رصاصة واحدة على قوات الاحتلال الإسرائيلي في الجولان.

- اتخاذ النظام السوري قرارًا تاريخيًا مؤداه أن السلام مع إسرائيل هو خياره الاستراتيجي، وأن مسألة استعادة الجولان السوري المحتلّ تعالَج بالطرائق السلمية وبالمفاوضات غير المباشرة مع إسرائيل، وذلك منذ نهاية البحث عن «التوازن الاستراتيجي» مع إسرائيل وبدء مفاوضات مدريد.

- إجراء النظام السوري مفاوضات جدية وطويلة مع إسرائيل في تسعينيات القرن الماضي بوساطة أميركية، وفي عامَيْ 2007 و2008 بوساطة تركية، إلى استعداده لتوقيع اتفاق سلام مع إسرائيل وإقامة علاقات طبيعية معها في مختلف المجالات في مقابل استعادة الجولان المحتل[18].

- إن التجربة في العقود الماضية أثبتت أن في إمكان إسرائيل التوصّل إلى تفاهمات مهمّة مع النظام السوري، من خلال الاتّصال المباشر به، على أرضية المصالح المشتركة في القضايا العربية الأكثر حساسية، حتى وإنْ كانت تتناقض مع مواقف النظام السوري العلنية الرسمية[19].

---

(18) للمزيد انظر: أوري سجي، **اليد التي تجمدت** (هياد شكفآه) (تل أبيب: مسكال ويديعوت أحرونوت، 2011).

(19) للمزيد من التفاصيل في شأن هذا الموضوع وفي شأن اجتماع رفعت الأسد (شقيق الرئيس السوري السابق حافظ الأسد ورجل سورية القوي في عقد السبعينيات وبداية الثمانينيات) سرًا في كانون =

تنازعت العوامل المذكورة أعلاه التأثير في الموقف الإسرائيلي تجاه الثورة في سورية. وبدا واضحًا، على الرغم من الخطاب اللفظي لقادة إسرائيل، وهو الخطاب الذي يتّسم في كثير من الأحيان بالمناورات والتخبط، أن الموقف الإسرائيلي فضّل عدم استجابة النظام السوري لمطالب الثورة السورية المنادية بالحرية والديمقراطية، إلى لجوئه إلى الحل العسكري القمعي، لأن إسرائيل ترى أن إقامة نظام ديمقراطي في سورية يمثّل تغييرًا استراتيجيًا فيها وله تأثيره المهم في المنطقة، ويحمل إمكان النهوض بها وتعزيز قدراتها ومكانتها ودورها في المنطقة على المديين المتوسط والبعيد، وهو ما يزيد من قدراتها في مواجهة إسرائيل. وفضّلت إسرائيل، وتفضّل، إدامة الصراع في سورية واستمراره أطول فترة ممكنة من أجل استنزاف الدولة والشعب وطرفيْ الصراع - النظام والثورة.

يطرح المتخصصون الإسرائيليون سيناريوات عدة لمستقبل سورية وما قد يحمله من تأثير في إسرائيل والمنطقة، وأهمّ هذه السيناريوات[20]:

- تمكّن نظام بشّار الأسد، بعد جهد طويل ومرير وممارسة البطش والقمع، من البقاء في الحكم لأعوام. ويؤكّد غيورا آيلاند أن هناك تأييدًا لهذا السيناريو في أروقة متّخذي القرار في إسرائيل لأنه الأقلّ سوءًا كما يدّعي. وإذا بقي بشّار الأسد في الحكم، فإنه سيبذل كلّ جهده لتوطيد حكمه في الداخل والحصول على الشرعية الدولية في الخارج. وفي هذه الظروف سيكون ضعيفًا جدًا ولن يفكّر في المواجهة مع إسرائيل، وقد يخفّف من دعمه لـ «حزب الله».

- إسقاط النظام السوري ودخول سورية في حالة من الفوضى والصراع الداخلي. وهذا السيناريو سيضعف سورية ويقلّل من خطرها العسكري على

= الأول/ ديسمبر 1981، مع وزير الدفاع الإسرائيلي أريئيل شارون من أجل التفاهم بشأن أهداف الحرب على قوات منظمة التحرير الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية التي كان يخطط شنها في عام 1982، انظر: «الموقف الإسرائيلي من الثورة السورية ومستجداته،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 26 حزيران/ يونيو 2012. <http://dohainstitute.org/release/79d8a65c-1c6a-4f6a-a547-daf42f0c1c71>.

(20) آيلاند، «الاضطرابات في الشرق الأوسط».

إسرائيل، لكنّه في الوقت نفسه سيضع حدًا لاتفاق وقف إطلاق النار بين سورية وإسرائيل؛ إذ من المرجح أن تقوم بعض المجموعات المسلّحة بهجمات على الجيش الإسرائيلي في الجولان السوري المحتلّ وتفتح جبهة مع إسرائيل تستقطب شيئًا فشيئًا المزيد من المجموعات المسلّحة، مستغلّة الفوضى وعدم وجود حكم مركزي قوي في سورية.

- وصول الإسلاميين إلى السلطة من خلال صناديق الاقتراع بعد إسقاط النظام، وفي هذه الحالة ستتحالف سورية مع تركيا وستكون سورية أكثر عداءً لإسرائيل.

- إقامة نظام ديمقراطي يتمخّض عنه انتخاب الفئات والأحزاب ذات التوجّه السياسي العام نحو الغرب. وفي مثل هذه الحالة، من المرجح ألّا يتّخذ الحكم الجديد في البداية على الأقل، موقفًا عدائيًا تجاه إسرائيل، من أجل تثبيت الحكم. ومن المرجّح أن يشجّع وجود هذا النظام الدول الغربية في ممارسة الضغط على إسرائيل لإعادة الجولان السوري المحتلّ إلى سورية في إطار اتفاق سلام بين إسرائيل وسورية[21].

خاتمة

هزّ الربيع العربي العديد من الفرضيات والمسلّمات الأساسية المغلوطة التي كانت سائدة في إسرائيل، ولدى كثيرين في المنطقة والعالم بشأن «طبيعة» الإنسان العربي وتقبّله الخضوع للظلم والخنوع لأنظمة الاستبداد، وبشأن استقرار حكم أنظمة الاستبداد والفساد واستمرارهما في الدول العربية. وفي الوقت نفسه، أظهر الربيع العربي الطاقات الكبيرة الكامنة في الشعوب العربية، وأعاد التقدير إلى الرأي العام العربي والشارع العربي والجماهير العربية لناحية قدرتها على التأثير في تطوّر المجريات في المنطقة. وما انفكّت الثورات العربية منذ انطلاقها تثير قلقًا عميقًا في إسرائيل، لما تحمله من عوامل مهمّة مؤثّرة من شأنها إذا تحقّقت، أو تحقّق بعضها، أن تُضعف من عوامل قوّة إسرائيل

(21) آيلاند، «الاضطرابات في الشرق الأوسط».

من ناحيـــة، وأنْ تعزّز عوامل قوة الدول العربية مـــنْ ناحية أخرى. فعلاوة على إسقاط العديد من أنظمة الاستبداد والفساد، وفي مقدّمها خسارة إسرائيل نظام مبارك- حليفها الاستراتيجي الأفضل في العقدين الأخيرين - هناك قلق حقيقي في إسرائيل من إمكان نجاح الثورات العربية في تأسيس أنظمة حكم ديمقراطية متينة في الأعوام المقبلة في العديد من الدول العربية، ولا سيما في مصر، ومن وصول قوى وأحزاب سياسـية إلى سـدّة الحكم في الدول العربية من خلال صناديق الاقتراع، تحمل مشـروعًا معاديًا لإسـرائيل ولسياسـاتها في المنطقة وتسعى إلى تغيير طبيعة العلاقات معها والتصدّي لها ولسياساتها العدوانية تجاه الشعب الفلسطيني والدول العربية. وتخشى إسـرائيل أن يقود ذلك إلى تعزيز العمل العربي المشـترَك، في القضية الفلسطينية خصوصًا، وأن يساهم في خلق الأوضاع الملائمة لإعادة الوحدة الوطنية الفلسـطينية، وإلى تبنّي الدول العربية استراتيجيا جديدة تجاه إسـرائيل لعزلها إقليميًا ودوليًا، ما قد يؤدّي إلى تراجع علاقات إسـرائيل بحلفائها، إذا اسـتمرّت في سياسة الاسـتيطان في المناطق الفلسطينية المحتلّة وفي البطش بالشعب الفلسطيني.

تعقيب

هاني المصري

تشير الدراسة المهمة التي قدّمها محمود محارب بشكل جيد إلى عوامل الاهتمام الإسرائيلي بالربيع العربي ومنطلقاته، والتغيير في مصر وتأثيره في العلاقات الثنائية، ومصير اتفاق السلام والوضع في سيناء، وما يجري في سورية والعوامل التي تدفع الموقف الإسرائيلي باتجاه تحبيذ إسقاط النظام السوري، وتلك التي تجعله أقل السيناريوات سوءًا.

الثغرة الواضحة في الدراسة أنها تبالغ في العوامل والمظاهر والاحتمالات الإيجابية التي رافقت التغييرات والثورات العربية، وتقلل من أهمية العوامل والمظاهر والاحتمالات السلبية. فما يجري هو ثورات وتغييرات تاريخية تحمل من الوعود والفرص والآمال الشيء الكثير، لكنها تترافق مع مؤامرات وتدخّلات ونواقص تجعل المخاطر كبيرة، بحيث يمكن ألّا تتحقق أهداف الثورات أو أن تتحقق جزئيًا، أو أن تنحرف تحت تأثير عوامل وظروف ومعطيات لا يمكن إسقاطها من الحسبان.

في السياق عينه، أظهرت الدراسة المخاوف الإسرائيلية من الثورات العربية، ولم تعطِ الآمال الإسرائيلية منها الاهتمام الواجب. فما يجري في المنطقة شر لإسرائيل، لكن يمكن تحويله إلى خير، أو إلى شر أقل سوءًا، خصوصًا إذا استطاعت إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية إقامة حلف مع الدول العربية التقليدية والحكام الجدد، خصوصًا في مصر، ومع جماعة الإخوان المسلمين

لاستكمال تحويلها إلى إسلام معتدل، وتوظيفها ضد الإسلام المتطرف، وفي المعركة ضد إيران وسورية وحزب الله وتحالف هؤلاء مع روسيا والصين.

ترى إسرائيل في محصلة موقفها من المتغيرات في المنطقة العربية المخاطرَ وتستعد لها، كما أنها ترى الفرص وتسعى إلى قطف ثمارها. كما أنها حاولت توظيف الثورات والتغييرات لمصلحتها من خلال القول إنها أثبتت أن المنطقة العربية منطقة رمال متحركة لا يوجد ثابت فيها، لا الشعوب ولا البلدان ولا الحكام، وذلك لتبرير عدم قبولها تسوية في السابق تتضمن الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية المكرسة في القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، ورفض أي تسوية في هذه المرحلة أو في المستقبل.

فما جرى في المنطقة العربية، وتحديدًا في مصر (الدولة المحورية في المنطقة)، مفتوح على احتمالات عدة لا على احتمال واحد؛ فهناك نجاح الثورات وتحقيق أهدافها بإقامة أنظمة ديمقراطية واستقلال وطني وعدالة اجتماعية، وهناك انتكاسة الثورة وهزيمتها أو تحقيق نجاحات محدودة وليست حاسمة؛ إذ يمكن ألّا تنجح الثورة المصرية في تحقيق أهدافها (عيش [خبز]، حرية، كرامة، استقلال وطني) كما تدل الأزمة العميقة التي لا تزال تمر بها على الرغم من مرور حوالى عامين على اندلاعها، وما يمكن أن يعنيه ذلك من غرق في صراعات داخلية بين الإسلام السياسي والتيار المدني. فقد تدخل مصر في نفق مظلم لفترة طويلة، تجعلها غير قادرة على إثارة المشكلات في وجه إسرائيل، بل تبقيها تحت رحمتها ورحمة المساعدات الأميركية والدولية التي لا تقدَّم من دون شروط، والاستجابة لهذه الشروط تمنع الثورات من استكمال أهدافها، وهو ما قد يؤدي إلى إجهاضها. ويعزز ذلك ما أشارت إليه دراسة محارب في شأن ملفات مصرية عدة مهمّة تؤثر إسرائيل فيها، مثل: النفط وقناة السويس والسياحة والمساعدات الأميركية ومعاهدة السلام وسيناء والصراع العربي - الإسرائيلي، خصوصًا الفلسطيني - الإسرائيلي، وانعكاساته على العلاقات المصرية - الإسرائيلية.

الديمقراطية لم تتحقق في مصر حتى الآن، على الرغم من سقوط حسني

مبارك وإجـراء انتخابات برلمانية ورئاسـية، فالانتخابات وحدها لا تسـاوي الديمقراطية، مع أنه لا ديمقراطية بلا انتخابات.

قد تنتصر في مصر ديمقراطية مشـوّهة، شـكلية، لا تغيّر من طبيعة النظام ومرتكزاته وأهدافه الأساسـية وطابعه الاجتماعي الاقتصادي، وإنما تسـتبدل بنخبة حاكمة نخبة أخرى، تسـير في سياساتها الأساسـية على سياسات النظام السابق.

يدل على ذلك ما يجري حاليًا من أزمة في مصر أحد عناوينها الأساسـية الخلاف في شـأن الدسـتور، حيث إن الرئيس المصـري - مدعومًا بجماعة الإخوان المسلمين والسـلفيين - يريد فرض دكتاتورية جديدة من خلال إقرار دسـتور غير توافقي، بحجة أنه يمثّل الأغلبية، متجاهلًا أن الدسـتور يجب أن يمثّل الجميع وليس الأغلبية فحسب، كما أن الأغلبية مهما كبُرت لا تستطيع أن تمس مجموعة من القيم والأهداف والأساسـيات التي من دونها لا يوجد نظام ديمقراطي.

على سـبيل المثال، يشـار إلى أن حقوق الإنسـان وحرياته الأساسـية والمسـاواة بين المواطنين وسـيادة القانون ومبدأ تداول السـلطة واسـتقلال السـلطات، خصوصًا السـلطة القضائية وحرية الإعـلام والانتخابات الدورية المنتظمة على جميع القطاعات والمسـتويات، هذه كلهـا لا تخضع للأغلبية، لأن الأغلبيـة يمكن أن تفـرض حكمًا دكتاتوريًا مسـتبدًا فاسـدًا، ولا تحقق ديمقراطية إذا لم تعطِ الأقلية أو الأقليات حقوقها كاملة من دون نقصان، وعلى رأسها حقها المعارضة والعمل من أجل السـيطرة على الحكم بأشكال سلمية وديمقراطية.

يساعد في ظهور هذا الاحتمال الذي يشير إلى ارتداد الثورة وإجهاضها أو هزيمتها أن الإسلام السياسـي الصاعد في المنطقة بصورة عامة، ومصر بصورة خاصّة، غير معروف عنه إيمانه العميق بالديمقراطية، بل إنه يعاني تأثير إرث قديم كان فيه محافظًا رجعيًا مرتبطًا بأوثق العلاقات بالدول الإمبريالية والمحافظة في

المنطقة، ومعاديًا للقوى والاتجاهات القومية واليسارية والتقدمية والوطنية التي من دون التحالف معها لا يمكن بالأمس واليوم والمستقبل النهوض بالشعوب العربية، الأمر الذي يكبّله ويحد من قدرته، وربما يمنعه، من السير باتجاه التقدم والديمقراطية. ويضاف إلى ذلك أنه خاضع لتجاذب اتجاهات عدة داخله: منها ما يعطي الأهمية الواجبة للاستقلال الوطني والتخلص من التبعية، وبلورة برامج وطنية اقتصادية اجتماعية قادرة على النهوض في البلدان العربية، ومنها ما يريد إعادة إنتاج الدور القديم للإخوان المسلمين، وينجر إلى تحويل الصراع في المنطقة إلى صراع بين الإسلام المعتدل والإسلام المتطرف، بين السنّة والشيعة، بين العرب والفرس، ويرى الانتخابات عرسًا ليوم واحد، أو طريقًا للوصول إلى الحكم واللجوء إليها ما دام هذا الهدف تحقق.

نقطة أخرى أهملتها الدراسة هي أهمية الترابط بين الديمقراطية والاستقلال الوطني، خصوصًا عندما يجري الحديث عن طبيعة الصراع العربي - الإسرائيلي وخصائصه، وعلاقات الولايات المتحدة الأميركية بالمنطقة، وبإسرائيل، وبهذا الصراع الذي تنظر إليه نظرة خاصّة على اعتبار أن الحفاظ على أمن إسرائيل ودورها محوري وأساس من محاور السياسة الأميركية بإزاء العالم والمنطقة.

إن إهمال أهمية الاستقلال الوطني، وتفكيك أواصر التبعية، وتوفير حد كافٍ من العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، ومكافحة الفقر والفساد والبطالة والتخلف والتمييز، كل ذلك سيقود، في أحسن الأحوال، إلى ديمقراطية شكلية مشوّهة، قد تؤدي أو تغطي على تفتت طائفي ومذهبي على جميع المستويات والصعد، أكان في كل بلد عربي على حدة، أم على الصعيد العربي العام، وفي الإقليم.

إن ما جرى في العراق مثلًا، لناحية إضعافه وتقسيمه طائفيًا، مع حفاظه على إطار شكلي من الوحدة، ووقوعه في ما يشبه الحرب الأهلية، وإخراجه من دائرة التأثير في المنطقة لفترة طويلة مقبلة، ومحاولة تعميمه في المنطقة يجب أن يؤخذ في الحسبان، مع أنه ليس قدرًا، لكنه يبقى احتمالًا يجد من يدعمه ويغذيه، خصوصًا إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية.

نعم، ثمة تراجع في الدور الأميركي في المنطقة وفي العالم، لكن هناك محاولات لسد الفراغ بأدوار أخرى، تركية وإسرائيلية وإيرانية، وإبقاء العرب ميدانًا لصراع النفوذ والمصالح بين الأطراف الإقليمية والدولية من دون مشروع عربي واحد وموحَّد وموحِّد.

صحيح أن ما يجري في مصر مختلف كثيرًا عما جرى في العراق، لأن التغيير في العراق جاء بغزو خارجي عبر احتلال العراق، أما ما يجري في مصر و بلدان عدة في المنطقة هو ثورات يراد لها أن تنتهي إلى ما وصل إليه العراق. وإذا كانت الآمال في مصر أكبر لأسباب تاريخية وراهنة - لسنا في مجال الخوض فيها - فإن ما يجري في سورية مفتوح على احتمالات عدة، بعضها يجعل تكرار ما جرى في العراق ليس مجرد احتمال بعيد. وإذا كانت أوساط إسرائيلية تفضّل بقاء نظام الأسد الذي تعرفه من فترة طويلة، على أساس «أن شيطانًا تعرفه خير من شيطان لا تعرفه»، فإن هناك أوساطًا إسرائيلية أخرى تعجّل في سقوطه، لأنها تأمل: إمّا بوجود نظام صديق لإسرائيل لن يضغط عليها بعد قيامه من أجل تقديم شيء له، مثل الانسحاب من الجولان كما أشارت الدراسة مثار النقاش، مثلما لم تقدم صداقة نظام حسني مبارك و«المعتدلين العرب» أي تسوية مقبولة، أو حتى قبول مبادرة السلام العربية، وإنما أدت الصداقة مع إسرائيل إلى المزيد من تطرفها وفتح شهيتها للمزيد من التنازلات العربية؛ وإمّا بدخول سورية في دوامة الصراع الداخلي والفوضى اللذين سيخرجانها من دائرة التأثير والصراع مع إسرائيل، وربما إلى تقسيمها، والأمر يسمح لإسرائيل بزيادة نفوذها في سورية والمنطقة.

ثم إن الاحتمالات والعوامل التي تركز عليها الدراسة صحيحة من حيث الآمال والفرص، لكن هناك احتمالات وعوامل أخرى تمس المخاطر لم تعطها الاهتمام الواجب، بحسب اعتقادي؛ فعلى سبيل المثال، لا يمكن وصف الإسلام السياسي الصاعد في المنطقة بالراديكالي فحسب، على راديكاليته، بل يجب وضع هذه الكلمة بين قوسين، لأن الوصف الأقرب إليه بعد التعديلات والتغييرات هو الإسلام المعتدل، لأنه يحرص بشكل متزايد، خصوصًا بعد

انتصاره في بلدان عربية عدة، على تمييز نفسه من الإسلام المتطرف الذي يمثّله تنظيم القاعدة وأمثاله، وتمثّله إيـران وحلفاؤها، كما يحرص على الصداقة مع الولايات المتحدة الأميركية والدول الغربية، ويسعى إلى مراضاتها بصورة مبالغ فيها كثيرًا، ما يعكس عدم رؤيته الدوافع التي تحركها نحوه، والمخططات التي ترسمها للمنطقة وله.

لا يمكـن ألّا نرى صعـود جماعة الإخوان المسـلمين فـي المنطقة مع تحوّلات ملموسـة في نظرتهم وسياسـاتهم، بحيث ينتقلون رويـدًا رويدًا من اتجاه إلى آخر. لا أقول إنهم انتقلوا كليًا، أو من المحتم أن يسـتكملوا التحوّل من إسلام راديكالي يسعى أو يمكن أن يتطور حتى يحقق الحرية والديمقراطية والاستقلال إلى إسلام معتدل ومحافظ، يتعايش مع إسرائيل إلى أن يقضي الله أمرًا كان مفعولًا، بحجة أن مشـروعه إسلامي شـامل وليس عربيًا، وانتصاره حتمي. والدليل على هذا التحوّل تغيّر موقف جماعة الإخوان المسـلمين من إيران وسـورية وحزب الله والشـيعة، بحيث أصبح الخطر الإيراني والصفوي أكبر من خطر إسـرائيل عند بعضهم، أو كأنه خطرها عنـد بعضهم الآخر. كما أصبحت المراهنات على الولايات المتحدة الأميركية والسعي لعقد الاتفاقات السياسية والاقتصادية معها هما المسألة الجوهرية في سياسات الحكام الجدد، وهذا يجعـل الجانب البراغماتي يتقدم ويُنَحِّي الجانـب الأيديولوجي والديني والراديكالي.

الفصل الحادي عشر

المنظمات والحركات العابرة الحدود

حسن أبو هنية

مع بدء «الانتفاضات العربية» السلمية في تونس وانتقالها إلى مصر ثم ليبيا فاليمن، وصولًا إلى سورية والبحرين، ودخول البقية الباقية من الدول العربية آفاق «الحراك الشعبي»، وعلى الرغم من قطع مسارات سلمية الانتفاضات وعسكرتها لاحقًا، كما جرى في ليبيا وسورية واليمن بطرائق مختلفة، بشّر خبراء ومحللون بهزيمة أيديولوجية «تنظيم القاعدة» العنيفة وأفول براديم «السلفية الجهادية» المتشدد. إلّا أن السلفية الجهادية التي فوجئت بداية، كغيرها، بطوفان التغيير، كان لها رأي مختلف؛ إذ واجهت حالة «إعلان الوفاة» بظاهرة ميلاد «الأنصار».

توصلت الاستراتيجية الجديدة للسلفية الجهادية وعقلها المدبّر «القاعدة»، عقب الانتفاضات العربية، إلى تحوّلات ميدانية عميقة تمثّلت في زوال بعض الأنظمة «السلطوية» الدكتاتورية والدخول في أفق اللعبة «الديمقراطية» التعددية إلى خلاصة أساسية تنص على ضرورة التكيّف مع التحوّلات البنيوية عبر الانتقال من «النخبوية» إلى «الشعبوية»؛ فتنظيم القاعدة، بقيادته المركزية في باكستان وأفغانستان وفروعه المنتشرة في أرجاء العالم الإسلامي أدرك منذ بداية «الانتفاضات» العربية التغيّرات الموضوعية والفائدة الحيوية للتحوّلات من

خلال تأييدها وإسنادها والمشاركة في حراكاتها، ذلك أن راياتها «السوداء» باتت في وقت لاحق جزءًا من المشـهد العام، بل ادّعت أن مناوشة العدو «القريب» والصراع مـع العدو «البعيد» مهّدا للدخول في أفق «الثـورات» العربية؛ إذ يبدو أن الجاذبية النسـبية التي يتمتع بها تنظيم القاعدة فـي تجنيد أعضاء ومناصرين لا تقتصر على الطبيعة الأيديولوجية والخطاب الديني المعولم الذي ينشـط في ظروف الاسـتبداد والهيمنة، بل إنها تتجاوز المنظومة الأيديولوجية والخطابية بالاعتماد على وسـائل وتقنيات حداثية فـي إيصال رسـالته الجهادية النظرية وتحقيق اسـتراتيجياته العملية[1]. وأظهرت «القاعدة» قـدرة فائقة على التكيف والتطور مع التحديات والمتغيّـرات المختلفة، وتمكنت من ابتكار طرائق فريدة للحفاظ على وجودها وتطوير قدراتها الواقعية والافتراضية، على الرغم من كثافة الملاحقة الدولية التي تقودها الولايات المتحدة وحلفاؤها في إطار سياسات ما يسـمّى «الحرب على الإرهاب». ولعل قراءة النماذج التفسيرية التي ظهرت في عام 2009 لجهاديي الجيل الثالث تفضي إلى التعرف إلى مدى التطور والقدرة على إبداع وسائل وتقنيات مبتكرة. فالعامل المشترك هو الدخول في أفق الفضاء السيبيري والعوالم الافتراضية الذي نتج من الثورة الرقمية في سياقات العولمة. ومع دخول العالم العربي عصـر «الثورات» التي نـادت بالحرية والديمقراطية والتعددية والعدالة الاجتماعية، قدمت القاعـدة نموذجها الجديد بالانتقال من «النخبوية» إلى «الشعبوية».

أولًا: القاعدة والعولمة: تاريخية الأجيال

يرتبط تأسـيس تنظيم القاعدة بظاهرة العولمة ارتباطًا وثيقًا؛ حيث تزامنت إرهاصات النشأة والتكوين مع جملة من التحوّلات الأيديولوجية والاستراتيجية

---

(1) تتوافر مجموعة من الدراسات والأبحاث في شأن الجاذبية الأيديولوجية لتنظيم القاعدة، انظر على سـبيل المثال التقارير الأميركية التي تتحدث عن الصعوبات التي تواجهها السـعودية في «محاربة جاذبية أيديولوجيـة القاعدة»: «تقرير الخارجية عـن الإرهاب العالمي للعـام 2006: الفصل الخاص بالشرق الأوسـط» (تقرير، وزارة الخارجية الأميركية، مكتب منسق مكافحة الإرهاب، 30 نيسان/ أبريل 2007). <http://www.cdhrap.net/text/tqarer/alkarjeei/004/2006.htm>.

التي غيّرت طبيعة النظام الدولي. فالحركة السلفية الجهادية المعاصرة التي يُعتبر تنظيم القاعدة أحد تجلياتها المباشرة دشنت قطيعة مع الفكر الإسلامي الإصلاحي الذي تبلور في نهاية القرن الثامن عشر، وامتد حتى منتصف القرن العشرين، متشبعًا بأفكار راديكالية ثورية، وضعت في قلب أولوياتها «الجهاد»، كمفهوم ثوري يهدف إلى الانقلاب على مجمل الأوضاع والأطروحات الإصلاحية التي تطالب بتطبيق الشريعة تدريجًا بالاعتماد على منهج سلمي في الوصول إلى غاياتها وأهدافها. وانشغلت بمفهوم «الجهاد» كأيديولوجيا ثورية انقلابية بغية إطاحة الأنظمة «الجاهلية» التي تتحكم في مصائر العالَمين العربي والإسلامي، استنادًا إلى مبدأ «الحاكمية» الذي ينص على الكفر والردّة لدى الأنظمة، والدول الإسلامية المعاصرة التي تكوّنت عقب أفول المرحلة الاستعمارية، وقيام الدولة الوطنية المعاصرة التي تبنّت منهجًا يقوم على أساس الفكرة القومية، أو الديمقراطية الليبرالية، أو الاشتراكية اليسارية، أو على خليط من هذه الأيديولوجيات.

بدأ تنظيم القاعدة بالتبلور والتشكّل في نهاية عقد الثمانينيات من القرن العشرين مع بروز «**الجيل الأول**» في ظل نظام دولي بلغت معه الحرب الباردة أوجها بين قطبي الصراع العالمي الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي. وكانت أفغانستان أحد أهم حدود تخوم الصراع؛ حين اغتنمت الولايات المتحدة الفرصة لتقويض الاتحاد السوفياتي عبر أفغانستان، بالتحالف مع القوى العربية والإسلامية كما تقويض أركان المنظومة الاشتراكية. وساعدتها رغبة شديدة من لدن الأنظمة العربية والإسلامية في التخلص من الجهاديين المزعجين الذين استهوتهم أيديولوجيا قتال «العدو القريب». واستقطب الجهاد الأفغاني معظم رموز السلفية الجهادية، وفي مقدمها الشيخ عبد الله عزام الذي عمل على تأسيس «مكتب الخدمات» منذ وصوله إلى أفغانستان في عام 1984. وكان بن لادن والظواهري وبقية شيوخ السلفية الجهادية قد جاءوا إلى أفغانستان من مختلف أنحاء العالَمين العربي والإسلامي، وعملوا على تأسيس معسكرات خاصّة بهم. في هذا السياق، وضع الجيل الأول للقاعدة بزعامة بن لادن المبادئ الأساسية للتنظيم الذي

تبلور في عام 1988، متوفّرًا على هيكلية واضحة المعالم بإمارة بن لادن التي تمت من خلال بيعة الأعضاء، ووجود مجلس شورى ولجان متعددة، كاللجنة العسكرية والمالية والإدارية والمالية والإعلامية. وكان التنظيم مع الجيل الأول في حالة جدل دائم، ولم تكن أفكاره وأيديولوجيته قد استقرتا[2]، وكان بالغ السرية وليس له نشاط إعلامي مستقل.

مثّلت حرب الخليج الثانية (1991) منعطفًا حاسمًا في ظهور «**الجيل الثاني**» للقاعدة؛ إذ عقب خروج الاتحاد السوفياتي من أفغانستان في عام 1989 ثم انهياره وتفككه ودخول الجماعات الأفغانية في صراع مسلح، بدأ الأفغان العرب والأجانب يبحثون عن جبهات وملاذات جديدة وقتال عنيف خلال عقد التسعينيات، كما حدث في الجزائر وليبيا ومصر والشيشان والبوسنة وغيرها. واختار بعضهم البقاء إلى جانب أحد فصائل المجاهدين المتناحرة، واختار بعضهم الآخر أوروبا، خصوصًا بريطانيا التي أصبحت مركزًا إعلاميًا ولوجستيًا للحركات السلفية الجهادية في العالم، وباتت تُعرف بـ «لندنستان»[3]. وعاش هذا الجيل حلول العولمة التي تنطوي على هيمنة أميركية تقوم على مبدأ سيطرة الاقتصاد في حقل التنمية، ومبدأ سيطرة التقنية في حقل العلم، ومبدأ سيطرة الشبكة في حقل الاتصال[4]. ويبدو أن الفشل الذي أسفرت عنه عمليات الصدام مع الأنظمة المحلية، وعمليات العولمة القائمة على الهيمنة والسيطرة والاستتباع وبروز النظريات الاستشراقية والثقافوية، عمل على بلورة «الجيل الثاني» للقاعدة. ففي ظل التحوّلات الدولية والإقليمية والوطنية في منتصف

---

(2) في شأن تنظيم القاعدة، انظر: عبد الباري عطوان، **القاعدة: التنظيم السري** (بيروت: دار الساقي، 2007)؛ جيل كيبيل، **الفتنة: حروب في ديار المسلمين**، ترجمة نزار أورفلي (بيروت: دار الساقي، 2004)، وكميل الطويل، **القاعدة وأخواتها: قصة الجهاديين العرب** (بيروت: دار الساقي، 2007).

(3) في شأن هذه المرحلة، انظر: جيل كيبيل، **جهاد: انتشار وانحسار الإسلام السياسي**، ترجمة نبيل سعد، مراجعة أنور مغيث (القاهرة: دار العالم الثالث، 2005)، ورراي تاكيه ونيكولاس غفوسديف، **نشوء الإسلام السياسي الراديكالي وانهياره**، ترجمة حسان بستاني (بيروت: دار الساقي، 2005).

(4) طه عبد الرحمن، **روح الحداثة: المدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلامية** (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2006)، ص 79-81.

التسعينيات، تولّد لدى بعض قطاعات السلفية الجهادية اقتناع قوامه أن «العدو القريب» تمثّله الأنظمة العربية والإسلامية ليس بذاتها، وإنما بغيرها، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية وحلفاؤها من الإسرائيليين وعملائهم، وانتهت إلى نظرية جديدة تبلورت على يد أسامة بن لادن وأيمن الظواهري، وأسفرت في عام 1998 عن ولادة «الجبهة الإسلامية العالمية لقتال اليهود والصليبيين والأمريكان»[5]، وتبنّت استراتيجية أولوية قتال «العدو البعيد» التي نظّر لها الظواهري في كتابه **فرسان تحت راية النبي**[6]. وتعود أصول استراتيجية تدويل الجهاد والثورة إلى ثلاثة أوضاع: **الأول** محلي وطني يتمثّل في إغلاق الأنموذج السياسي وفشل وعود التحوّل الديمقراطي ورسوخ الاستبداد، **والثاني** إقليمي يتمثّل في عدم التوصل إلى سلام عادل وحقيقي في فلسطين، **والثالث** عالمي يتمثّل في انهيار الاتحاد السوفياتي وسيادة القطب الأميركي الواحد وحلول العولمة[7]. وكانت أولى ثمرات قيام الجبهة تفجيرات شرق أفريقيا في نيروبي ودار السلام، وفي هذه المرحلة لم يكن للإعلام داخل القاعدة حضور لافت، إلّا أنها مرحلة شكّلت إرهاصًا للدخول في حقل الشبكة بعد أن بدأت بالدخول إلى العالم العربي.

دشّنت حوادث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 ظهور «**الجيل الثالث**» للقاعدة؛ إذ إنها أسفرت عن قيام الولايات المتحدة باحتلال أفغانستان وإزاحة حكم طالبان، من خلال حشد تحالف دولي بغية القضاء على القاعدة وحرمانها من ملاذات آمنة. وأعلنت الولايات المتحدة سياستها الموسومة بـ «الحرب على الإرهاب». وعلى الرغم من الضربات التي تعرّض لها تنظيم القاعدة باغتيال عدد من قادتها الأيديولوجيين والعسكريين أمثال أسامة بن لادن وأنور العولقي وأبو مصعب الزرقاوي وأبو يحيى الليبي وعطية عبد الرحمن وأبو اليزيد

---

(5) «إعلان الحرب على أمريكا،» بيان صادر عن تنظيم القاعدة العالمي، أفغانستان، 1998.

(6) أيمن الظواهري، **فرسان تحت راية النبي**، كتاب نشر على حلقات في صحيفة **الشرق الأوسط**، كانون الأول/ ديسمبر 2001، ص 41.

(7) فرانسوا بورغا، **الإسلام السياسي في زمن القاعدة: إعادة أسلمة، تحديث، راديكالية**، ترجمة سحر سعيد (بيروت: شركة قدمس للنشر والتوزيع، 2006)، ص 60.

المصري وأبو حفص المصري وأبو الليث الليبي، واعتقال خالد شيخ محمد وأبو زبيدة ورمزي بن الشيبة وأبو الفرج الليبي... وغيرهم، فإن تنظيم القاعدة برهن عن قدرة فائقة على التكيف مع ظهور «الجيل الثالث» الذي بدا أكثر خطورة وابتكارًا؛ إذ دشن عولمة الحركة السلفية الجهادية، وتمكّن من إنشاء فروع إقليمية في مختلف القارات. وتزامن ظهور الجيل الثالث في العالم الواقعي مع ظهور «الجيل الأول» من الجهاديين في الفضاء السيبيري مع تنامي العولمة والثورة الاتصالية، إذ شكّل في عام 1969 مرحلة جديدة من مراحل التطور في القرن العشرين، بعد أن توصل علماء أميركيون إلى ابتكار شبكة «الإنترنت» في صيغتها الأولى (ARPA)، ومن ثم تحوّلها في عام 1983 إلى الاستخدام المدني بعد أن كانت مقتصرة على الاستخدام العسكري، وانطلاقها إلى العالم بشكل واسع في عام 1995. وتنامت شبكة الإنترنت في العالم على نحو مذهل بحيث أصبح عدد المستخدمين أكثر من مليار مستخدم، منهم في العالم العربي أكثر من 38 مليونًا منذ دخول الخدمة في أواخر التسعينيات[8].

يُعتبر تنظيم القاعدة من أكثر التنظيمات الراديكالية المسلحة في التاريخ المعاصر اهتمامًا بشبكة الإنترنت والمسألة الإعلامية؛ إذ أدرك منذ فترة مبكرة من تأسيسه الأهمية الاستثنائية للوسائط الاتصالية في إيصال رسالته السياسية ونشر أيديولوجيته السلفية الجهادية، بحيث أصبح مفهوم «الجهاد الإلكتروني»[9] راسخًا في أدبياته الإعلامية. وأشار الظواهري إلى أن العمل الإعلامي للقاعدة يتمتع بأهمية العمل العسكري، وقال في أحد لقاءاته: «أسأل الله أن يجزي العاملين في الإعلام الجهادي خير الجزاء... وأدعوهم لمزيد من الجهد والعطاء، وأحمد الله أن شهد الأعداء وفي خدمتهم الإمكانات الهائلة

---

(8) في شأن أن دخول الإنترنت إلى العالم العربي، انظر: ألبرشت هوفهاينز، «الإنترنت في العالم العربي: ملعب الليبرالية السياسية،» ترجمة محمد فتحي كلف، وجهات نظر، <http://www.weghatnazar.com/article/article_details.asp?id=802&issue_id=51>.

(9) ظهر هذا المصطلح في أواسط التسعينيات واستخدمه أول مرة طلاب يعيشون في الولايات المتحدة، انظر: ألبرشت هوفهاينز، «الإنترنت والديموقراطية في العالم الإسلامي،» <http://www.qantara.de/webcom/show_article.php?wc_c=499&wc_id=11&wc_p=1>.

ومؤسسات الإعلام الجبارة بهزيمتهم أمام الإمكانات الضئيلة للمجاهدين»[10]. واعترفت الولايات المتحدة بتفوّق القاعدة في حربها الإعلامية الإلكترونية، إذ تكاثرت المواقع والمنتديات الجهادية بشكل كبير ومذهل منذ أن أُعلن تأسيس «الجبهة العالمية لقتال اليهود والصليبيين» في عام 1998.

عملت السلفية الجهادية، وهي الفضاء الأيديولوجي لتنظيم القاعدة، على عولمة حركيتها وفاعليتها في سياق الاستجابة والرد على عولمة سياسة «الحرب على الإرهاب». وأظهرت قدرة فائقة على التكيف والنمو والتجدد بعد تعرضها لضربات عسكرية وأمنية أسفرت عن مقتل واعتقال عدد من قادتها البارزين في شتى أنحاء المعمورة، بعد دخول القوات الأميركية وقوات حلف الناتو إلى أفغانستان عقب هجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001. إلّا أن فقدان القاعدة ملاذها الآمن ومركزيتها في أفغانستان عمل على إحياء الجدل بين منظّريها في شأن موضوعة مركزية التنظيم الذي كان يدافع عنه أبو بكر الناجي في كتابه **إدارة التوحش... أخطر مرحلة ستمر بها الأمة**[11]، ولا مركزيته مع أبو مصعب السوري في كتابه **دعوة المقاومة الإسلامية العالمية**[12].

يبدو أن تنظيم القاعدة زاوج بين الأطروحتين؛ إذ سرعان ما تبنّى استراتيجية تعدد الملاذات، وبدأ بإنشاء فروع متعددة ذات مستويات عديدة، أهمها:

المستوى الأول مناطق أفغانستان، تمثّلها حركة طالبان بقيادة الملا محمد عمر وقاعدة الجهاد بقيادة أسامة بن لادن. باكستان، تمثّلها حركة طالبان الباكستانية بقيادة حكيم الله محسود. والعراق، تمثّلها دولة العراق الإسلامية

---

(10) انظر: الكلمة التي وجهها أيمن الظواهري إلى رجال الإعلام الجهادي في اللقاء الرابع له مع مؤسسة السحاب، 16/ 12/ 2007.

(11) أبو بكر ناجي، إدارة التوحش... **أخطر مرحلة ستمر بها الأمة** ([د. م.]: مركز الدراسات والبحوث الإسلامية، [د. ت.])، ص 26، منشور على موقع منبر التوحيد والجهاد: <http://www.tawhed.ws/c?i=62>.

(12) عمر عبد الحكيم (أبو مصعب السوري)، **دعوة المقاومة الإسلامية العالمية**، 2 ج ([د. م.: د. ن.]، 2004)، ص 896.

بإمارة أبو مصعب الزرقاوي ثم أبو عمر البغدادي ثم أبو بكر الحسني، وجماعات السلفية الجهادية الأخرى. والشيشان، تمثّلها إمارة القوقاز الإسلامية وأميرها دوكو عموروف. وأخيرًا الصومال، تمثّلها حركة الشباب المجاهدين بإمارة الشيخ مختار عبد الرحمن (أبو الزبير)، وهي المناطق التي تمثّل للتيار الجهادي العالمي جبهات حرب مفتوحة ضد القوى الأجنبية على أراضيها.

المستوى الثاني يضم مناطق المغرب العربي ومركزه الجزائر: «قاعدة الجهاد في المغرب الإسلامي» التي تنشط ضد الأنظمة السياسية، ونسبيًا القاعدة في الجزيرة (بفرعيها النجدي واليمني)، وكلتاهما تعتبر نشاطها، على الأغلب، كما لو أنها في وضعية دفع الصائل؛ إذ غالبًا ما تهاجمان منشآت حيوية وأهدافًا أجنبية، وتنأيان عن بعض الممارسات التي لا تتبنّاها تلك الجماعات كما حدث في استهداف مقر الأمن العام في الرياض، حيث نفى زعيم القاعدة عبد العزيز المقرن المسؤولية عنها. ثم إن «قاعدة الجهاد في الجزيرة العربية» وجنوبها («قاعدة الجهاد في اليمن»)، على ارتباط تنظيمي مباشر بقاعدة الجهاد في أفغانستان.

المستوى الثالث: مناطق شرق آسيا في الفليبين وإندونيسيا ومؤخرًا جزر المالديف، ودول آسيا الوسطى، خصوصًا تركستان الشرقية وطاجكستان وأوزبكستان، وتضم هذه البلدان جماعات جهادية تمرَّس بعضها بالقتال في مراحل الجهاد الأفغاني، وفي بلدانها.

المستوى الرابع: لبنان: حركة «فتح الإسلام» و«عصبة الأنصار». وقطاع غزة: «جيش الأمة» و«جيش الإسلام» و«فتح الإسلام» و«سيوف الحق» و«جند أنصار الله»، وجميع هذه القوى فلسطينية الطابع ما عدا حركة «فتح الإسلام» التي تعرضت لحرب استئصالية شنّها الجيش اللبناني على معقلها في مخيم نهر البارد شمال لبنان. إضافة إلى سورية حيث تنشط بعض المجموعات بين الحين والآخر تحت مسمّى «جند الشام» أو «قاعدة الجهاد في بلاد الشام» لكنها غير واضحة المعالم حتى الآن(*). وفي مصر: «قاعدة الجهاد في أرض الكنانة».

(*) كتب هذا البحث قبل ظهور «داعش» (الدولة الإسلامية في العراق والشام).

المستوى الخامس: خلايا المبادرة الذاتية، أو ما يطلق عليه أمنيًا «الخلايا النائمة»، وهذا النوع ينشط عبر العالم من خلال أفراد لا صلات لهم تنظيمية مباشرة بالقاعدة أو بجماعات الجهاد العالمي[13].

طرحت مسألة فقدان الملاذات في العالم الواقعي ضرورة البحث عن ملاذات آمنة في العالم الافتراضي، فسارعت الفروع الإقليمية للقاعدة إلى إنشاء وتأسيس مواقع ومنتديات جهادية ومراكز إعلامية، حيث برزت «مؤسسة السحاب» وأصبحت جزءًا من «مركز الفجر الإعلامي» الذي يتبع تنظيم القاعدة المركزي في أفغانستان وباكستان بزعامة أسامة بن لادن وأيمن الظواهري. وظهر «مركز اللجنة الإعلامية» الذي يتبع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وتحول إلى مؤسسة الأندلس للإنتاج الإعلامي. وظهر مركز «صوت الجهاد» الذي يتبع تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، وعقب اندماج فرعَي القاعدة في السعودية واليمن ظهرت «مؤسسة صدى الملاحم». وعمدت هذه المؤسسات إلى إصدار كتب ومجلات إلكترونية عدة، أمثال «صوت الجهاد» و«البتار» و«ذروة السنام» وغيرها. وتُعتبر مساهمة فرع القاعدة في السعودية فريدة وثرية، حيث عمل يوسف العييري على وضع التنظيم على شبكة الإنترنت بشكل مكثف، وعمل عبد العزيز المقرن عقب مقتل العييري على تأسيس موقع جهادي مخصص للمرأة حمل اسم موقع «الخنساء». وقُتل المقرن في مواجهات مع الأجهزة الأمنية السعودية في حزيران/ يونيو 2004. وعمل الموقع على تجنيد النساء عبر شبكة الإنترنت لتنظيم القاعدة، وكانت تشرف عليه نساء يتوفّرن على الأيديولوجيا السلفية الجهادية نفسها. ونشطت النساء الجهاديات مؤخرًا على الشبكة في العالم الافتراضي، ولعل قضية مليكة العروض المنظورة في المحكمة في بلجيكا نموذج للناشطات الجهاديات على الشبكة، بعد أن عمل تنظيم القاعدة على دمج المرأة في المشروع الجهادي في العالم الواقعي، وصناعة كتائب «الاستشهاديات» اللواتي نفذن عمليات انتحارية في مناطق مختلفة.

---

(13) أكرم حجازي، **رحلة في صميم عقل السلفية الجهادية (دراسة استطلاعية)**، <http://www.zshare.net/download/9398789efc6555/>.

إن تنامي شـبكة الإنترنت فـي العالمين العربي والإسـلامي مكّن تنظيم القاعدة من الانتشار والتجنيد، إذ وفّرت الشبكة إمكانات هائلة للنمو والانتشار وعولمة الجهاد، وكشـفت العمليات الثلاث الأخيرة لتنظيم القاعدة عن طبيعة التحوّلات العميقـة في بناء التنظيم ومـدى جاذبيته الأيديولوجيـة والخطابية وقدرته على خلق نمـاذج مبتكرة قادرة على التجدد والتخفـي وابتداع طرائق وممارسات هجومية فائقة الدقة والقوة؛ إذ تواجه الأجهزة الاستخبارية العالمية في إطار حربها على ما يسـمّى «الإرهاب» تحديًا حداثيًا غير مسبوق تاريخيًا. فقد اعتادت الأجهزة الأمنية التعامل مع عدو ظاهر واضح المعالم، وتنظيمات تتوفّر على هيراركية هيكلية محددة، وقيـادات ورموز واقعية معروفة في أماكن جغرافيـة محددة. إلّا أن النمـوذج الجديد الذي أصبح إرشـاديًا لا يقوم على الجماعات المنظمة في العالم الواقعي وإنما على الأفراد في العالم الافتراضي.

لعل أحـد أهم التطورات التـي فرضتها العولمة في العصـر الرقمي على تنظيم القاعدة ترسـيخ نماذج جديدة من الجهاد والجهاديين، كالجهاد الفردي. وتتميز ظاهرة «الجهاد الفردي»[14] بأنها لا تخضع للتنميط، وأعضاؤها ينحدرون من خلفيـات اجتماعية متنوعة غير مهمّشـة اقتصاديًا إلّا أنّها تشـعر بالتهميش الاجتماعي والثقافـي، ولا تتوافر لدى الأجهزة الإسـتخبارية قاعدة معلومات خاصّة بهـا، فأعضاؤها خاملون في المجال الاجتماعي الواقعي وناشـطون في العالـم الافتراضي، وعلى قـدرات علمية وتقنية عالية فـي مجال الاتصالات. فالجيل الثالث من جهاديي القاعدة ينتمي إلى خلفيات متنوعة بلا قيادات فعلية، ويتعامل مع قيادات رمزية على شـبكة الإنترنت لا أحـد يعرف هويتها الواقعية الحقيقية. ويشـهد العالم الافتراضي ظهور موجات من القيـادات الافتراضية، إذ اشـتهر من الموجة الأولى من الجهاديين الافتراضييـن التي ظهرت في عام 2002: أبو بكر الناجي وأبو عبيدة القرشـي ولويس عطية، ومن الموجة الثانية التي ظهرت في عام 2006: حسين بن محمود وعطية الله، ومن الموجة الثالثة التي ظهرت في عام 2009: عبد الرحمن الفقير ويمان مخضب وأسد الجهاد 2.

---

(14) محمـد خليل الحكايمـة، الجهـاد الفـردي والخليـة الفرديـة، <http://alfaloja.info/vb/showthread.php?t=56827>.

إن إحـــدى مميزات الجيل الثالـــث من الجهاديين الفرديـيـــن هي المبادرة والقدرة على التواصل عبر الإنترنت، إذ إنهم لا يعتمدون على الطرائق التقليدية في التواصل والتجنيد؛ حيث حل الإنترنت مكان المســـاجد في عمليات التعبئة والمشـــاركة والتدريب والتجنيد، وما عادت القاعدة تبحث عن أعضائها، فهذا الجيل هو من يسعى إلى الانضمام إلى القاعدة.

إن النماذج التفســيرية لجهاديي الجيل الثالث في العالم الافتراضي الذي وفّرته العولمة وثورة الاتصالات تكشــف عن تحــولات عميقة في بنية القاعدة والســـلفية الجهادية على صعيد الوعي الأيديولوجي والممارســـة الجهادية؛ إذ يتنامى الإحساس والشعور بأن الأمّة الإسلامية الممتهنة على مد النظر من خلال شاشات التلفزة والإنترنت تتطلب ضرورة بناء أمّة جديدة تضع حدًا لهذه الآلام المهينة. وتتغذى هذه الرؤية من عمليات الإفقــار لواقع على صلة بعالم يتجرد أكثر وتتزايد فيه صعوبة الوصول إليه. وتفضي هذه العمليات إلى شعور قوي بأن العلاقات الإنسانية تافهة وتفتقر إلى المعنى، والأمر يستدعي حضور «الشهادة» من المجال الإسلامي التاريخي إلى الحيّز الواقعي. فالشهيد لدى القاعدة يعيش هذه الحياة ويختبرها بنفسه من خلال الشبكات والفضائيات والتلفزيون الرقمية. واتصاله بهذا الواقع يتم عبر النظام الإلكتروني بشكل عام، وبه يتغذى عبر الصور ويتبلور من خلال مفاهيم العبودية والمســؤولية والحريـــة والجهاد والتكليف. فالشـــهيد المفترض مكلّف في العالم الافتراضي ويصبح مســـؤولًا عن العالم الواقعي باعتباره خياليًا؛ فالحياة الحقيقية هي الأخرى في الجنة؛ إذ سمح العالم الافتراضي الرقمي بطي المســـافة بين الدنيا والآخرة، وهـــو يعيد بناء الجهادي باعتباره كائنًا أخلاقيًا منشـــغلًا بأمانـــة التكليف. فالمقاصـــد والغايات تحركان الاستشهادي، والقيم والمعاني الرمزية وأسئلة النهايات تتحكم في المصائر؛ إذ تؤشر عوالم الاستشهادي إلى إعادة الاعتبار إلى المعنى الذي فُقد بفعل العولمة وقيام «آلهة» السوق وافتتاح بيوت «العبادة» الاستهلاكية. فالعنف الجهادي بهذا المعنى تمرّد على العنف الملازم للعولمة بعنف مضاد يعمل على إعادة الاعتبار إلى الرمزي بتقديمه على المادي. وأحدثت العولمة برأسماليتها المتوحشة حالة من الفوضى والتشتت، وهي البيئة التي تزدهر فيها القاعدة.

ثم إن الشعور بالغربة والمهانة لم يفارق الجيل الثالث الذي نشأ في حضن العولمة، وحتى من يعيش في مستوى الطبقات المتوسطة والعليا. ففي حالة هؤلاء الشهداء، يطغى مفهوم الأمّة الافتراضية ذات السياق الرقمي البحت والمرتبطة بشبكة الإنترنت؛ فهم يرون أن الأمّة تتعرض للعنف والامتهان والإساءة والاعتداء. وإذا كانت الكرامة غير قابلة للتحقق في العالم الواقعي، فإنها أصبحت أساسًا للتعبئة والحركة والتجنيد. وفي هذا السياق يحل مفهوم الأمّة المتخيلة الافتراضية في مكان الواقعية الضائعة. فالمكانة التي يحتلها الخيال تترجم في تجربة الموت/ الشهادة، بحيث يكتسب صفة الموت المقدس من خلال انفصال ثلاثي الأبعاد بين الحياة والموت، والحاضر والمستقبل، والدنيا والآخرة، إذ يسيطر مفهوم «الشهيد الحي» على أبناء الجيل الثالث من أتباع القاعدة الذين يعملون على تأسيس حداثة إسلامية متعالية بغية الوصل بين الإنسان والإله، والعقل والوحي، والدنيا والآخرة؛ إذ إن هذا التصوّر ينشد ضمان الديمومة بين الحياة والموت والعالم الافتراضي والواقعي، فالشعور بأن ثمة انفصالًا بين الحياة والموت يضعف بشدة، بحيث يخرج الخوف من الموت ويتلاشى من خلال مفهوم الشهادة، فالعالم الافتراضي الذي امتد إلى تجربة أبناء الجيل الثالث الذين يشعرون بالغربة في أوطانهم وجدوا ملاذًا آمنًا في فضاء العالم الإلكتروني، وصولًا إلى إمكانية وقوع الحادث من دون عائق من العالم الواقعي. ففي عوالم العالم الافتراضي لدى محترفي الدخول إلى الشبكات يصبح الواقع افتراضيًا معقدًا، ويظهر إلى حد كبير في عالم المجتمعات الحديثة اليومي في المدن الكبيرة المعولمة، وهي أمكنة غياب المعنى وشيوع التشتت، وبما يزيد في الاحتفاء بالعالم الافتراضي، ويعزّز الابتعاد من الواقع[15].

التقنيات الحديثة التي امتزجت مع تجارب الحياة في المدن الحديثة تعمل على جبهتين: **الأولى** جبهة ابتكار عالم جديد مرقّم يولّد واقعًا بحسب

(15) انظر: فرهارد خسرو خافار، **شهداء الله الجدد في سوسيولوجيا العمليات الانتحارية**، ترجمة جهيدة لاوند، الفكر الاجتماعي؛ 2 (العراق: معهد الدراسات الاستراتيجية؛ دمشق: دار المدى، 2007)، ص 354-356.

الطلب، يكون بمنزلة وسيط ذي معنى ويتمتع بالاستقلالية، في مقابل حقيقة فعلية وواقع افتراضي رقمي. فعندما نعيش في مدن كبرى، حيث يتلاشى الواقع ونصبح مهمَّشين اجتماعيًا وثقافيًا، وليس اقتصاديًا، من السهل الإقدام على الخطوة التالية، فالنتيجة الطبيعية للغطرسة الغربية التي يندد بها الجهاديون هي ضياع حقيقة هذا الغرب في غربة تبتعد أكثر فأكثر عن الواقع وتتسم أكثر بالافتراضية والرقمية والتجريد. والأمر يؤذن بدخول القاعدة في أفق جديد من العوالم الجهادية الافتراضية، وتدشين جيل ثالث من الجهاديين أكثر خطورة ومعرفة ودراية، ويصعب تتبّع مساراته ومآلاته.

ثانيًا: القاعدة بعد الثورة: طرائق مغايرة ونشأة مستأنفة

عقب عرض مقاطع من الفيلم المسيء إلى الإسلام «براءة المسلمين» على موقع اليوتيوب، تفجرت تظاهرات احتجاجية غاضبة مناهضة للولايات المتحدة في طول العالم العربي والإسلامي وعرضه، وبات اسم «أنصار الشريعة» الأكثر شيوعًا وتداولًا؛ وجاء الحادث الأبرز من ليبيا عقب الهجوم على القنصلية الأميركية في بنغازي واتهام جماعة محلية تدعى «كتيبة أنصار الشريعة» بتنفيذ الهجوم، وهي تُهم أنكرتها الجماعة واعتبرتها مسيَّسة.

على الرغم من حداثة التسمية بـ «أنصار الشريعة»، فإن أفراد هذه الجماعات وأنصارها ينتمون إلى التيار السلفي الجهادي الذي يمثّل الفضاء الأيديولوجي والبشري لتنظيم القاعدة. فأنصار الشريعة هم بمكانة الطور الجديد الذي بدأ يمتد ليشمل غالبية أفراد السلفية الجهادية في العالم، انطلاقًا من اليمن ومرورًا بتونس وليبيا والمغرب ومالي. والأمر يشير إلى أننا أمام استراتيجيا جديدة للسلفية الجهادية، وآليات عمل مختلفة، وتكيّف أيديولوجي مع زمن الربيع الديمقراطي العربي. فجماعات أنصار الشريعة تمثّل الاستجابة السلفية الجهادية لحقبة الثورات الديمقراطية العربية وللتحوّلات البنيوية في البيئة المحيطة بالقاعدة والجهاديين، وهي التي فرضت على أولئك إعادة النظر في أولوياتهم وتصوراتهم الاستراتيجية بخصوص منهج التغيير السياسي؛ فمع

انخراط التيارات السلفية التقليدية في مصر ودول أخرى في سياقات العملية الديمقراطية من خلال المشاركة وتأسيس أحزاب سياسية، بدعوى إقامة دولة إسلامية عبر اللعبة الديمقراطية، وفي مقابل مراجعات الجهاديين في مصر وليبيا والمغرب والتخلي عن أيديولوجيا الحاكمية واستراتيجية العمل المسلح، ومع بروز خطاب جماعة الإخوان المسلمين الذي ذهب نحو تبنّي الديمقراطية بوصفها «نظامًا للحكم»، تطرح السلفية الجهادية (اليوم) رؤيتها الجديدة عبر جماعات «أنصار الشريعة»، لتأكيد رفض الانخراط في اللعبة الديمقراطية، ونقض المراجعات السلفية التي تنادي بالتخلّي عن المفاهيم الأساسية للتيار، والإصرار على مطلب تحكيم الشريعة الإسلامية. والمبدأ الأبرز لهذا التيار الموسوم بـ «تطبيق الشريعة الإسلامية» إنما يأتي من خلال «الوسائل الشرعية»، لكن من خارج أطر اللعبة الديمقراطية لا من داخلها.

اعتبر محللون أن مقتل بن لادن لم يكن سوى «إسدال الستار» على مرحلة القاعدة التي أتت انعكاسًا لفشل الأنظمة العربية وسوء إدارتها خلال العقود الماضية، وأن المقتل الحقيقي للرجل والضربة القاصمة لقاعدته تمثّلا بدخول زمن الثورات الديمقراطية العربية التي قدمت خيارًا استراتيجيًا مختلفًا للشباب العربي ومغايرًا للطريق التي تدعوهم إليها القاعدة لمواجهة الأنظمة العربية. إلّا أن السؤال عن موقف القاعدة من الثورات الديمقراطية قد لا يكون عند هذا المستوى من الاختلاف والتناقض! فهذه الثورات، من زاوية أخرى، خلّصت القاعدة من عدو شرس متربص بها، وهو هذه الأنظمة، وفتحت الطريق أمام الشعوب العربية لتكون أكثر حرية واستقلالًا وكرامة، وتمتلك القدرة على المشاركة في اختيار حكوماتها، كما هي الحال في مصر وتونس، وهي أنظمة معادية بقوة وشراسة للقاعدة والحركات الإسلامية عمومًا.

من هذه الزوايا المتباينة والمتعددة في الرؤية يمكن الاقتراب من قراءة القاعدة لهذه الثورات وتداعياتها في المنطقة العربية، وهو ما يدعونا إلى الوقوف أولًا عند خطاب قيادات نافذة ومؤثرة في القاعدة تجاه الثورات الديمقراطية، ثم استخلاص النتائج، على المستوى العالمي.

في السياق العالمي تبدو رسائل أيمن الظواهري، المنظّر الأيديولوجي للقاعدة والرجل الأبرز حاليًا فيها، بشأن الثورات الديمقراطية، وتحديدًا في مصر، من أهم «الوثائق» بهذا الخصوص، وتحديدًا ما سمّي «رسالة الأمل والبِشر لأهلنا في مصر»[16]. ومقالة أبو يحيى الليبي، وهو المفتي الشرعي والفقهي للقاعدة، بعنوان «ثورات الشعوب بين التأثر والتأثير»[17] المنشورة في مجلة **طلائع خراسان**، وهي المجلة الأكثر تأثيرًا وحضورًا لدى تنظيم القاعدة، وتحمل المواقف الأكثر أهمية لقادتها. وأخيرًا مقالة أنور العولقي، وهو من أبرز دعاة القاعدة، بعنوان «تسونامي التغيير» في المجلة التي تصدرها قاعدة الجزيرة العربية باللغة الإنكليزية **إنسباير** *(Inspire)* (إلهام)[18].

يُعتبر تناول الظواهري موضوع الثورات على درجة من الأهمية والتأثير في مسار القاعدة وأفكارها، ويمكن أن يمثّل ملامح الخطاب الجديد أو التغيّرات في خطابها. ففي رسالته، يخصص الجزء الأكبر للشأن المصري ويسهب في نقاط رئيسة أبرزها:

- اعتبار أن ما حدث من ثورات ديمقراطية عربية هو جزء مكمّل للحرب التي تخوضها القاعدة في العراق وأفغانستان ضد الغرب والأنظمة المتحالفة معه، بهدف تحرير الأمّة من الاستبداد والاحتلال: «أمتنا تخوض معركة واحدة ضد غزاة الحملة الصليبية ووكلائهم حكامنا الفاسدين المفسدين».

- التحذير من الأجندة الأميركية والغربية، والتشكيك في جدوى دعمها الثورة المصرية، بل التأكيد أن الغرب لا يريد إقامة حكم حرّ حقيقي في العالم العربي، يمثّل نظامًا إسلاميًا شوريًا، يرفض احتلال أراضي المسلمين ويواجه المطامع الإسرائيلية. بل يرى الظواهري أن كل ما تريده الولايات المتحدة

---

(16) أيمن الظواهري، «رسالة الأمل والبِشر لأهلنا في مصر» (مؤسسة السحاب للنشر الإعلامي، 4 آذار/ مارس 2011).

(17) محمد عبد المجيد حسن قائد (أبو يحيى الليبي)، «ثورات الشعوب بين التأثر والتأثير» طلائع خراسان، العدد 18 (آذار/ مارس 2011).

(18) Anwar Al-Awlaki, «The Tsunami of Change,» *Inspire Magazine*, no. 5 (May 2011).

هو «نظام يعطي الشعب بعض الحريات، ولا يهدد مصالحها، ولا يمس أمن إسرائيل».

- الجزء الأهم في رسالته يبدو في تحذيره من «سرقة الثورة» بعدم تحكيم الشريعة الإسلامية أو بالتلاعب بهوية مصر الإسلامية. وفي هذا السياق يطالب الإسلاميين والمصريين جميعًا بالدفع نحو تطبيق الشريعة الإسلامية، وبعدم القبول بالحكم الديمقراطي بديلًا، موضّحًا الفوارق بين الشورى الإسلامية والديمقراطية الغربية.

أمّا أبو يحيي الليبي فهو أحد أبرز قادة القاعدة اليوم، وتحديدًا في مجال التنظير الفكري والفقهي، ومقالته «ثورات الشعوب بين التأثير والتأثر» أكثر تحديدًا ودقة من رسالة الظواهري، إذ يعرِّف فيها - بصورة حاسمة - لأنصار التيار في مختلف البقاع ما هو مطلوب منهم، وما هي أهدافهم، وما المحددات في تفاعلهم مع الثورات، حتى لا تؤثر سلبًا في ولاء الأفراد للقاعدة، فكرًا وتنظيمًا.

يقدّم الليبي هذه الثورات «فرصة سانحة» يجب استثمارها، لكن مع عدم الاندفاع وراء «صيحات التغيير» من غير تثبّت واستبصار. ويصوغ لذلك قاعدة رئيسة: «المطلوب من المجاهدين أن يتقنوا الولوج للأحداث محافظين على جهادهم ومبادئهم، وأن يحذروا من تسلل شيء من (المفاهيم) المعوجة إليهم في غمرة الانشغال والانفعال مع التغيرات الكبرى المتسارعة المبهرة، وأن تكون مرتكزات مسيرتهم راسخة في أذهانهم مصقولة في تصوراتهم، وأن يكون همُّ المحافظة عليها وصيانتها وتدعيمها وزيادة ترسيخها فوق كل شيء».

الوثيقة الثالثة هي مقالة أنور العولقي، وهو الداعية الفكري وأحد أبرز قادة القاعدة في اليمن، ولديه قدرة خاصّة في التأثير في الأنصار والأجيال المسلمة في الغرب، بل خصص لذلك مجلة إنسباير، وساهمت حياته في الولايات المتحدة وتفاعله مع الحوادث هناك في صقل إمكانات متميزة لديه بالتأثير في الجوالي المسلمة، خصوصًا من خلال شبكة الإنترنت. وكان له دور في تجنيد

كل من نضال مالك حسن (الذي قتل عددًا من الجنود الأميركيين في قاعدة عسكرية في تكساس في عام 2010) وعمر فاروق (الذي حاول تفجير طائرة ديترويت)... وغيرهما ممن تأثروا بأفكاره.

في مقاله «تسونامي التغيير»[19] يبدو العولقي أكثر «براغماتية» من صاحبيه السابقين، بل أكثر اطّلاعًا على القراءة الأميركية للثورات وتأثير القاعدة وتأثرها بها، مستشهدًا بآراء وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون، والخبير بشؤون الإرهاب بيتر بيرغن، والكاتب المعروف فريد زكريا.

تتمثّل الفرضية التي يحاجّج بها العولقي في أن انهيار هذه النظم الحليفة مع الولايات المتحدة والمعادية لـ«المجاهدين» هو أولًا وأخيرًا يخدم أهداف القاعدة ولا يضرّ بها؛ إذ يستبعد تمامًا أن تأتي الأيام المقبلة بأنظمة شبيهة من حيث الخصائص والسمات بالأنظمة السابقة.

لا يشدّد العولقي، بخلاف صاحبيه، على أهمية وضرورة أن تنتهي الثورات إلى حكم إسلامي، مع عدم وضوح النتائج إلى الآن، لكن المهم أن ما يحدث سيمنح «المجاهدين» مساحة أوسع للحركة والدعوة.

في المحصلة، تتجلّى الملحوظات الرئيسة على القراءات والفرضيات السابقة التي يقدّمها لنا قادة مهمون في القاعدة، في:

- القاعدة لا تعتبر هذه الحوادث مدعاة لمراجعة ما استقرت عليه أيديولوجيًا، بقدر ما تسعى إلى الاستفادة من النتائج المترتبة عليه في عملها ودعوتها الفكرية والسياسية، باستثمار «المدى الأكبر» من اللحظة الراهنة، وعدم التصادم مع موجة التحرر الشعبية العربية.

- القاعدة لا تريد أن تظهر وكأنّها على طرف نقيض للثورات، بل إن هنالك تكاملًا بين دورها ونشاطها وما أنجزته الثورات في مصر وتونس وليبيا وغيرها من دول، بالتشديد على «وحدة المعركة» التي تخوضها عالميًا

(19) Al-Awlaki, «The Tsunami of Change».

مع الولايات المتحدة ومسار الثورات الشعبية التي تحرّر إرادة الشعوب من الأنظمة.

– الهدف الأول الذي تبدّى في مرحلة ما بعد الثورات يكمن في «تطبيق حكم الله» (الشريعة الإسلامية)، والذهاب بالثورات نحو الهوية والصفة الإسلامية، والتقاطع مع أهداف القاعدة، في وجود أنظمة ليست حليفة للغرب، ولا معادية للحركات الإسلامية، وتكون أكثر تقاربًا مع أفكار القاعدة عمومًا.

– على الرغم من تركيز القاعدة على عدم وجود «التناقض» مع الثورات الجديدة، فإن هنالك قلقًا يبديه بعض قادتها من أن تؤثر الحالة الجديدة والانبهار بها (الديمقراطية) في تأييد القاعدة أو في أنصارها، ويضعف من قوة الأيديولوجيا (العالمية – الجهادية) التي تبنّتها في الأعوام الماضية. لكن نجد أول مرة في خطاب القاعدة عدم تركيز على «العامل الجهادي – المسلح» في التغيير، وتراجعه في هذه الدول من مرتبة «الهدف – أي القيام بعمليات عسكرية فقط للنكاية في النظم والمصالح الأميركية» إلى «الوسيلة – غير المفروضة، أو التي يمكن الاستعانة من دونها بوسائل أخرى».

ثالثًا: أنصار الشريعة: من النخبة إلى الشعب

يبدو أن الاستراتيجيا الجديدة للسلفية الجهادية توصلت عقب الانتفاضات العربية إلى خلاصة أساسية تنص على ضرورة التكيف مع التحولات البنيوية، وذلك عبر الانتقال من «النخبوية» إلى «الشعبوية».

في سياق هذه الخلاصات ولدت لحظة التحوّل إلى فكرة «أنصار الشريعة» التي بدأت تنتشر في غير دولة عربية وإسلامية، عبر الجماعات والتيارات المحسوبة على السلفية الجهادية والقاعدة، بداية في اليمن، ثم في المغرب العربي ومالي ومصر، وهنالك توجّه مماثل في الأردن.

فكرة «أنصار الشريعة» تعبّر بدرجة كبيرة عن تكيفات الفضاء السلفي الجهادي مع الثورات الديمقراطية العربية؛ إذ جاءت استجابة لمتغيرات بنيوية

في البيئـــة المحيطة بالتيار، وهي اســـتجابة للثورات الديمقراطيـــة العربية التي تخلّصت من الحكومات الســـابقة وجاءت بحكومات على أساس الانتخابات في أكثر من دولة عربية (مصر واليمن وتونس)، ثم زيادة مساحة الحرية والحدّ من القيود على الديمقراطية، كما في دول أخرى (المغرب والأردن)، أو سيطرة القاعدة على بعض المناطق وتطبيق الشريعة فيها.

مثّلت الثورات الديمقراطية، بحد ذاتها، تحديًا لأيديولوجية القاعدة وتيار السلفية الجهادية واســـتراتيجيتها من زوايا متعددة. فكما تحدثنا سابقًا، وصلت أيديولوجية القاعدة في الأعوام الأخيرة إلى ثلاث فرضيات أساسية:

الفرضية الأولى هي أن طريق العمل المســـلّح هـــي الوحيدة القادرة على إحداث التغيير فـــي العالم العربي والإســـلامي، بينما الديمقراطيـــة أو العمل الســـلمي لن يأتيا بنتائج، وهي فرضية ســـقطت مع نجاح الثورات السلمية في تونس ومصر.

الفرضية الثانية هـــي أن الهدف مـــن التغيير هو إقامة الخلافـــة أو الدولة الإسلامية وليس الديمقراطية، وهو ما ثبت خلافه؛ إذ إن شعار الثورات العربية كان مرتبطًا في صورة مباشرة وأساسية بإقامة أنظمة ديمقراطية وترسيخ العدالة الاجتماعية والكرامة.

الفرضية الثالثة هي الجمع بين العداء للولايات المتحدة الأميركية والأنظمة العربية (العدو القريب والعدو البعيد)، وهذا ما لـــم يظهر في الثورات العربية، إذ كان تركيز أغلب الشـــعوب على الشـــأن المحلي، والمطالبـــة بالديمقراطية ومكافحة الفساد والعدالة، بعيدًا من شعارات العداء للغرب.

كان لا بد، إذًا، من أن تحرّف السلفية الجهادية في خطابها السياسي، وأن تقفز إلى المرحلة الجديدة حتى لا تفقد الصلة بالتطورات المهمة، وكأنّها على الطرف الآخر من المعادلة، أو كأنّها خســـرت رهاناتها السياسية، فسعى خبراء الســـلفية الجهادية إلى تحويل الثورات الديمقراطية من تحـــدٍّ أيديولوجي إلى «فرصة تاريخية» عبر تأكيد التكامل بين ما تطرحه القاعدة من مواجهة مع النظم

العربية المتحالفة مع الغرب وما حققته الثورات من إزالة هذه النظم، والاستفادة من مناخ الحريات الجديد من أجل نشر الدعوة الجهادية والضغط باتجاه تطبيق الشريعة، وتحويل الرهان نحو مشاعر الناس الدينية.

هذا «التحـرف» أو التكيف في خطـاب القاعدة وتيارهـا الأيديولوجي «السـلفية الجهادية» ورهاناتها السياسـية تأطّر بصورة ذكية مع مشروع «أنصار الشـريعة»، فالقاعدة لم تتخلَّ عن مطالبها بإقامة الشـريعة الإسـلامية وإقامة النظام الديمقراطي بدلًا من ذلك (كما فعل الإخوان المسـلمون والإسلاميون الديمقراطيون)، ولا هـي أعلنت التخلي عن العمل المسـلّح (الجهاد) كأحد خيارات التغيير السياسـي (مثلما فعلت الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد في مصر)، ولا هي قامت بتشـكيل أحزاب ودخلت اللعبة الديمقراطية والسياسية وقبلت بصندوق الاقتراع (كما فعل السلفيون في مصر - أحزاب النور والأصالة والبناء والتنمية...).

ردّت السـلفية الجهادية من خلال أنصار الشـريعة الاعتبـار إلى الخيار المدني السـلمي في التغيير، مع الاحتفاظ بركائزهـا الأيديولوجية: الحاكمية ومشروعية العمل المسـلح (الجهاد)، في محاولة لاسـتثمار مناخات الحرية والديمقراطية الموجودة، عبر الضغط على الإسـلاميين المشاركين في العملية السياسية للمطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية، وعبر الدعوة إلى الأفكار السلفية.

إحدى مهمات «أنصار الشريعة» هي ممارسـة أكبر قدر من الضغط على الإسـلاميين الذين وصلوا إلى السـلطة، وفق الآليات الديمقراطية، من خلال تأكيد وجوب «تطبيق الشـريعة»، وهو الشـعار الذي نادى به الإسلام السياسي لعقود طويلة عندما كان في موقع «المعارضة».

بذلك، فإن قبول الإسـلام السياسـي، ممثّـلًا في أغلب الـدول العربية بمدرسـة الإخوان المسـلمين الفكرية، باللعبة الديمقراطية والدخول في نهج «الدولة المدنية» يعتبران لدى «أنصار الشريعة» انتكاسة، وربما «ردة» عن مسألة «تطبيق الشـريعة»، فالأنصار يمارسـون سياسـات «الأدلجة» التي مارسها من

قبل الإسلام السياسي نفســه على الأنظمة السابقه. ولعلها معضلة ستسبب قلقًا عميقًا وإحراجًا بالغًا للحركات الإسلامية «الديمقراطية» أمام قواعدها التنظيمية والانتخابية.

في هذا المربع السياسي الحاسم يسحب أنصار الشريعة البساط من تحت أقدام «الإخوان المســلمين»، عندما يتمسّــكون بالأيديولوجيا الإسلامية (دولة الخلافة)؛ فالمخيال الإســلامي الذي تســتثمره شــبكات «أنصار الشريعة» - بفاعلية - يستند إلى تراث دولة «الخلافة» أو «السلطنة» أو «تطبيق الشريعة» لا إلى تراث الحداثة السياسية الذي يستند إلى «الدولة - الأمّة».

على صعيــد العلاقات الخارجيــة، تعمل «أنصار الشــريعة» على إحراج «الإســلام السياســي» في صوغ تلك مع «الغرب» الذي طالما اتهمته بالنفاق ودعم الأنظمة الاســتبدادية البائدة وعدائه لها وســعيه إلى الهيمنة، والمشكل الأكبر هو التعامل مع «إســرائيل» التي تمثّل عدوًا لا ترجــى صداقته، في ظل اتفاقات مبرمة لا سبيل إلى التنصل منها.

هذا التطوّر في رؤية الجهاديين لا يحتاج إلى تأويلات مركّبة فقهيًا وعقديًا في الخطاب الفكري للتيار، ولا في الأدبيــات التي يتم التعامل بها مع أنصاره، فكل مــا في الأمر هو تفعيل مبــدأ «الأمر بالمعروف والنهي عــن المنكر» عبر الكلمة، وعدم الاكتفاء باليد أو السلاح.

إن أحد أبــرز المنظّرين الجهاديين لأنصار الشــريعة هــو الموريتاني أبو المنذر الشــنقيطي الذي تولّى عبر الموقع الإلكتروني (منبر التوحيد والجهاد - الذي يمثّل أحد منظّــري التيار الجهادي، أبو محمد المقدســي)، إذ قدّم مقالة بعنوان «نحن أنصار الشريعة»[20]، فيها تبرير لدعوته إلى تغيير مسمّى التيار نفسه من السلفية الجهادية إلى أنصار الشريعة، ونشر هذا الاسم ليصبح العنوان العام الذي يضم أبناء التيار في العالم.

---

(20) أبو المنذر الشنقيطي، «نحن أنصار الشريعة،» موقع منبر الوحيد والجهاد، 29/ 5/ 2012.

يرسم الشنقيطي في هذه المقالة معالم الدور السياسي الجديد للتيار في حقبة الثورات الديمقراطية العربية، أركانه النقاط التالية:

- اجتماع كلمة أهل التوحيد في إطار واحد في شأن هدف واحد ومشروع واحد.

- إبراز القادة المؤهلين للصدارة من خلال هذا الإطار.

- الخروج من العمل العشوائي الذي يبعثر القوة ويبدد الطاقة.

- منافسة بعض الشيوخ من تجار الفضائيات الذين برزوا في عهد الأنظمة السابقة، وعدم إخلاء الساحة لهم بعد أن سقطت الأنظمة التي كانت تدعمهم ويدعمونها.

- وجود قوة إسلامية تسعى إلى تحكيم الشريعة بالوسائل الشرعية لا عن طريق الديمقراطية.

- وجود كيان إسلامي شرعي منافس للأحزاب الإخوانية والسلفية، وإيجاد البدائل الشرعية من أجل صرف الناس عن «تجمعات المناهج المنحرفة».

- أن نتسمّى بالاسم الذي نريد ونتصف بالأوصاف التي تعبّر عن حقيقة الأهداف السامية التي نسعى إليها.

يختم الشنقيطي مقالته بالقول: «إذا كان هناك من جعل اسمه مرتبطًا بـ«العدالة و«الحرية» و«التنمية» و«الإصلاح» و«النور». فسوف نجعل اسمنا مرتبطًا بالشريعة، فنحن أنصار الشريعة».

نقطة التحول الاستراتيجية في تصور الشنقيطي لأنصار الشريعة ومهمتها الأساسية تتمثّل في الانتقال بتيار السلفية الجهادية من العمل السرّي إلى العمل العلني، ومن نطاق النخبوية إلى نطاق الجماهيرية، ومن العشوائية والهلامية إلى التنظيم الواضح الذي له عنوان معلن في الشارع وهو «تطبيق الشريعة الإسلامية».

على الرغم من أن اسـم أبو المنذر الشـنقيطي لم يكن متداولًا أو معروفًا على الأقل لدى المتابعين والمهتمين بالحركات السـلفية الجهادية، ولا نمتلك معرفة مفصّلة عنه، باستثناء ما نشر من مقالاته ومساجلاته مع الشيخ وجدي غنيم (الداعية المصري المعروف)، فإن نجمه صعد بسرعة كبيرة في المواقع الإلكترونية التي تتبنّى السـلفية الجهادية بصورة واضحة (منبر التوحيد والجهاد والمنتديات الجهادية). وهو يفتي باسم اللجنة الشرعية في منبر التوحيد والجهاد، ويُعتبر ذلك بمنزلة إشارة واضحة إلى مدى قبوله وحضوره داخل هذه الأوساط، وإلى مقدار ما يمثّل ما يصدر عنه من فتاوى ومواقف خطاب له أهميته ورؤيته داخل أوساط السلفية الجهادية، وهو ما يمنح ما يقوله أهمية على الصعيد الواقعي أيضًا.

قدّم الشـنقيطي تصورًا أكثر تفصيلًا للدور الجديد للسـلفية الجهادية (أو أنصار الشـريعة) في الفضاءات السياسـية العربية والإسـلامية، عبر مجموعة متنوعة من الدراسـات والمقالات والردود والفتاوى، ومـن أبرزها كتبه **بلوغ الأمنية في حكم الترجيح بقبول الأكثرية، والانحرافات الشـنيعة لحكم منتقدي أنصار الشريعة** (يرد فيه على أبو بصير الطرطوسي الذي كان قد وجّه رسالة إلى أنصار الشـريعة في اليمن ينتقدهم فيها)، **ونصرهم الله فانتكسوا** (يرد فيه على خطاب لياسر برهامي، أحد أبرز منظّري حزب النور السلفي المصري)[21].

ظهرت التسمية «أنصار الشريعة» ابتداء في اليمن مع مرحلة مبكرة من قيام الانتفاضات في العالـم العربي، وهي أحد «تجليات» تنظيم «القاعدة في جزيرة العرب» - الفرع الإقليمي - الأقوى والأكثر نشاطًا بين الفروع الآخرى، ومنها التنظم المركزي في باكستان منذ توحد الفرعان اليمني والسعودي في بداية عام 2009. ولا نعلم ما إذا كانت التسمية والاستراتيجيا وضِعتا بالتشاور مع التنظيم المركزي، إذ لم ترد في خطابات الزعيم السـابق أسـامة بـن لادن ولا خليفته أيمن الظواهري، بل ظهرت عندما أعلن المسـؤول الشرعي لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب، عادل بن عبد الله بن ثابت العباب المكنى بالشـيخ «أبو الزبير»

(21) لمزيد مـن التفاصيل عن أبو المنذر الشـنقيطي، انظر الملف الخاص بـه على موقع منبر التوحيد والجهاد، <http://www.tawhed.ws/a?a=shanqeet>.

في 12 نيسان/ أبريل 2011 تأسيس «أنصار الشريعة»، فنجده يقول: «أطلقت هذه التسمية لتحبيب الناس بالشريعة في المناطق التي تسيطر عليها القاعدة»، وتعتمد على جذب القبائل والسكان المحليين في اليمن إلى أيديولوجية القاعدة أو التيار السلفي الجهادي عبر «تحويل تحكيم الشريعة من عمل نخبوي إلى عمل شعبوي»[22].

كانت جماعة «أنصار الشريعة» قد سيطرت على محافظات أبين وشبوة، وأعلنت تأسيس «إمارات» في مناطق عديدة قبل أن تنسحب مع تدخّل الجيش اليمني بمساعدة أميركية – سعودية، واختيار عبد ربه منصور هادي رئيسًا توافقيًا خلفًا لعلي عبد الله صالح وفق «المبادرة الخليجية» المدعومة «أمميًا».

يرتبط أمير أنصار الشريعة في أبين جلال بلعيدي المرقشي (المكنى بـ«حمزة الزنجباري»)، بعلاقة مباشرة بأمير القاعدة أبو بصير ناصر الوحيشي، ويمتثل لأوامره، فأنصار الشريعة في اليمن على صلة مباشرة بتنظيم «القاعدة في جزيرة العرب»[23].

أصبحت الجماعة طرفًا محليًا رئيسًا في جنوب اليمن، وكانت قد استولت على أجزاء من المحافظات اليمنية الجنوبية – أبين وشبوة – في أواخر ربيع 2011، بل لم تتخل عن إمارتها في حزيران/ يونيو 2012 إلّا بعد هجوم مضاد شنّته عليها الحكومة اليمنية والميليشيات المحلية المدعومة بهجمات جوية أميركية. وتفاخر «أنصار الشريعة في اليمن» بما وفّره من كهرباء ومياه وأمن وعدالة وتعليم من خلال نشراته وعبر سلسلة من الفيديوات التي عرضها بعنوان «عيون على الأحداث» وأصدرها عبر «وكالة مدد الإخبارية» التابعة له[24].

ظهرت جماعة «أنصار الشريعة» في تونس، بعد إطاحة الرئيس زين

---

(22) انظر: مراد بطل الشيشاني، «من هم «أنصار الشريعة» في اليمن،» موقع بي بي سي، 7/ 3/ 2012، <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2012/03/120305_ansar_yemen.shtml>.

(23) انظر: حوار مع أمير أنصار الشريعة في زنجبار بأبين، جريدة الطريق، 17/ 7/ 2011.

(24) انظر: شريط عيون على الأحداث على الرابط: <http://www.youtube.com/watch?gl=UG&feature=related&hl=en-GB&v=TKoVexA505s>.

العابديـــن بن علي، ففي آذار/ مـــارس 2011، أُفرج عـــن مجموعة متنوعة من المســـاجين السياســـيين وآخرين مدانين بتهـــم الإرهاب، بعفو مـــن الحكومة الانتقالية التونســـية. وكان من بينهم ســـيف الله بن حســـين المكنى أبو عياض التونســـي[25]، المشارك ســـابقًا في تأســـيس «الجماعة التونســـية المقاتلة في أفغانســـتان» التي ساعدت في تسهيل اغتيال أحمد شـــاه مسعود قبل يومين من هجمات 11 أيلول/ سبتمبر. يلقَّب بشيخ الجهاديين في تونس، وهو من مواليد عام 1970 ومن تلامذة الســـلفي الجهـــادي المعروف «أبو قتـــادة»، عاش في بريطانيا ثم سافر لـ«الجهاد» في أفغانستان.

في عام 2000 نُصّب أبو عياض أميرًا على رأس «سرايا الدعوة والجهاد»، وهو هيكل مسلّح نظّمه مع مجموعة من العناصر السلفية التي كانت تعمل على إرساء نظام إســـلامي في تونس. تنقّل بين دول عدة، وبقي مطلوبًا أعوامًا لدى حكومات عديدة (تونس وبريطانيا وتركيـــا...) إلى حين القبض عليه في تركيا، ثم سلِّم إلى السلطات التونسية التي حكمت عليه بـالسجن 43 عامًا.

نظّم أبو عياض عقب إطلاقه من الســـجن أول مـــا يُعتبر الآن أنه المؤتمر السنوي الذي أسس «أنصار الشريعة في تونس» في نيسان/ أبريل 2011، حيث زاد حضور المؤتمر علـــى بضع مئات في عام 2011 ليصل إلى عشـــرة آلاف شخص في عام 2012، وهو ما أكد تزايد شعبية التنظيم.

تحمـــل أيديولوجية «أنصار الشـــريعة في تونس» منذ تأسيســـها التباسًـــا واضحًا؛ فهي تدعو الناس إلى التزام الإسلام «القويم» في الداخل التونسي من جهة، وتحرض الأفراد على الانضمام إلى الجهاد في الخارج من جهة أخرى. وعلى الرغم من نفي الجماعة مســـؤوليتها عن الهجمات على السفارة في 14 من أيلول/ سبتمبر 2012 على خلفيات عرض الفيلم المسيء إلى الإسلام، فإن الكثير من أعضاء التنظيم كان مشاركًا في الاحتجاجات.

تورط «أنصار الشريعة في تونس» في بعض التصرفات العدوانية على مدار

(25) لمزيد من التفاصيل عن أبو عياض التونســـي، انظر: «أبو عياض التونسي،» موقع السكينة، <http://www.assakina.com/center/parties/18219.html#ixzz27iMuOux6>.

العام ونصف العام الماضي (2012 - 2013)، ومن ذلك «يوم الغضب» الذي جاء عقب قرار قناة محلية بث فيلم «برسيبوليس». كما تورط بعض أعضائه في هجمات ضد السفارة الأميركية في تونس ومدرسة أميركية في جوارها[26].

أصبح أبو عياض، زعيم «أنصار الشريعة في تونس»، العدو الأول للدولة بعد اتهامه بالتحريض على تظاهرات سُيّرت يوم الجمعة أمام السفارة الأميركية في تونس ثم تحوّلت إلى أعمال شغب وأسفرت عن مقتل أربعة أشخاص وجرح العشرات، وإحراق نحو 60 سيارة في حرم السفارة، وإنزال العلم الأميركي ورفع علم الخلافة.

أقام «أنصار الشريعة في تونس»، مع ظهور «ملتقى أنصار الشريعة»[27]، سجالات ونقاشات إعلامية وسياسية حضرها أبو عياض التونسي والخطيب الإدريسي، وكانت دفاعًا عن وجهة نظرهم. وهيأوا استقبالًا لوجدي غنيم، الداعية المصري المعروف في تونس، على الرغم ممّا حدث بينه وبين أبو منذر الشنقيطي.

يؤكّد أبو عياض في مقابلاته وأحاديثه التزام حماية الأمن ورفض الفوضى، ويرفض المراجعات السلفية المغربية (بالتخلي عن أفكار التيار الأساسية).

عقب سقوط نظام القذافي في ليبيا، برزت جماعات سلفية عديدة تستخدم اسم «أنصار الشريعة». وثمة جماعة هي من أبرز الجماعات وتدعى «كتيبة أنصار الشريعة» في بنغازي، ويُنظر إليها على أنها المشتبه الرئيس في الهجوم الأخير على القنصلية الأميركية في بنغازي، ومقتل السفير الأميركي كريستوفر ستيفنز وثلاثة دبلوماسيين آخرين، عقب التظاهرات الغاضبة بعد عرض مقاطع من الفيلم المسيء إلى الإسلام. ونفى كلٌّ من محمد الزهاوي والشيخ ناصر الطرشاني، وهما من كبار المسؤولين عن «أنصار الشريعة» في ليبيا، أي علاقة لتنظيمهما بالقاعدة، مع الإقرار بالعلاقة الأيديولوجية، وقالا إن كتيبة «أنصار

(26) هارون ي. زيلين، «تعرف على أنصار الشريعة في بلدك،» فورين بوليسي، 21 أيلول/ سبتمبر 2012، <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/know-your-ansar-al-sharia>.

(27) انظر: ملتقى أنصار الشريعة بتونس على الفيس بوك: <http://www.facebook.com/media/set/?set=a.201901356520222.49250.140178846025807>.

الإسلام» وقاعدتها في بنغازي تشكلتا مطلع عام 2012 من 250 عنصرًا قاتلوا في الصفوف الأمامية خلال العام المنصـــرم، وقد توزع هؤلاء على كتائب عدة بينها كتيبة 17 فبراير، أهم الوحدات المقاتلة في بنغازي.

ووفقًا للزهاوي، قررت مجموعة من هؤلاء تشـــكيل كتيبة منفصلة حملت اسم «أنصار الشريعة»، وهدفها جعل الشـــريعة مرجعًا في الحياة الليبية. ويشدد الزهاوي والطرشـــاني على أن لا أحد من أفراد المجموعة شـــارك في الهجوم على القنصلية الأميركية، وليس بين الموقوفين الخمسين واحد منهم[28].

بعد أيام، قُتل عشرة أشـــخاص على الأقل في مدينة بنغازي الليبية بعد أن تمكنت قوات الأمن ومحتجون من طرد عناصر الميليشيا التي يشتبه في وقوفها وراء مقتل السفير الأميركي. ونجح المتظاهرون وقوات الأمن في السيطرة على المقر الرئيس لجماعة أنصار الشـــريعة في بنغـــازي. إلّا أن الجماعة قالت في بيان إنها تخلـــت عن قواعدها في المدينة من أجل حفظ الأمن. وقال يوســـف جيهاني، الناطق باســـم الجماعة، إن قائدها أصدر أوامره إلى الأعضاء بإخلاء مقارهم وتسليمها إلى سكان بنغازي.

ثمة جماعة أخرى في ليبيا أقـــل بروزًا وهي «أنصار الشـــريعة في درنة»، بقيادة سجين غوانتانامو الســـابق أبو سفيان بن قومو. وأعلنت «أنصار الشريعة» في بنغازي عن نفسها أول مرة في شباط/ فبراير 2012، بقيادة محمد الزهاوي الذي كان من قبل معتقلًا في سجن «أبو سليم» السيئ السمعة في زمن القذافي. واســـتضافت الجماعة ما تمنّت أن يكون أول مؤتمر سنوي في حزيران/ يونيو حضره ما يقرب من ألف شخص، من بينهم عدد من أفراد الميليشيات الأصغر، وكلهم يدعون الدولـــة الليبية إلى تطبيق الشـــريعة. والأرجـــح أن بضع مئات من أولئك المشاركين كانوا من أعضاء «أنصار الشريعة في بنغازي».

تعود جذور الســـلفية الجهادية فـــي ليبيا إلى «الجماعة الإســـلامية الليبية

(28) انظر: «تنظيم «أنصار الشـــريعة» في ليبيا وتونس،» المركز اللبناني للأبحاث والاستشارات، 20/ 9/ 2012، نقلًا عن جريدة النهار، <http://www.center-lcrc.com/index.php?s=13&id=6246>.

المقاتلة» التي أجــرت مراجعات فقهية لنهجها العنفي قبل ســقوط النظام، ثم انشقّت إلى فصيلين سياسيين تنافســا في الانتخابات التشريعية في تموز/ يوليو 2012: حزب الوطن المعتدل ذو القاعدة الواسعة الذي انضم إليه عبد الحكيم بلحاج، الأمير السابق للمقاتلة وقائد كتيبة طرابلس، وحزب الأمّة الوسط الأكثر تشددًا، وانضم إليه معظم أعضاء الجماعة الإســلامية الليبية المقاتلة الآخرين تحت قيادة الشــخصية البارزة ســامي الســاعدي. ولم يفز حزب الوطن بأي مقاعد، فيما نال حزب الأمّة الوســط مقعدًا واحدًا تــم تخصيصه لعبد الوهاب قايد، شقيق الراحل أبو يحيى الليبي، الشخصية القيادية في القاعدة[29].

اعتمد «أنصار الشريعة في ليبيا» على الأساليب نفسها، من تقديم خدمات اجتماعيــة، وتنظيف طرق وإصلاحهــا، ودفع صدقات خلال شــهر رمضان. وأخذوا مؤخرًا يســاعدون في توفير الأمن في مستشــفى بنغازي. وعلى الرغم من أن الجماعة تقر بأنها هدمت الضرائح والمقابــر الصوفية في بنغازي، فإنها حاولت أن تصوغ لنفســها توصيفًا محليًا مفاده أنها مدافعة عن تفســير صارم للإسلام مع المساعدة في الوقت ذاته على توفير الحاجات الأساسية للمجتمع، وهي تشــكل إحراجًا في المرحلة القادمة عبر سياسات الضغط لتطبيق الشريعة ورفع الهيمنة.

تجلى أحد ارتدادات الحالــة الليبية بظهور حركة «أنصار الدين» شــمال مالي بزعامة القيادي البارز في الطوارق أزواد إياد غالي الذي قرر تأسيس حركة جهادية شعبية في أزواد تحت اسم «حركة أنصار الدين». وكان إياد غالي الذي يشغل منصب القنصل العامل لجمهورية مالي في السعودية، قد عاد مؤخرًا إلى شمال مالي، والتف حوله المئات من المقاتلين، بينهم جنود وضباط من الجيش المالي ينتمون إلى الطوارق، ومقاتلون آخرون عادوا حديثًا من ليبيا. ولجأ إلى بعض الجبال القريبة من مدينة كيدال، وأعلن من هناك تأســيس حركة «أنصار الدين» التي ترفع من بين مطالبها تطبيق الشريعة الإسلامية، وإعادة الاعتبار إلى

(29) انظــر: هــارون ي. زيلين، «محاولة فهــم الحضور الجهــادي في ليبيا،» موقع الســكينة، 23/ 7/ 2012، <http://www.assakina.com/center/parties/18220.html#ixzz27iaZsm6R>.

مكانة علماء الدِّين، فضلًا عن مطالب محلية تتعلق بالحرية والحقوق لسكان أزواد[30].

جاء إعلان الحركة الجديدة بالتزامن مع إعلان عناصر من تنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» تأسيس حركة جديدة تحمل اسم «جماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا».

ينحدر إياد غالي من أسرة زعامة تقليدية في قبائل «الفوغاس» الطوارقية في أزواد، وقاد في بداية تسعينيات القرن الماضي «الحركة الشعبية لتحرير أزواد»، وهي من أبرز فصائل الطوارق في شمال مالي خلال انتفاضة بداية التسعينيات، قبل أن يوقع اتفاق سلام مع مالي بوساطة جزائرية، قادت إلى تعيينه قنصلًا عامًا في جدة وإدماج العشرات من مقاتلي حركته في الجيش المالي. كما شارك في بعض الوساطات التي أدت إلى إفراج «تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» عن عدد من الرهائن الغربيين الذين اختطفهم[31].

على خلاف الجماعات في اليمن وتونس وليبيا، لم تعلن «أنصار الشريعة في مصر» نفسها جماعةً منظمة على الأرض، بينما تم إنشاء تنظيم سلفي مغربي، يوم 7 أيلول/ سبتمبر 2012، وأصدر «ورقة مذهبية» تكون الإطار المرجعي لتجميع عناصر هذا التيار وتأطيرهم ضمن هيئة سياسية/ دعوية تحمل اسم «تنسيقية أنصار الشريعة في المغرب». ولا تزال «أنصار الشريعة في المغرب» تنظيمًا وليدًا يهتم بالنشاط الدعوي فحسب. وذكرت في البيان الأول والوحيد لها حتى الآن أنها غير مرتبطة بالجماعات في اليمن أو تونس أو ليبيا أو مصر. والعبرة من وجود «أنصار الشريعة في المغرب» هي نشر كلمة الله وشريعته، وتوفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية للمحرومين، وتعرية انحطاط الغرب

---

(30) انظر: «الإعلان عن ميلاد حركة «أنصار الدين» في شمال مالي بزعامة إياد غالي،» وكالة نواكشوط للأنباء، 15/ 12/ 2011، <http://www.ani.mr/?menuLink=9bf31c7ff062936a96d3c8bd1f8f2ff3&idNews=16230>.

(31) انظر: أنوار بوخرص، «الجزائر والصراع في مالي،» مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2012، <http://arabic.carnegieendowment.org/publications/?fa=49765#>.

وتحرير المجتمع من قبضته. وعلى الرغم من حداثة ظاهرة «أنصار الشــريعة»، فإنها اســتطاعت أن تخطف الأضــواء وتمكنت من إثبــات حضورها، وربما ستكون خلال الأعوام المقبلة محط الأنظار في المنطقة[32].

استخدمت جماعة «أنصار الشريعة في مصر» التسمية على الإنترنت فحسب، عندما قدّمت بيانات لـ«مؤسسة البيان الإعلامية» المرتبطة بالمُنظّر الجهادي الشيخ أحمد عشوش الذي أصدر مؤخرًا فتوى تدعو إلى قتل أولئك المتورطين في إنتاج فيلم «براءة المســلمين». وعشــوش ذو تاريخ طويل في الحركة الجهادية وفي الجهاد ضد السوفيات في الثمانينيات، وهو عضو في «جماعة الجهاد الإسلامية المصرية». وكان ممّن قُبض عليهم في أوائل التسعينيات في حملة ضد الإرهاب شــنتها الحكومة ضد 150 عضوًا في «جماعة الجهاد الإســلامية المصرية»، ثم أُفرج عنه بعد سقوط نظام مبارك[33]. وبناء على أدلة معروفة، سيكون من السابق لأوانه اعتبار «أنصار الشريعة في مصر» جماعة مكتملة الأركان.

أمّا فــي الأردن فاتخذ تيار الســلفية الجهادية خطوات في اتجاه ســلمية الدعوة على الأراضي الأردنية، وشارك في مسيرات وتظاهرات تطالب بالإفراج عن معتقلي التيار وبتطبيق الشــريعة الإســلامية. وخرج قادة التيار إلى العلن، واتجهوا أكثر نحو العمل المنظّم. وأشــاروا إلى وجود تفكير لتغيير اسم التيار ليكون «أنصار الشــريعة». ومن الواضح من خطاباتهــم وأفكارهم ومن وجود مقالات الشنقيطي على موقع شيخهم المقدسي (منبر التوحيد والجهاد)، أنهم يرفضون مراجعات الجماعات الإســلامية المســلّحة، ويرفضون التحول نحو العمل الحزبي والقبول باللعبة الديمقراطية، ويصــرون على المفاهيم الحاكمة للتيار (الحاكمية والجهاد) في الأردن.

---

(32) انظر: نص الورقة على الرابط:. <http://elhasnaoui.blogspot.com/2012/09/blog-post_7.html>

(33) انظر: هاني نســيرة، «فرص القاعدة ودول الربيع العربي»، <http://www.islamyun.net/index.php?option=com_k2&view=item&id=1206>.

القسم الثالث

المتغيرات الجديدة في الوطن العربي
وجهة نظر تركية وإيرانية

الفصل الثاني عشر

التطوّرات الأخيرة والمشهد الجيوسياسي وجهة نظر تركية

سليمان سينسوي

ملخّص

إن الشرق الأوسط منطقة مرشّحة لأن تكون في القرن الحادي والعشرين مركز قوة يحتضن تناقضات عميقة وفرصًا وتهديدات. فإذا أمكن إدارة هذه التناقضات بصورة جيدة، يغدو النجاح ممكنًا أكثر. أمّا إذا جرى التلاعب بهذه التناقضات والاختلافات بتنافس لا طائل فيه بين الأجانب والإقليميين، فقد تواجه المنطقة نتائج غير متوقّعة. ومن وجهة نظري، ينبغي أن تتبنّى تركيا ودول الشرق الأوسط اتّجاهات أكثر براغماتية وعمقًا ضمن فهم عام ندعوه «المخاطر النسبية والاعتماد المتبادَل» عوضًا عن التوجّهات الانفعالية. وبالفعل، إذا أمكننا أن نفهم هذه التطورات في العالم والمنطقة، يمكننا عندئذ أن نصبح أقوى - كدول صديقة وشقيقة - ويُتاح لنا تحويل التطوّرات التي تشهدها منطقتنا إلى فرص.

أولًا: خلفية تاريخية

لا يمكن أن تتحوّل الثورات العربية إلى ربيع إلّا إذا وضعنا «الحاضر في مكانه الصحيح بين الماضي والمستقبل». وما انفكّت الأطراف في المنطقة

تتبدّل، في وقت بقي ميزان القوى وعلاقات المصالح على حالها من دون تغيير. ومن الواضح أن المنطقة التي تدعى «الشرق الأوسط» تشهد تكرارًا جديدًا لحركات المدّ والجزر؛ فالصعود الإسلامي الذي شهدته عرّضها لهجومين شنّتهما قوّتان كبيرتان بفاصل قرون عديدة. ففي القرن الحادي عشر، اجتاحت الجيوش الصليبية، تلبيةً للدعوة البيزنطية، المنطقة، آتية من الغرب، وتسبّبت بعدد كبير من المشكلات والاضطرابات والقلاقل، وأغرقت البلاد بحمّامات الدم. بعد ذلك، تعرّضت المنطقة في القرن الثالث عشر للغزو المغولي القادم من الشرق، لتعيش فصلًا آخر من التدمير وعدم الاستقرار.

وعانت الجغرافيا المتضرّرة من الغزوات الصليبية اضطرابًا جديدًا سبّبه الغزو المغولي الذي شُن من الجهة المقابلة، حين كان يُعتقد أن زمن الهجمات ولّى. وبات المسيحيون - كالأرمن مثلًا - أقرب إلى هؤلاء الغزاة في أثناء تلك الحوادث، وفقًا لمنظورهم التاريخي.

لم يتردّد الحشّاشون، وهم فرقة دينية ظاهريًا، لكنّها قائمة، في حقيقة أمرها، على الإرهاب، في مدّ الصلات بجماعات شتّى، فتحالفوا مع الصليبيين تارة، ووقفوا ضدّهم تارة أخرى. وضمن ممارسة هذه البنى للعبة التوازنات، حاولت، مثلها مثل أي قوة لا تستطيع أن تنشئ مركز قوة خاصًا بها ولا يقبلها أهل منطقتها التي تعيش فيها، أن تبني تحالفات سلبية في غير مكان، ضد القوى الإقليمية التي سعت إلى لجم سلطتها. ونشأت في تلك الأثناء حركات مناهضة أطلقتها قوى إقليمية، كالأيوبيين، في وجه هذه الغزوات، ونجحت في بعض الأحيان في صدّها وفي توجيه ضربة قاصمة نهائية إلى الوجودين المغولي والصليبي. وهكذا، نجت المنطقة من محاولة إقصائها عن مسار التاريخ وسلبها، فتمكّنت من البقاء على مسرح التاريخ بهويتها الخاصة. وتشكّلت في العصر الحديث مراكز وموازين قوى جديدة نتيجة التغيّرات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية التي طرأت على المستويَيْن الإقليمي والعالمي.

وإذا أسقطنا تقويم هذا الماضي على الحاضر، يمكننا القول إن المنطقة تشهد محاولة لدفعها إلى خارج التاريخ، وهي لم تتمكّن من إثبات وجودها

بسبب التهديدات من الغرب والشرق في الفترات التي تُعرف بالأزمنة الحديثة؛ إذ وقعت المنطقة تحت سيطرة النفوذ البريطاني الذي اكتسب بُعدًا رأسماليًا إمبرياليًا جديدًا بفضل الثورة الصناعية، مبشرةً بمفهوم «الغرب» في بداية القرن التاسع عشر عبر تنفيذ مخطّطات لهذه المنطقة ولغيرها من المناطق. ووجدت المملكة المتحدة التي بالكاد سبقت فرنسا، موقعًا قويًا في المنطقة وفرصة سانحة لتسريع خطواتها والمضي قُدُمًا.

بناء عليه، ليست علاقات الصداقة والعداء في «الشرق الأوسط» جديدة ولا عابرة. وما العناصر الانفصالية سوى انعكاسات مماثلة لتحالفات نشأت في أثناء الحملات الصليبية والحوادث المريرة التي شهدتها المنطقة في أثناء الغزو المغولي. وليس من المفاجئ أن نرى اليوم الوجوه والمشاريع القديمة ذاتها تتكرّر لدى البحث وراء كواليس الصراعات الراهنة عن الفاعلين الساعين إلى تغيير ميزان القوى. وإذا سئلنا «بمَ يختلف الأمس عن اليوم؟» فالجواب ببساطة هو: ليس هناك اليوم دول قوية في المنطقة. في «الأمس»، كان هناك قوى يمكنها التدخّل في مسار الحوادث بهويتها واقتصادها وثرواتها، أمّا «اليوم» فنلمس مشهدًا سياسيًا لا يتيح التدخّل في حوادث المنطقة إلّا من خلال بوابة التحالف مع الخارج. وبات مكتوبًا على السياسات المبنية على التطورات الراهنة وحدها أن تتلقّى ضربة قاصمة من الروابط والجذور التاريخية العميقة، ما لم يُنظر جيدًا إلى قوة المنطقة وضعفها تاريخيًا، مع الأخذ بالرموز التاريخية والثقافية في الاعتبار.

ثانيًا: الشرق الأوسط اليوم

كان القرن التاسع عشر حقبة أوروبية، في حين أن القرن العشرين حقبة أميركية بامتياز. أمّا القرن الحادي والعشرون فسيكون حقبة آسيوية إذا نظرنا إليه عمومًا. يمثل هذا التوصيف أساس عالم اليوم، خصوصًا في العشر الأخيرة؛ حيث بدأ عالم اليوم يتشكّل وتجتمع شروطه عندما نهضت في آسيا منذ بداية القرن الحالي جميع القوى المرشّحة لمواجهة أوروبا الغربية والكتلة الغربية المتمحورة حول الولايات المتحدة الأميركية.

غيّر ظهور هذا العدد من المرشّحين الأقوياء على المستويين الإقليمي والدولي في آسيا، النموذجَ العالمي الأساس، وهيّأ الشروط لنموذج عالمي متعدّد الأقطاب يلي النظام العالمي الثنائي القطبية ونظام القطب الواحد. وبطبيعة الحال، حتى لو لم يكن في الإمكان مشاهدة الأدوار بوضوح كافٍ، فإنّنا نلحظ اليوم دخول العالم نظامًا جديدًا متعدّد الأقطاب. وشهد العالم من قبل حقبًا متعدّدة الأقطاب، لكنّه لم يعرف هذا العدد من «القوى» التي تتمتّع بهيمنة متشابهة من ناحية التكنولوجيا والبنى التحتية في عصر سمته الأساسية التكنولوجيا المتقدّمة. ووفّر هذا الوضع فرصًا كثيرة وتسبّب بمخاطر وتهديدات مهمّة، ما أوجد، على الأقل، لصنّاع السياسات والمنظّمات الدولية والدول الكبرى وأي طرف آخر، صعوبة في عملية إنتاج السياسات وتنفيذها، لأن الأطراف التي كانت ترسم السياسات وفقًا لمعادلات بمتغيّر واحد أو اثنين، باتت تواجه أزمة عميقة في وضع الأولويات وفق ترتيبها الصحيح في ظلّ عالم متعدّد القطبية.

تمخّض النظام العالمي المتعدّد الأقطاب عن متغيّرات جديدة عديدة بالنسبة إلى جميع الأطراف، ترتبط ثلاثة منها ارتباطًا وثيقًا بآسيا خصوصًا. وفي وسعنا أن نرى المتغيّرات الرئيسة تتشكّل من جديد وتتمأسس في بيئة من المنافسة بين أقطاب متعدّدين.

إن أحد هذه المتغيّرات هو «الاندماج»؛ فبعد الإمبراطورية الرومانية، يُعدّ الاتحاد الأوروبي أبرز محاولة اندماج شهدها التاريخ. وعملية الاندماج الأوروبي هي إحدى محاولات الاندماج المعاصرة الأكثر أهمية. وحذت حذوها محاولات عديدة في أنحاء متفرّقة من العالم. مثلًا، يصبّ تجمّع 33 دولة في أميركا اللاتينية تحت مظلّة واحدة جامعة والعديد من محاولات التجمّع ما دون الإقليمية في الاتّجاه نفسه. وينطبق الأمر ذاته على القارة الأفريقية. وفي الحقيقة، أصبح الاندماج بالنسبة إلى الدول الصغيرة والمتوسطة ممرًّا إجباريًا في عالم تزداد فيه حدّة المنافسة، وباتت قدرة هذه الدول على المنافسة في ظل النظام الدولي تتوقّف على الموقع الذي تشغله ضمن المنظّمات الإقليمية المختلفة.

أمّا المتغيّر الأساس الثاني الناشئ فهو مفهوم يتناقض مع الاندماج، لكنّه يعمل بالتزامن معه، إنّه «القومية الصُّغرى»؛ فثمّة تكهّنات تقول إن هناك دولًا جديدة بعدد الدول الموجودة في الأمم المتحدة ستنضمّ إلى النظام العالمي خلال الأعوام الخمسة عشر الآتية، وأن الشروط اللازمة في هذا الشأن توافرت. ويؤكّد عدد كبير من المعطيات والتطورات هذه التكهّنات. فإذا أخذنا في الحسبان الحوادث التي شهدها الربيع العربي، يتبين أن الدول الآسيوية، والشرق الأوسطية خصوصًا، تنطوي على الخطر الأكبر. وفي وسعنا القول إن موجة «القومية الصغرى» ستشمل معظم الدول الآسيوية عمومًا، والشرق الأوسطية خصوصًا، نتيجةً لتركيبتها الإثنية وضعف تجربتها الديمقراطية، والتفاوت الهائل في مستوى الدخل، والتناقض بين متغيّرات كثيرة.

ثمّة متغير أساس جديد آخر يتمثّل في انتهاء عصر التقديرات (البيانات العلمية الحسابية) ونشوء عصر جديد لا مجال فيه سوى لمقاربة الحوادث المستقبلية، لتعذّر الوصول إلى تكهّنات دقيقة في ظل بيئة تشهد منافسة بين أقطاب عدة، وما نتج من نماذج جديدة. وبالفعل، عدّل حلف الناتو وثيقته الأمنية وفق منظور أساس هو «التحول من التكهّن إلى التوقّع». وهذا يعني، للعالم أجمع، حكم الدول ضمن إدارة أزمات لا نهاية لها. وأكّدت الأزمة المالية العالمية في عام 2008 صحّة تلك المقولة. وهكذا تصبح إدارة الأزمات المستمرّة شأنًا عالميًا. أمّا المثال الأبرز لهذا التحوّل من التكهّن إلى التوقّع فيكمن في الربيع العربي الذي انطلق في أواخر عام 2010، ولا يزال يفرض تأثيره على دول مختلفة وبطرائق متباينة. وبدأ أصدقاؤنا، في الولايات المتحدة الأميركية على نحو خاص، استخدام اسم «الصحوة العربية».

إذا نظرنا إلى سورية، يتبيّن لنا بوضوح ارتدادات تعدّد الأقطاب على التنافس بين الشرق والغرب، ولا سيما بين آسيا والدول الغربية ومحاولاتها للتجمّع وتشكيل التكتّلات. وأعتقد شخصيًا أن الدول الغربية تسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسة من وراء هذه العملية: **أولًا** إنشاء حزام اقتصادي يضمّ شمال أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا لإيجاد مخرج لاقتصاداتها المتعثّرة؛

ثانيًا سعي الدول الغربية إلى إنشاء حزام أمني جديد مرتبط بالحزام الاقتصادي المذكور، ولا سيما بالنسبة إلى جنوب أوروبا؛ أمّا الهدف **الثالث**، وهو شامل في جوهره، فيسعى، على ما يبدو، إلى عزل روسيا والصين، لجني مكسب نهائي من تحقيق الهدفين الأوّلين. ويمكن إيراد الكثير من الأسباب الثانوية الأخرى. وبهذا المعنى، ربما نلحظ أن المنطقة أيضًا، ونحن منها، على موعد مع اضطرابات وتهديدات عديدة في الفترات التالية.

إن النمط الأساس هو «تعدّدية الأقطاب». وشرحنا المتغيّرات الجديدة بوصفها حقبة الاندماج والقوميات الصغرى والتكهّن. وثمّة تصوّرات ثانوية وتغيرات جديدة أيضًا تتعلّق بالقارّة الآسيوية وبالعالم، تشمل التهديدات الأمنية الجديدة، لأن «الأمن» هو الميدان الأساس لجميع المتغيّرات المذكورة، ولا سيما الاندماج والرفاه والتنمية. بالفعل، يعلم الجميع أن تعريف «الأمن» كمفهوم قد تطوّر كثيرًا وتحوّل إلى «الأمن المتعدّد الأبعاد» الذي بات محور الجدل الدائر بوصفه المتغيّر المهمّ الرابع.

كان تفسير الأمن مقتصرًا على المجال العسكري في السابق، وتحوّل إلى عملية شملت في الأعوام العشرين الأخيرة جوانب الحياة كافة، وبات يُعرّف بوصفه يشمل عناصر القوة الناعمة. بناء عليه، ولدى عرض تعاريف التهديد الجديد، تجدر الإشارة **أولًا** إلى تغيّر طرأ على الرأي الذي كان يرى في الإرهاب تهديدًا ضمنيًا. **ثانيًا**، المخاوف المتعلّقة بالأمن النووي وهي التي تتجسّد في الملف النووي الإيراني. **وثالثًا** هناك التهديدات المتصوَّرة بشأن أمن الحدود والمتعلّقة بأهداف ضبط موجات الهجرة. **ورابعًا** تأتي جوانب الحياة كافة، مثل قضية الأمن الإلكتروني. أمّا **خامسًا** فيمكن القول إنها العناصر التي تتضمّن التطوّرات المتعلّقة بالتغيرات البيئية والمناخية.

كمثال لذلك، قيل إن المملكة العربية السعودية تخطّط لحظر الصادرات الغذائية نتيجةَ نقص المياه، ما أدّى إلى إثارة قلق الدول المستورِدة الأغذية من السعودية. وعلينا أن نتوقّع احتمال أن تتّخذ دول أخرى مصدّرة للأغذية إجراءات مماثلة، ما يمثل خطرًا كبيرًا على الأمن الغذائي. علاوة على ذلك،

ثمّة تهديدات ثانوية أُخرى متصوّرة تتمثّل في الأمراض الوبائية والمشــكلات الســكانية. ترى القوى التقليدية النموّ الســكاني العالمي تهديــدًا كبيرًا؛ إذ إنّ آسيا تضمّ أكثر من نصف ســكّان العالم، و67 في المئة من سكّانها لا تتجاوز أعمارهم 25 عامًا. وفــي الحقيقة، هناك تهديد كامن للجميع بســبب الموارد المحــدودة. فمثلًا، يتعيّــن على الصين والهنــد وحدهما تأميــن فرص عمل لأربعين مليون نسمة سنويًا. لذلك عند النظر إلى موارد العالم وضخامة النظام الاقتصادي، يمكننا التكهّن بما قد تسفر عنه هذه العملية من نتائج.

من التهديــدات المتوقّعــة الأخرى أيضًا، التشــكيلات مــن غير الدول وتهديداتها. وفي هــذا الإطار يمكن أن نــرى تنظيمات مختلفــة - كمحاولة الانقلاب في مالي - منظّمة جزئيًا، بيد أنها لم تكتســب تعريفًا مكتملًا، ويعتقد أنها تهديد جديد. وهناك نوع آخر من التهديــدات الأمنية يجري صوغه حاليًا، وهو «الأمن الفضائي».

يؤكّد جميع هــذه العوامل إدارة الأزمات بوصفها متغيّرًا خامسًــا: «حكم الدول ضمــن إدارة دائمة للأزمــات». إن الفرص المتاحة فعــلًا لوقف إهدار الوقت وإصــلاح الأخطاء محدودة جدًّا. ففي قضايا الــدول قد يتعذّر تعويض عملية تبديد لأربع وعشرين ساعة.

في وســعنا أيضًا إضافة متغيّر ســادس هو «العلاقات بيــن القيم والرفاه وأنماط الاستهلاك في العالم». ونحن جميعًا نواجه المشكلة ذاتها؛ ففي القرنين الأخيرين على وجه الخصوص، أدّت القيم الحضارية وأنماط الاســتهلاك التي أنتجها الغرب في معظمها إلى مشكلات خطِرة في الفضاءين البيئي والأخلاقي. طبعًا، ساهمنا جميعًا في هذه المشكلة بطريقةٍ أو بأخرى، لكن الحضارة الغربية التي تحدّد القيم الأساسية هي التي تتحمّل المسؤولية الكبرى. واليوم ينبغي أن تتغيّر أنماط الاســتهلاك الحالية باتّجاه نمط جديد، لأنه حتى لو أجّلنا وحاولنا كســب الوقت، لن يعود في مقــدور العالم التغلّب على الأزمــات الاقتصادية والاجتماعيــة والأخلاقية ما لم تتغيّر أنماط الاســتهلاك. وبهــذا المعنى، ثمّة

ضرورة لوجود روّاد نحذو حذوهم، يبتكرون «رؤية مستقبلية» جديدة ويعبّرون عن ذلك بأنماط حياتهم ونظمهم المؤسسية.

في هذا المناخ الاستثنائي الناشـئ من تضافر جميع هذه العوامل، إضافة إلى بيئة تنافسـية على أكثر من مستوى، نعتقد أن دول شـمال أفريقيا والشرق الأوسط ما انفكّت تشهد تحولات اجتماعية لن تلبث أن تنتقل إلى شمال آسيا. ونحن نواجه عددًا من الدول الشـرق الأوسـطية التي أهدرتْ فرصتين نشـأتا بعد تفكّك الاتحاد السـوفياتي وحوادث 11 أيلول/ سـبتمبر. ولم تستفد هذه الدول من هاتين الفرصتيـن المهمّتين الضروريتين للتغيير الاجتماعي والتحوّل الديمقراطي.

ثالثًا: العلاقات التركية – الأميركية والشرق الأوسط

عندما ننظـر إلى محيط تركيا المباشـر نـرى القوقاز والبلقان والشـرق الأوسط وشـمال أفريقيا وآسيا الوسـطى وجزءًا من جنوب آسـيا، وباختصار نرى جوار تركيـا التاريخي. وجميع هذه المناطق مراكز مهمّة يُتوقّع أن تشـهد مفاجآت وتغييرات، وهي المسـرح الأسـاس للمنافسـة بين القوى الجديدة. لذلك، فإن تركيا شريك أسـاس مهمّ من الناحية الاستراتيجية لأي قوّة – وفي طليعتها الولايات المتحدة الأميركية – تريد أن يكون لها تأثير في هذه المناطق وأن تستفيد من التحوّلات من دون أن تؤدّي إلى الفوضى، وبطريقة تساهم في تحقيق الرفاه الاقتصادي. غيـر أن العلاقات المتكاملة يجـب أن تُبنى بطريقة صحية لأن لتركيا مخاوفها الخاصة ورؤيتها للتهديدات التي تحيط بها.

وكِلا الجانبين يتّسـم بخصائص متكاملة جدًّا، إلّا أن العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة تمرّ بمرحلة صعبة، في زمن بات معه التعاون أمرًا ضروريًا. وإذا أردنا اختصـار هذه المشـكلات بعناوين رئيسـة، نجـد أن هناك ثلاث مشكلات هي الأهمّ: المشكلة مع إسرائيل؛ والقضية الأرمينية؛ والمشكلات مع إيران بخصوص برنامجها النووي.

من الواضح أن الاتفاق المتبادل والشراكة بين الولايات المتحدة وتركيا سيساهمان في اكتشاف طاقات هائلة في المناطق الأخرى. وتجدر الملاحظة أن القضيتين الإسرائيلية والأرمينية غير محصورتين في هذه الدول، بل هي مشكلات كبيرة لدى الجوالي التي لها امتدادات في الولايات المتحدة وفي العالم. ونفّذ كلّ من اللوبي اليهودي الإسرائيلي والجالية الأرمينية واللوبي الأرميني أعمالًا كثيرة للإضرار بمصالح تركيا في الولايات المتحدة، وحاولوا التأثير في رجالات الدولة فيها. وهناك أيضًا قضايا معروفة سلفًا تنجم باستمرار عن الأجندات الخاصة للبلدين. وعلى الرغم من أن القرار النهائي يبقى حتمًا في يد صنّاع القرار والسياسيين والسلطات الرسمية، يبقى من الممكن القول إن الاتفاق القائم على الثقة والمصالح المتبادلة بين تركيا - التي تمثل مركزًا في وسط مناطق متغيرة - والولايات المتحدة سيؤدّي دورًا رئيسًا في تحوّل العالم برمّته.

أمّا القلق البنيوي الأهمّ لتركيا اليوم فيكمن في القضية الكردية، وهي شأن حاسم لدى الولايات المتحدة، واختبار للعلاقات التركية - الأميركية. وتُعدّ التطوّرات في المسألة الكردية حاسمة لحُسن التعاون في جميع المناطق الجغرافية ذات الصلة، ولو أن أيًا من الجانبين لا يوجّه اتّهامًا رسميًا إلى الآخر.

لعل قائلًا يقول إن العلاقات بالولايات المتحدة ستصبح أفضل ممّا هي عليه اليوم إذا ما شعرت تركيا بأنها في مأمن من خطر انفصال الأكراد. وأظهر استطلاع في تركيا بشأن التعاطف مع الولايات المتحدة، نتائج سلبية جدًّا.

من وجهة النظر التركية، من المفيد مبدئيًا تعزيز هذين الموضوعين ومأسستهما: «الخطر النسبي والاعتماد المتبادل»؛ إذ يتعيّن على تركيا أن تُقْدِم على مخاطر تتناسب وقوّتها، وأن توازن بين خطابها ونفوذها، وتُقْدِم على مخاطر نسبية في جميع علاقاتها، ولا سيما في علاقاتها بالولايات المتحدة وفي جميع الميادين التي ترغب في أن تكون فيها مؤثّرة، لأن المخاطر النسبية تتطلّب أيضًا تحديد خيارات السياسة الخارجية بصورة صحيحة.

تقوم السياسة التقليدية للدولة التركية على المنظور الغربي، وتسعى إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بـ «عضوية كاملة» من خلال المفاوضات. لذلك تتعيّن إدارة عملية الانضمام بوضعها على رأس الأولويات، ووضع القضايا الأخرى وفق الترتيب الصحيح بعدها، وهذا يتضمّن أيضًا التخطيط للمخاطر النسبية.

رابعًا: سياسة الهوية ومستقبل الشرق الأوسط

عبّرت عقلية الدولة العثمانية عن نفسها تاريخيًا بربط العناصر القائمة الخاضعة لسيطرتها بالدولة، بدلًا من بناء هويات جديدة للأقاليم المحتلّة، في حين حاولت الدول الغربية فرض سيطرتها بصورة دائمة على الدول التي تقاسمتْها ضمن مناطق نفوذها - خصوصًا بعد الحرب العالمية الأولى - وبالإكراه، عبر إبراز بعض العناصر الأقل ارتباطًا بالهوية في الدولة وإيلاء الأهمية للمستويات الحكومية.

من أبرز الأمثلة لذلك، مساعدة القوى الاستعمارية الأقلية العلوية - البالغة نسبتها 9 في المئة في سورية - للوصول إلى السلطة، في مقابل أكثرية سنّية تقارب الـ 80 في المئة من مجموع السكان في سورية. كما ساعدت الأقلية السنّية في العراق أيضًا، حيث يشكّل الشيعة أكثر من نصف سكّانه، لتسلّم السلطة. وتاليًا، سعت كلّ من المملكة المتحدة وفرنسا إلى إنشاء حكومات تتمتّع بشرعية ضعيفة جدًّا، ولا يمكنها الاستمرار إلّا بمساعدة القوى الخارجية.

عزّزت هذه السياسات بعد ذلك بزوغ حركات قومية، كالتي هي في جميع دول العالم الثالث في فترة الخمسينيات والستينيات. وباتت القومية العربية حركة مهمة جدًّا في العالم العربي، وبدأت تهدّد وجود القوى الغربية في هذه الدول. وحلّت الحكومات القومية محلّ الملَكيات، كما في مصر عام 1952 والعراق عام 1958. وفي العراق تحوّلت سياسات الحكومات القومية الرامية إلى بناء ما يُعرف بالهوية القومية العربية العلمانية، في نهاية المطاف، إلى

تقديم السنّة على الأغلبية الشيعية، وفرض التعريب على الأكراد. وقاد الضغط المتزايد في زمن حكم صدّام حسـين إلى عزل الشيعة والأكراد وإقصائهم عن المركز. وتعاونت الولايـات المتحدة الأميركية بعد إطاحة صدام حسـين مع الشيعة والأكراد المغبونين لتوفير بيئة مؤيدة للحكومة الموقّتة أولًا، ولبناء عراقٍ ضعيف فقد وحدته الوطنية ثانيًا. ونفذت الولايات المتحدة عددًا من السياسات لجعل الشيعة والأكراد يشغلون موقع الصدارة، ما تسبّب بردات فعل في جميع دول الجوار التي تبنّت بصورة أو بأخرى مقاربات سـتكون مناوئة للأميركيين عاجلًا أم آجلًا.

هكذا نجم عن السياسات التي طبّقتها الولايات المتحدة في العراق وضع أضرّ تدريجًا، وعلى نحوٍ متزايد، بجميع الأطراف.

يمكننا في مجال سياسـات الولايـات المتحدة أن نتحـدّث عن نقطتين مهمّتين: نسـج الشـيعة علاقات وثيقة مع إيران، وهم الذيـن يمثلون الأغلبية العظمى من الشـعب العراقي. وسـاهم عدم اسـتقرار العراق بتشـويه سمعة الولايـات المتحدة المتضـرّرة أصلًا بفعل السياسـات الإسـرائيلية. وتتطلع الولايات المتحدة حاليًا إلى تخفيف حدّة التوتّرات بين الشـيعة والسـنّة، وبين الجماعات العربية والأكراد.

يمكن إيجاز الوضع الراهن للأطراف السياسـية فـي المنطقة على النحو التالي:

ينتاب الشـيعةَ شـعورٌ بالدهشـة الممزوجة بالزهو والإباء لوصولهم إلى السـلطة أول مرة منذ زمن بعيد. وعمّق هذه الدهشـة أن تدخُّل أميركا والدول الكبرى الأخـرى ودول الجوار وبعض المنظّمات كشـف مدى صعوبة حكم العراق.

لا شـك في أن إيران كانت هي الدولة الأهمّ المؤهّلة للاستفادة من هذه الهويات. غير أن الاستفادة من الهوية الشيعية في العراق عرّضت إيران لأخطار جسيمة. ويتجسّـد الخطر الأكبر في إمكان التجزئة القومية الفارسية – العربية،

وما ينجم عنها من صراع على أساس الهويات في إيران؛ إذ إن إثارة الهويات في إيران قد تعزّز الانفصال بين السكّان الفرس والعرب المتمركزين حول حقول نفط عبدان. ويمكن أن تنقل قوى خارجية هذه السياسات التمييزية إلى الشمال الذي يضم مناطق تتمتّع بكثافة سكّانية أذرية. لذلك، على إيران أن تعي هذا الوضع، وأن تكون إحدى الدول التي تدعم على الدوام سلامة أراضي العراق. ومع أن أيران ترغب في التأثير في البلاد من خلال الشيعة، فهي لا تريد وجود عناصر قد تناصبها العداء فتتسبّب بالاضطراب بعد أي تجزئة محتمَلة.

فضّلت الولايات المتحدة الاستفادة من الشيعة لإطاحة صدّام حسين وإنشاء عراق ضعيف تستطيع التدخّل في شؤونه.

حتى وإن كانت تركيا في البداية قد نأت بنفسها عن شؤون العراق، واقتصر الحوار الذي أطلقته على السُنّة فحسب، فهي أول بلد يدرك الضّرر الناجم عن بناء علاقات مع بعض الجماعات في العراق دون غيرها، عبر تقسيم الشعب على أساس الهويات. كما كانت تركيا أول دولة تتّخذ موقفًا حاسمًا من الولايات المتحدة في معارضتها تقسيم العراق.

تمثل الأغلبية الشيعية مصدر خوف لدول الخليج التي تبدي تحفّظًا تجاه العراق، لكن ذلك لا يغيّر حقيقة أن أكثر من نصف الشعب العراقي هو من الشيعة، وأن دول الخليج، خصوصًا السعودية والكويت، هي الأكثر انزعاجًا من بروز العناصر الشيعية؛ إذ تواجه تلك البلدان صعوبات في نسج علاقات مع شيعة العراق لأسباب عدة، منها الموقف الراديكالي للسلفية من الشيعة، والتبعية للولايات المتحدة لدى صوغ السياسات، إضافة إلى صعوبات أخرى. كما أنها تدرك خضوع العراق لإيران؛ إذ عمّق انبعاث الشيعة في العراق مخاوف دول الخليج من إيران التي أصبحت مصدر الخوف الأكبر لها منذ زمن الخميني، ما جعل الولايات المتحدة ترفع وتيرة تدخّلها في المنطقة عبر بوّابة المخاوف الخليجية. إلّا أن دول الخليج هي التي دفعت ثمن تزايد خوفها من إيران، فهي عزّزت إنفاقها العسكري، مثيرة بدورها قلق العناصر الشيعية في دول الخليج التي لا تحتمل مواجهة خطر

التقسيم. وهذا أيضًا حال دون أن ترسم دول الخليج سياسات صحية على المدى البعيد.

من اللافت اليوم في المنطقة تعميق الانقسام الإثني في العراق، الذي من شأنه إثارة الاضطرابات لا في تركيا فحسب، وإنّما في دول أخرى من المنطقة أيضًا. وستكون إسرائيل المستفيد الوحيد من هذا الاضطراب.

من الممكن كشف تداعيات العلاقات الدينية السياسية على عملية تفتيت العراق على أسس الهوية والإثنية؛ فأغلبية الشيعة تعمل في الزراعة في المناطق الريفية. وهي، تاريخيًا، لم تكن يومًا في سدّة الحكم، بل كانت من المنشقّين في العراق. غير أن الشيعة انخرطوا في العمل السياسي منذ بداية القرن العشرين، ومع تبلور الطبقات الوسطى. لكن ينبغي ألّا ننسى أن الشيعة والسنّة عاشوا معًا بسلامٍ على مرّ التاريخ، وعملوا معًا في مناسبات كثيرة ضد أعداء مشتركين.

في صراع الهويات يدفع الطرفان مباشرة الثمن الأكبر، بيد أن مشكلة الشيعة تمخّضت عن تحدٍّ هائل واجهته كلّ من تركيا في المقام الأول - بسبب القضية الكردية - ومن ثمّ إيران ودول الخليج. أمّا السبب الرئيس الذي حال دون انتقال الصراع إلى دول الخليج فيكمن في كون الولايات المتحدة والمجتمع الدولي منعا ذلك بسبب القلق على أمن منابع النفط.

تتمتّع المنطقة بأهمية استراتيجية واقتصادية بالنسبة إلى الغرب؛ إذ حاولت الولايات المتحدة قبل عهد الخميني أن تُبقي على وجودها في المنطقة والتعامل مع إيران بوصفها بلدًا صديقًا، من خلال ممارسة «القوّة الناعمة». لكنّها لم تنجح في ذلك، فلجأت في النهاية إلى السيطرة على المنطقة بالقوة العسكرية. أمّا إذا سادت الفوضى في العراق، فلن يعود في استطاعة المجتمع الدولي والدول المجاورة تحمّل ذلك، لأن الأزمة في العراق تؤذي شرعية الولايات المتحدة.

في المنطقة عدد كبير من الأطراف السياسية بأجندات مختلفة. وستنبثق، عاجلًا أو آجلًا، «أجندة مُشتركة» من هذه الأجندات المختلفة. لكن المهمّ ألّا

يُهدر المزيد من الدماء، وألّا ينجم مزيد من الخسائر الاقتصادية للوصول إلى هذه الأجندة المشتركة.

بُنيتْ التركيبة السياسية القائمة في العراق لتعزيز الانقسامات الإثنية والطائفية، ولا بدّ من تصحيح هذا الوضع فورًا. ويتعيّن تفعيل مؤسّسات الدولة فيها؛ فالسياسات الطائفية دفعت العراق باتّجاه «اللبننة». أمّا الاعتقاد أن إسرائيل تستفيد من الصراع الطائفي في هذا البلد وتشجّع على تقسيمه فتعزّز بقوة متنامية.

في التحليل الأخير، تبقى وحدة العراق في أيدي العراقيين. وما لم ينشب الصراع السُنّي - الشيعي، وما دام أن هذين الطرفين لم يسعيا إلى تقسيم العراق، فليس ثمة تقسيم متوقّع. وإذا لم يتولّ العراق مقاليده بيديه، فسيأتي طرف ما لاحتلال الحيّز السياسي. من الطبيعي أن تتدخّل الدول المجاورة وأطراف خارجية أخرى وتركيا في هذا الشأن.

ليس الصراع السنّي - الشيعي أو الصراع الكردي - العربي أو غيرهما من الصراعات أمرًا حتميًا. فصورة «الذات» وصورة «الآخر» في الأذهان فحسب. ولا يقاتِل إلّا منْ يعتقد أنّ هذا القتال ضروري. فمن السهل جعل الناس يحاربون، لكن ليس من السهل إقناعهم بالسلام. وعلى أي حال، لم يتحقّق السلام بعدُ.

ستدافع الهويات عن وجودها حتمًا في الشرق الأوسط، لكن استغلالها لمصالح خاصّة أو التلاعب بها أو تشكيلها وتحديد المصالح وفقًا لها، كل ذلك سيؤذي جميع الأطراف، ولا سيما مواطني دولة مثل العراق. كما أن التلاعب بالهويات والترويج للصراع بينها سيصبّان في مصلحة إسرائيل وحدها وعلى المدى القصير فحسب. أمّا على المدى البعيد، فينطوي ذلك على أخطار جسيمة تهدّد السلم الإقليمي والعالمي عمومًا.

يكمُن جوهر المشكلة في أن القوى العالمية ترى في الشرق الأوسط عمومًا، وفي دول الخليج خصوصًا، وفيها العراق وإيران على وجه التحديد، «منطقةً لا يمكن تركها وحدها». وكردٍّ على تقارب القوى العالمية في موقفها

من المنطقة، نشأت فيها أنظمة استبدادية حاولت سحق العناصر المحلية التي اعتُقِدَ أنها أدوات لهذه القوى العالمية. وفي المقابل لجأت القوى الخارجية إلى استغلال هذه الفئات المقهورة لتحقيق مآربها.

إذًا، لا بدّ من كسر هذه الحلقة المفرغة. وما دامت العناصر المحلية في المنطقة عاجزة عن اتّخاذ المبادرة، وما دام صنّاع القرار الفعليون يتحدّرون من خارج المكوّنات الإقليمية، سيكون من الصّعب ضمان الاستقرار الدائم فيها. ولا يعي زعماء دول المنطقة هذه الحقيقة، أو أنهم يتجنّبون الاعتراف بها كي لا يُضطرّوا إلى دفع ثمن الإقرار بها، ولا يتحلّون بالشجاعة الكافية لمواجهة الجمهور للاعتراف بأن الهويات القائمة لا تمنع العيش بوئام مع الآخرين في العالم المعاصر. وعندما تُصاغ السياسة على أساس هويات كالشيعة أو السنّة أو الأكراد، يغدو من الصعب، بل من المستحيل، التشارك في الفضاءات السياسية والاجتماعية بما يُرضي جميع الأطراف.

خامسًا: الوضع الراهن في أوروبا وارتداداته المحتملة على المنطقة

لم تكن أوروبا في منأى عن المشكلات الخطِرة نتيجةَ الأزمة الاقتصادية التي اندلعت في الولايات المتحدة الأميركية في عام 2008، وانتشرت إلى أوروبا وأثّرت في كثير من دول العالم - باستثناء الدول ذات الاقتصاد الشديد الانغلاق.

بات من الواضح أن الاتحاد الأوروبي يعاني مشكلات بنيوية عديدة لأن في الوضع الراهن إخفاقًا في النجاح، بمعنى أن مشروع الاتحاد الأوروبي هو عملية مَأسسة هائلة وتجربة ديمقراطية عميقة وبناءُ اقتصاد ضخم وهيكلة محورها الإنسان. إلّا أن هذه المعايير كافة أمست غير مستدامة ولا يمكن تمويلها في ظل بيئة تزداد عليها شراسة المنافسة، ولا سيما مع انتقال الحصّة الكبرى من الاقتصاد بسرعة من الغرب إلى الشرق. وتُظهر المعطيات ذات الصلة أن هذه العملية ستُواصل سيرها في الاتّجاه ذاته. ويبدو أن الدول القوية

بالتكنولوجيا والموارد البشرية، مثل ألمانيا، ستقاوم هذه العملية التي بدأت في اليونان وانتقلت إلى دول وأخرى ستتوسّع أكثر فأكثر.

تواجهنا عند هذه النقطة مشكلتان، **أولًا**: لُوحِظ أن دول البلقان وبعض الدول الأضعف التي انضمّت بسرعة إلى الاتحاد الأوروبي تواجه صعوبات في المنافسة، وأن الموارد الاقتصادية تنتقل في معظمها إلى الدول الواقعة في أوروبا الغربية، وأن القطاعات تعاني الانعزال، وأن الدول الكبرى في أوروبا الغربية تتمتّع بأثر تفريغي، خصوصًا في الحقل الاقتصادي والنظام المصرفي في المقام الأول. ويشير أحد أهمّ المؤشّرات بشأن هذه الفرضية إلى زيادة الطاقة الرأسمالية في ألمانيا بمقدار تريليونيْ يورو، بعد توسيع الاتحاد الأوروبي. أمّا المشكلة **الثانية** فتتعلّق بما سيؤول إليه الوضع في الدول الأعضاء والمرشّحة لعضوية الاتحاد والتي شهدت انتقالًا نسبيًا للمُلْكيات كلما طرأت على الاتحاد الأوروبي أي أزمة سياسية.

في أغلب الظن أن الاتحاد الأوروبي سيتمكّن من تجاوز هذه الأزمة بفضل المسافة التي قطعها، وخبرته الطويلة على الرغم من أن العديد من المحلّلين الاستراتيجيين يرون أنه لن يتمكن من تجاوز الأزمة، ويتوقعون تفككه. لكن لا بدّ من بعض النقاط في الحسبان عند حصول السيناريو السيىء وانعكاساته على تركيا ودول الشرق الأوسط.

خلاصة

عند النظر إلى هذه المتغيرات كلّها، يتبين أن دول الشرق الأوسط تواجه مشكلة مشتَرَكة، تتجسّد في أهمّ جوانبها في مدى قدرة هذه الدول وغيرها على تغيير نوعية الموارد البشرية. فإذا تمكنتْ من تغيير هذه النوعية ومن تحقيق التحوّلات في جميع القطاعات، فسيكون في وسع هذه الدول تحقيق الرفاه وإنتاج الحضارة والتكنولوجيا وصونها لجيلين أو ثلاثة على الأقل. ولا بدّ من التشديد مرّة أخرى على ضرورة تحويل موارد مالية كبيرة إلى المقاربات

وخطط الاستثمار المتمحورة حول الإنسان بدلًا من الاستثمار في بنًى تحتية لم تكتمل دراسات جدواها.

بات الشــرق الأوســط مركز التغييرات والتحوّلات في الأعوام العشــرة الأولى من القرن الحادي والعشــرين، وكان ذلك تمامًا منذ مئة عام. وتوسّعت العملية التي انطلقت في شــمال أفريقيا والشرق الأوســط بسرعة، وما انفكّت تتوسّــع. وإنّنا نتوقّع، إذا أمكن تحقيق الاستقرار في هذه المنطقة من العالم، أن تعمّ موجة الاستقرار هذه بعض دول جنوب آسيا في الأشهر والأعوام المقبلة. وهذه الدول إســلامية في أغلبيتها. ويتعيّن تاليًا على دول الشرق الأوسط إبداء المزيد من التضامن والتكافل إذا أرادت لها دورها فــي هذه العملية على نحو حي، وأن تتجاوز التغيّرات والتحوّلات بطريقة صحّية من دون إعطاء أي فرصةً لســيناريوات قد تقود إلى فوضى مؤلمــة، أو إلى حــروب وصراعات أهلية. وبهذا المعنى، على هذه الدول أن تتعاون بدرجة أعلى وتســتفيد من الخبرات المتراكمة لدى دول مثل تركيا.

في ظل هذه المتغيّرات جميعها، على مراكز الدراسات والأبحاث في دول الشــرق الأوســط أن تمارس دورًا إيجابيًا فاعلًا في تطوير بلدانها، وأن يشمل تأثيرها جوانب الحياة كافة بدلًا من أن يقتصر على السياسة الخارجية والقضايا الأمنية. فمثلًا، توصّل مشروع بحثي في الولايات المتحدة إلى أن في الولايات المتحدة 1770 مركز أبحاث ودراســات، يدرس نصفها السياســة الخارجية، وهي مراكز معروفة على نطاق واســع بين الناس، بينما تدرس المراكز الأخرى السياسات القطاعية، وهي غير معروفة خارج القطاعات التي تعمل فيها. وتاليًا، هناك فــي كلّ مجال حاجــة كبيرة إلى مراكــز أبحاث ودراســات لتأخذ زمام المبادرة وتقدّم الآراء والنماذج والمشاريع الجديدة لصنّاع القرار.

أودّ القول أخيرًا إن المتغيّر الوحيد بالنســبة إلى الشــرق الأوسط ليس أن يكون قويًا فحسب، بل أن يتقدّم مسار الحضارة أيضًا على أساس القوة والعدل، لأننا نتحمّل في ذلك مســؤولية أخلاقية ومؤسّســية. وليس لدينا الخيار بتقويم الحوادث من جانب واحد وبرؤية مادية.

خلاصة القول، إن الشرق الأوسط منطقة جغرافية تحتضن تناقضات هائلة وفرصًا وتهديدات عديدة. وهو مرشّح أيضًا لأن يصبح مركز قوة في القرن الحادي والعشرين. فإذا أُديرت هذه التناقضات بصورة جيدة، كانت فرص النجاح كبيرة جدًّا. أمّا إذا تلاعبت أطراف خارجية بهذه التناقضات والاختلافات، أو خضعت لتنافس لا معنى له بين الأطراف الإقليمية، فقد تواجه المنطقة نتائج غير متوقّعة. وأنا أرى أن على تركيا ودول الشرق الأوسط أن تعتمدا مقاربات أكثر براغماتية وعمقًا ضمن مفهوم «المخاطر النسبية والاعتماد المتبادل» كما أسلفنا، بدلًا من التوجّهات الانفعالية. وإذا استطعنا قراءة التطورات في العالم وفي منطقتنا بصورة صحيحة، أمكننا كدول شقيقة وصديقة أن نغدو أقوى بعضنا مع بعض ونحظى بإمكان تحويل التطوّرات إلى فرص لنا.

علّمتنا التجارب التاريخية أن «طاحونة الماء لا تعمل بماء منقول»[1]، وينطبق الأمر ذاته على السياسة التي لا يمكن تنفيذها بآراء ومعلومات وأسلحة واقتصادات مستوردة. ما من شكٍّ في أن بوسعنا أن نكون أقوياء بقدر ما نتمكّن من تحويل تجاربنا إلى حكمة، والحكمة إلى قوّة إرادة، وقوة الإرادة إلى فعل. وبهذا المعنى، تنطوي التطوّرات الراهنة في المنطقة، إضافة إلى الأطراف والحوادث والظواهر الإقليمية والعالمية، على مؤشّرات مهمّة إلى ما نحن عليه وكيف سنصبح في المستقبل.

(1) مَثَل تركي يعني أنه لا طائل في تأسيس عمل ما إذا لم يكن هناك من مورد مستدام، أو أنه لا يمكن الحفاظ على مستوى معيّن من الحياة بأموال مقترضة.

تعقيب

طارق عبد الجليل

تناولت الدراسة بالتحليل المشهد الجيوسياسي لمنطقة «الشرق الأوسط» في إطار التطوّرات الجارية على الساحة العالمية والإقليمية، ولا سيما في فترة الثورات العربية التي تعيشـــها المنطقة العربية حاليًـــا. وانطلقت في تحليلها من فرضية أن «الشرق الأوسط يشـــهد تكرارًا جديدًا لحركات المدّ والجزر»، وأن «الصعود الإســـلامي» في المنطقة على مدار التاريخ كان الســـبب في تعرّضها لهجمـــات القوى الخارجيـــة مثل الجيـــوش الصليبية والغـــزو المغولي، وأنها أضحت في العصر الحديث مطمعًا للقوى الاستعمارية. وهي الآن أيضًا «تشهد محاولة لدفعها خارج التاريخ». وتعزو الدراســـة الوضع الانهزامي الذي تعيشه المنطقة الآن إلى أنه «ليســـت هناك دول قوية في المنطقة اليوم»، وأن «المشهد السياســـي الحالي لا يتيح التدخّل في حوادثها إلّا من خلال بوابة التحالف مع الخارج».

قد نتّفق مع الدراســـة في بعض ما ذهبت إليه من تشخيص للوضع الراهن لمنطقة الشرق الأوسط، غير أن ثمّة ملاحظات مفاهيمية وتاريخية ينبغي تأكيدها كركائز بوصفها أساســـية لتحليل الواقع. فالمنطقة الجيوسياسية التي ضمّت - على مدار التاريخ - الدول الإسلامية عمومًا والعربية خصوصًا تمتلك مخزونًا حضاريًا عميقًا في قلب القـــارة الأم الأفرو - أوراســـية. وعبّرت هذه المنطقة على مدار التاريخ عن مركز إشـــعاع حضاري متوحّد قوي في ظل تعددية - لم

تعرفها كيانات سياسية أخرى - بما اشتملت عليه من أعراق ولغات وديانات مختلفة. ومن ثمّ، فإن هذه المنطقة أسبق على ما أطلق عليه الآن منطقة «الشرق الأوسط»، بما يتضمّنه ذلك المصطلح من مقاصد سياسية ورؤية غربية للمنطقة تستهدف أمن إسرائيل في المقام الأول والمصالح الغربية في المقام الثاني.

يمكن القول إن منطقتنا بما تحمله من إرث حضاري وطاقات كامنة على المستويات الجيوسياسية والجيواقتصادية والجيوثقافية قادرة على تجاوز أزمتها الراهنة، إذا ما استطاعت استدعاء مقومات النهضة، واستغلال الفرص السياسية الحالية التي جاء بها مناخ الثورات العربية لتعيد هيكلة نظمها السياسية والاقتصادية وعلاقاتها الخارجية، على نحو يحقّق لها التكافؤ والاتّساق مع المتغيّرات.

أولًا: الشرق الأوسط في نظام عالمي جديد

قدّمت الدراسة توصيفًا للمتغيّرات الرئيسة التي تمثل عناصر معادلة نظام عالمي متعدّد الأقطاب. وهي ثلاثة: «الاندماج» و«القومية الصغرى» وانتهاء عصر التقديرات أو ما يمكن تسميته «التحوّل من التكهّن إلى التوقّع».

منذ انتهاء الحرب الباردة وسقوط «الثنائية القطبية» لم يتشكّل النظام العالمي الجديد بعدُ؛ إذ تتبلور منذ ذلك الحين كيانات سياسية جديدة في آسيا وأوروبا تسعى لأن تصبح قطبًا في الفضاء العالمي الجديد، وإن استندت - بحسب ما أشار إليه صاحب الدراسة - إلى أدوات قوة مختلفة، كقوة التقنية والمعلوماتية، فضلًا عن القوة الاقتصادية مثل الاتحاد الأوروبي والصين والهند.

عالجت الدراسة هذه المتغيّرات الرئيسة الثلاثة على نحو ساهم إيجابيًا في تشخيص حالة مخاض النظام العالمي الجديد المتعدّد الأقطاب. وثمّة نقاط قد يكون من المفيد الإشارة إليها في هذا الصدد:

في حالة «الاندماج»، يُعد الاتحاد الأوروبي «أبرز محاولة اندماج شهدها

التاريـخ المعاصر». ولـم تكن الشـروط الموضوعية وفـرص التحالف التي توافرت للاتحاد الأوروبي أقل ممّا هو متاح للدول الإسـلامية عمومًا والدول العربيـة خصوصًا، من أجـل التحالـف والاندماج. غيـر أن الإرث التاريخي والسياسي القريب لدى هذه الدول يمثّل عائقًا سيكولوجيًا أمام إقامة مثل ذلك التحالف القوي؛ فمنظّمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية... وغيرهما من الكيانات العربية والإسـلامية - على الرغم من الجهد علـى مدار العقود الماضية - لم تتمكّن من التطوّر نحو إقامة اتحاد عربي أو إسـلامي على شاكلة الاتحاد الأوروبي.

مع هذا، ليس من المسـتبعد أن تؤدّي الثورات العربية - إذا بلغت مرحلة النضج والرشد السياسـيين اللذيْن تتطلّبهما اللحظة - إلى تشكُّل كيان سياسي جديد يحمل من عوامل الاتحاد أكثر ممّا يحمل من عوامل الفرقة، شريطة القيام على معادلات براغماتية واقعية تستهدف المصالح المشتركة لجميع الأطراف، من دون إهمال المصالح الخاصة لكلّ طرف على حدة.

أمّا المتغيّـر الثانـي، «القومية الصغرى» فسـاق صاحب الدراسـة في غير موضـع العديد من الأمثلة علـى مدى الخطر الكامن فـي فكرة «القومية الصغرى» والمهدِّد للتطوّرات الجارية في المنطقة، ولا سـيما السـيولة التي أفرزتها مرحلة الثورات العربية حاليًا. فما من شـكّ فـي أن محاولات إقامة تحالفات وتأسـيس كيانات على أسـاس إثني أو طائفي سـيعيد رسم خريطة المنطقة سياسـيًا وسـكانيًا على نحوٍ متشـرذم يفتقد الاسـتقرار ما بين سنّي وشيعي وكردي وعربي وعلوي.

ارتباطًا بهذه الفكرة، أودّ أن أضيف متغيّرًا جديدًا آخذًا في التبلور، ويُنذِر بمخاطر أشـدّ تأثيرًا في وحدة المنطقة وسـلامة مجتمعاتها، وهو «الانقسـام المجتمعي بين الإسلاميين والليبراليين». فما إن نجحت مؤخّرًا بعض الثورات الشعبية في العالم العربي في إزالة رؤوس الأنظمة الحاكمة السلطوية، وشرعت في بلورة نظم جديدة تعتمد على الآليـات الديمقراطية والحريات، بعد عقود من القهر والاسـتبداد، حتى استطاعت قوى تيار الإسـلام السياسي، مستنفرةً

خلفها التيارات السلفية، أن تفوز بالأغلبية في المقاعد البرلمانية وبانتخابات الرئاسة في مصر، ما عكس المزاج السياسي العام لدى هذه الشعوب، ورغبتها في نظام حكم إسلامي استدعى لديها أدبيات «الخلافة الراشدة». غير أن مرحلة التحوّل السياسي في البلدان العربية ترتكز حاليًا على مقوّمات وبنى النظام السابق ذواتها، بسبب أن هذا التحوّل السياسي الجاري لم يأت بعد ثورات «مكتملة»، وأن الفواعل السياسية التي تمثّل تيار الإسلامي السياسي، ولا سيما جماعة الإخوان المسلمين، هي جماعة إصلاحية في الأساس. وبإضافة عامل «حداثة التجربة الإسلامية في العمل السياسي»، نجد صراعًا حادًا بين «إسلاميين» في السلطة بآلية ديمقراطية أو في طريقهم إلى ذلك، وقوى سياسية ثورية تبغي النهج الثوري في التحوّل السياسي، وبين عناصر «الدولة العميقة» التي تمثّل الحفاظ على مكتسبات النظام القديم وأصحاب المصالح. وليست قوة من هذه القوى الثلاث أقل تأثيرًا وثقلًا، بل حدّةً، من غيرها.

لعلّ أبرز الشواهد على ظهور حالة «الانقسام المجتمعي بين الإسلاميين والليبراليين» هو ما يحدث الآن من استقطاب حادّ وحشد أيديولوجي لقوى التيار الإسلامي بأطيافه المختلفة، أي الإخوان المسلمين والسلفيين والجماعة الإسلامية في مصر، وتقسيم المجتمع إلى إسلاميين وليبراليين، وما يحدث في تونس من انقسام بين إسلاميين وليبراليين من جهة، وقوى الإسلام السياسي والتيار السلفي من جهة أخرى، وذلك الانقسام الحادّ بين قوى التيار الإسلام السياسي والتيار الليبرالي في ليبيا.

ربما تحتاج الدول وشعوب ذات الثورات العربية إلى مزيد من الوقت من أجل الوصول إلى حالة الاتّزان السياسي، بيد أن أكثر ما تحتاج إليه هو القدرة على المفاضلة بين الأولويات، بين مخاطر وتهديدات الداخل والخارج؛ وإدارة المرحلة الانتقالية على نحوٍ يجنّب المنطقة المزيد من الاحتقانات والصدامات، خصوصًا لأنها تمتلك مقومات الاستقرار والتعايش السلمي، وينقصها تحفيز هذه المقوّمات وتوظيفها فحسب.

ثانيًا: العلاقات التركية – الأميركية

أكّدت الدراسة أن محيط تركيا المباشر، المتمثّل في دول القوقاز والبلقان والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجزء من جنوب آسيا، يضم مراكز مهمّة مرشّحة لأن تشهد مفاجآت وتغيّرات، ولا سيما أنها تمثّل المسرح الأساس للمنافسة بين القوى الجديدة. ومن ثمّ، فإن وضعية تركيا الجيوسياسية تجعلها شريكًا أساسيًا من الناحية الاستراتيجية لأي قوة – وفي طليعتها الولايات المتحدة الأميركية – تريد أن يكون لها تأثير في هذه المناطق، وتستفيد من التحوّلات من دون أن تؤدّي إلى الفوضى.

ما أكّدته الدراسة في هذا الصدد يمثّل حقيقة تاريخية ترسم طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة الأميركية والجمهورية التركية. وكانت تركيا دولة طرفية في أقصى شرق منظومة دفاع حلف الناتو ضد تهديدات الاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة. ثمّ تراجعت أهمية تركيا لدى الدول الغربية عمومًا والولايات المتحدة خصوصًا بعد انتهاء تلك الحرب.

لم يكن التقدّم والتطوّر في العلاقات التركية – الأميركية منذ بداية الألفية الجديدة مرتبطين بتجدّد السياسة الأميركية وتغيّرها تجاه الشرق الأوسط بعد حوادث 11 أيلول/ سبتمبر وحاجتها – بحسب زعمها – إلى سياسة أمنية ودبلوماسية جديدة قادرة على التصدّي لتهديدات الراديكالية ذات المرجعية الإسلامية فحسب، بل كانت المراجعات السياسية والفكرية التي قامت بها معظم قوى التيار الإسلامي في تركيا، بتأثير انقلاب 28 شباط/ فبراير 1997 وأحداث 11 أيلول/ سبتمبر ذات دلالات واضحة على تبلور تيار سياسي جديد يمثّل خطًا وسطًا بين مكوّنات النظام العلماني التركي وأدبيات الحركة الإسلامية التركية التقليدية، وهو ما يمكن التعبير عنه بالموجة الثالثة من موجات الحركة الإسلامية في تركيا تحت مسمّى «التيار الأردوغاني».

من ثمّ، وجدت الولايات المتحدة في ذلك التيار الجديد وروّاده «النموذج»

الذي يمكن أن يمثّل «الإسـلام المعتدل» في دولة علمانية. وإن استنساخ هذا النموذج أو نقل خبراته إلى دول الشرق الأوسط يتيح للولايات المتحدة تطبيق استراتيجياتها الأمنية والدبلوماسية الجديدة في المنطقة بأقل قدر من المخاطرة والخسائر، أو بتعبير آخر من خلال وكالة غير مباشرة.

لا شـكّ في أن حزب العدالة والتنمية صاغ لنفسه منذ نشأته نسقًا سياسيًا جديدًا منقطع الصلة عن «التيار الأربكاني»، وعقد العزم على تحوّل ديمقراطي غربي بكامل هياكله وتشـريعاته. إذ تبنّى الحزب سياسـة اقتصادية تقوم على اندماج تركيا التام في الاقتصاد العالمي، والارتباط بقوى الرأسـمالية الغربية من دون أي مسـاحة للاسـتقلال أو المناورة. أمّا على المسـتوى السياسي، فدخلت تركيا في أوثق تحالف مع الولايات المتحدة، وقبلت بدعم مشـروع الشرق الأوسط الكبير وبأن تكون أحد عناصره الفاعلة في المنطقة.

الحقيقة أنه ليس في اسـتطاعة تركيا تبنّي سياسـات اقتصادية مستقلّة عن المنظومة الرأسـمالية الغربية بأجهزتها وتجمّعاتها المختلفـة. كما أن المعادلة الدولية الحالية لا تسـمح لتركيا أو غيرها بتبنّي سياسات مستقلّة عن الولايات المتحدة. ومـن ثمّ يمكن فهـم التحركات التركيـة على المسـتويين الدولي والإقليمي بوصفها جهدًا إيجابيًا غايته استعادة الهيبة والثقل والتأثير في الدوائر الإقليميـة والدولية، بما يحقّق لهـا أكبر قدر من المصالـح الوطنية، خصوصًا أن ثمّة عـددًا من القضايا الأمنية والسياسـية التي تهدّد الأمـن القومي التركي تحتاج دائمًا إلى الدعم الأميركـي، ومنها القضية الأرمينية ومشـكلة الأكراد، وقضايا أخرى تتطلّب التشاور والتنسيق مع أميركا، مثل الملفّ النووي الإيراني والعلاقات مع إسرائيل.

ثالثًا: تركيا والشرق الأوسط وسياسة الهوية

أشارت الدراسـة إلى أن «عقلية الدولة العثمانية عبّرت عن نفسها تاريخيًا بربط العناصر الخاضعة لسيطرتها بالدولة، بدلًا من بناء هويات جديدة». وتمثّل هذه الإشـارة مدخلًا إيجابيًا للتدليل على أهمية الـدور التركي بما يمتلكه من

مخزون جيوثقافي في تجسير الهوّة بين أطراف الصراعات القائمة على الهوية الإثنية أو الطائفية.

بعد انهيار الدولة العثمانية، واحتلال القوى الاستعمارية معظم أراضيها، استحالت قضايا الهوية نقاط احتقان سياسي لدى الأنظمة الحاكمة الاستعمارية في ظل انعدام الدول المستقلّة والبحث عن الاستقلال. وبعد قيام الدول القومية عقب نجاح الحركات التحررية، ازداد ذلك الاحتقان السياسي، ولجأ أصحاب الهويات الإثنية والطائفية - بدعوة من القوى الغربية - إلى تدويل القضايا والمشكلات ضد أنظمة الحكم السلطوية في العالم العربي.

بهذه الكيفية - وكما يقول صاحب الدراسة - «لجأت القوى الخارجية إلى استغلال هذه الفئات المقهورة لتحقيق مآربها»، فتلاعبت القوى الخارجية خلال القرن العشرين، ولا تزال، بقضايا الهوية ووجّهتها نحو «تشكيل حكومات ضعيفة» قصيرة المدى، وسمَت المنطقة دومًا بعدم الاستقرار وبالانقسام الإثني والمذهبي.

فما حدث في لبنان والعراق ولا يزال، وما يخطّط له في إيران وسورية يؤكّدان عمق الأزمة التي تمرّ بها المنطقة من صراعات وصدامات باتت دامية بين النسيج المجتمعي لشعوبها بين سنّة وشيعة وأكراد وعرب وعلويين وأتراك، وهو انقسام تصل أخطاره وعواقبه الوخيمة إلى دول وشعوب المنطقة كافة من دون تمييز.

على الرغم من «حداثة العودة التركية إلى الشرق»، أو لنقُل التقارب التركي - العربي، فإن تركيا استطاعت في ظل سياستها الخارجية الجديدة، ولا سيما الشرق الأوسطية منها، أن تبذل جهدًا واضحًا من أجل إقرار السلام والأمن في المنطقة. غير أن هذا الجهد يحتاج إلى مشاركة الأطراف كافة، وإلى رغبة صادقة في وقف هذا الانقسام الإثني والطائفي الذي يصبّ أساسًا في مصلحة إسرائيل.

رابعًا: المراكز البحثية

أعتقد أن الأزمات الخطِرة في الشـرق الأوسـط حاليًا تفرض علينا مزيدًا من الاسـتماع إلى صوت العقل وإعماله، وهو ما ينقلنا إلى نقطة أشارت إليها الدراسـة، أراها من أهمّ النقاط التي ينبغي الاهتمام بها وتدارسها بغية الوصول إلى خطوات عملية نحو تحقيق السـلام في المنطقة من خـلال تبادل المعرفة والخبرات بين عقولها ومؤسّسـاتها، وهي ضرورة الاهتمـام بالمراكز البحثية المختلفة الاهتمامات في دولها.

أودّ هنا أن أؤكّد أن قلّة المراكز البحثية في المنطقة، مقارنة بمثيلاتها في الولايات المتحدة وأوروبا، نقطة ضعف أساسـية في مقومات التعاون وتبادل الخبرات بين الدول والشـعوب، ولا سيما إذا كنّا نتحدّث عن تقارب تركي - عربي؛ فضعـف المعرفة وإدراك الآخر لدى الأتراك والعرب على حدّ سـواء ناتج من نحـو ثمانين عامًا مـن القطيعة التاريخية والسياسـية، وهو الضعف الذي بـدت آثاره واضحة في سياسـات الاقتراب التركي مـن العالم العربي مع وصول حزب العدالـة والتنمية إلى تركيا؛ إذ أخـذت تركيا زمام المبادرة بالانفتاح على العالـم العربي انفتاحًا اقتصاديًا، ثم أخـذ يتطوّر نحو الانفتاح السياسـي قبـل أن تتوافر لدى الساسـة والدبلوماسـيين في تركيـا البيانات المعرفية وخبرات الاتصال والتواصل اللازمة للتفاعل والتأثير في سياسـات الدول العربية ومجتمعاتها، أكانت في حالتها السـاكنة أم في حالتها المتحرّكة بعد الثورات العربية.

وكذا العالم العربي، فعندما انبهر الفاعلون السياسـيون فيه، ولا سيما قادة الحركات الإسـلامية، بالنموذج التركي ونجاحاته، لم يكن يعي جيدًا مقومات هذا النموذج وعناصره ومضامينه وطبيعة البيئة السياسية والمجتمعية التي نجح فيها، بل انزلـق إلى «منهج القياس الظاهري» الثابـت، دونما إدراك المتغيّرات وخصوصيات الأطراف المختلفة.

لا شــكّ في أن إهمال عامل اللغــة وأهميتها في الحفــاظ على التواصل المجتمعي وتهيئة البنية التحتية للتقارب والتعاون السياسي والاقتصادي من كلا الطرفين كان له أثر بالغ في تكوين صور نمطية سلبية وعوائق سيكولوجية حالت دون إقامة جســور التعاون والتحالف التي افترضتها أوضاع سياســية ومخاطر أمنية أخذت في التبلــور منذ انتهاء الحرب الباردة. وكشــفت الأعوام الأخيرة عن الجوانب السلبية لإهمال العرب تعلُّم اللغة التركية وثقافتها، ولإهمال تركيا تعلّم «العربية الحديثة» وثقافة الشعوب العربية المعاصرة.

بناء عليه، من الأهمية بمــكان أن يزيد الاهتمام بالمراكز البحثية في العالم العربي وتركيا، على المســتويين الكمي والكيفي، لقراءة الماضي والواقع بعين مباشرة بلا وســاطة، ولصوغ رؤى مســتقبلية مشــتركة واقعية تراعي مصلحة الجميع.

الفصل الثالث عشر

إيران والمتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي وجهة نظر إيرانية

محمد صالح صدقيان

مقدّمة

منذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران في عام 1979 تنظر القيادة الإيرانية بعينين اثنتين: تنظر بإحداهما إلى الداخل الإيراني وبناء الدولة وآلية مواجهة المخاطر، وتنظر بالأخرى إلى الأنظمة السياسية العربية وكيف يمكن الشعوب العربية ممارسة التّغيير في هذه الأنظمة للخروج من الدائرة الغربية، كما فعلت مع نظام الشّاه محمد رضا بهلوي.

إذا كان صحيحًا أن القيادة الإيرانية أرادت تصدير ثورتها إلى الدول العربية، خصوصًا تلك المحيطة بها عشية انطلاق ثورتها الإسلامية في شباط/ فبراير 1979، فالصحيح أيضًا أنها انكفأت عن تلك الأفكار بعد الاصطفاف السياسي الذي خلّفته الحرب العراقية - الإيرانية، ووقوف النظام الرسمي العربي إلى جانب النظام العراقي آنذاك في مواجهته إيران. إلّا أن ذلك لم يمنع هذه القيادة من الاستمرار في طموحاتها لرؤية رياح التّغيير تهبّ على الأنظمة العربية الموالية للسياسة الغربية.

كان من الطبيعي أن تقف القيادة الإيرانية إلى جانب الثورات العربية بشكل مبكر بعدما وصفتها بـ «الصّحوة الإسلامية». وأعربت عن استعدادها دعم الشعوب المنتفضة من أجل بناء أنظمة سياسية بديلة، تستند إلى الإرادة الشعبية الوطنية في مواجهة التدخّلات الأجنبية، للحيلولة دون مصادرة هذه الثّورات.

رأى مرشد الجمهورية الإسلامية آية الله علي خامنئي أن «ما يحصل في هذه المنطقة ليس حادثًا عابرًا، هذه المنطقة ليست من المناطق العادية في العالم، هذه المنطقة تمثّل قلب العالم، مركز التقاء القارّات الثّلاث، مهمّة نفطيًا ومهمّة على صعيد السياسة الاستعمارية الغربية المتّصلة بالوجود الصهيوني. إنّها منطقة استثنائية. تطوّرات هذه المنطقة تهمّ العالم. ليس صحيحًا أن نتصوّر أن حادثًا عابرًا جرى في أربع دول كانت لها مشكلات معيّنة. هذا غير صحيح. هذه المنطقة قلب العالم»[1]. فالمرشد الإيراني يعتقد أن ذلك سوف يغيّر وجه العالم، على اعتبار أن منطقة الشرق الأوسط هي قلب العالم، لأن «هذه التطوّرات الكبيرة التي تحدث في العالم الإسلامي، بدأت من تونس، وتوّجت في مصر، وبعدها انتقلت إلى الدول الأخرى. هذه التطوّرات عجيبة في توقيتها، ليس لها مثيل في تاريخنا المعاصر، وليست حوادث عادية، وتستطيع أن تغيّر وجه العالم. تستطيع أن تضع حدًّا لتسلّط الاستكبار الظالم والصهيونية على العالم الإسلامي الذي استمرّ سنوات طوالًا، تستطيع أن تعيد صوغ الأمّة الإسلامية بشرط استمرارها»[2]. وعبّرت القيادة الإيرانية عن دعم الجمهورية الإسلامية الإيرانية لهذه التطوّرات التي تبعد شعوب العالم الإسلامي عن المخطّطات الغربية، ورأت «أن أي مسافة ستأخذها الدول الثائرة من النماذج التقليدية السائدة في الشرق الأوسط، والتي هي في الأساس من صلب الاستراتيجيا الأميركية في الشرق الأوسط ستؤول بالضرورة إلى تقارب

(1) من خطاب له في 13/ 6/ 2012، انظر: همشهري ديبلوماتيك، العدد 62 (حزيران/ يونيو 2012).

(2) خطاب له في 11/ 7/ 2012.

واضح مع إيران في المـــدى المنظور»[3]. لذلك، فإن «الجمهورية الإســـلامية تقف إلى جانب أشــقّائها المســـلمين من أي مذهب كانوا، من الشّيعة والسنّة، تقف إلى جانب جميع المذاهب الإســـلامية، حيث توجد الحركة الإســـلامية، وعندما تكون هنـــاك ضرورة للدّفاع عن الهوية الإســـلامية، تكون مهمّة الدفاع عن المظلوم. ولن تنجح أميركا والصهيونية والشـــبكة الفاســـدة من السياسيين المستكبرين في الوقوف أمام هذه الرغبة، ولن تستطيع ذلك»[4].

لكن لـم يكـــن ضروريًا أن يندفـــع المشـــهد الإيراني بمكوّناتـــه وقراءاته المختلفة في تفســـير موحّد لما يحدث في بعض الـــدول العربية من تطوّرات سياســـية؛ فهناك من رأى في اختيار مصطلح «الربيع العربـــي» خطوة غاية في الحكمة، فيما ذهـــب بعض آخر إلى اعتبارها «صحوة إســـلامية» من صفحات التحرّك الإسلامي الذي بدأ بمحمد عبده وجمال الدين الأفغاني، مرورًا بالثورة الإســـلامية الإيرانية، إذ يبدو واضحًا أنّ كلا المصطلحين يســـتبطن قراءة معيّنة للحوادث والتطوّرات.

يرى علي أكبر ولايتي، مستشار مرشد الجمهورية الإسلامية علي خامنئي للشؤون الدولية، أن «الصّحوة الإســـلامية الحالية هي امتداد لتاريخ يزيد على 150 عامًا»، معتبرًا أن «التاريخ المعاصر شـــهد ثلاث ثورات: الثورة الفرنسية التي بشّرت بالحرّية، والثورة الروسية التي نادت بالعدالة الاجتماعية، والثورة الإسلامية الإيرانية التي حملت راية العودة إلى القيم والتعاليم الإسلامية»[5]، لافتًا إلـــى أن إيران تعدّ مركز الاســـتنهاض للثورات الشـــعبية التي تشـــهدها المنطقة.

يذهب المرجع الديني حســـين نوري همداني في الاتّجاه ذاته، إذ يرى أن

---

(3) انظر: حســـين موســـوي، «الثورات العربية وإيران: نحو نظام إقليمي،» **فصلية إيران والعرب**، العدد 27 (ربيع 2011).

(4) من خطاب له في 11/ 7/ 2012، **مجلة ديبلماتيك**، العدد 62 (آب/ أغسطس 2012).

(5) كلمـــة ألقيت في الندوة الدولية الأولـــى التي أقيمت في طهران فـــي 29/ 1/ 2012، تحت عنوان «الشباب والصحوة الإسلامية،» وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء.

«الصحوة الإسلامية في العالم هي إحدى نتائج الثورة الإسلامية الإيرانية التي أدّت إلى إسقاط الدكتاتوريات في دول مثل مصر وتونس»، معتبرًا أن «هذه الصحوة تخطّت حدود أفريقيا وآسيا لتعبر إلى أوروبا وأميركا حيث تشهد مدنهما المختلفة حركة وول ستريت التي هزّت النظام الرأسمالي في أميركا وأوروبا»[6].

أمّا الجنرال قاسم سليماني، قائد قوات القدس التابعة للحرس الثوري، فأعرب عن اعتقاده «أن المنطقة تشهد ولادة نماذج من إيران الكبرى، وأن ما يحدث في ليبيا واليمن والبحرين هو الصورة الأخرى لإيران»، لافتًا إلى أن «الشعب المصري هو صورة أخرى للشعب الإيراني، سواء قبلنا ذلك أو لا»[7].

إلّا أن الأكاديمي ناصر هاديان يرى أنه لم يستطع إلى الآن تفسير ما في المنطقة من حوادث، وهل هي حركة أم ثورة، لأن الحركة تمتلك عوامل خاصّة لا توجد في الدول التي شهدت الحراك السياسي. كما أن الثورة تعني سقوط الأنظمة السياسية، لكنها لم تسقط لا في مصر ولا في تونس، «وما حدث اقتصر على تبديل الوجوه من دون المساس بقواعد اللعبة، إضافة إلى أن الثورات عادة ترافقها عمليات عنف لم نلمسها بوضوح في هذه البلدان».

يعتقد هاديان أن الإحباط السياسي والاقتصادي والاجتماعي من الأسباب المهمّة في هذه الحوادث، وأن «الكرامة الإنسانية» والتطلّع إلى الحرّية والديمقراطية كانا المحرّكين الأساسيين لجمهور الشبان الذي ملأ الميادين والساحات العامّة.

ويرى أيضًا أن «القول إن الشعوب تريد تحقيق أهدافها ومطالبها في إطار من الأعراف والقضايا الدينية أو أنها تطالب بحكومات ديمقراطية، لا يعني بأي حال من الأحوال أنها تطالب بتشكيل الحكومة الدينية، وعلى الأقل، فإنّي

---

(6) كلمة ألقيت في المركز الثقافي الإيراني في موسكو في 22/ 11/ 2011، وكالة أنباء إيران.

(7) وكالة أنباء فارس، 12/ 5/ 2012.

لم ألمس أن هذه الشعوب تريد تحقيق الحكومة الدينية على الرغم من أنهم يريدون نوعًا من الإسلام».

ويعتقد هاديان أن تأطير الحوادث بصحوات إسلامية يحدّ من تحرّكها، ويفقد الأطراف كافة القدرة على المناورة، داعيًا إلى إضافة المطالب الإنسانية إلى الصّحوة الإسلامية «لتكون نظرتنا أكثر شمولية إلى الأحداث والتطوّرات».

ويرى أن هذه الحوادث والتطوّرات تصبّ في مصلحة إيران، «لأنّ أي نظام جديد يطبّق في هذه الدول كمصر على المثال، إن لم يكن صديقًا لإيران سيكون أقلّ عداوة لها»[8]. وهذا ما يتعارض مع ما يطرحه الكاتب حسين كجوئيان الذي عنده أن الدول الغربية تحاول التقليل من أهمّية الدوافع الإسلامية وراء هذه الحوادث «لأن التطوّرات تثبت يومًا بعد آخر هوية هذه الحوادث الدينية التي تريد تحدّي الاستكبار العالمي»، متّهمًا الدول الغربية بممارسة سياسة «الإسلاموفوبيا»، للتأثير في قدرة تحرّك الصحوة الإسلامية.

يعتقد عدد من الكتّاب الإيرانيين أن المشكلات والتراكمات الاقتصادية لدى شعوب دول المنطقة كانت المحرّك الأساس لهذه الحوادث؛ إذ يرى الكاتب والمحلّل السياسي محمد علي قوهستاني أن شعوب المنطقة، وتحديدًا في مصر وليبيا وتونس، تتطلّع إلى أحوال معيشية أفضل، وأن هذه الشعوب فرضت على الزعماء الجدد مطالبات اقتصادية جعلت الزعيم الإسلامي راشد الغنّوشي ينظر إلى الواقع السياحي في بلده [تونس] نظرة واقعية عندما «قبل بإبقاء الحانات مفتوحة وأماكن اللّهو مشرعة أمام حركة السّياحة»[9].

أمّا الكاتب والأكاديمي حسن بهشتي بور فيقول إن «النظرة المطلقة والأحادية إلى هذه الحوادث خطأ يقع فيه كثير من المتابعين، فلا هي مستقلّة كامل الاستقلال وبعيدة عن المؤثّرات الخارجية، كما أنها ليست بفعل وإيعاز من الولايات المتحدة التي يرى البعض أنها المحرّك الأساس لها».

(8) جريدة شرق (إيران)، 22/ 6/ 2011.

(9) جريدة ملت (إيران)، 23/ 8/ 2011.

ويضيف: «بنــاءً على نظرية خلط الأوراق، نســتطيع التوصّــل إلى نتيجة مفادها أن الحــوادث والتطــوّرات الجارية هي تحرّك شــعبي مســتقلّ، يتأثّر بالظروف الدولية والإقليمية، لكنّه لا يلتــزم الإرادة الأميركية التي تريد تحقيق النظام الديمقراطي التابع للمفهوم الغربي. هذه الفوضى تسير باتّجاه نظام جديد لا يخضع لإدارة المسؤولين الأميركيين، وإنما للزعماء المحلّيين الذين يقودون الدور المهمّ الذي يقوم به الشارع».

ينتهي بهشــتي بور إلى القول «إن الــدرس الكبير الــذي أثبتته التطوّرات الأخيــرة للدكتاتوريات والحكومــات المرتبطة بالغرب كافّة، هو أن الشــعب يســتطيع تعبئة إمكاناته كلها من أجل إثبات استقلاليته والعيش بحرّية بعيدًا عن التبعية للقوى الكبرى في الساحة الدولية»[10].

يعتقــد الكاتب والأكاديمي محمد كاظم ســجاد بــور «أن الأزمة الحالية نقطة تحوّل في السياســة الإقليمية والدولية، وسوف تترك نتائجها الاستراتيجية على الأجواء العربية»؛ فهو يشير إلى دور الولايات المتحدة في هذه التطوّرات باعتبارها الطرف المهمّ الذي يستطيع أن يغيّر المعادلة، و«أن الولايات المتحدة كانت على الدوام تخيّر نفسها بين دعوة الأنظمة العربية إلى الانفتاح السياسي، وبين مصالحها الاســتراتيجية، بحيث كانــت دائمًا ترجّح هــذه المصالح في تعاطيها مع الشأن العربي»[11].

تبقى الإشــارة إلى أن طهران نظرت إلى الحوادث والتطوّرات في سورية بشــكل يختلف عمّا حدث ويحدث في بقية دول الربيــع العربي، لأنها تصنّف النظام السياســي في ســورية بأنه يقع في إطار محور الممانعــة الذي يقف في مواجهة الولايات المتحدة وإســرائيل، وتصنّف بقية الأنظمة السياسية بأنها في دائرة المحور الأميركي.

لا يعتقد الكاتــب والمحلّل السياســي محمد صادق الحســيني أن ذلك

---

(10) موقع خبر أون لاين، 2/ 9/ 2011، <http://www.khabaronline.com/>.

(11) مركز الدراسات الاستراتيجية التابع للرئاسة الإيرانية، 20/ 3/ 2011.

يوقع الموقف الإيراني في تناقض «لأن إيران التي دافعت عن مقاومة الشعبين العراقي والأفغاني في مواجهة الاحتلال والإرهاب، لا يمكن لها أن تقف مع الإرهابيين الذين يقتلون المدنيين في سورية، ونحن لا نعتقد أن ثورة شعبية تحدث في سورية حتى تقف إيران معها»[12].

استنادًا إلى الاصطفاف السياسي في الداخل الإيراني، هناك العديد من الكتّاب والمحلّلين السياسيين الذين لا ينسجمون مع هذه الرّؤية حيال سورية، فهم يؤمنون بضرورة الوقوف مع مطالب الشعب السوري الذي ينادي بالحرّية والديمقراطية اللتين حُرم منهما طوال حكم حزب البعث في هذا البلد خلال العقود الأربعة الماضية. إلّا أن تطوّرات الحوادث في سورية دفعت الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى إعلان موقفها الواضح من الأزمة السورية وهو أنها مع مطالبات الشعب السوري الذي نادى بالإصلاح السياسي وتبادل السلطة وانتهاج الطرائق الديمقراطية، من أجل رسم مرحلة جديدة من حياته. وكان وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحي واضحًا عندما دافع عن حقّ الشعب السوري في الديمقراطية والإصلاح السياسي[13]، وعن «حقّ الشعب السوري في التمتّع بالحقوق المدنية الأساسية كالانتخابات الحرّة والحرّية والديمقراطية والاستقلال، بعيدًا عن أنواع الفساد الإداري والمالي»[14].

من خلال مواقف إيرانية معلنة لا تمانع إجراء التغيير في السلطة السورية عبر مرحلة انتقالية تقودها الحكومة الحالية بضمانات إقليمية ودولية، بعد إعادة الهدوء والاستقرار إلى البلاد، ترى طهران ضرورة وضع خطوط حمر أمام تطوّر الحوادث في سورية، ومن أهمّ هذه الخطوط عدم السّماح بتدخّل القوى الغربية في الشأن السوري، وعدم السماح بتكرار التجربة الليبية، لأن مثل هذه الخطوة من شأنها فتح المجال أمام تقسيم الأراضي السورية وخلق كانتونات سياسية

(12) موقع مشرق الإيراني، 23/ 4/ 2012.

(13) تصريحات وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحي في المؤتمر الصحافي الذي عقده في طهران في 10/ 7/ 2012 مع المبعوث الدولي كوفي أنان.

(14) تصريحات وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحي في المؤتمر الصحافي الذي عقده في طهران في 10/ 7/ 2012 مع المبعوث الدولي كوفي أنان.

قومية طائفية لا تخدم المستقبل السوري، وإنما تخدم الأطماع الإسرائيلية التي تسعى إلى «تقسيم المقسّم وتجزئة المجزّأ» في الدول الإسلامية. لذلك، دعت الأطراف كلها إلى التفكير في مستقبل الشعب السوري، وعدم السماح بتدخّل القوى الخارجية، والحفاظ على وحدة الأراضي السورية واستقلاليتها.

أولًا: سياسة إيران الخارجية حيال التطوّرات العربية

تأثّرت سياسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية الخارجية بمواقف القيادة الإيرانية التي انعكست على أداء وزارة الخارجية الإيرانية وبقية الجهات المعنية بهذه السياسة، وهو ما أعطى انطباعًا بازدواجية المواقف حيال التطوّرات العربية. إذ تأثّرت هذه السياسة بموقفين:

الموقف الأول اتّخذه مرشد الجمهورية الإسلامية آية الله علي خامنئي، وقوامه أن في هذه التطوّرات انعكاسًا للثورة الإسلامية التي حدثت في إيران في عام 1979، وتحمل في طياتها دوافع التغيير الديني والإسلامي، على الرغم من الدعوات الاقتصادية والاجتماعية التي نادت بها الجماهير العربية. وبناءً على ذلك، يجب دعم هذه التطوّرات ودعم الحركات الشعبية[15]. وظهر واضحًا انسجام هذا الموقف مع مواقف أركان النظام في الجهاز القضائي، ومجلس المحافظة على الدستور، ومجلس خبراء القيادة، والقيادة العامة للقوات المسلّحة، إذ أكّدت هذه المواقف جملة من القضايا المحورية في التطوّرات العربية:

- إسلامية التطوّرات في المنطقة «الصحوة الإسلامية».

- عفوية التحرّك الشعبي، واستبعاد نظرية وقوف قوى محرّكة من خارج المنطقة.

---

(15) راجع خطاب المرشد في 31/ 8/ 2011 خلال لقائه كبار المسؤولين الإيرانيين وسفراء الدول الإسلامية المنشور في موقع: <http://www.leader.ir>.

وكلمته في المؤتمر الخامس لدعم الانتفاضة الفلسطينية في 1/ 10/ 2012 المنشورة في الموقع نفسه.

- تأثّر هذه التطوّرات بالثورة الإسلامية، ورغبة المنتفضين في وضع حدٍّ لمرحلة التخلّف والتبعية التي عاشتها هذه الشعوب.

- دخول المنطقة مرحلة جديدة من التحرّك السياسي المرشّح لإجراء تغييرات سياسية واجتماعية كبيرة فيها.

- الدعوة إلى عدم الاعتماد على الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي (الناتو)، والاعتماد على القدرات الذاتية والأصالة الفكرية[16].

الموقف الثاني اتّخذته الرئاسة الإيرانية، وتحديدًا من جانب الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، وقوامه أن هذه التطوّرات هي نتيجة مؤامرة إسرائيلية - أميركية تهدف إلى إضعاف العالم الإسلامي وتقسيمه إلى دويلات على أسس قومية وطائفية ومذهبية. وهذا ما يدفع إلى ضرورة تعزيز العلاقات الإقليمية من أجل المحافظة على السلام والاستقرار، ودعم النظم السياسية من أجل استيعاب آثار هذه التطوّرات، وتميز هذا الموقف بـ:

- تأكيد «الصحوة الإنسانية»[17].

- تحذير شعوب المنطقة من عمق المؤامرة التي تقودها الدول الغربية الكبرى[18].

- الدعوة إلى الوقوف أمام المؤامرات من خلال السلام والتفاهم بين شعوب المنطقة[19].

- اتهام الولايات المتحدة الأميركية بسعيها إلى إيجاد شرق أوسط جديد يحقّق أهداف الكيان الإسرائيلي ويعمّق التسلّط الأميركي على المنطقة وشعوبها[20].

---

(16) خطاب مرشد الجمهورية الإسلامية في: المؤتمر الدولي الأوّل للصحوة الإسلامية، طهران، المنعقد في 20 ايلول/ سبتمبر 2011، وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية.

(17) خطاب له في 20/ 9/ 2011، وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء.

(18) كلمة موجهة للشعب المصري في 11/ 10/ 2011، انظر: <http://www.president.ir>.

(19) خلال لقائه وزير الخارجية السوري، انظر: <http://www.president.ir>.

(20) كلمة له في 14/ 4/ 2011، <http://www.president.ir>.

- اتهام الدول الكبرى وإسرائيل بتقسيم الأردن وقيام الدولة الفلسطينية على أجزاء من الأراضي الأردنية[21].

- محاولة الولايات المتحدة وبقية الدول الغربية التركيز على الخطورة المزعومة التي تمثّلها إيران من أجل بثّ الخلاف والفرقة بين الدول الإسلامية[22].

- الدعوة إلى مصالحة الشعوب مع الحكومات من أجل تنفيذ الإصلاحات وتبديد الخلافات الموجودة لتفادي إراقة الدماء[23].

انعكس هذان الموقفان على آلية تعاطي وزارة الخارجية مع التطوّرات العربية؛ فالمرشد وصفها بالصحوة الإسلامية، والرئيس الإيراني عبّر عنها بالصحوة الإنسانية، في وقت تعاطت وزارة الخارجية مع التطوّرات باعتبارها مؤامرة أميركية تريد تشكيل شرق أوسط جديد.

تأسيسًا على ذلك، عقدت إيران مؤتمرات تحت شعار «الصحوة الإسلامية»، وشكّلت أمانة عامّة لها لدعم التطوّرات الشعبية التي حدثت في العالم العربي. أمّا وزارة الخارجية التي انحازت إلى موقف الرئاسة الإيرانية، فإنّها دعمت العمل الدبلوماسي المشترك مع الأنظمة السياسية. وعلى سبيل المثال، فإن لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإسلامي أكّدت من خلال بيانين دعم الحراك البحريني، داعيةً إلى خروج القوات السعودية من البحرين، بينما عملت وزارة الخارجية على ترطيب العلاقات مع البحرين وبقية دول مجلس التعاون في إطار العلاقات الدبلوماسية بين الأنظمة[24].

---

(21) كلمة له في 14/ 4/ 2011، <http://www.president.ir>.

(22) مؤتمر صحافي للمتحدّث الرسمي باسم وزارة الخارجية الإيرانية، انظر: <http://www.dolat.ir>.

(23) كلمة للرئيس أحمدي نجاد، وكالة الأنباء الطلابية، 15/ 5/ 2011.

(24) للمزيد من التفاصيل، انظر: أمير محمد حاجي يوسفي، «إيران وثورات 2011 الشرق أوسطية،» 10/ 1/ 2012.

ثانيًا: الأمن القومي الإيراني والتطوّرات العربية

شـــهدت المنطقة العربية، بعد التطوّرات في بعــض بلدانها، ردّات أفعال متباينة عبّرت عنها الدول الإقليمية المتمثّلــة في إيران وتركيا والمملكة العربية السعودية، ولربّما قطر، من جهة، والدول الكبرى التي مثّلتها الولايات المتحدة وروســيا والصين من جهة أخــرى. إذ جــاءت ردات الأفعال هــذه بناءً على المصالح التي تريد هذه البلدان تحقيقها خدمــةً لأمنها القومي، ورأت في هذه التطوّرات فرصة لتعميم ثقافتها الرّامية إلى المزيد من المكاسب.

قد تتعارض مصالح هذه القوى الإقليمية والدولية في هذه الدولة أو تلك، في حين قد تنسجم بعض التفصيلات من أجل تحقيق أهداف الأطراف المعنية بالتطوّرات الحاصلة.

لا يمكن فصل المصالح الإيرانية عــن المصالح الإقليمية والدولية للدول الفاعلة والمؤثّرة في التطوّرات السياسية ها هنا، لأن إيران، كغيرها من الدول، تسعى إلى تطبيق النظام الشرق الأوسطي الجديد الذي يؤمّن مصالحها وأهدافها وفق رؤية سياسية أمنية في المديَيْن القصير والبعيد.

استنادًا إلى ذلك، فإن الأمن القومي الإيراني في المنطقة يتحرّك في إطار المصالــح الإقليمية والدولية الأخرى فيها، أكان في تقاطعه أم في انســجامه. وأفرزت الحوادث والتطوّرات في المنطقة العربية محورين بناءً على رؤيتهما للحــوادث والتطلّعات؛ **الأول** تقــوده الولايات المتحدة ومعهــا تركيا، وإلى حدٍّ ما الســعودية وبعض الدول العربية، فيما تقف روسيا وإيران والصين في المحور **الثاني**. ومن الصعوبة بمكان تســمية الأول المحور الأميركي والثاني المحور الروســي، لعدم تطابق أهداف الدول المنضويــة داخل هذا المحور أو ذاك. كمــا من الصعب أيضًا تســميتهما على أســاس الممانعة والمقاومة، وســنعرض أهداف دول المحوريــن بناءً علــى أهدافها ومصالحهــا وأمنها القومي.

1 - الولايات المتحدة وتركيا

أتاحت التطوّرات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فرصة ذهبية للولايات المتحدة وتركيا من أجل صوغ نظام سياسي فيها يخدم مصالحهما؛ فهما لم تتأخّرا عن دعمها في مصر وتونس على الرغم من المصالح الاقتصادية والسياسية التي كانت تربط هذه الدول في ما بينها قبل عام 2011، وتحديدًا قبل وقوع التطوّرات. ومارست الولايات المتحدة ضغطًا على المؤسّستين السياسية والعسكرية في مصر وتونس من أجل إزاحة الرئيسين حسني مبارك وزين العابدين بن علي. وعملت على تقديم المساعدة لإزاحة معمّر القذافي من ليبيا. وتعمل في الوقت الحاضر على إطاحة الرئيس السوري بشار الأسد.

عملت الولايات المتحدة وتركيا على دعم قرارين صادرين عن مجلس الأمن الدولي من أجل التدخّل في ليبيا لإسقاط القذّافي وتحقيق «مصالح الأسرة الدولية». ويعمل البلَدان حاليًا من أجل إسقاط النظام السياسي في سورية؛ إذ تدعم تركيا مطالب المعارضة السورية بمساندة من الولايات المتحدة الأميركية، التي هي الإصلاحات السياسية، واحتضان مؤتمرات المعارضة، وإقامة مخيمات اللاجئين المبكرة، وانتهاءً بتمويل الجماعات المعارضة بالسّلاح وتأمين دخولها إلى الأراضي السورية.

على خلاف ذلك، فإن الولايات المتحدة وتركيا اللتين وقفتا إلى جانب مطالبات الشعوب في مصر وتونس وليبيا وسورية، لم تقفا مع الشعب البحريني في مطالبه السياسية السلمية غير المسلّحة، الذي يبدو واضحًا أنّها تعكس المصالح المشتركة لكلا البلدين، لأن الولايات المتحدة تعلم جيدًا أن أي تغيير في البحرين سيؤدّي إلى تطوّرات سياسية في منطقة الخليج لا تخدم مصالحها. وبناء عليه، فإن هاتين الدولتين (أميركا وتركيا) عملتا على توجيه الانتقاد إلى الحكومة البحرينية بشأن الحرّية والديمقراطية، لكنّهما في الحقيقة تدعمان النظام السياسي في البحرين. وبعبارة أخرى، رأت هاتان الدولتان أن أي تغيير في البحرين يمكن أن يخلّ بتوازن القوى لمصلحة الجمهورية الإسلامية

الإيرانية، وهذا ما يؤدّي إلى تصدّع النظام السياسي والأمني في المنطقة.

تسعى الولايات المتحدة وتركيا إلى تحقيق النظام السياسي الجديد ها هنا من خلال الديمقراطية التي ترسم الولايات المتحدة ملامحها. وعندها أن النموذج التركي الذي يقرن الإسلام بالديمقراطية يعدّ النموذج الأفضل لتسويقه في الدول العربية، لأنه لا يخدم الأهداف والمصالح الأميركية فحسب، وإنّما يخدم أيضًا التطلّعات والطموحات التركية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[25].

2 - المملكة العربية السعودية

دعمت المملكة العربية السعودية التطوّرات في بعض الدول العربية، لكن لا ضرورة لدعم مثلها في جميع الدول العربية، وهو ما يجعلها تختلف في مواقفها عن الولايات المتحدة وتركيا، لأن النظام السياسي في السعودية لا يرتكز على آليات ديمقراطية، ويعدّ من الأنظمة السياسية المحافظة التي لا تتوافر فيها الحقوق والحرّيات السياسية والاجتماعية. وشيوع حالة الديمقراطية بإطارها التركي، أو إطارها الإسلامي السلفي والأصولي، لا يخدم النظام السياسي الحالي في المملكة العربية السعودية التي ترى أنها عامل ضغط على الحكومة والنظام، وأنه يدعم الاعتراضات الشعبية في الداخل السعودي.

تعتقد أوساط إيرانية عدة أن المواقف السعودية من التطوّرات كانت نحو الحفاظ على توازن القوى مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، أو ألّا تتّجه التطوّرات نحو تحقيق الأهداف الإيرانية، أو أن تتّجه إلى الإضرار بالمصالح الإيرانية. ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح حيال الموقف من التطوّرات في البحرين والتطوّرات في سورية؛ إذ يعتقد المسؤولون السعوديون أن سورية هي الدولة العربية الوحيدة التي تقف إلى جانب إيران، وأصبحت الجسر الذي عبرت من خلاله إيران إلى بلاد الشام (لبنان والأردن وفلسطين). كما أن سورية

(25) قاسم ترابي، «الدور الأمريكي التركي المزدوج في تطورات العالم العربي،» مركز الأبحاث العلمية والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط، تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

مثّلت المعبر المهمّ للمساعدات الإيرانية إلى «حزب الله» اللبناني وحركة «حماس» الفلسطينية، إضافة إلى أن التّحالف الإيراني - السوري مثّل ضربة للمواقف العربية التي ترعاها المملكة العربية السعودية.

في التوقّعات، تعتقد المملكة العربية السعودية أن إجراء التغيير في سورية من خلال إطاحة نظام الرئيس بشار الأسد وقيام حكومة تسيطر عليها الطائفة السنّية يمكن أن يخدم الأهداف والمصالح السعودية من خلال تقليص النّفوذ الإيراني في المنطقة، وترجيح كفّة التوازن الاستراتيجي لمصلحة الأهداف السعودية. واتّخذت المملكة إجراءات في هذا الاتّجاه، ابتداءً من سحب سفيرها في دمشق وانتهاءً بالمواقف التي اتّخذتها في الجامعة العربية[26]. وفي المقابل، فإن موقف السعودية كان حاسمًا حيال البحرين لأن التغيير البحريني يخلّ بميزان القوى في المنطقة لفائدة المصالح الإيرانية.

3 - روسيا

انعكست الخلافات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وروسيا بشكل واضح على التطوّرات العربية، وأصبحت المنطقة العربية ساحة للصّراع الأميركي - الروسي الذي لم يكن بعيدًا عن المشكلات التي تعترض العلاقات الثنائية بين البلدين، كنصب الدّرع الصاروخية في تركيا وأوروبا الشرقية. فروسيا تعتقد أن التطوّرات في بعض الدول العربية تخدم مصلحة النفوذ الأميركي في المنطقة، من خلال تسويق النظم الأميركية التي تستند إلى مزاوجة الإسلام المعتدل مع الديمقراطية. وتعمل روسيا على إجهاض الإجراءات الأميركية أو عرقلتها، ابتداءً من معارضتها هذه السياسة في مجلس الأمن الدولي، وانتهاءً بوقوفها أمام تدخّل حلف شمال الأطلسي في الشؤون السورية. وبناءً عليه، رفضت الحكومة الروسية دعوات المعارضة السورية إلى وقف الدعم للحكومة السورية، بل قامت بتزويد هذه الحكومة أسلحة وتجهيزات عسكرية لمواجهة

(26) كامران كرمي، «أهداف العربية السعودية من اتّخاذ نهج هجومي في سوريا،» مركز الأبحاث العلمية والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط، تشرين الأول/ أكتوبر 2011.

التطـوّرات المحتملة، والوقوف أمـام أي تنفيذ لتهديـدات الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي. وبشـكل عام، إن الخلاف الروسـي - الأميركي في المنطقة يجب أن يؤخذ في إطار المنافسـة التاريخية التي مارسها البلدان على منطقة الشرق الأوسط، خصوصًا أن رئاسـة الرئيس فلاديمير بوتين تطمح إلى تعزيز الدور الروسـي وتحقيق التوزان الاسـتراتيجي مع الولايـات المتحدة الأميركية في هذه المنطقة[27].

4 - الصين

كانت المواقف الصينية حيال التطـوّرات العربية أكثر مرونةً من المواقف الروسـية، تحدوها رغبتها فـي الحدّ من النفـوذ الأميركي. لكـن المصالح الاقتصاديـة الصينية في الولايـات المتحدة، ورغبة بيجين فـي اتّخاذ مواقف مرنـة حيال النفـوذ الأميركـي فـي المنطقة انعكسـت على مواقفهـا حيال التطـوّرات في البلـدان العربية، وحيـال المواقف الأميركية، بالشّـكل الذي جعل الأهداف الصينية تختلف عن الأهداف الروسـية فـي معارضتها النفوذ الأميركي والتطوّرات العربية؛ فالصين تعـدّ البلد الثاني بعد الولايات المتحدة في استهلاك النفط في العالم؛ إذ تحدّث آخر الإحصاءات عن استهلاك الصين 9 ملايين برميل من النفط يوميًا خلال عام 2011، وهي تسـتورد نصف هذه الكمّية من الخارج، وتحديدًا من منطقة الشـرق الأوسـط، لذلك هي إحدى الدول الكبرى المسـتهلكة للنفط على خلاف روسـيا التي تعدّ إحدى الدول المصدّرة له[28]، وتاليًا تعدّ منطقة الشرق الأوسـط من المناطق المهمّة لتأمين الطاقة للصين، إضافة إلى أنها تعدّ من المناطق الأساسـية لاستهلاك البضائع والمنتجات الصينية، ومنها التجهيزات العسـكرية. من هنـا، تنظر الصين إلى المنطقة نظرة اقتصادية، على خلاف النظرة الروسـية التي تستند إلى المصالح

(27) للمزيـد، انظـر: <http://csis.org/files/publication/110912_Zikibayeva_ArabSpring_Web.pdf>.

(28) قاسـم ترابي، «المقارنة الاسـتراتيجية للطاقة بيـن الصين والولايات المتحـدة،» **فصلية البحوث الإقليمية**، العدد 3 (ربيع 2011).

الأمنية والسياسـية. والأمر انعكـس على المواقف الصينية التـي جعلتها أكثر هدوءًا، ولم تكن هجومية قياسًا بالمواقف الروسية. وعلاوة على ذلك، هناك حساسـية الموقف الصيني من أميركا في التيبت وتايـوان أكثر منها في منطقة الشرق الأوسط.

5 - إيران

كانت إيران تدعم التطوّرات في المنطقة، كما أشرنا، لاعتقادها أن الأنظمة السياسية ها هنا لا تعكس الحالة الشـعبية، وإنما أنظمة تتبع الولايات المتحدة الأميركيـة والدول الغربيـة، وتعمل علـى توفير الأجـواء الملائمة لاحتضان الأهداف الأميركية، وتحقيق المصالح الأميركية. كما أن هذه الأنظمة لا تملك الشـرعية الدسـتورية الوطنية، بقدر ما تفعل للسـيطرة على ثروات الشعوب لإدامة بقائها في السلطة على حسـاب حقوق شعوبها. لذلك عملت على دعم التطوّرات والتغييرات السياسـية، رغبةً منها في إبدال الأنظمة السياسية فيها من أنظمة إسلامية معادية للغرب.

عملت إيران، شأنها شأن بقية الأطراف، على اتخاذ مواقف مختلفة حيال التطوّرات في الدول العربية بما ينسـجم مع مصالحها، ومع الفرص المتوافرة والمخاطر المحتملة، بناءً على ظروف كلّ بلد، وبما يحقّق الحفاظ على توازن القوى فـي المنطقة. فهي تدعم التغييرات في البلدان التي كانت تعدّ سياسـتها في إطار السياسـة الأميركية، من خلال القوى التي تحرّك الشارع، وهي القوى الإسـلامية والوطنية، اعتقادًا منهـا أن وصول هذه القوى إلى الحكم سـوف يقلّص المسـاحة التي تتحرّك فيها السياسـة الأميركية، أو على الأقل لن تجد الأجواء التي كانت في عهد حسـني مبارك أو زين العابديـن بن علي. بمعنى أنه مهما تكن الأوضاع السياسـية الجديدة، فإنها لن تكون على شاكلة الأنظمة السابقة في علاقتها بالولايات المتحدة والدول الغربية. وبناءً على ذلك، يمكن دراسـة الموقف الإيراني من التطوّرات فـي مصر وتونس وليبيا والسـعودية واليمن والبحرين؛ إذ إن إيران تعتقد أن الأنظمة في هذه البلدان موالية للولايات

المتحدة، وأن من شأن التطوّرات الحاصلة أن تساهم في صعود التيار الإسلامي الذي يملك أهدافًا مغايرة لها. وتجسّدت السياسة الإيرانية بوضوح في تحقيق ذلك في البحرين، وكانت إيران من البلدان المدافعة عن مطالبات الشعب البحريني، لأن سقوط النظام السياسي هنا يعني سقوط أحد الأنظمة السياسية المتحالفة مع الولايات المتحدة في منطقة الخليج لحساب المصالح الإيرانية في هذه المنطقة الحيوية. لذلك كانت البحرين من أهمّ نقاط الحراك بين إيران من جهة والولايات المتحدة والسعودية من جهة أخرى. وعلى خلاف ذلك، وقفت إيران أمام أي تغيير في سورية التي تعدّ الحليف الكبير والقوي في العالم العربي والجسر الحيوي للارتباط بالقوى الثورية المقاومة في جنوب لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلّة. ويعني التغيير في سورية المعادية للولايات المتحدة سيطرة قوى متحالفة مع السعودية والدول الغربية، وفي المحصّلة فقدان حليف إقليمي مهمّ، والأهمّ تخلخل ميزان القوى الحالي لمصلحة القوى المعادية لقوى المقاومة والممانعة.

عملت السياسة الإيرانية على دعم الحقوق الأساسية للشعب السوري. وأعلنت أيضًا دعمها الإصلاحات السياسية في سورية، لكنّها وقفت دون تغييرات أمنية تخدم مصلحة الولايات المتحدة والسعودية. وعمدت إلى الحفاظ على توازن القوى في المنطقة من خلال رؤيتها للتطوّرات العربية، ومن خلال زيادة حلفائها هنا، والتقليل من انحسار وجودها ونفوذها فيها، وهذا ما مثّل اختلافًا في نظرتها إلى التغيّرات؛ إذ كانت تهدف إلى إيجاد أنظمة إسلامية معادية للدول الغربية وتمثّل نواة لسياسة إقليمية على مستوى المنطقة[29].

ثالثًا: تأثير التطوّرات العربية في الأمن القومي الإيراني

من الصعب دراسة تأثير التطوّرات العربية في الأمن القومي الإيراني في هذه المرحلة، لأنّها لم تصل إلى نهاياتها. كما أن القوى الشعبية والجماهيرية

(29) كيهان برزكر، «إيران وتطوّرات العالم العربي: المصالح والقيم،» مركز الأبحاث العلمية والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط، 14 أيار/ مايو 2011.

لم تستكمل قدراتها في رسم سياسة واضحة لتحرّكها التغييري، إضافة إلى أن الدول الأخرى المعنية لا تزال تحاول تحقيق أهدافها، ولا تزال الأنظمة الجديدة في مرحلة البناء وكتابة الدستور ورسم سياساتها في شتى المجالات. وبعبارة أخرى، إن الشعوب في مصر وليبيا وتونس نجحت في إسقاط الأنظمة السابقة، لكنّها لا تزال في بداية الطريق لرسم أسس سياساتها في المجالات المنشودة. ولا يعني ذلك عدم القدرة على تشخيص الملامح الأولية للتأثيرات الجيوستراتيجية في الأمن القومي الإيراني، إذ يمكن تحديدها كما يلي:

- زيادة الخلافات الإقليمية، ويمكن تصوّرها من خلال ما برز بين إيران وتركيا والمملكة العربية السعودية، فهي تؤثّر في المصالح الإيرانية في المنطقة، إذ إن تركيا - على سبيل المثال - تسعى إلى تنفيذ السياسة الأميركية في إطار الشرق الأوسط الجديد، عبر تسويق الديمقراطية الغربية عن طريق النموذج التركي، ما دفع الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى معارضة هذا السلوك باعتبار أنه يعزّز النفوذ الأميركي[30]. وانعكس هذا الخلاف على التطوّرات في الساحة السورية، إذ مارست تركيا مختلف وسائل الضغط على حكومة الرئيس بشار الأسد لإضعافها، ومن ثمّ تفكيكها عبر إجراء تغيير يخدم مصالحها ومصالح الدول الغربية التي تحاول تشديد الخناق على المصالح الإيرانية. وانسحب هذا الأمر أيضًا على موقف البلدين من التطوّرات البحرينية، في وقت اختلفت إيران في مواقفها مع المواقف السعودية التي تريد إنهاء الوجود الإيراني وتمدده في لبنان وفلسطين. كما عارضت أي تغيير في الوضع السياسي في البحرين. ومن شأن هذه الخلافات زيادة الاحتقان السياسي والجماهيري بحيث لا يخدم التصوّرات والبرامج الإيرانية التي تساهم في استنهاض العواطف والمشاعر الطائفية والمذهبية لتؤثّر في الأهداف الأساسية التي تفكّر فيها الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

- مضاعفة فرص وجود حلف شمال الأطلسي؛ حيث ساهمت التطوّرات في العالم العربي في توفير الأجواء له في منطقة الشرق الأوسط وشمال

---

(30) قاسم ترابي، «الدور الأمريكي التركي».

أفريقيا من خلال «المســاعدات الإنســانية» لهذا البلد أو ذاك. إذ عمل الحلف على تقديم تفســير للقرار رقم 1973 الصادر عن مجلس الأمن الدولي، مكّنه من التدخّل في التطوّرات الليبية في إطــار نموذج جديد، ما دفع بعض الخبراء الغربيين إلى التفكير بجدّية في اســتخدام النموذج الليبي للتدخّل في ســورية ودعم المجموعات المســلّحة، عبر إيجاد مناطق، آمنة ومنع الطّيران السوري، تمهيدًا لضرب أهداف حكومية تســاهم في سيطرة المجموعات المسلّحة على مقاليد الأمور، وإنهاء ســيطرة الرئيس بشار الأسد على ســورية. وهذا بطبيعة الحــال لا يخدم المصالح الإيرانيــة، بل يؤثّر في الأمن القومــي الإيراني وفي العوامل الجيوستراتيجية التي تهمّ إيران.

- تغيير موازين القوى في المنطقة؛ فالأهداف المشتركة لكلٍّ من الولايات المتحدة وتركيا والســعودية تســعى إلى قيــادة التطوّرات بما يخــدم أهدافها ومصالحهــا، وترجيح ميزان القوى لفائدتها، إذ تقف هذه الدول بشــكل كامل على الأهمية الاســتراتيجية التي تمثّلها ســورية بالنســبة إلى إيران والمصالح الإيرانية في بلاد الشّام، وســقوط النظام السوري يعني تغييرًا جذريًا في موازين القوى في المنطقة لمصلحة الولايات المتحدة والأنظمة المتحالفة معها.

بناءً على ذلك، تســعى إيران من خلال التطوّرات فــي العالم العربي إلى هدفين رئيســين؛ **الأوّل**: منْحها قدرة المحافظة على توازن القوى في المنطقة، **والثاني**: تأهيلها للقيام بدور محوري فــي أي نظام أمني إقليمي يراد تنفيذه لها، إذ ربطت الأمر بالمحادثات التي تجريها مع المجموعة الغربية السداســية على خلفية ملفّها النووي، ومن خــلال المقترحات التي طرحتهــا، والّتي تضمّنت المساهمة في الترتيبات الأمنية والسياسية في المنطقة.

يســود الاعتقاد أن تمسّــك القيادة الإيرانية بســقف عالٍ من الشروط في ملفّهــا النووي، يجعلها قادرة علــى القيام بدور أكثر فاعلية في المســاهمة في رســم النظام الأمني والسياســي ها هنا، لأنها تدرك أن الفراغ الذي تركه انتهاء الحرب الباردة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي يسير باتّجاه صوغ خريطة جديدة لهذه المنطقة، وأن التفكير في هذا الصوغ بدأ منذ مطلع التســعينيات من القرن

الماضي، لذلك لا تريد إيران أن تكون مستبعدة عنه، أو إنها في الحقيقة تريد أن تكون من المساهمين فيه. لذلك تقدّمت بمقترحات موازية للرزمة التي تقدّمت بها الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا والصين، إضافة إلى ألمانيا، في عام 2007، وأكّدت فيها النظام الأمني والسياسي في المنطقة، لا من أجل إنهاء الملف النووي، وإنّما من أجل رسم إطار للتّعامل الأمني والسياسي في المنطقة يأخذ الدور الإيراني بالاعتبار.

تعتقد إيران أن الوجود الإسرائيلي هو من آليات الحرب الباردة التي انتهت في عام 1990 بسقوط الاتحاد السوفياتي، لذا، وجب تغيير الآليات بأخرى جديدة تحقّق مصالح جميع الأطراف المعنية في الشرق الأوسط.

سعى المسؤولون الإيرانيون خلال المناسبات المختلفة إلى التأكيد أن الدّعم الأميركي المطلق لإسرائيل هو السبب الرئيس في فشل السياسات الأميركية المختلفة في الشرق الأوسط. واستمرار هذا الدعم يعرّض المصالح الغربية، والأميركية على وجه التحديد، للخطر. كما أن الوجود الإسرائيلي في المنطقة يكلّف الدول الغربية، والولايات المتحدة تحديدًا، كثرة من المشكلات والمخاطر. وبناء عليه، ترى إيران أن الاعتماد على دول المنطقة يمكن أن يخدم المصالح الغربية التي تنظر إلى اعتباراتها الجيوستراتيجية، بعيدًا عن الاعتماد المطلق على إسرائيل التي تمثّل عبئًا أمنيًا وسياسيًا لا يمكن أن يخدم مصالحها في المجالات المختلفة.

رابعًا: حقيقة الهلال الشيعي وتأثيراته الجيوستراتيجية في إيران

مثّل سقوط نظام صدّام حسين في العراق في عام 2003 مرحلة مهمّة من مراحل النظام الرسمي العربي الذي كان مرتكزًا أساسيًا له، والذي نيطت به مهمّة الدفاع عن البوّابة الشرقية في وجه إيران. ومن الطبيعي أن تعمل إيران على استغلال هذا السقوط بما يحقّق مصالحها ويخدم أمنها القومي. لكن اللافت أن النظام الرسمي العربي، أو ما تبقّى منه بعد سقوط النظام العراقي،

تعاطى مع الحدث في بُعده الطائفي، في وقت تعاملت إيران معه في أبعاده الأمنية والسياسية، الأمر الذي أعطى إيران مساحة أوسع للتحرّك في الساحة العراقية وفي إطار القوميات والمذاهب والطوائف، وساهم في جعل التوازن يميل إلى مصلحة الجانب الإيراني على حساب النظام العربي.

يخطئ من يعتقد أن إيران تعاملت مع النظام السياسي الجديد في العراق على أساس طائفي بحت، وإنّما على أساس أنه نظام سياسي يخلف نظامًا سياسيًا امتلك مشروعًا ودورًا معينًا يتعارض مع الأمن القومي والمصالح الإيرانية في المنطقة. أمّا قضية الدعم الإيراني للشيعة في العراق أو غيره من البلدان العربية، فإن ذلك - إن وجِد - ليس بسبب الاستراتيجيا الإيرانية، وإنما هو نتاج هذه الاستراتيجيا.

بناءً على نظرة ما تبقّى من النظام الرسمي العربي حيال التطوّرات التي حدثت في العراق، وصف العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، في كانون الأول/ ديسمبر 2004، ما يحدث في المنطقة، أي بعد نحو عام من سقوط نظام صدّام حسين، بأنه بداية لتشكيل «الهلال الشيعي» الذي يمتدّ من إيران إلى لبنان مرورًا بالعراق وسورية. وفي أيلول/ سبتمبر 2005 أعرب وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل خلال زيارته الولايات المتحدة عن قلقه حيال ما سمّاه تسليم الولايات المتحدة العراق إلى إيران في إثر الهجوم الأميركي على هذا البلد. ودعم الرئيس المصري آنذاك حسني مبارك هذه التوجّهات، عندما زعم في نيسان/ أبريل 2006 خلال مقابلة تلفزيونية، أن ولاء الشيعة في البلدان العربية لإيران أكثر من ولائهم لبلدانهم، مدّعيًا أن شيعة العراق يعيشون تحت النفوذ الإيراني.

لا أريد هنا أن أتحدّث عن خطورة هذه المواقف على موقف الشيعة في البلدان العربية وتأثيرها في عواطفهم وولاءاتهم الوطنية والقومية واصطفافاتهم السياسية. لكن أقول إنها لم تستطع تشخيص المرحلة بشكل دقيق، كما إنّها أخفقت في تصوير الموقف لدى الشيعة العرب، لأن إيران لم تكن تتحرّك في هذا الاتّجاه، ولم تكن تشعر بأهمّية الدخول في الجدل الطائفي. غير أن ذيول

هذه المواقف انسحبت لتسجّل مواقف وطنية لدى الشيعة، أكان في العراق أم في غيره من الدول.

لم تخطئ الدوائر العربية أو الغربية المختلفة عندما قالت إن إيران حقّقت المصلحة الكبرى من سقوط نظام صدّام حسين، وإن هذه المصلحة على حساب المصالح الأميركية في المنطقة، كما أضرّت بالأمن القومي الإسرائيلي، إضافة إلى النظام الرسمي العربي.

يسود اعتقاد أن العامل الوطني والقومي في دول المنطقة يقوم بدور بارز على صعيد التنسيق والتعاون، أكثر ممّا تقوم به العوامل المذهبية والدينية. وعندما حارب الشيعة العرب العراقيون إيران، في الحرب العراقية – الإيرانية تحت راية صدّام حسين، فإنّهم كانوا ينطلقون من هذا المنطلق، لا من خلال المنطق الطائفي المذهبي، و«إن النظرة الواقعية إلى مستقبل الأمور لا تشير إلى وجود تحالف أيديولوجي شيعي بين المجتمعين العربي والإيراني»[31].

في قراءة معمّقة لقضية الهلال الشيعي، وللمزاعم بشأن رغبة إيران في خلق حالة شيعية في المنطقة، يبدو أن النّخب السياسية العربية التي فشلت في قيادة الحياة السياسية خلال العقود الخمسة الماضية في الدول العربية هي التي تعمل على تسويق مثل هذه المفاهيم، للتغطية على السياسات المنتهجة في الإقليم، وهي السياسات التي كانت لها اليد الطولى في تنفيذها، مثل الوجود الأجنبي في المنطقة، أو تبرير الدعم الذي تقدّمه الولايات المتحدة إلى الأنظمة والأحزاب القومية العربية. إضافة إلى تبرير ذلك الاصطفاف إلى جانب رئيس النظام العراقي الأسبق صدّام حسين في الحرب العبثية التي قادها مدة ثمانية أعوام ضد إيران، والتي لم يستفد منها العراقيون ولم تخلّف إلّا المزيد من الخراب والقتل، بل خلقت الأرضية التي مهّدت في ما بعد لاحتلال العراق في عام 2003. وممّا يسجّل على النظام العربي الرسمي، أو ما تبقّى منه، أنه لم

(31) كيهان برزكر، «إيران والهلال الشيعي: الحقيقة والخيال،» مركز الأبحاث العلمية والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط.

يقدّم أي اعتذار للشعب العراقي عندما دفعه إلى دخول حرب عبثية مجنونة، لكنّه تخلّى عنه خلال أعوام الحصار والاحتلال.

انتهجت إيران بعد انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية، وتحديدًا بعد عام 1990، استراتيجيا تستند إلى العلاقات المتوازنة مع الدول العربية لتحقيق مصالح أمنها القومي، في إطار «تعزيز الثقة» و«إزالة التوتّر». لكن الأزمات والحروب لم تسمح لإيران بالتقدّم في هذه السياسة، إضافة إلى وجود بعض الآراء والمواقف المتطرّفة لدى الجانبين حال دونها.

يعتقد الإيرانيون أن النزاع «الشيعي - السنّي»، أو «العربي - الإيراني» في المنطقة ليس نزاعًا أيديولوجيًا بين العرب والإيرانيين بقدر ما هو على السلطة داخل العالم العربي، وأن الوجود الإيراني في المنطقة هو من أجل مصالح الأمن القومي الإيراني أكثر ممّا هو عامل أيديولوجي[32]، وأن تقارب إيران مع الشيعة العرب يأتي في إطار النظرة الواقعية والعملية والدفاعية إلى الأمن القومي الإيراني، أكثر منه إلى سياسة التمدّد في الدول العربية. إن إيران لا تهدف من خلال علاقاتها بالشيعة العرب إلى دعمهم في بلدانهم، وإنّما تحاول إيجاد بيئة آمنة على حدودها أوّلًا، والعمل على خلق مناخات اقتصادية وصولًا إلى أهداف التّنمية المستدامة التي وضعتها للخمسين عامًا المقبلة.

ليس خافيًا أن إيران تعتقد أنها دولة كبيرة في المنطقة، لها مصالح استراتيجية، وأن فكرة «الهلال الشيعي» لا تنسجم مع تلك التي وضعتها في تعاطيها مع دول المنطقة وشعوبها، ولا يمكن أن تحقّق مصالح الأمن القومي الإيراني.

(32) برزكر، «إيران والهلال الشيعي».

تعقيب

رشيد يلوح

يروم هذا التعقيب تقديم مجموعة من الملاحظات المنهجية والموضوعية على الدراسة المقدّمة.

عرض الباحث في مستهل دراسته موقف النظام الإيراني من الثورات العربية عمومًا، وهو الموقف الذي يجعل النظام الإيراني خارج منطق التحوّلات الجارية الآن، باعتباره جاء نتيجة ثورة شعبية، ووقف في وجه قوى الاستكبار العالمي، وناصر قضايا المستضعفين في العالم. وعلى هذا الأساس، يرى هذا الطرح أن الثورة الإسلامية في عام 1979 في إيران كانت منطلق هذه التحوّلات ومركزها، وربّما مآلها النهائي عند البعض.

أولًا: جاهل مواقف المعارضة الإيرانية

اكتفى الباحث في معرض توضيح الموقف الإيراني بعرض وجهة النظر الرسمية ومن يدعمها، في مقابل إشارة بسيطة وعابرة إلى الرأي المخالف. ونحن نعلم أن المعارضين عمومًا للنظام في إيران وخارجها لهم رؤى ومواقف مخالفة للموقف الرسمي؛ إذ استنكر معظمهم الموقف الرسمي الإيراني من الثورات العربية، وعدُّوه ازدواجية في الخطاب، خصوصًا عندما قارنوا موقف النظام من الاحتجاجات المليونية التي عرفتها إيران في عام 2009 وموقفه من الثورات العربية. يرى الزعيم الإصلاحي المحاصر مير حسين موسوي أن هناك

تشابهًا كبيرًا بين احتجاجات الشـعب الإيراني واحتجاجات الشعوب العربية، فالأسباب والدوافع برأيه واحدة في الحالتين[33].

أمّا عضو منظّمة مجاهدي الثورة الإسلامية المعتقل في إيران سيد مصطفى تاج زادة، فرأى أن المشترك الأسـاس بين الحركة الخضراء وحركات شعوب المنطقة العربية هو مواجهة الاسـتبداد. كما أن هذه الحـركات لا تنفي التزام الشعوب بالإسـلام، لكنّها لا تسـعى إلى تطبيق النموذج الإيراني، لأنها تريد نظامًا ديمقراطيًا عادلًا وكريمًا. وقال: «حتى هذه اللحظة لم يقبل أي بلد عربي بالنموذج الذي يروّجه المحافظون، بل حتى الشعوب القريبة منّا والتي لنا معها مشتركات كثيرة لم تقبل بهذا النموذج»[34].

تعليقًا على الازدواجية المذكورة، قال الدبلوماسـي الإصلاحي السـابق محمد صدر: «عندما يدعم الرئيس أحمدي نجاد مطالب الشعب الليبي ويدين وصف القذافي لخصومه بالجرذان والحشّاشين، ينبغي له في المقابل ألّا يصف خصومه بالحثالة»[35].

ثانيًا: التباس الموقف الإيراني من الثورات العربية

أعتقد أن الموقف الرسـمي الإيراني يحمل في طياته التباسًـا كبيرًا، ولا يمكننا كشف هذا الالتباس إلّا إذا قمنا بفرز منهجي، وهو ما نفصّله بين عنوانين رئيسين:

- العنوان **الأول** هو النظام الإيراني المسـتقل والمواجه لأميركا وإسرائيل والداعم لمشاريع المقاومة الإسلامية والعربية في لبنان وفلسطين.

---

(33) ضمن بيان له نشـر على موقـع دانشـجو نيـوز، <http://www.daneshjoonews.com/news/politics/5497-1389-11-09-14-21-33.html>.

(34) «الحركة القومية الإيرانية الخضراء وانتفاضات المنطقة» (جنبش ملى سـبز ايران و خيزش هاى منطقه)، موقع كلمه، 3/ 3/ 2011، <http://www.kaleme.com/1389/12/12/klm-50285>.

(35) «محمد صدر: من غير المقبول أن يدافعوا عن حرية الشـعبين التونسي والمصري» (محمد صدر: نمى‌شود از آزادى مردم تونس و مصر دفاع كنند، ولى در داخل رفتار ديگرى داشته باشند)، موقع كلمه، 10/ 3/ 2011، <http://www.kaleme.com/1389/12/19/klm-51191>.

- العنوان الثاني هو النظام الإيراني المتورّط داخليًا في الاستبداد والفساد، وخارجيًا في التمزيق الطائفي.

إذا استطعنا أن نميّز بين هذين العنصرين نكون قد خطونا خطوة مهمّة في تفكيك الطرح الرسمي الإيراني، والخروج من الالتباس، وربّما التردّد الذي قد نسقط فيه.

إن جوهر الثورات العربية، وما يعرفه العالم العربي من تحوّلات، هو تطلّع الشعوب إلى ثلاثة عناوين أساسية: العدل والحرّية والكرامة، بكلّ ما تستدعيه هذه العناوين من أهداف كلية وجزئية، ومن مسارات وتفاصيل مطلبية.

فإذا كانت الشعوب العربية ترى رفاهيتها وحرّيتها وكرامتها مطالب مندمجة ضمن مطلبها القومي والحضاري في الاستقلال، والوقوف في وجه جميع قوى الاستكبار والإلحاق العالمية، فإن هذه الشعوب تؤمن بأن مقدّمة هذا المطلب الحيوي وشرطه هما تحرّرها من الاستبداد والفساد. فكيف يمكن للنظام الإيراني الحاكم ذلك، وهو الذي تحوّل في الأعوام الأخيرة إلى نموذج فريد في الاستبداد وتحييد خصومه السياسيين، ومصادرة حقوق الشعب الإيراني في التفكير والتعبير والعيش الكريم، وإلى نظام تنخره مافيات الفساد المالي والاقتصادي؟ هذا بشواهد وإثباتات من شركائه في الحكم.

سنحتاج إلى كثير من الاتّزان والموضوعية حتى نميّز بين وجهي النظام هذين، وجه النظام الديني الأخلاقي المقاوم، ووجه النظام المستبدّ والفاسد والداعم لمشاريع التمزيق الطائفي. نستحضر هنا نموذجين مشابهين لهذا النظام، وهما النظام السوري والنظام العراقي السابق. إنه نموذج غريب يصادر حقوق شعبه، ويبرّر فساده واستبداده بمواقفه المناهضة لأميركا وإسرائيل، ويرى أن استمرار قيم الحق والعدل في العالم متوقّف على استمراره واستحكام أركانه ولو كان الثمن شقاء شعبه، والدوس على جميع الشعارات التي قام عليها، وفي المقابل يعدّ أي إدانة وفضح لفساده واستبداده استهدافًا لمشروعه المقاوم للاستكبار العالمي، ويعتبر كلّ من ينتقده أو يجادله في انحرافه عميلًا ومِعْوَلًا في يد الأعداء.

من حقّ النظام الإيراني أن يفتخر بتاريخه ومنجزاته، ونحن أيضًا لا ننكر الأثر البالغ والأساس للثورة الإيرانية في خدمة قضايا النضال العالمي ضد الاستعمار العالمي الجديد، كما لا ننكر ما لهذه الثورة من منجزات في دعم قضايا المقاومة والتحرّر العربي في لبنان وفلسطين، لكن من حقّنا أيضًا ألّا نقبل بتمرير المغالطات التاريخية وتزوير الوقائع والحقائق تحت هذا الغطاء.

إن ثورة 1979 لم تكن يومًا منطلق نضالات الشعوب العربية، لأننا نعرف جميعًا أن نضال هذه الشعوب وسعيها إلى التحرّر سبقا هذا التاريخ بكثير، بل كان هناك نضال وتنسيق مشترك بين قوى التغيير في الضفّتين العربية والإيرانية. وهنا نذكر تنسيق التعاون الذي كان قائمًا بين الإخوان المسلمين في مصر وقوى التحرّر في إيران منذ أربعينيات القرن العشرين، ويندرج في هذا السياق اللقاء التنسيقي الذي جمع بين حسن البنا وآية الله كاشاني في موسم الحجّ في عام 1948[36]. ثمّ زيارة المقاوم الإيراني ومؤسّس منظّمة «فدائيان إسلام» نواب صفوي (1924- 1955) إلى القاهرة في عام 1954 وتنسيقه هو الآخر مع الإخوان المسلمين، وكانت فلسطين محور ذلك اللقاء[37].

كانت علاقة الزعيم القومي الإيراني محمد مصدق بنظيره العربي جمال عبد الناصر تتويجًا للتعاون الإيراني - العربي، إذ كان عبد الناصر متحمّسًا لتقديم الدعم لقوى التغيير في إيران، خصوصًا قادة الثورة الإسلامية منذ بداية ستينيات القرن الماضي[38].

أرادت الثورة الإيرانية أن تكون قاعدةَ الانطلاق لقوى التحرّر، وبتعبير آخر أراد قادتها ثورتهم كنموذج لدى باقي قوى التغيير في العالم العربي. وحاولوا

---

(36) عبد المتعالي محمد الجبري، **لماذا اغتيل الشهيد حسن البنا؟** (القاهرة: دار الاعتصام، 1977)، ص 32.

(37) فتحي يكن، «مع نواب صفوي،» مجلة **المسلمون**، السنة 5، العدد 1 (نيسان/ أبريل 1956)، ص 73.

(38) فتحي الديب، **عبد الناصر وثورة إيران** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2000)، ص 23-119.

ذلك، لكن للأسف كانت معوّقات الثورة الإسلامية الذاتية هي المانع الأساس أمامها. تخلّصت الثورة من الشاه، لكنّها لم تستطع الفكاك من قيود التاريخ وسلطة العوامّ، ولا أقول المذهب، لأن العقائد والقناعات الدينية حين تتخلّص من وطأة التاريخ والانحراف البشري، تكون متعالية ومُعزِّزة للجوهر الإنساني. يقول عالِم الاجتماع الإيراني محمد برقعي في هذا الإطار: «تَعَمَّق لدينا الشعور بالقهر والغربة منذ تشيّعنا في عهد الدولة الصفوية، عندما أسّس رجال الدين لعلاقة عدائية مع العرب، على الرغم من أن النجف مَثّلت باستمرار أكبر حوزة علمية شيعية (...) إن الحداثيين والجامعيين منّا يُعبِّرون عن هذا العداء بدرجات أكبر، وذلك عندما يدّعون أن عِرقنا الآري هو الأفضل»[39].

من الملاحظات العجيبة أن عالِم الاجتماع الإيراني علي شريعتي تنبّأ لمآل الثورة الإسلامية، على الرغم من أنه لم يشهد لحظة انتصارها، هذا الرجل الذي نال لقب «معلم الثورة الإسلامية»، كرّس جهده الفكري والعلمي أعوامًا، مُنَبِّهًا إلى ضرورة تجاوز العائق الثقافي في إيران، وعدّه شرطًا أساسًا لأي تحوّل عميق في إيران. وفي هذا السّياق، شدّد على فصل «الإسلام الذاتي» عن «الإسلام التاريخي»، ضمن مشروع شامل سمّاه «البروتستانتية الإسلامية». يقول هاشم أغاجري: «لخّص شريعتي كل جهده وبرامجه ومؤلّفاته في مشروع واحد، هو مشروع البروتستانتية الإسلامية، وبالطبع يختلف هذا المشروع مع البروتستانتية المسيحية في كثير من العناصر، فهو يشتمل على خصائصه وفي الوقت نفسه هو احتجاج على الدين الرسمي، إذ كرّس شريعتي كلّ جهده في نقد هذا الدين الانحطاطي»[40].

من المفارقات العجيبة أن تتعرّض أفكار شريعتي وتلامذته من دعاة مشروع التحوّل الثقافي إلى المحاربة والتضييق من جانب نظام الجمهورية

---

(39) محمد برقعي، «لماذا انتشرت حركة مصر، ولم تنتشر حركة إيران؟» (چرا جنبش مصر فراگير شد وانقلاب ايران نشد)، 27/ 02/ 2011، <http://www.rahesabz.net/story/33341>.

(40) هاشم آغاجري، الدين، السلطة والمال (دين، قدرت وثروت) (طهران، مؤسسه نشر وتحقيقات ذكر، 2004)، ص 65.

الإسـلامية، وذلك لما يمثّله من تهديد للـ «الإسـلام التاريخـي» الذي تتبنّاه المؤسّسة الدينية اليوم في إيران.

إن الاسـتبداد لا يسـتهدف وجود منافسيه فحسب، بل يسـعى أيضًا إلى اجتياح معنوياتهم ومفاهيمهم، لذلك شـاهدنا أنظمة الاستبداد العربي تحاول بعناء ارتـداء حلّة الربيع العربي، فصـار كلّ منها يدّعي الفضـل في بروز هذا التحوّل التاريخي. فهي تريد أن تبقى بعيدة عن منطق تلك الثورات وارتداداتها، حتـى أن بعضها جنح به الخيال فروّج لنفسـه كاسـتثناء تاريخـي، وكنموذج ديمقراطي، كما فعلـت الأنظمة مثلًا في المغرب والجزائـر والعراق. في هذا الإطار يمكننا درج خطاب النظام الإيراني.

باقي ملاحظاتي على دراسة الباحث أُجملها في العناوين التالية:

- سورية

لم يخـرج الباحث في تناوله الموقـف الإيراني من الثورة السـورية عن منهجه السابق؛ فهو يعرض للموقف الرسـمي الداعم لنظام بشار الأسد، وهو موقف عمّق درجة الانحراف الإيراني عن شـعارات ثورة 1979، وأفقد إيران تاليًا كثيرًا من المؤيدين في العالم العربي.

بحسب اطّلاعي، أجد أن هناك ما يشبه نظرية قائمة بحالها تبرّر الاستبداد عند القيادة الإيرانية، ويمكن ملاحظتها مثلًا في فهم هؤلاء للمبادئ الثلاثة التي انطلقت على أساسـها ثورة 1979، أي: استقلال. جمهورية إسلامية. حرّة؛ إذ يعدّون الجمهورية الإسـلامية مقدّمة على الحرّية، ومن أجل ضمان استمرارها يبيحون اسـتخدام الوسـائل كلها، ما عزّز لدى كثير من أبناء الثـورة وجيلها الأول حقيقة انحراف الثورة عن مشـروعها التحرّري الأول، لتعيد إنتاج جوهر الاستبداد الملكي تحت شـعارات وأقنعة جديدة. وحاول محسن آرمين[41] أن

(41) عضو مؤسـس في منظمة مجاهدي الثورة الإسـلامية، يقضي حاليًا عقوبة بالسـجن لمدة سـتّة أعوام مع الحرمان من الحقوق السياسية والمدنية لمدة خمسـة أعوام بتهمة المسّ بالأمن القومي، والترويج لأفكار معادية للنظام الإيراني.

يشـــرح هذا الوضع قائلًا: «تعدّ الطبقية والجمود والعنف بالنســبة إلى أي نظام سياسي، خصوصًا إذا كان دينيًا، علامات خطِرة وسرطانًا مهلكًا، وفقدانًا للمناعة أمام الأمــراض كلها. إن العجز عن إعــادة إنتاج الأيديولوجيــة الحاكمة على مستوى المجتمع، والعجز أمام عزوف المجتمع عن سياسات الثورة ومناهجها وأصولها، هي أعراض يجب أخذها بجدّ والسـعي لتجاوزها، أمّا استمرار هذه الأعراض، فإنه تدريجًا سيُفرغ الثورة من مضمونها الأصلي، وسيجعل الإبداع والقوّة والحركة والانفتاح والحياة الفكرية صمتًا وركودًا مميتًا، وسيبدل المباني والحقائق صورًا وأطلالًا منسية، كما سيحلّ الفروع مكان الأصول»[42].

لذلك ليس غريبًا أن تتعاطف القيادة الإيرانية مع استبداد نظام بشار الأسد، وأن ترى في مطالب الشعب السوري المشــروعة مؤامرة لضرب ممانعة النظام واستقلاله. الثورة الإيرانية لم تستطع إبداع رؤية تعترف للشعب بحقّه في اختيار النظام والحياة التي يريدها، وفي الوقت ذاته تواصل التعاون معه في تمتين خطّ المواجهة والممانعة.

نريد أن نشــير هنا إلى أن الدور الإيراني في ســورية لا يقف عند الدعم السياسي للنظام، بل يتعدّاه إلى الانخراط الكامل مع نظام بشّار الأسد في حربه على شــعبه. من الدعم المالي إلى الاستخباراتي والعســكري كما يؤكّد ذلك الواقع والتقارير في سورية.

- البحرين

عن الموقف الإيراني من الحركة الاحتجاجية في البحرين، يقول الباحث: «... حيث كانت إيران مــن البلدان المدافعة عن مطالبات الشــعب البحريني، لأن سقوط النظام السياســي في البحرين يعني ســقوط أحد الأنظمة السياسية المتحالفــة مع الولايــات المتحدة فــي المنطقة الخليجية لحســاب المصالح الإيرانية في هذه المنطقة الحيوية، ولذلك كانت البحرين من أهمّ نقاط الحراك بين إيران من جهــة، والولايات المتحدة والســعودية من جهــة أخرى». وأنا

(42) آغاجري، ص 3.

أتّفق معه من حيث مُوجِّه الموقف الإيراني الذي ليس في الحقيقة إلّا تحقيقًا للمصالح والتوازنات، ومبدئيًا ليس لأحد أن ينكر على الإيرانيين البحث عن مصالحهم القومية، لكن المرفوض هو أن يكون ذلك على حساب مصالح الشعوب الأخرى.

هذا يقودنا إلى الحديث عن موضوع «المصالح القومية» عند الإيرانيين، أين تبدأ؟ وأين تنتهي؟ وأين تلتقي مع الشعارات التي ترفعها الثورة الإسلامية؟ وهل من علاقة بين دفاع إيران عن مصالحها القومية، وتوظيفها الورقة الطائفية في المنطقة؟

- العراق

يقول الباحث: «ويخطئ من يعتقد أن إيران تعاملت مع النظام السياسي الجديد في العراق على أساس طائفي بحت، وإنّما تعاملت معه على أنه نظام سياسي يخلف نظامًا سياسيًا امتلك مشروعًا ودورًا معينًا يتعارض مع الأمن القومي والمصالح الإيرانية في المنطقة، أمّا قضية الدعم الإيراني للشيعة في العراق أو غيره من البلدان العربية، فإن ذلك - إن وجِد - ليس بسبب الاستراتيجيا الإيرانية وإنما هو نتاج لهذه الاستراتيجيا».

من الغريب جدًا أن يتجاهل الباحث كلّ الدور الطائفي الإيراني الذي نراه بوضوح منذ أعوام في العراق، والذي قاد البلاد إلى التمزّق والدمار. كيف نستطيع غضّ الطرف عن هذا الدور؟ ولا أعرف حقيقة الفارق بين أن تكون الطائفية سببًا للاستراتيجيا الإيرانية في العراق أو نتيجة لها؟ ماذا يقصد الكاتب بهذه المعادلة؟ والحقيقة أن الباحث ينقض هنا مقدّمته التي نفى فيها دور الإيرانيين الطائفي.

أمّا ما يعدّه الباحث انتصارًا لإيران في الموضوع العراقي فهو في نظر كثير من الباحثين العرب ليس سوى منحة أميركية. يقول عبد الوهاب القصاب: «ولعلّ من الأمور المثيرة للانتباه هو السكوت الأميركي، أو القبول على مضض بتنامي هذا النفوذ في العراق تحت أنظار قواتها وحضورها الدبلوماسي القوي

فــي العراق. يثير هذا الأمر شـبهة وجـود صفقة بين الطرفيـن، وإن تكن غير مباشرة خلاصتها إطلاق يد إيران في الداخل العراقي في مقابل إبقاء الخيارات الاستراتيجية (وربما الاقتصادية) للعراق بيد الولايات المتحدة الأميركية. هناك جملة متغيرات وشواهد على الساحة تدعم هذه القناعة منها:

1 - غضّ الطرف عن التغلغل الواسـع للمليشـيات الإيرانية السلاح في العراق، بل وغضّ النظر عن كون مسالكها للحركة بين العراق وإيران مفتوحة.

2 - الانصياع للرغبة الإيرانية في تعيين نوري المالكي رئيسًا للوزراء على حساب القائمة الفائزة بالأغلبية البرلمانية.

3 - المناورات البحرية الإيرانية على نطاق واسع في مضيق هرمز.

4 - حركة جماعات محسـوبة على إيران في بعض دول مجلس التعاون الخليجي وتأييد إيران لها على حساب دولها»[(43)].

إن هذا التحليل يقترب كثيرًا من مشـروع «التـوازن الطائفي في المنطق» حيث هناك من يعتقد أن الأميركيين يقفـون وراءه، ما يُرجّح بقوّة وجود تقاطع مصالح استراتيجية بين النظام الإيراني والأميركيين على حساب دول المنطقة. ولمّح الباحث إلى هذا الأمر في أثناء حديثه عن صراع المصالح بين القوى في المنطقة.

ثم يقول في دراسـته: «إن تقارب إيران مع الشـيعة العرب يأتي في إطار النظرة الواقعية والعملية والدفاعية للأمن القومي الإيراني، أكثر منه إلى سياسـة التمدّد في الدول العربية. إن إيران لا تهدف من خلال علاقاتها بالشيعة العرب إلى دعم هؤلاء الشـيعة في بلدانهم، وإنّما تحاول إيجاد بيئة آمنة على حدودها

(43) عبـد الوهاب القصاب، «صـراع المصالح والأيديولوجيا في جيوبوليتيـكا الخليج العربي وتداعياته: الصراع الغربي/ الإسـرائيلي/ الإيراني نموذجًا» ورقة قدمت إلى: نـدوة «العلاقات العربية الإيرانية في منطقة الخليج» التي أقامها منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة، 29-30 تشرين الثاني 2012، ص 18.

أولًا، والعمل علـى خلق مناخات اقتصادية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها للخمسين عامًا المقبلة».

يجتمع في هذا الكلام التناقض والمغالطة، لا أعرف كيف يمكن أن يكون هناك تقارب وإيجاد بيئة آمنة في علاقة إيران بالشيعة العرب، من دون التمدّد في الدول العربيـة؟ أليس التدخّل في شـؤون الدول المجـاورة أقرب طريق إلى التمدّد؟ ثمّ ما هي هذه «النظرة الواقعيـة والعملية والدفاعية للأمن القومي الإيراني» التي تجعل إيران تتقارب مع الشيعة العرب في بلدانهم؟

هذه السـطور - باعتقادي - تكشـف وتنسف؛ تكشـف حقيقة ما يقصد الإيرانيون بـ«المصالح القومية»، وتنسـف ما حاول الباحـث أن يقنعنا به في الصفحات السابقة.

إن الطائفية في حقيقتها ليسـت سـوى وسـيلة لتحقيق أهداف ومصالح أخرى، ويبدو هذا واضحًا عندما ننظر إلـى أوضاع الأقلّيات المذهبية والعرقية داخل إيـران، خصوصًا العـرب، فهؤلاء علـى الرغم من كونهم شـيعة مثل بقية الشـيعة العرب في المنطقـة، فإنهم يعانون الكثير جرّاء سياسـة العنصرية والتهميش في نظام الجمهورية الإسـلامية. أليس من حقّنا أن نتساءل: إذا كان هدف النظام الإيراني من التدخّل في شؤون الشـيعة العرب هو دعم مطالبهم، فلماذا لا يستجيب مطالب إخوانهم في جنوب إيران؟

لا يتّسـع المقام للحديث عن الشواهد والوثائق، لكن يكفي الاطّلاع على أخبار الأحواز وما يجري فيها للتأكّد ممّا أقوله. وأحيل هنا إلى الوثيقة المسرّبة في عهد حكومة خاتمي التي كشـفت مخطّطًا سريًا للتّلاعب بالتركيبة السكّانية في المنطقة.

إذا كانت إيران ناجحة في توظيف الورقة الطائفية، فإن بعض دول المنطقة أيضًا متورّطة بشـكل أو بآخر في هذا التوظيف، إذ تعتقد أن المضي في تأجيج هذا الصراع العقيم والخطِر هو الحلّ الأمثل للردّ على الحملات الإيرانية. وهذا بالطبع خطأ له تبعات مدمّرة على المنطقة ومستقبلها.

فهرس عام

- ب -

- ح -

- ش -

- ك -

- ل -

- ن -

هذا الكتاب

غيّرت الثورات العربية التي راحت تندلع منذ شتاء 2011 صورة العالم العربي إلى حد كبير، مع أن مشهد العالم العربي لم يستقر على قوام محدد حتى الآن. وأطلقت هذه الثورات في الفضاء العربي عاملًا جديدًا سيكون له الأثر الكبير في تقرير مصائره، هو الرأي العام. ومع أن تغيرات مهمة طرأت على الموقع الاستراتيجي للمنطقة العربية، كتمزيق السودان وتهديد منابع النيل وعودة روسيا من البوابة السورية، إلا أن من المؤكد أن هذه الثورات ليست مجرد ثورات احتجاجية أو سياسية فحسب، إنما هي ثورات يتداخل فيها الاجتماعي والسياسي، وتتفاعل في سياقها الأفكار والعقائد والأيديولوجيات والأبعاد الاستراتيجية، فتؤثر كلها معًا في رسم الاتجاهات التي سلكتها أو ستسلكها هذه الثورات. وهذا الكتاب الذي شارك في كتابة بحوثه أربعة وعشرون كاتبًا هو محصلة تفكير جماعي وفردي في مصير هذه الثورات في هذه المنطقة وفي تأثيرها معًا.

المؤلفون المساهمون

أحمد سعيد نوفل
أسامة أبو إرشيد
بشارة خضر
حسن أبو هنية
خطار أبو دياب
رشيد يلوح
سليمان سينسُوي
سمير صالحة
طارق عبد الجليل
طلال عتريسي
الطيب محمد
عبد الوهاب القصاب
محجوب الزويري
محسن صالح
محمد جواد علي
محمد السيد سليم
محمد صالح صدقيان
محمد فايز فرحات
محمود محارب
مروان بشارة
مروان قبلان
نورهان الشيخ
هاني المصري
وليد عبد الحي



السعر: 22 دولارًا

ISBN 978-9953-0-2932-0

